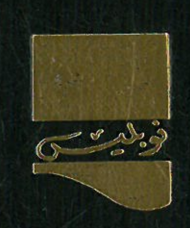
اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

موسوعة

تاريخ لبنان

التاريخ السياسي والعسكري

الانتداب (2)
الجمهورية اللبنانية الأولى



اللواء الركن المتقاعد

أ. د. ياسين سويد



لبنان الإنتداب - ٢ -

(١٩٢٠ - ١٩٤٣)

التاريخ السياسي والعسكري

الجمهورية اللبنانية الأولى (١٩٢٦-١٩٤٣)

NOBILIS

2004

إسم المجموعة : لبنان الإنتداب - ٢ - (١٩٢٠ - ١٩٤٣)

إسم الكتاب : - الجمهورية اللبنانية الأولى (١٩٢٦-١٩٤٣) -

المؤلّف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد

قياس الكتاب : 17 × 24

عدد الصفحات : 528 صفحة

مكان النشر : بيروت

دار النشر والتوزيع : دار نوبِليس

تلفاكس : 961-1-583475

تلفون : 961-1-581121 / 961-3-581121

الطبعة الأولى : 2004

فهرس الجزء العاشر
الجمهورية اللبنانية الأولى (١٩٢٦ - ١٩٤٣)

الفصل الأول:
إعلان الجمهورية ودستورها

الفصل الثاني:
الحياة السياسية ونظام الحكم

الفصل الثالث:
إشكالات الوحدة والإنفصال

الفصل الخامس:
التنظيمات الأمنية

الفصل السادس:
العمليات العسكرية

فهرس الصور: الصفحة

الجزء العاشر

الجمهورية اللبنانية الأولى
(١٩٢٦ - ١٩٤٣)

الفصل الأول : إعلان الجمهورية ودستورها.

الفصل الثاني : الحياة السياسية ونظام الحكم.

الفصل الثالث : إشكالات الوحدة والإنفصال.

الفصل الرابع : التنظيمات العسكرية.

الفصل الخامس : التنظيمات الأمنية.

الفصل السادس : العمليات العسكرية.

الفصل الأول

إعلان الجمهورية ودستورها

– الدستور الأول للجمهورية اللبنانية: وضعه وإقراره:

جاء في المادة الأولى من صك الإنتداب على سوريا ولبنان، ما يلي: «على الدولة المنتدبة ان تضع، خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الإنتداب، نظاماً (قانوناً) أساسياً لسوريا ولبنان. ويجب ان يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية، وأن تؤخذ، في وضعه، بعين الاعتبار، حقوق ومصالح وأماني كل الشعوب النازلة في البلاد المذكورة، وان ينص فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل ارتقاء سوريا ولبنان ارتقاء مطرداً، بصفتهما دولتين مستقلتين. وإلى ان يوضع هذا النظام الأساسي موضع التطبيق، يجب ان يسار، في إدارة سوريا ولبنان، على نهجٍ يتفق مع روح الانتداب الحالي»[١].

وكانت جمعية الأمم (أو عصبة الأمم) قد أقرّت مبدأ الانتداب في ميثاقها (المادة ٢٢ منه)، وأوكلت الى لجنة، برئاسة اللورد «ملنر»، وضع تفاصيل ما سمي «بصك الانتداب». وقد أقرّت تلك الجمعية المشروع الذي تقدمت به لجنة «ملنر» اليها، والمتعلق بانتداب فرنسا على سوريا ولبنان، وانتداب بريطانيا على فلسطين والعراق والاردن. وذلك في جلسة عقدتها في لندن بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٢، إلا انها لحظت، في قرارها، ان صك الانتداب لن يصبح نافذاً إلا في ٢٩ أيلول/سبتمبر من العام التالي (١٩٢٣)[٢]، فكان على الانتداب

الفرنسي، إذن، ان يصدر القانون الأساسي للدولة اللبنانية قبل هذا التاريخ من عام ١٩٢٦.

وقد لحظت فرنسا في تقريرها السنوي الى جمعية الأمم، عام ١٩٢٤، «الخطوط الرئيسية» التي ترى ان يتضمنها دستور كل من دولتي سوريا ولبنان، وهذه الخطوط هي:

١ - المبادئ العامة الواجب تطبيقها في حكم هاتين الدولتين من قبل الانتداب.

٢ - الشكل النهائي للدولة، بما فيها الحدود والسيادة.

٣ - نظام السلطات العامة في هاتين الدولتين وطريقة عملها.

٤ - المسائل المشتركة بين هاتين الدولتين وطريقة حلها.

٥ - التدابير الانتقالية[٣].

وتنفيذاً للمادة الاولى من صك الانتداب على لبنان، وللقرار الصادر عن جمعية الأمم عام ١٩٢٢، والذي سبق ذكره ، شكلت، في فرنسا، لجنة فرنسية برئاسة «جوزف - بول بونكور- (Joseph-Paul Boncour) (أحد رؤساء الوزارة السابقين)، وعضوية «بعض الموظفين ورجال القانون» وجعل مقرها في وزارة الخارجية الفرنسية، في «الكي دورسيه Quai d'Orsey»، وكانت مهمتها وضع «قانون اساسي» للبنان، مع الاشارة الى ان رئيس هذه اللجنة «لم يسبق ان وطئت أقدامه أرض المشرق»[٤].

وقد التأمت اللجنة المذكورة للإعداد للمهمة التي أوكلت اليها، وكان اول عمل قامت به هو ان أعدّت أسئلة لتطرحها على «الأعيان والمثقفين ورؤساء الكتل» في لبنان، وهذه الاسئلة هي:

«١ - ما هو شكل الحكومة: املكي دستوري، أم جمهوري، ولماذا ؟

«٢ - أيكون البرلمان مؤلفاً من مجلس أم مجلسين، ولماذا ؟

«٣ - هل يكون رأس الدولة مسؤولاً، وتجاه من ؟

«٤ - هل تكون الحكومة (أي الوزارة) مسؤولة تجاه رأس الدولة أم تجاه البرلمان، ولماذا؟

«٥ - هل تكون مسؤولية الوزراء إفرادية أو إجمالية، أو تحتمل الشكلين، ولماذا؟

«٦ - هل يكون التمثيل الطائفي نيابياً أم لا، ولماذا؟

«٧ - هل يكون الانتخاب ذا درجة أم درجتين، وهل يكون التصويت العام عادياً (بسيطاً) أم متعدداً (مركباً)، ولماذا ؟

«٨ - كم يكون عدد الناخبين لكل نائب، وكم تدوم مدة النيابة، ولماذا؟

«٩ - إذا تقرر إنشاء مجلس شيوخ، فهل ينتخب أعضاؤه انتخاباً، وعلى أية طريقة، أم يعينون تعييناً، ومن قبل مَن؟

«أم يكون بعضهم منتخباً والبعض الآخر معيناً؟ وكم يجب ان يكون عددهم، ولماذا؟

«١٠ - إذا أنشئ مجلس شيوخ، فكم يجب ان تدوم مدة ولايته، ولماذا ؟

«١١ - كيف تؤلف المناطق الإنتخابية، وعلى أية قاعدة تكون الانتخابات، ولماذا؟

«١٢ - هل تراعى الطائفية في وظائف الدولة، وبنوع خاص في الوزارات، ولماذا؟[٥]؟».

وكان على لجنة «بونكور» ان تتلقى الردود على هذه الاسئلة لكي تدرسها وتبني، بمقتضاها، المبادئ الاساسية التي سوف تضعها «للقانون الاساسي» للدولة اللبنانية.

ورغم ان المادة الاولى من صك الانتداب (والتي سبق ان وردنا نصّها) تحتّم وجوب إشراك «السلطات المحلية» في البلاد بوضع هذا القانون، فإن اللجنة المذكورة رفضت إشراك المجلس التمثيلي الذي كان قائماً حينذاك، في لبنان، بهذا العمل الدستوري المهم، وذلك «تجنباً لإثارة التيارات الوطنية التي كانت تخشى ان تعصف في الرأي العام، من جراء مناقشات المجلس التمثيلي في مشروع الدستور»(٦).

ما ان انتشر الخبر ، في لبنان، ان لجنة فرنسية تألفت لوضع القانون الاساسي للبلاد، حتى بدأت المطالبة، في المجلس التمثيلي وفي الصحف، بوجوب إشراك أهل البلاد بوضع هذا القانون. ففي الجلسة الاولى التي التأم فيها المجلس التمثيلي الثاني (بتاريخ ١٦ تموز/يوليو عام ١٩٢٥)، قدّم «الشيخ يوسف الخازن» سؤالاً الى المفوض السامي «الجنرال سارّاي» عن «التعليمات اللازمة لكي يصير إعداد هذا القانون الاساسي، وفقاً لأحكام شرعة الانتداب»، ولما لم يردّ المفوض السامي على هذا السؤال، كرره الخازن في الجلسة التالية (بتاريخ ٤ آب/أغسطس) موجهاً سؤاله، هذه المرة، للاستفسار عن «السلطات المحلية الجاري استشارتها من قبل الدولة المنتدبة»، فردّ عليه المسيو «سولومياك»، مندوب المفوض السامي، في كتاب وجهه الى المجلس التمثيلي (بتاريخ ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٢٥) وجاء فيه: «لقد عُهد، في مهمة إعداد القانون الاساسي، الى لجنة معينة في وزارة الخارجية (الفرنسية) برئاسة السيد بول بونكور. وإذ انه يجب ان يتم إعداد القانون الاساسي بالاتفاق مع السلطات المحلية، وان يأخذ بالاعتبار الحقوق والمصالح والأماني الخاصة بجميع فئات اهالي لبنان الكبير، فإن المفوض السامي، بالاتفاق مع تلك الوزارة، قد حرص على استشارة:

«- رئيس المجلس التمثيلي.

«- نائب الرئيس.

«- النواب عن جميع الدوائر الانتخابية في لبنان الكبير، والمزارعين والصناعيين والتجار...

«- رؤساء أهم البلديات .

«- رؤساء الطوائف الدينية والجمعيات النقابية المختلفة.

«- أعضاء الحكومة .

«- رئيس مجلس شورى الدولة.

«- رئيس محكمة التمييز .

«وبالإجمال، الشخصيات التي يعتبرها المفوض السامي من «السلطات المحلية» بالنظر الى ثقافتها ووظائفها ومعرفتها بوسط الاهالي وأمانيهم. وسيكون المفوض السامي مسروراً ان يرى هذا الاستفتاء متوسعاً في شكل عفوي، وانه سيجد من واجبه السار ان ينقل الى السيد بول بونكور آراء جميع من يود ان يقدم مساهمته الشخصية في إعداد شرعة الدول المشمولة بالانتداب»(٧).

وفي جلسة المجلس التمثيلي المنعقدة بتاريخ ١٧ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٥، طرح الشيخ «ابراهيم المنذر» سؤالاً حول ماذا كان تعبير «السلطات المحلية» يشمل «شخصيات منفردة» بالاضافة الى «السلطات الرسمية في الدولة» فكان رد المسيو «سوليه» مفوض المندوب السامي، ان «السلطات المحلية» هي «الشخصيات التي استشارتها الدولة المنتدبة» وليست «السلطات الرسمية» فقط(٨). ولكن غالبية المجلس التمثيلي رأت ان مفهوم «السلطات المحلية» يجب ان ينحصر في «السلطات الرسمية في لبنان»، وان «يعود الى المجلس، وحده،

إعداد الدستور وإقراره». وانتهى النقاش حول هذا الموضوع بأن قدم الشيخ ابراهيم المنذر اقتراحاً نال الأكثرية، وهذا نصه : «لما كان المجلس النيابي (التمثيلي) يمثل السلطة المحلية في البلاد، لذلك نطلب من الدولة المنتدبة ان تقدم القانون الاساسي اليه، ليتفق وإياها على وضعه، عملاً بنص المادة الاولى من صك الانتداب». ولكن سلطة الانتداب لم تعر اهتماماً لقرار المجلس هذا، بل انها أعربت عن وعدها «بإبلاغ تمني المجلس للحكومة الفرنسية»، ليس اكثر، هذا في الوقت الذي كانت لجنة «بول بونكور» مستمرة في إعداد القانون الاساسي للبنان في «الكي دورسيه» بباريس، بالتعاون مع «وزارة الخارجية الفرنسية والمفوضية العليا»[٩].

إلاّ ان السياسة غير المرنة للمفوض السامي «الجنرال سارّاي» تجاه سوريا (والتي رأت الاحزاب اليمنية في فرنسا انها كانت السبب الاساسي لاندلاع الثورة فيها)، دفعت الحكومة الفرنسية الى استبداله بمفوض سام جديد هو «هنري دي جوفنيل» (عضو مجلس الشيوخ) الذي تسلم مهماته في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥. وقد كان المفوض السامي الجديد اكثر مرونة وحنكة من سلفه، مما أشاع جواً من الاطمئنان، في لبنان، لم يكن معروفاً خلال عهد سارّاي. وكان اول عمل قام به «دي جوفنيل» هو انه وافق على قرار المجلس التمثيلي بالاشتراك في وضع القانون الاساسي للبنان، وذلك عن طريق «لجنة تأسيسية» جرى انتخابها من أعضاء المجلس المذكور بتاريخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥ وقد تألفت هذه اللجنة من : موسى نمور، رئيساً، ومن: عمر الداعوق وبترو طراد وشبل دموس والامير فؤاد ارسلان وعبود عبد الرزاق وجورج تابت وميشال شيحا وروكز ابو ناضر وجورج زوين ويوسف سالم ويوسف الزين وصبحي حيدر، أعضاء. كما قرر المجلس، في الجلسة نفسها، ان

يكون اول اجتماع لهذه اللجنة، لمباشرة اعمالها، بعد ظهر الاثنين في ١٤ منه، وان يتم انتخاب «لجنة من الاهلين، من اصحاب الخبرة» للمشاركة في اعمال هذه اللجنة[١٠].

إلا انه، لم يكن اللبنانيون، كلهم، راضين عن انفصال لبنان عن سوريا، وبالتالي، عن وضع دستور خاص بالكيان الجديد، فصدرت دعوات لمقاطعة المجلس التمثيلي ومقاطعة اللجنة المكلفة وضع الدستور. وكانت اللجنة المنبثقة عن هذا المجلس قد عادت فوجهت الاسئلة نفسها (التي وجهتها لجنة بول بونكور) الى النقابات والشخصيات اللبنانية، فأجاب عليها بعضهم ورفض البعض الآخر الإجابة تمسكاً بوحدة لبنان مع سوريا، ومن الذين ردوا، إيجاباً، على هذه الاسئلة: «البطريركية المارونية، وباقي رؤساء طوائف الروم الارثوذكس والكاثوليك والسريان والارمن والغريغوريون والبروتستانت والاسرائيليون، وقد أعلنوا رضاهم عن المجلس وأجابوا على الاسئلة، وكذلك نقابة المحامين في بيروت... كما أجاب محافظ بيروت (حسين بك الاحدب) الذي فوّض (بدر افندي دمشقيه) بوضع جواب الموافقة، وكذلك المحافظون ورؤساء البلديات والمجالس الادارية في لبنان الكبير... وقد بدأ بعض رجال الصحافة، الذين عارضوا، يميلون الى التفاهم»[١١].

ومن أهم الشخصيات التي ردت، إيجاباً، على هذه الاسئلة، الشيخ بشاره الخوري (الذي اصبح اول رئيس للجمهورية في لبنان المستقل عام ١٩٤٣)[١٢].

أما الهيئات التي رفضت الاجابة على هذه الاسئلة، فأهمها :

- هيئات مدينة طرابلس (الإفتاء وغرفة التجارة والبلدية والقضاء).

- هيئات مدينة صيدا (وقد حملت العريضة ٨١ توقيعاً).

- أعيان الطائفة الاسلامية في مدينة بيروت.
- مجلس بلدية مدينة بعلبك.

وقد طالبت هذه الهيئات بالالتحاق بسوريا ، إما بالوحدة، أو عن طريق اللامركزية[13]. وسوف نبحث هذا الموضوع، بالتفصيل ، في الفصل القادم (إشكاليات الوحدة والانفصال).

وفي مطلع شهر شباط/فبراير عام ١٩٢٦ اجتمعت «اللجنة التأسيسية اللبنانية المنبثقة عن المجلس التمثيلي) لدراسة الردود التي تلقتها على الاسئلة[14]، وقد أحصت جريدة «البشير» الردود الايجابية على هذه الاسئلة، وقدمتها على الشكل التالي:

- عدد الردود = ٩٤ ردّاً ، (عدا ردود رؤساء الأديان).

١ - شكل الحكومة : ملكي ٩ أصوات، جمهوري ٨٤ صوتاً، ديكتاتوري ١ صوت واحد.

٢ - شكل المجلس : مجلس واحد ٧ أصوات ، مجلسان (شيوخ ونواب) ٨٧ صوتاً.

٣ - هل يكون رئيس الدولة مسؤولاً؟ :	نعم ٤٨ صوتاً	كلا ٤٣ صوتاً
٤ - تجاه من؟:	تجاه المجلس ٣ أصوات	تجاه البرلمان ٩١ صوتاً
٥ - مسؤولية الحكومة:	تجاه الدولة ٢٤ صوتاً	تجاه البرلمان ٨١ صوتاً
٦ - كيفية التمثيل النيابي:	تمثيل طائفي ٨٣ صوتاً	تمثيل لا طائفي ١١ صوتاً
٧ - درجات الانتخاب:	على درجة واحدة ٧٤ صوتاً	على درجتين ١٦ صوتاً
	تصويت عادي ٥٠ صوتا	تصويت متعدد ٣٢ صوتاً
٨ - عدد الناخبين:	نائب لكل ٣٠ ألف ناخب	٥ أصوات
	نائب لكل ٢٥ ألف ناخب	٧ أصوات
	نائب لكل ٢٠ ألف ناخب	٤٣ صوتاً

	نائب لكل ١٥ ألف ناخب	٢٧ صوتاً
٩ - مدة النيابة:	٤ سنوات	٨٥ صوتاً
١٠ - مجلس الشيوخ:	البعض: ١/٢ بالانتخاب	و١/٢ بالتعيين
	البعض الآخر ٢/٣ بالانتخاب	و١/٣ بالتعيين
	الاكثرية: تعيين	

مدة مجلس الشيوخ : بين ٥ و ١٠ سنوات .

١١ - تقسيم مناطق الانتخاب: البعض: الى أحياء في المدن والقرى.
البعض الآخر: وفقاً للتنظيم الاداري (المحافظات والسناجق).

١٢- توزيع الطوائف :	على النسب الطائفية	٦٣ صوتاً
	على غير النسب الطائفية	٢٦ صوتاً

- الاكثرية:
  - المحافظة على الامتيازات المذهبية.
  - لا طائفية الوظيفة في القضاء وطائفية الوظيفة في سواه.
  - المساواة بين جبل لبنان والمحافظات .
  - مدة رئيس الدولة ٧ سنوات[15].

من وضع أول دستور للبنان، إذن ؟

بعد الضجة التي أثارها المجلس التمثيلي في جلساته المتابعة، والتي طالب، خلالها، ممثلو الشعب بأن يكون لهم الحق، بل الحصة الكبرى، في وضع دستور بلدهم (القانون الاساسي)، صرّح المفوض السامي الجديد «هنري دي

جوفنيل»، بعد اجتماعه ببعض الاقطاب اللبنانيين في باريس والقاهرة، وقبل وصوله الى بيروت، بأنه سوف يسعى لتشكيل «جمعية تأسيسية تكون سيدة في وضع النظام الدستوري النهائي» لكل من دولتي سوريا ولبنان. وقد أقرت الحكومة الفرنسية سياسة مبعوثها الجديد الى المشرق (دي جوفنيل)، وذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيسها «أريستيد بريان» في مجلس الشيوخ الفرنسي (بتاريخ ١٧ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥) وجاء فيه، بهذا الصدد: «سيدعى ممثلو كل دولة لوضع الدستور الخاص بدولتهم، ولذلك، فإن القانون الاساسي، الذي تمنحه الدولة المنتدبة، سوف لا يكون إلا إطاراً واسعاً جداً، متضمناً بعض المبادئ، محتفظاً بسلطات الانتداب، مقراً بكيان الدولة المستقلة ذاتياً، على ان تتمكن مجالس منتخبة، داخل كل دولة، من مناقشة وتقرير النظام الدستوري لهذه البلاد، الذي يقتضي علينا مواصلة توجيهها لغاية بلوغها رشدها السياسي»[١٦]. ويذكر الدكتور ادمون رباط، الذي أورد هذا النص من خطاب «بريان»، ان «اللجنة التأسيسية» اللبنانية، بعد ان تلقت الردود من الهيئات والشخصيات التي بعثت اليها بالأسئلة حول الدستور، وقامت بدرسها وتمحيصها، شكلت «لجنة فرعية» مهمتها «وضع المشروع الاول للدستور»، إلا انه يستطرد: «ويبدو ان هذا المشروع أحيل، في أصله، عليها، من جانب المفوضية العليا، حيث تم وضعه. وهكذا، قد تكون لجنة القانون الاساسي، في المجلس التمثيلي، اكتفت بأن تضيف، الى المشروع، المواد المبدئية من الدستور، المتعلقة بكيان لبنان وامتيازات طوائفه وحريات مواطنيه، ومنها بعض المواد الخاصة بحدود الدولة، وشكلها الجمهوري، وحقوق اللبنانيين وحرياتهم، الواردة في مقدمة الدستور، التي تبين انها كانت من وضع الاستاذ ميشال شيحا»[١٧]. ويضيف الدكتور رباط الى ذلك قوله: «ومن المؤسف ان نبقى جاهلين، حتى

اليوم، كيفية وضع الدستور وتحريره، لأن ما من احد، من اعضاء اللجنة المؤسسة، ترك مذكرات وإيضاحات حول هذا الموضوع. وعلى رغم تحرياتنا الشخصية، لما نتوصل الى معلومات صحيحة في هذا السبيل»[١٨].

ونحن نشارك الدكتور رباط رأيه، كما نشاركه أسفه واستغرابه. ويؤكد ذلك المواد المتعلقة بسلطات الانتداب، التي تضمنها دستور عام ١٩٢٦، والتي حذفتها السلطة الوطنية اللبنانية، في تعديلها لهذا الدستور، عشية استقلال لبنان، وفي الجلسة التاريخية للمجلس النيابي اللبناني بتاريخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٤٣، وقد ظهرت هذه المواد في الباب الخامس (المواد ٩٠ - ٩٤) من الدستور المذكور، وفي المادة ١٠١ من الباب السادس، كما سنرى.

وكانت «لجنة بونكور» الفرنسية قد فرغت من إعداد «المواد التي يؤلف منها جسم القانون الاساسي للبنان» خلال شهر تموز/يوليو عام ١٩٢٥ وأرسلتها الى «دار الانتداب» لتسلم الى «اللجنة التأسيسية» اللبنانية[١٩].

أنهت اللجنة التأسيسية اللبنانية أعمالها في منتصف أيار/مايو عام ١٩٢٦، حيث أنجزت وضع القانون الاساسي (الدستور) اللبناني، وكان قد قام بدور المقررين، في هذا العمل، كل من عمر الداعوق وميشال شيحا وبترو طراد الذين أقر «شبل دموس»، أحد أعضاء اللجنة التأسيسية، بفضلهم في إنجاز الدستور، وذلك من اول جلسة من جلسات المجلس التمثيلي التي جرت لمناقشته وإقراره. وكان الحاكم «ليون كايلا» قد دعا، بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٦، المجلس التمثيلي لبدء أعماله، في هذه الدورة، في اليوم التالي، وعلى رأس هذه الاعمال: مناقشة الدستور وإقراره. وبالفعل، دعا رئيس المجلس لانعقاد الجلسة الاولى يوم الاربعاء بتاريخ ١٩ أيار/مايو عام ١٩٢٦، على ان ينتهي المجلس من مناقشة المشروع وإقراره خلال اسبوع. وقد أعلن مندوب المفوضية، في هذه

الجلسة، ان الغاية من الإسراع في مناقشة المشروع وإقراره ، هي رغبة المفوض السامي «في الموافقة، بنفسه، على هذا القانون، وإذاعته، والإيذان بوضعه موضع التنفيذ، قبل سفره الى باريس»، كما أوضح أن «فخامته» (أي المندوب السامي)، سوف «يحتفظ بالبت» في بعض «الحقوق» العائدة لسلطة الانتداب «الى ما بعد مراجعة دار الانتداب بشأنها»، وهذه «الحقوق» هي :

«١ - التصديق على القوانين المهمة.

«٢ - حل المجلس النيابي وعزل رئيس الجمهورية.

«٣ - حركات رجال الامن من شرطة ودرك، مع جميع المسائل المتعلقة بالأمن العام.

«٤ - علاقات الدولة مع الدول الاوروبية والدول الواقعة تحت الانتداب»[٢٠].

كما تقرر ان يتم تعيين مجلس للشيوخ مؤلف من ١٦ عضواً، وذلك فور إقرار الدستور من قبل المجلس التمثيلي وإبرامه من قبل المفوض السامي. وبعدها، يجتمع المجلسان (المجلس التمثيلي ومجلس الشيوخ) لكي ينتخبا حاكماً جديداً للبنان، من اللبنانيين (يسمى رئيساً للجمهورية اللبنانية). وسيظل الحاكم الفرنسي «كايلا» في منصبه، كقائم بأعمال الحاكمية، حتى انتخاب الحاكم الجديد[٢١].

وقد تضمّن مشروع القانون الاساسي (الدستور) اللبناني مائة مادة ومادة واحدة، موزعة على ستة أبواب نوجز أهم ما جاء فيها:

الباب الاول: ويتضمن «أحكاماً أساسية» في فصلين يتضمنان ١٥ مادة (١-١٥)، وأهم ما جاء في هذا الباب: إستقلالية الدولة ووحدتها وعدم جواز التخلي عن أجزاء منها، واعتماد النظام الجمهوري للدولة اللبنانية على ان

تكون بيروت عاصمتها، واعتماد علمٍ خاصٍ بها (أزرق فأبيض فأحمر، عمودياً، والأرزة في الوسط-الأبيض-، وهو شكل العلم الفرنسي مع ارزة في وسطه)، وتحديد الجنسية اللبنانية وشروط اكتسابها وفقدانها، والمساواة بين اللبنانيين وتمتعهم بالحقوق المدنية والسياسية مع ما عليهم من فرائض وواجبات، وعن الحرية الشخصية المصانة «في حمى القانون»، وحرية المعتقد، وحرية التعليم، واعتبار اللغتين، العربية والفرنسية، رسميتين. والحق في تولي الوظائف العامة، وحرية الرأي قولاً وكتابةً، وحرية الإجتماع وحرمة المنازل وحماية الملكية . وقد استغرقت مناقشة مواد هذا الباب وإقرارها جلستين كاملتين.

الباب الثاني: ويتضمن تحديد «السلطات» في الدولة الوليدة ، وذلك في أربعة فصولٍ تتضمن ٥٦ مادة (١٦-٧٢)، وأهم ما جاء في هذا الباب: أحكام عامة تتعلق بتحديد الهيئات التي تتألف السلطات منها، وهي: السلطة المشترعة (الإشتراعية) وفيها هيئتان هما: مجلسا الشيوخ والنواب، والسلطة الإجرائية وهي: رئيس الجمهورية والوزراء. ثم تتحدث باقي المواد، في هذا الباب، عن حقوق السلطتين، المشترعة والإجرائية، وواجباتهما وصلاحياتهما، وكيفية إقرار القوانين ونشرها وتصديقها، كما تتحدث عن «السلطة القضائية» ودرجاتها واختصاصاتها، وحق الانتخاب وسنّه (٢١ سنة)، والشروط التي يجب ان تتوافر في الناخب اللبناني، ثم عن تأليف مجلس الشيوخ (١٦ عضواً) وطريقة تأليفه (بالإنتخاب والتعيين)، ومدة ولاية العضو فيه (٦ سنوات)، وشروط انتخاب العضو أو اختياره لهذا المنصب (ومنها ان يكون قد أكمل الخامسة والثلاثين من عمره)، وشروط انتخاب العضو في مجلس النواب، وشروط حل هذا المجلس، وعدم جواز الجمع بين النيابة أو المشيخة والوزارة، وصلاحيات كل من المجلسين (الشيوخ والنواب)، وعقود اجتماعهما (عادية

واستثنائية)، وشروط اعتبار جلساتهما قانونية، وعلنية تلك الجلسات (وسرية استثناء)، وطرق التصويت، وطرح الثقة بالحكومة، واقتراح القوانين، وحصانة النائب، وأحكام ملء المقاعد الشاغرة في المجلسين، لسبب ما، ومهل الانتخاب او التعيين لهما، ووضع النظام الداخلي لكل منهما، وكيفية انتخاب الهيئات داخل كل منهما، والتعويضات التي يتقاضاها أعضاء المجلس النيابي.

الباب الثالث: ويتضمن سبع مواد فقط (٧٣-٧٩) تتعلق بكيفية انتخاب رئيس الجمهورية ومدة رئاسته، وشروط انتخابه للرئاسة، وشروط انتخابه لولاية ثانية، واليمين الدستورية التي يجب على الرئيس ان يؤديها قبل تسلمه الرئاسة، وصلاحيات رئيس الجمهورية، على مختلف انواعها ومستوياتها (من المادة ٥١ حتى المادة ٥٩)، والتبعات الملقاة على عاتقه (عند خرقه للدستور او ارتكابه خيانة عظمى)، وحالة وقف رئيس الجمهورية عن متابعة مهماته، وحالة خلو سدة الرئاسة، وعن مخصصات رئيس الجمهورية، وعن الوزراء وصلاحياتهم، وشروط تولي الوزارة، ومسؤوليات الوزير وطرح الثقة به وشروطها، واتهام الوزير ومحاكمته، وتشكيل «المجمع النيابي» (الذي يتشكل من اجتماع المجلسين معاً: مجلس الشيوخ والمجلس النيابي) لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، إذا ما خلت سدّة الرئاسة، لسبب ما، وشروط تعديل الدستور، وشروط التئام «المجمع النيابي».

وقد استغرقت مناقشة مواد البابين: الثاني والثالث، والمادة الاولى من الباب الرابع (المادة ٨٠) اربع جلسات كاملة.

الباب الرابع: ويتضمن عشر مواد (٨٠-٨٩) واحدة منها عن «المجلس الاعلى»: تأليفه، وكيفية انتخابه، والشروط التي يجب ان تتوافر في العضو المنتخب. وأدرجت باقي المواد من هذا الباب تحت عنوان «تدابير مختلفة» بمالية

الدولة: الضرائب وفرضها، وكيفية تعديلها أو إلغائها، ونفقات الدولة وكيفية إحداثها، وفتح الاعتمادات، ووضع الموازنة ومناقشتها وإقرارها، وعقد القروض العمومية. وقد استغرقت مناقشة مواد هذا الباب جلسة واحدة.

الباب الخامس: ويتضمن أحكاماً تتعلق «بالدولة المنتدبة، وبعصبة الأمم» وهو يتألف من ٥ مواد (٩٠-٩٤)، أجلت مناقشتها الى ما بعد مناقشة الباب الاخير.

الباب السادس والاخير: ويتضمن ما تبقى من مواد الدستور وهي ثمان (٩٥-١٠٢)، وتتعلق بالتوزيع الطائفي «للوظائف العامة وتشكيل الوزارة» (المادة ٩٥ الذائعة الصيت)، وتوزيع الكراسي، في مجلس الشيوخ كذلك، وفقاً للطوائف (المادة ٩٦) وإلغاء تسمية (المجلس التمثيلي) الذي كان قائماً، والذي ناقش مواد الدستور وأقرّها (وعدد أعضائه ٣٠ عضواً) وتسميته «بمجلس النواب» على ان يستمر في مهماته حتى آخر ولايته، وإعطاء «فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية» حق «تعيين أول مجلس للشيوخ»، والتئام مجلس الشيوخ (بعد إنشائه) مع مجلس النواب لانتخاب رئيس للجمهورية، ثم المادة ١٠٠(❖) التي تسمي «دولة لبنان الكبير» باسم «جمهورية لبنان» ابتداءً من اول ايلول/سبتمبر (عام ١٩٢٦)، واخيراً، وضع هذا الدستور (المقرّ من قبل المجلس)، «في عهدة الجمهورية الفرنساوية، بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الامم» مع إلغاء «كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور» (المادة ١٠١(❖)، وهي المادة الاخيرة في مشروع الدستور هذا). وعودة، بعد ذلك، الى

(❖) أثناء مناقشة القانون الأساسي، أضيفت إليه مادة جديدة حملت الرقم ٩٩ وتتعلّق بمجلس الشيوخ «المنشأ حديثاً»، فحملت المادة ١٠٠ المشار إليها إعلان الرقم ١٠١ والمادة ١٠١ الرقم ١٠٢، وهكذا أصبحت مواد الدستور، بعد إقراره «ماية مادة ومادتين». وأما المادة التي كانت تحمل الرقم ٩٩ وأصبحت تحمل الرقم ١٠٠ فتتعلّق بالتئام «المجمع النيابي» لانتخاب رئيس الجمهورية.

مناقشة ما جاء في الباب الخامس (الذي أرجئت مناقشته) والمتعلق بأحكام الدولة المنتدبة وعصبة الأمم[٢٢]، وقد استمرت مناقشة الدستور ثماني جلسات جرت خلال اربعة ايام، بدءاً من يوم الاربعاء في ١٩ أيار/مايو عام ١٩٢٦ (الجلسة الاولى) حتى يوم السبت في ٢٢ منه، أي بفترة أقصر من تلك التي حددها المفوض السامي، وهو نشاط غير اعتيادي، من المجلس التمثيلي، وغير مسبوق بأي نشاط مماثلٍ من أي مجلس مماثل قبله.

وفيما يلي موجز لما جرى في جلسات المناقشة هذه:

الجلسة الأولى: عقدت هذه الجلسة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء (١٩ أيار/مايو عام ١٩٢٦)، وقد ترأسها رئيس المجلس «موسى بك نمور» وحضرها، بالاضافة الى أعضاء المجلس ، كل من: «سليم بك تقلا وكيل مندوب الحكومة، والمسيو سوشيه وسولومياك مندوبي المفوضية العليا»، وتغيب عنها «بعذر» كل من: فؤاد ارسلان وميشال شيحا[٢٣]، و«بغير عذر» كل من: حسين قزعون وعبد اللطيف الاسعد. وقد نوقشت، في هذه الجلسة، المواد ١-٥ من مشروع الدستور، وأبرز ما جرى فيها:

- تلا «شبل دموس» ، في بداية الجلسة، بياناً ذكر فيه الجهد المميز الذي بذلته اللجنة في وضع الدستور الجديد، وبيّن «الاسباب التي دعاها لاختيار النوع الجمهوري من انواع الحكم»، وتتبع «مواد القانون وأبوابه» موضحا «الحجج التي حملت اللجنة على تقرير ما أقرته»، كما شهد بفضل المقررين «الذين اختارتهم اللجنة لوضع هيكل الدستور وهم: عمر بك الداعوق وميشال افندي شيحا والاستاذ بترو طراد»، وأشار «دموس» الى ان اللجنة حرصت على ان تجعل من هذا القانون «عنواناً لأخلاق الامة ومرآة لمركزها الاجتماعي»[٢٤].

- أوضح «سوشيه» السبب الذي دعا المفوض السامي الى الطلب من المجلس الإسراع في مناقشة المشروع وإقراره، وهو انه مضطر للسفر الى باريس ويرغب في إبرامه قبل سفره. وقد طلب سوشيه من المجلس، بناء على ذلك، «الاجتماع دون انقطاع، لإتمام الدرس»، وهذا ما جرى بالفعل[٢٥].

- برّر «سوشيه» سبب وجوده في اجتماع المجلس، وهو ان المادة الاولى من صك الانتداب تقول «بوجوب وضع الدستور، من قبل السلطة المحلية، بالاتفاق مع الدولة المنتدبة».

- نقل «سوشيه» الى المجلس رأي المفوض السامي «فيما يختص بالحقوق التي تحتفظ بها الدولة المنتدبة» وهي: موافقتها النهائية (بواسطة المفوض السامي) على «العلاقات الخارجية مع الدول الاخرى»، وحقها في الإشراف على «قوى الجند والشرطة» وموافقتها النهائية على «حل المجلس النيابي وإسقاط رئيس الجمهورية» (وقد أشرنا الى ذلك في مكان سابق).

- قدّم «عمر بك الداعوق» بياناً موقعاً منه ومن: صبحي حيدر وعمر بيهم وخير الدين عدرا وخالد شهاب «يحتجون فيه على إلحاق البلاد التي يمثلونها بلبنان، دون استفتاء أهلها»، ويطلبون ان تقوم فيها «حكومة مستقلة لها اتحاد مع لبنان القديم و سوريا». وقد اشترك موقعو البيان في المناقشة مع احتفاظهم باحتجاجهم[٢٦].

- اعترض «ابراهيم المنذر» على عبارة «المعترف بها رسمياً من قبل الحكومة الفرنسية ومن لدن جمعية الامم» الواردة في المادة الاولى، واقترح انه يكتفي، فقط ، بالقول «المعترف بها من لدن جمعية الامم» وذلك لأن «الدولة المنتدبة» من هذه الجمعية، ولكن اقتراحه لم يطرح للتصويت (بعد تدخلٍ من سوشيه)[٢٧].

- اعترض «ابراهيم المنذر» على شكل العلم اللبناني (وهو شكل العلم الفرنسي وفي وسطه أرزة- المادة الخامسة من المشروع-) واقترح ان «يكون العلم اللبناني أبيض تمثل الارزة فيه، وليس ما يمنع ان يمثل العلم الفرنسي في أحدى زوايا العلم اللبناني»، لكن اقتراحه لم يطرح للتصويت (بعد مداخلة من سوشيه، واعتراض من جورج زوين وشبل دموس واميل تابت).

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة بعد تصديق المواد الخمس.

الجلسة الثانية : عقدت في اليوم نفسه (١٩ أيار/مايو) في الساعة الرابعة بعد الظهر، وقد ترأسها «موسى بك نمور» وحضرها كل من «سليم بك تقلا والمسيو سوشيه والمسيو سولومياك» وتغيب عنها، بعذر، ارسلان وشيحا. وقد نوقشت، في هذه الجلسة، المواد ٦-١٥ من المشروع، وأبرز ما جرى فيها:

- طرح «جميل تلحوق» مسألة حيازة اللبناني جنسيتين، جنسيته اللبنانية، وجنسية اخرى أجنبية، واقترح ان يضاف الى المادة المختصة بذلك (المادة ٦) عبارة تنص على عدم جواز حيازة اللبناني جنسيتين في وقت واحد، واقترح «يوسف الخازن» «تحديد الجنسية في القانون الاساسي». وقد طرح اقتراح الخازن للإقتراع فلم ينل الاكثرية، وصدقت المادة ٦ كما وردت (وترك تفصيل شؤون الجنسية الى القانون الخاص بها).

- اقترح «ابراهيم المنذر» حذف عبارة «من جهة الجنس أو من جهة الدين» من المادة ٧ (التي تقول بالمساواة بين اللبنانيين، دونما فرق بينهم)، وقد تمت الموافقة على الاقتراح بالإجماع.

- دار نقاش حول المادة التاسعة «حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة، بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى، تحترم الأديان والمذاهب كافة.... وهي تضمن، ايضاً، للأهلين، على اختلاف مللهم، احترام نظام الاحوال الشخصية

والمصالح الدينية»، وسأل «ابراهيم المنذر» عن معنى «والدولة، بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى» فأجابه «شبل دموس» (وهو أحد مقرري اللجنة التي وضعت المشروع) بأن البلاد «مجموعة أديان، وكلها أقلية، والدولة لا تنتمي الى احدها، ولكنها ليست لا دينية، بل تحترم الجميع». وسأل «يوسف الخازن» عن معنى «وهي تضمن، ايضاً، للأهلين، نظام الاحوال الشخصية»، فأجابه «شبل دموس» بأن القصد من ذلك «تأييد ما جاء في المادة ٦ من صك الانتداب، والغرض من ذلك ان الطوائف اعتادت ، منذ ٦٠٠ سنة، ان تمارس نظام احوالها الشخصية، لذلك، كفلت ذلك عصبة الامم، وكفلها هذا الدستور». وقد أقرت هذه المادة، كما وردت، بالإجماع.

- دار نقاش مستفيض حول المادة ١١ التي تنص على اعتبار اللغة الفرنسية لغةً رسميةً الى جانب اللغة العربية، وطلب «عمر الداعوق» تحديد استعمال اللغة الفرنسية «في المخابرات والمعاملات التي تجري ما بين الدولة والمفوضية العليا»، فلاحظ «سوشيه» ان صك الانتداب (المادة ١٦) يعتبر اللغتين رسميتين، ولكنه لا يرى مانعاً «من أن تحدَّد الاحوال التي تستعمل الفرنسية كلغة رسمية».

وجرت مداخلات بهذا الصدد من يوسف الخازن وشبل دموس وجميل تلحوق ووديع طربيه وحبيب ناصيف، إلا ان الرئيس نمور تدخل في المناقشة راجياً «من الزملاء ان لا يتسرعوا، وان يدققوا في مقرراتهم قبل وضعها». وطرح الخازن سؤالاً عمّا إذا قدم عريضة للمحافظ، بالفرنسية، فهل يردّها ؟ فقال صبحي حيدر: نعم يردها، وقال سوشيه: لا يردها. وتقدم كل من «عمر بيهم وصبحي حيدر» بالاقتراح التالي: «اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية في جميع دوائرها، واللغة الفرنسية، هي، ايضاً، لغة رسمية في الاحوال التي تحدد

بقانون خاص»، فسحب الباقون اقتراحاتهم[٢٨]، ووافق «سوشيه» عليه مع شيء من التحفظ، وتحدث، بعد ذلك، ابراهيم المنذر الذي أبدى خشية من انه «إذا ظلت الفرنسية رسمية كالعربية تماماً، قضي على العربية بلا جدال» معللاً كلامه بالبراهين، وطالباً ترجمة ما قاله الى «سوشيه» ودار، بعد ذلك، ومن جديد، نقاش اشترك فيه كل من عمر بيهم ومسعود يونس وشبل دموس، ومما قاله دموس «يؤلمني، لا شك، اكثر من أي شخص آخر، ان تموت اللغة العربية، لأنها رأسمالي الوحيد، فأنا لا أعرف الفرنسية... ولكن ميولي أمر والحقيقة أمر آخر». ثم أشار الى ان المادة ١٦ من صك الانتداب تعتبر اللغتين العربية والفرنسية رسميتين، وان هذا أمر واقع لا يمكن تجنبه، وان على الاهالي ان يحافظوا على لغتهم، «فلا يتظلموا أو لا يرافعوا إلا بها، لأن الدستور والصك (صك الانتداب) يساعدانهم على ذلك»، وإلا، فإن «التبعة على رؤوسهم وهم الخاسرون»، وطالب، اخيراً، بأن تبقى المادة كما وردت، مطالباً الأمة «أن تحافظ على لغتها»، وطرحت المادة، كما وردت، للاقتراع فنالت الأكثرية. وقد احتفظت الدساتير اللاحقة بهذه المادة، ولا تزال، دون أي تبرير، ورغم مرور ستة عقود على انحسار الانتداب الفرنسي عن لبنان.

- أيدّ الجميع، بلا نقاش، المادة ١٢ التي تنص على ان «لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة، لا ميزة لأحد على الأخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة، حسب الشروط التي ينص عليها القانون...». وقد احتفظت الدساتير اللاحقة بهذه المادة، دون تغيير، مع انها خرقت في عهد الانتداب كما انها لاتزال تخرق، في العهود الاستقلالية المتلاحقة، بسبب ما يتحكم بحياتنا العامة من طائفية ومحسوبية، ومن تغليبٍ للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وقد أقرت المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ دون أي تعديل، ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ليلاً.

الجلسة الثالثة: وقد عقدت في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٢٦، وترأس الجلسة رئيس المجلس «موسى نمور» وحضرها كل من سليم بك تقلا وكيل مندوب الحكومة والمسيو سوشيه مندوب المفوضية العليا. وقد تغيب «بعذر» كل من: ارسلان وشيحا، وتغيب «بغير عذر»: عبد اللطيف الاسعد.

وقد نوقشت، في هذه الجلسة، المواد ١٦ - ٢١ وأبرز ما جرى فيها:

- قبل بدء المناقشة، طلب «يوسف الخازن» ان يعين المندوب السامي «النقاط التي يحتفظ بها فخامته، فنبني الدستور على ما يبقى لنا من حقوق»، فرد عليه «سوشيه» بأنه سبق ان بيّن «مجمل الامور التي يحتفظ بها المفوض السامي»، وان المواد المتعلقة بالانتداب قد وردت في الباب الخامس، واعداً بتقديم الايضاحات اللازمة عند مناقشة هذا الباب.

- دارت مناقشة حول المادة ١٨ التي تتيح لرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين وتحرم مجلس الشيوخ منه، وقد اقترح «جورج زوين» منح مجلس الشيوخ هذا الحق، وطرح اقتراحه للاقتراع، فلم ينل الاكثرية، وأقرت المادة ١٨ كما وردت.

- نوقشت المادة ١٩ المتعلقة بصلاحية مجلس الشيوخ بالنظر في القوانين «التي تقترحها الحكومة ويصدقها مجلس النواب» ، وقد رأى «سوشيه» ان هذه المادة «معقدة» ويجب استبدالها، فقدم «شبل دموس» اقتراحاً بهذا المعنى، وقد طرح اقتراحه للاقتراع وتمت الموافقة عليه بالأكثرية.

- نوقشت المادة ٢٠ المتعلقة بالسلطة القضائية وصلاحياتها، وأثير موضوع إنشاء «محاكم عسكرية أو محاكم استثنائية اخرى» في المستقبل، فرفض «يوسف الخازن» فكرة إنشاء مثل هذه المحاكم، وعندها تدخل «سوشيه» في المناقشة وسأل الخازن عما إذا كان يريد القول إنه «عندما يصبح للبنان جيش منظم لا يمكن ان يسمح له بإحداث محكمة عسكرية»، فأجاب الخازن «بنعم»، وظل مصراً على رأيه، وكان قد قدم اقتراحاً بذلك فسقط الاقتراح.

- وطرحت للاقتراع المادة ٢١ المتعلقة بحق اللبناني في الانتخاب عند إتمامه سن الحادية والعشرين، فأقرت كما وردت. ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً.

الجلسة الرابعة: عقدت في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم نفسه (٢٠ أيار/مايو) وحضرها رئيس المجلس موسى بك نمور وسليم بك تقلا معاون مندوب الحكومة والمسيو سوشيه والمسيو سولياك مندوبا المفوضية العامة. وقد تغيب عنها «بعذر» كل من ارسلان وشيحا، وبدون عذر «عبد اللطيف الاسعد».

وقد نوقشت، في هذه الجلسة، المواد ٢٢ - ٤٨ وأبرز ما جرى فيها:

- نوقشت المادة ٢٢ نقاشاً مستفيضاً، وهي تتعلق بمجلس الشيوخ: عدده (١٦ عضواً)، وكيفية تشكيله (بالتعيين وبالانتخاب) ومدة ولاية العضو فيه (٦ سنوات)، وإمكان إعادة انتخاب أو تعيين العضو الذي انتهت مدته. وقد اقترح بعضهم ان يكون عدد هذا المجلس فوق العشرين عضواً (ابراهيم المنذر)، ووافقه على ذلك «جميل تلحوق»، وقال «جورج زوين» بعدم الحاجة الى مجلس للشيوخ، والا فليبق عدده قليلاً، ووافقه على ذلك «خير الدين عدرا» الذي طالب بأن يبقى عدد أعضاء المجلس كما هو. وتدخل في هذه المناقشة: اميل ثابت الذي

رأى ان لا ضرورة لزيادة عدد مجلس الشيوخ، وإلا «اضطررنا الى زيادة النواب الى ٦٠ والشيوخ الى ٣٢ بسبب الطائفية، فهل ذلك ممكن؟». وأخيراً، اقترح «المنذر» ان يكون عدد مجلس الشيوخ ٢٤ عضواً، عشرة منهم بالتعيين والباقي بالانتخاب، ويوزعون طائفياً كما يلي:

٨ موارنة و٤ سنّة و٤ شيعة و٣ أرثوذكس و٢ دروز و٢ كاثوليك و١ أقليات.

بينما اقترح «الخازن» ان يكون أعضاء مجلس الشيوخ ١٦ بالانتخاب. وطرح اقتراح المنذر للاقتراع فسقط، كما طرح اقتراح الخازن للاقتراع فسقط ايضاً، وطرحت المادة للتصويت، فأقرت كما وردت.

- ونوقشت، كذلك، المادة ٢٣ التي تحدد عمر عضو مجلس الشيوخ بـ ٣٥ عاماً كاملاً، واقتراح «ابراهيم المنذر» ان يرفع سن عضو المجلس الى ٤٠ بدلاً من ٣٥ عاماً، ونوقش هذا الاقتراح وطرح للاقتراع فسقط، وأقرّت المادة بعد إدخال تعديل عليها.

أما باقي المواد (من المادة ٢٤ إلى المادة ٤٨) فقد أقرّ معظمها كما ورد (أجلّ البحث في المواد ٢٥ و ٣٩ و ٤٠ لأسباب مختلفة، وأقرّت المادتان ٣٣ و٣٧ بعد تعديلهما)، ورفعت الجلسة.

الجلسة الخامسة: وقد عقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة في ٢١ أيار/مايو عام ١٩٢٦، وحضرها رئيس المجلس موسى بك نمور والمسيو سوشيه مندوب المفوضية العليا، وتغيب «بعذر» كل من ارسلان وشيحا والاسعد. وقد نوقشت، في هذه الجلسة، المادتان ٤٩ و٥٠ اللتان استغرق النقاش فيهما كامل الجلسة، وفيما يلي أبرز ما جرى فيها:

- طرحت المادة ٤٩ للنقاش، وهي تتعلق بكيفية انتخاب رئيس الجمهورية، وقد جاء في هذه المادة ان تدوم رئاسة رئيس الجمهورية ٥ سنوات، فاقترح «صبحي حيدر» ان تكون ٣ سنوات بدلاً من خمس، وأضاف «نجيب السعد»: وتُجدد، فوافقه حيدر على ذلك. واعترض «جورج زوين» على ما ورد في المادة نفسها من ان لا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية إلا بعد انقضاء ٥ سنوات على ولايته الاولى، إلا ان الخازن اقترح ان يكون النقاش في هذه المادة وفقاً لترتيب فقراتها، وهي:

١ - الانتخاب بغالبية الثلثين (في الدورة الاولى للاقتراع) وبالغالبية المطلقة (في الدورات التي تلي).

٢ - الخمس سنوات (من الولاية) واعادة الانتخاب. فأعلن الرئيس عن موافقته على هذا الترتيب، وجرى نقاش هذه المادة وفقاً لذلك.

١ - الفقرة الاولى: (الانتخاب بغالبية الثلثين، وان لم يتم فبالغالبية المطلقة). طرح الرئيس هذه الفقرة للمناقشة فتم تصديقها بعد نقاش قصير.

٢ - الفقرة الثانية: (مدة الرئاسة): وقد جرى نقاش طويل حولها. حيث اقترح «المنذر» بأن تكون ٣ سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. (وهو اقتراح حيدر نفسه، ومعه السعد). وتتابعت الاقتراحات، فقال «اميل ثابت» بسنة واحدة (تشبهاً بسويسرا) على أن تجدد «ولو عشرين مرة»، وطرح اقتراح ثابت للاقتراع فسقط. وتدخل شبل دموس (وهو أحد مقرري لجنة وضع الدستور) فشرح الاسباب التي حدت باللجنة تحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات، دون الحق بالتجديد، بعد انتهاء الولاية الاولى مباشرة، وأيّده «بترو طراد» في ذلك. وعاد «المنذر» الى اقتراحه الاساسي وهو ٣ سنوات، فأيده «جورج زوين» وعارضه «يوسف سالم»، وبيّن «الداعوق» ان المجلس منقسم، حول

هذه الفقرة، بين مؤيد لأن تكون المدة ٥ سنوات ومؤيد لأن تكون ٣ سنوات. ثم تداخل كل من الخازن وزوين وسوشيه (الذي أيد الخمس سنوات ، على ان لا يذكر عدم التجديد في المادة)، وخالف الخازن والداعوق رأي سوشيه، ووافق «عدرا» على ان تكون المدة ٣ سنوات. وطلب الداعوق الاقتراع على اقتراحه وهو «وتدوم رئاسته (أي رئيس الجمهورية) ثلاث سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ٣ سنوات لانقضاء مدة ولايته»، فنال اقتراحه الاكثرية.

- تقدم جورج ثابت (وهو غير اميل ثابت) بالاقتراح التالي: «لا يجوز انتخاب احد، لرئاسة الجمهورية، إلا من كان قد ولد لبنانياً وحافظ على هذه الجنسية»، وقد نوقش اقتراحه هذا مطولاً، بل إن مناقشته استغرقت معظم الجلسة، إلا انه لم يطرح للاقتراع، وقد تضاربت الآراء فيه، وتشعّب النقاش حتى شمل حقوق المجنّس والجنسية المكتسبة وجنسية الحاكم والانقسام الطائفي في البلاد (اثار يوسف سالم المسألة الاخيرة).

- ورد الى الرئاسة اقتراح بأن يكون سن رئيس الجمهورية أربعين سنة، «وان تتوافر فيه الشروط المطلوبة من أعضاء مجلس النواب» (جورج ثابت وعمر الداعوق)، وجرت مناقشة الاقتراح ثم طرح للاقتراع فسقط، واعيد طرح المادة (كما وردت في المشروع) للاقتراع فأقرت بعد تعديلها كما يلي:

- الفقرة الاولى: دون تعديل.

- الفقرة الثانية: أصبحت مدة ولاية الرئيس ٣ سنوات بدلاً من خمس ، «ولا تجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات لانتهاء ولايته».

- أضيفت فقرة اخيرة على هذه المادة وهي: «ولا يجوز انتخاب احد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة» (بما فيها شرط السن طبعاً).

- طرحت المادة ٥٠ (المتعلقة باليمين الدستورية لرئيس الجمهورية) للنقاش، فاعترض على عبارة «قبل ان يقبض» في مطلع المادة، واقترح استبدالها بعبارة «عندما يقبض» فأقرّ الاقتراح، ثم طرحت المادة للاقتراع فأقرّت.

ورفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر.

الجلسة السادسة: عقدت بعد ظهر اليوم نفسه (٢١ أيار/مايو)، وحضرها رئيس المجلس موسى بك نمور والمسيو سولومياك والمسيو سوشيه، وتغيب عنها «بعذر» كل من ارسلان وشيحا والاسعد «وقد نوقشت في هذه الجلسة، المواد ٥١-٨٠، وفيما يلي أبرز ما جرى فيها:

طرحت المادة ٥٢ (المتعلقة بصلاحية رئيس الجمهورية في عقد المعاهدات الدولية) للنقاش، فاعترض «سوشيه» موضحاً ان «حق عقد المعاهدات مع الخارج محفوظ للدولة المنتدبة، على أنه يجوز ان يقال هنا إنه يعقد (أي رئيس الجمهورية) المعاهدات مع الحكومات الواقعة تحت الانتداب، فاقترح «الخازن» تأجيل البحث في هذه المادة «الى ما بعد ورود البيان الذي سيحدد الحقوق المحفوظة للانتداب»، ولكن «سوشيه» طلب ان يجتمع المجلس «بصفة لجنة، أو ان يعين لجنة للاجتماع، هذا المساء، في جلسة خصوصية»، فاقترح «شبل دموس» ان «يجتمع المجلس، كله، بصفة لجنة» فصودق على اقتراحه وتأجل البحث بهذه المادة.

- طرحت المادة ٥٣ للنقاش (وهي تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء وتسمية رئيس منهم، وإقالتهم، وتعيين عدد من الشيوخ، وتولية الموظفين مناصب الدولة وفقاً لشروط)، وجرى نقاش مستفيض لهذه المادة، فأثار «مسعود يونس» مسألة تعيين الوزراء وإقالتهم من قبل رئيس الجمهورية،

ملاحظاً أنه «يعين الوزراء ويقيلهم بدون ان يعطي سبباً لذلك» ومتسائلاً: إن المأمور الصغير لا يُعزل إلا بحكمٍ من مجلس التأديب، فكيف يعزل الوزراء؟

- واقترح «الخازن» إضافة عبارة «يمثل البلاد في الخارج والداخل» فسأله «سوشيه» عن قصده من ذلك، فأجاب الخازن «قصدي ان الرئيس إذا سافر، مثلاً، الى باريس، فهو يمثل البلاد هناك»، ولكن سوشيه اعترض قائلاً، ان هذا التعديل يناقض المادة الثالثة من صك الانتداب (التي تعتبر علاقات سوريا ولبنان الخارجية من حقوق الدولة المنتدبة) معتبراً ان رئيس الجمهورية يمثل البلاد في «بيروت وفي البلاد» فقط، اما في الخارج، فالتمثيل هو «للدولة المنتدبة، والرئيس يمثل البلاد بواسطتها». وبعد هذه المناقشة، اقترح الخازن تأجيل الاقتراع على المادة، كما وردت، «الى ما بعد ورود البيان» (المنتظر من المفوض السامي) فسقط اقتراحه، وطرحت المادة للاقتراع، كما وردت، فأقرّت بالأكثرية (وخالف الخازن).

- أجلّ البحث في المادة ٥٥ المتعلقة بحق رئيس الجمهورية في حلّ مجلس النواب قبل انتهاء ولايته (لعلاقتها بما سيأتي بالبيان المنتظر من المفوض السامي).

- اعترض «زوين» على ما ورد في المادة ٦٠ (المتعلقة بالمسؤوليات الجزائية لرئيس الجمهورية أثناء قيامه بالوظيفة، ومنها: خرق الدستور والخيانة العظمى والجرائم العادية)، ملاحظاً انه لا يمكن اتهام رئيس الجمهورية بهذه الجرائم إلا «من قبل مجلس النواب»، وبما ان حل المجلس هو من صلاحياته، فيمكنه، في هذه الحال، اتخاذ هذا الإجراء لتعطيل أي قرار بإحالته الى المحاكمة، واقترح زوين ان يضاف الى هذه المادة الفقرة التالية «إذا تقدم طلب تجريم رئيس الجمهورية من قبل المجلس النيابي، فإلى ان تنتهي المناقشة في

ذلك، لا يحق لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس»، وإلا، فهو (أي زوين) يرى ان يؤجّل البتّ بهذه النقطة من المادة الى حين البت بمسألة المجلس (مادة الحل). وقد أقرّ المجلس تأجيل البتّ بهذه النقطة، إلا انه أقرّ المادة كما وردت، بالإجماع، «مع إصلاح تعبيرها اللغوي».

- أثار كل من تلحوق وموسى وطراد وزوين قضية مسؤولية الوزراء (الواردة في المادة ٦٦) وما إذا كان يجب ان يتحملها الوزير إفرادياً أم ان تكون جماعية، ودار نقاش، حول مسؤولية الفرد ومسؤولية الجماعة، في هذا المجال، وانتهى النقاش بإقرار المادة كما وردت، وهي تنص على ان «يتحمل الوزراء، إفرادياً، تبعة أعمالهم».

- دار نقاش حول نص المادة ٦٨ «عندما يقرّ احد المجلسين عدم الثقة بأحد الوزراء وفاقاً للمادة ٣٧، وجب على هذا الوزير ان يستقيل»، وقد علق «سوشيه» على هذه المادة بقوله: «أعجب من وضع هذه المادة، لأنه لا يفهم كيف يمكن لوزير فقد الثقة ان يبقى في منصبه»، ثم اردف: «إذا لم يستقل الوزير، يكون خالف الدستور وارتكب الخيانة العظمى»، وقد أقرّت المادة، كما وردت، بالأكثرية.

أما باقي المواد (حتى المادة ٨٠ ضمناً) فقد أقرت، اما كما وردت، أو بعد تعديلات اقتضتها مداخلات الاعضاء.

الجلسة السابعة: عقدت عند الساعة العاشرة من صباح يوم السبت في ٢٢ أيار/مايو عام ١٩٢٦، برئاسة رئيس المجلس موسى بك نمور، وحضرها سليم بك تقلا وكيل مندوب الحكومة، والمسيو «سوشيه» مندوب المفوضية العليا، وتغيب عنها «بعذر» كل من ارسلان وشيحا والاسعد. وقد نوقشت، في هذه الجلسة، المواد ٨١ - ٨٩، وفيما يلي أهم ما جرى فيها:

بدئ في هذه الجلسة، بمناقشة المادة ٨١ المتعلقة بفرض الضرائب وجباياتها «في لبنان الكبير»، وقد استنفدت مناقشة هذه المادة معظم الجلسة، واللافت ان هذه المناقشة حملت اول تعبير صريح عن التمييز الذي كان قائماً بين لبنان القديم (جبل لبنان أو المتصرفية) والمناطق الملحقة به، بل ربما كانت اول مرة تستخدم فيها عبارات للدلالة على الغبن اللاحق بتلك المناطق. ففي مداخلة للأمير خالد شهاب (من حاصبيا) جاء ما يلي: «كان تشكيل حكومة (جبل) لبنان على أساس مقدار ما يجبى منه، والآن، وصل الى ما وصل اليه بإلحاق بعض الاراضي، فأصبحت نفقاته تزيد على ما كانت، ورأى أبناء الملحقات انهم مغبونون. نحن لا نقول للبنانيين القدماء تعالوا أدخلوا معنا، بل تعالوا انتشلونا. أبناء الملحقات يدفعون ١٤٪ وأبناء لبنان القديم ٢٪، يوجد صحراء الدامور تدفع ٣٠٠٠ ليرة تقريباً، ولو رجعنا الى الإحصاء الداخلي وجب ان تدفع ١٣٠٠٠ لو دفعت ١٠٪ فقط، فإذا كنا سنبقى وطناً واحداً فلنساهم». وكان نقاش واضح وصريح وطويل بين أعضاء المجلس عن «المساواة» في الضرائب بين لبنان القديم والمناطق الملحقة به، وكان الجميع متفقين على وجوب إصدار قوانين ضريبية تساوي بين مختلف المناطق في لبنان الجديد. ولم تمر كلمة «شهاب» حول «المناطق المحتلة» بلا تعليق، فقد رد «شبل دموس» على ذلك بقوله: «أرجو أن لا يقال، فيما بعد، الاراضي الملحقة، فهي ليست ملحقة، بل هي منه بمقام القلب من الجسد، لا بل الدماغ المفكر»، واستطرد «دموس»: «يجب ان لا نؤجل توحيد الضرائب الى أمدٍ يتجاوز سنة، فلا يجوز ان يبقى سبيل لمن أُلحقوا بلبنان ان يقولوا: نريد غير لبنان». وعلى اساس ان يصدر قانون يساوي بين اللبنانيين في الضرائب، أقرّت المادة ٨١ معدلة.

أما باقي المواد ٨٢ - ٨٩ فقد أقرت، كما وردت أو معدلة، دون نقاش طويل. ورفعت الجلسة الساعة الواحدة بعد الظهر.

الجلسة الثامنة والاخيرة: عقدت هذه الجلسة في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم نفسه (السبت ٢٢ أيار/مايو)، وحضرها رئيس المجلس موسى بك نمور والمسيو سوشيه والمسيو سولومياك مندوبا المفوضية العليا. وقد نوقشت فيها باقي المواد التي تضمنها مشروع الدستور. وفيما يلي أهم ما جرى فيها:

- تضمّن الباب الخامس (من المادة ٩٠ حتى المادة ٩٤ ضمناً) أحكاما «تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم»، وقد تلاها «سكرتير» المجلس على أعضاء المجلس الحاضرين، وبعد الانتهاء من تلاوتها، علق «سوشيه» على ذلك بقوله: «ما تلاه السكرتير قسم من دستوركم، أما الأحكام التي سيتلوها فهي تتعلق بتنفيذ الانتداب، يسجل في المحضر، ويحسب تطبيقاً لما جاء في المادة ٢٢ من صك الانتداب».

ملاحظة: يبدو ان هناك خطأً وقع في تسجيل المناقشات، إذ انه لا يوجد، في صك الانتداب، اكثر من ٢٠ مادة، بينما ورد، أعلاه، ذكر للمادة ٢٢، وهي غير موجودة.

وقد قرر المجلس تأجيل مناقشة الباب الخامس الى ما بعد مناقشة الباب السادس والاخير من المشروع، وبدئ، وفقاً لذلك، بمناقشة المادة ٩٥ منه.

إشتهرت هذه المادة، في الدستور اللبناني، حتى مطلع الجمهورية الثالثة عام ١٩٩٠، بأنها المادة التي نظمت تقاسم الحصص الطائفية في النظام اللبناني، وهي التي أبقت على التأجج الطائفي في هذا البلد الذي شهد، خلال أقل من أربعة عقود من استقلاله، ومن جراء التمايز الطائفي في نظامه، حربين اهليتين عامي ١٩٥٨ و١٩٧٦ - ١٩٩٠.

ورغم ان هذه المادة قد قوبلت بإعتراض وشجبٍ كبيرين من عدد من أعضاء المجلس، فهي قد أقرت، كما وردت، دون أي تعديل، كأنما لم يقدّر ممثلو «الأمة» خطورة ما هم مقدمون عليه من إقرارهم لها. ومن المفيد ان نعرض الآراء التي أوردها المتحدثون في هذه الجلسة، تأييداً لهذه المادة، أو اعتراضاً عليها وشجباً لها، فمن المؤيدين:

- يوسف الخازن، الذي قال: «استحسن حذف: وعملاً بالمادة الاولى من صك الانتداب» (وقد جاء في المادة الاولى من صك الانتداب ان يأخذ النظام الأساسي، بعين الاعتبار، حقوق ومصالح وأماني كل الشعوب (أي الطوائف) النازلة في البلاد المذكورة - أي لبنان -).

- وصبحي حيدر الذي قال: أقترح حذف «بصورة موقتة»، كأنما أراد لهذه المادة ان تحكم النظام اللبناني الى الابد.

- وعمر الداعوق، إذ قال: «هذه المادة تحتوي التأمين لجميع الطوائف، فأقترح التصويت عليها».

- وبترو طراد، الذي كان شاجباً للتوجه الطائفي، إلا انه كان مؤيداً لهذه المادة، إذ قال: «لا وطنية إلا إذا حُذفت الطائفية»، إلا انه اعتبر ان هذه المادة قد وُضعت «لتأمين اللبنانيين كلهم، ومنعاً للخلاف». ومن المعترضين والشاجبين:

- جورج زوين، الذي قال: «المادتان ٩٥ و٩٦ أخالفهما، لأني أخالف التوظيف الطائفي».

- وصبحي حيدر، الذي عاد، ربما ، عن تأييده لهذه المادة، إذ قال مؤيداً كلام زوين: «وأنا ايضاً».

- وابراهيم المنذر، الذي قال: «إما ان يكون مبدأ الطائفية صحيحاً فنقرّه، وإما ان يكون باطلاً فنحذفه منذ الآن، أما مراعاة الطوائف بهذه الصورة فلا نريدها».

- واميل ثابت، الذي أيد رأي كل من زوين والمنذر، لاعتقاده ان «لا وحدة وطنية طالما يوجد طائفية».

- وكان شبل دموس آخر المتحدثين في هذا المجال، ومما قاله: «الطائفية موجودة ونئن من وجودها... انا احتقر الطائفية، ولكن يجب التشبث بها، لأني لا اريد (لهذه الأمة) ان تتمزق».

وطرحت المادة ٩٥ للإقتراع فأقرت، كما وردت، بالأكثرية، وخالفها كل من: المنذر، وثابت (اميل) وشهاب وحيدر وزوين وثابت (جورج).

- طلب الشيخ ابراهيم المنذر حذف المادة ٩٦ التي توزع الكراسي، في مجلس الشيوخ، على الطوائف، بالنسب الآتية: ٥ موارنة - ٣ سنة - ٣ شيعة - ١ أرثوذكس - ١ كاثوليك - ١ درزي - ١ أقليات. وتبرير هذا الطلب، في نظره، ان هذا التقسيم يجب ان لا يكرس في الدستور وإنما في قانون خاص إلا ان المادة طرحت على الاقتراع وأقرّت بالأكثرية.

- أقرّت المادة ٩٧ التي تنص على ان يتابع المجلس الحالي (التمثيلي) أعماله حتى انتهاء ولايته، ويدعى «مجلس النواب».

- أقرّت المادة ٩٨ التي تنص على انه يحق للمفوض السامي الفرنسي تعيين أول مجلسٍ للشيوخ، الى مدى لا يتجاوز عام ١٩٢٨.

- أقرّت المادة ٩٩ التي تنص على اجتماع «المجمع النيابي» الذي يتألف من مجلسي الشيوخ والنواب، لانتخاب رئيس للجمهورية، وذلك خلال شهر من إنشاء مجلس الشيوخ وبدعوة من رئيسه.

- أقرّت المادة ١٠٠ التي تنص على انه، اعتباراً من اول ايلول ١٩٢٦، تدعى دولة لبنان الكبير «جمهورية لبنان».

- أقرّت المادة ١٠١ التي تضع الدستور اللبناني في عهدة الجمهورية الفرنسية، بصفتها الدولة المنتدبة، مع إلغاء كل الاحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

- نوقشت المواد التي كانت قد أجلت (وهي المواد ٢٥ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٢- وكان مندوب المفوضية العليا قد طلب تعديلها بداعي أن عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية عائد للمفوض السامي - و٧٤) ثم المواد العائدة للأحكام المتعلقة بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم (وهي المواد ٩٠ - ٩٤ الواردة في الباب الخامس)، وقد أقرت هذه المواد، جميعها، كما وردت، أو معدلة.

- أضيفت، الى مواد الدستور، مادة (حملت الرقم ٩٩) وتتعلق بدعوة مجلس الشيوخ، المنشأ حديثاً، لانتخاب رئيس ونائب رئيس وأميني سر... في كل مرة يجدد انتخابه، كما انه على مجلس النواب ان يعمد، في كل مرة يجدد انتخابه، الى انتخاب هيئة موظفيه. وهكذا اصبح عدد مواد هذا الدستور ماية مادة ومادتين.

- تلي نص التصريحات التي أبداها مندوب المفوضية العليا والذي يتضمن التحفظات المتعلقة بحقوق الانتداب وواجباته، وألحق هذا النص بمحضر الجلسة.

وقد رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم الاحد في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦ (٢٩).

وذكرت جريدة «البشير» انه كان «لمندوب المفوضية العليا، السيد سوشيه، موقف جميل تجلت فيه الحكمة والتساهل والرغبة في التعاون مع النواب على حل أية مشكلة كانت تعترض سبيل المناقشات»[٣٠].

أما التحفظات «التي أشار اليها» «المسيو سوشيه» في مداخلته الاخيرة، فقد أدخلت في صلب الدستور (المواد ٩١-٩٤) وذلك بعد الاتفاق بينه وبين النواب، وهذه المواد هي:

المادة الاولى:

إن علاقات الدولة الخارجية، وقبول أوراق اعتماد قناصل الدول الاجنبية، هي، وفقاً للانتداب، من اختصاص حكومة الجمهورية الفرنسية دون سواها.

إنّ الرعايا اللبنانيين الذين تسري عليهم أحكام هذا الدستور، والموجودين خارج بلادهم، يناط أمر حمايتهم السياسية والقنصلية بالدولة الفرنسية، اما في الاراضي الفرنسية، فيتولى حمايتهم وزير الخارجية الفرنسية.

المادة الثانية:

لحكومة الجمهورية الفرنسية ان تتدخل لتأمين تطبيق الانتداب واحترام هذا الدستور، ولتأمين سلامة أراضي الدولة، ولتأييد، أو إعادة السلطات القانونية إذا اسقطتها ثورة. ولهذه الغاية، يحق للمفوض السامي، الامين على سلطة الدولة المنتدبة، ان يتصرف بجميع قوات الشرطة والدرك في الدولة، وأن تكون له المراقبة الدائمة عليها. وله كل السلطة في تعهد وتأمين سلامة القوات العسكرية التي تبقيها الدولة المنتدبة - طبقاً للانتداب - في الاراضي الموكول اليها أمرها.

المادة الثالثة:

يحق للمفوض السامي ان يوقف كل قرار من الحكومة، أو من المجلسين، إذا وجده مخالفاً لمصالح الانتداب أو لسلامة البلاد، أو لحفظ النظام أو للتعهدات الدولية.

لا يجوز حل مجلس النواب أو إسقاط رئيس الجمهورية إلا بعد موافقة المفوض السامي.

المادة الرابعة:

يمثّل المفوض السامي مندوبٌ لدى الدولة بين المفوض السامي الادارات والدوائر التي يجب ان يكون فيها مستشارون فرنسيون.

يستخدم المستشارون الفرنسيون، بناءً على تقديمهم من المفوض السامي، بموجب مقاولة اساسية تطرح على المجلسين للموافقة عليها، ويحتفظ فيها للمفوض السامي بحق فسخها(٣١).



ما أن انتهى «المجلس النيابي» من مناقشة مشروع الدستور وإقراره، حتى أبرمه المفوض السامي، واصدر، في اليوم نفسه (٢٣ أيار/مايو) قراراً (رقم ٣٠٥) بتعيين «مجلس للشيوخ» من ١٦ عضواً (وذلك وفقاً للمادة ٩٨ من الدستور) على الشكل التالي:

- ٥ موارنة : حبيب باشا السعد، والبير قشوع، ويوسف بك نمور، واميل اده، والشيخ يوسف اسطفان.

- ٣ سنة: الشيخ محمد الجسر، الشيخ محمد الكستي، عبدالله افندي بيهم.

- ٢ أرثوذكس: نخله بك تويني، جبران بك نحاس.

- ١ دروز: الامير سامي ارسلان.

- ١ كاثوليك: سليم افندي النجار.
- أقليات: الدكتور ايوب ثابت[٣٢].

كما أعلنت، في اليوم نفسه، «الجمهورية اللبنانية» وجرت، في العاصمة بيروت، احتفالات اطلقت خلالها المدافع «ورفعت الاعلام فوق سراي الحكومة اللبنانية، وغصت دار الحكومة وقاعة المجلس بالنواب والنظار ورؤساء الدوائر والوجوه والصحفيين». وحضر هذه الاحتفالات: حاكم لبنان العام، والمندوب السامي الذي «اعتلى كرسي الرئاسة، وجلس الحاكم العام عن يمينه ورئيس المجلس النيابي عن شماله» وألقى خطاباً بالفرنسية أتى فيه على ذكر الدستور اللبناني[٣٣].

وما أن تم تأليف مجلس الشيوخ حتى عقد المجلسان، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، «مجمعاً نيابيا» انتخب اول رئيس للجمهورية اللبنانية الوليدة، بتاريخ ٢٦ أيار/مايو عام ،١٩٢٦ (وذلك وفقاً للمادة ٤٩ من الدستور)، حيث انتخب «بوحي من المفوضية العليا» شارل دباس رئيساً لهذه الجمهورية (وهو من طائفة الروم الارثوذكس)، وذلك بغالبية ٤٤ صوتاً من أصل ٤٥ هم مجموع الحاضرين من مجلسي النواب والشيوخ[٣٤]. كما انتخب المجلس النيابي «الشيخ محمد الجسر» رئيساً له[٣٥]، (بعد ان اعتبر المجلس التمثيلي، الذي ناقش الدستور وأقرّه، مجلساً نيابياً حتى انتهاء ولايته).

وفي يوم الاثنين الواقع في ٣١ أيار/مايو عام ١٩٢٦، كلف الرئيس شارل دباس «اوغست باشا اديب» تأليف اول وزارة في تاريخ «الجمهورية اللبنانية»، وقد تألفت هذه الوزارة «قبل غروب» هذا اليوم (٣١ أيار/مايو)، حيث أبصرت النور مع فجر يوم الثلاثاء في ١ حزيران/يونيو ، وتمّ تأليفها على الشكل التالي:

- أوغست باشا أديب للرئاسة وللمالية[٣٦].
- الشيخ بشارة خليل الخوري للداخلية.
- نجيب بك القباني للعدلية.
- نجيب افندي الاميوني للمعارف.
- يوسف افندي افتيموس للنافعة.
- الدكتور سليم تلحوق للصحة.
- علي نصرت بك الاسعد للزراعة.

وقبل ظهر هذا اليوم (الثلاثاء) قدم رئيس الحكومة حكومته هذه الى رئيس الجمهورية، وقد باشر هؤلاء الوزراء مهماتهم بعد ظهر اليوم نفسه. وهكذا اكتملت سلطات الحكم في الجمهورية اللبنانية الاولى[٣٧].

حواشي الفصل الأول

(١) علم الدين، وجيه ، العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ٣٠٣.

(٢) رباط، أدمون ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، ص ٣١١، وربّاط، النهار، عدد خاص (ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥) عن الدستور والميثاق والمشاركة، ص ٣٧، و:
.Rabbat, Edmond, la Constitution Libanaise. P.P. 5-6

(٣) رباط، النهار، م. ن. ص ٣٧ - ٣٨، نقلاً عن تقرير الدولة المنتدبة (فرنسا) لعام ١٩٢٤ (ص ١٠).

(٤) Rabbath, E . La Formation Historique du Liban Politique t Constitutionnel, p 360-361 - وانظر: رباط، النهار، م. ن. ص ٣٨.

(٥) رباط، م. ن. ص ٤٨ - ٥١.

(٦) م. ن. ص ٣٨.

(٧) رباط، النهار، م. ص. ن.

(٨) م. ن. ص ٣٩.

(٩) م. ن. ص. ن.

(١٠) جريدة «البشير» بتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥ (ص ٣).

(١١) جريدة «البشير» بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦ (ص ١).

(١٢) نشرت جريدة النهار، في عددها الخاص (الدستور، الميثاق، المشاركة) ردود الشيخ بشاره الخوري، على تلك الاسئلة، بخط يده (ص ٤٨ - ٥١).

(١٣) النهار، م. ن. ص ٥٢ - ٥٧.

(١٤) جريدة «البشير» عدد ٢٦/٢/٤ (ص ٢).

(١٥) م. ن. عدد ٢٦/٢/١٨ (ص ١ و٢).

(١٦) رباط، النهار، المرجع السابق، ص ٣٩.

(١٧) م. ن. ص ٤٠.

(١٨) م. ن. ص ٤١ (حاشية ١٠).

(١٩) جريدة «البشير» بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٢٥ (ص ٢).

(٢٠) م. ن. بتاريخ ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٢٦ (ص ٢) .

(٢١) م.ن. ص. ن.، وكان الجنرال «سارّاي» قد عيّن «ليون كايلا» (حاكم دولة العلويين ومنتدب لوظيفة حاكم لبنان الكبير) حاكماً أصيلاً لدولة لبنان الكبير» بتاريخ ١٦ تموز/يوليو عام ١٩٢٥، وذلك استناداً الى اقتراح المجلس التمثيلي اللبناني الذي أقرّه هذا المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ تموز/يوليو من العام نفسه، والمبني على اقتراح السكرتير العام (جريدة «البشير» بتاريخ ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٢٥ ص ٢).

(٢٢) منشورات مجلس النواب، مناقشات حول الدستور، جريدة لبنان الكبير الرسمية، ملحق عدد ١٩٦٨ سنة ١٩٢٦.

(٢٣) كان لدى النائبين إجازة تغيب لمدة شهر (جريدة «البشير» بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٠ ص ٢).

(٢٤) م. ن. ص. ن.

(٢٥) يبدو ان قرار المفوض السامي بصدد الإسراع في إقرار الدستور حرّض بعض الصحف على النقد مما أثار «الرقابة» (وهي فرنسية) فقد جاء في جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢١ وفي صدر صفحتها الاولى، ما يلي: «(مراقبة) أمس بوشر درس الدستور في المجلس، والمهلة المعطاة لدرسه وتمحيصه وتقريره وتنفيذه، قد كان المجلس يحتاج الى أطول منها في درس (مراقبة)».

(٢٦) أضافت «البشير» ان عمر الداعوق «زعم» ان أهل هذه المناطق «أكرهوا على ذلك إكراها» (م.ن.ص.ن.) وذكرت جريدة «لسان الحال» الصادرة بتاريخ ٢١ أيار/مايو عام ١٩٢٦ ان اقتراح الخمسة الآنفي الذكر يدعو الى ان تكون هذه المناطق «همزة وصل بين لبنان الكبير وسوريا» (ص ١) وذكرت الصحيفة نفسها، بتاريخ ٢٤ منه عن الأقضية الاربعة التي ألحقت بلبنان عام ١٩٢٠ ما يلي: أخذت مسألة الأقضية الاربعة دوراً عظيماً في المخابرات التي دارت، منذ ستة أشهر، بين الزعماء السوريين وبين حضرة المفوض السامي. ولما رأى هؤلاء الزعماء عدم نجاحهم فيما يتوقون اليه، قاموا، اليوم، يسعون الى تحقيق قسم مما يرغبون في الحصول عليه تحت ستار طلب منفذ بحري عن طريق بعلبك والحصن وطرابلس، وضم هذه الاراضي والقرى الى سوريا»، واستطردت الصحيفة تقول: «أما ان يقتطع السوريون اراضي لبنان لضمها اليهم، ويحصلوا، بهذه الواسطة، على ثلاثة ثغور هي اسكندرونة واللاذقية وطرابلس، ولا يبقى للبنان الكبير سوى بيروت فقط، فهذا مما لا يرضاه اللبنانيون ولا السلطة الفرنسية نفسها» (من مقال في الصحيفة بعنوان: سوريا ومنفذها البحري : لبنان الكبير وحدة لا تتجزأ - ص ١).

(٢٧) أضافت «البشير» ان «يوسف الزين طلب ان يضاف الى المادة الاولى «كلمة تؤذن بالمساواة في الحقوق بين جميع الاراضي التابعة لدولة لبنان، فأجابه الجميع ان هذه المساواة مقررة في الدستور» (م.ن.ص.ن.)

(٢٨) ذكرت جريدة «البشير» ان المناقشة حول هذه المادة (المادة ١١) «احتدمت» وصار «كل من النواب يضع اقتراحاً يعدل فيه المادة، حتى اجتمع لدى الرئيس اثنا عشر اقتراحا». وطلب أعضاء المجلس، إثر ذلك، استراحة لمدة خمس دقائق يتم التفاهم فيما بينهم، وعادوا بعد هذه الاستراحة وقد تنازلوا عن اقتراحاتهم، ما عدا الاقتراح الذي قدمه عمر بيهم وصبحي حيدر، ولكن هذا الاقتراح طرح للاقتراع وسقط (م.ن. تاريخ ١٩٢٦/٥/٢٢ ص ٢). وانظر، كذلك، تفاصيل المناقشة حول هذه المادة في جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢١ (ص ١).

(٢٩) للاطلاع على تفاصيل ما جرى في هذه الجلسات، راجع: مناقشات حول الدستور، جريدة لبنان الكبير الرسمية، ملحق عدد ١٩٦٨ سنة ١٩٢٦، الصادر عن مجلس النواب اللبناني. وراجع، كذلك جريدة «البشير» بتاريخ ٢٠-١٩٢٦/٥/٢٢.

(٣٠) جريدة «البشير» بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٧ (ص ١).

(٣١) م. ن. ص. ن. وانظر النص نفسه لهذه المواد في جريدة «لسان الحال» وبتاريخ ٢٤ أيار/مايو عام ١٩٢٦ (ص ٢)، إلا ان ما جاء في مقدمة النص يذكر ان «سولومياك» دعا الصحفيين للاجتماع بمكتبه، ثم أدلى بهذه المواد عليهم، قائلاً انه سوف يقدمها للمجلس للمصادقة عليها في جلسة بعد ظهر السبت (في ٢٢ منه)، وقد عقد المجلس جلسة خاصة مساء السبت ووافق على هذه المواد.

(٣٢) جريدة «السان الحال» بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٤ (ص ٢).

(٣٣) م. ن. ص. ن. وقد جرت هذه الاحتفالات بعد ظهر يوم الاحد في ٢٣ منه. ووصفت جريدة «البشير» هذه الاحتفالات كالآتي : كانت الساعة الرابعة من اصيل الاحد الواقع في ٢٣ أيار/مايو الموعد المحدد لإعلان الجمهورية اللبنانية. فأقبل العميد السامي الى دار الحكومة وهي تميس بحلة قشيبة من الزينة، تخفق على جدرانها الاعلام، فحيّته، عند مدخلها، صفوف الشرطة والدرك، ولما ولج قاعة المجلس عزفت الموسيقى بالنشيد الوطني الفرنسي، ثم جلس على منصة الرئاسة ومسيو كايلا الى يمينه وموسى أفندي نمور الى يساره، وقد أحاط به رجال موكبه، وفي مقدمتهم مسيو دي ريفي امين السر العام ومسيو فرانسوا رئيس الغرفة الملكية ومسيو سوشيه وكيل السلطة المنتدبة في مباحث الدستور، وجمهور النواب، وجمع غفير من أركان الحكومة والنظام ورؤساء الدوائر وسواهم من الصحفيين وسراة البلاد ووجهائها. وبعد ان استقر المقام

بالحاضرين، وقف موسى افندي نمور والقى بالفرنسية الخطاب الآتية ترجمته (ترجمة خطاب نمور)، وما ان انتهى الرئيس من خطابه حتى نهض المفوض السامي وألقى خطاباً تاريخياً أعلن به الجمهورية اللبنانية وأصوات المدافع تدوي في الفضاء فرحاً واستبشاراً، والحاضرون يقاطعون ذلك الخطاب بالهتاف وتصدية (أصداء) الأكف وأمائر (إمارات) البهجة تُقرأ على اساريرهم (ويلي نص خطاب المفوض السامي بالعربية). (جريدة «البشير» بتاريخ ٢٧ أيار/مايو عام ١٩٢٦- (ص ١) .

(٣٤) رباط ، النهار ، م. ن. ص ٤١.

(٣٥) جريدة «البشير» بتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٧ (ص ١).

(٣٦) كان اوغست اديب «سياسياً لبنانياً وخبيراً ماليا» قضى فترة في مصر وعاد منها الى لبنان بعد الحرب العالمية الاولى (جحا، معركة مصير لبنان ، ج ١ : ٢٠٧).

(٣٧) جريدة «البشير» بتاريخ ٢٠حزيران/يونيو عام ١٩٢٦ (ص ١)، والخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ج ١: ١٣٩.

الفصل الثاني

الحياة السياسية ونظام الحكم

ا – الحياة السياسية:

تداول الحكم، في الجمهورية اللبنانية الاولى، وفي السلطتين التنفيذية والتشريعية، على مدى فترة الانتداب كلها (١٩٢٦-١٩٤٣)، وبالإضافة الى «المفوض السامي» الذي كان في قمة الهرم السياسي والإداري، عدد من الشخصيات (رؤساء الجمهورية) والمؤسسات (مجلس الوزراء ومجلس النواب) التي لعبت دوراً مهماً في حياة لبنان، إلا انه لا يغرب عن بالنا ان الدستور الذي أقرّه المجلس النيابي، ووضعت أسسه لجنة فرنسية (لجنة بونكور)، قد أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة دون ان يحمّله أية مسؤولية (حيث تترتب مسؤوليات على الوزراء منفردين أو على مجلس الوزراء مجتمعاً)، ذلك ان الحاكم الفعلي كان المفوض السامي نفسه، لذا، آثر المشرّع الدستوري ان لا يحمّل رئيس الجمهورية تبعة قرارات لم يكن له يدٌ في اتخاذها[١].

كان شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية[٢]، وقد تسلم مهماته بعد انتخابه مباشرة، وكانت سلطات الحكم، في الجمهورية، قد اكتملت (بعد تعيين أعضاء مجلس الشيوخ واستمرار المجلس التمثيلي في ممارسة مهماته، كمجلس نيابي، حتى انتهاء ولايته).

وكان دباس قد انتخب لثلاث سنوات (وفقاً لما نصت عليه المادة ٤٩ من الدستور) إلاّ ان فترة رئاسته امتدت «سبع سنوات وسبعة اشهر وسبعة أيام»

(من ٢٦ أيار/مايو عام ١٩٢٦ حتى ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٤)، وكانت هذه اول مخالفة للدستور الذي نص، في المادة نفسها (المادة ٤٩) على أنه «لا تجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدة ولايته»، ولكن المفوض السامي «هنري بونسو» الذي حل محل «هنري دي جوفنيل» (في ٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦) كان قد اتخذ قراراً (رقم LR/٥٥) بتعليق الدستور اعتباراً من ٩ أيار/مايو عام ١٩٣٢، وكلف شارل دباس، نفسه، «القيام بوظيفة رئيس الحكومة، مع الاحتفاظ بلقب رئيس الجمهورية»، كما انه «صرف الوزراء» بعد ان كلف «المديرين اللبنانيين تصريف اعمال الوزارات، وقد «أوقف دوران مجلس النواب»(٣)، وبمعنى آخر، فإنه أوقف دورة الحياة السياسية في البلاد.

وهكذا، أصبح الرئيس دباس «حاكماً فرداً، مسؤولاً امام الدولة المنتدبة، وحدها دون سواها، يقوم، بصفته رئيساً للحكومة اللبنانية، بأعمال السلطة التنفيذية، بمساعدة سلطات الانتداب، ويصدر المراسيم ذات الصفة التشريعية التي تصبح نافذة بعد موافقة المفوض السامي عليها»(٤). أما «المديرون» الذين كانوا بمثابة وزراء، يعاونون الرئيس فهم:

- مدير الداخلية (صبحي أبو النصر).
- مدير المعارف (صبحي حيدر).
- مدير الزراعة (رفيق ارسلان).
- مدير العدل (سامي خوري).
- مدير الاشغال العامة (يوسف شمعون).
- مدير الصحة (الدكتور كامل غرغور).
- مدير المال (جميل شهاب)(٥).

وخلال رئاسة الدباس، جرى أول تعديل لدستور (بتاريخ ١٧ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٧) وذلك في «مشروع قانون» لتعديل بعض مواد الدستور، قدم الى المجلسين، (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) اللذين أقرّاه، وقد أتى ذلك التعديل على الوجه التالي:

١ - تعديل المادة ١٦ وإلغاء المادتين ٢٢ و ٢٣ من الدستور (وهي مواد متعلقة بمجلس الشيوخ)، بحيث ألغي مجلس الشيوخ وأُلحق اعضاؤه بمجلس النواب.

٢ - تعديل المادة ٢٤ من الدستور (وهي متعلقة بانتخاب اعضاء مجلس النواب) بحيث اصبح ثلث أعضاء هذا المجلس بالتعيين من رئيس الجمهورية، وثلثاه بالانتخاب.

٣ - تعديل المادة ٢٨ (المتعلقة باختيار أعضاء الحكومة) بحيث اصبح يختار نصفهم من مجلس النواب.

٤ - تعديل المادتين ٦٦ و ٦٩ (المتعلقتين بمسؤوليات الوزراء، فرادى أو جماعة، تجاه المجلسين) بحيث اصبحت مسؤولية الحكومة جماعية.

٥ - تعديل المادة ٥٧ (المتعلقة بحق رئيس الجمهورية في الطلب، من مجلسي الشورى والنواب، إعادة النظر بقانون أحيل اليه)، وقد استدعى إلغاء مجلس الشيوخ هذا التعديل.

٦ - تعديل المادة ٥٨ (المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية عند اختلاف الرأي بين مجلسي الشيوخ والنواب بصدد قانونٍ ما)، وقد استدعى الغاء مجلس الشيوخ هذا التعديل(٦).

٧ - تعديل المادة ٨٤ (المتعلقة بحق مجلس النواب في إحداث نفقات جديدة تضاف الى الموازنة، أثناء مناقشتها) وقد ألغى التعديل هذا الحق.

٨ - تعديل المادة ٨٥ (المتعلقة بعدم جواز فتح اعتماد استثنائي اضافي إلا بقانون خاص)، وقد أعطى هذا التعديل رئيس الجمهورية الحق بفتح اعتمادات جديدة.

٩ - تعديل المادة ٨٦ (المتعلقة بوجوب إنجاز مناقشة الموازنة وإقرارها في المجلس النيابي قبل آخر شهر كانون الثاني/يناير من العام الذي خصصت له الموازنة)، وقد أعطى هذا التعديل رئيس الجمهورية الحق بنشر الموازنة، في هذه الحالة، وذلك بناء لقرار يصدر عن مجلس الوزراء، وذلك في حال أنه لم يتم إقرارها، من مجلس النواب، في الوقت المحدد.

واستناداً الى هذا التعديل، وبالتاريخ المذكور (١٧ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٧) تم إلغاء «مجلس الشيوخ» وإلحاق أعضائه بمجلس النواب. ويرى الدكتور رباط ان الغاية من هذه التعديلات «الجذرية» هي «توطيد السلطة الاجرائية وجعلها متفوقة، في صلاحياتها الشاملة، على البرلمان»[٧].

كما جرى، خلال رئاسة الدباس كذلك، تعديل ثان للدستور (أقره المجلس النيابي بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل وأصدره رئيس الجمهورية بتاريخ ٨ أيار/مايو عام ١٩٢٩)، وقد تناول هذا التعديل المواد التالية:

١ - تعديل المادة ٢٨ من الدستور (المتعلقة باختيار أعضاء الحكومة) بحيث أعفت الرئيس من وجوب اختيار نصف أعضاء الحكومة من النواب.

٢ - تعديل المادة ٣٧ (المتعلقة بحق النائب في طلب عدم الثقة بالحكومة) بحيث أصبح هذا الحق قائماً سواء في العقود العامة أو العقود الاستثنائية.

٣ - تعديل المادة ٤٩ من الدستور (المتعلقة بمدة ولاية رئيس الجمهورية) بحيث اصبحت ست سنوات بدلاً من ثلاث[٨].

٤ - تعديل المادة ٥٥ (المتعلقة بحق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب)، وقد حرر هذا التعديل رئيس الجمهورية من أية شروط يستوجبها قراره بحل مجلس النواب، باستثناء ان يكون معللاً بموافقة مجلس الوزراء.

٥ - إلغاء المادة ٦٩ كلياً (وهي المتعلقة بوجوب حضور ثلثي أعضاء مجلس النواب لاتخاذ قرار بحجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء)[٩].

وكان «أوغست أديب» قد عيّن رئيساً للحكومة في ٢٧ أيار/ مايو عام ١٩٢٦ (أي قبل إعلان الجمهورية اللبنانية)، وقد تشكّلت حكومته منه (كرئيس للوزراء ووزير للمالية)، ومن: نجيب قباني (وزيراً للعدل) وبشارة الخوري (وزيراً للداخلية) ويوسف افتيموس (وزيراً للأشغال العامة) وفيليب الأميوني (وزيراً للمعارف) وعلي نصرت الأسعد (وزيراً للزراعة) وسليم تلحوق (وزيراً للصحة). وقد استقالت حكومة «اديب» هذه في مطلع أيار/مايو عام ١٩٢٧ وكلّف الشيخ بشاره خليل الخوري تشكيل وزارة جديدة، فشكّلها في ٥ أيار/مايو من:

- بشارة الخوري، رئيساً للوزراء، ووزيراً للعدل والمعارف.
- جورج تابت، وزيراً للداخلية.
- خالد شهاب، وزيراً للمالية.
- أحمد الحسيني، وزيراً للأشغال العامة.
- سليم تلحوق، وزيراً للصحة.
- الياس فياض، وزيراً للزراعة[١٠].

(وكان الرئيس دباس قد كلّف، قبل الخوري، لتأليف الوزارة، الشيخ محمد الجسر، إلاّ انه اعتذر بعد يومين من الاستشارات)[١١].

وقد تمّ، في عهد هذه الحكومة، إلغاء مجلس الشيوخ وإلحاق أعضائه الستة عشر بمجلس النواب (في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٧) بحيث اصبحوا يشكلون، مع هذا المجلس، أول مجلس نيابي في الجمهورية الاولى وعدد اعضائه ٤٦ عضواً، وتنتهي ولايته في تموز/يوليو عام ١٩٢٩، وكان الشيخ محمد الجسر الذي انتخب رئيساً لهذا المجلس بعد إعلان الجمهورية واعتبار «المجلس التمثيلي» مجلساً نيابياً، قد أعيد انتخابه رئيساً له، للمرة الثانية (بتاريخ ١٨ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٧)، ثم للمرة الثالثة (بتاريخ ١٦ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٨)، وقد استمر في منصبه هذا حتى ١٣ أيار/مايو عام ١٩٢٩، وقت انتهاء ولاية هذا المجلس[١٢].

قدّم بشارة الخوري إستقالة وزارته السداسية بعد التعديل الاول للدستور (في ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٨) حيث كلفه الرئيس دباس تأليف وزارة جديدة، فأعاد الخوري تشكيل الوزارة، إلا انها كانت ثلاثية هذه المرة، أي من:

- بشارة الخوري، رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للعدل والمعارف.
- أيوب ثابت، وزيراً للداخلية والصحة.
- حسين الاحدب، وزيراً للمالية والاشغال العامة والزراعة[١٣].

ولم تستمر هذه الوزارة في الحكم اكثر من «سبعة اشهر وخمسة ايام» حيث استقالت في ١٠ آب/أغسطس من العام نفسه «بعد جلسة صاخبة ومناقشات حادة في مجلس النواب»[١٤]، فكلف «حبيب باشا السعد» تشكيل الوزارة الجديدة التي شكلت من ٥ وزراء هم:

- حبيب باشا السعد، رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدل.
- حسين الاحدب، وزيراً للأشغال العامة والزراعة.
- صبحي حيدر، وزيراً للمالية.
- موسى نمور، وزيراً للداخلية.
- اسبريدون ابو الروس، وزيراً للصحة والمعارف[١٥].

وقد تألفت هذه الوزارة في ١٩ آب/أغسطس عام ١٩٢٨ واستمرت في الحكم حتى ١٤ أيار/مايو عام ١٩٢٩، أي الى ما بعد التعديل الدستوري الثاني (٨ أيار/مايو نفسه)، حيث خلفها «بشارة الخوري» بحكومة ثلاثية جديدة الفها في ١٤ أيار/مايو واستمرت، في الحكم، أشهراً فقط، (حتى ١٢ تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه)، وقد تألفت من:

- بشارة الخوري، رئيساً للحكومة ووزيراً للداخلية والصحة.
- نجيب أبو صوان، وزيراً للعدل والمعارف.
- حسين الأحدب، وزيراً للمالية والاشغال العامة والزراعة.

وكانت مهمة هذه الوزارة محدّدة بالإشراف على الانتخابات النيابية، وذلك بسبب انتهاء ولاية المجلس النيابي (في اواخر تموز/يوليو من العام نفسه، وكان قد انتخب، لمدة اربع سنوات، في تموز/يوليو عام ١٩٢٥)[١٦]. فكان على هذا المجلس ان ينتخب، قبل انتهاء ولايته، رئيساً جديداً للجمهورية (تنتهي ولاية الرئيس دباس في ٢٦ أيار/مايو عام ١٩٢٩)، ولكن المفوض السامي الفرنسي «بونسو» رأى ان يجدد لدباس ولاية جديدة، وذلك لأنه «أنسب من يتولى الرئاسة في ذلك الظرف»[١٧]، وهكذا تمت اعادة انتخاب الرئيس شارل دباس لولاية ثانية، وذلك قبل انتهاء ولايته بشهرين (أي في ٢٧ آذار/مارس عام ١٩٢٩) حيث انتهى في ٢٦ أيار/مايو عام ١٩٣٢[١٨].

أجرى المجلس النيابي (الأول) إذن انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولايته، وعهد الى وزارة بشارة الخوري الاعداد لانتخاب مجلس نيابي جديد، والاشراف على هذه الانتخابات. وكان هذا المجلس يتألف من «٤٥ نائباً ، ثلاثون منهم ينتخبون انتخاباً، وخمسة عشر يعينون بمرسوم»[١٩]. وقد تمت عمليات الانتخاب يومي ١٢ و ١٦ حزيران/يونيو (عام ١٩٢٩) وباشر المجلس اعماله في ١٣ تموز/يوليو عام ١٩٢٩).

ويبدو ان اتهامات بالتزوير وبالتقصير وجهت إلى حكومة بشارة الخوري التي أشرفت على هذه الانتخابات، فاتهمت بالتدخل فيها لمصلحة بعض المرشحين، كما اتهمت بالتقصير في المحافظة على الامن، وجرت مصادمات بين المحتجين ورجال الامن أدت الى سقوط قتلى وجرحى، مما أدى الى استقالة وزارة الخوري، وتكليف اميل اده تشكيل وزارة جديدة، فتمّ تشكيلها في ١٢ تشرين الاول/أكتوبر من العام نفسه، على الشكل التالي:

- اميل اده، رئيساً للحكومة ووزيراً للداخلية والصحة.
- نجيب ابو صوان، وزيراً للعدل والمعارف.
- موسى نمور، وزيراً للمالية.
- حسين الاحدب، وزيراً للأشغال العامة.
- احمد الحسيني، وزيراً للزراعة.
- غبريال منسى، وزيراً للاقتصاد الوطني[٢١].

ويبدو انه كان لإميل اده (العائد حديثاً من باريس) ملاحظات عديدة على أداء الحكومات السابقة، فتقدّم، في بيانه الوزاري، ببرنامج إصلاحي جذري ومكثف[٢٢]، نال موافقة المجلس النيابي بحماسة بالغة، ومنح المجلس هذه الحكومة «صلاحية إصدار المراسيم الاشتراعية» لكي تتمكن من تنفيذ

برنامجها، ومن أهم الاصلاحات الادارية التي أنجزتها هذه الحكومة: تقسيم لبنان، إدارياً الى خمس محافظات، وهي المحافظات نفسها التي استمرت طوال عهد الانتداب والفترة الاولى من العهد الاستقلالي الاول (حتى إنشاء محافظة النبطية عام ١٩٧٥)[٢٣].

إلاّ ان اميل اده (المتأثر بالنهج الفرنسي في الادارة) خرج عن جادة الصواب عندما اقدم، من ضمن برنامجه الاصلاحي، على إلغاء المدارس الابتدائية، بحجة انها تفتقر الى المستوى التعليمي الراقي، وانها عاجزة عن مجاراة المستوى الراقي الذي بلغته المدارس الخاصة «الوطنية والاجنبية»، مما أثار عليه نقمة عارمة، في الشارع الاسلامي أولاً، (وذلك لأن غالبية أبناء المسلمين كانت تنتسب الى المدارس الرسمية لضيق ذات اليد)، وانضمت الى الشارع الاسلامي، المعارضة (مسيحية واسلامية) التي كانت تنتظر الفرصة المواتية لتنتهزها وتنقضّ على هذا الآتي من باريس لكي ينتزع منها فرص الاستيلاء على الحكم في البلاد، ولم تتمكن حكومة إده من الصمود في وجه هذه المعارضة، المتحدة والمتماسكة، والتي يدعمها شارع غاضب، فاضطر «إده» الى التخلي عن الحكم وتقديم استقالة حكومته قبل ان تكمل عامها الاول (في ٢٠ آذار/مارس عام ١٩٣٠)، وخلفه، في الحكم، أوغست باشا اديب، الذي ألّف، بتاريخ ٢٥ آذار/مارس حكومة جديدة من:

- أوغست باشا اديب، رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية.
- أحمد الحسيني، وزيراً للعدل والزراعة.
- موسى نمور، وزيراً للداخلية.
- حسين الاحدب، وزيراً للاشغال العامة.
- جبران تويني، وزيراً للمعارف[٢٤].

وكان الرئيس دباس قد سبق أن كلّف اميل اده تأليف الوزارة للمرة الثانية إلا ان إده عجز عن تأليفها رغم ستة ايام من المشاورات أجراها مع مختلف الكتل والفعاليات، فعاد الدباس الى أوغست باشا أديب ليكلفه تأليفها. ويذكر الشيخ بشاره الخوري ان غالبية النواب كانت قد اتفقت، مسبقاً، على عدم منح الثقة لأية وزارة يؤلّفها اميل إده (الذي وصل الى حدّ تأليف وزارة من ١٣ وزيراً)[٢٥].

نجحت وزارة اوغست اديب بنيل ثقة المجلس (وكانت الثانية لأوغست اديب)، وكان ذلك في ٥ نيسان/ابريل عام ١٩٣٠، وكان اديب قد وعد، في بيانه الوزاري، بأن تقوم حكومته بتعديل «كل ما يظهر الإختبار وجوب إدخاله في الدوائر المختلفة» مشيراً، بذلك، الى «الإصلاحات الإدارية والقضائية» التي كانت حكومة إده قد قامت بها خلال ممارستها للحكم واستفادتها من «المراسيم الاشتراعية»، ويقول الخوري في ذلك: «وكان هذا البيان الوجيز الحكم المبرم على برنامج المراسيم الاشتراعية الآنفة الذكر»[٢٦]. ويبدو ان غضباً عارماً انصب على وزارة اميل إده أثناء مناقشة البيان الوزاري للحكومة الجديدة، مما دفع بهذه الاخيرة الى إلغاء معظم ما قامت به وزارة إده من إصلاحات، فقد لام الامير خالد شهاب حكومة اوغست اديب، أثناء مناقشة بيانها الوزاري، انها «لم تهدم برنامج الوزارة هدماً كاملاً»، وطالب أحد النواب بإلغاء الانتداب الفرنسي على لبنان واستبداله بمعاهدة مع فرنسا «فخيّم السكون على اميل إده وأعوانه كأن ماءً غالياً سقط على رؤوسهم»، وطالب «ميشال زكور» بإلغاء المراسيم الاشتراعية التي وضعتها حكومة إده، فاستجابت حكومة اديب لذلك، وبسرعة، إذ وضعت «مشروعاً مستعجلاً» بإلغاء القانون الذي خول تلك الحكومة إصدارها[٢٧]، كما وعدت ان تقوم «بتحقيق وافٍ في

شأن مدارس البلاد» وان تدرس «مسألة إنشاء مدارس» حيث تدعو الحاجة الى ذلك، وان تدخل على المدارس الرسمية «تحسينات» تجعل منها «معاهد صالحة للتعليم الاولي»، كما انها (أي الحكومة) ستنصرف الى حسن اختيار المعلمين لهذه المدارس[٢٨].

وهكذا استطاعت حكومة اديب ان تنال ثقة المجلس النيابي، وان تتعايش بمصالحة مع هذا المجلس لنحو عام من الزمن. إلاّ انه، وفي عام ١٩٣١، كانت الأزمة الاقتصادية في البلاد قد بلغت ذروتها، «واجتاحت البلاد موجة من التذمر والشكوى، ما لبثت ان انفجرت مظاهرات واضرابات وأعمال شغب، راحت تهدد الامن والاستقرار»[٢٩]، مما أدى الى إجراء تعديل في وزارة اوغست اديب، حيث تخلى رئيسها عن حقيبة المالية وسلّمها لصبحي حيدر الذي حل محل احمد الحسيني، وخرج الحسيني من الحكومة بعد ان حمل رئيسها حقيبتي العدل والزراعة التي كان الحسيني يحملهما، وقد جرى هذا التعديل بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو عام ١٩٣١[٣٠].

إلاّ أن أزمة جديدة رافقت الأزمة الإقتصادية، وكانت ولاية شارل دباس قد شارفت على الانتهاء (٢٦ أيار/مايو عام ١٩٣٢). فقد أخذ المسلمون المعتدلون، في لبنان، يطوّرون نظرتهم للكيان اللبناني، من رافض لهذا الكيان ومطالب بالوحدة مع سوريا، إلى قابلٍ به ومطالب بالعدل والمساواة، ورفع الحيف الواقع عليهم، دون التخلّي عن حلم الوحدة مع سوريا[٣١]. وقد أدّى هذا التبدّل إلى مواجهة بين الموارنة (الذين طالبوا برئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية دباس، من الروم الأرثوذكس) والمسلمين الذين رشّحوا، لهذه الرئاسة، الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب.

كانت معركة رئاسة الجمهورية قد بدأت باكراً، وكانت المواجهة حتمية بين القطبين المارونيين: بشارة الخوري واميل إده، على هذا المنصب، واحتدمت هذه المواجهة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣١، وقبل أشهر فقط من انتهاء ولاية شارل دباس. وأمام هذا الإنقسام بين الموارنة حول منصب رئاسة الجمهورية، برز الشيخ محمد الجسر كمرشح قوي لهذا المنصب بعد أن التفّ المسلمون حوله، وبدأ المسلمون يطالبون بإجراء إحصاء عام في البلاد لكي يثبتوا أنهم الأكثرية، ورضخت الحكومة، وكذلك مجلس النواب، لمطالب المسلمين، فعيّن موعد إجراء الإحصاء العام في البلاد بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٢، وبدأ الفريقان، المسيحي والمسلم، يستعدّان لذلك اليوم، ويستنفران مختلف الطوائف للإسهام في هذه العملية وإثبات أيّ منهما أحقّ برئاسة الجمهورية. وجرى الإحصاء في الوقت المحدد، فأكّد تفوّق المسيحيين، عددياً، على المسلمين (عدد سكان لبنان: ٧٧٣ ألف نسمة منهم ٤٠٤،٤٠٠ مسيحي و٣٦٨٦٠٠ مسلم) ولكن محمد الجسر لم يتراجع عن ترشيحه لرئاسة الجمهورية، كما ان المسلمين لم يتراجعوا عن هذا الترشيح، ولم تنجح الوساطات التي قامت، بين المسيحيين، للتوفيق بين اميل إده (وكان المسلمون يرفضونه رفضاً باتاً بسبب إقفاله ماية مدرسة رسمية كانوا يرسلون أبناءهم إليها) وبشارة الخوري (الذي كان يفضّله «بونسو» على إميل إده، إلا أنه لم يكن يدعم ترشيحه)، بل بعكس ذلك، ولكي يكسب المسلمين إلى جانبه، قام إده بالإتصال بالجسر وإبلاغه انسحابه من المعركة لصالحه[٣٢]، وهكذا ارتفعت أسهم الجسر في ترشيحه للرئاسة الأولى، ولم تثنه المحاولات التي بذلها الرئيس دباس لكي يعود عن قراره لصالح بشارة الخوري[٣٣]، ولم تكن المفوّضية العليا (الفرنسية) في وارد السماح لمسلم بتسلّم منصب رئاسة الجمهورية في لبنان

«وعبثاً أفهمه أصدقاؤه، من الفرنسيين واللبنانيين، ان الأمر مستحيل»[٣٤]، ولكنه ظلّ مصرّاً على قراره.

و«يوم الإثنين، في التاسع من نوار (أيار/ مايو عام ١٩٣٢)، دعا المسيو ريكلو، مندوب المفوّض السامي في لبنان، الشيخ محمد الجسر، إلى ديوانه في السراية الصغيرة، فلبّى الشيخ الدعوة وبيده نسخة من الدستور، ليشرح له نصوصه المتعلّقة بالإنتخابات، ففاجأه المندوب بتسليمه قراراً من المفوض السامي بإيقاف مفعول هذا الدستور، وحل المجلس النيابي والوزارة، وبتعيين الدباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمى، يعاونه مجلس مديرين، فصارت يد الشيخ ترتجف من التأثر، وخرج مع النواب وأركان الوزارة من السراية... وبقي الدباس في كرسي الحكم رئيساً معيناً، بعد أن مكث ست سنوات رئيساً للجمهورية منتخباً إنتخاباً شرعياً وحامياً لذمار الدستور»[٣٥].

وكان مقابلة قد تمّت بتاريخ ٤ أيار/ مايو عام ١٩٣٢ بين المفوّض السامي «بونسو» والشيخ محمد الجسر، حاول خلالها، المفوض السامي، ثني الجسر عن قراره بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وكان الشيخ يوسف الخازن برفقة الجسر. ويروي «يوسف سالم»، في مذكراته، ما جرى في هذه المقابلة فيقول: «ما ان أطلاّ عليه (على المفوض السامي) حتى قال بصوت عال: ماذا تريدون أن أقول للكي دورسيه... ان باريس غير مستعدّة لقبول الإحتجاجات والإنتقادات والشكايات من انتخاب رئيس جمهورية مسلمٍ في لبنان... أنا لا أقدر... لا... هذا مستحيل.

«وسكت قليلاً، وبدأ الشيخ يوسف الخازن يشرح له وضع النواب في المجلس، وان الأكثرية المارونية هي التي كلّفته أن يرافق الشيخ الجسر ويطلب، باسمها، أن لا ترفض إرادة ممثلي الشعب، وان أكثر النواب الموارنة مستعدّون لأن

يعلنوا، على الاشهاد، أنهم هم، بملء اختيارهم وكامل وعيهم، يصرّون على انتخاب مواطن مسلم رئيساً للجمهورية اللبنانية، سبيلاً إلى توطيد الوحدة اللبنانية... وظلّ المفوّض السامي يهزّ رأسه علامة الرفض، ويقاطع النائب الخازني: مستحيل... باريس لا تقبل أبداً... الكي دورسيه يغضب».

ويذكر سالم أن «بونسو» كرّر طلبه من الجسر بأن يسحب ترشيحه فأجابه الجسر: «انني يا سيّدي أعتذر إليك، فلن أحقق رغبتك، وما دامت الأكثرية تؤيدني، فأنا ماضٍ في ترشيح نفسي. إن هذه الأكثرية هي التي تنطق بإسم لبنان، ولا يسعني أن أخذلها»[٣٦].

وقد نصّ القراران RL/٥٥ وRL/٥٦ اللذان صدرا عن المفوض السامي، بهذا الصدد، وبتاريخ ٩ أيار/ مايو عام ١٩٣٢، على وقف العمل بالدستور وحلّ المجلس النيابي وإعفاء الحكومة من مهماتها، وتسليم الوزارات إلى المديرين العاملين فيها (وقد سبق أن أوردنا أسماءهم)[٣٧].

وهكذا دخلت الدولة اللبنانية في فراغ دستوري وتشريعي لم تكن قد عرفته منذ إنشائها.

بعد تعطيل الدستور، إستمرّ شارل دباس حاكماً، كرئيس للجمهورية ورئيس للحكومة، في الوقت نفسه، وقد حاول دباس الإصلاح بعد أن أطلق «النظام الموقت» يده، و«حرّره من الروتين الوزاري، ومن مناورات النواب ومداخلاتهم وضغوطاتهم»[٣٨]، إلاّ أن موانع عديدة وقفت في وجه دباس ومتابعته لإسلوبه في إصلاح الحكم، وأهمها «تفاقم الأزمة الإقتصادية، والمعارضة الداخلية، والأزمة الفرنسية - السورية وانعكاساتها السلبية على لبنان»[٣٩]. وكانت المعارضة الداخلية لتعطيل الدستور قد برزت عند فريقين، متعارضين أصلاً، إلاّ أن المصلحة جمعتهما معاً، فالمسلمون اعتبروا أن تعطيل

الدستور كان عملاً مضاداً لهم، و«تحدّياً لحقوقهم، وهم نصف سكان الجمهورية اللبنانية»[٤٠]، وأن الهدف منه كان منع مسلم (الشيخ محمد الجسر) من الوصول إلى رئاسة الجمهورية، بينما اعتبر الموارنة أن الهدف من تعطيل الدستور إبقاء شارل دباس في سدة الرئاسة، وهو الروم الأرثوذكس المقرب من الفرنسيين والملبي لطلباتهم والمنفّذ لرغباتهم، مع أن ذلك لم يمنع من ترداد القول إن بطريرك الموارنة «أنطوان عريضة» قد وافق على تعطيل الدستور كي يمنع مسلماً من الوصول إلى الرئاسة[٤١].

وبسبب ما عرفته البلاد، في هذه الفترة، من أزمات إقتصادية وسياسية، وبسبب تفاقم المعارضة لسياسة الإنتداب التي أدّت إلى وقف الحياة السياسية في البلاد، إذ انضمّ إلى معارضي تعليق الدستور ووقف الحياة البرلمانية عدد من الأحزاب والكتل السياسية، مثل «الحزب الشيوعي، وحزب الإستقلال الجمهوري، وعصبة العمل القومي، والمؤتمر اللبناني الكبير برئاسة رشيد نخلة» وغيرها[٤٢]، بسبب كلّ ذلك، لم يعد بإمكان الحكومة الفرنسية التغاضي عن المعارضة القوية التي عمّت الشارع اللبناني وطالت الأحزاب والمنظّمات على اختلاف عقائدها وطوائفها، كما ان حكومة شارل دباس لم تتمكّن من التصدّي لهذه المعارضة، رغم أنها استخدمت مختلف وسائل القمع والمنع والتهديد، (مثل منع الحفلات والإجتماعات والمؤتمرات والمظاهرات، والتشدد في مراقبة الصحف، والتهديد بحلّ الأحزاب والجمعيات)، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى استدعاء «هنري بونسو» (في تموز/ يوليو عام ١٩٣٣) ثم إعفائه من منصبه بسوريا ولبنان وتعيين «الكونت داميان دي مارتيل» بدلاً منه، كمفوض سام في سوريا ولبنان، وقد وصل «دي مارتيل» إلى بيروت في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٣، وباشر مهماته فوراً[٤٣].

تفاعل اللبنانيون بوصول المفوض السامي الجديد، وأملوا أن يتغيّر النهج الذي كان سلفه قد انتهجه في حكم لبنان، ونشطت الحركات الوحدوية، في لبنان، خلال عام ١٩٣٣، وقد لمس «دي مارتيل» ذلك بنفسه عندما زار صيدا (في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٣) إذ استقبلهِ الأهالي بنشيد «أنت سوريا بلادي» وقدّموا له عريضة تطالب بالوحدة مع سوريا، وحدث الشيء نفسه مع «دي مارتيل» عندما زار النبطية (تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٣)، وشهدت مدينتا طرابلس وبعلبك، وباقي المدن اللبنانية (الإسلامية) والمدن السورية إضطرابات ومظاهرات تطالب بالوحدة مع سوريا، وطيرت برقيات وأرسلت وفود تؤيد مطالب الوطنيين السوريين الذين كانوا يناضلون لأجل منع توقيع المعاهدة السورية - الفرنسية المطروحة على مجلس النواب السوري يومذاك، كما كان الوحدويون، في سوريا ولبنان، يهدفون، من حركاتهم، هذه «للتأثير على «دي مارتيل» بإظهار قوتهم والتأييد الشعبي لهم، عن طريق الإضرابات والمظاهرات وإطلاق الشعارات»[٤٤].

وفي هذا العام (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٣) عقد المؤتمر اللبناني الإسلامي الوحدوي الشهير الذي دعي «بمؤتمر الساحل» واتخذ مقرّرات كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في مجرى الحياة السياسية بلبنان، في ذلك الحين. مقابل ذلك، كان اللبنانيون الانفصاليون يعارضون أية وحدة أو اتحاد مع سوريا، ويطالبون «دي مارتيل» بالمطالب التالية:

«أولاً: المحافظة على لبنان، بحدوده الراهنة، كياناً سرمدياً، ووطناً نهائياً، ودولة حرّة سيّدة مستقلّة، بضمانة دولية أكيدة، لحماية الكيان والإستقلال.

«ثانياً: إنهاء حكم شارل دباس الفردي السلطوي اللادستوري.

«ثالثاً: إعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها كاملة.

«رابعاً: إجراء مراجعة شاملة للعلاقات الفرنسية - اللبنانية وإرساؤها على أسس تعاقدية جديدة صحيحة»[٤٥].

أمام هذه المطالب المتناقضة، لم يكن بدّ من أن يقدم شارل دباس إستقالته، فقدّمها إلى «دي مارتيل» في ٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٤ الذي قبلها فوراً، وأصدر، في اليوم نفسه، القرارات التالية:

- القرار رقم ١ الذي نصّ على تسليم السلطة التنفيذية إلى «موظّف وطني كبير» (رئيس الجمهورية) يساعده «مندوب فرنسي يمثل المفوض السامي»، و«موظف وطني كبير برتبة أمين سر الدولة»، و«مجلس حكومي يتألّف من مديري دوائر الدولة، ومن القاضيين الأعلى درجة في سلك القضاء اللبناني»، وتكون مهمة هذا المجلس معاونة رئيس الجمهورية في إدارة شؤون الحكم في البلاد.

- القرار رقم ٢ الذي نصّ على «إعادة العمل، جزئياً، بالدستور» حيث سمح «بتشكيل مجلس نيابي جديد» من ٢٥ نائباً (١٨ منهم منتخبون و٧ معيّنون يختارهم رئيس الجمهورية بموافقة الحكومة ومباركة المفوض السامي)، مع تقسيم لبنان إلى «٥ دوائر إنتخابية هي المحافظات الخمس» وتوزيع النواب، على المحافظات، توزيعاً طائفياً (بمعدّل ٥٠ ألف مواطن للنائب الواحد).

- القرار رقم ٣ الذي عين دي مارتيل، بموجبه، حبيب باشا السعد، رئيساً للجمهورية[٤٦] لمدة سنة واحدة، منذ بدء المجلس النيابي الجديد.

- القرار رقم ٤، الذي عين دي مارتيل بموجبه، «بريبفا أوبوار» (أحد كبار موظفي المفوضية العليا) للقيام بمهمات رئيس الحكومة، (كما حددها القرار رقم ٥٥/RL تاريخ ٩ أيار/ مايو عام ١٩٣٢).

وما ان تبلّغ «اوبوار» قرار تعيينه حتى عمد إلى إجراء إنتخابات نيابية للأعضاء الثمانية عشر، وتعيين الأعضاء السبعة[٤٧]، وقد وزّعوا، طائفياً، على الشكل التالي:

الطائفة	بالإنتخاب	بالتعيين	المجموع
موارنة	٥	٢	٧
سنة	٤	١	٥
شيعة	٣	١	٤
أرثوذكس	٢	١	٣
دروز	١	١	٢
كاثوليك	١	١	٢
أرمن أرثوذكس	١	–	١
أقليات	١	–	١
المجموع	١٨	٧	٢٥[٤٨]

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٤، إجتمع المجلس النيابي وانتخب شارل دباس رئيساً له، كما تسلّم، في اليوم نفسه، حبيب باشا السعد، منصبه كرئيس للجمهورية، فعيّن «عبدالله بيهم» أمين سر الدولة، على رأس «مجلس حكومي» مؤلّف من: صبحي إبو النصر وصبحي حيدر ورفيق ارسلان وسامي خوري وجميل شهاب ويوسف شمعون وكامل غرغور، كأعضاء، ومن شكري قرداحي ونجيب القباني، كأعلى قاضيين في الدولة، وقد أضيف إلى هذا المجلس، فيما بعد «الدكتور نقولا فياض» (وذلك بموجب القرار رقم RL/٧٦

الصادر بتاريخ ٣ نيسان/أبريل عام ١٩٣٤) فأصبح عدد أعضاء المجلس الحكومي ثمانية[٤٩].

يكيل الشيخ بشارة الخوري، في مذكراته، التهم لشارل دباس (الذي ظل في سدّة الرئاسة ست سنوات «منتخباً إنتخاباً شرعياً»، وبقي فيها، بعد ذلك، «رئيساً معيناً»)، فيرجح أنه كان على علم بنوايا المفوض السامي الفرنسي بتعليق الدستور، وانه، وإن لم يكن على علم بها قبل وقوعها، فقد «رضي عنها، وهو بغنى عن التجربة الأليمة». أما «اميل إده وبعض أصدقائه» الذين هنأوا شارل دباس ببقائه في سدة الرئاسة، بعد تعليق الدستور، فيقول الخوري عنهم إنهم «يفضّلون كلّ هذا الإمتهان بالوطن شرط أن يبتعد بشارة الخوري وإخوانه الأحرار عن الحكم»، ثم يتحدث عن «الوساطات» الكثيرة التي قام بها دباس «لتعود بيننا المياه إلى مجاريها»، وكان ردّ الخوري على هذه الوساطات: «عرضنا عليه تجديد رئاسته بتعديل الدستور فأبى، وقبلها من يد المفوض السامي ليصير موظفاً على أنقاض الدستور. وهو يماشي الآن، خصوم الإستقلال اللبناني والكرامة الوطنية، فهنيئاً له، أما نحن فباقون على الصعيد الآخر، وسنصبر مهما لزم الأمر»[٥٠].

ولكن معاصراً آخر لتلك الأحداث، بل فاعلاً فيها، يرى الأمور من منظار آخر، فهو (أي يوسف سالم) يرى أن معركة الرئاسة احتدمت بين مرشحين اثنين هما: بشارة الخوري وإميل إده، وذلك عندما شارفت ولاية دباس على الإنتهاء، وكان كلّ منهما يسعى إليها «فإن لم يرافقه الحظ إليها، فلا أقل من الحؤول دون فوز خصمه». ويرى «سالم» أن «بشارة الخوري» قد «رشح نفسه بموافقة دوائر الإنتداب وتأييدها، وفي مقدّمتها هنري بونسو، المفوض السامي

نفسه». ويستطرد: «وأدرك إميل إده أن لا أمل له بالرئاسة، فهمس إلى الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب، أن يرشّح نفسه لها، ووعده بدعم ترشيحه وإعطائه صوته وأصوات الذين يماشونه في المجلس»، ويتابع: «من المفارقات اللبنانية»... أن كثيرين من النواب المسيحيين، وفي مقدّمتهم اميل إده، كانوا يؤيدون الشيخ محمد الجسر، وان كثيرين من النواب المسلمين دعموا ترشيح الشيخ بشارة»[٥١].

ويرى «سالم»، كذلك، أن المفوضية العليا، عندما أدركت أن ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية ليست مناورة سياسية «منه أو من إميل إده، بل جدية» راحت «تضغط على النواب لحملهم على تأييد الشيخ بشارة الخوري». ثم يقرر أن «تجاوب أكثر النواب المسلمين مع ممثلي الإنتداب، وانصياعهم لهم» كان «أسهل من تجاوب النواب المسيحيين»[٥٢].

ويتحدث «سالم» عن «شارل دباس» فيذكر أنه، عندما أشرفت رئاسته على الإنتهاء، لعب «لعبة ماكرة لم تذع كثيراً، ولم يعرفها سوى المطلعين على أسرار الصراع الداخلي في لبنان». ثم يستطرد: «كان شارل دباس يكره إميل إده، ولا يحب، في الوقت عينه، أن يفوز بشارة الخوري، وكان يعرف أن الأكثرية بجانب بشارة الخوري على رغم جميع المظاهر، ويعرف ضعف المفوض السامي وخور عزيمته وخوفه على منصبه، فألقى في روعه أن الشيخ محمد فائزٌ لا محالة، وانه إذا فاز مسلم بالرئاسة الأولى في لبنان غضبت باريس على ممثلها فيه، فيحلّ به ما حلّ بالجنرال ساراي، ويفقد مركزه، وأن رئاسة الجمهورية في لبنان ترمز إلى هوية البلد، قبل كلّ شيء، وخاف بونسو خوفاً شديداً»[٥٣]. ثم كان ذلك اللقاء المرير بينه وبين الشيخ محمد الجسر، في ٤ أيار/مايو عام ١٩٣٤.

تلك هي خفايا السياسة اللبنانية وألاعيبها، على مرّ تاريخها: مناورات ودسائس واتهامات بالخيانة والغدر والعمالة، يقابلها إدعاءات بالوطنية والوفاء والإستقامة. وكان الإنتداب يغذي هذه النزعات فينا، حتى تأصّلت وتجذرت، وأضحت جزءاً من كياننا السياسي، بل من حياتنا السياسية اليومية.

تسلّم حبيب باشا السعد منصبه كرئيس للجمهورية (في ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٤) لمدة سنة واحدة (تنتهي في ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٥)، إلاّ أنه، بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام (١٩٣٤) أصدر «دي مارتيل» قراراً (رقمه AL/٣٠٠) بتجديد ولاية السعد سنة أخرى (حتى ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٦)[٥٤]. أما الشيخ محمد الجسر فكان قد «قبع في بيته وغاب عن مسرح السياسة وابتعد عن الأضواء»[٥٥]، منذ أن صدر قرار تعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية.

وجرت، إثر التجديد للسعد في رئاسة الجمهورية، إنتخابات لإختيار رئيس جديد للمجلس النيابي (وكان يتمّ إنتخاب رئيس المجلس لمدة سنة واحدة)، فانتخب بيترو طراد رئيساً له (في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٤)، مما دفع بشارل دباس (وكان المفوض السامي وأعوانه قد رفضوا عودته إلى رئاسة المجلس، كما يروي بشارة الخوري في مذكراته) إلى الإنزواء في منزله، ثم السفر إلى باريس حيث توفي فيها بعد أقل من عام (صيف عام ١٩٣٥)[٥٦].

في أثناء الحملة المناهضة لتعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية في البلاد، نشأت حركتان نشطتان وفاعلتان، انضمّتا إلى الحركات الأخرى المطالبة بإعادة الحياة الدستورية: واحدة تزعّمها الشيخ بشارة الخوري (ومعه: سليم تقلا وفريد الخازن وجبران تويني وكميل شمعون وميشال زكور وإميل لحود ومجيد ارسلان والدكتور الياس الخوري وغيرهم) وهي «الكتلة

الدستورية»، والأخرى تزعّمها «إميل إده» منافس الخوري على رئاسة الجمهورية (ومعه: كسروان الخازن وطنوس فريحة وأمين السعد وروكز أبو ناضر وحكمت جنبلاط وغيرهم)، وقد سميت هذه الكتلة، بداية «الكتلة الادية»، إلاّ أنها عرفت، فيما بعد (عام ١٩٤٢) بإسم «الكتلة الوطنية» ولا تزال[٥٧]. وقد ظلّت الكتلتان (الدستورية والوطنية) تتنافسان طوال عهد الإنتداب، إذ كان زعيما هاتين الكتلتين يتنافسان للوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية، حتى ان كلاً من الكتلتين تبنّت ترشيح واحد من النواب لرئاسة المجلس النيابي، فرشّحت الكتلة الدستورية الأمير خالد شهاب لرئاسة هذا المجلس، بينما رشحت الكتلة الوطنية خير الدين الأحدب. وبتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٥، جرت إنتخابات رئاسة المجلس النيابي ففاز «خالد شهاب» مرشح الكتلة الدستورية[٥٨]، مما أعطى بشارة الخوري أملاً كبيراً بالوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى، وذلك لما تعبّر عنه هذه الإنتخابات من دلائل تشير إلى قوّة كلّ كتلة في المجلس الذي سوف يعهد إليه بانتخاب الرئيس العتيد للجمهورية.

إلاّ أنه، في العشرين من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٨، يوم انتخاب رئيس الجمهورية، خاب أمل «الكتلة الدستورية» وزعيمها بشارة الخوري، عندما فاز رئيس «الكتلة الوطنية» المنافسة، إميل إده، بانتخابات الرئاسة (وكانت نتيجة التصويت:٤١ صوتاً لصالح إميل إده، و١١ صوتاً لصالح بشارة الخوري). ويعتقد بشارة الخوري أن المفوضية العليا حاربت ترشيحه للرئاسة، ويعدد البراهين والأدلة التي جعلته يعتقد هذا الإعتقاد (ومنها أنها سعت إلى تجريده من «الأكثرية النيابية» التي مشت معه منذ وجوده في المجلس النيابي، فأخذت منه، إلى صف اميل إده، كلاً من: نجيب عسيران وبهيج الفضل ونجيب حنا

الضاهر وأمين المقدم وحكمت جنبلاط والياس طعمة سكاف، وأخيراً، كميل نمر شمعون)[٥٩].

وهكذا تسلّم إميل إده رئاسة الجمهورية (من ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٦ لغاية ٤ نيسان/ ابريل عام١٩٤١)[٦٠].

في هذه الأثناء، كانت سوريا تناضل للخلاص من الإنتداب وتحقيق وحدتها، بمختلف السبل والوسائل، فنفّذت إضرابات وجرت تظاهرات تحوّلت إلى أعمال عنف بين الشارع السوري الغاضب وقوات أمن الإنتداب، و«بلغت ثورة النفوس حدّاً قلّما شهدت سوريا مثله»، وأذاعت «الكتلة الوطنية» في سوريا (برئاسة هاشم الأتاسي) بياناً طالبت فيه بالإستقلال والوحدة، مما زاد من شراسة قوى الأمن الإنتدابية ووحشيتها، فهوجمت مكاتب الكتلة الوطنية، ووقعت إشتباكات دامية مع السوريين الغاضبين والمتظاهرين في شوارع دمشق «فجرت الدماء، وفتحت السجون، وعطّلت الأعمال، وأغلقت المدن، واعتقل الزعماء»، إلاّ أن ذلك كلّه لم يفتّ في عضد الوطنيين في سوريا الذين صعّدوا تحرّكهم «حتى شعر الفرنسيون بأن البلاد أوشكت أن تشتعل فيها نيران الثورة المضطرمة»[٦١]، فاستقالت حكومة (حكومة الشيخ تاج الدين الموالي للإنتداب) وشكّلت أخرى (حكومة عطا الأيوبي)، وأعلن المفوض السامي استعداده للتفاوض مع القوى الوطنية في البلاد، ودعا الكتلة الوطنية لبدء المفاوضات.

بدأت المفاوضات بين «الكتلة الوطنية» السورية والمفوض السامي الفرنسي، في بيروت، في أول آذار/ مارس عام ١٩٣٦، ونجم، عن هذه المفاوضات، إتفاق بين الفريقين، يقضي بأن تستقبل الحكومة الفرنسية، في باريس، وفداً من زعماء الكتلة الوطنية السورية للتفاوض بشأن عقد معاهدة بين

البلدين، كما قضى هذا الإتفاق بالإفراج عن الزعماء الوطنيين الذين كانت سلطات الإنتداب، في سوريا، قد اعتقلتهم[٦٢].

سافر الوفد السوري إلى فرنسا في ٢١ آذار/ مارس عام ١٩٣٦، وكان برئاسة هاشم الأتاسي، وعضوية كلّ من: فارس الخوري، وجميل مردم بك، وسعدالله الجابري، ومصطفى الشهابي، وإدمون حمصي، ونعيم الأنطاكي (سكرتير الوفد) ونائب الزعيم أحمد اللحام (الخبير العسكري في الوفد)[٦٣]، وقد غادر بيروت، كذلك، المفوض السامي الفرنسي «دي مارتيل» للإشتراك في هذه المفاوضات[٦٤].

لم تحرز المفاوضات بين الجانبين، السوري والفرنسي، أيّ تقدّم خلال المرحلة الأولى، بل بدا، في أواسط نيسان/ ابريل عام ١٩٣٦ «وكأنها وصلت إلى طريق مسدود»، وذلك لأن أكثرية المفاوضين، من الحكومة الفرنسية، كانوا من المتشددين) مما عرقل سير المفاوضات وأدى إلى تأجيلها[٦٥].

إلاّ أن الظروف تغيّرت، بعد ذلك، ولصالح السوريين، إذ قامت، في فرنسا، حكومة جديدة، إشتراكية، برئاسة الزعيم الإشتراكي «ليون بلوم»، وقد فتح هذا التغيير الوزاري، في فرنسا، باب الأمل أمام سوريا ولبنان، خصوصاً أن المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الإشتراكي الفرنسي، الذي كان قد عقد في مطلع حزيران/ يونيو، من العام نفسه، قد أعلن عن عزم الحزب على «منح الشعب السوري استقلاله ووحدته القومية، وفاقاً للعدل ولمصلحة فرنسا نفسها»، كما أعلن عن رغبته في قيام «عهد صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا»، وطالب بالإعتراف «باستقلال سوريا ووحدتها ودخولها في عصبة الأمم»[٦٦]. وكان ذلك كافياً لكي يتفاءل السوريون ويأملون بعهد جديد من التعامل مع السلطة المنتدبة يؤدي إلى استقلال سوريا واستعادتها لوحدتها.

وبالفعل تمّ عقد معاهدة، بين فرنسا وسوريا، مؤلّفة من تسع مواد، وأُلحق بها إتفاق عسكري و٥ بروتوكولات، كما تمّ تبادل ١١ رسالة بين رئيس الوفد السوري (رئيس الكتلة الوطنية السورية) هاشم بك الأتاسي، والمفوض السامي الفرنسي (دي مارتيل)، وفيما يلي أهم ما تضمّنته المعاهدة:

- إعتراف، فرنسا بسوريا «دولة مستقلّة ذات سيادة».

- تشاور الدولتين «في كلّ ما يتعلّق بالسياسة الخارجية»، ومساعدة سوريا لفرنسا، في حال نشوب حرب، في «استعمال السكك الحديدية والمرافىء والمطارات» في سوريا.

- منح فرنسا قاعدتين جويتين في سوريا (في المزة وفي جهات حلب)، مع إبقاء جنود فرنسيين في منطقتي العلويين وجبل الدروز لمدّة خمس سنوات.

- «تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ثلاث سنوات من توقيعها، وتحل، تلقائياً، محل الإنتداب، وذلك حالما تُقبل سوريا عضواً في عصبة الأمم».

- «ضم منطقتي العلويين وجبل الدروز إلى الدولة السورية» (وكان الإنتداب الفرنسي قد فصل بلاد العلويين وجبل الدروز عن باقي سوريا وجعل منهما دولتين منفصلتين).

- «مدّة المعاهدة ٢٥ سنة»[٦٧].

وقد تضمّن الإتفاق العسكري ٨ مواد أهم ما جاء فيها:

- تحل الحكومة السورية محل السلطات الفرنسية في أن تأخذ، على مسؤوليتها، القوات العسكرية المنشأة (مادة أولى).

- يجب أن تتألّف القوات السورية من فرقة مشاة ولواء خيالة، كحدّ أدنى، مع المصالح المختصة بهذه الوحدات (مادة ثانية).

- وضع بعثة فرنسية بتصرّف الحكومة السورية، بناء لطلبها، وذلك لمساعدتها في إعداد القوات العسكرية المختلفة، وقبول بعثات عسكرية سورية في المدارس العسكرية وفي البحرية العسكرية الفرنسية (مادة ثالثة).

- إستخدام الأسلحة والعتاد والتجهيزات العسكرية الفرنسية للجيش والقوات المسلحة السورية (مادة رابعة).

- وضع موقعين لقاعدتين جويتين سوريتين بتصرّف الحكومة الفرنسية، على أن تختار الحكومة الفرنسية هذين الموقعين.

- الإحتفاظ بقوات عسكرية فرنسية في جبل الدروز وبلاد العلويين لمدة خمس سنوات، ولا يعتبر وجود هذه القوات إحتلالا ولا يمس سيادة الدولة السورية على أرضها (مادة خامسة).

- السماح للسفن العسكرية الفرنسية بارتياد الموانىء السورية (المادة السادسة) (٦٧ مكرر).

إلاّ أن هذه المعاهدة لم تبصر النور، وذلك بسبب تعنّت اليمين الفرنسي الذي وقف حائلاً دون إبرامها من قِبل البرلمان الفرنسي، خصوصاً أن حكومة «بلوم» الإشتراكية لم تلبث أن استقالت (في حزيران/ يونيو عام ١٩٣٧) بسبب استفحال المعارضة وتعاظمها[٦٨].

تمّ هذا كلّه قبيل تسلّم إميل إده مقاليد الرئاسة في لبنان، وكان من الطبيعي أن يحرّك هذا التطوّر، في سوريا، آمال الوطنيين اللبنانيين في الحصول، من فرنسا، على معاملة بالمثل.

وكانت آراء اللبنانيين، تجاه عقد معاهدة مع فرنسا، على غرار سوريا، متباينة، بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات:

١ - إتجاه يرفض عقد مثل هذه المعاهدة باعتبار أنها تكرّس سيادة لبنان واستقلاله عن سوريا، وهو ما يرفضه الوحدويون الذين كانوا لا يزالون يحلمون بإعادة لبنان إلى حضن سوريا.

٢ - واتجاه يرفض، كذلك، عقد مثل هذه المعاهدة ، باعتبار أنها، تحرم لبنان من الضمانات (الدفاعية خصوصاً) التي تجعله في مأمن من أية محاولة إبتلاع (من جيرانه السوريين)، عندما يصبح أعزل من أي سلاح وغير قادر على الدفاع عن نفسه، بسبب ضعف إمكاناته المادية والعسكرية وقلّة عدد سكانه، بينما إذا بقي تحت الإنتداب فإنه يظل في حمى دولة كبرى وفي حمى عصبة الأمم، وكان هذا هو رأي «غلاة اللبنانيين» الذين كان استقلال لبنان عن سوريا منتهى طموحهم وغاياتهم[٦٨].

٣ - واتجاه يطالب بعقد مثل هذه المعاهدة، لأنها تمنح الكيان اللبناني إستقلالاً وسيادة يرفعان من شأنه بين الدول، ويمنحانه، في الوقت نفسه، حصانة إقليمية ودولية، كما تتيح له تنظيم علاقاته مع باقي الدول على أساس من الإستقلال التام والسيادة الكاملة، وكان هذا الإتجاه هو الذي نادى به الوطنيون المخلصون مثل رياض الصلح وبشارة الخوري، وغالبية نواب المجلس النيابي. ولا شك في أن الحكم الإشتراكي، في فرنسا، ساعد على تغليب الإتجاه الثالث، في لبنان، والقاضي بعقد معاهدة مع فرنسا، على غرار معاهدتها مع سوريا. وهكذا، ما أن عاد «دي مارتيل» من فرنسا إلى بيروت، حتى أعلن إستعداد بلاده لمباشرة المفاوضات، مع لبنان، لعقد تلك المعاهدة، ودعا الحكومة اللبنانية لأن تشكّل وفداً لهذه الغاية، فتقرّر تأليف وفد برلماني لبناني، وتمّ تأليفه على الشكل التالي: الشيخ بشارة الخوري رئيساً منتخباً من المجلس النيابي، والنواب: الأمير خالد شهاب وبيترو طراد ونجيب عسيران وحكمت جنبلاط

وغبريال خباز ومحمد العبود وهرام ليلكيان أعضاء. ولكن رئيس الجمهورية اللبنانية «اميل اده» فرض نفسه رئيساً للجانب اللبناني في هذه المفاوضات[٦٩].

بدأت المفاوضات بين الوفد اللبناني والمفوض السامي الفرنسي، في المفوضية العليا ببيروت، في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٦، واستمرّت نحو شهر، حتى تاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه[٧٠]، وجرى التوقيع عليها «يوم الجمعة» بالتاريخ نفسه، «في قاعة السراي الصغيرة»، حيث «تبادل الرئيس والمفوض السامي الخطب الودية، وأقيمت حفلات رسمية وولائم، وصفا الجو لأول مرّة بيننا وبين الفرنسيين، واعتبرناها مرحلة من أهم المراحل، في حياتنا السياسية، في ذلك الحين»[٧١]. وقد أقرّ مجلس النواب هذه المعاهدة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٦، حيث أقرها النواب «بالإجماع، وهم وقوف»[٧٢].

وما ان تمّ تصديق المعاهدة حتى أعيد العمل بالدستور اللبناني، وكان ذلك بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٧[٧٣]. ويرى «ملحم قربان» ان هذه المعاهدة جاءت «تكريساً للواقع اللبناني ببعديه: أي الحفاظ على كيانه الإقليمي وعلى نظامه الطائفي معاً»[٧٤].

وفيما يلي تعريب لنص هذه المعاهدة:

«إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية اللبنانية،

«نظراً للنيّة التي أعربت عنها حكومة فرنسا أمام عصبة الأمم، آخذة، بالإعتبار، التطوّر الحاصل، بأن تعقد معاهدة مع الحكومة اللبنانية،

«وآخذة بالإعتبار التقدّم الذي تحقّق في سبيل تثبيت لبنان كأمّة مستقلّة،

«ونظراً لاتفاق الحكومتين على تحقيق كلّ الشروط اللازمة لتأكيد قبول الدولة اللبنانية في عصبة الأمم، وذلك وفق منهج محدد، وخلال ثلاث سنوات، إعتباراً من تاريخ توقيع هذه المعاهدة.

«لذلك، فهما قد اتفقا على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد العلاقات التي ستقوم بين الدولتين، بعد انتهاء الإنتداب، على قواعد الحرية الكاملة والسيادة والإستقلال، وتثبيت المعاهدات والبروتوكولات والرسائل الملحقة التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة، وشروط تنفيذها، وطرق التنفيذ.

«ولهذه الغاية، فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الجمهورية اللبنانية تعاهدا على ما يلي:

«**المادة الأولى**: سيقوم سلام دائم وصداقة دائمة بين فرنسا ولبنان. كما أن تحالفاً قائم بين الدولتين المستقلّتين والسيّدتين، وذلك تكريساً لصداقتهما، وللروابط التي توحّدهما للدفاع عن السلام، ولصيانة مصالحهما المشتركة.

«**المادة الثانية**: إتفقت الدولتان على أن تتشاورا، بصورة كاملة وبلا تحفّظ، حول كلّ ما يتعلّق بالسياسة الخارجية التي توثّر على مصالحهما المشتركة.

«إن كلاً من الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهّد بأن لا يتبنى، تجاه دول ثالثة، موقفاً لا يتلاءم مع هذا التحالف، وأن يتخلّى عن كلّ اتفاق لا يتلاءم مع هذه المعاهدة.

«تعتمد كلّ حكومة، لدى الأخرى، ممثلاً ديبلوماسياً لها.

«**المادة الثالثة**: على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يأخذا كلّ التدابير الناجعة للتأكّد، عند انتهاء الإنتداب، من نقل الحقوق والموجبات الناجمة عن كلّ المعاهدات والإتفاقات والأحكام الدولية الأخرى التي أقرّتها الحكومة الفرنسية، والمختصة بلبنان أو الموقّعة باسمه.

«**المادة الرابعة**: عندما يقع خلاف، بين لبنان ودولة ثالثة، يمكن أن يخلق وضعاً من طبيعته أن يؤدّي إلى خطر قطيعة مع هذه الدولة، فإن الدولتين تتشاوران بهدف تسوية الخلاف بالطرق السلمية، ووفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم أو أية معاهدة دولية أخرى يمكن تطبيقها في هذه الحالة.

«إذا وجد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين نفسه منخرطاً في نزاع، رغم التدابير المبينة في الفقرة السابقة، فإن على الفريق السامي المتعاقد الآخر أن يقدّم له المساندة، مباشرة، كحليف. وفي حال التهديد بحرب مداهمة، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتشاوران، فوراً، لاتخاذ التدابير الضرورية للدفاع.

«وتشمل المساعدة التي تقدّمها الحكومة اللبنانية للحكومة الفرنسية على تقديم كلّ التسهيلات والمساعدات التي بحوزتها، على الأراضي اللبنانية، بما فيها إستخدام السكك الحديدية ومجاري المياه والموانىء والمطارات ومستويات المياه، ووسائل الإتصالات الأخرى.

«**المادة الخامسة**: إن مسؤولية حفظ الأمن، في لبنان، وكذلك الدفاع عن البلاد، منوطة بالحكومة اللبنانية.

«وتقبل الحكومة الفرنسية أن تمديد العون العسكري، الجوي والبحري، للبنان، أثناء سريان المعاهدة، وفقاً لموجبات المعاهدة الملحقة.

«ولتسهيل تنفيذ الموجبات المترتبة على الحكومة الفرنسية، وفقاً لمضمون المادة السابقة من هذه المعاهدة، تعترف الحكومة اللبنانية بأن الصيانة الدائمة، وحماية خطوط المواصلات، في كلّ الأحوال، من قبل الحكومة الفرنسية التي تستخدم الأرض اللبنانية، هما من مصلحة التحالف.

«**المادة السادسة**: يعمل بهذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد، بصورة ضمنية، ولمدة مماثلة(٧٥).

«يكون للإتفاقيات والإتفاقات التنفيذية المدة نفسها المحدّدة للمعاهدة، إلاّ إذا كانت الإتفاقية التنفذية، أو الإتفاق التنفيذي، قد حدّد مهلة أقل، أو إذا اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على مراجعتها، آخذين بالإعتبار أوضاعاً جديدة.

«تكون مفتوحةً المعارضات لتعديلات محتملة يمكن أن تطرؤ على هذه المعاهدة، إذا ما طلبت ذلك إحدى الدولتين، خلال العام الرابع والعشرين لتطبيقها.

«**المادة السابعة**: توقع هذه المعاهدة، ويجري تبادل توقيعها، بأقرب فرصة ممكنة.

«يجري تبليغ هذه المعاهدة إلى عصبة الأمم.

«تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ، مع الإتفاقيات والإتفاقات الملحقة، بتاريخ قبولها في لبنان، وفي عصبة الأمم.

«**المادة الثامنة**: عندما تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ، تتخلى الحكومة الفرنسية عن المسؤوليات والموجبات المترتبة عليها حيال لبنان، سواء من حيث القرارات الدولية أو قرارات عصبة الأمم، وتنقل هذه المسؤوليات والموجبات، بصورة آلية، وبقدر ما هي قائمة، إلى الحكومة اللبنانية.

«**المادة التاسعة**: وضعت هذه المعاهدة بالفرنسية وبالعربية. ويعتبر النصان رسميين، ويعتد بالنص الفرنسي.

«إذا ما جرى إعتراض على تفسير هذه المعاهدة أو على تطبيقها، وإذا لم تتمّ تسوية هذا الإعتراض، نهائياً، وبطريقة التفاوض المباشر، فإن الفريقين

المتعاقدين يتفقان على اللجوء إلى إجراءات المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم.

«وضع في بيروت، على أربع نسخ، بتاريخ...

«وإثباتاً لذلك، تمّ التوقيع:

«عن فرنسا   عن لبنان»(٧٦)

الإتفاق العسكري:

وقد ألحق، بهذه المعاهدة، معاهدة عسكرية فيما يلي تعريبها:

«**المادة الأولى**: إذ تحل الحكومة اللبنانية محل السلطات الفرنسية، فهي تأخذ، على مسؤوليتها، القوات العسكرية المنشأة، والمؤلّفة من عناصر لبنانية، مع التكاليف والموجبات المترتبة على ذلك.

«**المادة الثانية**: يجب أن تتألّف القوات العسكرية اللبنانية من لواء مختلط، ومصالحه، على الأقل.

«**المادة الثالثة**: تتعهّد الحكومة الفرنسية بأن تقدّم لحكومة الجمهورية اللبنانية، وبناء على طلبها، التسهيلات المدرجة أدناه، على أن تتحمل الحكومة اللبنانية النفقات:

«أ - أن تضع، بتصرّف الحكومة اللبنانية، بعثة عسكرية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري. ويحدد دور هذه البعثة وتأليفها وقانونها بالإتفاق بين الحكومتين، وذلك قبل دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ.

«بما أنه من المرغوب فيه أن يكون التدريب والتعليم متماثلين في جيوش الطرفين الساميين المتعاقدين، فإن الحكومة اللبنانية لا تتعاقد إلاّ مع فرنسيين، بصفة مدرّبين واختصاصيين.

«يطلب المدرّبون والإختصاصيون من الحكومة الفرنسية، ويرتبطون، من حيث الإدارة والإنضباط العام، برئيس البعثة.

«يمكن أن يستدعى ضباط البعثة العسكرية الفرنسية لكي يمارسوا، موقتاً، قيادة فعلية في القوات العسكرية اللبنانية، وذلك بناء على طلب يقدّم إلى ممثل الحكومة الفرنسية، ويوافق عليه. وفي هذه الحالة، يتبع هؤلاء الضباط القيادة العادية للوحدة التي سيلتحقون بها، وذلك في كلّ ما له علاقة بممارسة القيادة التي سوف تسند إليهم.

«ب - أن تسهّل إرسال أي عسكري، من القوات المسلحة اللبنانية، ترى الحكومة اللبنانية ضرورة إرساله للتدرّب خارج لبنان، إلى المدارس ومراكز التدريب والقطع العسكرية الفرنسية، أو على متن السفن العسكرية الفرنسية.

«**المادة الرابعة**: لتسهيل تنفيذ موجبات هذا التحالف، تتبنى الحكومة اللبنانية، لقواتها المسلّحة، سلاحاً ومعدّات، وبقدر ما هو ضروري، تجهيزات، من النموذج نفسه المستعمل في القوات المسلّحة الفرنسية.

«ستقدّم الحكومة الفرنسية كلّ التسهيلات، للحكومة اللبنانية، وذلك لكي تستطيع هذه الأخيرة أن تؤمّن، من فرنسا، وللقوات المسلّحة اللبنانية، الأسلحة والذخائر والسفن والطائرات والمعدات والتجهيزات من أحدث النماذج.

«**المادة الخامسة**: بهدف الإستجابة للتدابير المبينة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المعاهدة، تتعهّد الحكومة الفرنسية بأن تحتفظ، على الاراضي اللبنانية، وحتى اتفاق آخر بين الفريقين الساميين المتعاقدين، عناصر من القوات الفرنسية من جيش البر والجو والبحر، المتمركزة في المشرق.

«تكون الشروط الخاصة بهذا التمركز، والتعاون بين القوات الفرنسية واللبنانية، هدف اتفاقات مرحلية بين الحكومتين.

«ان تمركز القوات الفرنسية في الاراضي اللبنانية لا يشكل احتلالاً، ولا يحمل أي طابع يمس حقوق السيادة اللبنانية.

«**المادة السادسة:** تقدم الحكومة اللبنانية كل التسهيلات الممكنة لأجل صيانة القوات الفرنسية وتدريبها وتنقلاتها ونقلها واتصالاتها، إما حول النقاط التي تتمركز فيها، أو للإنتقال بين هذه النقاط، وكذلك للنقل، ولتخزين كل المؤن والتجهيزات الضرورية لهذه القوات. وتتضمن هذه التسهيلات: إستخدام الطرقات وسكك الحديد والطرق البحرية والموانئ والارصفة والمطارات ومستويات المياه وحق التحليق واستعمال الشبكات التلغرافية والهاتفية والراديوتلغرافية.

«وفي أي حال من الاحوال، لا يمكن فرض أية تعرفةٍ مميزةٍ تجاه الحكومة الفرنسية.

«تعطى السفن البحرية الفرنسية رخصة عامة للدخول الى المياه اللبنانية والاقامة فيها، وزيارة الموانئ اللبنانية، على ان تتلقى الحكومة اللبنانية إشعاراً مسبقاً بزيارات هذه الموانئ.

«تضع الحكومة اللبنانية، بتصرف الحكومة الفرنسية، كل المواقع والاماكن التي تحتاجها القوات الفرنسية.

«إن طرق تنفيذ هذا التدبير، وكل المسائل المتعلّقة بالمجال العسكري الفرنسي أو بما له من حق الانتفاع، سيكون موضوع اتفاقات خاصة.

«**المادة السابعة:** تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف، ومع مراعاة التعديلات التي يتفق عليها، فيما بعد، الفريقان الساميان المتعاقدان،

تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تؤمن، للقوات الفرنسية، وللعسكريين أو البحريين الفرنسيين المنعزلين، وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم، الذين يقيمون على الاراضي اللبنانية بفضل هذا التحالف، الامتيازات والحصانات التي كان هؤلاء العسكريون والمدنيون والبحريون يتمتعون بها، في لبنان، عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ[٧٧].

كما ألحق بالمعاهدة وبالاتفاق العسكري خمسة بروتوكولات، وتم تبادل ١١ رسالة بين رئيس الجمهورية اللبنانية (رئيس الوفد اللبناني) والمفوض السامي الفرنسي ، وفيما يلي تعريب للبروتوكولات الخمسة:

١ - البروتوكول الأول:

«بالاستناد الى المادة ٧ من الاتفاقية العسكرية، اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على تثبيت الامتيازات والحصانات المنصوص عنها في المادة المذكورة، وذلك قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وبالاستناد الى الترتيبات التي تجري في ظروف مماثلة».

٢ - البروتوكول الثاني:

«إتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على النقاط التالية:

بغية الإعداد لنقل سلطات التشريع والادارة التي يمارسها، حالياً، ممثل فرنسا، الى الحكومة اللبنانية، وذلك لحساب لبنان، في الحقلين: الاقتصادي والمالي، فإن الحكومة اللبنانية مستعدة للدخول في التفاوض، عند توقيع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية، لتسوية المسائل المعلقة بين لبنان وسوريا.

«والحكومة الفرنسية، من جهتها، مستعدة لتأمين الانتقال المذكور أعلاه، وفقاً لنتيجة المفاوضات.

«إذا لم ينص النظام على وجود جهاز مشترك في لبنان وسوريا، ولا على طرق التعاون بين الادارات اللبنانية والسورية ، فإن الحكومة اللبنانية لن تضع، في مواجهة سوريا، وبشرط المعاملة بالمثل، نظاماً مميزاً بالنسبة الى الدول الاخرى المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية القديمة.

«عند فقدان الجهاز المشترك، تنقل الحكومة الفرنسية الى الحكومة اللبنانية، مباشرة، سلطات التشريع والادارة التي يمارسها، حالياً، ممثل فرنسا، لحساب لبنان، في الحقلين: الاقتصادي والمالي».

البروتوكول الثالث:

«إتفق الفريقان الساميان على التفاوض لأجل وضع اتفاق جامعي، وذلك عند توقيع المعاهدة الفرنسية - اللبنانية».

البروتوكول الرابع:

«اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الدخول في المفاوضات، بعد توقيع المعاهدة، وذلك لتحديد نظام قضائي خاص يهدف الى حماية المصالح الاجنبية، تمشياً مع التقدم الذي أحرزته الحكومة اللبنانية في تنظيم القضاء، على ان يتم ذلك في المهلة المحددة لإدارة لبنان في عصبة الأمم.

تقدم الحكومة الفرنسية دعمها الكامل للحكومة اللبنانية لتأمين تطبيق هذا النظام، في المهلة المحددة نفسها».

البروتوكول الخامس:

«إستناداً الى الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة، يؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان عزمهما على تخصيص السنتين الاولين، من مهلة الثلاث سنوات التي يشترطها هذا النص، لكي توضع، بيد الحكومة اللبنانية، كل

المؤسسات اللبنانية المعدّة لتأمين انتقال المسؤوليات الى هذه الحكومة، وهي المسؤوليات التي يؤمنها، حالياً، ممثل فرنسا، لحساب لبنان. وقد خصصت السنة الثالثة، من هذه المهلة، لتعويد تلك المؤسسات على ممارسة هذه المسؤوليات.

«واستناداً الى البروتوكول الثاني، يرى الفريقان الساميان المتعاقدان ان المفاوضات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذا النص (البروتوكول) يجب ان تنتهي في مهلة سنة واحدة ابتداء من تاريخ بدء هذه المفاوضات.

«وسيبذل الفريقان الساميان المتعاقدان كل الجهد لكي تبدأ هذه المفاوضات بأقرب تاريخ ممكن من اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٧.

«إذا لم يتضمن النظام الناجم عن هذه المفاوضات وجود جهاز مشترك، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين متفقان على تحديد ٥ شهور، كمهلة اضافية، لأجل تنظيم الادارات اللبنانية التي ستنتقل اليها الصلاحيات الاقتصادية والمالية التي يمارسها، حالياً، ولحساب لبنان، ممثل فرنسا»[٧٨].

ومن المفيد ان نلقي نظرة عجلى على مراحل إقرار هذه المعاهدة في البرلمان اللبناني:

١ - بتاريخ ١٢ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٦ أصدر رئيس الجمهورية اللبنانية، اميل أده (وأمين سر الدولة، الدكتور ايوب ثابت) مرسوماً رقم E/١٠٣١ دعا، بموجبه، مجلس النواب اللبناني لعقد دورة استثنائية، بتاريخ ١٥ منه، وقد خصص المرسوم (في الفقرة الثانية من المادة الاولى) هذه الجلسة «فقط، لبحث طلب تعيين المجلس للجنة برلمانية تتابع المفاوضات التي ستجري حول المعاهدة الفرنسية اللبنانية، ولها صلاحية إبداء الرأي في كل المسائل التي تراها مناسبة»، على ان تنتهي هذه الدورة بتاريخ ١٧ منه (المادة الثانية).

٢ - وبتاريخ ١٥ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٦، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً رقم E/١٠٣٤ عدّل فيه الفقرة الثانية من المرسوم السابق (E/١٠٣١) على الشكل التالي: «تخصص الدورة الاستثنائية، فقط، لبحث طلب تعيين لجنة برلمانية تنضم الى الحكومة وتشترك معها في المفاوضات التي ستجري حول المعاهدة الفرنسية - اللبنانية».

٣ - استمرت المفاوضات بين الوفد اللبناني والمفوض السامي الفرنسي نحو شهر، كما سبق ان ذكرنا.

٤ - **الجلسة التاريخية**: وفيما يلي ما أورده «ابراهيم مخلوف» عن هذه «الجلسة التاريخية» كما سمّاها، في «العدد الخاص» الصادر عن هذه المعاهدة:

«في الساعة الثالثة من يوم الثلاثاء الواقع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٦، كانت الجلسة التاريخية في مجلس النواب اللبناني الذي دعي الى دورة استثنائية لمناقشة المعاهدة الفرنسية - اللبنانية وإقرارها. وقد وضع جهاز مهم لحفظ النظام في ساحة النجمة، كما وضع حاجز مثلث لعزل ضواحي البرلمان.

«افتتحت الجلسة في الساعة المحددة، وترأسها الامير خالد الشهابي. وكان النواب، جميعهم، حاضرين، باستثناء النائب المقدم، وهو معارض متمكن (ارسل، فيما بعد، رسالة اعتذار لاسباب صحية)، ولوحظ، في مقاعد المتفرجين: لافون، مبعوث المفوض السامي، وأوستروروغ من المكتب السياسي (الفرنسي)، وسيكالدي وغارش وموسى مبارك. وكان «كرشوف» قنصل بلجيكا قد اتخذ مكاناً في المقصورة المخصصة للسلك القنصلي. كما حضر صحفيون ومتفرجون.

«وفي مقاعد الحكومة، جلس الدكتور ايوب ثابت امين سر الدولة والامير جميل شهاب، والامير ارسلان، وصبحي حيدر، والفونس ايوب. وبعد الموافقة

على محضر الجلسة السابقة، أعطى الرئيس الكلام الى الدكتور ايوب ثابت الذي تحدث باسم الحكومة، وألقى مداخلة قصيرة حول المعاهدة. ثم جاء دور الشيخ بشاره الخوري الذي ترأس اللجنة البرلمانية المكلفة وضع تقرير حول مشروع المعاهدة، وألقى الخوري خطاباً، وعرض تقريره حول المعاهدة، وقد قوطع الخطاب والتقرير بتصفيق حاد.

«ثم صعد ميشال زكور الى المنصة، ثم الدكتور قزعون الذي طلب بعض الشروحات، فأجابه النائب عبود عنها، ثم النائب المنذر الذي وافق على المعاهدة، إلا انه أثار موضوع الجيش ومؤسسات التعليم الاجنبية، ولكن النائب خباز انهى ذلك بسرعة.

«ولإنهاء النقاش، ألقى خير الدين الأحدب مداخلة قصيرة وتلا خباز مطالعة بالفرنسية.

«ثم بدأ الاقتراع، فتمت الموافقة على المعاهدة، بكاملها، بالأيدي المرفوعة، وبالإجماع، وأعلن رئيس الجلسة نتيجة التصويت الى الحاضرين الذين أبدوا تأثراً شديداً، ووسط عاصفة من التصفيق.

«وبعد تلاوة محضر الجلسة الذي وقع من كل أعضاء المجلس، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الدورة الاستثنائية، ورفعت الجلسة في الساعة الخامسة والنصف، وسط عاصفة جديدة من التصفيق الشديد»[٧٩].

٥ - وفيما يلي أهم ما ورد في التقرير الذي وضعه بشارة الخوري، رئيس اللجنة البرلمانية للمفاوضات، حول هذه المعاهدة، وتلاه امام المجلس النيابي، في الجلسة التي خصصت لمناقشتها:

- «تمّ الاتفاق على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد العلائق التي ستظل قائمة، بعد زوال الانتداب، بين الدولتين، على أسس الحرية والسيادة والاستقلال».

- «يستلزم هذا الاستقلال: السيادة الداخلية في مختلف الشؤون، بدون قيد ولا شرط، وحق التمثيل الخارجي. وتحمل الحكومة اللبنانية جميع المسؤوليات الفعلية، ومنها: انتقال الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص لبنان وباسمه، وسقوط المسؤوليات المترتبة على الدولة الفرنسية عن عاتقها سقوطاً غير قابل للرجوع، والتزام لبنان، حكماً، بما تبقى من تلك المسؤوليات والواجبات وفاقاً لنص المادتين الثالثة والسابعة من الصك الاساسي. وكذلك توجب السيادة، حتماً، حصر السلطة التشريعية في الهيئات اللبنانية دون سواها. اما المعاهدات والاتفاقات التي ستنتقل الينا، كوارثين لسلطة الانتداب، فأغلبها منشور في كتاب رسمي طبع بمطابع الجيش الفرنسي عنوانه «الوثائق الدبلوماسية»، واهمها: إتفاقات الحدود بيننا وبين الدول المجاورة، والاتفاقات التجارية وحسن الجوار، والمعاهدات لتبادل البريد، وحماية الملكية التجارية».

- «ومن نتائج هذا الاستقلال: تهيئة الاسباب والشروط الآيلة لقبول الدولة اللبنانية في عصبة الأمم، حيث لا تقبل إلا الدول ذات السيادة والاستقلال، فيجلس الموصى عليه، بالأمس، بالقرب من وصيّه القديم ومن اعضاء المجلس الذي كانوا قد فرضوا الوصاية عليه، بعد ان اعتبروه نداً لهم، متمتعاً بالحقوق والواجبات الدولية كافة، فيكون، حينذاك، للبنان، حق الاستفادة من ميثاق العصبة وجميع التعهدات القائمة بين الدول للحماية المتبادلة. وعند دخول لبنان جمعية الأمم، تدخل هذه المعاهدة دور التنفيذ.... هذه هي المعاهدة التي وقع عليها، والتي تطلب اللجنة الى حضراتكم إبرامها(٨٠)».

كيف كانت مواقف الطوائف اللبنانية من مسألة المعاهدة؟

انطلقت مواقف الطوائف الرئيسية، في لبنان، من مواقفها الاساسية تجاه الكيان اللبناني نفسه، فبينما أيدّ المسيحيون (الموارنة خصوصاً) المعاهدة، إعترض عليها المسلمون الوحدويون خصوصاً، الذين كانوا لا يزالون يعارضون الكيان ويطالبون بالوحدة مع سوريا. ويذكر «جحا» ان «البطريرك الماروني» انطوان عريضه، كان «اول المطالبين بالمعاهدة» إذ بعث الى المفوض السامي الفرنسي «دي مارتيل» بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦ مذكرة يدعو فيها الى «عقد معاهدة بين فرنسا ولبنان»(٨١)، كما طالب، بذلك، المطارنة الموارنة، وذلك في اجتماع لهم عقدوه في بكركي «بدعوة من البطريرك عريضة ورئاسته، حيث اصدروا، في نهاية الاجتماع، بياناً عدّد مطالب اللبنانيين السياسة والاساسية» ومنها «عقد معاهدة مع فرنسا»(٨٢). وكذلك، فإن عدداً من النواب «المنتمين الى الكتلة الدستورية» (وبينهم مسلمون) رفعوا عريضة الى المفوض السامي الفرنسي يطلبون فيها «عقد معاهدة بين فرنسا ولبنان» على غرار تلك التي عقدت مع سوريا(٨٣)، كما طالب بالمعاهدة نواب من الكتلة الوطنية (الكتلة الادية)(٨٤)، مما يؤكد ان المطالبة بالمعاهدة اتخذت شكلاً وطنياً، لا شكلاً طائفياً.

أما مواقف المسلمين من المعاهدة فلم يكن موحداً، بل إنهم انقسموا الى فئتين: فئة المعترفين بالكيان اللبناني والمتعاونين مع الانتداب، وغالبيتهم من الطبقة البورجوازية المستفيدة، اقتصادياً، من التعامل مع المؤسسات اللبنانية والانتداب الفرنسي، بالاضافة الى «المشتغلين بالسياسة» من وزراء ونواب وموظفين في المؤسسات الرسمية اللبنانية، ومن طامحين الى إشغال مراكز في الحكم والسلطة والوظيفة في لبنان، وكان هؤلاء مؤيدين للمعاهدة، بينما

عارضتها فئة اخرى كانت لا تزال تسعى لإعادة الوحدة مع سوريا وعدم الاعتراف بالكيان اللبناني، وبالانتداب الفرنسي[٨٥]. وكان لها، في ذلك، مواقف ومؤتمرات سنعود الى بحثها في الفصل التالي.

إلا ان كل الجهد الذي بذل لإعداد هذه المعاهدة وملحقاتها، وكذلك إقرارها من قبل مجلس النواب اللبناني، ذهب أدراج الرياح، وذلك لأن «أحزاب اليمين في فرنسا» رفضت هذه المعاهدة جملة وتفصيلاً، وراحت تعارضها وتدعو الى معارضتها في جلسات اللجان البرلمانية الفرنسية[٨٦]، وفي أثناء مناقشتها في البرلمان الفرنسي، حتى استطاعت إقناع الغالبية، في هذا البرلمان، بعدم الموافقة عليها، مما أدى الى رفضها من قبله، وبالتالي سقوطها، تماماً كما جرى للمعاهدة الفرنسية - السورية.

ويورد كل من الجنرال «غبريال بيو Puaux» والشيخ بشارة الخوري، في مذكراتهما، تفاصيل عن اسباب رفض البرلمان الفرنسي للمعاهدتين الفرنسية - السورية والفرنسية - اللبنانية، فيذكر «بيو» (وكان قد تسلم منصب المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان بدلاً من «دي مارتيل» بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٩) أنه دعي، هو وسلفه «دي مارتيل» لاجتماع يعقد في وزارة الخارجية (الفرنسية) مع كل من الجنرال غاملان والجنرال هونتزيجر، وكان السؤال المطروح: «هل يجب توقيع المعاهدة (الفرنسية - السورية) بالشكل الذي انتهت اليه في مفاوضات باريس، أو انه يجب ان نطلب، من دمشق، تعديلات جديدة للاطمئنان الى ان الحكومة لن تتعرض الى هزيمة، لهذا السبب، امام البرلمان؟»، ولكن المجتمعين لم يصلوا الى نتيجة. إلا ان الظروف الدولية الطارئة والاوضاع العالمية المتأزمة جعلتا كلاً من الجنرال غاملان (القائد العام للجيوش الفرنسية) والجنرال «دارلان Darlan» (رئيس الاركان

العامة للبحرية الفرنسية) يقرر انه لا بد من الاحتفاظ «بجيوشنا في المشرق»، وذلك ما أعلناه للجنرال «بيو» نفسه، في اثناء مراجعته لملفات المعاهدتين في باريس ومراجعة اصحاب الشأن بأمرهما[٨٧].

ويقول بشارة الخوري: «كانت المعاهدة الفرنسية - السورية والمعاهدة الفرنسية - اللبنانية، في لجنتي الخارجية بباريس، تلاقيان معاكسة قوية من قبل العسكريين، وفي مقدمتهم الجنرال «هونتزيجر» القائد العام للقوات الفرنسية في الشرق سابقاً، والازمة الدولية في طريقها الى الذروة، فضاعت مساعينا في سبيل إقرارهما، ورفضت المعاهدتان في اللجان البرلمانية الفرنسية، وانتهى امرهما، وكان ذلك لخير البلدين»[٨٨].

لم تمر المعاهدة في البرلمان الفرنسي، إذن، واستمرت الامور، في لبنان، على ما كانت عليه قبل عاصفة المعاهدة، إلا ان الحياة الدستورية عادت الى البلاد، وذلك بقرار من المفوض السامي (رقم LR/١ تاريخ ١٩٣٧/١/٤) حدد فيه ولاية رئيس الجمهورية بـ ٣ سنوات وولاية المجلس النيابي بـ ٤ سنوات. وكان موعد الانتخابات النيابية قد اقترب، كما كان التنافس بين الكتلتين الإدّية والدستورية يشتد، وخطر الصدام بينهما يتفاقم كلما دنا ذلك الموعد، مما دفع بالمفوض السامي «دي مارتيل» للضغط على الفريقين المتنافسين لكي يشكلا، فيما بينهما، ائتلافاً يمنع ذلك الخطر، وقد استطاع تحقيق ذلك، إذ «وضعت أسس الائتلاف بين الحزبين، وأُطلق على تلك الانتخابات، فيما بعد، إسم: الانتخابات الائتلافية» ولم تكن، في واقع الأمر، سوى قسمة غير متساوية بين الكتلتين، إذ استأثرت كتلة الرئيس إده بحصة اكبر من تلك التي نالها منافسه بشارة الخوري[٨٩]. وجرت الانتخابات على هذا الاساس، وكان عدد النواب قد رفع الى ٦٢ نائباً ينتخب ثلثاهم ويعيّن الثلث الاخير، كما كانت الحال في المجلس السابق. وقد وزعوا، طائفياً، كما يلي:

الطائفة	بالانتخاب	بالتعيين	المجموع
موارنة	١٣	٧	٢٠
سنّة	٩	٤	١٣
شيعة	٨	٣	١١
ارثوذكس	٤	٣	٧
دروز	٣	١	٤
كاثوليك	٣	١	٤
اقليات	١	١	٢
ارمن ارثوذكس	١	–	١
المجموع	٤٢	٢٠	٦٢

وقد بدأ هذا المجلس اعماله في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٧، فانتخب «بترو طراد» اول رئيس له، ونجيب عسيران نائباً للرئيس. إلا انه، ما أن بدأت الحرب العالمية الثانية، في اول ايلول/سبتمبر عام ١٩٣٩، واعلنت فرنسا الحرب على المانيا (في ٣ منه)، حتى أصدر المفوض السامي قرارا «بتعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية»، فتوقف عمل هذا المجلس، بناءً لهذا القرار، في ٢١ منه[٩٠].

أما الوزارات التي تسلمت الحكم، في عهد الرئيس اميل اده، فقد تداول على الرئاسة فيها كل من:

١ – خير الدين الأحدب، وقد شكل خمس وزارات:

– الاولى: رباعية، وضمت بالاضافة اليه، كلاً من: ابراهيم حيدر، وخليل ابي اللمع، وحبيب ابو شهلا (من ٥ كانون الثاني/يناير حتى ١٤ آذار/مارس عام ١٩٣٧).

– والثانية: رباعية، وضمت، بالاضافة اليه، كلاً من: احمد الحسيني، وميشال زكور، وحبيب ابو شهلا (من ١٤ آذار/مارس حتى ١٠ تموز/يوليو عام ١٩٣٧).

– والثالثة: خماسيه، وضمت، بالاضافة اليه، كلاً من: احمد الحسيني، وخليل ابي اللمع، وجورج ثابت، وحبيب ابو شهلا (من ١٠ تموز/يوليو حتى ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٧).

– والرابعة: سباعية، وضمت، بالاضافة اليه، كلاً من: ابراهيم حيدر، ومجيد ارسلان، وموسى نمور، وجورج ثابت، وحبيب ابو شهلا، وسليم تقلا (من ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٧ حتى ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٨).

– والخامسة: سباعية، وضمت، بالاضافة اليه، كلاً من: ابراهيم حيدر، وحكمت جنبلاط، وجورج ثابت، وموسى نمور، وخليل كسيب، وكامل غرغور (من ١٣ كانون الثاني/يناير حتى ٢١ آذار/مارس عام ١٩٣٨)، وكان الاحدب اول مسلم يتسلم منصب رئاسة الحكومة في لبنان.

٢ – الامير خالد الشهابي، وقد شكل وزارة واحدة ، سباعية، ضمته مع كل من: احمد الاسعد، وحكمت جنبلاط، وكميل شمعون، ويوسف اسطفان، وخليل كسيب، وسليم تقلا (من ٢١ آذار/مارس حتى اول تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٨).

٣ - عبدالله اليافي، وقد شكّل وزارتين، اولاهما سداسية، ضمته مع كل من: صبري حماده، وحميد فرنجيه، وروكز ابو ناضر، وخليل كسيب، وابراهيم حيدر (من اول تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٨ حتى ٢٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٩)، والثانية، سباعية، ضمته مع كل من: ابراهيم حيدر، وحكمت جنبلاط، وموسى نمور، وروكز ابو ناضر، وحبيب ابو شهلا، وجبرائيل خباز (من ٢٢ كانون الثاني/يناير حتى ٢١ ايلول/سبتمبر عام ١٩٣٩).

٤ - بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٩، صدر قرار من المفوض السامي (رقم ٢٤٨) علّق، بموجبه الدستور، وحلّ المجلس النيابي، كما عيّن، لحكم البلاد، كلاً من:

- عبدالله بيهم، امين سر الدولة.

- والمسيو شوفلر، مستشاراً له.

وقد استمر حكم لبنان على هذا الوضع حتى ٤ نيسان/ابريل عام ١٩٤١، حين صدر قرار آخر، من المفوض السامي، عين كلا من:

- احمد الداعوق، نائباً لرئيس مجلس وكلاء أمانة سر الدولة، ووكيلاً لأمانة سر الدولة للأشغال العامة والبريد والبرق.

- جوزف نجار، وكيلاً لأمانة سر الدولة للمالية والاعاشة.

- فيليب بولس، وكيلاً لأمانة سر الدولة للتربية والشبيبة.

- فؤاد عسيران، وكيلاً لأمانة سر الدولة للصحة والاقتصاد الوطني.

وكانت هذه «التشكيلة» بمثابة وزارة تولت أمور الحكم في البلاد حتى اول كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤١، وكانت ولاية الرئيس إده قد انتهت، وتولى الرئاسة، بدلاً منه، الرئيس الفرد نقاش[٩١].

إلا ان ما لا بد من الإشارة اليه هو ان تعيين احمد الداعوق «نائباً لرئيس مجلس وكلاء أمانة سر ا لدولة» وليس «رئيسا» لهذ المجلس، كان يعني أنه بمثابة «نائب رئيس مجلس الوزراء» وليس رئيساً له، حيث كان «المفوض السامي» يقوم بهذه الوظيفة، وربما كانت ظروف الحرب قد اقتضت ذلك.

لماذا تسارع سقوط الوزارات وتشكيلها، في هذه الفترة من عهد الرئيس إده (من بدايات عام ١٩٣٧ حتى اواخر عام ١٩٣٩)؟

يمكننا ان نحدد اسباب هذه التغييرات، استناداً الى احداث تلك المرحلة ومتغيراتها، كما يلي:

١ - تفاقم الخلاف بين الكتلتين الرئيسيتين المتنافستين في البلاد، الموالية للعهد (الوطنية) والمعارضة له (الدستورية)، الى حد ان اول وزارة في العهد «الإدي» كانت، بأسرها، موالية لهذا العهد (الوزارة الرباعية الاولى برئاسة خير الدين الاحدب، والتي تألفت في ١٩٣٧/١/٥)، وكان ذلك من أهم اسباب تفاقم الصراع، إذ لقيت هذه الوزارة معارضة شديدة أثناء تقدمها لنيل الثقة امام مجلس النواب (فازت بأكثرية صوت واحد فقط)، إلا ان ذلك دفع بالمعارضين الى الاستمرار في معارضتهم بشكل اعنف، وأعلن زعيم المعارضة (بشارة الخوري) ان هذه الحكومة «غير دستورية» ، إذ إنها «تولت الاحكام، ولا تزال تتولاها دون ان يحلف حضرة رئيس الجمهورية اليمين المنصوص عليها في المادة الخمسين من الدستور»[٩٢]. ويبدو ان الخلاف بين الكتلتين بدأ يأخذ شكلاً اكثر خطورة بحيث أخذ يميل نحو العنف المسلح، إذ ألقيت قنبلة وأطلق رصاص على منزل بشارة الخوري أثناء اجتماع كتلته (مساء ١١ آذار/مارس عام ١٩٣٧)، مما استدعى إجراء تحقيق من قبل «المسيو بوشيد» مدير عام الامن العام الفرنسي الذي اتهم، صراحة، (في وشوشة بينه وبين بشارة الخوري كما روى

الاخير في مذكراته) جماعة إده «بمحاولة قتل» ضد الخوري واصدقائه، ولكنه تكهن، مسبقاً، بصعوبة اكتشاف المجرم، لأن «خير الدين الاحدب رئيس للوزارة، ونور الدين الرفاعي مدير للبوليس، والفرد ثابت مدع عام للاستئناف» (وجميعهم موالون لإده)، وهذا ما دفع بالمفوض السامي الفرنسي الى اتخاذ قرار بدفع رئيس الجمهورية لإقالة الحكومة وتأليف «حكومة ائتلافية». فصدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٦٨ الذي قضى بإقالة حكومة خير الدين الاحدب، وتبعه المرسوم رقم ٢٦٩ الذي قضى بتشكيل حكومة ائتلافية دعيت «حكومة الاتحاد الوطني» برئاسة خير الدين الاحدب نفسه (وهي الحكومة الرباعية الثانية) وحل المجلس النيابي[٩٣].

٢ - تدخل القدر لإنهاء الإئتلاف بين الكتلتين، إذ توفي الوزير «ميشال زكور» فجأة (بسبب أزمة قلبية حادة)، فاستغل إده هذه المناسبة ليشكل حكومة جديدة (خماسية هذه المرة)، برئاسة الاحدب نفسه، وموالية له، برمتها، مما أعاد الخلاف الى بداياته، واشتد ضغط المعارضة على العهد وحكومته، مما دفع بالنواب المعارضين للمطالبة بنزع الثقة عن الحكومة، بل إن الاكثرية النيابية وقعت عريضة بنزع الثقة عنها، مما حدا برئيس الجمهورية الى اتخاذ قرار بحل المجلس النيابي (الذي أصبحت غالبيته معارضة للحكومة وبالتالي له)، وصدر المرسوم رقم ٨٩١ تاريخ ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٣٧ الذي قضى بحل المجلس، بالتاريخ نفسه، وقد جاء في «حثيثيات» هذا المرسوم ما يؤكد نزع المجلس ثقته من هذه الحكومة[٩٤]. ودعي الناخبون للانتخاب بعد ثلاثة اشهر (أي بتاريخ ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٧). وهكذا نجت الحكومة من محاسبتها امام المجلس النيابي وإسقاطها[٩٥].

٣ - عودة الى الائتلاف، بعد الانتخابات النيابية، حيث قدمت الحكومة استقالتها، ثم كلف الاحدب نفسه (وللمرة الرابعة في عهد إده) تشكيلها، فجاءت سباعية (٤ من الموالاة و٣ من المعارضة)، وهو ما كان قد جرى عليه الاتفاق مسبقاً، بين المعارضين والموالين[٩٦]. ويبدو ان المفوض السامي قد فرض الائتلاف بنفسه، كما قرر ان ينتخب النواب، في المجلس الجديد (المكون من ٦٢ نائباً منهم اربعون بالانتخاب وعشرون بالتعيين) على اساس «٣٧ للحكومة و٢٦ للمعارضة»[٩٧]، مما يؤكد ان كل شيء، حتى الفوز في هذه الانتخابات، كان مرسوماً سلفاً.

٤ - انتهاء الائتلاف وسقوط الحكومة بسبب الاضطرابات الداخلية الناجمة عن القرارات التي كانت قد اتخذتها بحل الاحزاب «شبه العسكرية» مثل (الكتائب والنجادة)، وذلك بسبب القرار الذي اتخذه حزب الكتائب بالقيام بتظاهرة في بيروت، بالمشاعل، وذلك في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٧ (بمناسبة الذكرى الاولى لتأسيسه)، إذ أصدرت مرسوماً (رقم ١٤٧٤ تاريخ ١٧/١٠/١٩٣٧) قضى «بمنع وجود أية جمعية ذات اتجاهات سياسية أو أهداف شبه عسكرية، على جميع الاراضي اللبنانية»، وحلّ، على هذا الاساس، جمعيات «القمصان البيضاء، والكتائب اللبنانية، والنجادة، وكل جمعية شبيهة بها»، وكان الدافع الى هذا القرار خشية القيام بأعمال تثير «النعرات الطائفية»[٩٨]. وقد أدى هذا القرار الى قيام تظاهرات ووقوع اضطرابات وحدوث صدامات دامية بين المتظاهرين من الاحزاب والمنظمات المنحلة وبين قوى الامن، ووقوع جرحى وقتلى من الفريقين[٩٩]، مما حدا بالمعارضة الى ان ترفع صوتها مطالبة بإسقاط الحكومة (ولو كانت مشاركة فيها)، ولم تكن قد أتمت الشهر بعد، ومثلت الحكومة امام البرلمان، في أطول

جلسة عرفها مجلس النواب حتى ذلك الحين، ونوقشت، في هذه الجلسة، سياسة الحكومة وتصرفاتها، حيث تعرضت لنقد عنيف من قبل الموالين والمعارضين، على حد سواء، وطرحت الثقة بها، وكان يجب ان لا تنالها، لولا تدخل سافر من المفوض السامي الذي رفض ان تسقط حكومة تحت ضغط الشارع[١٠٠]، ولكن ذلك لم يحل دون سقوطها، في اواخر عام ١٩٣٧، وعند مناقشة موازنة العام ١٩٣٨، حيث قررت المعارضة الخروج من الائتلاف وسحب وزرائها من الحكومة. وعندما لم يتمكن رئيس الحكومة من إقناع الوزراء المستقيلين بالتراجع عن استقالاتهم، اضطر الى تقديم استقالة حكومته، حيث كلف تشكيل حكومة جديدة (سباعية هذه المرة) لم تعش طويلاً (عاشت شهرين وستة ايام فقط)، إذ إنها لم تستطع الحفاظ على الاكثرية في المجلس بعد أن كان رئيسها قد استهلك كل رصيده في وزارات سابقة، فكانت هذه آخر وزارة شكلها خير الدين الاحدب الذي انتهت حياته السياسية بانتهاء حياة هذه الوزارة[١٠١].

انتقل الحكم، بعد استقالة الاحدب الاخيرة، الى الكتلة الدستورية المعارضة، حيث كلف الامير خالد الشهابي تشكيل الوزارة (وكان دستورياً). وبما ان هذه الكتلة قد اصبحت تشكل، مع حلفائها، في مجلس النواب، الاكثرية، فقد نالت هذه الوزارة الثقة بغالبية ساحقة (٤١ صوتا ضد ١٤ صوتاً وتخلف ٧ نواب عن التصويت)[١٠٢].

٥ - **خلل في قلب الحكومة**: ولكن وزارة الشهابي لم تعش طويلاً، كذلك (سبعة أشهر وعشرة ايام فقط)، وكانت شائعة قد انطلقت، في البلاد، بأن فرنسا تعدّ «لتعديل الدستور وتغيير نظام الحكم في البلاد»، ووجهت اسئلة من النواب حول هذا الامر، ولكن الحكومة نفت ذلك بشدّة، واستطاعت ان تتجاوز

هذه الازمة، خصوصاً بعد تكذيب فرنسي لهذه الشائعة، وبعد إقرار المجلس بالأكثرية، قانوناً ينص على عدم جواز تعديل الدستور.

ولكن مقتل الحكومة لم يأتِ من قبل المجلس هذه المرة، بل من قبل رئيس الحكومة ذاته، وذلك عندما أيّد رئيسَ الجمهورية في أمر ترقيته للضابط الياس المدور الى رتبة زعيم وتوليته قيادة الدرك، وكان المدور على خلاف مع الكتلة الدستورية (التي يعتبر رئيس الحكومة أحد أعضائها)، وحذا كميل شمعون حذو رئيس الحكومة، «ولم يتقيد بقرار الحزب سوى سليم تقلا»، وهكذا بدا، في قلب الحكومة الدستورية، خلل أدى الى فرط عقدها باكراً، إذ سعى الحزب نفسه الى ذلك بسبب «عدم ارتباط ممثلينا (خالد شهاب وكميل شمعون) بإرادة حزبهما»، وتألبت الاكثرية في المجلس النيابي عليها فأسقطتها[١٠٣]. وانتقلت رئاسة الوزارة الى عبدالله اليافي (وكانت قد أضحت للسنّة، عرفاً، في هذا العهد)، إذ كلفه رئيس الجمهورية تشكيلها، فشكلها «ائتلافية»، إلا انها لم تستمر طويلاً، بسبب انسحاب الدستورين منها، فأعاد اليافي تشكيلها، من الموالين هذه المرة، ولكنها حُلّت بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية وتعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية في لبنان[١٠٤].

ما أن نشبت الحرب العالمية الثانية، إذن، في اول ايلول/سبتمبر عام ١٩٣٩، حتى أعلن المفوض السامي، الجنرال «بيو» الاحكام العرفية في سوريا ولبنان، وأصدر قرارات جعلت من سلطات الانتداب الحاكم الفعلي للبلدين، ملغياً ما كان قد حققه هذان البلدان من خطوات نحو السيادة والاستقلال، وذلك بذريعة «ضرورات الحرب».

- فالقرار رقم LR/٣٤٦ عطل الدستور، وحل مجلس النواب، واحال صلاحيات رئيس مجلس الوزراء الى امين سر الدولة الذي يعنيه المفوض

السامي، ومجلس حكومي استشاري من المديرين العامين، وحدد لرئيس الجمهورية، وكذلك لأمين سر الدولة، الوظائف التي يمكنهم تعيين موظفين لها، على ان تحدد هذه الوظائف بقرار من المفوض السامي، وترك لرئيس الجمهورية حق إصدار مراسيم «لها قوة القانون، لا سيما فيما يختص بالميزانية» على ان لا تصبح نافذة إلا «بمصادقة المفوض السامي».

وبناءً على ذلك، أصدر المفوض السامي القرارات التنفيذية التالية:

– القرار رقم LR/٣٤٧ الذي حدد الوظائف التي يمكن لكل من رئيس الجمهورية وامين سر الدولة، تعيين موظفين لها.

– والقرار رقم LR/٣٤٨ الذي عين، بموجبه، عبدالله بيهم «امين سر الدولة للحكومة اللبنانية».

– والقرار رقم LR/٣٤٩ الذي عين بموجبه «المسيو شوفلر Schoeffler» بصورة موقتة، مستشاراً فرنسياً لأمين سر الدولة[١٠٥].

ولم تلبث الجيوش الفرنسية ان بدأت تفد الى سوريا ولبنان وتحتل المواقع الاستراتيجية فيهما، تحسّباً لصد أي هجوم الماني محتمل (وكانت فرنسا قد اعلنت الحرب على المانيا)، وعين الجنرال «ويغان» قائداً لهذه الجيوش، وكان من نتيجة ذلك ان اصبح القادة العسكريون (الفرنسيون) هم الحكام الفعليون لكل من البلدين[١٠٦].

ولكن فرنسا لم تصمد طويلاً امام الهجوم النازي، إذ اجتاحتها الجيوش الالمانية، في فجر العاشر من ايار/مايو عام ١٩٤٠ «مخترقةً جبال الأردين» (Les Ardennes) بلا مقاومة، حيث توغلت «البونزر» (الالمانية) في دفاعاتنا الموقتة على «نهر الموز» (La Meuse) مجتازة النهر... ومتوغلة نحو الغرب، باتجاه البحر، بحيث فصلت الجناح الأيسر للجيش الفرنسي – البريطاني عن

مركزه... إنها معركة اوسترليتز على المستوى الاوروبي»[١٠٧]. وعندما أعلنت الهدنة بين فرنسا والمانيا، بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو عام ١٩٤٠، كانت المانيا قد التهمت فرنسا بأكملها[١٠٨].

بعد سقوط فرنسا، قامت، في «فيشي Vichy» حكومة موالية لهتلر (برئاسة المارشال هنري فيليب بيتان) بينما غادر الجنرال «شارل ديغول» بلاده الى انكلترا، حيث أعلن قيام «فرنسا الحرة».

كان لبنان وسوريا، قد اصبحا، في هذه الأثناء، في عهد حكومة «فيشي»، وكان اول عمل قامت به هذه الحكومة، بشأنهما، هو أنها أوفدت مفوضاً سامياً من قبلها، هو «جان شياب Jean Chiappe» ليحل محل الجنرال «بيو»، إلا أن «شياب» لم يتمكن من الوصول الى المشرق وتسلم مهماته، باسم حكومة «فيشي»، إذ ان الطائرة التي كانت تقله، الى هذه البلاد، أُسقطت (في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٠) بقذيفة من طائرة بريطانية معادية[١٠٩]، فأوفدت «فيشي» بدلاً من «الجنرال دنتز Dentz» الذي تسلم منصبه، كمفوض سام، في ١٩ كانون الاول/ديسمبر من العام نفسه (١٩٤٠)[١١٠]، حيث تسلم المفوضية العليا والقيادة العليا للجيوش الفرنسية في سوريا ولبنان.

لم تكن وطأة الحرب سهلة على اللبنانيين، إذ إن حصاراً، بحرياً وبرياً وجوياً، فرض عليهم خلال الحرب وبسببها، فمرّ اللبنانيون في ضائقة اقتصادية ومعيشية دفعت الى قيام تظاهرات ومظاهرات عديدة في المدن الرئيسية من لبنان (في بيروت وطرابلس وصيدا)، مما اضطر رئيس الجمهورية (اميل اده) وامين سر الدولة (عبدالله بيهم) الى الاستقالة، معاً، وذلك في ٤ نيسان/ابريل عام ١٩٤١[١١١]. وأصدر المفوض السامي الجديد (الجنرال دنتز)، عند ذلك، مرسومين (رقم ١ و ٢) عَيّن، بموجب الاول، الفرد

نقاش رئيساً للجمهورية، وعَيّن، بموجب الثاني، احمد الداعوق، رئيساً لمجلس وكلاء أمانة سر الدولة، وقد تألف هذه المجلس من أحمد الداعوق (سني) ومن: جوزف نجار (ماروني) وفيليب بولس (ارثوذكسي) وفؤاد عسيران (شيعي) وكان هذا المجلس (أو الحكومة) «جزء من المفوضية الفرنسية، حتى لم يعد له أي كيانٍ خاص»(١١٢).

وفي الثامن من حزيران/يونيو عام ١٩٤١، دخلت القوات البريطانية - الفرنسية الحرة لبنان من حدوده الجنوبية (المشتركة مع فلسطين)(١١٣)، ولم تدم الحرب بين هذه القوات والقوات الفرنسية التابعة لحكومة «فيشي»، والمتمركزة في لبنان، أكثر من شهر وعدة أيام، وقد انتهت بهزيمة جيش «فيشي» واستسلامه للقوات المهاجمة، وتم عقد هدنة بين الطرفين في عكا بتاريخ ١٢ تموز/يوليو عام ١٩٤١، انسحبت، بعدها، القوات الفيشية، بقيادة الجنرال «دانتز» الى طرابلس شمالاً، حيث أبحرت منها الى فرنسا، ودخلت القوات المنتصرة (البريطانية - الفرنسية الحرة) بيروت في ١٥ منه. وكان مع الجنرال «شارل ديغول» قائد القوات الفرنسية الحرة التي دخلت بيروت، الجنرال «جورج كاترو Catroux» الذي أصدر قراراً «عيّن فيه نفسه مندوباً سامياً عاماً بالنيابة عن الجنرال ديغول، متمتعاً بجميع الصلاحيات المعطاة للمفوض السامي سابقاً، بما فيها حق التشريع»(١١٤).

ويبدو ان بريطانيا وفرنسا الحرة قد أغدقتا الوعود على لبنان وشعبه، حيث ألقت الطائرات، فوق بيروت، مناشير تعلن ان قواتهما «تدخل بلادنا لتأمين استقلالها»، وان بريطانيا تكفل «تنفيذ هذه الوعود». وما أن استقرت هذه القوات في لبنان، حتى وُزعت الحصص بين المنتصرين، فاستأثرت فرنسا الحرة بإدارة البلاد، وتسلمت بريطانيا قيادة الجيوش، بينما ظلت مطالب

السياسيين اللبنانيين هي، نفسها. لا تتغير: «العودة الى الحياة الدستورية، وإجراء انتخابات نيابية حرة، وانتخاب رئيس جمهورية من قبل المجلس (النيابي) وفقاً للدستور»(١١٥).

لم يستبدل الجنرال كاترو رئيس الجمهورية اللبنانية (ألفرد نقاش) الذي كان قد عينه سلفه (الجنرال دانتز)، بل إنه عهد اليه بالاستمرار في ممارسة مهماته كرئيس للجمهورية، وكان الفرد نقاش «قد حاز على تقدير اللبنانيين واحترامهم، لمواقفه الوطنية، وجدّيته في العمل، وتجرّده، وعدله، ونظافة يده»(١١٦). ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١، وفي سراي الحكومة، أعلن كاترو، في خطاب مهم، وامام المسؤولين والاعيان اللبنانيين، وباسم فرنسا الحرة، إستقلال لبنان، وإبقاء الفرد نقاش في منصب رئاسة الجمهورية، ومما جاء في خطابه:

- «لقد أذعت عليكم، في ٨ حزيران/يونيو الماضي (عام ١٩٤١)، باسم الجنرال ديغول رئيس فرنسا الحرة، بياناً اعترفت فيه للبنان بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة، بضمان معاهدة تعقد فيما بعد، وتحدد العلاقات المتبادلة بين لبنان وفرنسا. وقد أيدت هذا البيان حليفتنا، بريطانيا العظمى، بتصريح خاص صدر في الوقت نفسه».

وبعد ان ذكر ان عليه واجبات نحو لبنان، إستطرد قائلاً:

- «الواجب الاول، هو ان أسلّم أمر تنظيم العهد الجديد وإدارته الى شخصية تتوافر فيها، في الظروف الحاضرة، الصفات العليا للقيام بأعباء هذه المهمة الوطنية الدقيقة. وبعد استشارات واسعة جداً... رأيت ان أمنية الأمة تتجه الى فخامة الاستاذ الفرد نقاش، فطلبت اليه ان يبقى في الحكم متخذاً لقب وميزات رئيس الجمهورية، وان يحكم بواسطة مجلس وزراء مسؤول امامه...».

- «الواجب الثاني، تحديد روح وشكل التعاون الذي ينبغي إيجاده بين لبنان وفرنسا الحرة ريثما تعقد بينهما معاهدة تحالف وصداقة». كما اعلن انه حقٌ للبنان:

- «ان يعين ممثلين سياسيين في البلدان التي يرى ان مصالحه تقتضي هذا التمثيل».

- «ان يشكل قواته العسكرية الوطنية، وتقدم له فرنسا الحرة كل مساعدة لذلك».

وغير ذلك من الوعود التي أغدقها «كاترو» في خطابه الطويل هذا، والذي اختتمه بقوله: «ليحي لبنان المستقل، ولتحي بريطانيا العظمى، ولتحي فرنسا الحرة»[١١٧].

وإثر هذا الخطاب، وفي اول كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤١، شكلت حكومة لبنانية برئاسة احمد الداعوق وعضوية كل من: فيليب بولس واحمد الحسيني وحميد فرنجية وامين السعد ورامز سركيس وواصف عز الدين واحمد الاسعد وحكمت جنبلاط والفرد سكاف[١١٨].

وما أن تسلم «حميد فرنجيه» حقيبته الوزارية (وهي وزارة الخارجية) حتى بادر الى إبلاغ جميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية الموجودة في بيروت بإعلان استقلال لبنان وتأليف الوزارة وإنشاء وزارة للخارجية، وجاء في كتابه الى هذه البعثات: «أتشرّف بإبلاغكم ان استقلال لبنان قد أعلن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤١، وانه، على أثر هذا الاعلان، قد تألفت وزارة ضمت، بين أعضائها، وزيراً للشؤون الخارجية. وقد استلم وزير الخارجية مهام وظيفته في اول كانون الاول/ديسمبر. وانه يسرني ان أبلغ سعادتكم هذا النبأ، راجياً ان تأخذوا علماً به». وقد أرّخ الكتاب في ٢١ كانون الاول/ديسمبر عام

١٩٤١ ووقعه «حميد فرنجيه» بصفته وزيراً للشؤون الخارجية[١١٩]. ورغم ان بعض الدول اعترفت، بهذا الاستقلال (بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية)، إلا انه لم يحمل على محمل الجد، ولذلك تريثت دول عديدة في الإعتراف به (مثل الدول العربية وتركيا)، كما ان دولاً أخرى (مثل الاتحاد السوفياتي) لم تكترث له[١٢٠]. حتى ان اللبنانيين، انفسهم، لم يكونوا مقتنعين بجدية هذا الاعلان وصدق نوايا الذين اعلنوه[١٢١].

وكان «الجنرال ديغول» واضحاً وصريحاً في تحديده لهوية هذا «الاستقلال» وذلك في الكتاب الذي وجهه الى عصبة الأمم، إذ جاء فيه: «لن يحدد استقلال سوريا ولبنان سيادتهما بأية قيود، باستثناء تلك التي تفرضها أوضاع الحرب وظروفها. لكن هذا الاستقلال لا يؤثر، بحال من الاحوال، على الوضع القانوني الناتج عن صك الانتداب، ولا يمكن تعديل هذا الوضع، في الواقع، إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم... وبعد عقد معاهدتين بين الحكومة الفرنسية من ناحية، وبين الحكومتين السورية واللبنانية من الناحية الاخرى... وسيواصل الجنرال كاترو، والحالة هذه، ممارسة صلاحيات المفوض السامي الفرنسي في سوريا (ولبنان) باسم اللجنة القومية الفرنسية»[١٢٢].

ولقي إعلان ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤١ (إعلان كاترو) معارضة شديدة من عدّة فئات من اللبنانيين لما احتوى من تناقض على عدم جدّيته، ومن هذه الفئات: الكتلة الدستورية، ورياض الصلح، وجمعية الأطباء، والكتائب اللبنانية وحزب النجادة. فقد أذاع بشارة الخوري، رئيس الكتلة الدستورية، بياناً وصف فيه هذا الاستقلال بأنه «استقلال مزيف وغير دستوري» وانه «لا يكون صحيحاً ولا ثابتاً إلا إذا أتى مطابقاً لرغائب الأمة، أي بواسطة انتخابات حرة»، وأرسل نسخاً من بيانه هذا الى كل من الجنرال كاترو، والجنرال سبيرز (رئيس

البعثة البريطانية في لبنان) والى باقي ممثلي الدول في لبنان[١٢٣]. وكتب رياض الصلح مذكرة مماثلة الى الجنرال كاترو، ومما جاء فيها: «وكانت النتيجة ان فرضتم علينا نظاماً لم يكن نظام الاستقلال ما دام انكم دشنتموه بتعيين رئيس للجمهورية وضعتم له الخطوط التي يجب ان تتمشى عليها الحكومة المقبلة، وقد أوصيتم هذه الحكومة بأن تبتعد عن النظم البرلمانية، واحتفظتم، هكذا، لأنفسكم بحق التدخل بشؤون بلادنا المحض داخلية، وهي الشؤون التي، إن لم نستقلّ بتصريفها، لا يكون استقلال صحيح». ويضيف رياض الصلح: «ان النظام الذي وضعتموه للبنان، والقيود السياسية التي فرضتموها عليه، تمنعه من ان يساهم في تحقيق الوحدة العربية التي تكلم عنها السيد «إيدن»، وان ينضم اليها بمطلق إرادته وبدون موافقتكم»، ويعلن، في الوقت نفسه: «إننا نحتفظ بحقنا في إعادة النظر بهذا الوضع الداخلي المخالف لأهدافنا القومية، وذلك عندما يعطى لنا ان نمارس، فعلاً، صلاحياتنا الاستقلالية، لأن إعادة النظر هذه تعنينا وحدنا، ولا تعني أحداً سوانا»[١٢٤]. وارسل رياض الصلح نسخاً من مذكرته هذه الى العديد من الدول العربية والاجنبية.

وقدّم عددٌ من أعيان لبنان ورجالاته مذكرة مماثلة الى الجنرال كاترو طالبوا فيها «ان ينال لبنان استقلالاً فعلياً يتمكن به من تقرير مصائره بحرية تامة»، وأعلنوا انه «لا يمكن ان يتقيد لبنان بعلاقاته الخارجية، سياسية كانت أم اقتصادية، إلا عن طريق مجلس ينتخب انتخاباً حراً، بواسطة حكومة منبثقة من هذا المجلس». وقد وقع هذه المذكرة رجال بارزون من مختلف الطوائف اللبنانية[١٢٥].

وعقد في بكركي، مؤتمر وطني جامع (في ٢٥ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤١) حيث «ألقى غبطة البطريرك خطاباً رائعاً وضع فيه أسس المطالب

القومية»، ومما جاء في هذا الخطاب: «لقد جاء الاستقلال المعلن غير مطابق لرغبات اللبنانيين الذين يطلبون استقلالاً تاماً ناجزاً»، لذلك فنحن «نريد استقلالاً ناجزاً يطابق رغائب الشعب اللبناني، مضموناً من الدول التي سعت بإعلانه... نريد استقلالاً مخدوماً بحكومة تنتقي أشخاصاً صالحين لا زناة، ولا سكيرين، ولا مقامرين، ولا طماعين، ولا منتقمين، نزهاء بعيدين عن الرشوة، مستقيمين لا يحتالون. نريد استقلالاً مبنياً على الحرية، في المعتقد، في القول، في العمل.... نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق، تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة اهميتها... نريد استقلالاً معززاً وحكومة مثالاً لكل الحكومات...»[١٢٦].

ورغم ذلك، فقد اعترفت بريطانيا اعترافاً كاملاً بهذا الاستقلال، وعينت الجنرال سبيرز مفوضاً لها في لبنان (مع احتفاظه برئاسة البعثة التي كان يرأسها والتي كانت تسمى باسمه)، كما عينت الولايات المتحدة الاميركية «المستر جورج ودسورث» معتمداً سياسياً لها في بيروت، وقد قدم الاثنان أوراق اعتمادها الى رئيس الجمهورية اللبنانية (المعين من قبل المفوض السامي)، وتلقى رئيس الجمهورية كتاباً كثير الدلالات من «فرانكلين زوفلت» «رئيس الولايات المتحدة الاميركية (هو خطاب الاعتماد الذي سلمه السفير للرئيس اللبناني) وجاء فيه: «ان الحكومة الاميركية، في تعيينها ممثلاً سياسياً لدى حكومة فخامتكم، قصدت ان تظهر، بجلاء، عطفها على اماني الشعب اللبناني في الاستقلال التام، انتظاراً لليوم الذي يتمكن فيه ان يمارس في ظل السلام، ممارسة تامة، ذلك الاستقلال، دون ان تحدّ منه ظروف الحرب القاهرة». وقد وقّع الكتاب في واشنطن بتاريخ ٢٧ آب/اغسطس عام ١٩٤٢، ووقعه كل من رئيس الولايات المتحدة (فرانكلين روزفلت) ووكيل وزارة خارجيتها (سمنرولز)[١٢٧].

كان قد بدا واضحاً أنه، منذ إعلان الإستقلال، حدث شرخ واسع في العلاقات بين اللبنانيين، وخصوصاً الوطنيين منهم، مؤيدين لفرنسا أو معارضين، وبين سلطة الإنتداب الفرنسي، وكان هذا الشرخ قد بدأ يزداد وينذر بتطوّرات خطيرة، خصوصاً أن السفير البريطاني «الجنرال سبيرز» قد بدأ يرمي بثقله في الأحداث، إلى جانب الوطنيين في لبنان، مما زاد المشكلة تعقيداً، وهكذا، لم يرَ الجنرال كاترو بدأً من أن يجد، بنفسه، الحل لها، فأبرق (في أواخر نيسان/ابريل عام ١٩٤٢) إلى الجنرال ديغول يستأذنه فيما يلي:

- إعادة الحكم الدستوري إلى لبنان، وعدم إجراء إنتخابات «كما يود سبيرز منا أن نفعل»

- إلغاء المراسيم التي كان «الجنرال بيو» قد أصدرها وأوقف، بموجبها، العمل بالدستور (أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩).

- إعادة المجلس النيابي السابق إلى العمل باعتبار أنه هو الذي صدق معاهدة ١٩٣٦، وإعلان إبرام هذه المعاهدة «بإسم الجنرال ديغول وفرنسا الحرة».

- إعادة رئيس الجمهورية السابق «إميل إده» إلى سدّة الرئاسة.

وبرّر «كاترو» خطته هذه بما يلي:

«في ضوء هذه الظروف، أرى من الحكمة، بل من الضروري، أن نقوم نحن، بحل المشكلة، قبل أن نجد أنفسنا مرغمين على حلّها بالطرق التي نعرفها»، وهو يرى أن خطته التي عرضها لديغول «ستحبط ما نتعرّض له من ضغط ومن مناورات لانتزاع هذين البلدين منا، قبل أن يصبح هذا الإنتزاع أمراً محققاً».

ولكن بريطانيا لم تمهل «كاترو» كي يتلقى رداً من ديغول على مقترحاته والسماح له بتنفيذ خطته، إذ أرسلت، إلى بيروت، «ريتشارد كايسي» الوزير البريطاني المقيم في القاهرة، ليبلغ «كاترو» برغبة «حكومة صاحبة الجلالة» بإعادة الحياة الدستورية إلى سوريا ولبنان ومنحهما الإستقلال الذي وُعدا به، وإجراء إنتخابات نيابية عامة في كلا البلدين، مقترحاً أن تكون هذه الإنتخابات في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه (عام ١٩٤٢)، وذلك «لأن اعتبارات السياسة الخارجية، ولا سيّما ما يتعلّق منها بضرورة كسب ثقة العرب وتأييدهم لقضية الحلفاء... تجعل عدم تأجيل الإعلان للشعبين اللبناني والسوري عن موعد الإنتخابات أمراً مستحباً من حكومة صاحبة الجلالة»[١٢٨].

أمام هذا الواقع، لم يجد ديغول بدأً من أن يزور لبنان، فوصل إلى بيروت (في ١٢ آب/ أغسطس عام ١٩٤٢) حيث كرّر تصريحاته بأنه «لم يحن الوقت المناسب لتغيير الوضع الحاضر في لبنان ولإجراء إنتخابات نيابية»، وأكد ديغول رأيه هذا في محاضرة ألقاها في النادي الفرنسي[١٢٩]، مما ترك أثراً سيئاً لدى غالبية اللبنانيين، وأكد لهم أن كلّ ما جاء في إعلان ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤١ لم يكن إلاّ رياءً وخداعاً.

قال ديغول في محاضرته أموراً مهمة وخطيرة، فهو قال «إن فرنسا، فرنسا وحدها دون سواها، هي التي تمنح، أو تمنع الاستقلال، وإنها قد وعدت بمنحه» (معرِّضاً، في قوله هذا، ببريطانيا)، واستطرد ديغول قائلاً: «إن ظروف الحرب القائمة لا تسمح للسوريين واللبنانيين بممارسة الاستقلال إلا بعد زوال تلك الظروف، وإنه لا يمكن إلغاء الانتداب، من الناحية القانونية، إلا بعد انتهاء الحرب وعودة جامعة الأمم» مصراً، في الوقت نفسه، على بقاء فرنسا في سوريا ولبنان، وعدم تخليها عنهما، وعزمها على عقد معاهدة معهما

شبيهة بتلك التي كانت ستعقد عام ١٩٣٦. وكانت ردود الفعل على كلام ديغول هذا شاجبة وصاخبة(١٣٠).

وكانت حكومة الداعوق قد استقالت قبل فترة وجيزة من قدوم ديغول الى بيروت (في اواخر حزيران/يونيو عام ١٩٤٢) (وكانت قد بقيت في الحكم نحو سبعة اشهر)، وخلفها، في الحكم، لأول مرة، سامي بك الصلح، وقد شكل الصلح حكومته منه ومن: موسى نمور وأحمد الحسيني وفيليب بولس وحكمت جنبلاط وجورج كفوري(١٣١)، وبدأت تمارس مهماتها منذ تشكيلها (٢٧ تموز/يوليو)، وكانت هذه الحكومة الثانية والاخيرة التي تشكل في عهد الرئيس الفرد نقاش.

إلا ان الضغط على الجنرال كاترو اشتد، بعد ذلك، سواء من البريطانيين، أم من اللبنانيين انفسهم، ولما كانت بوادر الانفراج قد بدأت تظهر، في أفق الحرب، لصالح الحلفاء، وبعد مشاورات بين ديغول «واللجنة الوطنية» لفرنسا الحرة التي يرأسها، والمقيمة في الجزائر، وبعد مفاوضات أجراها مع الحكومة البريطانية، بعد عودته الى لندن، لم يجد بداً من إعطاء الإذن للجنرال كاترو بصدد تقديم «تصور لإعادة العمل بالدستور» في كل من سوريا ولبنان، على ان يتبع ذلك «إجراء انتخابات عامة (في لبنان) في السنة القادمة»، وأذاع ديغول البيان التالي: «إن استقرار الحالة في الشرق الأوسط، بعد معركة العلمين وانسحاب المحور الى ما وراء حدود تونس، لمما يزيل كل العقبات من امام الحياة الدستورية»(١٣٢) في كل من سوريا ولبنان. ولم يكن هذا البيان الذي أصدره ديغول إلا من قبيل الحفاظ على «ماء الوجه» بسبب التصريحات المتشددة التي كان قد أدلى بها أثناء زيارته لبيروت، وبسبب معارضته لأي تدخل بريطاني في شؤون سوريا ولبنان، باعتبارهما خاضعين للسلطة الانتدابية الفرنسية.

في هذه الاثناء، كان الجنرال كاترو قد قرر عزل ألفرد نقّاش، رئيس الجمهورية، والحكومة الصلحية، ويذكر «بشارة الخوري» ان النقّاش أحسّ بالأمر فاتفق مع رئيس حكومته على «أن تجري تظاهرة أمام الجامع الكبير (ببيروت) يوم عيد المولد النبوي، لدعم مركزهما»، إلا ان ردة فعل الجنرال كانت عكس ما توقع الرئيسان، إذ انه سرعان ما أصدر، في مساء اليوم نفسه (١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣) قرارا «بإقالة الرئيس النقاش وحكومته، وتعيين أيوب ثابت رئيساً للحكومة الموقتة»(١٣٣).

إلا ان «يوسف مزهر» يروي الأحداث، عن ذلك اليوم، (١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣) على غير ما رواه الخوري، وعلى لسان النقاش بالذات، يقول مزهر إن النقاش روى له «بالحرف» ما جرى ذلك اليوم، وخلاصته ان الجنرال كاترو كان قد سافر الى باريس ثم الى لندن حيث اتصل بالمسؤولين البريطانيين واتفق معهم على إجراء انتخابات عامة في لبنان، ولما عاد طلب مقابلته (أي مقابلة الرئيس) وأشاد بموقف البريطانيين وأبدى اقتناعه بصحة رأيهم بوجوب إجراء انتخابات نيابية في البلاد، واستغرب الرئيس ذلك وأبدى تحفظه باعتبار ان الحرب لم تنته وان الانتخابات ربما تؤدي الى «تطاحن الاحزاب السياسية التي لم تطعم الشعب خبزا» وان لبنان «بحاجة كلية، لإدارة شؤونه، الى جو من الهدوء»، ولكن الجنرال أجابه بأن الأمر قد قضي وانه اتفق مع البريطانيين على إجراء الانتخابات، واعترض النقاش على ذلك باعتبار ان ذلك من صلاحيات الحكومة اللبنانية، ولكن كاترو لم يعبأ برد النقاش وبدأ استشاراته الرسمية بهدف الإعداد للإنتخابات» «صارفاً النظر عن الحكومة اللبنانية». وكانت الأحوال المعيشية في البلاد تسوء وتتردى، وشعر رئيس الحكومة «سامي الصلح» بالوضع السيء الذي تمر به البلاد، وأظهر استياءه من ذلك للرئيس نقاش الذي

لم يرَ بداً من توجيه كتاب الى الجنرال، بهذا الصدد، وبصدد عزم الجنرال على إجراء الانتخابات في مثل هذه الاجواء، وكان الجنرال في دمشق، فأرسل النقاش الكتاب الى دمشق، وتسلمه الجنرال الذي «ما كاد يقرأ بعض الأسطر حتى بدأ يرتجف من الغيظ، وسقطت الرسالة من يده» ويقول النقاش: «وللحال، أرسل (الجنرال) لي رداً، مع الرسول نفسه، رداً قاسياً فقدت صورته».

وفي مساء يوم ١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣ زار «المسيو دافيد» مندوب الجنرال كاترو، الرئيس نقاش، في منزله، وسلمه كتاباً رسمياً من كاترو «يطلب فيه اليّ ان أقدم استقالتي من رئاسة الجمهورية»، ولكن النقاش لم يردّ على هذا الخطاب رغم إلحاح الرسول، واستمر على موقفه حتى «التأمت اول جلسة من جلسات المجلس النيابي الجديد، في أوائل أيلول/سبتمبر سنة ١٩٤٣، فقدمت استقالتي اليه». ويذكر النقاش، أنه، بين ١٨ آذار/مارس واوائل ايلول/سبتمبر كانت الوفود تقصده الى منزله طالبة منه عدم الاستقالة. ويبدو ان كلام النقاش صحيح الى حد كبير، ذلك ان كاترو ذكر هذه الحادثة في مذكراته، واتهم النقاش بأنه «ناكر للجميل، استولى عليه الطيش والنزق». ويؤكد ان النقاش رفض ان يقدم استقالته «ولكنه رضخ للمرسوم الذي عينت به ايوب ثابت، ولم يقدم على التشبه بميرابو بأن يطرد من السراي طردا»[١٣٤].

أما «سامي الصلح» فيتحدث، في مذكراته، وبالتفصيل، عن الاسباب التي دعت الى استقالة حكومته، ويعزوها، كلياً، الى الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد، بصرف النظر عن المنازعات السياسية التي جرت بين الرئيس نقاش والجنرال كاترو، إلا انه يضع الثنائي اده - الخوري في خانتي فرنسا (إده) - وبريطانيا (الخوري)، ويعتبر نفسه «محايداً» بين المعسكرين، ويذكر انه شكّل وزارته حين «كانت الخزينة فارغة والعملة منخفضة القيمة وسعر الليرة

الذهبية قد تضاعف وقطع النقود الصغيرة كانت شبه مفقودة». وحين كانت «المجاعة تنهش الشعب اللبناني بأنيابها»، وأنه حاول الاستعانة بسوريا، على جوع اللبنانيين، فوجد ان سوريا، نفسها، مهددة بالمجاعة ايضاً. ويذكر أنه، حين شكّل وزارته الاولى (في ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٤٢) «أطلق عليها الشعب اللبناني اسم: حكومة الرغيف»، ويقول: «كانت أزمة المجاعة قد طغت على كل شيء... وفي وقت كان الصراع السياسي يشتت أفكار الشعب اللبناني، والجوع يمزّقه ويهدّده، والحرب تخيم على العالم بأسره، وقفتُ، وسط هذه التيارات المتحاربة والمتصارعة، موقف الانسان الذي يدخل السياسة ليحقق فيها مثاليته ومبادئه، فإذا بي اصطدم بالواقع الاليم، وهو ان المثل العليا... إنما هي نقيضة السياسة تماماً... وهكذا انهمكت، في وزارتي الاولى، بخوض معارك كانت ترصدني في ضمير المستقبل، وانصبّ جهدي على تأمين الرغيف للبنانيين»[١٣٥]. ويروي «الصلح» انه كان قد أعدّ مرسوماً بدعوة الناخبين لانتخاب برلمان جديد، وعرض صيغة المرسوم على الرئيس نقاش الذي استمهله كي يستشير «جان هللو» ممثل فرنسا الحرة في سوريا ولبنان، وأشار «هللو» على النقاش، وبإلحاح شديد، بتأخير المرسوم، واقتنع النقاش. إلا انهما (النقاش والصلح) فوجئا، مساء يوم ١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣، بسبيرس وهللو يعلنان، بعد اجتماع لهما، «استدعاء الناخبين وإقالة الحكومة»، وتعيين ايوب ثابت رئيساً للدولة، وقد تشبث كل من النقاش والصلح بمنصبه، ورفضا قرار العزل هذا. وينفي الصلح ما ورد في مذكرات الخوري عن اتفاقه مع النقاش على المظاهرات التي جرت بمناسبة عيد المولد النبوي[١٣٦].

ومهما يكن من أمر، فقد تسلم «ايوب ثابت» منصب رئيس الجمهورية[١٣٧] (في ١٨ آذار/مارس عام ١٩٤٣)، وكانت اول مهمة واجهته هي

إجراء انتخابات نيابية، وقد شكل حكومة ثلاثية تألفت منه (كرئيس لمجلس الوزراء ووزير للداخلية والعدل والتموين) ومن الأمير خالد الشهابي (كوزير للمالية والتربية والتجارة والصناعة والزراعة والبريد والبرق) ومن جواد بولس (كوزير للاشغال العامة الخارجية والصحة)[١٣٨]، وقد اصدر ثابت، بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٣، مرسوماً اشتراعياً حدد به عدد النواب بـ(٥٤ نائباً) وتوزيعهم على الطوائف والمحافظات كما يلي:

١ - **الطوائف**: موارنة ١٨، سنّة ١٠، شيعة ٩، روم ارثوذكس ٦، روم كاثوليك ٣، دروز ٣، ارمن ارثوذكس ٣، أقليات ٢. المجموع: ٥٤ نائباً منهم: ٣٢ مسيحياً و٢٢ مسلماً.

٢ - **المحافظات**: جبل لبنان ١٩، الشمال ١٠، الجنوب ١٠، بيروت ٨، البقاع ٧[١٣٩].

وقد أثار التوزيع الطائفي والغبن اللاحق بالطوائف الاسلامية مشاعر المسلمين، كما أثار «وجوماً لدى العناصر المسيحية التي تعلق اهمية جوهرية على إقامة العلائق الحسنة بين الفئتين اللتين يرتكز عليهما كيان الوطن»[١٤٠]، وتنادى المسلمون لعقد «مؤتمر عام» لبحث الوضع، حيث «ألقيت خطب قاسية جداً، واعتراضات قوية كادت تشل اعمال الحكومة وتثير الفتنة، مما اضطر الجنرال كاترو لان يعود من الجزائر، على جناح السرعة»، لمعالجة الوضع «وتلافي حوادث طائفية». وقد استقر رأي كاترو، بعد مشاورات مكثفة مع اولي الرأي في البلاد، على عزل «ثابت» وتعيين «بترو طراد» رئيساً للدولة والحكومة[١٤١]. ويحدثنا «لونغريغ» عن «مآثر» الرئيس ايوب ثابت فيقول: «في لبنان، بدأ الدكتور ثابت بخطوة متحيزة وغير حكيمة، إذ إنه أصدر مرسوماً منح، بموجبه، (الجنسية اللبنانية) لعدد كبير من اللبنانيين المهاجرين الذين

لم يحصلوا على جنسية اجنبية، وقد أدى هذا العمل الى زيادة التمثيل المسيحي، في مجلس النواب، بنسبة ٥٠٪. وقد بلغ استياء المسلمين (السنّة والمتاولة والدروز) على السواء، من هذا القرار، انهم هددوا بمقاطعة الانتخابات، كما ان الاحتجاجات التي صدرت من سوريا والعراق ومصر أظهرت مدى حماسة هذه الدول لهذه الانتخابات، وأن ما يمكن ان يعتبر ملائماً ليس أقل من عزل ثابت وتعيين طراد (بترو) بدلاً منه، ... وقد اتخذت هذه الخطوة»[١٤٢].

تسلم بترو طراد منصبه كرئيس للجمهورية بتاريخ ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٤٣، وتبع ذلك صدور قرار بتعيين أمين سر للدولة (عبداللّه بيهم) ومعاون (توفيق عواد) هما كل حكومة طراد. وبعد عشرة ايام، أي بتاريخ ٣١ تموز/يوليو، صدر قرار آخر بتحديد جديد لعدد أعضاء مجلس النواب وهو ٥٥ نائباً (منهم ٣٠ مسيحياً و٢٥ مسلماً). وفي ٥ آب/أغسطس (١٩٤٣) أصدر الرئيس طراد «مرسوماً اشتراعياً» دعا بموجبه الهيئات الانتخابية في لبنان لانتخاب أعضاء مجلس النواب «يوم الاحد في ٢٩ من آب/اغسطس للدورة الاولى، ويوم الاحد في ٥ من ايلول/سبتمبر للدورة الثانية»، على ان يجتمع المجلس المنتخب «يوم الثلاثاء في ٢١ من أيلول/سبتمبر، لانتخاب رئيسه ومكتبه ورئيس الجمهورية الجديد»[١٤٣].

جرت الانتخابات النيابية في المواعيد المحددة لها، وأعلنت نتائجها يوم ٦ أيلول/سبتمبر (عام ١٩٤٣). ورغم ما رافق هذه الانتخابات من اتهامات بالضغوط والتزوير وما شابه، قامت بها المفوضية العليا الفرنسية لصالح بعض انصارها[١٤٤] (وهي اتهامات ترافق عادة، أية انتخابات)، فقد رافق هذه الانتخابات ارتياح شعبي تام لأن خطوة مهمة في طرق الحياة الدستورية، في البلاد، قد تمت، واصبح الولوج الى انتخاباتٍ رئاسيةٍ امر يسيراً.

كانت الانتخابات قد أسفرت عن حصول «الكتلة الوطنية» التي يتزعمها اميل اده، على أكثرية المقاعد في جبل لبنان، وعن حصول «الكتلة الدستورية» التي يتزعمها بشارة الخوري، على نتائج مرضية «في جميع المناطق، سوى منطقة جبل لبنان»[١٤٥]، إلا ان الجنرال كاترو ما لبث ان طعن بنتائج هذه الانتخابات التي لم تكن لمصلحة فرنسا، متهماً الجنرال البريطاني «سبيرز» بالتدخل للوصول الى هذه النتائج، يقول «كاترو»: «مما لا شك فيه ان سبيرز استعمل كل دهائه في هذه المعركة، فكانت النتيجة انكسار اصدقاء فرنسا في الجنوب والشمال والبقاع، كذلك نقص عدد الموالين لنا في بيروت وجبل لبنان، وهما الحصن الحصين للنفوذ الفرنسي. وهكذا انتخب مجلس اكثريته تتألف من نواب وصوليين سينضمون تحت لواء بعض الزعماء البارزين والمنتمين الى بريطانيا العظمى، لأنه، في نظر هؤلاء، كانت الغلبة في جانب سبيرز». ويعتبر كاترو ان سبيرز قام بمناورة بارعة عندما «رشح، أولاً، إحدى الشخصيات الموالية للانكليز (كميل شمعون) ولكنه أظهر مقدرة فائقة بعدم تشبثه به، وقبل بترشيح بشارة الخوري، فانتخب هذا الاخير دون ان يجرح مركزه بسبب مداخلة سبيرز، ولذلك، فالشيخ بشارة الخوري لن ينسى له هذا الجميل»[١٤٦].

أما بشارة الخوري فيروي قصة مقابلته مع سبيرز وهللو (وكان هذا الأخير قد حل مفوضاً سامياً محل كاترو)[١٤٧] بشكل مختلف تماماً، وقد قابلهما بناء لطلبهما، وليس لطلبه هو، فهو يذكر ان «سبيرز» استقبله في مقره (بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣) «مصحوباً بهنري فرعون» وقال له «ان معلوماتي تفيد انه من الصعب عليك الفوز بالأكثرية» وأخبره أن مزاحمه «اميل اده» مستعد للانسحاب لواحد من اربعة هم: كميل شمعون وحميد فرنجيه

ويوسف اسطفان، وامين السعد، فكان جواب الخوري ان اخذ ورقة عن مكتب سبيرز وكتب بياناً بانسحابه لمصلحة أحد الاربعة وهو «كميل شمعون» شرط ان ينسحب إده بدوره لمصلحة شمعون، ووقّع الخوري بيانه هذا وقدمه لسبيرز كي يقدمه لإده، وذلك امام «تعجب (سبيرز) وإعجابه».

ثم يروي الخوري، كذلك، ان «هللو» طلبه بعد ذلك، في اليوم نفسه، وسأله ما إذا كان، حقيقة، قد انسحب لمصلحة شمعون، فأجابه بالإيجاب، فقال له هللو: «نحن لا يمكن ان نقبل بذلك، وسأبرق للجنرال ديغول، الى الجزائر، ان كميل شمعون هو خويصة الانكليز، وأنا، باسم فرنسا، اطلب منك ان ترجع عن تنازلك لمصلحته»، ولما اعترض الخوري على كلام «هللو» ورفض سحب تنازله «انصرع هللو من جوابي وراح يتمتم، وانا صامت: هذا مستحيل، هذا مستحيل، والحكومة الفرنسية لا تقبل به، والجنرال ديغول سوف يجن». وفاجأ «هللو» الخوري باستدعائه «إده» وإجراء لقاء، أمامه، بين المرشحين المتنافسين، واصرّ الخوري، أمام إده، على موقفه بالانسحاب لمصلحة شمعون، فقال إده: «إن شمعون اصبح، منذ الليلة، رئيساً للجمهورية»، إلا ان «هللو» الذي انصرع «أكثر مما كان مصروعاً» أخذ يتمتم: «هذا مستحيل، وسأخابر الجنرال ديغول بهذا الشأن»، وكان اده منشرحاً لأنه ينتظر ان يؤدي تدخل ديغول «الى تعطيل الدستور ومنع الانتخاب»[١٤٩]. ويروي الخوري ان مقابلة ثانية جرت، في اليوم التالي (١٧ أيلول/سبتمبر) بينه وبين اميل اده، الذي حاول إقناع الخوري «بوجوب إيجاد مرشح ثالث غير كميل شمعون» (وكان اده قد رفض توقيع البيان الذي وقعه الخوري في مكتب سبيرز)، إلا ان الخوري ظل مصراً على موقفه. وتدخل سبيرز من جديد، بعد ان أصر إده على رفضه توقيع البيان الذي انسحب، بموجبه، الخوري لصالح شمعون، فطلب اليه كلا من هنري فرعون

وكميل شمعون وأبلغهما ان «كل ما تم قبل ٢٤ ساعة، إنما هو لغو غير معمول به، وان كل شيء قد عاد الى اصله»، وعندها، عاد كميل شمعون الى منزل يوسف سالم، حيث كان عدد من النواب مجتمعاً، ومعهم بشارة الخوري، فقال للخوري إنه يضع ترشيحه بتصرفه. وانتقل الجميع الى بيت صائب سلام حيث «نادت الأكثرية، وفي مقدمتها رياض الصلح وعبد الحميد كرامي، ان مرشحها الوحيد لرئاسة الجمهورية هو بشارة الخوري»[١٤٩]. وتأتي رواية «يوسف سالم» أقرب الى رواية «كاترو» منها الى رواية الخوري. يقول سالم إن «مناورة سبيرز» قد «زحلقت الفرنسيين» ، ذلك ان سبيرز كان قد نشط، أثناء الانتخابات النيابية، «بشد أزر الخوريين» بينما كان كاترو «يساعد الادين»، وكان الخوري قد خاض هذه الانتخابات «تحت شعار التحرر من النفوذ الفرنسي»، بينما خاضها اده «تحت شعار الحذر والتخوف من النفوذ البريطاني العربي»[١٥٠]، مما جعل الانطباع العام يبدو كأنما الخوري مرشح بريطانيا، بينما كان إده مرشح فرنسا حقيقة.

ويقول سالم إن سبيرز قام «بمداورة بارعة لم يطلّع عليها احد»، وذلك عندما ارتأى «ان يكون مرشحه، لرئاسة الجمهورية، كميل شمعون» وعمد الى إقناع الخوري بالإنسحاب لهذا الاخير، وذهب من قال للفرنسيين إن المرشح الجدّي لسبيرز هو كميل شمعون وليس بشارة الخوري «وان ترشيح الشيخ بشارة لم يكن الا تمويهاً عليهم وتضليلاً لهم»، وكان الفرنسيون لا يقبلون، إطلاقاً، بكميل شمعون رئيساً للجمهورية، فكان عليهم، إذن، ان يختاروا بين مرشحهم الأساسي اميل اده، وبين بشارة الخوري. وبعد ان يؤكد سالم حصول الاجتماع في منزله ومطالبة اده للخوري بسحب تأييده لكميل شمعون يقول: «انطلت المداورة على الفرنسيين، فأرغوا وأزبدوا واسقط في يدهم، فقالوا باختيار أهون

الشرين، وأعلنوا انهم يفضلون الشيخ بشارة على كميل شمعون، في أي حال. والغريب في الأمر ان مداورة سبيرز انطلت على كميل شمعون نفسه، فنام ليلة واحدة، وهو بحسب ان الرئاسة اصبحت ملك يديه».

وبتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٣، التقى عدد غفير من النواب في منزل الشيخ بشاره الخوري، وقرروا انتخابه رئيساً للجمهورية (انظر القرار في ٥٢٨). وبتاريخ ٢١ امنه، اجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيس للجمهورية، وفاز الشيخ بشارة الخوري «بإجماع أصوات النواب الحاضرين»، وقد تغيب عن الجلسة كل من: أميل اده وجورج عقل واحمد الحسيني وايوب ثابت وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق[١٥١].

ما أن اقسم الرئيس بشارة الخوري اليمين الدستورية وخطاب التنصيب كرئيس منتخب، شرعاً، لرئاسة الجمهورية اللبنانية، بعد مخاض عسير ونضال عنيف لإعادة الحياة الدستورية الى البلاد وانتخاب مجلس نيابي جديد، حتى شرع باستشاراته بغية تكليف شخصية سياسية تتولى تأليف الوزارة الجديدة، ووقع الاختيار على رياض الصلح الذي اضحى رفيقاً لبشاره الخوري في سعيهما، معاً، لتحرير لبنان من الانتداب الفرنسي، وبناء دولة الاستقلال. وقد ألف رياض الصلح أول وزارة في العهد الاستقلالي الأول (أو جمهورية الاستقلال، أو الجمهورية الثانية في لبنان)، وذلك بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣، وكانت سداسية، وقد شكلت على الوجه التالي:

- رياض الصلح، رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية.
- حبيب ابو شهلا، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدل والتربية الوطنية.
- سليم تقلا، وزيراً للخارجية والاشغال العامة.
- كميل شمعون، وزيراً للداخلية والبريد والبرق والهاتف.

- مجيد ارسلان، وزيراً للصحة والزراعة والدفاع الوطني.

- عادل عسيران، وزيراً للتموين والتجارة والصناعة[١٥٢].

وبتاريخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٤٣ مثلت حكومة رياض الصلح امام مجلس النواب لنيل الثقة، وألقى رياض الصلح البيان الوزاري لحكومته (وكان قد أعدّه مع رفيقه الشيخ بشارة)، فكان هذا البيان اللبنة الاولى في صرح كبير شيداه معاً، مع زملاء لهم ميامين، هو صرح الاستقلال. وكان هذا البيان من الدقة والالتزام وبعد النظر والتخطيط السياسي الوطني والقومي، ما جعل اللبنانيين يعتبرونه «دستوراً غير مكتوب» أو «ميثاقاً وطنياً» استمر العمل بهدية حتى «ميثاق الطائف». وانصرف الرئيسان الخوري والصلح، بعد ذلك، للإعداد للمعركة الكبرى، معركة الاستقلال، التي لن تتأخر طويلاً.

II - **نظام الحكم**: لم يتغير نظام الحكم، كثيراً، عما كان عليه في المرحلة الاولى من الانتداب، أي في مرحلة «دولة لبنان الكبير» (أنظر الفصل الثالث من الجزء التاسع: نظام الحكم)، ذلك ان إعلان الدستور وإنشاء السلطات المكملة للنظام الدستوري في «الجمهورية اللبنانية» المعلنة عام ١٩٢٦، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية خصوصاً. لم تسبغ على هذا النظام الطابع الدستوري الحقيقي الذي تعرفه الجمهوريات، عادة.

ولكي يكون أي نظام للحكم، في أي بلدٍ، دستورياً، وجمهورياً، وبرلمانياً، وبالتالي ديموقراطياً، يجب ان يتمتع بالميزات التي يحدّدها دستور هذا النظام (إذا كان هذا الدستور قد وضعه أبناء هذا البلد بإرادتهم الحرة، دون أي تدخل أو إكراه)، وان تنفذه سلطات (تشريعية وتنفيذية) حرة، بلا أي قيد. فهل كان هذا هو الوضع في الجمهورية اللبنانية الاولى، أي جمهورية الانتداب؟

أولاً: لم يكن نظام الحكم في لبنان، في الجمهورية الاولى، دستورياً، وذلك لأن الدستور الذي وضعت مبادئه الاساسية لجنة فرنسية ألفت لهذا الغرض (لجنة بونكور)، راعت، في وضع هذه المبادئ، ما تعتبره الدولة المنتدبة حقوقاً لها، خصوصاً أن المادة الاولى من صك الانتداب كلفت الدولة المنتدبة وضع «نظام اساسي لسوريا ولبنان» خلال «ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب»، وفرضت إشراك «السلطات المحلية» في وضعه، على ان يراعي «حقوق ومصالح واماني كل الشعوب النازلة في البلاد المذكورة». وكان من نتيجة ذلك، أن:

١ - وضعت لجنة «بونكور» المبادئ الاساسية لهذا الدستور، كما فرضت ان يتضمن مواداً تحفظ «حقوق الدولة المنتدبة»، ولم يترك «للجنة وضع الدستور» الممثلة «للسلطات المحلية» اللبنانية التي ألفت، فيما بعد، سوى وضع المواد المتممة لهيكلية هذا الدستور، وهي، في غالبيتها، مواد تنظيمية وإجرائية.

٢ - وضعت المادة الاولى من صك الانتداب الخطوط الاولى لنظام قسّم الشعب اللبناني الى «شعوب نازلة» في هذه البلاد، وقد عنت «بالشعوب» الطوائف التي يتألف منها المجتمع اللبناني، مما وسم الدستور اللبناني، منذ إنشاء هذا الكيان، ووفقاً لما نصت عليه المادة ٩٥ من ذلك الدستور «بصورة موقتة، وعملاً بالمادة الاولى من صك الانتداب»، بسمات طائفية لم يستطع لبنان ان يتخلص منها، طوال العهود المتتالية، رغم ما جرّته عليه من نكبات.

٣ - تضمن الدستور، الموضوع بالاشتراك بين الدولة المنتدبة والسلطات المحلية، مواداً اعتبرها الانتداب حقاً من حقوقه (وهي من المادة ٩٠ حتى المادة ٩٤ ضمناً) فظلت هذه المواد، في صلب الدستور اللبناني، الى ان انتزعها العهد الاستقلالي منه (عام ١٩٤٣ وما بعده).

٤ - لم يُحكم لبنان، طوال عهد الانتداب، وفقاً لمقتضيات هذا الدستور، وذلك لأن المفوض السامي الفرنسي، القيّم على الدستور والكيان معاً، عمد الى تعليقه وإبطال العمل به مراراً، كما ورد معنا فيما سبق من هذا الفصل، فعلّق العمل به:

- وفقاً للقرار رقم RL/٥٥ تاريخ ٩ أيار/مايو عام ١٩٣٢، وذلك حتى صدور القرار رقم RL/١ تاريخ ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٧، فيكون الانتداب الفرنسي قد عطل الحياة الدستورية، في لبنان، عن العمل، طوال ٤ سنوات و٧ شهور و٢٥ يوماً.

- ووفقاً للقرار رقم RL/٢٤٦ تاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٩ (أصدره بيو) وذلك حتى تاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣، تاريخ انتخاب الشيخ بشاره الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية، فيكون الانتداب الفرنسي قد عطل الحياة الدستورية، في لبنان، وللمرة الثانية، اربع سنوات كاملة. مع الاشارة الى ان الجنرال كاترو كان قد أصدر بتاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ ثلاث قرارات أدت، في نتيجتها، الى إعادة العمل بالدستور، وهذه القرارات هي:

- قرار رقم FT/١٢٩ الذي نص على «إعادة العمل بالدستور اعتباراً من اليوم الذي ينتخب فيه مجلس النواب رئيساً للجمهورية».

- قرار رقم FT/١٣٠ الذي نص على «تعيين رئيس دولة رئيس حكومة يعينه المندوب العام» ويعهد الى هذا الرئيس (المعين) «تأمين السلطة التنفيذية، يعاونه وزيران يعينهما هو، ويكونان مسؤولين لديه».

- قرار رقم FT/١٣١ الذي نص على «تعيين الدكتور ايوب ثابت رئيساً للدولة رئيساً للحكومة»(١٥٣).

وهكذا تكون الجمهورية اللبنانية الاولى، أو جمهورية الانتداب، التي استمرت طوال ١٧ عاماً و٥ شهور و٢٢ يوماً (من اول حزيران/يونيو عام ١٩٢٦ حتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣، دون حسبان فترة قيام دولة لبنان الكبير)، قد ظلت طوال ٨ سنوات و٧ شهور و٢٥ يوماً (أي نحو نصف فترة قيامها) بلا حياة دستورية.

ثانياً: لم يكن نظام الحكم في لبنان، في هذه الجمهورية، جمهورياً، وذلك لأن الرئيس الفعلي لها كان المفوض السامي نفسه. وسواء أكان رئيس الجمهورية منتخباً من مجلس النواب أم معيناً من قبل هذا المفوض، فهو لم يكن الرئيس الفعلي. وإن كان الدستور قد منحه صلاحيات دون ان يحمّله، تجاهها، أية مسؤوليات، فذلك لتبرير تدخل المفوض السامي، في شؤون البلاد، عن طريق هذا الرئيس، دون تحميله أية مسؤولية، كما سبق ان شرحنا في مطلع هذا الفصل.

ورغم ذلك، غالباً ما كان على المفوض السامي ان يكشف قناعه ويتدخل، مباشرة، في الحياة السياسية اليومية للبلد، سواءً عن طريق تعليق الدستور وتعطيل الحياة السياسية، أم عن طريق إقالة رئيس الجمهورية وتعيين رئيس بديل.

ومن بين الرؤساء الذين تعاقبوا على سدّة الرئاسة في الجمهورية اللبنانية الناشئة (منذ عام ١٩٢٦ وحتى عام ١٩٤٣) ويبلغ عددهم ٧ رؤساء (مع اعتبار بشارة الخوري واحداً منهم باعتبار انه انتخب في عهد الانتداب)، نجد ان غالبيتهم قد اختيروا بالتعيين (٤ من ٧ وهم: حبيب باشا السعد، والفرد نقاش، وايوب ثابت، وبترو طراد) وأما الباقون (وهم ثلاثة فقط: شارل دباس، واميل اده وبشارة الخوري) فقد اختيروا بالانتخاب.

وهو ما يؤكد مقولتنا بأن النظام لم يكن، في هذه الجمهورية، جمهورياً بالمعنى الدستوري للكلمة.

ثالثاً: ما قيل عن الدستور والرئاسة يقال، هو نفسه، عن الحكومات والبرلمانات، فقد كانت الجمهورية تفقد حكوماتها وبرلماناتها في كل مرة يعلق دستورها وتعطل الحياة البرلمانية فيها.

وفي إحصاء لعدد الحكومات والبرلمانات التي قامت في عهد الانتداب نجد ما يلي:

١ - بلغ عدد الحكومات التي شكّلت خلال عهد الانتداب (أيار/مايو عام ١٩٢٧ - تموز/يوليو عام ١٩٤٣)[١٥٤] ٢١ حكومة ، منها: ٥ حكومات من أمناء سر الدولة والمديرين.

٢ - بلغ عدد البرلمانات التي قامت خلال هذا العهد (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٧ - ايلول/سبتمبر عام ١٩٤٣) ٥ برلمانات فقط، معظمها موزع بين نواب منتخبين وآخرين معينين (الأول: ٤٦ نائباً منهم ٣٠ بالانتخاب و ١٦ نائباً بالتعيين، وكان الاعضاء المعينون يشكلون مجلس الشيوخ، والثاني: ٤٥ نائباً منهم ٣٠ نائباً بالانتخاب و١٥ نائباً بالتعيين، والثالث: ٢٥ نائباً منهم ١٨ نائباً بالانتخاب و٧ نواب بالتعيين، والرابع: ٦٢ نائباً منهم ٤١ نائباً بالانتخاب و٢١ نائباً بالتعيين، واخيراً، الخامس: ٥٥ نائباً جميعهم بالانتخاب، وكان هذا هو الذي انتخب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، وكان آخر برلمان في عهد الانتداب)

وهكذا يتضح ان نظام الحكم في الجمهورية اللبنانية الأولى (جمهورية الانتداب) وللأسباب التي ذكرنا اعلاه، لم يكن دستورياً ولا جمهورياً، وبالتالي، لم يكن ديموقراطياً ولا وطنياً، وإنما كان نظاماً اوتوقراطياً استبدادياً اجنبياً،

يسعى الحاكم الاجنبي، فيه، لتأمين مصلحة دولة الانتداب، وليس مصلحة الدولة التي وجد الانتداب لأجل إرشادها، كما زُعم.

في جلسة عقدتها عصبة الامم، في جنيف، (في خريف عام ١٩٣٥)، للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها الدستور اللبناني على يد سلطات الانتداب ، وفي مواجهة «التبريرات والإيضاحات» التي قدمها المندوب الفرنسي، قال «رابار» رئيس اللجنة، ما يلي: «من المؤكد ان اللبنانيين أملوا ان يجدوا فيه (دستورهم) حجر الزاوية لكيانهم السياسي، ولكن هذا الدستور تعرض لاعتداءات عديدة مباغتة. أليس في ذلك قضاءً على اسلوب التشريع الذي بنيت عليه الدساتير التي صنعت، كما قيل، لتعجيل رقي الشعوب... وبدلاً من ان يربّى الجمهور على احترام القانون المقدس، نراه يربّى على مذهب المناسبات الوقتية. ألا يرى الممثل المنتدب ان الأثر التهذيبي، والحالة هذه، يتعرض لمصاعب خطيرة؟»[١٥٥].

ونضيف، في ختام هذا البحث، ان النظام الذي قام في عهد الانتداب (أي في جمهورية الانتداب أو الجمهورية الاولى) واستمر في العهد الاستقلالي الاول (الجمهورية الثانية) ولا يزال مستمراً في العهد الاستقلالي الثاني (الجمهورية الثالثة) هو نظام يفتقر الى ميزتين أساسيين من مزايا الانظمة الديموقراطية، بل اهمها، وهما: العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وذلك بسبب التمييز الطائفي بينهم، على اساس الدستور والعرف.

حواشي الفصل الثاني

(١) في الامتحان الشفهي الذي تقدمنا اليه، وكنا جماعة من طلاب الحقوق في الجامعة اللبنانية - سنة أولى (عام ١٩٦١)، سأل الفقية القانوني المرحوم الدكتور ادمون رباط، استاذ مادة القانون الدستوري، احد الطلاب: لماذا اعتبر الدستور اللبناني رئيس الجمهورية حاكماً دون ان يكون مسؤولاً؟ وذلك في المادتين: المادة ١٧ التي تنص على ان السلطة الإجرائية مناطة، برئيس الجمهورية، وهو يتولاها بواسطة الوزراء، والمادة ٦٠ التي تنص على ان لا تبعة على رئيس الجمهورية في حال قيامه بوظيفته، إلا عند خرق الدستور أو في حال الخيانة العظمى. ولما لم نحر جواباً، أجاب، بنفسه، على السؤال، قائلاً: لأن الحاكم الحقيقي كان المفوض السامي الذين لم يشأ ان يحمّل رئيس الجمهورية تبعات قراراته هو.

وقد عدّلت المادة ١٧ في دستور عام ١٩٩١ الذي نص، في هذه المادة، على ان السلطة الاجرائية مناطة بمجلس الوزراء، وهو يتولاها وفقاً لأحكام الدستور.

(٢) انتخب «شارل دباس» كأول رئيس للجمهورية اللبنانية بتاريخ ٢٦ أيار/مايو عام ١٩٢٦ واستمرت رئاسته حتى ٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٤. إلا انه عيّن، بتاريخ ١٠ أيار/مايو عام ١٩٣٢، وبقرار من المفوض السامي، رئيساً للحكومة، بالإضافة الى رئاسته للجمهورية. واستمر في منصبه كرئيس للحكومة، بعد ان انتهت مدة ولايته كرئيس للجمهورية، وذلك حتى اول كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٣٤ حين استقال منها بسبب تعطيل سلطات الانتداب الدستور اللبناني. وقد تمّ، في عهده، وعام ١٩٢٧، إلغاء مجلس الشيوخ.

ينتمي شارل دباس إلى طائفة الروم الارثوذكس، وهو مولود في دمشق، ومجاز في الحقوق من باريس.

انتخب عام ١٩٣٤ نائباً في مجلس النواب، ثم أصبح، في العام نفسه، رئيساً لهذا المجلس.

توفي عام ١٩٣٥.

(حلو، ناجي، حكام لبنان ١٩٢٠ - ١٩٨٠، ص ٢١ - ٢٢).

(٣) جحا، شفيق، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٥٣ - ٣٥٥، وقد برر «بونسو» ذلك بتفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد، وبرغبة الشعب في «إعادة النظر في النظام السياسي الحالي»، وبمسؤوليات الانتداب في «اتخاذ التدابير السريعة» للمحافظة على «غاية الانتداب الاساسية» بهدف «مصلحة البلاد»، إلا ان هذه المبررات لم تكن مقنعة. (م. ن.، ص ٣٥٣ - ٣٥٤). وقد ولد «هنري بونسو H. Pansot» عام ١٨٧٧، وكان حائزاً على درجة الدكتوراه في الحقوق، وقد دخل السلك الخارجي

(عام ١٩٠٣) فعيّن في القسم القنصلي في بانكوك (١٩٠٣ - ١٩١٢)، ثم رئيساً لأمانة سر لجنة الشؤون البلقانية (١٩١٣)، ثم قنصلاً ممتازاً، وكلّف مهمة في برلين (١٩١٣)، ثم انتدب لمهمات في ديوان وزير الخارجية (١٩١٤)، ثم رئيساً لمكتب المدارس والاعمال الفرنسية في الخارج (١٩١٦)، ثم مساعداً لمدير بيت الصحافة (١٩١٧)، ثم قنصلاً عاماً في مونتريال بكندا (١٩١٨)، ثم انتدب لمهمة في سيليسيا العليا (جنوب بولونيا، على حدود تشيكوسلوفاكيا) عام (١٩٢٠)، ثم وضع بتصرف الحكومة التونسية (١٩٢٢)، ثم وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية للشؤون الافريقية (١٩٢٤)، ثم رئيساً للبعثة الفرنسية في وجدة (١٩٢٦)، ثم مفوضاً سامياً لسوريا ولبنان، برتبة سفير، بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦ وحتى عام ١٩٣٣، ثم مفوضاً عاماً مقيماً في مراكش (١٩٣٣ - ١٩٣٦)، ثم سفيراً في أنقرة (١٩٣٦ - ١٩٣٨) ثم احيل الى التقاعد (١٩٣٩)، وتوفي عام ١٩٦٣.

(Arbid, W, La représentation dip. de la France au Liban, P. 64).

(٤) جحا، م. ن. ج ١: ٣٥٥.

(٥) م. ن. ص. ن.

(٦) رباط، النهار، الدستور، الميثاق، المشاركة (عدد خاص، ميلاد ١٩٧٤، رأس السنة ١٩٧٥)، ص ٤٣، وانظر، لنصوص المواد الاساسية (دستور ١٩٢٦) ومعدلة (عام ١٩٢٧) عند: جحا، شفيق، الدستور اللبناني، تاريخه، تعديلاته، نصها الحالي (١٩٢٦ - ١٩٩١). ويذكر «جحا» ان هذه التعديلات الأولى للدستور قد شملت ٥٣ مادة (جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣١١). وانظر كذلك: جريدة لبنان الكبير الرسمية، ملحق لعدد ١٩٦٨ سنة ١٩٢٦، (مناقشات حول الدستور الصادر عن: الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب.

(٧) رباط، م. ن. ص. ن.

(٨) بطلب من رئيس الجمهورية شارل دباس، أضيف على التعديل ما يلي: «فقرة موقته: لا يستفيد رئيس الجمهورية الحالي من أحكام هذه المادة، التي جعلت مدة الرئاسة ست سنوات، بدلاً من ثلاث، بناء عليه، فإن مدة رئاسته تنتهي في ٢٦ أيار/مايو عام ١٩٣٢». ويلاحظ «رباط» ان هذه الفقرة «غير واردة في طبعات الدستور الحالية» (رباط، م. ن. ص. ن. حاشية ٢٦).

(٩) رباط، م. ن. ص. ن. وانظر: جحا، الدستور اللبناني. وانظر، كذلك، التعديلين، الاول والثاني، عند: جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣١١ - ٣١٦.

(١٠) حلو، المرجع السابق، ص ٢٩ - ٣٠، وجحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٠٩.

(١١) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ج ١: ١٤٦.

(١٢) حلو، م. ن. ص ٢٣ - ٢٤، وقد تداول على منصب نائب رئيس المجلس كل من: حبيب باشا السعد (١٩٢٧ - ١٩٢٨) ويوسف الزين (١٩٢٨-١٩٢٩)، (م. ن. ص ٢٤). ويذكر «بشارة الخوري»، في مذكراته، ان الشيخ محمد الجسر كان رئيساً لمجلس الشيوخ ورئيساً «للمجمع النيابي» الذي انتخب شارل دباس رئيساً للجمهورية (خوري، بشاره، المصدر السابق، ج ١: ١٣٤ - ١٣٥).

ويقول «اسكندر رياشي»: «لم تمض أشهر قليلة حتى قالت السلطات (الفرنسية) ان تجربة مجلس الشيوخ لم تنجح، فضمته الى المجلس النيابي، وذلك في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٢٧. انما يجب القول ان الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس الشيوخ، هو الذي جعل مجلس الشيوخ لا ينجح. وأخذ، بعد اسابيع قليلة من قيام مجلس الشيوخ، يحكم عليه بالإعدام، حسب تعبيره المشهور، إذ ان سماحته، بعد ان استقر به الأمر في رئاسة مجلس الشيوخ، أخذ يتمنى أن لا يكون هناك رئيسان لهيئتين تشريعيتين، بل رئيس واحد لهيئة واحدة، طالما يستطيع هو ان يضمن الرئاسة الموحدة له. وللوصول الى ذلك، يجب ان يعمل على جعل مجلس الشيوخ يفشل وينفضح، ولم يكن الشيء صعباً بالنسبة لوجود معظم أولئك العجزة الذين جاؤوا اليه» (الرياشي، اسكندر، الأيام اللبنانية، ص ١٨٣).

(١٣) حلو، المرجع السابق، ص ٣٠، وجحا، معركة مصير لبنان ج: ٣١٣.

(١٤) جحا، م. ن. ص. ن.

(١٥) حلو، المرجع السابق، ص ٣١.

(١٦) جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣١٦، والخوري، بشارة، المصدر السابق ج ١: ١٦٥.

(١٧) جحا، م. ن. ص ٣١٤.

(١٨) وقد نال دباس في هذه الانتخابات ٤٢ صوتاً ضد صوتين (جحا، م. ن. ص. ن.).

(١٩) م. ن. ص. ن.

(٢٠) جرت انتخابات هذا المجلس على درجتين، بحيث انتخب الناخبون «المندوبين الثانويين» (في ٢ حزيران/يونيو)، وانتخب هؤلاء النواب في ١٦ منه. (م. ن. ص ٣١٦ - ٣١٧).

(٢١) جحا، م. ن. ص ٣١٧، وحلو، المرجع السابق، ص ٣١ - ٣٢. وانظر دفاع بشارة الخوري عن حكومته في: الخوري، المصدر السابق، ج ١: ١٦٥ - ١٦٨، ويقول بشارة الخوري، في دفاعه، إنه، بعد الاضطرابات التي جرت، أصرّ على ان يطرح الثقة بحكومته امام مجلس النواب «فنالت الوزارة أكثرية محسوسة»، كما ان المجلس كان قد صدّق، قبل اقتراعه على الثقة بالحكومة، على احكام مجلس الشورى «الذي صدق على صحة الانتخابات النيابية بأجمعها». ومع ذلك فقد أصرّ بشارة الخوري على تقديم استقالة حكومته (م.ن. ص ١٦٧).

(٢٢) انظر تفاصيل هذا البرنامج عند: جحا، م. ن. ص ٣١٧ - ٣١٩.

(٢٣) م. ن. ص ٣١٨.

(٢٤) م. ن. ص ٣١٩ - ٣٢٠، وحلو، المرجع السابق ص ٣٢.

(٢٥) ويزعم بشارة الخوري انه «ما كان ذلك الفشل ليقع (لإده) لو لم نحزم أمرنا بجمع صفوف المعارضة، ولو لم نعارض وحي السلطات العليا» (الخوري، المصدر السابق، ج ١: ١٧٠).

(٢٦) م. ن. ص. ن.

(٢٧) م. ن. ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢٨) جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٢١ (من البيان الوزاري لحكومة أديب).

(٢٩) انظر تفصيلاً لذلك عند: جحا، م. ن. ج ١: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٣٠) حلو، المرجع السابق، ص ٣٢.

(٣١) راجع الفصل الخاص والمهم الذي خصصه جحا لهذا الموضوع، وذلك في: معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٢٤ - ٣٤٩.

(٣٢) جحا، م. ن ج ١: ٣٤٠. والخوري، المصدر السابق، ج ١: ١٧٦. ويقول الخوري إن عدداً من أقطاب الموارنة وقفوا الى جانب الجسر ومنهم «اميل اده وحبيب باشا السعد وجورج ثابت، ناهيك بروكز ابو ناضر ويوسف الخازن وسامي كنعان» (م. ن. ص. ن.).

(٣٣) خوري، م. ن. ج ١: ١٧٧.

(٣٤) م. ن. ج ١: ١٧٦.

(٣٥) م. ن. ج ١: ١٧٩.

(٣٦) سالم، يوسف، ٥٠ سنة مع الناس، ص ٨٢ - ٨٣.

(٣٧) جاء في القرار RL/٥٥ الذي أصدره المفوض السامي «بونسو» بهذا الصدد: بعد التعليل «حيث... وحيث... وحيث... وحيث...».

«المادة الاولى: أوقف، موقتاً، تطبيق الدستور فيما يتعلق بتنظيم وسير السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

«المادة الثانية: في أثناء هذه المدة الموقتة، يقوم رئيس الحكومة، المعين بقرار من المفوض السامي، بأعباء السلطة التنفيذية، بمساعدة الدولة المنتدبة.

«المادة الثالثة: تبقى إدارات الدولة موزعة بين الادارات العامة التالية (ويعدد القرار هذه الادارات، وهي سبع إدارات) ويمكن للمجلس ان يضم اليه مستشارين اختصاصيين وخبيرين أكفاء.

«المادة الرابعة: لرئيس الحكومة الصفة اللازمة، في أثناء المدة الموقتة، لاتخاذ مراسيم تعتبر قوانين، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية، بناء على موافقة مجلس المديرين، أما المراسيم ذات الصفة التشريعية، فتتخذ مع موافقة المفوض السامي التي تجعلها نافذة.

«المادة الخامسة: يوضع هذا القرار موضع التنفيذ في يوم إذاعته.

«بيروت في ٩ ايار/مايو سنة ١٩٣٢ - هنري بونسو».

وعهد القرار RL/٥٦ بالتاريخ نفسه (٩ أيار/مايو) الى شارل دباس بالقيام «بوظيفة رئيس الحكومة مع الاحتفاظ بلقب رئيس الجمهورية» كما عهد الى المديرين العامين في الوزارات المختلفة بإدارة شؤون وزاراتهم «تحت السلطة المباشرة لرئيس الحكومة». كما انه «صرف الوزراء، وأوقف دورات مجلس النواب» (جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٥٣ - ٣٥٥).

(٣٨) م. ن. ج ١: ٣٥٥، وانظر إصلاحات دباس في هذه المرحلة في: م. ن. ج ١: ٣٥٥ - ٣٥٦.

(٣٩) م. ن. ج ١: ٣٥٦.

(٤٠) بيهم، محمد جميل، النزعات السياسية في لبنان، ص ٢٩.

(٤١) يذكر يوسف سالم ان المفوض السامي بونسو زار البطريرك الماروني واستشاره في مسألة تعطيل الدستور فوافق على ذلك، وانه، عندما سئل عن سبب تلك الموافقة اجاب: «وافقت لكي أحول دون وصول الشيخ الجسر الى الرئاسة» (سالم، المصدر السابق، ص ٨٤ - ٨٦).

(٤٢) جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٦٤.

(٤٣) م. ن. ج ١: ٣٦٥ - ٣٦٦. وقد ولد «داميان دي مارتيل Damien de Martel» عام ١٨٧٨. وهو مجاز في الحقوق، وفي العلوم السياسية، عيّن ملحقاً بإدارة القنصليات (١٩٠١)، ثم في ديوان وزير الخارجية (١٩٠٢)، ثم قنصلاً في الإسكندرية، ثم في القاهرة (١٩٠٥)، ثم سكرتيراً للسفارة الفرنسية في واشنطن (١٩٠٦)، ثم ألحق بالدائرة السياسية والتجارية (١٩٠٩)، ثم عيّن بوظيفة سكرتير أول في السفارة الفرنسية في بكين (١٩١٣)، (نال وسام جوقة الشرف برتبة فارس عام ١٩١٣)، ثم كلّف مهمات في سيبيريا (١٩١٨)، ثم مفوّضاً سامياً فيها (١٩١٩)، ثم مفوضاً سامياً في القوقاز (١٩٢٠)، ثم كلّف مهمات في بلاد القرم (١٩٢٠،) ثم كلّف مهمات في بيتر وغراد (١٩٢١)، ثم في ريغا (١٩٢١ - ١٠٢٢)، ثم عيّن وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية، ومندوباً فوق العادة، في بكين (١٩٢٤)، ثم سفيراً في طوكيو (١٩٢٩)، ثم مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان (١٦ تموز/ يوليو عام ١٩٣٣)، ثم أحيل إلى التقاعد عام ١٩٣٩. وقد تدرّج في وسام جوقة الشرف حتى نال هذا الوسام برتبة كومندور. (Arbid, W. op. cit. p. 66).

(٤٤) م. ن. ص ٣٦٩.

(٤٥) م. ن. ص ٣٧٣.

(٤٦) من مواليد عين تراز (بقضاء عاليه) عام ١٨٦٦، ماروني، تقلب في مناصب عديدة اهمها: مدير ناحية (في جبل لبنان) ثم رئيس مجلس ادارة (في عهد المتصرفية)، منحه الباب العالي لقب باشا، فكان اول «مسيحي، في الشرق الاوسط، ينال هذا اللقب»، عين حاكماً في جبل لبنان باسم حكومة الشريف حسين (١٩١٨)، ثم انتخب، في عهد الانتداب، نائباً (في دورتي ١٩٢٢ و١٩٢٩)، حيث انتخب رئيساً للمجلس النيابي (عام ١٩٢٢)، ثم عيّن امين سر عام الدولة لدى حاكم لبنان الكبير (١٩٢٥)، ثم عضواً في مجلس الشيوخ (١٩٢٦ - ١٩٢٧)، ثم عيّن رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدل (١٩٢٨ - ١٩٢٩)، ثم رئيساً لمجلس الوزراء طوال توليه رئاسة الجمهورية (بقرار من المفوض السامي) (عام ١٩٣٤). وقد استمرت رئاسته للجمهورية اللبنانية من ٣٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٤ لغاية ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦ (حلو، المرجع السابق، ص ٣٥ - ٣٦). وكان حبيب باشا السعد «سياسياً لبنانياً عتيقاً... برهن عن إخلاصه للفرنسيين وقدم لهم خدمات ذات شأن...». فجاء تعيينه «مكافأة له من الفرنسيين، في ختام حياته السياسية، على تعاونه السابق معهم» (جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٧٩).

(٤٧) م. ن. ج ١: ٣٧٦ - ٣٧٩.

(٤٨) حلو، المرجع السابق، ص ٣٦. وانظر اسماء هؤلاء النواب عند حلو، م. ن. ص ٣٧ - ٣٩.

(٤٩) كان شكري القرداحي رئيساً اول لمحكمة التمييز، ونجيب القباني النائب العام لدى هذه المحكمة، وكان الدكتور نقولا فياض مديراً للبريد والبرق (جحا، معركة مصير لبنان، ج: ٣٧٩ - ٣٨٠).

(٥٠) الخوري، بشارة، المصدر السابق، ج ١: ١٧٩ - ١٨٠.

(٥١) سالم، يوسف، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٥٢) م. ن. ص ٧٩ - ٨٠.

(٥٣) م. ن. ص ٨١.

(٥٤) جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٣٨٩.

(٥٥) سالم، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٥٦) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ١٩١ - ١٩٢.

(٥٧) سالم، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٥٨) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ١٩٤.

(٥٩) م. ن. ج ١: ١٩٤ - ١٩٧. ويذكر يوسف سالم، في مذكراته، ان جماعة اميل اده «حشروا» النائب الامير خليل أبي اللمع «المتأرجح بين الاثنين... في زاوية من زوايا منزل اميل اده وألحوا عليه

بانتخابه، باذلين الوعود المعسولة» فقال لهم: «يا بشاره يا الوزارة»، فوعدوه بالوزارة، وفاز اميل اده «بصوت المير خليل الذي عين بعد ذلك عضواً في الوزارة» (سالم، المصدر السابق، ص ٩٠).

(٦٠) ولد اميل اده في دمشق عام ١٨٨٤، وهو من عائلة مارونية تقطن بلدة «جبيل» في جبل لبنان، تلقى تعليمه الثانوي في الجامعة اليسوعية ونال إجازة الحقوق من جامعة السوربون بباريس، عيّن محامياً للقنصلية الفرنسية ببيروت، وكان عضواً في الوفد اللبناني الى مؤتمر السلام بباريس عام ١٩١٩. انتخب نائباً لعدة دورات (١٩٢٢ و١٩٢٩، و ١٩٣٤ و١٩٤٣) إلا انه فصل من النيابة، في الدورة الاخيرة، بقرار من المجلس النيابي (بتاريخ ٣١ آذار/مارس عام ١٩٤٤) وذلك بسبب ولائه لسلطة الانتداب الفرنسي وقبوله منصب رئيس الجمهورية في الوقت الذي كانت الثورة مندلعة ضد الانتداب، والشعب اللبناني يتظاهر مطالباً بالاستقلال وبالإفراج عن الزعماء الذين اعتقلوا في راشيا (عام ١٩٤٣)، وقد أنهى حياته السياسية بهذا الموقف الذي اعتبرته غالبية اللبنانيين غير وطني. وكان اميل اده، خلال حياته السياسية، في عهد الانتداب، قد انتخب رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٢٤، وعين عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧، ثم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والصحة عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، ثم رئيساً للجمهورية ورئيساً للحكومة عام ١٩٣٩ - ١٩٤١، كما انه أسس حزباً دعاه حزب «الكتلة الوطنية»، وكان هذا الحزب خصماً لدوداً لحزب «الكتلة الدستورية» الذي أسسه بشارة الخوري. وقد توفي في ٢٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٩ وعمره ٦٥ عاماً (حلو، ناجي، المرجع السابق ص ٤١ - ٤٢).

(٦١) الارمنازي، نجيب، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، وقد بدأت الثورة السورية هذه مع ذكرى وفاة الزعيم السوري ابراهيم هنانو، في مطلع شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦.

(٦٢) م. ن. ص. ن.

(٦٣) م. ن. ص ١٠٠ - ورافق هذا الوفد، من لبنان، رياض الصلح الذي كانت تربطه علاقات صداقة مع بعض زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي (جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٤٦٧).

(٦٤) جحا، م. ن. ج ١: ٤٦٦.

(٦٥) م. ن. ج ١: ٤٦٦ - ٤٦٧.

(٦٦) م. ن. ج ١ : ٤٦٧ عن جريدة «النهار» اللبنانية بتاريخ ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٣٦ (ص ٥).

(٦٧) م. ن. ج ١: ٤٦٨. وقد جرى الاحتفال بعقد هذه المعاهدة، في باريس، بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٦. (انظر النص الكامل للمعاهدة، باللغة الفرنسية، مع البروتوكولات والرسائل المتبادلة، في:

Maklouf, Ibrahim, L'Indépendance du Liban, 1919 - 1936, P.P. 36 - 41.

(٦٧ مكرر) Maklouf, Ibid, P.P. 37 - 38.

وانظر نص المعاهدة وملحقاتها (الاتفاق العسكري والبروتوكولات والمراسلات)، بالعربية، كاملاً، عند الارمنازي، نجيب، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص ٢٢٧ - ٢٥١.

(٦٨) انظر تفصيلاً لذلك في: الارمنازي م. ن. ص ١٢٢ - ١٢٨.

(٦٩) سالم، المصدر السابق، ص ٩١، ويروي بشارة الخوري، في مذكراته، ان اميل اده أصرّ على ان يرأس الجانب اللبناني في المفاوضات، وصار يذهب بنفسه الى المفوضية العليا لحضور الجلسات، خارقاً، بتصرفه هذا، البروتوكول المتعلق بمقام رئاسة الجمهورية (الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٠٢ - ٢٠٣).

(٧٠) قربان، ملحم، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج ١: ١٨٣.

(٧١) الخوري، بشارة، المصدر السابق، ج ١: ٢٠٣.

(٧٢) م. ن. ص. ن. وقد أرّخها «ملحم قربان» خطأ، بتاريخ ١٩ منه (قربان، المرجع السابق، ج ١: ١٨٣).

(٧٣) م. ن. ج ١: ٢٠٩، وقربان، المرجع السابق، ج ١: ١٨٣.

(٧٤) قربان، م. ن. ص. ن.

(٧٥) يذكر الخوري، في مذكراته، ان اميل اده طالب بأن تكون هذه المعاهدة «دائمة»، ولكن اللجنة النيابية المفاوضة رفضت نظريته «ورفضها معنا المفوض السامي، وحددنا أجلها بخمس وعشرين سنة» (خوري، م. ن. ج ١: ٢٠٣).

(٧٦) Maklouf, Ybrahim, L'indépendance du Liban, 1919 - 1936, P. 30.

(٧٧) Ibid, P.P. 30 - 31.

ويلاحظ جحا، بحق، ان المعاهدتين الفرنسيتين مع كل من سوريا ولبنان متشابهتان في كثير من الوجوه، باستثناء ما يتعلق منها بالوجود العسكري في كلا البلدين، حيث نص الاتفاق العسكري، مع سوريا، على حصر وجود القوات العسكرية الفرنسية في كل من جبل الدروز وبلاد العلويين، دون سواها، ولمدة خمس سنوات فقط، بينما لم يحصر وجود هذه القوات في منطقة محددة من لبنان ولمدة محددة (جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٨٤٥ حاشية ٦٩).

(٧٨) انظر النص الفرنسي لهذه البروتوكولات، وكذلك النص الفرنسي للرسائل المتبادلة بين رئيس الوفد اللبناني والمفوض السامي الفرنسي، في:

Maklouf, op. cit., P.P. 31 - 33.

(٧٩) Ibid, P. 24.

(٨٠) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٣٠٣ - ٣٠٤، وانظر النص الفرنسي لملخص التقرير في:
Maklouf, Ibid, P. 25.

كما نشر «مخلوف» موجزاً لمداخلات كل من: الدكتور ايوب ثابت، والنائب خباز والنائب خير الدين الاحدب، في أثناء جلسة المناقشة (Ibid, P. 24).

(٨١) عريضة، البطريرك انطوان، لبنان وفرنسا، ص ٧١.

(٨٢) جحا، معركة مصير لبنان، ج ١: ٤٧٤ - ٤٧٥.

(٨٣) وكانوا سبعة نواب هم: ميشال زكور وحميد فرنجيه وفريد الخازن وكميل شمعون وصبري حماده ومجيد ارسلان ومحمد عبد الرزاق (م. ن. ج ١: ٤٧٦).

(٨٤) وكان على رأس هؤلاء النواب خير الدين الاحدب (م. ن. ج ١: ٤٧٧ - ٤٧٨).

(٨٥) م. ن. ج ١: ٤٧٨ - ٤٧٩.

(٨٦) سالم، يوسف، المصدر السابق، ص ٩١.

(٨٧) Puaux, Gabriel, Deux années du Levant, P.P. 13 - 14. وقد ولد «بيو» عام ١٨٨٣، وتوفي عام ١٩٧٠، وكان مجازاً في الآداب والحقوق والعلوم السياسية، دخل السلك الخارجي وعيّن في ديوان الوزير (عام ١٩٠٦)، ثم في برن (عام ١٩٠٦)، وتقلّب بعدها، في مناصب عديدة، في تونس (عام ١٩٠٧) ومايانس وكولوني (عام ١٩٢٢) وبرن (عام ١٩٢٤)، وكونو (عام ١٩٢٦) وبخارست (عام ١٩٢٨) وفيينا (عام ١٩٣٣)، ثم مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان برتبة سفير (في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٨)، ثم مفوضاً مقيماً عاماً في مراكش (عام ١٩٤٣)، وظل يتقلب في المناصب الى ان أدركه سن التقاعد (عام ١٩٤٨). تدّرج في وسام جوقة الشرف حتى رتبة «ضابط كبير» (Arbid, op. cit. P. 68).

(٨٨) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٣٢.

(٨٩) سالم، المصدر السابق، ص ٩٢ - ٩٣.

(٩٠) حلو، المرجع السابق، ص ٤٢ - ٤٣.

(٩١) م. ن. ص: ٤٦ - ٥١.

(٩٢) كان اميل اده لم يحلف، بعد، اليمين الدستورية عندما شكلت اول وزارة في عهده (الوزارة الاولى لخير الدين الأحدب) وكان قرار المفوض السامي بإعادة الحياة الدستورية الى البلاد قد صدر في ١٩٣٧/١/٤، وشكلت الحكومة في اليوم التالي، ولم يقسم إده اليمين الدستورية إلا بتاريخ ١٩٣٧/٢/٢ (الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢١٠ - ٢١١).

(٩٣) جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٥٦٢ - ٥٦٦ والخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢١٠ - ٢١٥.

(٩٤) انظر حيثيات المرسوم عند: جحا، م. ن. ج ٢: ٥٦٧، وانظر كذلك، الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢١٦ - ٢١٨.

(٩٥) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢١٨.

(٩٦) جحا، معركة مصير لبنان ، ج ٢: ٥٧٢.

(٩٧) ذكر الخوري، (المصدر السابق، ج ١: ٢٢٥) أن عدد نواب هذا المجلس هو ٦٣ نائباً، موزّعين بين ٣٧ للحكومة و٢٦ للمعارضة، وذكر جحا (المرجع السابق، ج ٢: ٥٧١) العدد نفسه موزعاً بين «٣٨ منهم موالين للحكومة و٢٥ من المعارضة، حسب الإتفاق المسبق»، إلا انه، في التوزيع الطائفي الذي وضعه «حلو» لهذا المجلس (حلو، المرجع السابق، ص ٤٢) ومن خلال تعداد اسماء النواب، المنتخبين منهم والمعينين، تبين انهم لا يتعدّون الـ ٦٢ نائباً، كما ذكر «حلو» نفسه (م. ن. ص ٤٢ - ٤٥).

(٩٨) جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٥٧٣ - ٥٧٤. و«جمعية القمصان البيضاء» هو اسم جمعية «الوحدة الوطنية اللبنانية» (م. ن. ج ٢: ٥٧٥).

(٩٩) راجع تفاصيل هذه الاحداث عند: جحا، م. ن. ج ٢: ٥٧٥ - ٥٧٦.

(١٠٠) م. ن. ج ٢: ٥٧٧ - ٥٧٨.

(١٠١) كلّف الأحدب تشكيل وزارته الخامسة والأخيرة بموجب المرسوم رقم ١٧٣٧ تاريخ ١٩٣٨/١/١٣، وقدّم الأحدب إستقالة حكومته هذه بموجب كتاب إستقالة وجهه إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٩ (م. ن. ج ٢ : ٥٧٩ - ٥٨١).

(١٠٢) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٢٩ - ٢٣١،وقد صدرت مراسيم تشكيل هذه الوزارة بموجب المرسوم رقم ٢١١٥ تاريخ ١٩٣٨/٣/٢٢ (جحا، م. ن. ج ٢: ٥٨١) وتقدّمت لنيل ثقة المجلس النيابي بتاريخ ٢٥ منه (م. ن. ص ٥٨٢).

(١٠٣) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٣٠ -٢٣١.

(١٠٤) م. ن. ص ٢٣١ و٢٣٦.

(١٠٥) جحا، معركة مصير لبنان ، ج ٢: ٧٠٧ - ٧٠٨، عن الجريدة الرسمية، سنة ٧٩، عدد ٣٧٣٧، الخميس في ٣٩/١١/٢ ص ٥٢٤١ - ٥٢٥١.

(١٠٦) جحا، م. ن. ج ٢: ٧٠٨ - ٧٠٩.

(١٠٧) Le Corbeiller, J. La guerre de Syrie, P. 15. وكانت ايطاليا، حليفة المانيا في هذه الحرب، قد هاجمت فرنسا من جنوبها الشرقي.

(١٠٨) Ibid, P. 16.

(١٠٩) Arbid, W. op. cit. p. 70.

(١١٠) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٣٣٩. وقد ولد «هنري فرنان دانتز» عام ١٨٨١، وبدأ حياته العسكرية في سراي الهجانة (السرايا الصحراوية Compagnies Sahariennes) (عام ١٩١٢)، ثم في «الجيوش المساعدة» في مراكش (عام ١٩١٤). تسلم، خلال الحرب العالمية الاولى، قيادة كتيبة مشاة، ثم رئيساً لمصلحة الاستخبارات في المفوضية العليا بسوريا ولبنان (١٩٢٣-١٩٢٥). قاد، عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠، فيلقاً في الالزاس، ثم عينه الجنرال «ويغان» قائداً عسكرياً لمدينة باريس، حيث سلّمها للالمان في ١٤ حزيران/يونيو عام ١٩٤٠، ودعي، بعدها، لقيادة الفرقة الثالثة عشرة في مرسيليا، إلا انه، وفي كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤٠، عيّن، من قبل الجنرال «بتيان» رئيس حكومة فيشي، مفوضاً سامياً لهذه الحكومة في سوريا ولبنان.
دعم «دانتز» ثورة رشيد عالي الكيلاني (التي كانت مدعومة من المانيا) في العراق، وقاد مقاومة ضارية ضد الهجوم البريطاني - الفرنسي الحر، على سوريا ولبنان، ثم عاد الى فرنسا بعد ان وقّع، مع بريطانيا وديغول، اتفاقية عكا (تموز/يوليو عام ١٩٤١). حكم بالسجن، مع الاشغال الشاقة المؤبدة، وتوفي في السجن عام ١٩٤٥ (Arbid, Ibid, p. 72).

(١١١) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٣٨ وحلو، المرجع نفسه، ص ٤١، وجحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٧١٢.

(١١٢) الخوري، م. ن. ج ١: ٢٣٨، وانظر: جحا، م. ن. ج ٢: ٧١٢ حاشية (١٦). وكان «ألفرد نقاش» وهو ماروني، قد ولد عام ١٨٨٨، مجاز في الحقوق من فرنسا، انتخب نائباً عن بيروت في دورتين (١٩٤٣ و١٩٥٣)، وعين وزيراً للخارجية والمغتربين (١٩٥٣ - ١٩٥٤)، ثم وزيراً للخارجية والعدل (١٩٥٤)، ثم وزيراً للخارجية والمغتربين، من جديد (١٩٥٤ - ١٩٥٥)، ثم وزيراً للعدل (١٩٥٦)، وتوفي عام ١٩٧٨ عن تسعين عاماً. (حلو، المرجع السابق، ص ٥١ - ٥٢).

(١١٣) سنعود الى الحديث عن هذه الحرب لاحقاً (الفصل السادس: العمليات العسكرية).

(١١٤) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٣٩ - ٢٤٠. وقد ولد «جورج كاترو» في «ليموج Limoges» بفرنسا، عام ١٨٧٧ وأوفد كمفوض سام الى دمشق (١٩٢٠ - ١٩٢٣)، ثم عين ملحقاً عسكرياً في تركيا (١٩٢٣ - ١٩٢٥)، ثم خدم، بعدها، في مراكش (أثناء ثورة الريف المغربي بقيادة عبد الكريم الخطابي)، ثم عين مديراً لمصلحة الاستخبارات الفرنسية في المشرق (عام ١٩٢٦)، ثم نقل الى الجزائر (عام ١٩٢٧)، ثم عين حاكماً عاماً للهند الصينية (عام ١٩٣٩)، ثم التحق بالجنرال ديغول وقاد معه الجيوش الفرنسية التي دخلت لبنان وسوريا، حيث عين مفوضاً سامياً لفرنسا الحرة في هذه البلاد (عام ١٩٤١)، ثم عين حاكماً عاماً للجزائر (عام ١٩٤٣)، ثم سفيراً في موسكو (١٩٤٥ - ١٩٤٨). وقد كلف، بعدها، بعض المهمات (مثل مفاوضة الملك محمد الخامس ملك المغرب، للعودة الى بلاده)، ثم توفي في باريس عام ١٩٦٩. وكان يحمل وسام جوقة الشرف برتبة «كبير الوزراء» (Grand Chancelier, Arbid, op. cit. p. 76).

(١١٥) الخوري، م. ن. ج ١: ٢٤٠ - ٢٤١.

(١١٦) جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٧٣٨.

(١١٧) انظر الخطاب بكامله عند: جحا، م. ن. ج ٢: ٧٣٩ - ٧٤٣، وعند: مزهر، يوسف، تاريخ لبنان العام، ج ٢: ١٠٤٢ - ١٠٤٦.

(١١٨) جحا، م. ن. ج ٢: ٧٤٣ وانظر: حلو، المرجع السابق، ص ٥٢.

(١١٩) زياده، بيار، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، وثيقة ٢٠ ص ١٧١.

(١٢٠) جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٧٤٥ - ٧٤٧. وقد ذكر «لونغريغ» انه، بالنسبة الى الاعتراف، فإن تركيا «لم تتخذ هذه الخطوة»، ومصر «اعترفت بتحفظ»، وأما السعودية، فلم تعترف باستقلال لبنان، وان اعترفت «شكلاً» باستقلال سوريا، واما العراق فقد «أجّل إعلان موقفه»، ويستطرد «لونغريغ»: «وبالإجمال، فإن الاستقلال الجديد لم يوح لأحد بأنه استقلال حقيقي» (Longrigg, Syria and Lebanon under French mandate, P. 324).

(١٢١) رغم إعلان الاستقلال هذا، ظل المفوض السامي يبادر الى تعيين رئيس الجمهورية بقرار منه وليس بإرادة الشعب عن طريق الانتخاب، كما تضمن إعلان الاستقلال الدعوة الى ربط لبنان بمعاهدة شبيهة بتلك التي وضعت عام ١٩٣٦، وطالب بوضع كل المرافق اللبنانية، من طرق ومطارات وموانئ ومصالح عامة، بالاضافة الى كل القوى المسلحة اللبنانية من شرطة ودرك وامن عام، بتصرف المفوض السامي الفرنسي، أي بتصرّف فرنسا، وذلك لضرورات الحرب، وللمشاركة في «الذود عن البلاد» حسب زعمه. (انظر النص الكامل للبيان عند: جحا، م. ن. ج ٢: ٧٣٩ - ٧٤٣).

(١٢٢) جحا، م. ن. ج ٢: ٧٤٨.

(١٢٣) مزهر، يوسف، المرجع السابق، ج ٢: ١٠٤٩.

(١٢٤) م. ن. ج ٢: ١٠٥١ - ١٠٥٢.

(١٢٥) من الذين وقعوا هذه المذكرة: المطران اغناطيوس مبارك، والمطران مكسيموس صايغ، والشيخ بشارة الخوري، والامير خالد الشهابي، وسليم تقلا، وجبران تويني، والامير مجيد ارسلان، وكميل شمعون، ونجيب عسيران، وصبري حماده، ورشيد جنبلاط، وفريد الخازن، وابراهيم عازار ورشيد بيضون، وتوفيق عواد، وخليل ابو جوده، وعادل عسيران وعزت جنبلاط وغيرهم (جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٧٥١ - ٧٥٢ وحاشية ٤٣).

(١٢٦) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٤٢ - ٢٤٣ و٢٩٣ - ٢٩٤ (انظر النص الكامل لخطاب البطريرك في ص ٢٩٣ - ٢٩٤).

(١٢٧) مزهر، المرجع السابق، ج ٢: ١٠٥٣ - ١٠٥٥.

(١٢٨) جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٧٥٦ - ٧٥٧، (عن مذكرات شارل ديغول، ج ٢: الوثيقتان رقم ٤٠٦ و٤١٢). وانظر: Longrigg, op. cit. P. 326.

(١٢٩) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٤٨، وانظر: مزهر، المرجع السابق، ج ٢: ١٠٥٦ - ١٠٥٧.

(١٣٠) جحا، المرجع السابق، ج ٢: ٧٦٠ (عن جريدة النهار بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٢ التي نشرت نص الخطاب).

(١٣١) حلو، المرجع السابق، ص ٥٣ وانظر: Longrigg, op. cit. p. 325. ويرى الحلو (م. ن. ص. ن.) ان وزارة الداعوق استمرت في الحكم حتى ٢٧ تموز/يوليو، تاريخ تشكيل الوزارة الجديدة واستلامها لمهماتها.

(١٣٢) Longrigg, op. cit., P. 327. ومزهر، المرجع السابق، ج ٢: ١٠٥٧.

(١٣٣) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٥٠.

(١٣٤) مزهر، المرجع السابق، ج ٢: ١٠٥٨ - ١٠٦١، وحاشية (١) في ص ١٠٦١.

(١٣٥) الصلح، سامي، أحتكم الى التاريخ، ص ٤٨ - ٥٠.

(١٣٦) م. ن. ص ٥١ - ٥٦.

(١٣٧) ولد ايوب ثابت عام ١٨٧٤، في بحمدون، وهو بروتستانتي المذهب، تعلم في المدارس الانكليزية والاميركية، واشترك في المؤتمر العربي الاول الذي عقد بباريس عام ١٩١٣، وانتخب نائباً في أعوام ١٩٢٢ و١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٣، كما اختير عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧، وعين وزيراً للداخلية (عام ١٩٢٨) وامين سر الدولة (عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧) ورئيساً للجمهورية بالاضافة الى رئاسة الوزراء ووزارات الداخلية والعدل والتموين (حلو، المرجع السابق، ص ٥٥ - ٥٦).

(١٣٨) م. ن. ص ٥٦.

(١٣٩) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٥١.

(١٤٠) م. ن. ص. ن.

(١٤١) م. ن. ج ١: ٢٥١ - ٢٥٢. وقد ولد «بترو طراد» في بيروت، عام ١٨٧٦، وهو من طائفة الروم الارثوذكس، ومن المحامين اللامعين، انتخب نائباً عن بيروت اعوام: ١٩٢٠ و١٩٢٥ و١٩٢٧ و١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧. كما انتخب رئيساً لمجلس النواب أعوام ١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٣٨. ولم يبق في رئاسة الدولة سوى شهرين (حلو، المرجع السابق، ص ٥٧ - ٥٨). ويصفه «يوسف مزهر» بأنه كان، عندما انتخب رئيساً، يناهز السبعين من عمره، وهو حاد الطباع، عصبي المزاج، «حرّ

في مبادئه، متصلّب بآرائه... أما مبدؤه السياسي فقائم على استقلال لبنان وجعله وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته الدولة الفرنسية التي يرى فيها افضل الدول للمحافظة على هذه القومية» (مزهر، المرجع السابق، ج ٢: ١٠٦٨).

(١٤٢) Longrigg, op. cit. P. 329 وانظر جدولاً عند جحا (م. ن. ج ٢: ٧٧٠) يبين مجموع الزيادة التي لحقت بعدد سكان لبنان، وخصوصاً المسيحيين منهم، بسبب إدخال المغتربين في سجلات الاحوال الشخصية، وقد كانت النتائج على الشكل التالي:

- مجموع أسماء المغتربين التي أدرجت في سجلات الاحوال الشخصية: ١٥٩,٥٧١ مغترباً.
- من هؤلاء: ١٩,١٤٣ مسلماً و١٤٠,٤٥٨ مسيحياً.

(١٤٣) حلو، المرجع السابق، ص ٥٧ - ٥٨، والخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٥٢.

(١٤٤) اتهم بشارة الخوري المفوضية العليا بمحاربة كتلته (الدستورية)، انظر اتهامات الخوري هذه في: الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٥٥ - ٢٥٧. كما شكا «سامي الصلح» من الصعوبات التي واجهت لائحته، وهي صعوبات «أثارتها، من وراء الكواليس، السلطة السرية التي كانت تحكم وتتحكم بلبنان، مصيراً ومقدرات» (الصلح، المصدر السابق، ص ٥٨).

(١٤٥) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٥٧.

(١٤٦) مزهر، المرجع السابق، ج ٢: ١٠٨٢ - ١٠٨٣.

(١٤٧) ولد «هللو» بباريس عام ١٨٨٥ ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق، ودخل السلك الديبلوماسي حيث الحق بالسفارة الفرنسية ببرلين (عام ١٩١١) ثم في طنجة (عام ١٩١٣) ثم في ديوان وزير الخارجية بباريس (عام ١٩١٤) ثم في الدائرة السياسية والتجارية (عام ١٩١٥)، ثم سكرتيراً للسفارة الفرنسية في اثينا (عام ١٩١٦) ثم في برن (عام ١٩١٨) ثم في برلين من جديد (عام ١٩١٩) ثم في اثينا من جديد (عام ١٩٢٣)، ثم في موسكو (عام ١٩٢٤)، ثم وضع خارج الملاك، بتصرف لجنة تقدير أضرار الحلفاء في تركيا (عام ١٩٢٥)، ثم سكرتيراً اول، ثم مستشاراً في السفارة الفرنسية بموسكو (عام ١٩٢٧). وتقلب «هللو»، بعد ذلك، في مناصب عديدة، ما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٢ حيث عين، بعد ان عزلته حكومة «فيشي»، مستشاراً ديبلوماسياً للجنة الوطنية الفرنسية بالجزائر (عام ١٩٤٢)، ثم قام بمهمة المبعوث العام لفرنسا في المشرق (بالوكالة) وذلك بينما كان الجنرال كاترو بمهمة خارج البلاد (عام ١٩٤٢)، ثم عين مبعوثاً عاماً لفرنسا الحرة في المشرق عام (آب/أغسطس عام ١٩٤٣)، ثم غادر البلاد في العام نفسه (تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣)، إذ ذهب «ضحية الأزمة المتفاقمة، بين لبنان وفرنسا، التي ساعد هو على خلقها». (Arbid, W. op. cit. P. 78).

(١٤٨) الخوري، المصدر السابق، ج ١: ٢٥٩ - ٢٦٢.

(١٤٩) م. ن. ج ١: ٢٦٣ - ٢٦٤.

(١٥٠) سالم، يوسف، المصدر السابق، ١٤٦.

(١٥١) م. ن. ص ١٤٧ - ١٤٨. وقد ولد بشارة الخوري عام ١٨٩٠، وهو ماروني من رشميا، قضاء عاليه، نال إجازة الحقوق من باريس، ثم مارس المحاماة في مكتب الرئيس اميل اده، وتولى، بعدها، محكمة الحقوق، وقد انتخب رئيساً للجنة النيابية اللبنانية التي شكلت للتفاوض مع فرنسا لعقد معاهدة تحالف وصداقة بين البلدين عام ١٩٣٦. انتخب عضواً في مجلس الشيوخ (دورتي ١٩٢٦ و١٩٢٧)، ثم عين وزيراً للداخلية (١٩٢٦ - ١٩٢٧)، ثم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدل والمعارف (١٩٢٧-١٩٢٨) ثم رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية والصحة (عام ١٩٢٩)، وانتخب نائباً في أعوام ١٩٢٩ و١٩٣٤ و١٩٣٧ و١٩٤٣، وقد أسس حزب «الكتلة الدستورية» الذي كان منافساً صلباً لكتلة الرئيس اميل اده. وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٤٣، خاض، مع رفيقه في الكفاح «رياض الصلح» معركة الاستقلال (عام ١٩٤٣) فزج بهما المستعمر الفرنسي، مع رفاق لهما، في سجن قلعة راشيا، ولم يخرجهم منه إلا بعد ثورة قام بها الشعب اللبناني ونال الاستقلال على إثرها (١١ - ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣). إلا ان خطيئة كبرى ارتكبها بشارة الخوري في حياته السياسية، عندما عدّل الدستور (عام ١٩٤٩) وجدد لنفسه، لدورة ثانية، مما أدى الى حصول انتفاضة شعبية أدت الى تخلي بشاره الخوري عن الرئاسة (أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٢) وكان رفيقه رياض الصلح قد بارح الحكم والحياة، قبله، برصاصة اغتالته في عمان بالاردن (تموز/يوليو عام ١٩٥١). وقد توفي الشيخ بشاره الخوري عام ١٩٦٣.

(١٥٢) حلو، المرجع السابق، ص ٧٤ - ٧٥، وقد استمرّت هذه الوزارة من ٢٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٣ حتى ٢ تموز/يوليو عام ١٩٤٤ (م.ن.ص.ن.)

(١٥٣) جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٧٦٨.

(١٥٤) سبق ان ذكرنا ان الجمهورية اعلنت في اول ايلول/سبتمبر عام ١٩٢٦، وكانت وزارة اوغست اديب قائمة (منذ تأليفها في أيار/مايو عام ١٩٢٦)، واستمرت بعد قيام الجمهورية (حتى ايار/مايو عام ١٩٢٧).

(١٥٥) جحا، معركة مصير لبنان، ج ٢: ٤٤٧، عن جريدة «النهار» بتاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٥ ص ١.

الفصل الثالث

إشكالات الوحدة والانفصال

تتلخص إشكالات الوحدة والانفصال، منذ قيام دولة لبنان الكبير (عام ١٩٢٠) وحتى إعلان استقلال الجمهورية اللبنانية (عام ١٩٤٣)، بمطلبين أساسيين متعارضين:

المطلب الاول: مطلب انفصال جبل لبنان (مع ملحقاته من الأقضية الاربعة ومناطق عكار وطرابلس وبيروت وصيدا وجبل عامل) وكان مطلباً مسيحياً (مارونياً في الغالب) مؤيداً من الدول الاجنبية (الأوروبية) التي فرضت اتفاقية سايكس-بيكو وتقسيماتها. وقد قاد الاكليروس الماروني، بزعامة البطريرك الياس الحويك، الحملة، لتحقيق هذا المطلب، في المحافل الدولية، وفي مؤتمر الصلح بباريس (عام ١٩١٩)، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتمكن من تحقيقه، بمساعدةٍ فرنسيةٍ خصوصاً، فقامت دولة لبنان الكبير، ثم «الجمهورية اللبنانية» التي أضحت، منذ قيامها، منفصلة، انفصالاً تاماً، عن باقي الجسم السوري (والشامي).

كانت فرنسا تسعى الى أن تقيم لها «رأس جسر» في جبل لبنان، تعبر، منه، الى عمق المشرق العربي، وبالتالي، الى عمق آسيا. وكانت انكلترا تسعى الى تحقيق «وعد بلفور» لتأمين «وطن قومي» لليهود في فلسطين، وذلك عن طريق تقسيم «سوريا الطبيعية» الى دويلات، بهدف منع قيام «المملكة العربية السورية» التي وعدت بها الشريف حسين، وهكذا اتفقت مصالح هاتين الدولتين مع

مصلحة الموارنة الذين رأوا في قيام «كيان لبناني» يحكمونه ويستقلّون به عن سوريا، هدفاً أسمى للخلاص من أي حكم إسلامي ربما يعيدهم الى حال التعسف الذي عرفوه، وعرفه معهم إخوانهم العرب، مسيحيين ومسلمين، خلال أربعة قرون من الحكم العثماني.

ولأجل ذلك، رحب الموارنة بالانتداب الفرنسي وساعدوه، سياسياً، كما انهم قاوموا أية فكرة لقيام أي اتحاد مع سوريا، الى درجة أن البطريرك الماروني «الياس الحويك» هدد، خلال مأدبة عشاء أقامها على شرف الجنرال غورو، في ايلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، وبعد ان كانت شائعة احتمال قيام اتحاد بين سوريا ولبنان قد انتشرت بين الناس في لبنان، بعدم «الاكتفاء» بإعلان استقلال لبنان، بل بالسعي لاعتراف «عصبة الأمم» بهذا الاستقلال، إذا ما جرت محاولة لإقامة اتحاد ما بين الدولتين[١].

وبينما كان «المسلمون جميعهم» في كل المناطق السورية، والمسيحيون في سوريا «يطلبون الوحدة السياسية» مع سوريا، كان «نصارى لبنان يعارضونها كل المعارضة». ويضيف «داود عمون» الذي ذكر ذلك في رسالة منه الى «يوسف السودا» بتاريخ ٢٤ آذار/مارس عام،١٩٢١ انه قد وفّق الى «إقناع المفوضية العليا (الفرنسية) بأن هذه الوحدة مضرة بمصلحة لبنان وبمصلحة الدولة المنتدبة معاً» وهو ما جعل «المفوض السامي» يأمر بتحضير مشروعات لفرز الميزانيات المشتركة، وعقد اتفاقات بين دولة لبنان ودول سوريا (دولة لدولة (Etat à Etat)[٢].

ولم يكتفِ غلاة الموارنة برفض أي نوع من أنواع الاتحاد مع سوريا، وتأييد الانتداب الفرنسي ومساعدته سياسياً، بل انهم ساعدوه عسكرياً، كذلك، إذ إنهم شكلوا تنظيمات مسلحة، برعاية فرنسية، لمقاتلة الثوار في كل من جبل

عامل ومرجعيون وحاصبيا وراشيا والبقاع وعكار وزغرتا وزحلة[٣]، وقد تحدثنا عن معظمها، ونذكر، مما لم نتحدث عنه: تنظيم «غطاس وبطرس كرم» من زغرتا[٤]، حيث قاتل بعضهم، بقيادتهما، الى جانب الفرنسين، في كوكبا ومرجعيون وراشيا، وفي مواقع عديدة غيرها[٥]، كما نذكر ما أورده المجاهد «سعيد العاص» من أن «مائة ماروني متطوع» قاتلوا، في حاصبيا، الى جانب الفرنسيين، بتاريخ ١٩٢٥/٩/١١[٦].

ومع كل ما قدمه الموارنة لفرنسا، عند احتلالها لهذه البلاد، من مساعدة، نرى الجنرال «غورو» يقف، بكل صلف وادّعاء، أمام جماهير «اللبنانيين» المحتفين بإعلان دولتهم (في الأول من ايلول/سبتمبر عام ١٩٢٠) ليقول: «بالأمس، ومنذ خمسة أسابيع، وقف الجنود الفرنسيون الصغار، إخوة أولئك الذين أُعجبتم بهم،... لكي يطلقوا كل آمالكم، وينهوا، في صبيحة قتال فقط، القوة الشريرة التي كانت تطالب باستعبادكم» (ويقصد بذلك: وقعة ميسلون والمملكة العربية السورية)، ويتابع: «إن الجنود الفرنسيين هم عرّابو استقلالكم، ولن تنسوا ان الدم الفرنسي السخي قد أريق لأجل فرنسا كما أريق لأجل كثيرين آخرين»، ثم يستطرد : «ولأجل هذا اخترتم علم فرنسا، الذي هو علم الحرية، شعاراً لكم، بعد ان أضفتم عليه أرزكم الوطني» (ويقصد بذلك: العلم اللبناني الذي كان قد وضع، في وقت سابق، وقد تألف من العلم الفرنسي، وفي وسطه أرزة) . وينهي «غورو» خطابه التاريخي، في قصر الصنوبر ببيروت، وبمناسبة إعلان «دولة لبنان الكبير» بقوله:

«إنني، إذ أحيي العلمين الشقيقين، أردد معكم: عاش لبنان الكبير، وعاشت فرنسا، متحدين الى الأبد»[٧] .

وهكذا، كانت فرنسا تعتبر ان اللقاء اللبناني-الفرنسي «اتحاد ابدي» وان سوريا هي «القوة الشريرة التي ترغب في استعباد الموارنة»، ويعلق «ادمون رباط» على هذا المشهد بقوله : «لقد كان جو مرحٍ حقيقي، وجو رضى عفوي، عند المسيحيين على الأقل، ذلك الجو الذي طغى على الوجود الفرنسي، في السنوات الأولى للانتداب»(٨).

وهكذا نجد ان فرنسا قد اضطلعت بدور مهم في هذا المجال، إذ إنها كانت المحرض والموجه والمخطط والعرّاب للكيان اللبناني الوليد، حتى إنها حرّضت «لبنانيي المتصرفية» على إعلان استقلالهم عن سوريا عندما أعلن الملك فيصل قيام «المملكة العربية السورية» وجبل لبنان من ضمنها (في ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٠)، فبعد أيام فقط من هذا الإعلان، وبتاريخ ٢٢ منه، دفعت فرنسا مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان الى ان يعلن استقلال الجبل عن سوريا (المملكة)، وذلك «في احتفال مهيب «جرى في بعبدا، عاصمة المتصرفية، حيث «رفع اول علم لبناني على سراي بعبدا (وكان علماً فرنسياً في وسطه أرزة خضراء)، بحضور كتائب من الجيش اللبناني التي مرت أمام العلم وأدت له التحية العسكرية»(٩).

ويبدو ان هذا التيار الانفصالي، في جبل لبنان، لم يكن تيار النخبة الواعية التي حرصت على ان تظل على اتصال وثيق بالفكرة القومية (العربية عموماً) والمتصلة اتصالاً وثيقاً، بدورها، «باليقظة الأدبية العربية التي قامت في (جبل) لبنان، في عهد المتصرفية»، وقد قاد هذا التيار الفكري السوري العربي العلماني أحد أهم أقطاب الفكر من المسيحيين الموارنة وهو «المعلم بطرس البستاني» (١٨١٩-١٨٨٣). حيث كانت فكرة «الوطن» عند البستاني ورفاقه تعني «سوريا»، ولكنها «كانت «سوريا» غير منفصلة عن التراث الثقافي العربي»(١٠).

المطلب الثاني: مطلب وحدة لبنان وسوريا (بالإضافة الى باقي المناطق السورية التي فصلتها معاهدة «سايكس-بيكو» عن سوريا الطبيعية أو بلاد الشام، وهي : فلسطين وشرق الاردن). وكانت إعادة توحيد لبنان مع سوريا مطلباً إسلامياً في الغالب، بل على العموم، كما كان مطلب فئة لا يستهان بها من المسيحيين العروبيين. وقد استمرت المطالبة بإعادة وحدة البلدين منذ إنشاء الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ حتى استقلال الجمهورية اللبنانية عام ١٩٤٣.

اتخذ السعي لتحقيق هذا المطلب، خصوصاً في المناطق التي ضمت الى جبل لبنان وشكّلت معه «دولة لبنان الكبير» عام ١٩٢٠ شكل المقاومة المسلحة للانتداب الفرنسي، في حاصبيا وراشيا (وادي التيم) وجبل عامل، وفي البقاع وعكار، وكانت المقاومة المسلحة في هذه المناطق، وخصوصاً المتاخمة منها لسوريا، تتأثر، الى حد كبير، بالمناخ السائد في البلد الجار، وبالشكل الذي اتخذته أية حركة تمرد أو ثورة ضد الاحتلال هناك.

وهكذا نرى أن حركات المقاومة المسلحة في المناطق الملحقة بلبنان اتخذت شكل الثورة عندما تأججت الثورات في سوريا (خصوصاً ثورة سلطان باشا الأطرش في جبل الدروز وثورة صالح العلي في بلاد العلويين)، وما أن انتهت تلك الثورات في «بلد المنشأ» حتى تحولت المطالبة بوحدة البلدين (أو باتحادهما) الى «حركة سياسية» استمرت طوال عهد الانتداب (أي حتى عام ١٩٤٣). إلا انه، بعد هذا التاريخ، أضحى «لبنان الدولة» مطلباً لكل اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، شرط أن يقوم فيه حكم يحقق العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين، دون تمييز بين الطوائف والمناطق، وهو ما لم يحققه، بعد، أي حكم وطني في لبنان.

استقبل أهالي المناطق التي ألحقت بلبنان عام ١٩٢٠، وجلهم من المسلمين، قرار فصلهم عن سوريا وإلحاقهم بجبل لبنان، بكثير من الاستنكار والغضب، وذلك لأنهم رأوا، في سلخهم عن الوطن الأم وإلحاقهم بكيان يلبي مطالب الموارنة ورغباتهم، استلاباً لقرارهم واغتصاباً لإرادتهم وافتئاتا على حقوقهم، بينما كان الموارنة المؤيدون لقيام كيان لبناني مستقل عن سوريا يرون في ما انتهى إليه أمر لبنان، بضم مناطق من سوريا إليه، عودة بهذا الكيان الى «حدوده التاريخية والطبيعية»، كما يرون في إقامته تحقيقاً لطموح راودهم منذ نحو قرن من الزمن، وظل يراودهم طوال هذا القرن، فهم قد حاولوا إقامة هذا الكيان، في جبل لبنان، عام ١٨٤٠ «بمساعدة فرنسا وغيرها من الدول الكاثوليكية»، إلا أن نتيجة هذه المحاولة كانت وبالاً على الموارنة أنفسهم، في مذابح عام١٨٦٠، «واستمر الموارنة، في شمال لبنان، في عهد المتصرفية، في اعتبار لبنان وطناً مسيحياً قبل كل شيء، وفي المطالبة بتوسيع رقعة هذا الوطن المسيحي حتى يصبح صالحاً للبقاء»، ولكنهم أدركوا، خصوصاً بعد أحداث عام ١٨٦٠، انه لا يمكن لهذا الوطن أن يقوم إلا على أساس تسوية تتم بينهم وبين المسلمين، وذلك «لأن المناطق المراد ضمها الى لبنان كانت ذات أغلبية مسلمة»[11]. أما غالبية المسيحيين، من غير الموارنة، فلم تكن «تحصر همها في توسيع لبنان وضمان كيانه، بل ذهبت الى أبعد من ذلك، فشمل ولاؤها الوطني سوريا كلها»[12].

اتبعت فرنسا، فور احتلالها للبنان، طريقة «فرق تسد» سواء بين الطوائف، أم بين طبقات المجتمع الأهلي، فهي، علاوة على انحياز الموارنة الى جانبها، واشتراك عناصر منهم بالقتال، في صفوفها، ضد المتمردين والثوار، استطاعت ان تكسب، الى جانبها، العديد من زعماء العائلات، من الشيعة والدروز

والسنة[13]، كما أنها لم تتوان عن التنكيل بالزعماء الوطنيين واضطهادهم، الى أية طائفة انتموا[14]. ورغم ذلك، فقد كانت غالبية سكان هذه المناطق منحازة، بشكل ظاهر وصريح، الى استعادة وحدتها مع سوريا. لذلك، رأيناها تتحالف، بشكل طبيعي، مع الثورات التي قامت في سوريا، ضد الاحتلال الفرنسي، ثم تحولت، بعد ركود هذه الثورات، الى مناهضة الانتداب والاستمرار في المطالبة بالعودة الى الوحدة السورية. ففي تقرير وضعه «دي سان بوان De St. Point» عن الوضع في المناطق التي ألحقت بلبنان الكبير، نجد إبرازاً لمطالبة هذه المناطق «بالعودة الى دمشق»، ولكن ذلك ربما يعود، حسب رأي «دي سان بوان» الى أن «أحداً لم يسألهم رأيهم»، وأنهم كانوا يأملون بأن تغدو أقضيتهم «جزءاً من لبنان، يمكنها الإفادة من الامتيازات، عينها، الممنوحة للبنان الصغير منذ عام ١٨٦٠، ولكن شيئاً من ذلك الأمل لم يتحقق، إذ إنهم، بعد فصلهم عن سوريا، لم يحظوا بغير واجبات وأعباء الانتماء الى لبنان الكبير... وهم لم يتمتعوا بأي من الامتيازات الممنوحة له»، وهكذا ظلت هذه المناطق «عملياً... بين سوريا ولبنان، منتزعة من الأولى، غير منتمية في الثاني»[15]. إلا ان تبسيط مسألة الرغبة الجماعية لأهالي هذه المناطق، بهذا الشكل، غير صحيح على الإطلاق، بل إنه يعبر عن فهم خاطئ لجوهر المسألة وحقيقتها، والدليل على ذلك ان الثورة لم تلبث ان استعرت في العديد من هذه المناطق، متماهية، بذلك مع الثورات التي استعرت في سوريا، سواء في جبل العرب (جبل الدروز) المتصل، جغرافياً وطائفياً، بمناطق الجولان -جبل الشيخ- وادي التيم (حاصبيا وراشيا)، أم في حمص وحماة وبلاد العلويين (اللاذقية وسواها) المتصلة، جغرافياً وطائفياً، بمناطق الضنية وعكار، أم في حمص وحماة ودمشق وبلاد العلويين، المتصلة، جغرافياً وطائفياً، بالبقاع والهرمل.

أولاً – الثورات ضد الإنتداب الفرنسي:

١ – الثورة في الأقضية الأربعة:

امتدت ثورة جبل العرب (أو جبل الدروز)، غرباً، نحو الجولان، ومنه، اجتازت حدود لبنان الشرقية نحو السفوح الغربية لجبل الشيخ أو (ما يسمى بالعرقوب) ثم نحو وادي التيم (حاصبيا وراشيا) ولم تكن تلك الحدود، التي وضعها الانتداب الفرنسي، عائقاً أمام امتداد هذه الثورة نحو لبنان.

كانت نفوس أهل وادي التيم مهيأة للثورة ضد الاحتلال الفرنسي، وخصوصاً بسبب سلخه عن سوريا وضمه الى لبنان، لذا، لاقى ثوار جبل العرب، في بلاد التيم، ترحاباً وتأهيلاً، وخصوصاً في القرى الدرزية منها، فدخلت قوة من رجال الثورة بقيادة «حمزة الدرويش» حاصبيا (في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥) دون قتال، وكانت مفرزة من الجيش الفرنسي متمركزة في حاصبيا، فاستجارت بالشيخ حسين قيس، قاضي المذهب الدرزي، في «خلوة البياضة» ثم خرجت «تحت حمايته» الى مرجعيون فالنبطية[١٦]. وقد رحّب أهالي حاصبيا بالقادمين وانضم نفر غير قليل من شباب البلدة الى الثوار، وكذلك انضم الى الثورة نفر غير قليل من شباب قرى العرقوب (شبعا وكفرحمام والهبارية وكفرشوبا)[١٧]، وقد أذاع «زيد الأطرش» (قائد الحملة) بياناً يطمئن فيه مسيحيي حاصبيا وراشيا، ومما جاء فيه: «بلغنا، من الوطنيين الأعزاء، ان بعضكم داخلهم خشية من الحملة الوطنية في جوارهم، فأخذوا ينزحون توهماً منهم ان الثورة الوطنية قد تصيبهم بأذى، فساءنا هذا الخبر وآلمنا جدّ الالم، أولاً: لأنهم إخوان لنا، لا فرق بينهم وبين أي كان من الطوائف الأخرى، وثانياً: لأن عملهم هذا يؤذي شعورنا، لما فيه من عدم الثقة بما أسلفناه من البينات التي أوضحنا فيها

حقيقة الثورة الوطنية...»، وينهي بيانه هذا بقوله: «إننا نرجو أن نثبت لكم، عن قريب، أن المبدأ الرئيسي الذي تستند إليه حركتنا القومية هو ما صدّرنا به هذا الكلام: الدين لله، والوطن للجميع»[١٨].

ثم عقد الثوار مؤتمراً في حاصبيا، حيث تم التشاور، مع زعماء البلدة، في سبل توسيع نطاق الثورة وامتدادها الى باقي بلدات الإقليم وقراه، واتفق الجميع على إرسال وفود الى قرى حاصبيا وراشيا، تدعو أهل هذه القرى لتأييد الثورة والانضمام اليها، «وتواردت الوفود من راشيا والقرى الى حاصبيا تعلن تأييدها للثورة»[١٩]. وبعد يومين من احتلال الثوار لحاصبيا (في ١١ منه) وصل إليها وفد من أهالي بلدة مرجعيون «من مسلمي جديدة مرجعيون ومسيحييها» وطلب من قيادة الثورة ان تتقدم لدخول بلدتهم «دون قيد أو شرط»، وذلك لأن الحامية الفرنسية قد أخلتها بعد ان علمت بدخول الثوار الى حاصبيا، ولبت قيادة الثورة دعوة أهالي مرجعيون، فأرسلت مفرزة بقيادة «حمزة الدرويش» لدخول مرجعيون والتمركز فيها، ولما كانت بلدة «كوكبا» تقع على الطريق، بين حاصبيا ومرجعيون، فقد بادر كاهنها الى ملاقاة المفرزة ودعوتها الى الغداء في كوكبا، وبينما اعتذر قادة المفرزة عن قبول الدعوة خشية ان يثير قبولهم لها ودخولهم البلدة حساسيات أولئك الذين يناصرون فرنسا ويعادون الثورة، أصرّ «حمزة الدرويش» على قبولها وذهب، مع بعض رجاله، بسيارة الكاهن، وما أن وصلت السيارة الى مدخل البلدة حتى انهمر الرصاص عليها من كل جانب، فقتل ثلاثة من رجال حمزة، ولجأ حمزة الى أحد المنازل، وأخذ يطلب من مطلقي النار ان يكفوا، لأن المجاهدين «لم يأتوا المحاربة بني قومهم، وإنما لمحاربة فرنسا وتحرير البلاد من استعمارها»[٢٠]، إلا أن هؤلاء لم يرتدعوا واستمروا في إطلاق النار، ولم ينج حمزة الدرويش إلا بعد ان وصلت مفرزة من الثوار وأنقذته.

وكان انتقام الثوار، من كوكبا، بعد هذه الحادثة، رهيبا، إذ «أغار عليها الفرسان، وزحف وراءهم المشاة... لا يأبهون لوابل الرصاص المنهمر عليهم، حتى دخلوها عنوة، وأضرموا النار في منازلها»[٢١]. والمؤكد ان كاهن القرية، الذي دعا الثوار الى دخول القرية لتناول الغداء، لم يكن متآمراً ولم يكن على علم بالكمين الذي نصب لهم، وذلك لسبب بسيط وهو أنه قتل أثناء تبادل إطلاق النار بين المتقاتلين، وكانت غايته، في دعوته للثوار «أن يثبت للمجاهدين أن النصارى وطنيون لا يتخلفون عن تأييد الثورة»[٢٢].

بعد حاصبيا وكوكبا، قصد الثوار بلدة مرجعيون، من جديد، فلقيهم نفر من أهالي بلدة «إبل السقي» الواقعة بين كوكبا ومرجعيون، وكانت غالبيتها من المسيحيين الوطنيين، وأصرّوا على استضافتهم، في بلدتهم، فقبل الثوار الضيافة، إلا ان رسالة تهديد ووعيد للثوار وصلت من «بطرس وغطاس كرم» وهي تنذر الثوار «بوجوب انسحابهم من إبل السقي، وعدم التعرض لجديدة مرجعيون»، وقد رأى العقلاء من قادة الثوار عدم متابعة الزحف الى مرجعيون والعودة الى حاصبيا، «حتى لا تتكرر مأساة كوكبا»، وذلك ما جرى بالفعل[٢٣]، مما شجع جماعة بطرس كرم (وعددها ٣٠٠ مقاتل) على مهاجمة «مزرعة برغز» العائدة لآل شمس «من وجهاء الدروز في حاصبيا، وكان فيها، صدفة، شكيب وهاب وعدد من رفاقه المجاهدين»، فتصدى المجاهدون للمهاجمين واستطاعوا صدهم وأسر عدد من رجالهم (١٦ رجلاً)، مما دفع بكرم الى ان يهاجم «برغز» من جديد بكل قواته، وقاوم شكيب وهاب ورجاله الى ان حضرت، من حاصبيا، نجدة من الثوار استطاعت ان تهزم المهاجمين، وتابع الثوار تقدمهم، عندها، نحو مرجعيون وكادوا ان يحتلوها، لولا ان وحدة من السنغاليين (عددها ٤٠٠ جندي) كانت قد وصلت، للتو، الى مرجعيون،

فاشتبكت مع الثوار، ودارت بين الثوار والوحدة السنغالية، المعززة بمقاتلي بطرس وغطاس كرم، معركة استمرت طوال يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، وانتهت بهزيمة الحامية الفرنسية «واستولى المجاهدون على راية عصابة كرم، وعلى فرسه، وقتلوا عدداً من رجاله، وكاد غطاس كرم نفسه ان يقع أسيرا»، بينما انسحبت الحامية الفرنسية، بسياراتها، الى النبطية «بعد ان خسرت الكثير من رجالها»، ودخل المجاهدون بلدة مرجعيون «وطمأنوا اهلها، وخصوصاً المسيحيين منهم»[٢٤].

ويروي «سعيد العاص» هذه الأحداث، في مذكراته، بشكل، مغاير نوعاً ما، فيذكر ان الثوار، أثناء وجودهم في «إبل السقي» كلفوا أحد مشايخها (يوسف ابو سمرا) ان يذهب الى مرجعيون ويطمئن اهلها. وفوجئ ابو سمرا، عند وصوله الى مرجعيون، بالقوة السنغالية التي وصلت الى البلدة، ومعها كرم ورجاله، فعاد الى إبل السقي ليخبر الثوار بالوضع المستجد في مرجعيون، ولم تكن قوتهم تتعدى الثلاثماية مقاتل، فقرروا، بعد التشاور مع قيادتهم بحاصبيا (زيد بك الأطرش، وصيّاح بك لحمود، والأمير حسن، وفضل الله بك النجم، وفؤاد بك سليم)، وبعد تلقيهم كتاباً من أهالي مرجعيون «يناشدونهم فيه بالعودة الى حاصبيا»، عدم مهاجمة مرجعيون والعودة الى حاصبيا[٢٥]. إلا انه، بعد مهاجمة كرم «لبرغز» وهزيمته فيها على يد شكيب وهاب ورجاله، قرر الثوار مهاجمة مرجعيون، فزحفوا من إبل السقي، ومن حاصبيا، باتجاهها، فاعترضت ثلة مسلحة من كوكبا تقدم الثوار، إلا ان هؤلاء استطاعوا القضاء عليها وتابعوا تقدمهم نحو مرجعيون، كما زحف «زيد الأطرش» من إبل السقي، وكان العدو «من المتطوعة والجند» قد اعتصم بالمرتفعات، وأخذ يصلي «الثوار ناراً حامية»، إلا ان الثوار تمكنوا من اقتحام «أبواب مرجعيون» وإشعال الحريق

فيها، «فهرول شيخها نجيب بكار، تحت وابل الرصاص، يستغيث لإطفاء الحريق، وتسليم البلدة للقادة»، مع ان القتال كان لا يزال مستمراً في أماكن أخرى من البلدة، واستطاع الثوار احتلال البلدة. ويصف «العاص» ما حلّ بقائد المقاتلين الموارنة «بطرس كرم» كما يلي: «فرّ مرافق بطرس كرم الخاص من الدار يقود فرساً ليمتطيها بطرس، ويمهد له طريق الفرار لينقذ حياته، فجرحت الفرس، وعلى اثر ذلك، ولى قائد العصابة، بطرس، مدبراً، واختبأ بمرحاض، ثم رمى بنفسه الى حديقة يستخدمها أصحابها لهذه الغاية. أما بطرس فأصيب في رجله وبقي مرافقه مجندلاً فوق الجدار، فسبقته رصاصة فصرعته... واحتل الثوار معقل دفاع بطرس كرم...»[٢٦].

بعد اندحار بطرس كرم ورجاله، حاصر الثوار الحامية السنغالية في معاقلها، وكان جند الحامية قد اعتصموا «في معقلين كلاهما أشد مناعة من القلاع الحصينة»، واستمر القتال طوال النهار، وهاجم الثوار تلك المعاقل، وظلوا يهاجمونها حتى أسقطوها. ويذكر «العاص» انه سقط، من الثوار، في هذه المعركة، ١٣ شهيدا «من نخبة الشجعان»، وهم: ملحم شروف، وابن ابي الدهن (وكلاهما من حاصبيا) وأولاد حجاز (من شويا) وانيس عزام، وإثنان من أولاد عمومته. وسقط من دروز حوران ثلاثة منهم: سليم بو عزام (من شيوخ عامرة) وظلت أسماء الباقين مجهولة. وغنم الثوار: ١٦ بندقية، ورشاشين، ووجد «٤٦ جثة من جثث العدو، وقتل ٢١ بغلاً».

بعد هذه المعركة، سقطت البلدة بأيدي الثوار الذين راحوا يتجولون فيها «بكل حرية»، وكان لا يزال في قلعة البلدة جندٌ محاصرون استطاعوا ان ينسحبوا منها «ليلاً، بعد الساعة الرابعة، مدبرين، مستفيدين من فحمة الليل الدامس».

وأما الثوار الذين كانوا قد «تعشوا في دار القائمقام» فقد قرروا «نسف جسر الليطاني، وتأليف مفرزة بقيادة فؤاد بك سليم لهذه الغاية»[٢٧].

بعد احتلالهم مرجعيون، عقد قادة الثوار اجتماعاً في حاصبيا (في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥) وقرروا «عدم التعرض للبنان، وان ينحصر نشاطهم في المناطق التي سلخت من دمشق وضمت الى لبنان الكبير»[٢٨].

ويعلق «العاص» على أحداث مرجعيون، بألم شديد، فيقول: «تمركز الجيش (أي جيش الثوار) في إبل السقي بعد احتلال مرجعيون، حيث أصبحت مرجعيون خالية من السكان، وعبث بها السلب والنهب، وكان هذا الحادث من المصائب الكبرى على الثورة، لأن الذي نهب عاد لقريته، ولم يعد الثوار الذين غادروا المراكز الحربية، وبقيت المفرزة التي أنيط بها هذا العمل الشاق بإبل السقي، فلم يعد إلا من عاد ليملأ جعبته مرةً أخرى»[٢٩].

بعد قرار القادة بنسف جسر الليطاني، وتعيين «فؤاد بك سليم» للقيام بهذه المهمة، زحف فؤاد سليم، على رأس ثلة من الثوار، من بينهم: شكيب وهاب وحسين مرشد بك وابراهيم حمود وحمد صعب وصبري فريد ونزيه المؤيد العظم واحمد الزرعاوي وسعيد اليماني وغيرهم، حتى وصل الى مقربة من الجسر، وكانت حاميته مؤلفة من نحو مايتي جندي، إلا انها كانت «مختبئة ومتمركزة فوق هضبة تعلو الجسر مقدار عشرة أمتار على مسافة مترين»[٣٠]، فقام الثوار «بحفر الحفر وثقب الثقوب لحشو المواد المتفجرة»، وكانت هذه المواد كناية عن «قنبلتين من قنابل الطائرات التي لم تنفجر»، كان الثوار قد احتفظوا بها «لمثل هذا العمل». وقد أعدّ رجال الثورة «النسفية» التي أخذت تشتعل «ببطء» لكي تنفجر فتهدم الجسر وتباغت حاميته من الجند الذين ذهلوا للمفاجأة وبدأوا بإطلاق نار رشاشاتهم في كل اتجاه، على غير هدى، بينما كان منفذو

العملية يعودون أدراجهم، بهدوء وطمأنينة، الى مواقعهم في مرجعيون دون ان يصاب أي منهم بأذى[٣١].

في هذه الأثناء، كان قد وصل وفد من اهالي النبطية وجبل عامل الى معقل قيادة الثورة في حاصبيا، وطلب من قيادة الثورة الزحف الى جبل عامل، مع وعد بأن يتحد جبل عامل بأسره معها ويعلن الثورة على الفرنسيين، ولكن قادة الثورة أبوا ذلك، باعتبار انهم قرروا عدم تجاوز حدود الأقضية الأربعة. ويذكر «آل جندي» ان قيادة الثورة حمّلت الوفد رسالة الى رياض الصلح تبين فيها رغبة أهالي جبل عامل بالانضمام الى الثورة ضد فرنسا، ونقل أحد العامليين هذه الرسالة الى رياض الصلح الذي «لم يوافق على هذا العمل» ونصح «بالتأني وعدم التهور، تفادياً من تنكيل الفرنسيين بهم وتخريب ديارهم. واقتنع العامليون بوجوب الخلود الى السكينة»[٣٢].

بعد ان استتب الأمر للثورة في منطقتي حاصبيا ومرجعيون، بدأت قيادتها تدرس إمكان تأليف حكومة تدير شؤون المنطقة التي احتلتها، ورشحت الأمير حسني الشهابي (من حاصبيا) رئيساً لهذه الحكومة، وسامي بك شمس (من حاصبيا كذلك) حاكماً عسكريا، إلا ان الأنباء التي بدأت ترد من راشيا عن تنكيل الفرنسيين بأبناء البلدة من الدروز، وعن عزمهم على إحداث قلاقل في هذه المنطقة، جعلت «فؤاد بك سليم» متسلم زمام الأمور في حاصبيا، يطلب من «قادة الرأي من أهل البلاد» الإسهام في تشكيل هذه الحكومة «للسهر على تأمين مصالح العباد وتوطيد دعائم الأمن»، كما يطلب أن يدعى «شخص أو شخصيات من العارفين ليتسلموا زمام إدارة المنطقة المحررة من الفرنسيين»، ويقترح، لذلك «تكليف الامير عادل (ارسلان) الحضور ليتولى إدارة الحكومة الموقتة بهذه الجهة»[٣٣] بينما يتفرغ هو لمقارعة العدو في راشيا.

الهجوم على راشيا: تحدثنا، في فصل سابق[٣٤] عن عملية «الدفاع عن راشيا» في هذه المعركة، وفقاً للرواية الفرنسية. ونتحدث، في هذا الفصل، عن عملية «الهجوم على راشيا» وفقاً لرواية الثوار المهاجمين بقلم المجاهد «نزيه المؤيد العظم» أحد قادة الثوار في العملية، وقد رواها على الشكل التالي:

استنجد أهالي راشيا، من الدروز، بقيادة الثورة في حاصبيا، (وكانت الحامية الفرنسية في راشيا قد أخذت تنكل بهم وتضطهدهم)، فقررت تلك القيادة نجدتهم بفرقة من المقاتلين، خيالة ورجّالة، من الثوار المتواجدين في المنطقة، بعد ان انضم إليهم «خلق كثير من بدو الفاعور وأهل العرقوب» بقيادة كل من «أسد بك الأطرش وحمزة بك الدرويش وشكيب بك وهاب وصبري فريد البديوي» وكاتب الرواية «نزيه المؤيد العظم» وغيرهم. وسارت القوة من حاصبيا، في طريقها الى راشيا، فوصلتها «قبل انبثاق الفجر»، حيث انقسمت الى ٤ فرق توزعت على الجهات الأربع للبلدة، محاصرة، بذلك، القلعة، حيث تتمركز الحامية الفرنسية، وقد أقام الجنود الفرنسيون «في جميع نوافذها وسطوحها، استحكامات حجرية وأكياساً رملية».

وكانت الفرقة التي يقودها «نزيه المؤيد» على مسافة ٥٠٠ م فقط، جنوب القلعة، عندما انبلج الصباح وشاهد الجنود المتمركزون فيها الثوار، فبدأوا بإطلاق النار عليهم، وجرت مناوشات بين الطرفين لم تستمر طويلاً، لأن قادة الثوار قرروا ان لا يصرفوا ذخيرتهم هباءً، بل اجتمعوا، عند المساء، لتدارس أمر الهجوم، وطافوا حول القلعة فوجدوا ان العدو قد «هدم معظم المنازل القائمة حولها، الى مسافة عشرة أمتار تقريباً، وأقام أسلاكاً شائكة عوضاً عنها»، فقرر القادة، بناء على ذلك، مهاجمة القلعة، وأوكلوا الى «نزيه المؤيد» درس الخطة الملائمة للهجوم، فرأى «المؤيد» ان أفضل الوسائل لتنفيذ الهجوم

هي «الوصول الى أسفل جدرانها (القلعة) بواسطة طريق نفتحه داخل المنازل من الجهة الغربية الجنوبية»، وبادر الجميع الى تنفيذ الخطة، وما أن انبلج صباح اليوم التالي حتى كان الثوار قد وصلوا الى أسوار القلعة «أمام الأسلاك الشائكة»، كأنهم «ضمن نفق» بحيث لا يراهم جنود الحامية إلا إذا وصلوا الى تلك الاسلاك. وهكذا اصبح الثوار «في اسفل جدران القلعة»، وصار الجند «فوق رؤوسهم» بحيث لا يستطيعون الخروج من مواقعهم نحو الأسلاك، إذ يصبحون معرّضين لرمايات محكمة من أولئك الجنود المتمركزين «على سطح القلعة». وعمد الثوار الى فتح «كوى» في جدران المنازل المقابلة للقلعة وأخذوا يطلقون النار على الجنود المتمركزين على سطح القلعة، الى ان استطاعوا إجلاءهم عن مراكزهم، ولكن الجنود قاموا برمي الثوار بالقذائف اليدوية التي أصابت عدداً منهم، فكان لا بد من المجازفة واقتحام الشريط الشائك واقتلاعه، وتم ذلك «تحت نار القذائف اليدوية». ثم أتى الثوار بسلالم استطاعوا، بواسطتها، تسلّق جدران القلعة، والوصول الى سطحها، وأخذوا يحاولون الصعود الى سطح القلعة، واحداً تلو الآخر، وكان بعضهم يقتل برصاص الجنود الذين كانوا لا يزالون متمركزين على السطح. ولما كان من المستحيل بلوغ السطح بهذه الطريقة، عمد «المؤيد» وبعض الثوار الى إلقاء قذائف يدوية على الجنود المتمركزين على السطح قبل ان يظهروا، هم، عليه، فأصيب بعض أولئك الجنود، وتمكن الثوار، بالتالي، من الصعود الى السطح واقتحام مراكز أولئك الجنود الذين أخذوا «يفرّون الى كل ناحية، لا يلوون على شيء». ولجأ الجنود الى غرفة تقع على جانب من السطح، فأتى الثوار بصفيحة من البنزين ونزع بعضهم كوفيته وبللها بالبنزين ثم أشعلها ورمى بها الجنود القابعين في تلك الغرفة، «فاحترق السقف وتساقطت نيرانه على الجنود» الذين «فروا الى أقبية

القلعة في الدور الأرضي، وصاروا يطلقون، من بنادق ومسدسات خاصة، قذائف ذات أنوار حمراء ساطعة... وبالطبع، كانت هذه القذائف علامة الخطر والاستغاثة».

في هذه الأثناء، عثر الثوار على ممر ضيق الى داخل القلعة «مغطى ببعض الأحجار» فاقتلعوا تلك الاحجار ودخلوا القلعة وهم يهللون ويكبّرون، بينما حطم ثوار آخرون باب القلعة، في الجانب المقابل، (وكانوا بقيادة شكيب وهاب وحمزة الدرويش)، ودخلوها «مهللين مكبرين» كذلك.

ولم تستطع طائرات العدو، التي كانت تحلّق فوق القلعة، ان تقصف الثوار بقنابلها، خشية ان تصيب تلك القنابل جند الحامية، وقد رمت إحدى الطائرات لفافة وقَعت بيد كاتب الرواية «نزيه المؤيد» وتبين انها برقية موجهة من «الجنرال غاملان» الى حامية راشيا، وقد جاء فيها: «راشيا، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الساعة ١٢,٣٠ ظهراً. ستصل الارتال الى راشيا في الوقت المحدد، وتهدف الى محاصرة الدروز. نهنئكم لدفاعكم المجيد . الجنرال غاملان». وفي أثناء قيام الثوار بتفتيش غرف القلعة عثروا على بعض جنود «القناصة اللبنانية» مختبئين فيها، فأخذوا يصرخون هلعين «نحن بوجه سلطان باشا ووجهكم»، فلم يمسسهم الثوار بسوء، ووجد الثوار في القلعة «ذخائر كثيرة وأسلحة متنوعة، وخيلاً وسجاداً الخ...». فاستولوا عليها «وتركوا البقية الباقية من الجنود في الأقبية الى ان أتتهم النجدات القوية فانقذتهم من الحصار»[٣٥].

٢ - الثورة في الضنية وعكار:

وامتدت الثورة من حمص وحماة واللاذقية، في سوريا، الى الضنية وعكار، في لبنان، حيث قام تعاون وثيق بين قادة الثورة في سوريا وآل جعفر

(اجتماع مرجحين بتاريخ ٣٠ أيار/مايو عام ١٩٢٦) وآل رعد (اجتماع أكروم بتاريخ ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦)، حيث قرر القائد سعيد العاص، ومعه ثوار من آل جعفر وآل رعد، ضرب خطوط المواصلات التي يستخدمها الجيش الفرنسي بين حمص ورياق، واستطاعت مفرزة من الثوار القيام بعملية لتعطيل هذه الخطوط في «وادي خالد» بعد اشتباك قصير مع دورية من الدرك[٣٦].

بعد «وقعة وادي فيسان» التي أحرز الثوار فيها انتصاراً حاسماً على الفرنسيين (وكان آل جعفر قد لعبوا فيها دوراً بارزاً)[٣٧]، اندلعت الثورة في منطقة «الضنية»، وذلك بعد اتصالات جرت بين شبابها والقائد سعيد العاص، فهاجم ثوارها مخفر الدرك في «سير» وقتلوا رئيسه (سليم مخايل شاويش)[٣٨]، وانتقل سعيد العاص الى الضنية حيث انضم الى الثورة عائلتا شنديب وشوك، «وكان العاص يعتمد، في مواصلة الثورة في قضاء عكار، على هاتين العائلتين، بينما تخلفت عنها عائلات «الاغوات» كعائلة «عبد الرزاق عبود» وعائلة «آل رعد» الذين عادوا الى حضيرة الدولة ونزحوا من مناطقهم الى طرابلس[٣٩].

كان لوصول «سعيد العاص» أثر كبير في اشتداد أوار الثورة في الضنية وعكار، فقد استطاع هذا القائد، مع حفنة من الثوار، ان يصل الى «قرية القراصنة (قرصيتا)، وهي عاصمة ثورة الضنية، ومنها الى ساحة القتال»، حيث «رتب المجاهدين ترتيباً فنيا، واستكشف مواقع العدو»، وكان الثوار قد احتلوا رؤوس التلال وأشرفوا على تلك المواقع وأخذوا يراقبون تحركات العدو الذي كان قد تخلى عن خيوله وأودعها «حدائق البيوت». وعند الساعة الصفر، فتح الثوار النار على تلك الخيول، فترك الجنود مواقعهم «الحصينة، لإنقاذ الخيول»، وعندها، شنّ الثوار هجومهم على مواقع الجند، فانقضّت ميمنتهم

على «متاريسه الشمالية» فاحتلتها، وتقدم باقي الثوار (القلب والميسرة) فحاصروا الجند داخل ثكناتهم، ودفع الجند الثوار عنهم «بالقنابل اليدوية والرشاشات»، ولم يكن لدى الثوار من الأسلحة ما يتيح لهم الانقضاض على العدو المحاصَر والقضاء عليه، فانسحبوا الى «خط الدفاع» الذي أقامه القائد العاص، متخذا «الترتيبات الدفاعية» ومحدداً «نقاط الخفر ومراكز الدفاع». ثم قام العاص بتشكيل «ما يشبه الحكومة» في المنطقة، حيث عين «فائق الكيالي» مديراً للأمن، و«حسن بعلبكي» مديراً للشرطة، واتفق،مع وجوه المنطقة وزعمائها، على التعاون بهدف توطيد دعائم الأمن والاستقرار فيها، بعد ان غابت عنها سلطات الحكومة والانتداب غياباً شبه تام، وعاد هو الى «سير»، وكان ذلك في حزيران/يونيو عام ١٩٢٦[٤٠].

بلغ عدد الثوار في منطقة «الضنية» نحو ستين رجلاً، وكانت «أكروم» معقلاً آخر للثوار، وقام اتصال بين الثوار في كل من سير واكروم، بحيث يتعاونون وينجد بعضهم بعضاً إن تعرض أحد معاقلهم للهجوم، بينما كتب سعيد العاص الى زعماء طرابلس ووجوهها يحرضهم على الثورة ضد المستعمر الفرنسي[٤١]. ورغم محاولات سلطات الانتداب والمتعاونين معها، استطاع سعيد العاص ان ينشر الثورة في كل عكار، وان يدحر العدو في معركة «كفرحبو»، ويقطع طرق المواصلات بين طرابلس وبلاد العلويين، مما جعل سلطات الانتداب عاجزة عن التصدي للثورة التي اتسعت واشتدت في مناطق عكار والضنية بكاملها، فاكتفت قوات تلك السلطات بالمرابطة في «كفرحبو» وفي طرابلس.

وعمدت سلطات الانتداب، بعد ان تأكدت من عجزها عن مقاومة الثورة بالسلاح، الى سلاح آخر بدا أنه اكثر مضاءً وفعالية، وهو سلاح التهديد

والترغيب، فسجنت زعماء طرابلس ونفتهم (عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعارف باشا الحسن وغيرهم) كما سجنت ونفت زعماء حمص (هاشم الأتاسي وشكري الجندي ومظهر رسلان وغيرهم)، وسعت الى تفكيك أواصر اللحمة التي كانت قائمة بين بعض عائلات الضنية وعكار وبين قيادة الثورة، كآل شوك وآل شنديب وآل جعفر وأهالي القرى الموالية لهم، فشرع هؤلاء بالانسحاب من ساحة القتال، ووصل الأمر بسلطات الانتداب الى محاولة اغتيال العاص عن طريق إعلان مكافأة قدرها الفا ليرة ذهبية لمن يقتله، وقد غرّت هذه المكافأة اثنين من آل شوك وسعيا الى قتله إلا انهم لم يوفقا في ذلك. وبدأ الثوار، في الضنية وعكار، ينفضّون عن سعيد العاص، واستسلم آل شوك لسلطات الانتداب في طرابلس، ونزح اهالي الضنية وعكار عن قراهم خوفاً من بطش الفرنسيين. وعندها، رأى العاص ان لا مناص من مغادرة الضنية «بعد ان اصبح مهدداً بالقوى الداخلية والخارجية»، وسار الى «مرجحين» حيث اجتمع بزعيم عشائر بعلبك والهرمل «حسن طعان دندش»، فاتفقا على مواصلة الثورة ضد الفرنسيين، واتفق طعان مع العاص «على شروط معينة تتعلق بمؤازرته، وان يوقع عليها سلطان باشا الأطرش، قائد الثورة العام»[٤٢]. ثم استأنف العاص ورفاقه سيرهم الى «جرود بعلبك» للاجتماع بالمجاهد «توفيق هولوحيدر»، ثم ساروا جميعاً الى «الغوطة» (في ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦)، حيث انفصل «مجاهدو حمص» عن القائد العاص وعادوا الى بلادهم ليواصلوا الثورة فيها، بينما استقر العاص ورفاقه في الغوطة[٤٣].

وفي منتصف حزيران/يونيو عام ١٩٢٦، تمكنت قوة من الخيالة الفرنسية احتلال أكروم وطرد من تبقى من الثوار في «سلسلة جبال لبنان الشرقية»، كما تمكنت من طرد بقاياهم، من الضنية حتى الهرمل[٤٤].

٣ - الثورة في الهرمل وبعلبك :

أسهمت منطقتا الهرمل وبعلبك في الثورة على الانتداب الفرنسي، الى جانب ثورة سلطان باشا الأطرش، وجرت فيهما معارك حامية بين الثوار والفرنسيين، كان أهمها:

أ - معركتا الهرمل ووادي فيسان (في ١٧ و ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٦):

دخلت حملة فرنسية (حملة الهرمل) منطقة الهرمل من الشمال، وكانت مؤلفة من وحدات «من القناصة اللبنانية» ومن قوات من المغرب العربي الخاضع للاستعمار الفرنسي، وكانت هذه الوحدات من المشاة المجهزة بالأسلحة الرشاشة، ومن الفرسان، مع المدفعية، وقد تمركزت في قرية «سهلة الماء» الواقعة عند الحدود اللبنانية-السورية، على مسافة قريبة من تلك الحدود، وأرسل قائد الحملة دورية الى الجبال المشرفة على القرية للبحث عن الثوار، وما أن تسلّق أفرادها الجبل حتى بادر الثوار بإطلاق النار فأصابوا عدداً منهم، وتقهقرت الدورية عائدة الى حيث أتت، بينما بدأت مدفعية الحملة تقصف مواقع الثوار، في الجبال، بنيرانها.

واستمر الإشتباك بين الثوار ومواقع الحملة فترة من الوقت اضطرت، خلالها، مدفعية الحملة تغيير مواقعها لإصابتها بنارٍ محكمة من الثوار، بينما «تقهقر سلاح الفرسان تحت وطأة نيران المجاهدين».

وأمام هذا الوضع، لم يكن بإمكان قوات الحملة التقدم في الجبال لمهاجمة الثوار، كما ان مواقع الثوار الحصينة والمهيمنة على ساحة القتال، حيث يتمركز مشاة الحملة وفرسانها ومدفعيتها، كانت تطال، بنيرانها، جنود العدو، بدقة وفعالية، مما أدى الى تشتت قوات الحملة وإسكات نيران مدفعيتها، «فولى

سلاح الفرسان الأدبار، وعقبه المشاة، وكانت خسائر العدد كبيرة»[٤٥]. وما أن بدأت قوات الحملة بالتقهقر، حتى انطلق «سعيد العاص» برجاله، في إثرها، وقد انحدر من الجبال، حيث كان يعتصم، وتمكن من قطع «خط الرجعة» على قوات الحملة المندحرة، ثم اشتبك معها، في قتال عنيف، «فمزق شملها وشتت جندها، ولم تستطع الوحدات العسكرية لم شعثها إلا بعد مدة»[٤٦].

ثم أنجد العاص الجعافرة (في معركة وادي فيسان الشهيرة، في ١٨ أيار)، وكانت حملة فرنسية أخرى (حملة حمص) قد حصرتهم، فاخترق «أحراج الجبل الشامخ» وتمكن من مداهمة جند الحملة، فاشتبك معهم في قتال عنيف، وأصبحت الحملة بين نارين: نار الجعافرة المحاصَرين، ونار العاص ورجاله، «فأبيدت برمتها، وأمسى جنودها بين قتيل وأسير، وتمكن العاص من قطع خط الرجوع على الحملة، فسقطت في هوة وادي فيسان السحيق، وتمكن المجاهدون من دحرها». وكان للنساء دور مهم، في هذه المعركة في تحريض المجاهدين على القتال.

وأصدرت قيادة جيش الثوار (جيش أمير المؤمنين) بلاغاً، بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٦ جاء فيه:

«أبيدت حملة الهرمل عن بكرة أبيها وتمزقت شر ممزق، جرح قائد حملة حمص وتشتتت، وقتل من أفراد الحملتين زهاء ٦٠٠ جندي وأسر ٧٠ جندياً بينهم سعدالله بك حماده و٩ ضباط فرنسيين، وقد ترك الأسرى بوساطة سعدالله بك حرمة لعوائد البلاد». وقد استشهد من الجعافرة ١٤ شهيداً، وغنم الثوار «ما يزيد عن مئة رأس خيل وبنادق كثيرة وعشرات المناظير وتجهيزات وافرة. وجرح قائد الحملة الفرنسي، وكان متنكراً بالزي العربي». وقد اشتبك النساء مع الجند في هذه المعركة[٤٧].

ب - معركة بعلبك (١٢ تموز/يوليو عام ١٩٢٦):

كان الهدف من هذه المعركة «انتقال الثورة وحرب العصابات من داخل سوريا الى الأراضي اللبنانية»، كما كان هدفها تكذيب الفرنسيين «الذين كانوا يدّعون السيطرة على البلاد»[٤٨].

كان «زيد بك الأطرش» شقيق «سلطان باشا الأطرش» القائد العام للثورة، يخوض، ضد الفرنسيين، معارك في «إقليم البلان»، فأرسل الى «أحمد عثمان الدمراني» يطلب منه «القيام بحركة ثورية» بغية «إشغال الفرنسيين وتخفيف الضغط العسكري» عنه. وكان مع «الدمراني» نحو ستين مسلحاً، وعلى رأسهم «سعيد عكاش»، فسار بهم الى قرية «معربون» على الحدود السورية اللبنانية، حيث دخلوا قرية «حام» اللبنانية، وانتقلوا منها الى «مزرعة البيضا» حيث وافاهم نحو ٦٠ مسلحاً من قرية «بريتال» البقاعية، بقيادة «فياض اسماعيل» الملقب «بأبي شعلان» (ابن عم ملحم قاسم)، وانتقل الجميع الى مزرعة «عين شباط» حيث انضم اليهم «توفيق هولوحيدر وحسن حميه وآل دندش» وكان مع هؤلاء نحو ١٥٠ مسلحاً.

وكانت، في بعلبك، حامية فرنسية متمركزة في القلعة والمحطة، ومؤلفة من سرايا مسلحة بالرشاشات، فقرر قادة الثوار مهاجمة الحامية، (وكانوا مدربين على حرب العصابات واستعمال القذائف اليدوية)، وقد توزعت قواتهم على أربع فرق لمهاجمة مواقع الحامية. وفي الساعة الثامنة من مساء ١٢ تموز/يوليو، بدأ الثوار هجومهم على الموقع الأول، أي القلعة، فرموا حاميتها بالقذائف اليدوية، واشتبكوا معها بالنار، وحاولت الحامية صدهم بنار رشاشاتها، إلا ان الثوار استطاعوا احتلال القلعة، ثم احتلوا المدينة، خلال نصف ساعة، وحرروا السجناء، بينما هرب جنود الحامية الفرنسية، وقتل منهم « عدد كبير، وغنم

سلاح الفرسان الأدبار، وعقبه المشاة، وكانت خسائر العدد كبيرة»(٤٥). وما أن بدأت قوات الحملة بالتقهقر، حتى انطلق «سعيد العاص» برجاله، في إثرها، وقد انحدر من الجبال، حيث كان يعتصم، وتمكن من قطع «خط الرجعة» على قوات الحملة المندحرة، ثم اشتبك معها، في قتال عنيف، «فمزق شملها وشتت جندها، ولم تستطع الوحدات العسكرية لم شعثها إلا بعد مدة»[٤٦].

ثم أنجد العاص الجعافرة (في معركة وادي فيسان الشهيرة، في ١٨ أيار)، وكانت حملة فرنسية أخرى (حملة حمص) قد حصرتهم، فاخترق «أحراج الجبل الشامخ» وتمكن من مداهمة جند الحملة، فاشتبك معهم في قتال عنيف، وأصبحت الحملة بين نارين: نار الجعافرة المحاصَرين، ونار العاص ورجاله، «فأبيدت برمتها، وأمسى جنودها بين قتيل وأسير، وتمكن العاص من قطع خط الرجوع على الحملة، فسقطت في هوة وادي فيسان السحيق، وتمكن المجاهدون من دحرها». وكان للنساء دور مهم، في هذه المعركة في تحريض المجاهدين على القتال.

وأصدرت قيادة جيش الثوار (جيش أمير المؤمنين) بلاغاً، بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٦ جاء فيه:

«أبيدت حملة الهرمل عن بكرة أبيها وتمزقت شر ممزق، جرح قائد حملة حمص وتشتتت، وقتل من أفراد الحملتين زهاء ٦٠٠ جندي وأسر ٧٠ جندياً بينهم سعدالله بك حماده و٩ ضباط فرنسيين، وقد ترك الأسرى بوساطة سعدالله بك حرمة لعوائد البلاد». وقد استشهد من الجعافرة ١٤ شهيداً، وغنم الثوار «ما يزيد عن مئة رأس خيل وبنادق كثيرة وعشرات المناظير وتجهيزات وافرة. وجرح قائد الحملة الفرنسي، وكان متنكراً بالزي العربي». وقد اشتبك النساء مع الجند في هذه المعركة[٤٧].

ب - معركة بعلبك (١٢ تموز/يوليو عام ١٩٢٦):

كان الهدف من هذه المعركة «انتقال الثورة وحرب العصابات من داخل سوريا الى الأراضي اللبنانية»، كما كان هدفها تكذيب الفرنسيين «الذين كانوا يدّعون السيطرة على البلاد»[٤٨].

كان «زيد بك الأطرش» شقيق «سلطان باشا الأطرش» القائد العام للثورة، يخوض، ضد الفرنسيين، معارك في «إقليم البلان»، فأرسل الى «أحمد عثمان الدمراني» يطلب منه «القيام بحركة ثورية» بغية «إشغال الفرنسيين وتخفيف الضغط العسكري» عنه. وكان مع «الدمراني» نحو ستين مسلحاً، وعلى رأسهم «سعيد عكاش»، فسار بهم الى قرية «معربون» على الحدود السورية اللبنانية، حيث دخلوا قرية «حام» اللبنانية، وانتقلوا منها الى «مزرعة البيضا» حيث وافاهم نحو ٦٠ مسلحاً من قرية «بريتال» البقاعية، بقيادة «فياض اسماعيل» الملقب «بأبي شعلان» (ابن عم ملحم قاسم)، وانتقل الجميع الى مزرعة «عين شباط» حيث انضم اليهم «توفيق هولوحيدر وحسن حميه وآل دندش» وكان مع هؤلاء نحو ١٥٠ مسلحاً.

وكانت، في بعلبك، حامية فرنسية متمركزة في القلعة والمحطة، ومؤلفة من سرايا مسلحة بالرشاشات، فقرر قادة الثوار مهاجمة الحامية، (وكانوا مدربين على حرب العصابات واستعمال القذائف اليدوية)، وقد توزعت قواتهم على أربع فرق لمهاجمة مواقع الحامية. وفي الساعة الثامنة من مساء ١٢ تموز/يوليو، بدأ الثوار هجومهم على الموقع الأول، أي القلعة، فرموا حاميتها بالقذائف اليدوية، واشتبكوا معها بالنار، وحاولت الحامية صدهم بنار رشاشاتها، إلا ان الثوار استطاعوا احتلال القلعة، ثم احتلوا المدينة، خلال نصف ساعة، وحرروا السجناء، بينما هرب جنود الحامية الفرنسية، وقتل منهم « عدد كبير، وغنم

المجاهدون أسلحة كثيرة». وانسحب الثوار، بعد ذلك، الى الجرود، حيث مكثوا ثلاثة ايام تفرقوا بعدها[٤٩].

ثانياً – العرائض المطالبة باستعادة الوحدة مع سوريا:

انتهت الثورة في الأقضية الأربعة وفي مناطق الضنية وعكار والهرمل وبعلبك بانتهاء الثورات في سوريا، ولكن المطالبة بإعادة هذه المناطق الى سوريا لم تنته، بل شارك، في هذه المطالبة، زعماء طرابلس وبيروت وصيدا، وكذلك جبل عامل، وذلك من خلال ردود هؤلاء الزعماء على الأسئلة التي وجهت اليهم بمناسبة وضع دستور للبنان (عام ١٩٢٦)، وفيما يلي إيجاز لتلك الردود:

١ – جاء في العريضة التي رفعها أعيان طرابلس الى «رئيس المجلس النيابي اللبناني»، بدون تاريخ، ما يلي:

«من المعلوم ان رغائب ومطالب الأمة الطرابلسية هي رفض الانضمام الى لبنان الكبير الذي أعلن سنة ١٩٢٠، وطلب الالتحاق بالوحدة السورية، وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عن إرادتها وبدون استفتائها، في ظروف عديدة، وقدمتها مراراً الى المفوضية العليا، وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والاسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام، وآخر احتجاج لها ستقدمه بلائحة ممضاة من عموم الطرابلسيين الى فخامة المفوض السامي، وعليه، تقرر، بالإجماع، بمناسبة وصول الأسئلة الموجهة إلينا من اللجنة الدستورية، ان نعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على إلحاقها بلبنان، ورفض الاشتراك في الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة... ونؤيد ونكرر طلب الرجوع الى ما كانت محتفظة لنفسها به بشأن الإلتحاق بالوحدة السورية في كل وقت وزمن...» ويلي ذلك تواقيع

كل من: محمد ملك عن مفتي طرابلس، وحسن عويضه عن رئيس غرفة التجارة في طرابلس، واحمد الرافعي نائب رئيس بلدية طرابلس، وعبد اللطيف سلطان عن القاضي المكلف إبداء رأيه بالدستور[٥٠].

٢ – وجاء في العريضة التي رفعها أعيان صيدا الى المفوض السامي الفرنسي «هنري دي جوفنيل» بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، ما يلي:

«قد عُلم لدى ممثلي الجمهورية الإفرنسية، في البلاد السورية، من حين أُعلن ما يدعونه دولة لبنان الكبير، كما انه عُلم لدى مجلس البرلمان والنظار (الوزراء) في فرنسا، ولدى جمعية الأمم نفسها، ان جميع أفراد الطائفة الإسلامية، التي تؤلف الأكثرية الحقيقية في هذه البلاد، لم يرضوا عن إلحاقهم بمتصرفية لبنان القديمة، ذلك الإلحاق الذي أرغموا عليه إرغاماً. يؤيد ذلك الإحتجاجات العديدة التي قدمت الى كبار الرجالات والهيئات السياسية الإفرنسية، والى جمعية الأمم، في أزمنة متعاقبة، في كل الخمس سنوات التي وجدت فيها دولة لبنان الكبير. والآن، تغتنم الطائفة الإسلامية فرصة تكليف فخامة المفوض السامي المسيو (دي جوفنيل) للمجلس النيابي تنظيم القانون الاساسي لتظهر رغباتها الأكيدة في الإنفصال عن ما يسمونه لبنان الكبير والإنضمام الى الوحدة السورية على أساس اللامركزية. وعلى هذا، قررت الطائفة الإسلامية في صيدا، بإجماع الآراء... عدم الإشتراك في سن الدستور اللبناني، وتكرير طلباتها الحقة بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية، ملتمسين تحقيق أمانينا عملاً باحترام حقوق الشعب المقدسة». ويلي ذلك ٨١ توقيعاً[٥١].

٣ – وجاء في القرار الذي أصدره أعيان الطائفة الإسلامية في بيروت بمناسبة تسلمهم الأسئلة المتعلقة بالدستور، وبتاريخ ١٩٢٦/١/٥ ما يلي:

«نحن المجتمعين للمذاكرة .... قررنا، بالإجماع، رفض الإشتراك بسن هذا الدستور، عملاً برغائب عموم المسلمين المجمعين على رفضه، لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد، فنقول:

«من المعلوم ان رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية، وهي الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان حين إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠، أن تلك الرغائب هي رفض الانضمام اليه وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية، وقد كررت الطائفة احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عن إرادتها وبدون استفتائها، في ظروف عديدة، وقدمتها مراراً الى المفوضية العليا وباريز وجمعية الأمم بلائحة مطبوعة حوت الحجج القاطعة والأسباب المشروعة العادلة الداعية لرفض هذا الانضمام المخترَع الذي استفادت منه الأقلية على حساب الأكثرية التي ترفضه بحق. وآخر احتجاجات الطائفة الإسلامية قدمته، من عهد قريب، لفخامة المفوض السامي، بواسطة وفد من أعيانها، شفوياً وخطيا، بلائحة مطبوعة نبعث اليكم بواحدة منها، لفّاً.

وعليه، فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت، متفقةً بالإجماع.... ان تعيد تثبيت احتجاجاتها على الإلحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسن دستوره والإجابة على الأسئلة بشأنه، وهي تؤيد وتكرر طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية، احتفاظاً بحقوقها المشروعة المقدسة في كل وقت وزمان، وعليه، لم يعد من لزوم لإرسال مندوبين منها، والسلام»[٥٢].

طبق الأصل

كاتب الجلسة

التوقيع: محمد عمر (والباقي غير واضح)

٤ - وجاء في العريضة التي رفعها «مجلس بلدية بعلبك» المؤلف من: الرئيس توفيق سليمان والأعضاء محمد رسول الرفاعي وعلي مرتضى وحسين رستم حيدر، والتي عقدت بتاريخ ١٩٢٦/١/١١، ما يلي: «بناءً على .... وبعد المذاكرة...... تقرر ما يلي: «من المعلوم ان رغائب ومطالب الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان منذ إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية، وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عن إرادتها وبدون استفتائها، في ظروف عديدة، وقدمتها مراراً الى المفوضية العليا وباريس وجمعية الأمم، وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والأسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام، وآخر احتجاج لها قدمته بصورة شفهية بواسطة وفد من أعيان الطائفة الإسلامية، وبصورة خطية، الى فخامة المفوض السامي، فعليه، قرر مجلس بلدية بعلبك.... إعادة تثبيت الاحتجاجات السابقة، من الأكثرية الساحقة، على الالتحاق بلبنان...... ويؤيد طلب الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية، في كل وقت، ولهذا، لا يرى مجلسنا لزوماً لإعطاء الجواب على هذه الأسئلة، ولإرسال مندوبين. وعليه نظم هذا القرار ورفع لرئاسة المجلس النيابي لدولة لبنان الكبير، باتفاق الآراء»، ويلي ذلك تواقيع الرئيس والاعضاء الثلاثة الحاضرين، مع لحظ غياب ثلاثة أعضاء[٥٣].

٥ - وجاء في العريضة التي رفعها أعيان جبل عامل الى المفوض السامي الفرنسي، في كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، ما يلي:

«نحن اهالي جبل عامل، منذ إلحاقنا بلبنان الصغير، ما زلنا نرى الغرم علينا والغنم له، ندفع الضرائب ولا ينفق علينا منها سوى القليل، حتى نرى

حقنا مهضوماً معه، فلا نعطى من الوظائف ما نستحقه. ومعلوم ان هذا الاستئثار شديد على النفوس جداً، لذلك، نطلب من عميد الدولة المنتدبة، المسيو دي جوفنيل، تحقيق آمالنا الراسخة في نفوسنا وهي: فصلنا عن لبنان بإنشاء إدارة مستقلة تحت إشراف الدولة المنتدبة.......» ويلي ذلك «مئات التواقيع من سائر أنحاء جبل عامل»[٥٤].

وقد كان الدافع الأساسي لأهالي هذه المناطق، في مطالبتهم بالوحدة مع سوريا، دافعاً قومياً في الأساس، وبدا ذلك واضحاً في العديد من المؤتمرات التي نرى ضرورة الإشارة اليها، في هذا المجال:

١- عام ١٩٢٣، قدم «وجهاء المسلمين من أبناء الساحل» اللبناني مذكرة الى المفوض السامي الفرنسي «الجنرال ويغان» طالبوا فيها «بإعادة الوحدة مع البلاد السورية»، وذلك لأن «إلحاق الولاية البيروتية، أو قسماً منها، وهما : لواء بيروت ولواء طرابلس، في الساحل، مع بقية البلدان المنضمة، من الداخل، بمتصرفية جبل لبنان، تم بدون رضى من الاهالي، وبغير استفتاء»، وتستطرد المذكرة: «إن الوحدة السورية أجزل خيراً وأعم نفعاً وأكثر عدداً، وجبل لبنان جزء من سوريا، لا يصح، عقلاً، شذوذه عن المجموع، ومع ذلك، فلما رفض الالتحاق بالوحدة السورية، ما رأينا من حاول إرغامه للالتحاق....... وعلى هذا، فنحن نطلب من فرنسا، حامية حرية الشعوب، إجابة طلبنا الانفصال عن لبنان، والالتحاق بالوحدة السورية، على قاعدة اللامركزية»[٥٥].

٢ - بمناسبة وضع الدستور اللبناني، في كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، رفع نائب بيروت «عمر الداعوق» الى امين سر عصبة الأمم، مذكرة تضمنت احتجاجاً من فريق «من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع» على «ضم الاراضي التي يمثلونها الى لبنان»، واقتراحاً بأن تؤلف هذه الأراضي «دولة

مستقلة إدارية مرتبطة باتحاد لا مركزي مع لبنان القديم وسوريا»، وان هذا الاحتجاج، مع الاقتراح، طرح في آخر جلسة في المجلس النيابي، لمناقشة الدستور وإقراره، إلا انه لم يناقش بسبب رفض ممثل المندوب السامي[٥٦].

٣ - بتاريخ ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٧، عقد، في بيروت، مؤتمر ضم مندوبين عن حمص وحلب وطرابلس وبيروت وحماة ودمشق، وقد أصدر هذا المؤتمر بياناً تضمن نقداً لسياسة الانتداب الفرنسي في سوريا (ولبنان) من خلال البيان الذي نشره المندوب السامي (هنري بونسو) بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو من العام نفسه (عام ١٩٢٧)، كما تضمن المطالبة بتحقيق أماني «الأمة السورية» بالاستقلال والوحدة، معتبراً انه (أي بيان بونسو) جعل سوريا «أجزاء مفككة متباينة» وراعى «الطائفية في التقسيمات الادارية» مما جعل «الجسم السوري الذي لم يقوَ الحكم السابق (أي العثماني) على تجزئته وتفكيكه، عرضة للوهن والضعف مع السنين»[٥٧].

٤- بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٢٨، عقد، في دمشق، مؤتمر ضم وفوداً من بيروت وطرابلس وجبل عامل وصيدا وصور ووادي التيم واللاذقية والبقاع وحصن الأكراد وبعلبك، وقد ترأس المؤتمر «عبد الحميد كرامي»، وأصدر المؤتمر بياناً أكد فيه الطلب الى «الجمعية التأسيسية السورية» المنعقدة، بالتاريخ نفسه، في دمشق، بالسعي لتحقيق «وحدة البلاد السورية العامة، بضم جبل الدروز والبلاد المسماة ببلاد العلويين، والبلاد التي ضمت الى لبنان القديم من سوريا، وذلك بوضع مادة خاصة، في صلب الدستور، تنص على ان سوريا المؤلفة من البلاد المذكورة هي دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ، وذات سيادة»، وقد مثلت الوفود التي شاركت في المؤتمر مختلف العائلات السياسية النافذة في البلاد[٥٨].

٥ - بتاريخ ١٦ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٣، عقد، في بيروت، وفي منزل سليم علي سلام، مؤتمر ضم نخبة من وجهاء مسلمي لبنان، وقد صدر عن المؤتمر مذكرة وجهت الى المفوض السامي الفرنسي «الكونت دي مارتيل» وتضمنت المطالب التالية:

«١- وحدة البلاد السورية الشاملة، وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية، تمثل البلاد تمثلاً صحيحاً وتديرها على رغبات أهل البلاد.

«٢- تسليم إدارة الجمارك العامة الى هذه الحكومة الوطنية.

«٣- السماح للمبعدين السياسيين بالعودة الى بلادهم للإشتراك بمقدراتها اشتراكاً فعلياً»[٥٩].

٦- بتاريخ ١٠ آذار/مارس عام ١٩٣٦، عقد، في منزل «سليم علي سلام» ببيروت، مؤتمر دعي «بمؤتمر الساحل والأقضية الأربعة» حضره «وفود عن البلاد المنسلخة عن سوريا، من مختلف الطبقات، وفريق من جبل لبنان»، ومن الذين حضروا هذا المؤتمر، بالإضافة الى صاحب المنزل: عبد الحميد كرامي، وعلي ناصر الدين، والشيخ احمد عارف الزين، والشيخ احمد رضا، وصلاح لبكي، وشوقي الدندشي، والمحامي فوزي بردويل، ويوسف يزبك، وجميل بيهم، وحسن القاضي، والشيخ سليمان الضاهر، ومأمون أياس، وأمين خضر، وعبد اللطيف البيسار، وعمر بيهم، وعادل عسيران، وكاظم الصلح، وكان الحاضرون يمثلون بيروت وطرابلس وجبل لبنان وصور وصيدا والنبطية وعكار وزحلة، كما كانوا يمثلون مختلف الطوائف في لبنان، ومن المهم أن نشير الى ان المسيحيين تمثلوا، في هذا المؤتمر، بشخصيات ذات وزن في طائفتهم، مثل: صلاح لبكي، الشاعر والأديب، وأحد الأعضاء البارزين في الحزب السوري القومي

الإجتماعي، وكان من المؤمنين بوحدة سوريا الطبيعية، ويوسف يزبك، المؤرخ والباحث، وهو أحد الذين شاركوا بتأسيس الحزب الشيوعي في لبنان، ومن المؤمنين بوحدة لبنان وسوريا، وفوزي بردويل، وهو من المناضلين في سبيل الوحدة السورية، وممن قادوا التظاهرات، في زحلة والبقاع، ضد فرنسا، للمطالبة بتحقيق هذه الوحدة. وقد خلص المؤتمر الى إصدار مذكرة رفعها الى المفوض السامي الفرنسي «الكونت دي مارتيل»، وجاء فيها أن المؤتمر يؤيد، تأييداً مطلقاً، ما قررته المؤتمرات السابقة وهو «الحرية والسيادة التامتان، والوحدة السورية الشاملة». وقد وقّع هذه المذكرة جميع الحاضرين باستثناء «كاظم الصلح» الذي انفرد بمعارضته وأصدر، في اليوم التالي، بياناً شرح فيه أسباب تمنعه عن توقيع المذكرة[٦٠].

٧ - بتاريخ ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٦، عقد، في بيروت، مؤتمر دعي «بالمؤتمر القومي الإسلامي»، وقد حضر هذا المؤتمر فريق من وجهاء المسلمين وأعيانهم، من مختلف المدن والمناطق اللبنانية، وقد أصدر المؤتمرون مذكرة طالبوا فيها «بوحدة شاملة لأجزاء سوريا أولاً وللأقطار العربية ثانيا»، ودعوا «الفريق من أبناء الوطن» الذين «لا يرون تحقيق الوحدة السورية» الى القبول بصلة تقوم «بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية على أساس الاتحاد بأوسع ما يمكن من أشكاله»، ودعوا «إخوانهم طلاب الوحدة السورية الشاملة من الطوائف المسيحية، الى اعتناق فكرة الاتحاد كخطوة أولى نحو الهدف الأسمى» وهو الوحدة. وقد شكل المؤتمر «لجنة تنفيذية» مهمتها «تنفيذ هذه المقررات» وتبليغها «الى المراجع الإيجابية في باريس وجنيف، والى المفوض السامي والحكومة اللبنانية والوفد المفاوض». وكذلك «الاتصال ببقية الطوائف، والعمل على توحيد الكلمة وعقد مؤتمر عام إذا كان ثمة مجال له». وقد وقّع هذه

المذكرة جميع المؤتمرين، ونذكر منهم: سليم سلام، وعمر بيهم، ورياض الصلح، وبهيج الجوهري، والشيخ أحمد عارف الزين، والشيخ احمد رضا، والأمير أمين أرسلان، وفؤاد نكد، وعلي البزي، والشيخ ابراهيم الطيب، وفريد حيدر، والحاج نجيب بكار، وخالد عبد القادر، ومحمود ابو عرب، والحاج علي بيضون، والأمير اسماعيل شهاب، والشيخ سعد قيس، والسيد محمد مرتضى، والدكتور عزالدين الرفاعي، وقد تغيب عن المؤتمر، كل من عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار[٦١].

ثالثاً – الأحزاب والحركات الوحدوية:

ولم تتوقف الدعوة الى الوحدة، في لبنان، عند حدود المؤتمرات التي عقدها وجهاء البلاد في عهد الانتداب، كما قدمنا، وإنما تعدت ذلك الى النخبة المفكرة التي سعت الى إيجاد أحزاب وحركات سياسية عقيدية تؤطّر هذا التوجه الوحدوي وتجعل منه مطلباً استراتيجياً إن كانت الظروف لا تتيح تحقيقه في أمد قريب، فظهرت، في لبنان، أحزاب وحركات قومية ووحدوية اهمها: الحزب السوري القومي الاجتماعي (١٩٣٢) وعصبة العمل القومي (١٩٣٣) والحركة العربية السرية (١٩٣٥). وسوف نتناول، بإيجاز، هذه الأحزاب والحركات القومية، دون ان نهمل أحزاباً أخرى، قومية عربية كذلك، إلا انها برزت في إطار الإعتراف «بالكيان اللبناني» مع إضفاء صفة «العروبة» على هذا الكيان، ومن ذلك : حزب الاستقلال الجمهوري (١٩٣١) وحزب النجادة (١٩٣٦) وحزب النداء القومي (١٩٤٥).

١ – الحزب السوري القومي الاجتماعي: أسسه «انطوان خليل سعاده» من بلدة «الشوير» في جبل لبنان، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٢. بدأ هذا

الحزب نشاطه بشكل سري، ثم ما لبث ان ظهر الى العلن، قبل ان يحرز ترخيصاً رسمياً. وقد انضم، الى هذا الحزب، فور إنشائه، نخبة من المثقفين العاملين في الحقل القومي، في لبنان، من مختلف الطوائف والمذاهب، أمثال: جميل عبده صوايا، وجورج عبد المسيح، وفؤاد جرجس حداد، ورجا بولس الخوري، وأنيس ابو نعمه صوايا، والدكتور محمد روحي غندور، وفارس سليم سلامه، وفيكتور أسعد، وإيليا ربيز، وموسى سليمان، وبهيج المقدسي، وأنيس قساطلي، وسامي قربان، ورفيق مروش، وعمر اللبان، وجبران جريج، وعبدالله قبرصي، وزكي النقاش» (الذي ما لبث ان انسحب من الحزب)[٦٢]، وسعيد تقي الدين، وشارل سعد، ورجا خولي، وفؤاد سليمان، ونعمة ثابت، ومأمون اياس، وشفيق جرداق، ويوسف الدبس، وبهيج المقدسي، وانعام رعد[٦٣]، ومحمد البعلبكي، وغسان تويني، وعبدالله سعاده وغيرهم، من لبنان، ومن سائر أقطار المشرق العربي. وقد استمر هذا الحزب ناشطاً وفعالاً وذا تأثير كبير في الحياة السياسية، في لبنان، طوال عهد الانتداب، وحتى مطلع عهد الاستقلال، حين اتهم زعيمه «انطوان سعاده» بالقيام بثورة مسلحة لقلب نظام الحكم، في لبنان، فألقي القبض عليه، حيث حوكم وأعدم خلال أقل من ٢٤ ساعة، وكان ذلك في ٨ تموز/ يوليو عام ١٩٤٩. وقد حدد هذا الحزب أهدافه على الشكل التالي: «نهضة سورية قومية اجتماعية تكفل تحقيق مبادئه، وتعيد الى الأمة السورية حيويتها وقوتها، وتنظيم حركة تؤدي الى استقلال الأمة السورية استقلالاً تاما، وتثبيت سيادتها، وإقامة نظام جديد يؤمن مصالحها، ويرفع مستوى حياتها، والسعي لإنشاء جبهة عربية» (المادة الأولى من دستور الحزب).

وأما مبادئه الأساسية فهي:

١ - «سوريا للسوريين والسوريون أمة واحدة.

٢ - «القضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها، مستقلة كل الاستقلال عن أية قضية أخرى.

٣ - «القضية السورية هي قضية الأمة السورية والوطن السوري.

٤ - «الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولدة من تاريخ طويل يرجع الى ما قبل التاريخ الجلي.

٥ - «الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية، وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها، وتمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي، وجبال البختياري في الشمال الشرقي، الى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري (البحر المتوسط) في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، الى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق، ويعبر عنها بلفظ عام: الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص.

٦ - «الأمة السورية مجتمع واحد.

٧ - «تستمد النهضة السورية القومية الاجتماعية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها الثقافي والسياسي.

٨ - «مصلحة سوريا فوق كل مصلحة» (المادة الثانية من دستور الحزب).

وأما مبادئه الإصلاحية فهي :

١ - «فصل الدين عن الدولة.

٢ - «منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين.

٣ - «إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب.

٤ - «إلغاء الإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الانتاج، وإنصاف العمل، وصيانة مصلحة الأمة والدولة.

٥ - «إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الوطن والأمة».[٦٤] (المادة الثالثة من دستور الحزب).

ولا بد من الوقوف عند الأمور التالية التي ميّزت هذا الحزب، وهي:

١ - إضافة الصفة «الاجتماعية» الى الصفة «القومية» للحزب، وهي صفة أضيفت بعد فترة من تأليفه وإعلانه (عام ١٩٤١)، ويلاحظ ان سعاده كان يكرر، في معظم خطاباته وأحاديثه القول «بوحدة المجتمع السوري».

٢ - إضافة «العراق» الى خارطة سوريا، وقد تم ذلك بعد فترة من تأليف الحزب وإعلانه ايضاً، وقد برر سعادة ذلك بأن العراق يشكل جزءاً من «الهلال الخصيب» الذي يشكل «سوريا الطبيعية»، وان التقسيمات التي طرأت على سوريا، بعد الحرب العالمية الاولى، وهي «فلسطين وشرق الاردن، ولبنان، وسوريا (الشام) وكيليكيا، والعراق، قلصت اسم سوريا الى منطقة الشام المحدودة، وكانت قد أخرجت قبرص من حدود سوريا، مع انها قطعة من أرضها في الماء»[٦٥].

٣ - اعتبار سوريا «أمة» واحدة مستقلة، ضمن «أمم» العالم العربي، وليست جزءاً من «الأمة العربية» كما يقول القوميون العرب، وإنما هي تشكل، مع الأمم العربية «جبهة عربية» واحدة.

٤ - اعتبار «الكيان اللبناني» كياناً أفرزته الأحداث الطائفية التي جرت في القرن التاسع عشر، وان المسألة اللبنانية «أوجدت كحل لقضية جماعة دينية في

سوريا، هي الجماعة المسيحية»، وان اعتبار الفينيقية أصلاً للشعب اللبناني يهدف الى إبعاد لبنان عن أصوله السورية.

٦ - المطالبة «بفصل الدين عن الدولة» و«بمنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين» و «إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب»، وهو مطلب يهدف الى إنشاء نظام علماني لا طائفي يحل محل النظام الطائفي الذي لا نزال نعاني من مساوئه ونتحمل أخطاره.

وقد لخص «سعادة» نظرته الى «الكيان اللبناني» على الشكل التالي:

١ - اعتبر سعادة «الكيان اللبناني» كياناً سياسياً وليس كياناً قومياً، وقد أملت إنشاء هذا الكيان اعتبارات طائفية وإرادات أجنبية، ورغم ذلك، فهو يعترف بأنه يعمل «ضمن الكيان اللبناني، لنجاح الشعب اللبناني وتقدمه» دون ان يمنعه ذلك من اعتبار «ان سوريا الجغرافية تشكل وحدة اجتماعية اقتصادية»، وذلك لأنه، منذ ان تم «الاعتراف بالكيان اللبناني، أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين، ونحن منهم»[٦٦].

٢ - ميّز سعادة بين «العقيدة القومية الاجتماعية» و «الكيان اللبناني» باعتبار ان ظروفا «سياسية بحتة» فرضت إنشاء هذا الكيان، معلناً، في الوقت نفسه، ان حزبه لا يريد «ضم لبنان الى الشام»، معتبراً ذلك «دعاية خبيثة»، وان هذا الحزب «لا يقول بالضم أو الفصل، بل يعمل للوحدة القومية»[٦٧]، إلا انه ظلّ يأمل بأن تستطيع حركته «السورية القومية الاجتماعية» إقناع اللبنانيين بأن «لا موجب حقيقياً لإيجاد دولة في لبنان تخرج من نطاق القومية السورية»[٦٨].

٣ - يرفض سعادة أن يقوم، في سوريا، كيان ما، على أساس ديني، ويعتبر ان «الكيان اللبناني» قد أنشئ «كحل لقضية جماعة دينية، في سوريا، هي

الجماعة المسيحية» (كما سبق ان ذكرنا)، إلا ان هذا الحل قصّر عن «الأمور الجوهرية التي يجب معالجتها وإيجاد حل نهائي لها»، وبالتالي، فإن إقامة كيان خاص بالمسيحيين، في قلب سوريا، لم يكن الحل الملائم «لقضية حقوق الجماعة المسيحية ومصالحها»[٦٩]، وذلك ما دفع سعادة الى السعي لأن يحل «الأساس القومي محل الأساس الديني، ونزع فكرة الحكم على أساس المذهب» بحيث يكون الجميع «سوريين قوميين، لا أكثرية محمدية، ولا أقلية مسيحية»[٧٠].

٣ - ورغم ان سعادة يحاول أن يشرح أهداف حزبه، ومبادئ هذا الحزب، بأسلوب سياسي مرن، لا يثير غضب المتحمسين للكيان اللبناني (من الموارنة خصوصاً)، والساعين الى فصله، حتى اجتماعياً وقومياً وتاريخياً، عن سوريا، فإنه يشدد، بوضوح، وبلا جدال، على القول إن سوريا «أمة واحدة.... ومجتمع واحد» وان «وحدة الشعب السوري» على أرضه الممتدة على مساحة الارض السورية (التي حددها المبدأ الخامس من المادة الثانية من دستور الحزب)، هي وحدة مجتمعية وقومية، ولذا، فهي يجب ان تكون، ايضاً، سياسية.

وهكذا نرى سعادة لا يتردد في ان يستدرك قائلاً: «يجب ان لا يساء فهم غرضنا من ترك الكيان السياسي اللبناني، فنحن أمة واحدة، سواء كنا دولة واحدة أم عدّة دول، وكل من يعتدي على قسم منا فقد اعتدى علينا جميعا»[٧١].

٤ - يؤكد سعادة وحدة الجنسين : اللبناني والسوري، ويرى ان «جميع الأسباب الاجتماعية والاقتصادية تقضي بأن اللبنانيين هم سوريون.... وبأن انفصال لبنان عن جسم الوطن السوري ليس له نتيجة غير انحطاط اللبنانيين واستضعافهم واستعبادهم»[٧٢].

ولأجل هذا، نراه يهاجم «الانفصاليين» اللبنانيين الذين «ينادون بملء اشداقهم: لبنان، لبنان» فيرى فيهم «أعداء لبنان واللبنانيين» لأنهم يسعون الى

«فصل لبنان عن الوطن الكامل المتلاحم الأجزاء»(٧٣) أي سوريا، ولا يتورع عن القول إن الدولة اللبنانية «لم يعلنها مجلس تأسيسي منتخب من الشعب»، وإنما أعلنها «قائد جيش أجنبي محتل، بالتواطؤ مع بعض المؤسسات الدينية، والاقطاعيين والنفعيين»(٧٤).

وانطلاقاً من معتقداته «السورية القومية الاجتماعية» يهاجم سعادة أولئك الذين يحاولون خلق قومية جديدة في الوطن السوري هي «القومية اللبنانية» فيقول:

١ - «إن الشعب، في لبنان، لم يلفظ كلمته في موقف الانفصال التام وإنشاء قومية جديدة له، فالقومية الأساسية التي كان يعرف بها - القومية السورية - لا تزال تنطبق عليه كل الانطباق»(٧٥).

٢ - «يدّعي أصحاب هذه النظرية (القومية اللبنانية) ان لبنان كان، دائما، قطراً منفصلاً ومستقلاً، وأن لا دخل له في سوريا، وان أصله فينيقي... فأحيل هؤلاء القوميين الدينيين على كتاب دينهم، على انجيلهم، فالانجيل يسمى فينيقية التي دخلها المسيح.... فينيقية سوريا، وليس فينيقية لبنان»(٧٦).

٣ - رغم تكراره القول إنه يحترم «الكيان اللبناني» باعتباره «كياناً سياسياً بررت وجوده، جزئياً، اعتبارات دينية سياسية» فإن سعادة يصرّ، كذلك، على تكرار اعتقاده بأن اللبنانيين «هم سوريون قومياً، يندمجون في أصل الأمة السورية ومزاجها وحياتها وتاريخها وتمدنها ودورتها الاجتماعية والاقتصادية»(٧٧).

٤ - يرى سعادة ان «الحزبية الدينية» المنتشرة في «سوريا الطبيعية» هي «داء سياسي-اجتماعي» لا يمكن معالجته بإنشاء قضية «تتخذ شكلاً قومياً

مصطنعاً في لبنان»، وإنما بإنشاء «قضية قومية اجتماعية كلية..... في سوريا الطبيعية كلها»(٧٨).

٥ - يرى سعادة ان مساحة لبنان التي لا تتعدى الـ ١٠ آلاف أو ١٢ ألف كلم² لا يمكن ان تشكل «بيئة طبيعية كاملة»، وبالتالي، لا يمكن ان تشكل «قطراً كاملاً بالمعنى الجغرافي»، وعلى هذا، فإن لبنان لا يمكن ان يشكل «قومية» مستقلة عن سوريا. ويكرر سعادة قوله إن «أسباب الحزبية الدينية الداخلية، والارادة الاجنبية الاستعمارية» هي التي صنعت الكيان اللبناني(٧٩).

II - عصبة العمل القومي:

وهو اسم لحزب قومي عربي أنشئ في لبنان عام ١٩٣٣، وقد أنشأته نخبة من المثقفين القوميين العرب، من مختلف الأقطار العربية، وعقد أول اجتماع له، بصورة سرية، في «قرنايل» بالمتن الأعلى، في جبل لبنان، في آب/أغسطس من العام المذكور، وحضره نحو خمسين رجلاً من كبار رجالات العرب، منهم، من لبنان: علي ناصر الدين، وقسطنطين يني، وفيهم الخوري، ورشيد معتوق، ونقولا خير، وفؤاد النكدي، وصلاح الدين بيهم، وعزت قريطم، وكاظم الصلح، وتقي الدين الصلح، ومحمد الباقر، وفريد زين الدين، وقد استمر المؤتمر نحو أسبوع (من ٢٤ آب/أغسطس حتى ٢٩ منه)، وأسفر عن وضع «بيان تأسيسي» وإنشاء «عصبة العمل القومي»، وجُعلت «دمشق» مركزاً رئيسياً لهذه العصبة التي حددت أهدافها كما يلي: «سيادة العرب واستقلالهم، وتحقيق الوحدة العربية الشاملة»(٨٠)، كما حددت وسائل تحقيق هذه الاهداف على الشكل التالي:

١ - الوسائل الاساسية: وهي: «توحيد حركة المقاومة القومية في الأقطار العربية، وعدم الاعتراف بالانتداب والإرشاد والحماية والإلحاق، وعدم الاعتراف بكل حكومة أو مؤسسة تقوم تحت ظل الاستعمار ونفوذه، وعدم الاعتراف بما يصدر عن الحكومات الاستعمارية من عهد أو عقد أو قانون أو نظام لا يحقق أهدافنا ولا يكون للبلاد فيه مصالح، والتنبيه الى ان الصهيونية لا تشكل خطراً على فلسطين فحسب، بل هي خطر على العرب أجمعين»، وعدم الاعتراف «بوجود الأقليات المذهبية أو العنصرية أو اللغوية»، وعدم الاعتراف «بما نتج عن تجزئة البلاد العربية من فوارق جنسية»، ذلك انه، ليس للعرب، في كل البلاد العربية «غير جنسية واحدة هي الجنسية العربية، وغير لغة واحدة هي اللغة العربية»، وعلى هذا، لا يمكن لأية دولة عربية ان تعتبر عربياً فيها أجنبياً عنها.

٢ - الوسائل الاقتصادية:، واهمها: إلغاء الحواجز الجمركية بين البلاد العربية، وعدم التقيد بمذهب اقتصادي واحد، والاستغناء عن الكماليات إن لم تكن من إنتاج عربي، ومقاومة الشركات الاجنبية.

٣ - الوسائل الاجتماعية:، وا همها : عدم اعتناق أي مذهب اجتماعي يمكن ان يؤدي الى «إضعاف الحسّ القومي أو الخروج على التقاليد العربية»، كما انه من الواجب مقاومة كل العصبيات المناوئة للعصبية القومية، ومن هذه العصبيات: «العصبيات العائلية أو المذهبية أو المحلية التي يجب أن تذوب وتفنى في سبيل المصلحة القومية».

٤ - الوسائل التربوية والثقافية:، واهمها : اعتماد برامج تعليم تقوم على «أسس علمية» تساعد على «حرية البحث العلمي والاستقلال الفكري»، مع الاهتمام بتدريس «تاريخ العرب وجغرافية بلادهم وآثارهم في العلم والفن

والأدب»، على أن تكون اللغة العربية، وحدها «لغة التعليم، في شتى فروعه»، وعلى ان يقتصر التعليم باللغات الاجنبية على «البحث العلمي» دون سواه، كما تجب مقاومة «التبشير الاجنبي» بكل أشكاله وصوره[٨١].

إلا ان هذه العصبة لم تستمر أكثر من أعوام قليلة (١٩٣٣-١٩٣٩) حيث حصل فيها انشقاق (عام ١٩٣٦) أدى الى انسحاب عدد من أعضائها البارزين وانضمامهم الى الكتلة الوطنية في سوريا، وما ان نشبت الحرب عام ١٩٣٩، حتى كان عقد هذه العصبة قد انفرط. وقد خلف هذه العصبة عصبة اخرى، في لبنان، بالإسم نفسه (عام ١٩٤٤) إلا انها لم تعش طويلاً كذلك[٨٢].

III - الحركة العربية السرية :

كانت هذه الحركة من أهم الحركات القومية العربية التي عرفها عهد الانتداب، تأسست عام ١٩٣٥، وقد أسسها رعيل من القوميين العرب، من مختلف الأقطار العربية، وعلى رأسهم «قسطنطين زريق»، والمؤسسون هم، بالاضافة الى «زريق»: كاظم الصلح وتقي الدين الصلح وفريد زين الدين وواصف كمال ورشاد الشوا ومحمد علي حماده وفريد السعد وفؤاد مفرج . وانتسب الى هذه الحركة، فيما بعد، العديد من القوميين العرب، من مختلف الأقطار العربية كذلك، نذكر منهم: رامز شحاده وعادل عسيران وشوقي الدندشي ونديم دمشقية وحيدر عبد الشافي ويوسف شديد وبرهان الدجاني وشفيق جحا وحليم ابو عز الدين وفريد يعيش وممدوح السخن وخلوصي الخيري ودرويش المقدادي ويوسف السبعاوي وآخرون. وقد افتتحت الحركة مكاتب سرية لها في كل من لبنان وسوريا وفلسطين وشرق الاردن والعراق، وقد أطلق على هذه المكاتب اسم «عمالة»، وكان يرأس كل مكتب «عميل»، بينما كانت

تعتمد «نقاط اعتماد» علنية (جمعيات ونوادي ثقافية) لترويج أفكارها ومبادئها في هذه الأقطار. وقد وُضع للحركة دستورٌ هو كتاب «القومية العربية: حقائق وإيضاحات ومناهج»، وقد تضمن هذا الكتاب تعريفات خاصة بالفكرة العربية والقومية العربية، وبالعرب وبلادهم وعصبيتهم، كما شرح أهداف الحركة ومبادئها ووسائل عملها (وقد سمي هذا الكتاب، بالكتاب الأحمر، نسبة الى لون غلافه)، وفيما يلي أهم ما جاء في الكتاب:

القسم الأول: في السياسة القومية (المواد ١-٢٠):

١- يعرّف الكتاب «الفكرة العربية أو القضية العربية» بأنها «تعبير يطلق على الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير أنفسهم من الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل وسائر ضروب الوهن، على ان يؤلفوا شملهم ويتحدوا في دولة قومية عربية قوية متحضرة، فيصونوا، بذلك، كيانهم المادي والمعنوي، ويرفعوا شأنهم، ويستمروا في تأدية رسالتهم الى الانسانية والحضارة العالمية».

٢ - ويعرّف «القومية العربية» بأنها «مجموعة الصفات والمميزات والخصائص والارادات التي ألّفت ما بين العرب وكوّنت منهم أمة، كوحدة الموطن واللغة والثقافة والتاريخ والمطامح والالآم والجهاد المستمر والمصلحة المادية والمعنوية المشتركة».

٣ - ويعرّف «العرب» بأنهم «من كانت لغتهم العربية، أو من يقطنون البلاد العربية وليست لهم، في الحالتين، أية عصبية تمنعهم من الاندماج في القومية العربية».

٤ - ويعرّف «البلاد العربية» بأنها «جميع الاراضي التي تكلم، أو يتكلم سكانها اللغة العربية في آسيا وافريقيا» ثم يحدّد التعريف هذه الاراضي، جغرافياً[٨٣].

٥ - ثم يتحدث الكتاب عن «العصبية العربية» على ان تكون، وحدها، دون سواها من العصبيات «الطائفية والعنصرية والطبقية والاقليمية والقبلية والعائلية واشباهها»، كما يتحدث عن «وحدة الهدف في الجهاد» مع «الاختلاف والتنوع في أساليب الجهاد»، ثم عن التنظيم وتعميم الحركة «بين جمهرة الشعب»، وعن «السلبية والإيجابية» كسياسة في الكفاح، وعن الأمة ومصالحها، وعن النظام الاتحادي العربي، وعن التعرّب وشروطه[٨٤].

القسم الثاني: في الثقافة : (المواد ٢١-٤٠).

شدّد هذا القسم على «تكوين الثقافة العربية وأثرها القومي»، وعلى دور العرب في «إبداع الثقافة الانسانية العليا»، ثم أصرّ على «حرية البحث العلمي»، واعتبر الثقافة القومية العربية «أداة تعريب» للمقيمين على أرض الوطن العربي، كما أصرّ على وجوب استمرار « الصلة الوطنية مع العرب المغتربين». ثم تحدث عن الصلة بين «الأدب العربي والاداب العالمية»، وعن التعليم وإجباريته ومجانيته وتعميمه وتوحيد أصوله، مما لا بد من أن يؤدي الى «تعرّب المعاهد الاجنبية (في الوطن العربي) أو خضوعها لقوانين المعارف (في هذا الوطن)»، واعتبر الامية «كارثة متوطنة عامة» وحدّد «أثرها وأساليب مكافحتها»، وتحدث عن مختلف «وسائل النشر» الأهلية، مثل «الصحافة والتمثيل والسينما والاذاعة اللاسلكية والاغاني والصور والاعلانات والمهرجانات» وحذّر من ان تكون «ماسة بالآداب العامة أو الخصائل القومية أو التاريخ العربي»، وحث «الدولة والهيئات الوطنية» على مراقبتها بهدف توجيهها نحو الإسهام في «حركة التحرير الوطنية، وفي تمجيد القومية العربية»، وطالب «بضبط الوعظ الديني وتنظيمه وتوجيهه»، ثم تحدث عن «اللغة العربية»

و«قبولها للتجديد والتطور»، وعن تعامل «العرب المعاصرين» مع «اللغات الاجنبية» معتبراً ان «العربية، وحدها، هي لغة دوائر الدولة والتعليم والتعامل الاهلي، وهي محتومة في المؤسسات الأجنبية ومواطن النشر كالراديو والسينما والإعلان واللوحات والعلامات الفارقة المسجلة» إلا أنه «يستثنى من هذا التختيم ما تعطّل معناه بالترجمة والتعريب، كبعض المؤلفات الأدبية والألفاظ العلمية والآثار الفنية»، وعن ضرورة اهتمام الدولة «بالبعثات العلمية وكفالة الرزق للعلماء والموهوبين»، وأخيراً، عن «الرياضة» وعن «الدعوة للروح العسكري، وتعميم الجندية» لأن الجندية «عونٌ على توحيد النزعات بين الأفراد، وتقريبٌ لطبقات الناس بعضها من بعض، وحشدٌ وتنظيمٌ لعنصر القوة الكبرى في الأمة والوطن»[٨٥].

القسم الثالث والاخير: في الاجتماع والاقتصاد: (المواد ٤١-٦٠)

ويشير الى ضرورة تخلي العرب، أثناء كفاحهم ضد الاستعمار، عن «المشاحنة حول المذاهب الاجتماعية والاقتصادية»، والى ضرورة تكوين «هيئة اجتماعية موحدة» تبتعد بهم عن الطبقية والطائفية، وقيام «دولة قومية، لا دولة دينية» تصان فيها الحريات «في حدود القانون»، وتتسم بسمات الدولة المدنية التي تراعي «الحقوق الاساسية للفرد والمجتمع»، مع ما يحتاجه العرب من «روح التعاون والعمل المشترك»، باعتبارهم ينزعون، اصلاً، الى «روح الفردية، تعلقاً منهم بالحرية أو الاستقلالية»، بالإضافة الى ضرورة قيام «قضاء عادل» يسهم في مكافحة «المفاسد الاجتماعية». ثم يتحدث عن ضرورة تشجيع تأسيس الأسرة عن طريق «الزواج» والاعتناء بالصحة فيها، وعن «تحضير البدو» و«رفع مستوى الحياة في القرية»، وان تسود العدالة في الطبقات العاملة كي ينتفي

الجوع وتنتفي البطالة، ولا يمكن بلوغ ذلك إلا عن طريق قيام «وحدة اقتصادية طبيعية» بين البلاد العربية، حيث ينتفي «التنافس» وتنتفي «المضاربة»، ووضع سياسة «استقلال اقتصادي» تحفظ للأمة قوتها وإمكاناتها الاقتصادية، وتؤمن لها حسن استغلال مرافقها واستثمار هذه المرافق، أو أي مرفق أجنبي، شرط عدم المساس «باستقلال الوطن أو تقدمه». وأما «رأس المال الاجنبي» فيجب ان يخضع، في البلاد العربية، الى توجّه السياسة الاقتصادية لهذه البلاد، فيجبر على استخدام «نصاب من الموظفين والمستخدمين والعمال العرب لا يقل عن ٣/٤ المجموع»، فضلاً عن خضوعه «لقانون تفضيل العرب، حيث تتساوى الكفاءات جملة»، ويوصي، أخيراً، «بتعميم الآلة» في الصناعات العربية، إذ إن «التقدم الحديث» يقوم، في معظمه، عليها[٨٦].

إستمرت هذه الحركة، سرية وناشطة، حتى بداية الحرب العالمية الثانية، حيث ذابت في الحركات والاحزاب القومية التي قامت واستمرت بعد هذه الحرب (حزب النداء القومي، وحركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي وغيرها». ويذكر «شفيق جحا» ان معظم وثائقها قد أتلفت «من باب الاحتراز»، وان الحركة التزمت «بالسرّية المطلقة» ولم «ينكشف أمرها»، بل إنه «بقي مجهولاً من غير اهلها، ولم يكتب أو ينشر عنها شيء طوال حوالي نصف قرن، حتى لكادت ان تنسى تماما»[٨٧].

وتجدر الإشارة الى أننا عدنا الى ما كتبه الدكتور قسطنطين زريق، وما تم من حوارات معه، فلم نعثر على أية إشارة منه الى «الحركة العربية السرية» التي أسهم في إنشائها، أو «الكتاب الأحمر» الذي أسهم في وضعه، وإنما أخذنا أخبار هذه الحركة وهذا الكتاب من معاصرين أمثال: حليم ابو عز الدين وشفيق جحا ونديم دمشقيه وغيرهم ممن يؤكدون ان «زريق» كان على رأس من أنشأوا هذه

الحركة ووضعوا هذا الكتاب[٨٨]. ويبدو كتاب «الوعي القومي» الذي أصدره «زريق» عام ١٩٣٩، أي خلال عمله في «الحركة العربية السرية»، والذي أضحى، فيما بعد، دستور «حركة القوميين العرب» التي أسست، بعد ذلك، (عام ١٩٥١-١٩٥٢)، كأنما هو تفصيلٌ للأفكار الواردة في كتاب «القومية العربية» أو «الكتاب الأحمر»، مما يميل بنا الى «الظن» ان هذا الكتاب هو من أفكار «زريق» نفسه، إن لم يكن واضعه.

ومما يزيد هذا الظن يقيناً هو أن «زريق» كان قد انشأ، في أواخر العشرينات، حركة دعاها «جماعة القوميين العرب» وقد لعبت هذه الحركة «دوراً مهماً في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل: حزب فلسطين العربي، وعصبة العمل القومي»، وقد بدا «زريق» بعد إشرافه على الجمعية الطلابية «العروة الوثقى» في الجامعة الاميركية ببيروت (عام ١٩٣٦)، وبعد تأسيسه «لجماعة القوميين العرب»، ثم بعد وضعه كتاب «القومية العربية» ثم كتاب «الوعي القومي»، كأنما هو طامح لأن يلعب «دور مرشد للشباب القومي»، وكأنما رأى في «الحلقة» التي شكلها، من هؤلاء الشباب، في إطار تلك الجمعية (العروة الوثقى) «نواة لحركة قومية عربية لا بد لها ان تتشكل»، وربما كان يطمح الى «تسييس حلقته القومية الثقافية وتطويرها الى نواة حزب قومي»[٨٩] فهل كانت «الحركة العربية السرية» تحقيقاً لتلك الطموحات؟

IV - حزب الاستقلال الجمهوري:

أنشئ هذا الحزب في بيروت بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣١، فكان «اول حزب سياسي لبناني، عروبي النهج، يعمل علناً، وبترخيص رسمي في الجمهورية اللبنانية»[٩٠].

يقول «عادل الصلح» أحد مؤسسي هذا الحزب، في مقدمة كتابه «حزب الاستقلال الجمهوري» إن الذين تنادوا لتأسيس هذا الحزب لم يكونوا «ينتمون الى مذهب سياسي واحد أو منشأ وطني ملتحم» بل كان منهم العروبي «المتصلب الذي رفض الوجود الأجنبي... واستمر في رفضه»، كما كان منهم «المواطن اللبناني» الذي كان يظن ان فرنسا «صديقة حميمة للبنان، وانها منزهة عن رغبات التسلط والتحكم»، فإذا به يكتشف، بعد ذلك بسنوات، «زيف الصورة التي أخذها» عن فرنسا، فبادر الى تنسيق نشاطه «مع مواطنه العربي، للعمل ضد هذا الانتداب»[٩١].

كان اول من بادر الى السعي لتأسيس هذا الحزب، ماروني من الجبل هو «عزيز الهاشم» وسني من بيروت هو «عادل الصلح»، وتقدم بطلب الترخيص، للعمل به، كل من: دعيبس المر (نقيب المحامين) والأمير سامي ارسلان، ونقولا زهير، والمحامي وليم عسيلي، والحاج زكريا النصولي، وفؤاد نكد، والدكتور يوسف بوجي، وميشال تلحمة، والدكتور نجيب سعد، وقد طلب هؤلاء الترخيص لهم بتأسيس حزب باسم «حزب النهضة الشعبية»، فردّت الحكومة هذا الطلب، وعاد المؤسسون فقدموا طلباً آخر لتأسيس حزب باسم «حزب الاستقلال الجمهوري» (في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣١) وقد حدد هذا الطلب أهداف الحزب كما يلي:

«أ - السعي، بالطرق المشروعة، للتفاهم والتآخي بين أبناء الوطن على مبدأ قومي واحد.

«ب - جعل التشكيلات والأنظمة الحكومية متناسبة مع عدد أهالي البلاد وحاجاتهم وطاقتهم المالية.

«ج -صيانة حرية الانتخابات، لتتمكن جميع الطبقات من ان تتمثل تمثيلاً صحيحاً.

«د -إصلاح القوانين ووضع النظامات الكافلة تطبيقها، بالفعل، على الجميع، بدون ميزة أو تفريق.

«هـ -الاهتمام بمصلحة المواطنين في المهجر، وتشويقهم للعودة للبلاد، فتستفيد من خبرتهم ورساميلهم، وعلى كل، السعي لتقوية الرابطة معهم، في المهجر.

«و - جعل الضرائب متناسبة مع اقتدار المكلف وإصلاح طرق جباياتها.

«ز - جعل التعليم الابتدائي إجبارياً، بالسرعة الممكنة، وتعزيز التعليم الصناعي والزراعي والفني.

«ح - تقوية موارد البلاد، وتشجيع المشاريع العمرانية .

«ط - تحسين حالة القضاء وصيانته من كافة التأثيرات.

«ي - المحافظة على الوحدة الاقتصادية فيما بين لبنان والحكومات المجاورة.

«ك - وضع تشريع خاص لصيانة العمل والعمال والزرّاع.

«ل - تعيين صلاحية السلطات وتحديدها»[٩٢].

ومع ان الاهداف المحددة لهذا الحزب لا تمس نظام الانتداب ولا تتناول من قريب أو بعيد، سياسته، فقد بادرت الحكومة اللبنانية، في ذلك الحين (رئيس الجمهورية شارل دباس ورئيس الحكومة أوغست أديب ووزير الداخلية موسى نمور) الى رفض هذا الطلب باعتباره «تدخلاً في شؤون الدولة»، ورفعت الطلب الى سلطة الانتداب التي أجازت تأسيسه (خلافاًلرأي الحكومة اللبنانية) باعتباره «منطبقاً على أحكام القانون»، فكان الانتداب، في هذه الحالة، أرأف من «الحكومة اللبنانية» و «أكثر مرونة»[٩٣]. وقد تولى رئاسة هذا

الحزب، بعد الترخيص له، «دعيبس المر» وأمانة السر «وليم عسيلي» من أعضاء الهيئة التأسيسية[٩٤].

أما «حيثيات» تأسيس هذا الحزب فيذكرها «عادل الصلح» في مقدمة كتابه، على الشكل التالي: عندما أصدر «الجنرال غورو» قرارا «بتوسيع حدود لبنان المتصرفية» وأعلن «دولة لبنان الكبير» التي ضمت «مدن بيروت وطرابلس وصيدا والأقضية الأربعة،...... التي كانت تابعة لسوريا، شعر قسم من الاهالي بأن كيانهم الوطني المرتجى قد قام، فيما استمر آخرون يتطلعون الى القرار التاريخي الذي كان المؤتمر السوري قد اتخذه، في دمشق، في ٨ آذار/مارس عام ١٩١٩(❖). وكان هذا المؤتمر قد انعقد في دمشق، وضم مندوبين منتخبين عن جميع المناطق السورية، وتقرر فيه إعلان سوريا، بما فيها فلسطين ولبنان، دولة مستقلة، ملكية دستورية، ذات سيادة، يرأسها الملك فيصل»، وقد نص دستور هذه المملكة على ان «تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان، ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب، بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي». ويستطرد «الصلح» قائلاً: «وبقي أبناء البلاد منقسمين، على الصعيد السياسي، الى قسمين: يقرّ أحدهما الوجود الانتدابي والكيان اللبناني الجديد، ويرفض الآخر الانتداب ويتوق الى وحدة، كلية أو جزئية، مع سوريا»[٩٥].

لقد قدّم الصلح، بهذه العبارات، الصورة الحقيقية للبنان، مجتمعاً وسياسة، عشية الاحتفال بميلاد هذا الكيان، وطوال عهد الانتداب، رغم ان هذا الانقسام «أخذ يفقد، مع مرور الايام ومعاناة التجارب، حدّته... وراحت تتكون، حول بعض المطالب والشكاوى... وحدة وطنية ذات صفة إصلاحية وطنية»[٩٦] كان ثمرتها هذا الحزب، نفسه.

(❖) الصحيح: ١٩٢٠، وربما كان الخطأ مطبعياً (المؤلف).

تضمن «دستور الحزب» ٣١ مادة تحدد أولاها اسم الحزب، والثانية أهدافه ومبادئه العامة، وتختص المواد الباقية بنظامه الداخلي[٩٧]. وفي إشارة سريعة الى علاقة الحزب بالأهداف القومية، نتوقف عند بندين من بنود هذه الأهداف هما: البند الأول الذي يشير الى «السعي للتفاهم والتآخي، بين أبناء الوطن، على مبدأ قومي واحد»، ويعتبر «الصلح»، في تفسيره لهذا المبدأ، أنه «أساس للعلاقة بين أبناء الوطن الواحد، أي اللاطائفية»، والبند الثامن الذي يدعو الى «المحافظة على الوحدة الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة»، ويقصد بذلك: بين لبنان وسوريا[٩٨]. والملفت ان هذين البندين، بالذات، ظلا العقبة الكأداء في سبيل تطوير الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان (استمرار النظام الطائفي)، وبين لبنان وسوريا (إلغاء الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة، في عهد الانتداب، بينهما)، وذلك رغم مرور أكثر من نصف قرن على استقلال البلدين.

وقد انضم الى هذا الحزب، بعد تأسيسه، نخبة من رجالات لبنان، نذكر منهم: نسيم ايوب، وانيس الصغير، وموريس الجميل، ومحمد علي حماده، ونجيب الصايغ، ونصري المعلوف، وعبدالله حشيمه، وجان سرور، وفريد قزما، وصافي صافي، وسليمان ابو عزالدين، وحليم مجدلاني ويوسف ابو مراد[٩٩]. وانشئت له فروع في عدد من المناطق، في زحلة (بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام١٩٣٤، برئاسة نسيم ايوب)، وفي بكفيا (بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٤ برئاسة عبدالله حشيمه)[١٠٠].

لم تظهر، في الأهداف المعلنة للحزب، رسمياً، وفي دستوره، ما يشير الى أهداف سياسية ما (باستثناء ما ذكرنا)، إلا أن ما ورد في كتاب أحد مؤسسيه «عادل الصلح» يشير، بوضوح، الى «الأهداف السياسية» لهذا الحزب، فهو، وفقاً لما كتبه الصلح:

١ - حزب وطني تقدمي، لا طائفي، ديموقراطي علماني[١٠١].

٢ - يعتبر لبنان «دولة مستقلة، عربية وديموقراطية».

٣ - يهدف الى التوفيق بين التيارات المختلفة في لبنان: التيار الوطني العربي (ويضم الطلاب اللبنانيين المتخرجين من معاهد سوريا) والتيار الوطني اللبناني (ويضم اللبنانيين الذين نزحوا الى مصر والسودان وتكونت لديهم «نقمة شديدة على الحكم الاجنبي الفاسد»)، والتيار الغربي (ويضم المثقفين الآتين من بلاد الغرب)، بحيث تشكل هذه التيارات، جميعها «تكويناً وطنياً اصلاحياً جامعا»[١٠٢].

٤ - حزب إصلاحي يهدف الى إصلاح الأوضاع في لبنان، السياسية منها والاقتصادية، وذلك عن طريق:

أ - توثيق العلاقات مع السلطات الدينية (زيارة البطريرك الماروني انطوان عريضه» أملاً في الحصول على موافقته على النص بأن لبنان دولة عربية»، وكان الوفد مؤلفاً من: عزيز الهاشم، وعادل الصلح، ومحمد علي حماده وجان سرور)[١٠٣].

ب - توثيق العلاقات مع الخارج (زيارة وفد مؤلف من عادل الصلح وعزيز الهاشم الى باريس والاتصال بمسؤولي «الحزب الجمهوري الراديكالي الاشتراكي» الفرنسي، بغية كسب تأييدهم «للمطالب الاصلاحية اللبنانية في الدوائر الفرنسية العليا»)[١٠٤].

ج - توثيق العلاقات مع القوى والهيئات الشعبية في لبنان (الطلاب والنقابات والاحزاب والهيئات المعارضة) بغية التعاون معها في سبيل تحقيق المطالب الشعبية التي يلتزم بها الحزب[١٠٥].

ويبدو ان سياسة الحزب لم ترق للسلطات المحلية وسلطة الانتداب، وخصوصاً عندما تسلّم رئاسته نخبة من المهتمين بالشأنين: الوطني اللبناني و القومي العربي، وهم : عزيز الهاشم (رئيساً) وعادل الصلح (نائباً للرئيس) والدكتور انيس الصغير (أميناً للسر) والدكتور يوسف ابو مرادا (أميناً للصندوق) وميشال تلحمة (مفوضاً). وكان «عزيز الهاشم» قد أصدر كتابا، بالفرنسية، بعنوان «سياسة لا وجدان» يدعو فيه الى إقامة «اتحاد سياسي» بين سوريا ولبنان، مما أغضب السلطتين: المحلية والانتدابية، فكتب مدير الشرطة (عز الدين العمري)، تقريراً الى وزير الداخلية «موسى نمور» يطعن فيه بعزيز الهاشم ويتهمه بأنه «رجل نفعي يتلون بكل الالوان، وينقلب مع كل ريح، يسعى الى الشهرة، و يعمل لمنفعته الشخصية قبل أي اعتبار آخر»، كما يطعن بميشال تلحمة ويتهمه بأنه «صاحب العقلية الشاذة التي تريه الأمور على غير ما يراها جميع الناس»، ويطعن بالدكتور يوسف ابو مراد، صاحب «ثروة يريد استخدامها لتعزيز منزلته الاجتماعية» وبعادل الصلح «المعروف بنزعاته السياسية المتطرفة، وعدائه الشديد للوضع اللبناني الحاضر» وانيس الصغير «المشاغب المتآمر الذي أخرجته الحكومة الفرنسية من أراضيها... لأنه كان عضواً في الجمعية السورية العربية وعدواً للانتداب لدودا». ولهذا، فإن مدير الشرطة يعتبر اللجنة القيّمة على هذا الحزب مضللة «لبعض السذج» المنضمين اليه، تتخذهم «مطية لبلوغ مآربها وتحقيق أمانيها»، كما يعتبر ان الحزب قد «تنكّب عن الخطة التي وضعها لنفسه» فأصبح «أداة مشاغبة وتفريق، يستغل المواقف التي توقظ، في البلاد، روح القلق والاضطراب»[(١٠٦)]، وعلى هذا، فقد صدر قرار بحل «حزب الاستقلال الجمهوري» وذلك «في آخر شهر تموز/يوليو سنة ١٩٣٨، في عهد الرئيس اميل اده»[(١٠٧)].

٧ - حزب النجادة:

منظمة إسلامية تتسم بطابع شبه عسكري، أنشأها فريق من الشباب البيروتي، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٦، ومن هؤلاء: محي الدين النصولي، وحسين سجعان، وجميل مكاوي، وعبدالله دبوس، ومحي الدين برغوث، وشفيق النقاش، وعدنان الحكيم، وقد انضم اليها «بضعة آلاف من الاعضاء، معظمهم من الطلاب والعمال والفلاحين، من مختلف المناطق اللبنانية»(١٠٨)، فشكلت «الجناح الشعبي المناضل للإسلام اللبناني»[(١٠٩)].

يتألف «القانون الاساسي» لحزب النجادة من ١٢ مادة تحدد الأولى منه اسمه (حزب النجادة) والثانية مركزه الرئيسي (في بيروت) والثالثة شعاره (بلاد العرب للعرب) والرابعة عَلَمه، والخامسة تعريف له بأنه «حزب قومي عربي ديموقراطي اشتراكي تعاوني»، والسادسة تعريف النجّاد بأنه «المواطن العربي المثالي»، وتحدد السابعة أهدافه، وتتلخص بما يلي: «العمل على نشر رسالته على ضوء المفاهيم التالية:

«أ - العرب أمة واحدة.

«ب - الوطن العربي وحدة طبيعية (مع ذكر حدوده الجغرافية المتعارف عليها).

«ج - القومية العربية فوق كل عصبية. وتقرّ الثامنة «باستقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً، باقياً ما بقيت إرادة بنية مجمعة على ذلك»، وتتحدث المادة التاسعة عن موارد الحزب، والعاشرة عن انتخاب هيئات الحزب وفروعه (بموجب نظام داخلي خاص)، والحادية عشرة عن تعديل القانون الاساسي (بموافقة ثلثي أعضاء الهيئة العامة)، وتنص المادة الثانية عشرة على تقيد الحزب «بالأنظمة المرعية في الجمهورية اللبنانية»[(١١٠)].

وقد وضع الحزب «ميثاقا» حدد طبيعته وغاياته على الشكل التالي:

إعتبر الميثاق:

١ - أن النجادة «مؤسسة قومية» غايتها «إيقاظ الوعي القومي» والسعي الى ربط لبنان «باتحاد مع بقية البلدان العربية».

٢ - وأن لبنان «بلد عربي له ما لبقية الأقطار العربية من الحقوق، وعليه ما عليها من الواجبات».

٣ - ....

٤ - ....

٥ - وان النجادة «تحرّم العصبية القطرية والإقليمية والقبلية وأشباهها».

٦ - وأن العرب «من كانت لغتهم العربية، أو من يقطنون البلاد العربية، وليست لهم، في الحالتين، أية عصبية تمنعهم من الاندماج في القومية العربية، والعرب متساوون في الحقوق والواجبات»[١١١].

أما نظرة الحزب الى «الوحدة العربية» فتتلخص بما يلي:

١ - لا تقوم الوحدة العربيــة فرضاً ولا قسراً، بل بإرادة شعبيةٍ حـرة واقتناع تام.

٢ - تقوم الوحدة بين الدول العربية على أساس «استقلال كل بلدٍ بإدارة شؤونه الداخلية»، ثم «توحيد السياسة الخارجية والدفاع وبرامج التعليم والتمثيل الخارجي، ووضع سياسة إقتصادية موحدة».

٣ - يجب ان يستمد لبنان سياسته تجاه الأقطار العربية من عاملين اثنين: التاريخ المشترك، والمصير المشترك. على ان يكون «التعاون المعقول» بينه وبين تلك الأقطار قائماً على اساس «تأمين مصالحه الحيوية واحترام حرية سكانه في تقرير مصيرهم وسيادتهم»[١١٢].

ورغم ان القانون الأساسي للحزب، وميثاقه، لا يحددان الهوية الطائفية للراغبين في الانتساب اليه، فقد أصطبغ هذا الحزب بصبغة مذهبية، إذ إنه عبّر، طوال فترة وجوده، عن توجهات الطائفة السنّية في لبنان.

وقد وجد هذا الحزب نفسه، منذ إنشائه، في منافسة قوية مع الحزب المسيحي الأبرز، في ذلك الحين، والمتناقض معه عقيدياً، وهو حزب «الكتائب اللبنانية»، إلا ان ذلك لم يمنع الحزبين، وعلى رأسيهما: عدنان الحكيم (النجادة) وبيار الجميل (الكتائب) من ان يعقدا الخناصر، متحدين، خلال الانتفاضة اللبنانية التي جرت، ضد الانتداب الفرنسي، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٣.

كما ان الخط «القومي العربي» الذي اعتمده حزب النجادة، طوال حياته، لم يتبدل، فهو قد أصدر صحيفة قومية باسم «صوت العروبة»، وأنشأ إذاعة قومية باسم «صوت القومية العربية»، وقد أضحت الصحيفة، كما الاذاعة، «المنبر الذي يخاطب الحزب الجماهير عبره، والصوت الناطق باسم الحزب، والمعبر عن آرائه ومواقفه من القضايا الوطنية»[١١٣].

واستناداً الى هذه المبادئ القومية التي آمن بها حزب النجادة، فإنه لم ينخرط في «الحرب الطائفية» التي جرت بلبنان واستمرت ستة عشر عاماً (١٩٧٥-١٩٩٠)، ولكن وهج هذا الحزب قد خفت، بعد هذه الحرب، وهو يكاد ينطفئ بعد وفاة آخر أهم رؤسائه «عدنان الحكيم».

VI - حزب «النداء القومي»:

قبل ان يؤسس حزبه «النداء القومي» عام ١٩٤٥، كان «كاظم الصلح» الصوت الوحيد الذي عارض قرارات «مؤتمر الساحل» الذي عقد في بيروت عام ١٩٣٦، وقد شرح أسباب معارضته هذه في «كرّاس» أصدره، بعد ذلك، بعنوان

«مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان». ونرى من الضروري ان نفرد أسطراً، في هذا البحث، نتناول بها هذا الكراس، قبل الحديث عن حزب النداء القومي، نظراً لما بين الكرّاس ومبادئ الحزب من ترابط وتوافق.

- مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان (كاظم الصلح):

شرح كاظم الصلح، في هذا الكراس، أسباب اعتراضه على قرارات مؤتمر الساحل الذي عقد في منزل «سليم علي سلام» ببيروت عام ١٩٣٦، وكان المؤتمر قد قرر رفع مذكرة الى المفوض السامي الفرنسي يطلب منه فيها الوحدة الشاملة بين «بيروت وسوريا ولبنان»، وقد برّر الصلح اعتراضه على تلك المذكرة بالأسباب التالية:

أولاً: الأسباب الشكلية:

١ - التسرّع في إبرام القرارات، وقد شكا الصلح من ان هذه القرارات لم تعطَ الوقت الكافي للمناقشة والتمحيص، كما انه لم يعطَ، هو نفسه، الوقت الكافي للمناقشة، وكان على رئاسة المؤتمر ان تستجيب لطلبه وتمدد الوقت للمناقشة، أو ان تعقد جلسة أخرى.

٢ - مراجعة المؤتمر للمفوض السامي الفرنسي في شؤون قومية صرفة ليس من حقه النظر فيها، ذلك انه يجب ان لا يفهم من «طلب التوحيد وإزالة الانفصال» بأنه يعبّر عن «الإقرار والاعتراف بمشروعية العمل الفرنسي الراهن في التجزئة»، وإذا كان لا بد من خطاب فإنما يجب ان يوجه الى شركائنا في الوطن الذين طالبوا باستقلال لبنان والانفصال عن سوريا، لا الى الدولة المنتدبة، وذلك لأن «عملية فصل البلد اللبناني عن سوريا، أو عملية ضم الاراضي المتخلفة (المنسلخة) عن ولايتي بيروت ودمشق، الى الجبل، هي قضية قومية».

ثانياً: الاسباب الاساسية:

١ - هناك رغبة فرنسية استعمارية بسلخ «المنطقة الساحلية عن حكم الدولة العربية الفيصلية وإنشاء حكومة طائفية».

٢ - هناك، بالمقابل، رغبة لدى «غالبية المسيحيين» بإقامة وطن «لا يكونون فيه أقلية يسيطر عليها العنصر الاسلامي».

٣ - قد يكون هناك نزعة الى الاستقلال عند فريق من اللبنانيين (غير المسيحيين)، «ولكن هؤلاء لم يكونوا عديدين» عند إنشاء لبنان الحالي.

٤ - مع الزمن، بدأت الفجوة تتسع بين التيارين: الوحدوي والانفصالي، في لبنان «حتى شملت كل مظاهر الحياة.... فأصبحت كلمة (الوحدة) أو (السورية) مرادفة للإسلامية، وأصبحت (اللبنانية) تفسر بالمسيحية».

٥ - إلا ان ما بدر من الحكم الوطني، في سوريا، من نبل وتسامح وبعدٍ عن التعصب المذهبي، جعل «اللبنانيين» يعجبون به «بعد حذر»، بينما أصيب هؤلاء «اللبنانيون» بالإحباط من جراء تعاملهم مع فرنسا «التي عرفوها في الكتب»، فشدتهم، من جديد، الى سوريا «عوامل اقتصادية كثيرة الخطورة، تجعل حظوظهم اليومية، ومصائرهم المستقبلية، مرتبطة، أيما ارتباط بحظوظ أبناء سوريا الحالية»، وهكذا، عدنا نرى «جموعاً وطوائف من اللبنانيين الصميمين لا يكرهون ان يتحدثوا بإمكان الوحدة التامة أو الجزئية، بين سوريا ولبنان، على شكل ما»، كما نرى «جموعاً من طلاب الوحدة الصميمين، في لبنان وسوريا الحاليين، يتساهلون في طلبهم التوحيدي، تيسيراً للتفاهم والتساوي بين الرأيين اللذين كانا متنافرين جد التنافر».

٦ - وبعد أن يصف «الصلح» ميل «بكركي» الى المعارضة الجدية للانتداب، وهي التي كانت «أكبر حجة لوجود فرنسا في لبنان وسوريا»، مما خلق

تقارباً حقيقياً، ومتزايداً، بينها وبين سوريا، حيث «قام المصلون في دمشق، في الجامع الذي هتف المسلمون فيه بحياة مائة خليفة من خلفاء الاسلام، يكبرون الله ثم يشكرون البطريرك... ويقولون ان البطريرك هو الحبيب الى الله»، كما ان البطريرك «بكى لبكائهم... بل لبس السواد حداداً على كوارثهم»، كما انه «خذل الدعوى القائلة بأن فرنسا، هي في هذه الديار، لحماية النصرانية»(١١٤). بعد هذا الوصف، يرى «الصلح» ان هناك «نقطة صالحة للالتقاء» بين الوحدويين والانفصاليين في لبنان.

٧ - من هنا، يبدو ان معظم المؤتمرين (في مؤتمر الساحل) لم يأخذوا، بالاعتبار «تلك التطورات الحاصلة في الجو اللبناني» إذ صيغت المذكرة «كما لو كنا في مطلع عهد الاحتلال»، وهذا «خطأ سياسي جسيم، في وقت نسعى فيه، جميعاً، الى استعمال أدق الصيغ والالفاظ وأحكمها، مما يحبّب ولا ينفر».

٨ - وبعد أن يشرح «الصلح» مفهوم قضية «الوحدة والانفصال» في نظره، حيث ينظر الى هذه القضية «نظرة قومية لا نظرة سياسية»، يرى انه لا «الكيان اللبناني» ولا «الوحدة السورية» يمكن ان يؤديا الى «بناء وطن كبير يستطيع ان يحوي عناصر الحياة، سكانه يحبونه، وأعداؤه يرهبونه»، ولا يرى ذلك ممكناً إلا في «قوميتي العربية التي بها أدين وأعتزّ، وفيها أطلب لنفسي الفناء»، ولأجل ذلك، فهو لم يعد يجد فائدة كبيرة «في الجدل السياسي الذي يدور، منذ عشرين سنة، حول مشروعية الاستقلال في لبنان، وحول إلحاق أراضي الولايتين به أو وجوب فصلها وإلحاقها بسورية الداخلية».

٩ - وكما يرفض «الصلح» ان يقوم (في لبنان) وطن «نصف سكانه أعداء له»، فهو يرفض، كذلك، أن يُكره «فريق كبير من سكان الساحل على الانضمام الى سوريا، وطن الوحدة»، وإنما يرغب في أن يتم أي «انضمام للبنان وملحقاته

الى الوطن السوري»، إذا كان لا بد من ذلك، «بالاتفاق والتراضي والاقتناع والإيمان بأن هذا كان لخير الجميع، لا لخير فريق واحد».

١٠ - ولا يرى «الصلح» انه «من الكوارث الكبرى ان يظل لبنان على شكله الحالي الى الأجل الذي يريد (على فرض انه متحرر من السيطرة الاجنبية)، شريطة ان يعتنق، منذ اليوم، الفكرة والقومية العربيتين»، وذلك لأن انفصال لبنان «عن سوريا الكبرى العربية»، هو، في نظره «كانفصال سوريا العربية عن العراق العربي»، وبمعنى آخر، فهو لا يجد غضاضة في هذا الانفصال ما دامت القومية العربية «تترعرع وتصان، في كل قطر» حتى إذا ما ثبت لهذه الأقطار ان «مصلحتها في الاتحاد» فهي تقدم عليه، كما انها ستزيد في اتحادها بمقدار ما تجد مصلحة لها في ذلك.

١١ - ويرى «الصلح» انه، إذا ما أصرّ طلاب الوحدة على مطلبهم، بحيث «تلحق بقايا الولايتين بحكومة سوريا، ويبقى لبنان -لبنان المستاء المتنافر- خارجاً عن هذه الدائرة» فهو -أي لبنان- سوف «يضطر الى الارتماء في أحضان الاجنبي». ويتصور «الصلح» الكارثة، عندها، فيرى لبنان « وقد أصبح ولاية فرنسية أو (جبل طارق) فرنسياً أو (مالطة) فرنسية، فتبني فيه تلك الدولة القلاع وتنشئ المرافئ الحربية وتقيم المطارات ليكون لها موطئ قدم في هذا الشرق، وملجأ لأسطولها في شرق المتوسط، لأن لبنان لن يكون صالحاً، آنئذ، لغير هذا الضرب من الاستثمار».

١٢ - وأخيراً، يقدم «الصلح» الحقائق الثلاث التالية:

«أ - إن التطور الوطني الحاصل في لبنان مدهش.

«ب - وإن التساهل المعقول عند كثير من المطالبين بالوحدة حري بالتقدير والإعجاب أيضاً.

«ج - وإن الفكرة العربية تجتاح القسم الأعظم من البيئات اللبنانية والسورية».

ويقترح «على ضوء هذه الحقائق الثلاث» ما يلي:

«أن يقوم فريق من كرام الناس المفكرين، فيجتمعوا ويتباحثوا ويتناجوا ويتشاوروا، فيجدوا صيغة فكرية وبرنامجاً سياسياً قومياً يخرجون به الوطنية اللبنانية الانفصالية والوطنية الوحدوية الاتصالية من عالم الإبهام والتنافر، فيوفقون بينهما، لخيرهما معا». ويستطرد «الصلح»: «وإني لا أجد مانعاً... ان يكون الداعون الى مؤتمر أمس، هم أنفسهم، الداعين الى هذا الاجتماع الذي عرضت له، أو الحاضرين فيه على الأقل، لاعتقادي ان مؤتمر الأمس كان مقتضباً لم يتيسر فيه لمثل هذه الآراء ان تبسط وتذاع وتناقش»[١١٥].

وبعد نحو تسعة أعوام من نشر هذا العرض المسهب لأفكاره حول «الاتصال والانفصال في لبنان»، أسس «كاظم الصلح» حزبه «النداء القومي».

ترى، هل كان كاظم الصلح على حق، في عرضه «التاريخي» لمسألة الاتصال والانفصال في لبنان، وذلك بعد مرور أكثر من ستة عقود على هذا العرض؟

- حزب النداء القومي:

يبدو، من خلال مبادئ الحزب وأهدافه، ان قناعات مؤسسه «كاظم الصلح» لم تتغير عمّا كانت عليه عندما أذاع الكرّاس -البيان الذي سبق ان شرحنا مضمونه. ففي الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٥، اذاع «الصلح» بياناً أعلن فيه تأسيس الحزب، وضمَّن هذا البيان- النداء مبادئ الحزب وأهدافه، كما ضمّنه آراءه وخططه لنشر تلك المبادئ وتحقيق تلك الأهداف.

يعتبر «الصلح» حزبه «حزباً لبنانياً عربياً قومياً إصلاحيا»[١١٦]. ويقدمه الى الجمهور العربي، في لبنان والوطن العربي، كما يلي:

«بيان ونداء

الى اللبنانيين واللبنانيات

والى الإخوة من سائر العرب

في أوطانهم ومهاجرهم

حزب النداء القومي- لبنان

مبادئه وأراؤه وخططه

مجملة في هذا البيان الذي أعلن به الحزب

وجوده، وصدّر عمله».

ويلي ذلك شرح لتلك المبادئ والأهداف والآراء والخطط.

يبدأ البيان بمقدمة تتحدث عن دواعي تأسيس الحزب وظروف هذا التأسيس، وعن المؤسسين وتوجهاتهم وتطلعاتهم الفكرية والعقيدية (الوطنية والقومية)، وعن غايات الحزب وحدود عمله، والحاجة اليه (في لبنان والوطن العربي)، ثم يعدد، في ٢٣ بنداً، خصائص هذا الحزب وأهدافه واهتماماته، تاركاً شرح «عملنا الحزبي ودستورنا وقوانيننا وأنظمتنا، وما يجدر بالناس ان يعرفوه»، الى «منشورات وأوراق هي، أيضا، قيد طلب الطالبين».

وفيما يلي مضمون البنود الواردة في هذا البيان :

١ - يدعو المؤسسون الى تنفيذ عقائدهم ومناهجهم وآرائهم، في أنفسهم أولاً، ثم في الجمهور، وبالتالي في الدولة.

٢ - يعتبر المؤسسون ان برامجهم وأنظمتهم «أوفر صلاحاً للحاضر والمستقبل من كثير سواها»، لأنها «سنّت وشرّعت» في جو «استقلالي حر طليق».

٣ - نشأ الحزب في لبنان (تمشياً مع قوانين الدولة)، وسيقتصر «امتداده القانوني، أو حيويته التبشيرية» على «اللبنانيين، في وطنهم ومهاجرهم، وعلى سائر العرب حيثما كانوا».

٤ - يتميز الحزب بأهدافه «الوطنية والقومية» و «بعناصر أخرى في تكوينه الذاتي»، تجعله متميزاً عن الأحزاب المماثلة في «جميع الأقطار العربية».

٥ - ليس الحزب حزباً عسكرياً.

٦ - إنه حزب ذو نظام «شعبي نيابي شوري، رأياً وتكوينا».

٧ - إنه حزب تعاوني، ينمّي روح التعاون بين أعضائه.

٨ - إنه «ضد العصبية الطائفية الدينية والمذهبية» في الوطن، و«ضد العصبية الإقليمية والقبلية والطبقية» في المجتمع .

٩- إنه «حزب عقيدة وفكرة» و«حزب نظام وحكم» معاً، ولا يمكن ان تُستوفى رسالة الحزب بدونها جميعاً.

١٠- المؤسسون، في آرائهم وبرامجهم (لا في عقائدهم الكلية الأساسية) «متحررون مرنون متطورون».

١١- الفكرة العربية، في نظر المؤسسين، هي «في ذاتها، حقيقة أزلية»، وعلى العرب ان «يصطلحوا على معنى لها، واحد واضح» وان «يقرروا المراحل والأساليب التي يسيرون فيها الى تحقيق هذا المعنى الواحد الواضح»، والحزب مدعو «بطبيعة الحال، للمساهمة في هذه المهمة القومية المحتمة». إلا ان مفهوم «الفكرة العربية» لدى الحزب ومؤسسيه، لن يخرج عن انها «فكرة عربية قومية تمدنية تقدمية حرة مجيدة إنسانية».

١٢ - يقرر المؤسسون:

أ - ضرورة وجود «كيان لبناني موحد مستقل، ذي سيادة وطنية وقومية، في حدوده الحاضرة التي تقررت نهائياً عام ١٩٤٣».

ب - الإقرار بأن لبنان «بلد عربي الأرومة والطابع والمقصد».

ج - لا يجب، ولا يجوز، ان يكون هناك تعارض أو تناقض بين الوطنية والقومية «ضمن الحقائق القومية النهائية المطلقة، وضمن وطنية لبنانية صحيحة».

١٣ - الإستقلال، في نظر الحزب، «كيان كامل، إذا انتقص تهدد بالإلغاء من أساسه»، لذلك، فإن «اكتماله حصانه له وضمانة»، وسيسعى الحزب الى «تبديد النقائص وسد النواقص» التي تشوب استقلال الوطن.

١٤ - يدعو الحزب الى تغيير «النظام النيابي المطبق، بشكله الحالي، في لبنان»، والى «تأليف نظام نيابي شوري شعبي.... متفق مع طبائع المكان والسكان، ومع حالة الاستقلال، ومع التقدم وا لتطور اللذين أصابهما الوطن». أما عيوب النظام الحالي فتتجلى «في التمثيل الطائفي في الوزارة والنيابة، وفي القوانين المعمول بها للانتخابات البلدية والنيابية»، وفي مسؤوليات الوزراء تجاه رئيس الجمهورية والنواب.

١٥ - الوطنية تضحية، وانتفاؤها إثم. لذا، فللوطنية ثواب ولانتفائها جزاء، وسيسير الحزب على هذه القاعدة: «أن تعاد الى الاشياء كل قيمها الحقيقية، فالثواب للوطنيين والعقاب لغيرهم».

١٦ - يدعو الحزب الى «تجسيم مهمة الضمير وتبجيلها: ضمير الفرد كإنسان وضميره كمواطن».

١٧ - يقف الحزب «مع الحريات جميعا» إلا ما توافق عليه «القوميون والوطنيون والفضلاء» فاعتبروا انه «ماسّ بالقومية أو الوطنية أو الفضيلة».

١٨ - يجب ان يقوم في لبنان «مشترعٌ وشرعٌ لبنانيان حرّان مستنيران» مع «حكم صالح حازم، وخصال وطنية شاملة»، على ان يضمن هذا الحكم وهذه الخصال «تنفيذ الشرع وحسن تطبيقه». (ويعدد هذا البند ما يجب ان يقوم عليه الحكم الصالح والخصال الوطنية، وهو: مكافحة الفقر والجهل والمرض والذل، ومحاربة البطالة، وتأمين الضمانات الاجتماعية على اختلافها، وزيادة الثروة والانتاج الوطنيين وتوجيههما، وترشيد السياسة الجمركية، ورعاية رؤوس الأموال الوطنية، واستيفاء الضرائب العادلة، الخ...).

١٩ - لن يكون الحزب، في لبنان، إنقلابياً، ولن يدعو الى الحالات الانقلابية فيه بغية تحقيق خططه الحزبية، بل هو يتقيّد «بالأوضاع المشروعة القائمة في الدولة، وبالقوانين والأنظمة الجارية، ويعمل في نطاقها جميعا» . ولكن «يشترط، في هذه الضوابط والقيود كلها، ان يكون لبنان، وان يظل: وطناً عربياً حراً مستقلا».

٢٠ - يحرص الحزب على المحافظة على اللغة العربية وصيانتها، وعلى ان يمكّنها «من التغلب على الجمود» بحيث تتمكن من «الاتصال بثقافات الأمم الأخرى» وتستطيع «مواكبة العلم والفن والحضارة، وتساهم في ذلك جميعاً، على أفضل الوجوه».

٢١ - يحرص الحزب على المطالبة بتكوين «جيش كامل» يتناسب مع طاقة لبنان «الجغرافية والمالية»، ولهذا الحرص أهداف جمة أهمها:

«أ - إلغاء أية حجةٍ أو لزومٍ لوجود أي جيش أجنبي على أرض الوطن».

ب - الإسهام في «صيانة الأمن والسلامة العالمية» الى جانب الدول العربية والأجنبية، عند الإقتضاء، وحسب الإمكانات .

ج - تأمين الدفاع «عن استقلالنا وسيادتنا».

د - مساعدة «قوى الأمن الداخلي» لحفظ الأمن في البلاد، عند الحاجة.

هـ - الإسهام في القيام «بالخدمات الاجتماعية، عند الضرورة»، في مشاريع الاشغال العامة أو الصحة أو الزراعة أو التربية والتعليم.

و - تنشئة جيل المجندين تنشئة علمية (تعليم الأميين) وتثقيفية وصحية، مع تعويدهم على فضائل الانضباط «وخشونة العيش» وترويضهم «على مواجهة الصعاب وتذليلها، بالبأس والخلق المتين».

ز - تنشئة جيل المجندين تنشئة وطنية وتثقيفهم وطنياً، بحيث يبتعدون، بعدئذٍ «عن التلبّس بالعصبيات الطائفية أو الإقليمية أو الطبقية».

٢٢ - يحرص الحزب على الاهتمام «بالحياة الرياضية»، وخصوصاً ما يتصل، منها، «بالمرامي الخَلقية والخُلقية والاجتماعية والوطنية».

٢٣ - يحرص الحزب على التعامل مع المرأة وفقاً لكفاءاتها لا لجنسها، على ان يظل مجال عملها الأول والرئيسي «تكوين العائلة وتعهدها، ضمن إطار من الرحمة والمحبة والفضيلة والعلم والوطنية».

ويختتم البيان بنداء «الى المواطنين اللبنانيين، والى سائر الإخوان العرب، الذين يشغلهم أمر وطنهم وأمتهم، ويبهجهم أن يروا فيهما جيلاً جديداً من الناس، يتقدم، هو ايضاً، في معركة الوطن الكبرى، معركة التحرير والكرامة والمجد. إليهم نتقدم بالعهد والوعد، ومنهم نطلب الثقة والتأييد».

بيروت في ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٥

رئيس الحزب **كاظم الصلح**(١١٧)

ورغم ان البيان قد صيغ بأسلوب دعائي بسيط، بحيث يبدو كأنما هو دعوة للجمهور اللبناني خصوصاً، والعرب عموماً، للإنتساب الى الحزب، فقد تضمن الخطوط الكبرى والرئيسية لمبادئ الحزب وأهدافه، ويمكن تلخيص الهدف الأساسي من هذا البيان بأنه «إيضاح للفكرة العربية ونشرها في داخل البلاد اللبنانية، بحيث تصبح قاعدة لسياسة الدولة». وقد حدد النظام الداخلي للحزب شروط الانتماء اليه، وهي: «ان يكون مواطناً حسن السلوك والسمعة، صادقاً في وطنيته، أميناً لقوميته العربية»(١١٨).

رابعاً – الأحزاب والحركات الانفصالية:

مقابل ذلك، قامت، في لبنان، أحزاب وحركات تدعو الى تكريس الانفصال والحفاظ على الكيان اللبناني، بحدوده التي أعلنت عام ١٩٢٠، ومن أهم هذه الأحزاب: حزب الكتائب اللبنانية.

حزب الكتائب اللبنانية: في حديث أدلى به «عدنان الحكيم» رئيس حزب النجادة، الى مجلة «الشراع» اللبنانية، ونشر في عددها الصادر بتاريخ ٨ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٨٤، يقول الحكيم، عندما سئل ما إذا كان حزب الكتائب قد تأسس قبل حزب النجادة أم لا؟: «لا، فنحن كنا قبلهم بعشرة أيام، في الشهر نفسه (تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٦). نعم عشرة أيام. قالوا لنا (؟) ابدأوا، في الوقت الذي كانت الكتائب في الطريق. كنا نحن الفعل، وهم ردّة الفعل»(١١٩).

إن دلّ هذا القول، لعدنان الحكيم، على شيء، فإنما يدل على مدى «التربّص» الذي كان سائداً في صفوف المسلمين والمسيحيين، على السواء، ذلك ان الأجواء المشحونة بين الطرفين المتناقضين: الطرف المسيحي المطالب

باستقلال لبنان استقلالاً فعلياً، على ان يرتبط بمعاهدة مع فرنسا، وقد تزعم هذا الخط كل من البطريرك الماروني «انطوان عريضة» الذي، رغم انه طالب «باستقلال فعلي للبنان، واعتراف بسيادته الوطنية، وتأكيد لعلاقاته الأخوية بالشقيقة سوريا، ووضع دستور جديد يقوم على قاعدة استقلال حقيقي للبنان...» فإنه طالب، كذلك، «بمعاهدة مع فرنسا،..... وبدخول لبنان، في عصبة الأمم»(١٢٠)، وكان، الى جانبه، «اميل اده» الذي رأى ان «الروابط التي تجمع بين فرنسا ولبنان ترجع الى قرون عديدة» وطالب بأن تكون المعاهدة المزمع عقدها بين البلدين «بدون تحديد»(١٢١). وقد أدى هذا الاندفاع المسيحي (الماروني خصوصاً) نحو فرنسا الى إيقاظ مشاعر القلق والخوف عند المسلمين الذين رأوا، في إنشاء الكيان اللبناني، وسيلة لسيطرة الموارنة على الحكم في البلد المنشأ حديثاً، فأصبح من الطبيعي ان يندفعوا، بصورة غريزية، للإلتصاق بالمحيط المسلم الواسع الأرجاء المحيط بهم، وخصوصاً سوريا، وهم الذين لا يزالون يطالبون بإعادة «الأقضية الأربعة ومناطق الساحل» التي سلخت عن سوريا وألحقت بلبنان، الى حيث كانت في سوريا. ويبدو ان هذا القلق والخوف، لدى الجانبين، انعكس على الشارعين، المسيحي والمسلم، فكانت المنظمات «شبه العسكرية» التي نشأت، لدى الطرفين، في وقت واحد معاً.

تأسس «حزب الكتائب اللبنانية» إذن، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٦ وكان اول من فكر بهذا الأمر كل من: حميد فرنجية وجورج نقاش وجوزف حرفوش وشارل حلو واميل خوري وعبد العزيز شهاب وجورج يونان وشارل عمون، إذ أعلن هؤلاء، في اجتماع لهم (في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٦)، أنهم يرغبون في «تأليف جمعية أهدافها جمع وتعليم وتدريب الشبيبة اللبنانية، حتى تقوم بواجباتها من اجل استقلال البلاد»(١٢٢). وتتالت

اجتماعات هذا الفريق، في صيدلية الجميّل (لصاحبها بيار الجميل) على البرج، ثم تقدمت «الهيئة التأسيسية» المؤلفة من: بيار الجميل وجورج نقاش وشارل حلو وشفيق ناصيف واميل يارد، بطلب ترخيص من الحكومة اللبنانية، بإنشاء منظمة تدعى «الكتائب اللبنانية» فنالت الترخيص بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام،١٩٣٦ وفي ٧ منه، صدر البيان الأول الذي أعلن «قيام الكتائب اللبنانية»، وبعد الترخيص، تحولت «الهيئة التأسيسية» الى «لجنة مركزية» للمنظمة.

وكان المؤسسون الخمسة مختلفي الميول والأهواء السياسية، فكان «جورج نقاش وشفيق ناصيف من حزب اميل اده» وكان «شارل حلو واميل يارد من حزب بشارة الخوري» بينما كان «بيار الجميل» حيادياً، ولذا، فهم لم ينتخبوا رئيساً لهم، بل فضلوا ان تكون القيادة جماعية[١٢٣].

وكان من المتفق عليه، بين أعضاء الهيئة التأسيسية، ان تكون هذه المنظمة «شبه عسكرية» يقوم أعضاؤها، وغالبيتهم من الشباب، «بالتدريبات» اللازمة للمحافظة على «استقلال البلاد»، إذا ما دعا الداعي لذلك. وهكذا، ففي العاشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٧، قام شباب هذه المنظمة (وكان قد انضم اليها المئات من طلاب المدارس، من المعاهد الفرنسية مثل جامعة القديس يوسف ومدرسة الفرير، ومن المعاهد ذات التوجه الفرنسي مثل مدرستي الحكمة والبطريركية)[١٢٤]، باستعراض «شبه عسكري» في بيروت، اشترك فيه نحو ألف شاب، فكان هذا الاستعراض ذا تأثير كبير في الأوساط المسيحية. وذاع صيت المنظمة في الشارع المسيحي، حيث أقدم العديد من الشباب على الإنخراط فيها، ففتحت فروعاً لها في العديد من المناطق (في حمانا وجونيه وجديدة المتن وسن الفيل وبعبدا وبرج حمود وجبيل وغيرها). وفي

نيسان/ابريل عام ١٩٢٧، وعلى أثر شجار جرى، في زحلة، بين عناصر من هذه المنظمة ينتمي فريق منهم الى حزب إده، والفريق الآخر الى حزب الخوري، إنتقل الخلاف الى أعضاء اللجنة المركزية نفسها. وخشية ان تنفجر المنظمة بسبب خلافاتهم، آثر الأعضاء الأربعة المنتمون الى حزبي إده والخوري، الاستقالة من «اللجنة المركزية» للمنظمة، إنقاذاً لها، وأنيط أمر قيادة المنظمة الى العضو الوحيد (وغير المنتمي) الباقي في اللجنة المركزية وهو الشيخ بيار الجميل الذي تسلّم رئاسة المنظمة مع «صلاحيات مطلقة»، فكان تسلّمه لها (بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل عام ١٩٣٧) بداية عهد جديد «لحزب الكتائب»[١٢٥]، بل ربما كان ميلاده الحقيقي.

كانت أهداف «حزب الكتائب» واضحة، منذ تأسيسه، وقد فصّلها «البيان الأول» للحزب، ويمكن تلخيصها بما يلي: «تأسيس منظمة رياضية وطنية للشباب، تكون فوق السياسات والأحزاب، تعالج المسائل الكيانية المصيرية، وتعمل لبناء الوطن على أسس سليمة متينة، وتكافح في سبيل استقلال لبنان وعزته وكرامته وازدهاره، وسعادة جميع أبنائه دون تمييز بينهم»[١٢٦]. إلا ان «بيار الجميل» رسم أهدافاً، للحزب، أوسع وأبعد مدى، إذ قال: «كان الاستقلال هدفنا الأول، وبناء الوطن هدفنا الثاني»[١٢٧].

أما «المبادئ الاساسية» للحزب، فيمكن تلخيصها بما يلي:

١ - «لبنان وطن مستقل بحدوده المبينة في الدستور اللبناني المعلن في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦، واللبنانيون، مقيمين ومغتربين، أمة ذات قومية مميزة، تجمعهم إرادة في الحياة مشتركة، وتاريخ مشترك، ومصلحة اقتصادية واحدة، ولغة وثقافة وأهداف وطنية وإنسانية مشتركة».

٢ - «قومية تقدمية تسهل للمواطن إمكانات التحرير المعنوي والمادي، بتيسير جميع الوسائل التي يحددها العلم، وبتحقيق النظام الأفضل....»

٣ - «قومية علمانية تحترم جميع الأديان والمعتقدات، وتأبى ان يكون للدولة دين أو معتقد خاص بها».

٤ - «قومية إنسانية تنبذ كل انعزالية، وترفض أي سيطرة دخيلة»، وتعتبر ان «على اللبنانيين المساهمة في الحقل العالمي بواسطة التعاون الدولي».

٥ - «المجتمع اللبناني كلٌ عضويٌ يتساوى فيه اللبنانيون، رجالاً ونساءً، بدون تمييز بين العناصر والأديان والأعراق، ويكافح كل أسباب الرجعية، ويعمل للقضاء على الإقطاعية والطائفية والعنصرية الطبقية، ويسعى الى التأليف بين المواطنين والحدّ من الفوارق في مستوى العيش».

٦ - «العيلة اللبنانية تبنى على التعاون المحب والاحترام المتبادل بين أعضائها والمجتمع»[١٢٨].

ولتحقيق تلك الأهداف والمحافظة على هذه المبادئ، رسم حزب الكتائب استراتيجية بعيدة المدى، وسعى لتنفيذها، بجد ونشاط، فنجح في بعضها وفشل في البعض الآخر. وقد حدد، لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ثلاث مراحل:

١ - **المرحلة الاولى:** السعي «للتخلص من الانتداب الفرنسي، وتحقيق الاستقلال السياسي الناجز، وتكريس لبنان وطناً نهائياً سرمدياً، وإبراز هويته المستقلة».

٢ - **المرحلة الثانية:** «المحافظة على الكيان اللبناني المستقل بحدوده الطبيعية.... ورفض جميع المشاريع والطروحات الوحدوية والاتحادية الرامية الى ربط لبنان بسوريا أو بأي بلد آخر».

٣ - **المرحلة الثالثة:** «تنظير العقيدة اللبنانية وغرسها في نفوس الأجيال الطالعة»[١٢٩].

ولتنظير هذه العقيدة، وضع حزب الكتائب «مسلّمات»، أهمها:

١ - «لبنان حقيقة جغرافية تاريخية قائمة يجب المحافظة عليها بكل الوسائل».

٢ - «لبنان كيان روحي صامد غني بثقافته الممتدة ستين قرناً، وقوي بتحفزه الى السير نحو مستقبل مؤكد».

٣ - «لبنان وحدة سياسية وتاريخية وجغرافية... والمحافظة على هذه الحقيقة، التي هي الأمة اللبنانية، والدفاع عنها، وتدعيمها، هي عقيدتنا الأساسية».

٤ - «رفض وشجب العقائد والتعاليم المغايرة للوطنية اللبنانية الصحيحة، وخصوصاً الشيوعية والسورية القومية والعروبية».

٥ - «إعداد جيل مناضل يقبل على الكفاح والعمل والقتال في الشوارع، عندما تدعو الحاجة الى ذلك، من أجل الدفاع عن الكيان، والذود عن الاستقلال»[١٣٠].

هذا بالإضافة الى ما تطالعنا به أوراق هذا الحزب ووثائقه من أفكار وتطلعات تشير الى توجهٍ، لدى هذا الحزب، مزدوج:

الأول: توجه عقيدي يسعى «الى إعداد أمة لبنانية تدرك واجباتها وحقوقها، في دولة ناجزة الاستقلال كاملة السيادة» (كما ورد في المادة الأولى من القانون الأساسي للحزب، والصادر عام ١٩٣٦).

والثاني: توجّه تنظيمي شبه عسكري ينبغي «إعداد الشباب للقيام بالتزاماتهم الوطنية قياماً يتفق ومصلحة الوطن والعائلة، وإنماء روح

التضحية، في صفوف الشباب، مقروناً بمبدأ النظام والتعاون»، (المادة الأولى من القانون الأساسي للحزب).

وتأكيداً لهذا التوجه، حصر الحزب شرط الانتساب اليه باللبناني البالغ من العمر ما بين ١٨ و٤٠ سنة، ثم عدّل هذا الشرط، عام ١٩٣٧، بحيث أصبح سن الانتساب ما بين ١٠ و٤٥ سنة، هذا مع تطبيق التنظيمات العسكرية في صفوف الحزب، حيث يوجد مجموعات مشابهة، في تنظيمها، للوحدات العسكرية (من الرهط حتى الكتيبة)، وتقوم هذه المجموعات بتدريبات عسكرية، وترتدي بزّات شبيهة ببزات الجند، وتؤدي تحية «حزبية» كتلك التي كان الحزب النازي يعتمدها، وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي[١٣١].

إشكالات الوحدة والانفصال، بين سوريا ولبنان، هل انتهت؟ سؤال لا يزال قائماً منذ تأسيس الكيان اللبناني، ولما نجد جواباً عليه بعد، وأغلب الظن، إننا لا نزال بعيدين عن العثور على الجواب الصحيح.

حواشـي الفصل الثالث

(١) رزق، هدى، لبنان بين الوحدة والانفصال، ص،١٠٢ عن:
A. E. Vol. 209, Levant, Syrie-Liban P. 58 .

(٢) Loéhac, Lyne, Daoud Ammoun et la création de l'Etat Libanais, P. 175 .

(٣) رزق، المرجع السابق، ص ١٠٤، عن: مجلة : «المقاصد» عدد ١٣ ص ٢٢-٢٤ . وهي، كناية عن مقابلة أجرتها المؤلفة مع مخايل ابو طقة، أحد قادة تلك العصابات.

(٤) م. ن. ص. ن. عن: A. E. Levant, Syrie-Liban , Vol 273 événements Rachaya-Hasbaya, P. 8 .

(٥) في مرجعيون، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ (م.ن. ص ٢١٨). وفي راشيا، في الشهر نفسه (تشرين الثاني/نوفمبر) (م.ن.ص ٢٣٠-٢٣١).

(٦) العاص، سعيد، صفحات من الأيام الحمراء، ص ٢٠٤.

(٧) Rabbath, E . la formation historique du Liban politique et constitutionnel, P. 353

(٨) Ibid .

(٩) زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ١٥٦-١٥٧.

(١٠) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٩٨-٢٠٠.

(١١) م. ن. ص ١٩٧-١٩٨.

(١٢) م. ن. ص ١٩٨.

(١٣) انظر تحليلاً لمواقف الطوائف من الانتداب الفرنسي عند: رزق، لبنان بين الوحدة والانفصال، ص ١٠٢-١١٨.

(١٤) راجع لذلك : مذكرات للتاريخ، للشيخ احمد رضا، مجلة العرفان، مجلد ٢٤ و ٢٥.

(١٥) رزق، المرجع السابق، ص ١٠٥-١٠٦ عن: De Saint-Point, la vérité sur la Syrie, PP.24 et 25 .

(١٦) آل جندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص ٢٠٦، والريس، منير، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، ص ٣٠٤، والعاص، سعيد، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(١٧) العاص، م. ن. ص. ن. ويقول العاص في ذلك: أوفدت قيادة الثورة الى شبعا «حسن القنطار وأسد بك الأطرش وفرحان بك العبدالله.... ليدمجوا رئيسها السيد احمد الخطيب، خال البطل احمد بك مريود في الثورة، فهرع السكان لاستقبالهم، وحلوا ضيوفاً على الرحب والسعة. ولما عرضوا فكرتهم على وجوه البلاد تلقوها بكل رحابة صدر، وقبلوها بكل طيبة خاطر». ويتحدث «العاص» عن قرى العرقوب (وهي شبعا وكفرحمام والهبارية وكفرشوبا) فيقول: «اشتهرت هذه القرى ببسالة سكانها وقوة شكيمتهم، كما كان لهذه القرى شأن عظيم في عهد جلالة الملك فيصل، ولها خدمات إبان ثورة الفاعور الاولى، فسجلت بذلك صفحة ناصعة في تاريخ الجهاد القومي» (م.ن.ص.ن.).

(١٨) م. ن. ص ١٨٦-١٨٧.

(١٩) الريس، منير، المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(٢٠) م. ن. ص ٣٠٦.

(٢١) م. ن. ص ٣٠٧.

(٢٢) م. ن. ص. ن. وانظر: لمسألة الهجوم على كوكبا وإحراقها: العاص، المصدر السابق، ص ١٩٠-١٩٧. (ويتهم العاص حمزة الدرويش بأنه طلب من أهل كوكبا مالاً، وانه دخل الى كوكبا بمفرده ليتسلم هذا المال، إلا انهم استفردوه وهاجموه، فحماه الكاهن «في بناية وأغلق بابها عليه»، الى أن وصلت مفرزة من الثوار حرّرته، ثم أحرقت البلدة) (م.ن.ص ١٩١-١٩٢). وانظر كذلك: الريس، المرجع السابق، ص ٣٠٦-٣٠٨، (ويذكر الريّس ان حمزة الدرويش أنكر الاتهام الذي وجه اليه بقبض أموال من أهل كوكبا، «وأقسم انه لم يطلب مالاً، بل طلب مؤناً وسلاحا» (م.ن. ص ٣٠٧) . وانظر كذلك: آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢٣) الريّس، م. ن. ص ٣٠٨.

(٢٤) م. ن. ص ٣٠٩.

(٢٥) العاص، المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٢٦) م. ن. ص ٢٠٦-٢٠٨.

(٢٧) م. ن. ص ٢٠٨-٢١٠.

(٢٨) الريّس، المرجع السابق، ص ٣٠٩. ويذكر «آل جندي» ان القرار الذي صدر عن قادة الثورة، في هذا الاجتماع، هو «عدم التعرّض الى منطقة لبنان الصغير، والاكتفاء باحتلال الأقضية الاربعة التي كان الجنرال غورو قد ضمها الى لبنان، رغم إرادة أهلها» (آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٠٩).

(٢٩) العاص، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٣٠) م. ن. ص. ن.

(٣١) م. ن. ص. ن. وانظر: الريّس، المرجع السابق، ص ٣١٠-٣١١، وآل جندي، المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٣٢) آل جندي، م. ن. ص ٢١٠. وانظر: الريّس، المرجع السابق، ص ٣١١. ويؤكد ما جاء في الروايتين صحة ما أورده «آل جندي» سابقاً من ان قرار قيادة الثورة هو عدم تجاوزها حدود الأقضية الأربعة من لبنان، وليس كل المناطق التي سلخت عن سوريا وضمت الى جبل لبنان، ومنها جبل عامل .

(٣٣) العاص، المصدر السابق، ص ٢١٥. وتذكر «هدى رزق» ان «حكومة محلية مستقلة، برئاسة نسيب بك غبريل» شكلت في حاصبيا، وقد اختير غبريل، قصداً، «من بين المسيحيين، لجعل هؤلاء يثقون بالثوار» (رزق، المرجع السابق، ص ٨٦).

(٣٤) انظر الفصل السادس من الجزء التاسع: العمليات العسكرية.

(٣٥) العاص، المصدر السابق، ص ٢٢٦-٢٣١. وقد روى هذه العملية، كذلك، كل من: الريس، المرجع السابق، ص ٣١٢-٣٢٠ وآل جندي، المرجع السابق، ص ٢١٠-٢١٢ (وقد اعتمد آل جندي رواية «نزيه المؤيد» هذه، بحرفيتها تقريباً، كما سبق أن مر معنا).

(٣٦) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٨٥.

(٣٧) الريس، المرجع السابق، ص٦٠٦، وراجع: عن هذه المعركة، م. ن. ص ٥٩٤-٥٩٩.

(٣٨) كان في المخفر عريف واربعة جنود من الدرك، وقد هاجمه ثلاثة من آل شوك وآل شنديب «فقتل العريف، واستولوا على أسلحة الجميع وجيادهم» (الريس، م. ن. ص ٥٨٦).

(٣٩) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٤٠) م. ن. ص ٢٨٦.

(٤١) الريس، المرجع السابق، ص ٥٨٦.

(٤٢) آل جندي، المرجع السابق، ص ٢٨٧-٢٨٩.

(٤٣) م. ن. ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٤٤) رزق، هدى، المرجع السابق، ص ٩٠-٩١.

(٤٥) آل جندي، المرجع السابق، م. ن. ص ٢٨٣.

(٤٦) م. ن. ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٤٧) م. ن. ص. ن. وانظر «حملة حمص، ومعركة وادي فيسان» في : م. ن. ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٤٨) م. ن. ص ٤١١.

(٤٩) م. ن. ص. ن.

(٥٠) النهار، عدد خاص، الدستور، الميثاق، المشاركة، ميلاد ١٩٧٤ و رأس السنة،١٩٧٥ ص ٥٢.

(٥١) م. ن. ص ٥٣.

(٥٢) م. ن. ص ٥٦.

(٥٣) م. ن. ص ٥٧.

(٥٤) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، جـ ٣: ٤١٥، ويبدو ان تقرير «دي سان بوان» قد استند الى هذه العريضة دون سواها.

(٥٥) حلاق، حسان، عن مجموعة وثائق محمد جميل بيهم. وقد وقّع هذه المذكرة ٢٦ وجيهاً من وجهاء بيروت وطرابلس وصيدا وصور، عدا عن التواقيع غير الواضحة، ويمثل هؤلاء الوجهاء العائلات: الهبري والمخزومي والاسير ونجا وفاخوري وبيهم والعريسي والمدور والداعوق وكرامي والبيسار وملك والمنلا وبركه وزنتوت وقدورة والزين وعسيران وبلطجي ونعماني ومرجان وخليل وحلاوي (حلاق، حسان، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة، ص ٩٨ - ٩٩ حاشية ٨)، وانظر النص الكامل للمذكرة عند: حلاق، المرجع نفسه، ص ١٢٦ - ١٣١ (ملحق ٢٠).

(٥٦) انظر النص الكامل للوثيقة عند: حلاق، م. ن.، ص ١٥٥-١٥٦ (ملحق ٢٣).

(٥٧) انظر النص الكامل للبيان عند: حلاق، م. ن. ص ١٥٩-١٦٥ (ملحق رقم ٢٥)، وقد وقّع هذا البيان ممثلون لعائلات الاتاسي والكيالي والجابري والكيلاني والبرازي ورسلان وعيسى والجزائري والصلح والشريف وبيهم واليافي والرفاعي.

(٥٨) انظر النص الكامل للبيان عند: حلاق، م. ن. ص ١٦٦ - ١٦٨ (ملحق رقم ٣٦)، و: سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، جـ ٣: ٥٤٥ - ٥٤٧.

(٥٩) انظر النص الكامل للمذكرة عند: حلاق، م. ن. ص ١٧٥ - ١٧٨ (ملحق ٣٩) و : حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ٢٩٣ - ٢٩٦ (ملحق ٣٠). ومن الذين وقّعوا هذه المذكرة: سليم علي سلام، وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف بيسار وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم وشوقي الدندشي والشيخ احمد عارف الزين.

(٦٠) حلاق، حسان، مؤتمر الساحل والأقضية الاربعة، ص ٤٣ - ٧٠. وفيه : محضر مناقشات المؤتمر، ونص المذكرة. كما انه من المفيد الاطلاع على البيان الذي أصدره كاظم الصلح بعنوان «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان» (م.ن.ص ٧٥ - ٨٩). كما يوجد نص المذكرة من جديد، في الكتاب نفسه، ص ١٧٩-١٨١ (ملحق ٤٠).

(٦١) حلاق، حسان، مؤتمر الساحل، ص ١٨٢ - ١٨٤ (ملحق ٤١).

(٦٢) جحا، شفيق، معركة مصير لبنان، جـ ٢: ٦٦٥-٦٦٦.

(٦٣) راجع: القبرصي، عبدالله، عبدالله القبرصي يتذكر، الجزء الاول، وقد ذكر القبرصي هؤلاء «الرفاق» في الحزب، كما ذكر كلاً من «صلاح لبكي» (الذي طرد من الحزب) وسعيد عقل (الذي طرد كذلك) وعادل عسيران.

(٦٤) سعاده، انطوان، الدليل الى العقيدة السورية القومية الاجتماعية، دستور الحزب، ص ٦ - ٧.

(٦٥) سعاده، م. ن.، ص ٢٤، ويقول سعادة، في تفسيره لهذا التعديل: «إن تحقيقي أثبت وحدة البلاد، وأعطى التعليل الصحيح لوضعها وأسباب تجزئتها الخارجة عن حقيقتها. فثبّتُّ منطقة ما بين النهرين ضمن الحدود السورية، وأصلحتُ التعبير الأول «ضفاف دجلة» الذي كنت اعتمدته.... الى جبال البختياري، الى الجبال التي تعيّن الحدود الطبيعية بين سوريا الشرقية وإيران» (م.ن. ص ٢٤ - ٢٥).

(٦٦) من حوار مع «سعاده» أجرته معه جريدة «النهضة» بتاريخ ١٤ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٧ (سعاده، أعداء العرب أعداء لبنان، ص ١٩ - ٢٠).

(٦٧) الحوار نفسه، م. ن. ص ٢٠ - ٢١.

(٦٨) سعادة، مختارات في المسألة اللبنانية ١٩٣٦-١٩٤٣، ص ١٨٩.

(٦٩) م. ن. ص ١٧٤-١٧٥.

(٧٠) الحوار السابق، أعداء العرب أعداء لبنان، ص ٢١.

(٧١) من خطاب لسعادة في أول آذار/مارس عام ١٩٣٨ (أعداء العرب أعداء لبنان. ص ٣٠).

(٧٢) من خطاب لسعادة في الارجنتين في ١٩٤٠/١/٢٦ (م.ن. ص ٣٣).

(٧٣) من خطاب لسعادة في اول آذار/مارس عام ١٩٤٠ (م.ن.ص ٣٥).

(٧٤) من مقالة لسعادة في جريدة «الزوبعة» في آب/أغسطس عام ١٩٤٢ (م.ن. ص ٣٩).

(٧٥) من المقالة نفسها (م.ن. ص ٤٥).

(٧٦) من خطاب لسعادة في أول آذار/مارس عام ١٩٤٣ (م.ن. ص ٥٧).

(٧٧) م. ن. ص ٩٢ (في حديث خاص لجريدة «كل شيء» في ١٩٤٧/٧/٣٠).

(٧٨) من مقالة لسعادة نشرت في جريدة «كل شيء» في ١٩٤٩/٢/١٨ (م.ن. ص ١٧١).

(٧٩) م. ن. ص ١٧١-١٧٢.

(٨٠) جحا، شفيق، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٥١.

(٨١) إستعنّا، لإيجاز هذه الاساليب، بالموجز الذي قدمه لها «شفيق جحا» في كتابه، معركة مصير لبنان، جـ ٢: ٦٥١-٦٥٤.

(٨٢) م. ن. ص ٦٥٤-٦٥٥.

(٨٣) زريق، قسطنطين، كتاب القومية العربية، ص ٣-٥.

(٨٤) راجع، لتفصيل هذه العناوين، م.ن. ص ٥-١٥.

(٨٥) م. ن. ص ١٩-٣٥.

(٨٦) م. ن. ص ٣٩-٥١.

(٨٧) جحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٥٥. ويذكر جحا ان أبرز مؤسسي هذه الحركة هما: قسطنطين زريق وكاظم الصلح، وانها توقفت عن العمل عام ١٩٤٠ (م. ن. ص. ن).

(٨٨) راجع بحثاً مفصلاً للدكتور حليم أبو عز الدين عن الحركة السرية وكتابها هذا، في كتاب «قسطنطين زريق، ٦٥ عاماً من العطاء» للدكتور انيس صايغ ومجموعة من الباحثين (ص ٦٦-٧٠). ويؤكد «انيس صايغ»، خلافاً للآخرين، ان «زريق» هو الذي كتب، بنفسه، الكتاب الأحمر (حديث خاص مع د. انيس صايغ).

(٨٩) باروت، محمد جمال، حركة القوميين العرب، ص ٣٤-٣٥.

(٩٠) جحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٤٣.

(٩١) الصلح، عادل، حزب الاستقلال الجمهوري، ص ٩-١٠.

(٩٢) م. ن. ص ١٣ و ٢٠-٢١ وص ١٣٢ (الملحق رقم ٢) .

(٩٣) م. ن. ص ١٤.

(٩٤) م. ن. ص ١٨.

(٩٥) م. ن. ص ٨ .

(٩٦) م. ن. ص ٩.

(٩٧) م. ن. ص ١٩ - ٢٥. وراجع النص الفرنسي لهذا الدستور في م. ن. ص ١٢٩ - ١٣١ (الملحق رقم ١).

(٩٨) انظر أهداف الحزب (١٠ بنود) في : م. ن. ص ٢٠ - ٢١.

(٩٩) الصلح، م. ن. ص ١٣٩ (الملحق رقم ٩)، وجحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٤٤.

(١٠٠) الصلح، م. ن. ص ١٤٧ (الملحق رقم ١٣) وص ١٤٩ (الملحق رقم ١٤) .

(١٠١) يقول باسم الجسر عن هذا الحزب إنه «يضم عدداً كبيراً من أبناء الطبقة البورجوازية الرافضين للطائفية السياسية والمعارضين للانتداب..... وكان يدعو الى الديموقراطية والوطنية والعلمانية والتقدمية» (الجسر، باسم، اتفاق٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟ ص ٧٤).

(١٠٢) الصلح، المصدر السابق، ص ١٠ - ١١.

(١٠٣) انظر لذلك : جحا، المرجع السابق، جـ: ٦٤٥:٢، والصلح : المصدر السابق، ص ١٠٩ - ١١٠.

(١٠٤) جحا، م. ن. جـ ٦٤٦:٢، والصلح، م. ن. ص ٧١ - ٧٥.

(١٠٥) جحا، م. ن. ص. ن.، والصلح، م. ن. ص ٣٥ - ٤٠.

(١٠٦) الصلح، م. ن. ص ٥٥ - ٥٧ وص ١٤٠ - ١٤١ (الملحق رقم ١٠).

(١٠٧) الصلح، م. ن. ص ١٢٣ - ١٢٤.

(١٠٨) جحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٥٧. ويذكر «كمال الصليبي» ان حزب النجادة تأسس عام ١٩٢٧ كردة فعل على تأسيس حزب الكتائب (الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص ٢٢٧ - ٢٢٨).

(١٠٩) الجسر، باسم، المرجع السابق، ص ٧٧.

(١١٠) الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، (القانون الاساسي لحزب النجادة، ص ٥٨٦).

(١١١) م. ن. ص. ن. وتجدر الاشارة الى ان البندين ٣ و٤ يتحدثان عن السلوك العام لحزب النجادة وأعضائه.

(١١٢) م. ن. ص ٥٨٦-٥٨٧.

(١١٣) جحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٥٨، نقلاً عن : عدنان الحكيم «عدنان الحكيم يتذكر» في مجلة «الشراع» بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٤.

(١١٤) حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الاربعة، ص ٨٠-٨١ وجحا، معركة مصير لبنان، جـ ١: ٤١٢. والبطريرك المعني هو «انطوان عريضه» الذي وقف الى جانب سوريا في إضرابها الشهير احتجاجاً على القمع الوحشي الذي تعرض له المتظاهرون السوريون في حماة من قبل سلطات الانتداب (في كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦) فاعتقل العديد من رجالات سوريا الوطنيين، وأرسل البطريرك الماروني، الى هؤلاء المعتقلين، برقية استنكار لاعتقالهم وتأييد لمطالبهم، وقد لقي ذلك ترحيباً من الجماهير السورية (Longrigg, op. cit. p. 216). وكان البطريرك عريضة قد اشتهر بمواقفه الوطنية المدافعة عن سيادة لبنان وعن التقارب السوري اللبناني، فهو الذي قال: «نحن مظلومون والسوريون مظلومون، وقد وحدت المظالم بيننا وبينهم»، وذلك في تصريح له في اول شباط/فبراير عام ١٩٣٥، كما قال: «لا فرق عندي بين مسلم ومسيحي في الدفاع عن مصالح الشعب ولا بين سوريا ولبنان»، وذلك في تصريح له بتاريخ ٩ منه (انظر، جحا، المرجع السابق، جـ ١: ٤١٣). وفي رسالة من البطريرك، نفسه، الى «بيير لافال»، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١ آذار/مارس عام ١٩٣٥، يقول البطريرك: «إن الحالة التي تعيشها، اليوم، البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، تبعد عنكم عواطف المشرقيين، بينما كانوا، منذ أجيال، يميلون الى فرنسا، بكل جوارحهم» (عريضة، انطوان، لبنان وفرنسا، وثائق تاريخية أساسية، ص ٣٧). وقد دفعت مواقف البطريرك هذه العديد من رجالات سوريا وزعمائها الى إرسال برقيات شكر له وتأييد لموافقه، في معركته التي كان يخوضها، ضد سلطات الانتداب، بسبب صدور قانون «احتكار التبغ» الذي أصدرته تلك السلطات، فجاء مجحفاً بحق المزارعين السوريين واللبنانيين معاً، كما ان العديد من السوريين، زعماء وعامة، أمّوا الصرح البطريركي في بكركي، لمشاركة البطريرك الماروني باحتفالات جلوسه على الكرس البطريركي (في ١٢ شباط/فبراير عام ١٩٣٦) (جحا، م. ن. جـ ١: ٤١٧). ولم يتورّع البطريرك عن ان يستنكر، علناً وبقوة، ما أشاعته فرنسا بأنها جاءت الى هذه البلاد لكي تحمي المسيحيين من المسلمين، مؤكداً وحدة المسيحيين والمسلمين في لبنان، ومؤكداً ان «سوريا ولبنان لا يمكنهما ان يعيشا منفصلين، أحدهما غريب عن الآخر، ولا يمكن ان يسيرا في طريقين مختلفين» (جحا، م. ن. جـ ١: ٤٣٧).

(١١٥) حلاق، المرجع السابق، ص ٧٧ - ٨٩ وخوري، يوسف، المرجع السابق، ص ٦١ - ٦٥.

(١١٦) بيان حزب النداء القومي، مبادئه واراؤه وخططه، ص ٣.

(١١٧)م. ن. ص ٦-١٦.

(١١٨) خوري، يوسف، المرجع السابق، ص ٥٨٢-٥٨٣.

(١١٩) جحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٥٦.

(١٢٠) Rabbath, Ed. Formation hist. Du Liban, PP. 409-410

(١٢١) الجسر، المرجع السابق، ص ٧٩.

(١٢٢) جحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٧٨. وقد استقى «جحا» معظم معلوماته، عن حزب الكتائب، من: تاريخ حزب الكتائب، و«العمل السنوي»، لسان حال الحزب .

(١٢٣) م. ن. ص ٦٧٨ - ٦٧٩، وكان «حميد فرنجيه» قد انسحب من هذا التجمع وحل محله إميل يارد.

(١٢٤) م. ن. ص ٦٧٩.

(١٢٥) م. ن. ص ٦٨٠ - ٦٨١.

(١٢٦) م. ن. ص ٦٨١ عن: تاريخ حزب الكتائب، جـ ١: ٣٣١.

(١٢٧) م. ن. ص. ن، عن :تاريخ حزب الكتائب، جـ ١: ٢٨١، و«العمل السنوي» عام ١٩٧٠ (ص ٧).

(١٢٨) خوري، يوسف، المرجع السابق، ص ٥٨٥.

(١٢٩) جحا، المرجع السابق، جـ ٢: ٦٨١-٦٨٢ عن: تاريخ حزب الكتائب، جـ ١: ٦٧ و ٤٤ و ١٤٨ و ٢٧٨ و ٧١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٣١ (ملحق رقم ١١) و ٣٦٥.

(١٣٠) م. ن. جـ ٢: ٦٨٢ - ٦٨٣، عن : تاريخ حزب الكتائب، جـ ١: ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٢٥ و ٢٨١.

(١٣١) جحا، المرجع نفسه، جـ ٢: ٦٨٢ (حاشية ٣٩) - و ص ٦٨٦.

ملحق

شهادات في الدستور اللبناني عام ١٩٢٦

في مطلع العام ١٩٢٦، وجهت لجنة إعداد الدستور اللبناني (اللجنة المؤسسة أو لجنة القانون الأساسي، وهي لجنة انتخبها المجلس التمثيلي، أو مجلس النواب، وعدد أعضائها ١٢ عضواً برئاسة موسى نمور، رئيس المجلس نفسه) إلى «الهيئات والشخصيات» في لبنان، عشرة أسئلة على سبيل الإستشارة، حول «المبادىء والخطوط التي يجب اعتمادها في الدستور» وفيما يلي أجوبة مدن طرابلس وصيدا وبيروت وبعلبك، وقد رفضت الهيئات والشخصيات الإسلامية، في هذه المدن، الإجابة على الأسئلة المطروحة، كما رفضت الإنضمام إلى «دولة لبنان الكبير»، (انظر: النهار، عدد ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥، الدستور، الميثاق، المشاركة، ص ٥٢ - ٥٧).

الموقعون لسعادة رئيس المجلس التمثيلي اللبناني الأكرم

من المعلوم ان رغائب ومطالب الأمة الطرابلسية هي رفض الانضمام الى لبنان الكبير الذي اعلن سنة ١٩٢٠ وطلب الالتحاق بالوحدة السورية وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عن ارادتها وبدون استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مرارا الى المفوضية العليا وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والاسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام وآخر احتجاج لها ستقدمه بلائحة ممضاة من عموم الطرابلسيين الى فخامة المفوض السامي وعليه تقرر بالاجماع [illegible] وحول الاسئلة المدرجة الينا من اللجنة الدستورية ان نفيد تثبيت احتجاجاتنا السابقة على الحاقنا بلبنان ورفض الاشتراك في الاسئلة المدرجة الينا من اللجنة المنوه عنها فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني ونؤيد ونكرر طلبنا الرجوع الينا لانا محتفظة لنفسها به بشأن الالتحاق بالوحدة السورية في كل وقت وزمن ولهذا لم نر بعد ذلك لزوما لاعطاء الجواب على هذه الاسئلة وارسال مندوبين واقبلوا يا صاحب الرئاسة فائق احتراماتنا

نائب رئيس البلدية

احمد الرافعي

طرابلس

عريضة طرابلس الى المفوض السامي السيد دو جوفنيل التي تضمنت رفض الاجابة عن أسئلة لجنة الدستور والمطالبة بالوحدة السورية على أساس اللامركزية ، وذلك في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

لمعالي صاحب العطوفة رئيس المجلس النيابي في دولة لبنان الكبير المحترم

خصوصي

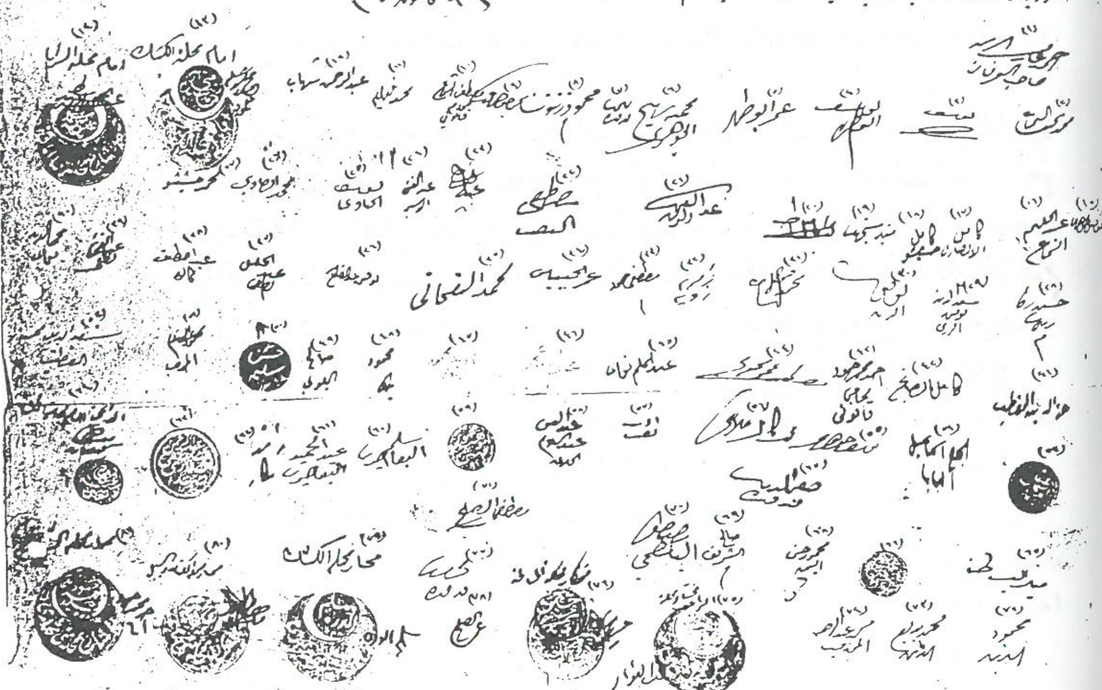
ان لعدا ان حررنا لعطوفتكم بتاريخ ٢٠ كانون ثاني ١٩٢٦ باننا انتدبنا ذاتين من اعيان الطائفة وهما عبد اللطيف افندي سلطاني والشيخ منير الملك لعدا ان انسا منهما لاعطاء الاجوبة ففي ٢٤ منه تلقينا من كل منهما كتابا يتضمن طلب الالتحاق بالوحدة السورية واعادا الينا الاسئلة بلا اجوبة مجاراة للهوس في طلب الوحدة فابقيناها لدينا لعلمنا بمن يجب علينا سواهما ونظرا للروحية التي لم نعرف مثلها قبل اليوم بطرابلس وللتهجم الزائد على الشخصيات سواء في الجرائد او في الافواه في المجتمعات العمومية ولعدم اعتياد المحيط على احترام الرأي الشخصي لم نتمكن حتى اليوم من الظفر بأحد من [illegible] يقف موقف الحياد تجاه هذه القضية يجرأ على التوجه لمخالفة هذا الهوس لذا بادرنا لاعلام عطوفتكم بالواقع فاذا [illegible] ارسالها مع كتابي المومأ اليهما واذا [illegible] لدينا لوقت آخر وتفضلوا يا حضرة الرئيس المحترم بقبول فائق احتراماتنا ٢٦ كانون ثاني ١٩٢٦

مفتي طرابلس
محمد رشيد ميقاتي

قاضي طرابلس
[signature]

٢٨/١/١٩٢٦

عريضة مفتي طرابلس وقاضي طرابلس في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦ .



فخامة المفوض السامي المسيو ده جوفنيل المعظم

٢٩ كانون ثاني ٩٢٦

صيدا

عريضة « [illegible] » - لا تحمل تاريخا - الـى رئيس المجلس النيابي اللبنـاني .

حضرة صاحب السعادة موسى بك نمور رئيس المجلس النيابي ولجنة الدستور المحترم

تلقينا كتابكم المؤرخ في ٢٤ كانون أول الماضي ولدى عرضه على أعيان ووجوه ومفكري الطائفة قرروا بالإجماع استناداً على رأي جميع المسلمين في بيروت عدم الاشتراك بمسائل الدستور وإعادة النسخ الأربع فاقتضى إعادتها إليكم لفاً مع صورة محضر القرار الذي وقع عليه الإجماع مرفوقاً بنسخة مطبوعة أشار إليها القرار المذكور تضمنت الأسباب الداعية لذلك فإجابة لرغائب المسلمين بادرنا لإفادتكم بكل احترام

في ٩ / ١ / ٩٢٦

قاضي بيروت   مفتي بيروت

للعلم

٣٩

عريضة قاضي بيروت ومفتي بيروت في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ ...

صورة قرار أعيان الطائفة الإسلامية بمسألة الدستور

نحن المجتمعين للمذاكرة بشأن تكليف الطائفة الإسلامية للإجابة على الأسئلة العشر التي وضعتها لجنة الدستور اللبناني ولانتخاب مندوبين لحضور جلساتها. قررنا بالإجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً برغائب عموم المسلمين الجميع على رفضه لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد فنقول.

من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية وهي الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان حين تأسيس لبنان الكبير سنة ٩٢٠ أن تلك الرغائب هي رفض الانضمام إليه وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية وقد كررت الطائفة احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عنها إدارياً وبدون استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مراراً إلى المفوضية العليا وباريز وجمعية الأمم بلائحة مطبوعة حوت الحجج القاطعة والأسباب المشروعة العادلة الداعية لرفض هذا الانضمام المخترع الذي استفادت منه الأقلية على حساب الأكثرية التي ترفضه بحق.

وآخر احتجاجات الطائفة الإسلامية قدمت من عهد قريب لفخامة المفوض السامي بواسطة وفد من أعيانها شفوياً وخطياً بلائحة مطبوعة نبعث إليكم بواحدة منها لفاً.

وعليه فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت متفقة بالإجماع ومغتنمة فرصة ورود الأسئلة الموجهة إليها من رئاسة لجنة الدستور أن تعيد تثبيت احتجاجاتها على الإلحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسن دستوره والإجابة على الأسئلة بشأنه وهي تؤيد وتكرر طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية — احتفاظاً بحقوقها المشروعة المقدسة في كل وقت وزمان وعليه لم يعد من لزوم لإرسال مندوبين منها والسلام

في ٥ / ١ / ٩٢٦

طبق الأصل كاتب الجلسة

... وقرار اعيان الطائفة الاسلامية في بيروت برفض الدستور « وتكرار طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية » .

حضرة صاحب السعادة موسى بك نمور رئيس المجلس النيابي ولجنة الدستور المحترم

تلقينا كتابكم المؤرخ في ٢٧ كانون الأول الماضي ولدى عرضه على أعيان ووجوه ومفكري الطائفة قرروا بالإجماع استناداً على رأي جميع المسلمين في بيروت عدم الاشتراك بمسائل الدستور وإعادة النسخ الأربع فاقتضى إعادتها إليكم لفاً مع صورة محضر القرار الذي وقع عليه الإجماع مرفوقاً بنسخة مطبوعة أشار إليها القرار المذكور تضمنت الأسباب الداعية لذلك فإجابة لرغائب المسلمين بادرنا لإفادتكم بكل احترام

في ٩ / ١ / ٩٢٦

قاضي بيروت   مفتي بيروت

للعلم

٣٩

عريضة قاضي بيروت ومفتي بيروت في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ ...

صورة قرار أعيان الطائفة الإسلامية بمسألة الدستور

نحن المجتمعين للمذاكرة بشأن تكليف الطائفة الإسلامية للإجابة على الأسئلة العشر التي وضعتها لجنة الدستور اللبناني وانتخاب مندوبين لحضور جلساتها. قررنا بالإجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً برغائب عموم المسلمين المجمعين على رفضه لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد فنقول:

من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية وهي الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بتصرفه لبنان حين عدوه لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ أن تلك الرغائب هي رفض الانضمام إليه وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية وقد كررت الطائفة احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عنها أولاً وبعدئذٍ استفتائها في ظروف عديدة وقدمتها مراراً إلى المفوضية العليا وباريز وجمعية الأمم بلائحة مطبوعة حوت الحجج القاطعة والأسباب المشروعة العادلة الداعية لرفض هذا الانضمام المخترع الذي استفادت منه الأقلية على حساب الأكثرية التي ترفضه بتاتاً.

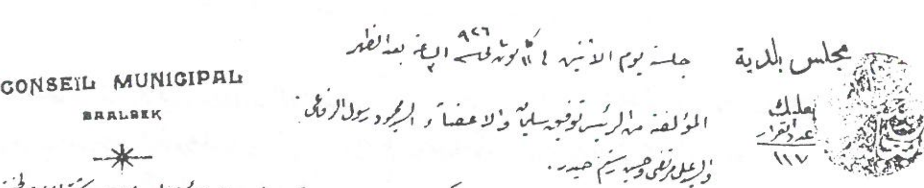
وآخر احتجاجات الطائفة الإسلامية قدمته من عهد قريب لفخامة المفوض السامي بواسطة وفد من أعيانها شفوياً وخطياً بلائحة مطبوعة نبعث إليكم بواحدة منها لفاً.

وعليه فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت متفقة بالإجماع مغتنمة فرصة ورود الأسئلة الموجهة إليها من رياسة لجنة الدستور أن تعيد تثبيت احتجاجاتها على الإلحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسن دستوره والإجابة على الأسئلة بشأنه وهي تؤيد وتكرر طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية — احتفاظاً بحقوقها المشروعة المقدسة في كل وقت وزمان وعليه لم يعد من لزوم لإرسال مندوبين منها والسلام

في ٥ / ١ / ٩٢٦

طبق الأصل كاتب الجلسة

... وقرار اعيان الطائفة الاسلامية في بيروت برفض الدستور « وتكرار طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية » .



قرار مجلس بلدية بعلبك في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦ ·

الفصل الرابع

التنظيمات العسكرية

رغم ان المادة الثانية من صك الانتداب نصت على ان تنظم سلطة الانتداب «الجندرمة المحلية اللازمة للدفاع عن البلاد»، محتفظة «للدولة المنتدبة» بحق الاحتفاظ بجيوشها «في البلاد الواقعة تحت الانتداب، بقصد الدفاع عن هذه البلاد»[1] كذلك، ورغم ان أياً من صك الانتداب أو الدستور (الذي أعلن عام ١٩٢٦) لم ينص على وجوب إنشاء جيش محلي، فقد تميزت «الجمهورية الأولى» (وهي جمهورية الانتداب) ببدء تشكيل «قوات مسلحة» لبنانية منفصلة عن قوات «الدول السورية» التي كانت قائمة في ذلك الوقت، مع المثابرة على إنشاء قوات سورية-لبنانية مختلطة، في الوقت نفسه. (مع الملاحظة ان إنشاء «التشكيلات العسكرية اللبنانية» كان يتم تحت عنوان: الجندرمة اللبنانية، كما سنرى في نصوص القرارات التي كانت تصدر بهذا الصدد).

وسوف نبحث، في هذا الفصل، في «التنظيمات العسكرية» التي أنشئت خلال هذه الفترة من الانتداب الفرنسي على لبنان، وهذه التنظيمات هي:

أولاً: القوات الاضافية (Troupes supplétives)

ثانياً: قوات المشرق الخاصة (Troupes spéciales du Levant-TSL)

ثالثاً: التشكيلات العسكرية اللبنانية، وهي :

I - سلاح المشاة : القناصة اللبنانية .

II - سلاح الخيالة.

III - سلاح المدرعات.

IV - سلاح المدفعية.

V - سلاح الهندسة.

VI - سلاح الإشارة.

VII - سلاح النقل.

VIII - سلاح الطيران.

IX - سلاح البحرية.

X - مؤسسات عسكرية مستقلة (المدرسة الحربية ومصالح الجيش)

رابعاً: معلومات عامة .

أولاً: القوات الاضافية (Troupes supplétives)

ما أن أعلنت «الجمهورية اللبنانية» في أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦، حتى عمدت «القيادة العليا لقوات المشرق» الى تنظيم «القيادة والوحدات (العسكرية) المتمركزة في «البلدان الخاضعة للانتداب»، فأصدرت مذكرة خدمة (رقم ١/٥٥٧٨ تاريخ ٢٩ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٦) تضمنت التنظيم «الموقت» الذي يعمل به إعتباراً من ١٩٢٧/١/١ «وحتى صدور تنظيم نهائي».

وفيما يلي مضمون هذه المذكرة (الصادرة بتوقيع الجنرال «غاملان» القائد الأعلى لقوات المشرق):

القيادة العامة لقوات المشرق

الأركان- الشعبة الأولى

رقم ٥٥٧٨

بيروت في ١٩٢٦/١٢/٢٩

مذكرة خدمة

«تهدف هذه المذكرة الى تنظيم القيادة والوحدات المتمركزة في بلدان الانتداب، وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧، وحتى صدور التنظيم النهائي.

«I - تحاشياً للاختلاف في التأويل أو التفسير، بعد إعادة تنظيم وحدات الحرس المتحرك (أو السيّار)، وبعد موافقة المفوض السامي، يقرر الجنرال القائد الأعلى ان تسمى القوات العسكرية المتمركزة في البلدان الخاضعة للانتداب، واعتباراً من أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧، ما يلي :

«أ - القوات العائدة للجنرال القائد الأعلى، والمنظمة المدربة للقتال أساساً، وهي:

«١ - القوات الفرنسية .

«٢ - القوات المساعدة (T. Auxiliaires) التي يحدد الوزير عديدها وتأليفها (وهي حالياً ٦ كتائب من مشاة المشرق، و٤ سرايا من خيالة المشرق، وسريتا هجانه، وسرية مساعدة هندسة، و٧ فصائل مستقلة).

«٣ - القوات الإضافية (T. Supplétives) التي يحدد عديدها وتأليفها الجنرال القائد الأعلى، بعد موافقة المفوض السامي، وتضم هذه القوات:

(أ) كتائب القناصة اللبنانية .

(ب) سرايا المشرق الخفيفة .

«ب - القوات الموضوعة بتصرف الدول، وغير العائدة للجنرال القائد الأعلى إلا ضمن بعض الشروط (أجهزة الشرطة العامة وأجهزة العمل الإداري والسياسي):

«١ - سرايا الحرس المتحرك (أو السيّار).

«٢ - جندرمة الدول.

«٣ - حرس الشوارع.

«لا تطلق، مستقبلاً، أية تسمية غير ما ورد في هذه المذكرة للدلالة على مختلف التشكيلات في المشرق.

«II - القوات الفرنسية والمساعدة (.T. Fr. Et Aux): لا يخضع تنظيم القوات الفرنسية والمساعدة لأية تعديلات.

«III - القوات الإضافية (.T. Suppl): تتضمن هذه القوات، اعتباراً من ١٩٢٧/١/١:

«١- الوحدات الحالية للقناصة اللبنانية، والمنظمة بكتيبتين.

«٢- سرايا المشرق الخفيفة الناتجة عن تحويل سرايا الحرس المتحرك (أرقام ١ و٤ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٧ و٢٨ و٣٢ و٣٣) وست سرايا درزية.

«IV - سرايا الحرس المتحرك (السيّار) والجندرمة وحرس الشوارع:

«١ - تنتقل الأعباء المالية لسرايا الحرس المتحرك أرقام ٣ و٦ و١١ و١٢ و٢٣ و٢٥، مباشرة، الى الموازنات المحلية للدول والسناجق، أو الولايات، حيث توجد هذه السرايا، وتدار، مباشرة، بواسطتها، منذ الآن وصاعداً، مع احتفاظها بتسمية «الحرس المتحرك».

«- تحل سرايا الحرس المتحرك أرقام ٢ و ٢٠ و ٢٤ و ٣٠ إعتباراً من ٣١ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٦، وذلك على عاتق مدير مصلحة الاستعلامات في المشرق.

«٢ - تبقى الجندرمة كما هي منظمة حالياً، أو مع التعديلات التي تقررها السلطات المدنية (أو الضباط العامون الذين لديهم سلطات مدنية).

«٣ - يبقى حرس الشوارع أو يحلّ وفقاً للقرار الذي تتخذه السلطات المدنية (أو الضباط العامون الذين لديهم سلطات مدنية).

«V - مبادئ تنظيم القناصة وسرايا المشرق الخفيفة:

«- ترتبط كتائب القناصة اللبنانية وسرايا المشرق الخفيفة، بصورة كاملة، بالسلطة العسكرية التي تحدد مراكزها بعد الاتفاق مع المفوض السامي.

«- يتم إنشاء هذه الكتائب وتنظيمها وحلها بقرار من الجنرال القائد الأعلى، وبعد الاتفاق مع المفوض السامي .

«- في بعض الحالات التي تتطلب اتفاقاً بين المفوض السامي والجنرال القائد الأعلى، توضع هذه الكتائب بتصرف السلطات المدنية (مصلحة الاستعلامات).

«- يحدد الجنرال القائد الأعلى، حسب الحاجة، وبعد الاتفاق مع المفوض السامي، توزيع كتائب المشرق الخفيفة بين مختلف قيادات القوات في المناطق، آخذاً بالإعتبار، ما أمكن، مناطق تجنيد هذه الوحدات، وأماكن تشكيلها.

«- يكون لقادة قوات المناطق، تجاه هذه العناصر، السلطات المحددة بالتعليمات رقم ١/١١٩٧٤ تاريخ ١٩٢٤/١٢/١٢، وذلك فيما يختص بالقوات المساعدة الموضوعة بإمرتهم.

«- للكولونيل مفتش القوات المساعدة، تجاه كتائب القناصة اللبنانية وسرايا المشرق الخفيفة، (مذكرة لاحقة تنظم هذا الامر فيما يختص بسرية المرممين اللبنانية) الصلاحيات نفسها التي هي له تجاه القوات الإضافية، والتي هي مبينة بالمذكرات أرقام: ١/٩٥٣٣ تاريخ ١٩٢٥/١٢/٢٢ و ١/١٨٤٥ تاريخ ١٩٢٦/٢/٢٠.

«- فيما يختصّ بملاكات الخيالة الفرنسية، فإنها ترتبط بالجنرال قائد الخيالة في كل مسائل الترقية، وبالشروط نفسها التي هي للعسكريين الفرنسيين في سرايا المشرق الخفيفة.

«- ستحدد تعليمات خاصة، تصدر عن الجنرال القائد الأعلى، الشروط التي يتم، بموجبها، تجنيد وحدات القناصة اللبنانية وسرايا المشرق الخفيفة، وتنظيمها الداخلي، وإدارتها.

«- يتم ترقيم سرايا المشرق الخفيفة وفقاً للجدول المرفق.

«VI - سرايا الحرس المتحرك:

- تكون سرايا الحرس المتحرك (أو السيّار) بتصرف السلطات المدنية، إلا في الحالات التي يصدر فيها قرار من المفوض السامي بوضعها تحت السلطة المباشرة للجنرال القائد الأعلى.

«- تنظم هذه السرايا وتدار بقرارات تصدر عن المفوض السامي او عن رؤساء الدول.

«- من جهة الانضباط العام، ترتبط هذه السرايا بقادة قوات المناطق، وذلك بواسطة الضباط ورؤساء مصلحة الاستعلامات في الدول.

«- توزع هذه السرايا على مخافر مصلحة الاستعلامات، حسب حاجتها، وبواسطة الممثلين أو الممثلين المعاونين، باعتبارها مخصصة، أساساً، لمساندة العمل الإداري والسياسي لضباط مصلحة الاستعلامات، ويحاط قادة المناطق، أصحاب العلاقة، علماً بهذا التوزيع.

«- تختار ملاكات هذه السرايا من بين الضباط والرتباء، وبالإختيار، من قوات المشرق، دون النظر الى السلاح، بل تؤخذ المؤهلات الشخصية، فقط، بالاعتبار.

«- ينال عناصر هذه الملاكات المخصصات القانونية التي ينالها العسكريون الفرنسيون من الرتبة نفسها، الذين يخدمون في المشرق، ويتمتعون، في جميع الحالات، بالحقوق نفسها.

«- إضافة الى ذلك، يمكن لهؤلاء العناصر ان ينالوا تعويضات وظيفية تكميلية تحدد تعرفتها، دائماً، بموافقة الجنرال الأعلى.

«VII - جندرمة الدول:

«- يتمتع المفتش الدائم للجندرمة المحلية، تجاه هذه الجندرمة، بصلاحياته، إلا انه لا يتدخل في شؤون الحرس المتحرك».

التوقيع: غاملان[٢] .

عنه: رئيس الأركان (التوقيع غير واضح)

ملحق : جدول يبين أرقام سرايا المشرق الخفيفة ابتداء من أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧:

أرقام السرايا ابتداء من أول كانون الثاني عام ١٩٢٧	أصول أو ديانة أغلبية الإضافيين	الرقم الحالي لسرايا الحرس المتحرك التي حولت
١	دروز	١
٢	دروز	٢
٣	دروز	٣
٤	دروز	٤
٥	دروز	٥
٦	دروز	٦
١٢	شراكسه	٢١
١٣	شراكسه	١٣
١٤	شراكسه	١٤
١٥	شراكسه	١٥
١٦	شراكسه	١٦
١٧	شراكسه	٢٨
١٨	شراكسه	١٨
١٩	شراكسه	١٩
٢١	حوارنه	١٧
٢٢	حوارنه	٣٣
٢٦	أكراد	١
٢٧	أكراد	٤
٢٨	أكراد	٧
٣١	مختلف	٨
٣٢	مختلف	٣٢
٣٣	مختلف	٩
٣٤	مختلف	١٠
٣٥	مختلف	٢١
٣٦	مختلف	٢٢(٣)

وتنفيذاً لهذه المذكرة، أصدرت «القيادة العليا لقوات المشرق» نفسها، مذكرة أخرى (رقم ١/٢٥٨ تاريخ ١٩٢٧/١/٧)، اعتبرت (ملحقة بالأولى) وتضمنت نظاماً خاصا «بالقوات الإضافية» يحدد الأسس العامة لأوضاع «العسكريين المحليين المنتسبين الى هذه القوات»، وفيما يلي موجز لهذه المذكرة:

نظام القوات الاضافية

(مذكرة رقم ١/٢٥٨ تاريخ ١٩٢٧/١/٧ ملحقة بالمذكرة رقم ١/٥٥٧٨ تاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٩).

١ - **تأليف القوات:** تتألف هذه القوات من تشكيلات سرايا المشرق الخفيفة (Escadrons legers du Levant) وكتائب القناصة اللبنانية .

٢ - **الملاك:** يمارس قيادة مختلف تشكيلات هذه القوات ضباط فرنسيون مفصولون الى هذه التشكيلات، ويمكن فصل رتباء الى هذه الملاكات عند الحاجة.

٣ - **التجنيد:** يكون التجنيد، مبدئياً، بالكتيبة، أو بالسرية، أو بمجموعة السرايا، ويؤمن بواسطة الضابط القائد (قائد الكتيبة أو المجموعة أو السرية) وبطريقة التطوع الاختياري لمدة ٦ أشهر للسرايا، ومن ٦ أشهر الى سنتين لكتائب القناصة اللبنانية.

يجب ان يكون المرشح من رعايا الدول التي تم التطوع لصالحها، ولا يقل عمره عن ١٨ سنة ولا يزيد عن ٤٠ سنة. وان يكون صالحاً للخدمة بشهادة طبية من طبيب عسكري، وان يقدم مستندات عن الخدمات التي يمكنه ان يقوم بها. ويوقع كل متطوع عقد التطوع العائد له والمطابق للنموذج المعدّ لهذا الغرض.

٤ - **التسريح:** يمكن ان يلغى عقد التطوع دون سابق إنذار، وذلك لسوء السلوك الاعتيادي، أو لخطأ جسيم في الخدمة، أو لعدم اللياقة البدنية الملاحظة، كما يمكن ان يكون التسريح بعد إنذار مسبق لمدة ١٥ يوماً وذلك عند حل الوحدة، وفي هذه الحالة، يحق للعسكريين المسرحين، والذين لديهم شهادة حسن السلوك، العودة الى الخدمة لملء أولى الأماكن التي تشغر في الوحدات العاملة، ولهم الأفضلية على الأفراد الذين يتقدمون للتطوع لأول مرة .

تصدر قرارات تسريح الرتباء والأفراد لأسباب تأديبية أو لعدم اللياقة البدنية عن مفتش القوات المساعدة (Troupes aux.)، أما قرارات تسريح الرتباء والأفراد بسبب حل الوحدة أو تخفيض عديدها فتصدر عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق، الذي له وحده حق إصدار قرارات تسريح الضباط والمعاونين والمرشحين (Officiers, Adjudants et Aspirants) لأسباب تأديبية، وفي كل حال لا يعطي قرار التسريح أي حق بالتعويض.

٥- **الاستقالة:** لا تقبل أية استقالة في أثناء العمليات .

٦- **الترقية:** تصدر الترقيات الى رتب الضباط عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق، وذلك بناء لاقتراحات قادة الوحدات أو المجموعات، المكملة بآراء قادة المناطق ومفتش القوات المساعدة.

إن موافقة رئيس الجمهورية اللبنانية هي ضرورية لهذه الترقيات فيما يختص بكتائب القناصة اللبنانية.

أما ترقية الأفراد فتتم بالسرايا أو بمجموعات السرايا، أو بالكتائب، وذلك في حدود الملاكات المخصصة لها. وتتم هذه الترقيات حتى رتبة رقيب أو رقيب اول بناء لجداول ترقية ممهورة بموافقة مفتش القوات المساعدة وقائد مجموعة السرايا أو قائد الكتيبة أو قائد السرية (المنعزلة).

يرقى المعاونون والمرشحون بأمر من مفتش القوات المساعدة بناء لجداول ترقية ممهورة بموافقة الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق.

٧ - **المكافآت:** تحدد المكافآت التي يمكن منحها لعسكريي القوات الاضافية بما يلي:

أ - التهاني على الكتيبة، أو مجموعة السرايا، أو السرية (منعزلة)

ب - المأذونيات، وتحدد مدتها بعشرة ايام خلال ستة شهور. تمنح المكافآت المذكورة أعلاه من قبل الضابط قائد الكتيبة أو مجموعة السرايا أو السرية (منعزلة).

ج - المنح أو الأعطيات المالية، وتمنح بناء لاقتراح قائد الكتيبة أو مجموعة السرايا أو السرية (منعزلة)، وبقرار من الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق وبعد موافقة المفوض السامي.

د - الامتيازات الفخرية (الأوسمه)، وتمنح بأمر من الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق بناء لاقتراح قائد مجموعة السرايا أو قائد الكتيبة، وبعد آراء السلطات التراتبية.

هـ - الترقية الى رتبة أعلى.

٨ - **العقوبات:** تحدد العقوبات التي يمكن فرضها على عسكريي القوات الاضافية بما يلي:

أ - للضباط وللمعاونين والمرشحين:

- التنبيه والتأنيب من قبل قائد الكتيبة أو قائد مجموعة السرايا أو قائد السرية المنعزلة.
- التأنيب من قبل مفتش القوات المساعدة أو من قبل القادة العامين.
- الإنقطاع عن الخدمة بدون راتب لمدة تراوح بين شهر و٣ شهور.

- الانقطاع النهائي عن الخدمة.

ب - لباقي الرتباء:

- التنبيه والتأنيب من قبل قادة السرايا والكتائب.

- التسريح (وفقاً لشروط محددة بمذكرة الخدمة عدد ٢٩٦٠/تاريخ ١٩٢٧/٣/٧).

ج - أحكام عامة:

- يمكن إحالة عسكريي القوات الإضافية امام مجالس الحرب الفرنسية بسبب جناية أو جنحة أو مخالفة تستدعي هذه الإحالة، وذلك بقرار من القائد الأعلى.

- تفرض عقوبات الانقطاع عن الخدمة، الموقت والنهائي، من قبل الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق.

- تفرض عقوبة حسم الراتب من قبل قائد الكتيبة أو قائد مجموعة السرايا.

وقد حددت المذكرة المشار اليها آنفاً (رقم ١/٥٥٧٨ تاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٩) والصادرة عن القيادة العليا لقوات المشرق، تشكيلات القوات الإضافية اعتباراً من اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧، بما يلي:

أ - الوحدات (الحالية) للقناصة اللبنانية، وهي كتيبتان.

ب - سرايا المشرق الخفيفة التي نتجت عن تحويل سرايا الحرس المتحرك أو السيار (Garde mobile) وهي السرايا أرقام: ١ و٤ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٧ و٢٨ و٣٢ و٣٣ (المكونة من شراكسة، وحوارنة وأكراد وغيرها) وست سرايا درزية، الى هذه القوات[٤].

ومما يلفت النظر في التنظيمات الجديدة، الامور التالية:

١ - احتفاظ الضباط الفرنسيين بقيادة هذه القوات المؤلفة جميعها من عناصر سورية ولبنانية.

٢ - احتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق (مفتش القوات المساعدة أو القائد الأعلى لقوات المشرق) بحق تسريح عسكريي هذه القوات على اختلاف رتبهم.

٣ - احتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق كذلك (مفتش القوات المساعدة أو القائد الأعلى لقوات المشرق) بحق ترقية عسكريي هذه القوات ما عدا الضباط الذين يجب ان تقترن ترقيتهم بموافقة رئيس الجمهورية اللبنانية، ورغم ذلك فإنها تصدر عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق.

٤ - احتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق (القائد الأعلى لهذه القوات) بحق منح بعض المكافآت (الامتيازات الفخرية)، واشتراط موافقة المفوض السامي الفرنسي لمنح المكافآت المالية (التي تصدر بقرار من القائد الأعلى بعد موافقة المفوض السامي).

٥ - إحتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق (القائد الأعلى لهذه القوات) بحق فرض بعض العقوبات (الانقطاع الموقت أو النهائي عن الخدمة، وإحالة عسكريي هذه القوات أمام مجالس الحرب الفرنسية)[٥].

حالة تمركز القوات، في منطقة لبنان الكبير، بتاريخ ١٩٢٨/٢/١:

كانت قوات هذه التنظيمات متمركزة على الشكل التالي (مذكرة خدمة رقم ٣/٩٠س تاريخ ١٩٢٨/١/١٨، صادرة عن قيادة قوات المشرق - قوات مناطق لبنان الكبير والعلويين):

- الانقطاع النهائي عن الخدمة.

ب - لباقي الرتباء:

- التنبيه والتأنيب من قبل قادة السرايا والكتائب.

- التسريح (وفقاً لشروط محددة بمذكرة الخدمة عدد ٢٩٦٠/تاريخ ١٩٢٧/٣/٧).

ج - أحكام عامة:

- يمكن إحالة عسكريي القوات الإضافية امام مجالس الحرب الفرنسية بسبب جناية أو جنحة أو مخالفة تستدعي هذه الإحالة، وذلك بقرار من القائد الأعلى.

- تفرض عقوبات الانقطاع عن الخدمة، الموقت والنهائي، من قبل الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق.

- تفرض عقوبة حسم الراتب من قبل قائد الكتيبة أو قائد مجموعة السرايا.

وقد حددت المذكرة المشار اليها آنفاً (رقم ١/٥٥٧٨ تاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٩) والصادرة عن القيادة العليا لقوات المشرق، تشكيلات القوات الإضافية اعتباراً من اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧، بما يلي:

أ - الوحدات (الحالية) للقناصة اللبنانية، وهي كتيبتان.

ب - سرايا المشرق الخفيفة التي نتجت عن تحويل سرايا الحرس المتحرك أو السيار (Garde mobile) وهي السرايا أرقام: ١ و٤ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٧ و٢٨ و٣٢ و٣٣ (المكونة من شراكسة، وحوارنة وأكراد وغيرها) وست سرايا درزية، الى هذه القوات[٤].

ومما يلفت النظر في التنظيمات الجديدة، الامور التالية:

١ - احتفاظ الضباط الفرنسيين بقيادة هذه القوات المؤلفة جميعها من عناصر سورية ولبنانية.

٢ - احتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق (مفتش القوات المساعدة أو القائد الأعلى لقوات المشرق) بحق تسريح عسكريي هذه القوات على اختلاف رتبهم.

٣ - احتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق كذلك (مفتش القوات المساعدة أو القائد الأعلى لقوات المشرق) بحق ترقية عسكريي هذه القوات ما عدا الضباط الذين يجب ان تقترن ترقيتهم بموافقة رئيس الجمهورية اللبنانية، ورغم ذلك فإنها تصدر عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق.

٤ - احتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق (القائد الأعلى لهذه القوات) بحق منح بعض المكافآت (الامتيازات الفخرية)، واشتراط موافقة المفوض السامي الفرنسي لمنح المكافآت المالية (التي تصدر بقرار من القائد الأعلى بعد موافقة المفوض السامي).

٥ - إحتفاظ قيادة القوات الفرنسية في المشرق (القائد الأعلى لهذه القوات) بحق فرض بعض العقوبات (الانقطاع الموقت أو النهائي عن الخدمة، وإحالة عسكريي هذه القوات أمام مجالس الحرب الفرنسية)[٥].

حالة تمركز القوات، في منطقة لبنان الكبير، بتاريخ ١٩٢٨/٢/١:

كانت قوات هذه التنظيمات متمركزة على الشكل التالي (مذكرة خدمة رقم ٣/٩٠س تاريخ ١٩٢٨/١/١٨، صادرة عن قيادة قوات المشرق - قوات مناطق لبنان الكبير والعلويين):

١- مشاة : الفوج ١٧ للرماة السنغاليين:

- الكتيبة الاولى:

الوحدة	الموقع
- الاركان وحضيرة قيادة قائد الفوج	طرابلس
- الاركان وحضيرة قيادة قائد الكتيبة	بيت الدين
- السرية الاولى (ناقص فصيلة) في صيدا	جزين
- السرية الثانية	بيت الدين
- السرية الثالثة	الخيام
- سرية الرشاش	بيروت

- الكتيبة الثانية:

الوحدة	الموقع
- الاركان وحضيرة القيادة	بعلبك
- السرية الخامسة	بعلبك
- السرية السادسة ١/٢ سرية	مدوخا
١/٢ سرية	راشيا
- السرية السابعة ٣ فصائل	الشيخ عبدالله
١ فصيلة	خراب الكيال (قرب بعلبك)
- سرية الرشاش الثانية	رياق

- الكتيبة الثالثة:

الوحدة	الموقع
- الاركان وحضيرة قيادة قائد الكتيبة	طرابلس
- السرية التاسعة	بيروت
- السرية العاشرة وسرية الرشاش	طرابلس
- مستودع جند المستعمرات	بيروت
- مستودع جند المتروبول	بيروت
فصيلة في	صوفر

كتيبة ٥٢١ دبابات قتال :

الوحدة	الموقع
- أركان الكتيبة	بيروت
- السرية الرابعة (ناقص فصيلة)	بيروت
فصيلة في	حلب
- رحبة تصليح الدبابات	بيروت

٢ - الخيالة : الفوج ٢١ للسباهي المغاربة :

الوحدة	الموقع
- السرية الثالثة خيالة وحضيرة قيادة المجموعة الثانية للسرايا	بيروت
- السرية الرابعة	بعلبك
- السرية ٣٦ خفيفة	مرجعيون
- الحضيرة الثامنة مصفحات A.M. خيالة	بيروت
- السرية ١٨ مصفحات خياله - فصيلتان في	بيروت
- فصيلة في	سعدنايل
- مشغل تصليح مصفحات الخيالة	بيروت
- سيارتان على الخط الحديدي	رياق
- السرية ١٨ لمصلحة الخيول	بيروت

٣- المدفعية:

الوحدة	الموقع
- أركان فوج مدفعية المستعمرات (Aie coloniale)	بيروت
- البطارية السادسة	رياق

مدفعية الموضع (Aie de Position):

الوحدة	الموقع
- قطعة ١٢٠ملم- قطعة ٧٥ملم- قطعة ٨٠ ملم	الخيام
- قطعة ٧٥ملم- قطعة ٨٠ ملم	كريستوفيني (تحت شويا قرب حاصبيا)
- قطعة ٧٥ ملم- قطعة ٨٠ ملم	راشيا

- قطعة ٧٥ ملم - قطعة ٨٠ ملم خراب الكيال
- قطعة ٧٥ملم- قطعة ٨٠ ملم بعلبك
- قطعة ٧٥ ملم- قطعة ٨٠ ملم مدوخا
- قطعة ٨٠ ملم بيت الدين

٤ - **قفل النقل والتموين العسكري** (Train des équipages mres) :

- السرية ٣٥ للنقل البري (حيوانات) - الاركان، السرية الخامسة بيروت
- السرية ١٣٥ للنقل البري (سيارات) بيروت
- أركان السرية الاولى (ناقص فصيلة) - السرية الرابعة بيروت
- مفرزة في مرجعيون- رياق

٥ - **الهندسة**: - الكتيبة ٣٢ هندسة بيروت

- **الكتيبة ٤٣ هندسة** :
- القسم المركزي و٤ سرايا بيروت
- مفرزة من ٤٣ هندسة طرابلس
- نقابو سكك الحديد من سرية ٣٥/٥ رياق
- الفوج الثامن هندسة: - السرية الرابعة بيروت
- رحبة **هندسة الجيش** بيروت
- **القطارات المصفحة**
- قطار ٢ (خط ضيق) محطة وصل رياق
- قطار ٢ (خط واسع) محطة وصل رياق

٦ - **الطيران** : **فوج الطيران الـ ٣٩** :

- الاركان والسربان ٢ و ٣ رياق
- رحبة الملاحة الجوية رقم ٣٩ رياق
- فصيلة مستقلة من الإضافيين السوريين رياق

٧ - **القوامة** : **الفصيلة ٣٣** بيروت

- مفرزة في رياق - مفرزة في مرجعيون - مفرزة في طرابلس
- مفرزة مستقلة في بيروت .

٨ - **مصلحة الصحة** : الفصيلة ٣٣ (المرضون العسكريون) بيروت

- مستودع المفرزة المستقلة للمرضين العسكريين بيروت

٩- **الجندرمة** : القوة العامة لقوات الجندرمة اللبنانية بيروت

١٠- **القوات اللبنانية**:

- السرية الاولى للقناصة اللبنانية حاصبيا
- السرية الثانية للقناصة اللبنانية سير
- السرية الثالثة للقناصة اللبنانية عندقت
- السرية الرابعة للقناصة اللبنانية الخيام
- السرية الخامسة للقناصة اللبنانية رأس بعلبك
- الفصيلتان الاولى والثانية، للمرممين اللبنانيين أشغال طريق جزين - مشغره

١١- **الخزينة** :

- إدارة الخزينة بيروت
- مكتب الدفع ٣٢٦ بيروت

١٢- **مصلحة البريد** :

- إدارة البريد العسكري بيروت
- القطاع البريدي ٦٠٠ بيروت
- القطاع البريدي ٦٠٥ طرابلس
- القطاع البريدي ٦٠٦ رياق
- بريد المرحلة رقم ١٥للقطاع البريدي ٦٠٠ بعبدا

- بريد المرحلة رقم ٢٦ للقطاع البريدي ٦٠٠ مرجعيون
- بريد المرحلة رقم ٣٥ للقطاع البريدي ٦٠٠ جزين
- بريد المرحلة رقم ١٧ للقطاع البريدي ٦٠٠ صوفر
- بريد المرحلة رقم ٢١ للقطاع البريدي ٦٠٠ عاليه
- بريد المرحلة رقم ٣٨ للقطاع البريدي ٦٠٠ بيت الدين
- بريد المرحلة رقم ٦٠ للقطاع البريدي ٦٠٠ صيدا
- بريد المرحلة رقم ٣٤ للقطاع البريدي ٦٠٦ راشيا

١٣- الاتصال والاشارة:

أبراج الحمام الزاجل :

- الثابتة بيروت
- المتحركة طرابلس- رياق
- الداخلية بيت الدين- مرجعيون
رأس بعلبك- مدوخا

اللاسلكي : مراكز ثابتة بيروت - رياق - راشيا(٦)

ثانياً: قوات المشرق الخاصة (Troupes spéciales du Levant TSL)

وفي العشرين من آذار/مارس عام ١٩٣٠، وفي بيروت، أصدر المفوض السامي الفرنسي (هنري بونسو (H. Ponsot) القرار رقم ٣٠٤٥ الذي ألغى، بموجبه، التنظيمات العسكرية المحلية التي أنشئت في عهد الانتداب، وعرفت باسم «قوات المشرق المساعدة»، و«القوات الاضافية»، وألحق عناصرها بالتنظيم الجديد الذي سمي «قوات المشرق الخاصة» (Troupes spéciales du Levant-TSL)، وحدد القرار أسس «النظام» الذي وضع لهذه القوات، وفيما يلي أهم ما ورد فيه:

أ - نظام العسكريين غير الضباط:

١ - المتطوعون الاختياريون:

- اشترط النظام ان يكونوا من سكان الاراضي الخاضعة للانتداب، ويجندون، مبدئياً، عن طريق التطوع الاختياري.

- ومن بين شروط التطوع التي لحظها هذا النظام ان يكون سن المرشح ١٨ سنة على الأقل و ٣٨ سنة على الأكثر.

- يتم التطوع لمدة سنة او اثنتين أو ثلاث أو أربع سنوات، وتعود صلاحية قبول عقود التطوع الى قادة الوحدات المستقلة أو رؤساء المصالح، على ان توافق السلطة العسكرية العليا المختصة على هذه العقود، ولا يمكن للمتعاقد الذي قُبل تعاقده ان يُسرّح من الخدمة إلا في الحالات التالية:

- إذا كانت حالته الصحية لا تسمح له بمتابعة الخدمة أو تبين لديه عدم أهلية بدنية ظاهرة.

- إذا اقتضى الامر تسريحه لعدم انضباط أو لخطأ جسيم في الخدمة.

- بناء لطلبه، إذا كان الطلب مبرراً ووجيها، ويمكن رفض هذا الطلب، في أي حال، لمصلحة الخدمة.

٢- الرتباء:

- يمكن للرتباء الذين بلغت خدماتهم ١٥ سنة ان يطلبوا : - إما التسريح من الخدمة أو البقاء في الخدمة حتى سن التقاعد.

- يسرح العسكريون غير الضباط، حكماً، لبلوغهم السن القانونية، في الأعمار التالية: ٤٠ سنة للأفراد - ٤٢ سنة للرقباء والرقباء الاول - ٤٥ سنة للمعاونين والمعاونين الاول.

٣ - الترقية:

تحدد سلسلة رتب العسكريين غير الضباط كما يلي:

الافراد : - جندي . - جندي أول - عريف

الرتباء : - رقيب - رقيب اول - معاون - معاون اول

- تتم الترقية الى مختلف رتب الأفراد وحتى رتبة رقيب بقرار من قائد القطعة أو رئيس المصلحة. أما الترقية الى الرتب الاخرى الأعلى (للرتباء) فتتم بقرار من السلطة العسكرية العليا.
- تتم الترقية بالاختيار وحسب المراكز الشاغرة في كل رتبة .

II - نظام الضباط:

١ - التجنيد والترقية:

- للضباط، في قوات المشرق الخاصة، ملاكان : - الملاك العادي .
- ملاك الاحتياط.
- تحدد سلسلة رتب الضباط كما يلي : ملازم - ملازم أول- نقيب- رائد - مقدم - عقيد .
- لا يرقى الضباط في ملاك الاحتياط إلا لرتبتي ملازم وملازم اول، واستثناء الى رتبة نقيب.
- إذا تساوت الرتب بين ضباط من الملاكين، فالإمرة لضباط الملاك العادي.
- يؤخذ الملازمون في ملاك الاحتياط من :
- المعاونين والمعاونين الاول الذين قضوا ثماني سنوات في الخدمة.

- الرتباء الحائزين على شهادة أمر فصيلة وقد قضوا ٦ سنوات في الخدمة.
- الرتباء، مهما كانت رتبهم أو مهما كان عدد سنوات خدمتهم، ان قاموا بعمل باهر أو ظهروا شجاعة نادرة.
- يؤخذ الملازمون في الملاك العادي من:
- الطلاب المقبولين في المدرسة الحربية.
- الملازمين أو الملازمين الاول في ملاك الاحتياط الذين قضوا، على الاقل، سنتين في الخدمة.
- المعاونين والمعاونين الاول الحائزين على شهادة أمر فصيلة وقد قضوا ٨ سنوات في الخدمة.

٢ - الاوضاع والرتب:

- رتبة الضابط ملك له، لا يفقدها ولا تنتزع منه إلا على أثر حكم من محكمة عسكرية يقضي بعزله أو بتجريده منها، أو على أثر حكم من محكمة مدنية يقضي بعقوبة جنائية أو شائنة أو بعقوبة حبس بسبب جرم كان من شأنه ان يقضي بتجريده منها لو صدر عن محكمة عسكرية. وفي مختلف هذه الحالات، يعود للسلطة العليا قرار شطب اسم الضابط من ملاك الضباط.
- يكون ضباط قوات المشرق الخاصة، سواء كانوا في الملاك العادي أو ملاك الاحتياط، في أحد الأوضاع التالية:

- الخدمة الفعلية	Activité
- الانقطاع عن الخدمة	Non activité
- الاعتلال	Réforme
- التقاعد	Retraite

- يحدد سن التقاعد للضباط، على الشكل التالي:

- ٥٠ سنة للملازم والملازم الاول - ٥٢ سنة للنقيب - ٥٤ سنة للرائد - ٥٦ سنة للمقدم - ٥٨ سنة للعقيد.

III - تدابير مشتركة بين جميع العسكريين:

- المكافآت والعقوبات:

١ - المكافآت: - للمتطوعين الافراد الحق بمأذونيه ١٥ يوماً بالراتب الكامل خلال سنة خدمة فعلية. أما الرتباء والضباط فلهم الحق بشهر مأذونية وبالشروط نفسها.

- باستثناء الترقية ومنح الأوسمة، يكافأ العسكريون لحسن خدماتهم أو لأعمالهم الباهرة أو للشجاعة، بالمكافآت التالية:

أ - التهاني الشفهية، من رؤسائهم.

ب - التهاني الخطية، من رؤسائهم، وتسجل على إضباراتهم.

ج - تهاني القائد الأعلى التي تعمم على سائر قوات المشرق الخاصة بأمرٍ عام.

٢ - العقوبات: - باستثناء العقوبات التي تقضي بها المحاكم العسكرية، يخضع العسكريون المخالفون للعقوبات التأديبية على الشكل التالي:

أ - يعاقب الافراد من قبل جميع الضباط والرتباء الذين يأمرونهم مباشرة.

ب - يعاقب الرتباء من قبل الضباط الذين يأمرونهم مباشرة.

ج - يعاقب الضباط من قبل قائد القطعة أو رئيس المصلحة ومن قبل الضباط الذين هم أعلى منهم بالتراتب.

كما يمكن ان يعاقب العسكريون المخالفون بأنواع العقوبات التالية:

أ - للأفراد: الحجز والحبس.

ب - للرتباء: الحجز والتوقيف الصارم.

ج - للضباط: التوقيف البسيط والتوقيف الصارم.

د - للضباط والرتباء والعرفاء: الشطب عن جدول الترقية.

IV - تدابير انتقالية:

- يحسب الضباط التابعون للتشكيلات التي كانت تعرف سابقا باسم «القوات المساعدة» والذين هم حائزون على شهادة امر فصيلة (أو كوكبه)، في الملاك العادي، دون ان يخضعوا لأي تغيير في رتبهم أو أقدميتهم في الرتبة .

- يخضع الضباط التابعون للتشكيلات التي كانت تعرف باسم «القوات الاضافية»، والذين هم حائزون على شهادة آمر فصيلة، لامتحان في الثقافة العامة يصنفون، بنتيجته، في الملاك العادي أو الملاك الإضافي.

- يحسب الضباط الذين هم غير حائزين على شهادة آمر فصيلة، في الملاك الاضافي مع رتبهم وأقدميتهم.

- لا تسري على الضباط الذين هم على جداول الترقية، قبل نشر هذا القرار، شروط الأقدمية المبينة فيه لترقيتهم لرتبة أعلى(٧).

وفي اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦ كانت «قوات المشرق الخاصة» تتألف من :

- ١٠ كتائب مشاة.

- ١٢ سرية خيالة أو خفيفة.

- ٤ بطاريات مدفعية (جبلية أو محمولة أو مقطورة).
- ٣ سرايا صحراوية خفيفة (هجانة ومصفحات AM)
- سريتي نقل (سيارات وحيوانات).
- ٣ سرايا هندسة (لغامين وبرقيين وسكك حديد).
- فصيلتي مصفحات.
- ٦ فصائل مستقلة في مختلف المصالح.

ثالثاً: التشكيلات العسكرية اللبنانية:

أ - سلاح المشاة: القناصة اللبنانية:

أنشئت القناصة اللبنانية بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦ وبموجب قرار صادر عن الحاكم الفرنسي لدولة لبنان الكبير (ليون كايلا Léon Cayla) بعد موافقة المفوض السامي الفرنسي (دي جوفنيل De Jouvenel) [٨] ويتضمن هذا القرار إنشاء أول قطعة من القناصة اللبنانية وفقا للأسس التالية:

«١ - تؤلف هذه القطعة «من سرايا (من المشاة) يحدد عددها وفقاً للحاجة وللإمكانات المالية، ويحدد مكانها وفقاً للظروف.

«٢ - تسهم القناصة اللبنانية في الدفاع عن أرض الوطن وفي حفظ الأمن، وتؤمن، خصوصاً، مراقبة الحدود وطرق المواصلات، وتشارك، عند الضرورة، في العمليات العسكرية.

«٣ - يكون عديد كل سرية ١٢٥رجلاً، ويتضمن الملاك (عدا الضباط والرتباء الفرنسيين الموضوعين بتصرف لبنان الكبير):

- ملازم أو ملازم أول عدد ٢.
- ٥ رتباء.
- ٨ عرفاء.

«وتؤمن الملاكات اللبنانية: - من الضباط والرتباء والعرفاء في الجندرمة اللبنانية، بالاختيار.

«- من الضباط القدامى ومن الرتباء في الجندرمة اللبنانية، أو في الجوقة السورية، أو من الرتباء السابقين في الجيش الفرنسي من عسكريي شمال افريقيا.

«٤ - تراوح مدة التطوع الاختياري بين ٣ و ٦ شهور، ويمكن تجديد هذه العقود لمدة تراوح بين شهر و٣ شهور، كما يمكن تسريح المتطوعين في كل وقت، وذلك بأمر من مفتش فوج الجندرمة المبني على اقتراح قائد السرية.

«لا يحق للمسرّح أي تعويض إذا كان التسريح ناتجاً عن اعتبارات تتعلق بالانضباط، وعند الضرورة، يمكن منح المسرّح تعويضاً تعادل قيمته عشرة أيام من الراتب.

«٥ - تحدد شروط قبول المتطوع كما يلي:

- ان يكون عمره ١٨ سنة.
- أن لا يكون قد تعرض، في قطعته، لعقوبات جسيمة.
- أن تكون لديه جميع الضمانات الاخلاقية، وأن لا يكون قد تعرض لأحكام في الحياة المدنية.
- أن تكون لديه اللياقة البدنية اللازمة عند التطوع، ويؤكدها طبيب يعين لهذه الغاية.

«٦ - تدار كل سرية بواسطة قائدها الذي يساعده رتيب محاسب، وتؤخذ الإدارة هذه من إدارة فوج الجندرمة اللبناني[٩].

«٧ - تتساوى رواتب عسكريي سرايا القناصة اللبنانية مع رواتب عسكريي الجندرمة اللبنانية في الرتب نفسها.

«٨ - يرتدي عسكريو القناصة اللبنانية البزة نفسها التي ترتديها عناصر الجندرمة اللبنانية.

«٩ - تتحمل موازنة الجندرمة النفقات المترتبة على إدارة سرايا القناصة اللبنانية على ان تخصص هذه الموازنة بالاعتمادات الاضافية اللازمة لذلك.

«١٠ - تطبق القناصة اللبنانية جميع التدابير الواردة في الأنظمة المطبقة في الجندرمة اللبنانية، والتي لا تتعارض مع مضمون هذا القرار».

إلا انه، بموجب مذكرة رقم ١/٢٠٤ تاريخ ١٩٢٧/١/٤ التابعة لمذكرة الخدمة رقم ١/٥٥٧٨ تاريخ ٢٩ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٦ الصادرة عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق، والتي أنشئت بموجبها القوات الإضافية، اعتبرت القناصة اللبنانية جزءاً من قوات المشرق، وأصبحت إدارتها منوطة بمصالح هذه القوات، اعتباراً من اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧[١٠]. وقد كانت القناصة اللبنانية، بهذا التاريخ (اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧)، مؤلفة من الوحدات التالية (وتشكل بمجموعها قطعة):

- الاركان - ٨ سرايا قناصة - سرية هندسة.

- الاركان : مركزها بيروت

- سرايا القناصة: الاولى والثانية: متمركزتان في المدرسة الروسية ببيروت، لإتمام التعليم.

الثالثة : متمركزة في عندقت بعكار .

الرابعة : متمركزة في الخيام- قضاء مرجعيون.

الخامسة : متمركزة في رأس بعلبك بالبقاع.

السادسة : متمركزة في بعلبك بالبقاع .

السابع : متمركزة في حاصبيا بقضاء حاصبيا.

الثامنة : متمركزة في الخيام.

- سرية الهندسة (مرممين): متمركزة في عندقت[١١].

كتيبة القناصة اللبنانية الاولى:

إنشاؤها: انشئت كتيبة القناصة اللبنانية الاولى (التي عرفت سابقاً باسم فوج القناصة الاول)، بتاريخ اول نيسان/ابريل عام ١٩٣٠، واستبدلت اللفيف الجنوبي (Groupement Sud) للقناصة اللبنانية الذي سبق إنشاءها[١٢].

وقد تألفت هذه الكتيبة، حين إنشائها، من أركان وأربع سرايا خفافين (Voltigeurs)، وفقاً للتنظيم الذي كان معمولا به في القوات الاضافية.

تنظيمها: وفي ما يلي تنظيم هذه الكتيبة بتاريخ إنشائها (أول نيسان/ابريل عام ١٩٣٠):

١ - الأركان: قائد الكتيبة: المقدم روكسل Rouxel (فرنسي)

مساعد قائد الكتيبة: الملازم اول بوكيه Bouquet (فرنسي)

العديد : ضابطان فرنسيان - معاون ضابط لبناني

- عريفان - ٨ قناصة

مركز القيادة: في مرجعيون.

مجموع الاركان: ضابطان ورتيب و١٠ عرفاء وجنود.

الحيوانات: حصانان للركوب، وبغلان للحمولة.

٢- السرية الاولى: آمر السرية: الملازم الاول فريّه Ferré (فرنسي).

عناصر القيادة: حضيرة القيادة، و٣ فصائل خفافين، وفصيلة مفصولة الى موقع كريستوفيني.

العديد : - ضابط فرنسي - ضابط لبناني
- ٣ رتباء فرنسيين - ٥ رتباء لبنانيين
- ٩ عرفاء لبنانيين - ١١٤ قناصاً لبنانياً

مركز القيادة: في حاصبيا.

مجموع السرية الاولى: ٢ ضباط و ٨ رتباء و١٢٣ عريفاً وجندياً.

الحيوانات: حصان للركوب و٣ بغال للحمولة.

٣- السرية الثانية: آمر السرية :الملازم الاول هوارد Huard (فرنسي).

عناصر القيادة: حضيرة القيادة، و٣ فصائل خفافين، وفصيلة مفصولة الى مدوخا وجوارها.

العديد : - ضابط فرنسي - ضابط لبناني
- ٣ رتباء فرنسيين - ٥ رتباء لبنانيين
- ٨ عرفاء لبنانيين - ١٢٠ قناصاً لبنانياً .

مركز القيادة : في راشيا

مجموع السرية الثانية: - ضابطان و٨ رتباء و١٢٨ عريفاً وجندياً.

الحيوانات : حصان للركوب و٣ بغال للحمولة .

٤ - السرية الثالثة : آمر السرية : النقيب زهران (لبناني)

العديد : - ضابطان لبنانيان - ٣ رتباء فرنسيين
- ٧ رتباء لبنانيين - ٨ عرفاء لبنانيين
- ١١٧ قناصاً لبنانياً .

مركز القيادة: في مرجعيون.

مجموع السرية الثالثة: ضابطان و١٠ رتباء و١٢٥ عريفاً وجندياً.

الحيوانات : ٣ بغال للحمولة.

٥ - السرية الرابعة: آمر السرية: الملازم الأول سالانياك Salagnac (فرنسي)

عناصر القيادة: حضيرة القيادة وفصيلتا خفافين متمركزتان في موقع الخيام، وفصيلتا خفافين مفصولتان الى مخفر الخيام.

العديد : - ضابط فرنسي - ضابط لبناني
- ٣ رتباء فرنسيين - ٥ رتباء لبنانيين
- ٩ عرفاء لبنانيين - ١١٩ قناصاً لبنانياً .

مركز القيادة : في الخيام.

مجموع السرية الرابعة: ضابطان و٨ رتباء و١٢٨ عريفاً وجندياً.

مجموع الكتيبة : ١٠ ضباط و٣٥ رتيباً و٥١٤ عريفاً وجندياً موزعين كما يلي:

- ضباط فرنسيون : ٥ - ضباط لبنانيون : ٥
- رتباء فرنسيون : ١٢ - رتباء لبنانيون : ٢٣
- عرفاء وجنود لبنانيون ٥١٤.

نسبة الضباط والرتباء الفرنسيين في الكتيبة:

في سجل الوقائع لهذه الكتيبة خلال شهر تموز/يوليو عام ١٩٣٠، كان العديد كما يلي:

- ضباط فرنسيون : ٥ — ضباط لبنانيون : ٥
- رتباء فرنسيون : ١٢ — رتباء لبنانيون : ٢٢
- عرفاء وجنود لبنانيون ٥١٥.

(نسبة الضباط الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للضباط ٥٠٪).

(ونسبة الرتباء الفرنسيين فيها الى المجموع العام للرتباء ٣٥,٢٩٪)

وفي خلال شهر كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٣٠، كان العديد كما يلي:

- ضباط فرنسيون : ٤ — ضباط لبنانيون : ٦
- رتباء فرنسيون : ١١ — رتباء لبنانيون : ٢١
- عرفاء وجنود لبنانيون ٥١٣[١٣]

(نسبة الضباط الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للضباط = ٤٠٪).

(ونسبة الرتباء الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للرتباء = ٣٤,٣٧٪).

وفي خلال شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٩، كان العديد كما يلي:

- ضباط فرنسيون: ٣ — ضباط لبنانيون : ١٥
- رتباء فرنسيون : ٥ — رتباء لبنانيون : ٤٧
- عرفاء وجنود لبنانيون ٤٦٣[١٤].

(نسبة الضباط الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للضباط ١٦,٦٦٪).

(ونسبة الرتباء الفرنسيين فيها الى المجموع العام للرتباء ٩,٦١٪).

وفي خلال شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٠، كان العديد كما يلي:

- ضباط فرنسيون : ٢ — ضباط لبنانيون : ١٥
- رتباء فرنسيون : ٦ — رتباء لبنانيون : ٣٦
- عرفاء وجنود لبنانيون: ٥٦٣.

السيارات : ٩ سيارات خفيفة (بدولابين) واحدة منها للموقع.

الحيوانات: ٩ أحصنة و٩٩ بغلاً[١٥].

(نسبة الى الضباط الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للضباط: ١١,٧٦٪).

(نسبة الرتباء الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للرتباء: ١٤,٢٨٪).

وفي خلال شهر نيسان/ابريل عام ١٩٤٠، كان العديد كما يلي:

- ضباط فرنسيون : ٤ — ضباط لبنانيون : ١٧
- رتباء فرنسيون : ٦ — رتباء لبنانيون : ٥٤
- عرفاء وجنود لبنانيون : ٥٥٨[١٦].

(نسبة الضباط الفرنسيين في الكتيبة، الى المجموع العام للضباط: ١٩,٠٤٪).

(نسبة الرتباء الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للرتباء: ١٠٪).

يتبين مما تقدم ان عدد الضباط والرتباء الفرنسيين في هذه الكتيبة قد تدنى في عام ١٩٤٠، الى حدٍ كبير، عمّا كان عليه منذ إنشائها عام١٩٣٠، وفي الواقع، ظل قائد الكتيبة ومساعداه فرنسيين، بينما أصبح آمرو السرايا جميعهم من اللبنانيين.

كتيبة القناصة اللبنانية الثانية:

إنشاؤها: أنشئت هذه الكتيبة في اول نيسان/ابريل عام ١٩٣٠ تنفيذاً لمذكرة الخدمة عدد ١/٢٠٤١ تاريخ ١٤ آذار /مارس عام ١٩٣٠ الصادرة عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق، (وهي المذكرة التي أنشأت كتيبتي القناصة اللبنانية: الاولى والثانية).

تأليفها: تألفت هذه الكتيبة، حين إنشائها، من أركان وأربع سرايا.

- الاركان: قائد الكتيبة: المقدم دنيس Denis (فرنسي).
- مساعد قائد الكتيبة: ملازم اول فرنسي[١٧].
- مركز الاركان: بيروت.
- السرية الخامسة: آمر السرية: الملازم الاول برتليمي Berthélémy (فرنسي).

مركز السرية: في رأس بعلبك .

- السرية السادسة: آمر السرية: الملازم الاول آليغريني Allégrini (فرنسي).

مركز السرية: في عندقت.

- السرية السابعة: آمر السرية: الملازم الاول كابديبوسك Capdebosq (فرنسي).

مركز السرية: في بعلبك (الشيخ عبد الله).

- السرية الثامنة: آمر السرية: الملازم الاول سيكارد Sicard (فرنسي).

مركز السرية: في بعبدا.

يتضمن الملاك الفرنسي في كل سرية: ضابطاً (آمر سرية) ومعاوناً (أو معاونا اول) ورقيباً اول (أو رقيباً محاسباً) ورقيباً.

إلحاقها: تؤلف كتائب القناصة اللبنانية جزءاً من قوات المشرق الخاصة.

رواتب عسكرييها: تحدد بتعليمات خاصة تصدر عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق[١٨].

نسبة الضباط والرتباء الفرنسيين فيها: في سجل الوقائع لهذه الكتيبة في اول تموز/يوليو عام ١٩٣١ كان عدد الضباط كما يلي :

- عدد الضباط الفرنسيين في الكتيبة : ٥
- عدد الضباط اللبنانيين : ٦
- عدد الرتباء الفرنسيين : ١٠
- عدد الرتباء اللبنانيين : ١٨[١٩]
- نسبة الضباط الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للضباط: ٤٥,٤٥٪.
- نسبة الرتباء الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للرتباء: ٣٥,٧١٪

وفي مطلع العام ١٩٣٩ كان عدد الضباط كما يلي:

- عدد الضباط الفرنسيين في الكتيبة : ٤
- عدد الضباط اللبنانيين : ١٨
- عدد الرتباء الفرنسيين : ٨
- عدد الرتباء اللبنانيين : ٤٣[٢٠]
- نسبة الضباط الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للضباط: ١٨,١٨٪.
- نسبة الرتباء الفرنسيين في الكتيبة الى المجموع العام للرتباء: ١٥,٦٨٪.

يستنتج من هذه المقارنة ان عدد الضباط الفرنسيين في الكتيبة قد تدنى عام ١٩٣٩ الى حد كبير عما كان عليه عام ١٩٣١، وفي الواقع، لم يبقَ في الكتيبة من الضباط الفرنسيين سوى قائدها وآمر إحدى السرايا مع ضابطين من رؤساء الفصائل، كما تدنى عدد الرتباء الفرنسيين فيها بنسبة كبيرة (من ٣٥,٧١٪ الى ١٥,٦٨٪).

(انظر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢).

كتيبة القناصة اللبنانية الثالثة :

إنشاؤها: انشئت هذه الكتيبة في البقاع بتاريخ ١٠ شباط/فبراير عام ١٩٤٢، بموجب مذكرة خدمة صادرة، بالتاريخ نفسه[٢١]، عن الجنرال كاترو القائد الأعلى للقوات الفرنسية الحرة في المشرق.

تأليفها: تألفت هذه الكتيبة، من أركان وثلاث سرايا، جميع قادتها من اللبنانيين:

-الاركان:

- النقيب جميل شهاب   قائد كتيبة
- الملازم اول نقولا سماحة   معاون قائد كتيبة
- الملازم الاول منصور لحود   ضابط إدارة
- الملازم الاول انطون عرقتي   ضابط إشاره
- السرية الاولى:
- النقيب جميل لحود   آمر سرية
- الملازم الاول سعيد نصر الله   رئيس فصيلة
- الملازم الاول انطوان سعد   رئيس فصيلة

- السرية الثانية:
- النقيب سعيد الخوري   آمر سرية
- الملازم الاول عارف الحجار   رئيس فصيلة
- الملازم الاول عبد الكريم المفتي   رئيس فصيلة
- السرية الثالثة:
- النقيب جميل الحسامي   آمر سرية
- الملازم الاول سلوكجيان   رئيس فصيلة .

تمركزها: تمركزت هذه الكتيبة، حين إنشائها، في رياق، ووضعت بتصرف قائد القوات الجوية الفرنسية الحرة، ثم انتقلت، في العام نفسه، الى حمانا لحماية مستودعات الذخيرة، وفي العام نفسه ايضاً (١٩٤٢) انتقلت من حمانا الى معسكر ضبيه حيث استقرت في هذا المعسكر حتى عام ١٩٤٨، ثم انتقلت، بعدها، لتتمركز في ثكنة محمد زغيب في محلة النهر ببيروت، ثم انتقلت منها الى صربا عام ١٩٥٧[٢٢].

II - سلاح الخيالة:

في العام ١٩٢٦ وعندما أعيد تنظيم الجوقة السورية التي ضمت فوجاً من الخيالة السورية-اللبنانية، مؤلفاً من أربع سرايا، أنشئت سريتا الخيالة اللبنانية: الاولى، وكان مركزها : بعلبك-راشيا، والثانية، وكان مركزها: طرابلس-صيدا[٢٣]، وكانت هاتان السريتان بإمرة ضباط فرنسيين.

ظلت هاتان السريتان ضمن تشكيلة الجوقة السورية حتى عام ١٩٣٠ حين أضحت تابعة «لقوات المشرق الخاصة» التي تألفت من التشكيلات العسكرية

السابقة (قوات المشرق المساعدة، والقوات الاضافية بما فيها: الجوقة السورية).

إلا انه في العام١٩٣٤، أعيد تنظيم سرايا الخيالة (أو سرايا المشرق الخفيفة كما كانت تسمى في تنظيم القوات الاضافية) في قوات المشرق الخاصة، وأُلِّفت كوكبة (فصيلة) من الخيالة اللبنانية بأمرة الملازم الاول جوزف سمعان، وكان مركزها مرجعيون. وقد بقيت هذه الفصيلة في مرجعيون، بإمرة الضابط اللبناني نفسه، حتى عام ١٩٣٧، وهو تاريخ انفصال العناصر اللبنانية عن العناصر السورية في قوات المشرق الخاصة، فأُفرزت العناصر اللبنانية من فوج الخيالة (الذي كان قائماً في السابق بسراياه الأربع، والذي كان موزعاً بين درعا وحماة وقطنا وحمص)، وشُكلت، من تلك العناصر، سرية من الخيالة اللبنانية سميت «**السرية الأولى لخيالة القناصة اللبنانية**» (1er. ESC. De chasseurs à cheval libanais)، وتمركزت في «الميه ميه» قرب صيدا. وقد أنشئت هذه السرية بتاريخ الاول من نيسان/ابريل عام ١٩٣٧، وتألفت من ملاكات فرنسية ولبنانية، أما أفرادها فكانوا، جميعهم، لبنانيين، وقد ألحقت «بمجموعة السرايا الشركسية الخفيفة». و كانت هذه السرية، وفقاً لسجل وقائعها بتاريخ اول تموز/يوليو عام ١٩٣٧، مؤلفة من:

- ضباط فرنسي ١ (الملازم الاول بواسريدون Boisredon)
- ضابط لبناني ٢ (الملازم الاول الياس اسكندر والملازم الاول توفيق قواس).
- رتيب فرنسي ٢
- رتيب لبناني ٦
- أفراد لبنانيون ٧٨ (الخيالة اللبنانيون من مجموعات السرايا الخفيفة الثانية عشرة والتاسعة عشرة، في حلب والجزيرة، وعناصر الكوكبة الثانية التابعة لكتيبة القناصة اللبنانية الثانية)[٢٤].

المجموع: ضباط ٣ (منهم واحد فرنسي) رتباء وأفراد ٨٦ (منهم رتيبان فرنسيان).

وفي مطلع العام ١٩٣٩ فصلت هذه السرية عن «مجموعة السرايا الشركسية الخفيفة» ووزعت بين الميه وميه (بإمرة الملازم الاول بواسريدون- فرنسي) وميس الجبل (بإمرة الملازم الاول الياس اسكندر) وعلما الشعب (بإمرة الملازم الاول توفيق قواس)، وكان عديدها وفقا لسجل وقائعها بتاريخ اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٩:

- ضابط فرنسي ١
- ضابط لبناني ٣
- رتيب فرنسي ٢
- رتيب لبناني ١٠
- أفراد لبنانيون ٩١

المجموع: ضباط ٤ (منهم واحد فرنسي) رتباء وأفراد ١٠٣ (منهم رتيبان فرنسيان)[٢٥].

وفي العاشر من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٠، أنشئت «**السرية الثانية لخيالة القناصة اللبنانية**».

وفي العاشر من شهر كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤٠، شكلت في «الميه وميه» مجموعة «**سرايا خيالة القناصة اللبنانية**» (Groupement d'Esc. De chasseur à cheval libansais) وقد تألفت هذه المجموعة من:

- أركان المجموعة، بقيادة النقيب «مواسينيه Moissenet» (فرنسي)
- السريتين الاولى والثانية، الاولى بقيادة الملازم الأول بيغو Bigot (فرنسي) والثانية بقيادة الملازم الاول مارتي Marty (فرنسي).

وفي عام ١٩٤١ ألغيت هذه المجموعة وأنشئت بدلاً منها سرية دعيت «سرية الشواطئ»، وتمركزت في «الميه وميه» كذلك .

ومنذ عام ١٩٤٢ وحتى عام ١٩٤٥، شهدت وحدات «الخيالة اللبنانية» عدداً من التغيّرات نجملها بما يلي:

الوحدات	المراكز	القيادات
- مجموعة سرايا خيالة القناصة	- اللواء الخامس- الميه وميه	- النقيب خليل ضاهر
- كوكبه مصفحات (AM)	- بتصرف الحكومة اللبنانية	- الملازم الاول بيترو (Petrot)
- سرية حراسة الشواطئ	- اللواء السادس - صور	- النقيب عمر
- كوكبة مصفحات (AM)	- صيدا	-
- سرية دبابات خاصة	- بيروت	-
- ومنذ ١٦ أيار/مايو عام ١٩٤٥ سرية مساندة محمولة ضمن مجموعة الوحدات المدرعة اللبنانية	- بتصرف قيادة منطقة لبنان	- (٢٦)

وفي عام ١٩٤٩، ألغيت هذه الوحدات لتستبدل بكتيبة الخيالة الخفيفة (أو فوج الخيالة)، بقيادة المقدم جوزف سمعان، وتمركزت في أبلح بالبقاع.

وفي عام ١٩٥٢، حل «فوج الخيالة» وأعيد تنظيمه «فوجاً آلياً».

III - سلاح المدرعات :

مع بدء الانتداب الفرنسي، وطئت أول مدرعة أرض لبنان، دون ان تكون ملكاً له، ولم تصبح جزءاً من جيشه الوطني إلا عام ١٩٤٠.

ففي عام ١٩٢٠، أنشئ، ضمن قوات المشرق، اول فوج من دبابات القتال (الفوج ٥٢١) وكانت عناصره جميعها من الفرنسيين، وكان قسم من هذا الفوج متمركزاً في بيروت.

وفي عام ١٩٢٩، وتنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٤٧٩- CC /١الصادر عن «قوات المشرق» بتاريخ ١٤ آذار/مارس من العام المذكور، حلّت كتيبة الدبابات الثانية من الفوج ٥٢١، وأنشئت كتيبة الدبابات المستقلة «الثالثة والستون» (كتيبة ٦٣)، وقوامها:

- أركان الكتيبة، ومركزها بيروت.
- فصيلة خدمات، ومركزها بيروت.
- وسريتان :
- السرية الاولى (السرية الرابعة من الفوج ٥٢١ دبابات قتال، سابقاً): وفيها فصيلتا دبابات: الاولى في بيروت، والثانية في حلب.
- السرية الثانية (السرية السادسة من الفوج ٥٢١ نفسه): ٣ فصائل، مركزها دمشق.
- ورحبة مشغل، ومركزها بيروت.

وفي عام ١٩٣٠، صدر قرار وزاري رقم ٤٦٦ CC /٢ تاريخ ١٩٣٠/٥/٨، أنشئت، بموجبه، سرية دبابات قتال (السرية الثالثة للكتيبة) وقد تمّ إنشاؤها بتاريخ الاول من حزيران/يونيو من العام نفسه، وكان مركزها في حلب.

وفي مطلع العام ١٩٣٣، صدر قرار وزاري رقم ٢١٥-١١/١ (تاريخ ١٩٣٣/١/١١) أضيف، بموجبه، الى كل من السريتين: الاولى والثالثة، في كتيبة الدبابات ٦٣، فصيلة ثالثة، فأصبح لكل من السرايا الثلاث، في هذا التاريخ، ٣ فصائل، واصبحت كل من السرايا الثلاث مؤلفة من:

- دبابة قيادة.
- ٣ فصائل قتال، كل منها ٣ دبابات.

- رعيل يتضمن:
- ٣ دبابات بدائل، ومشغل تصليح درجة اولى (جرى تنظيمه وفقاً لمضمون القرار الوزاري رقم ٣٩٨٥-٢٢/١ تاريخ ١٩٣٠/١٢/١١).
- فصيلة خدمات (أنشئت في الكتيبة بتاريخ ١٩٢٩/٥/٥، بعد ان شكّل عديدها من عناصر من السريتين: الرابعة والخامسة من الفوج المنحل (الفوج ٥٢١ دبابات قتال). وقد تمركزت هذه الفصيلة في «رأس بيروت»، وكان معظم عديدها يأوي الى «خيام»، نظراً لعدم تأمين مساكن ثابتة له، ثم استعيض عن «الخيام» بتخشيبات (باراك)، في الموقع نفسه، مما سمح بإيواء جميع عناصر الوحدة(٢٧).

وفي خلال عام ١٩٤٠ أنشئت، ضمن قوات المشرق الخاصة، اول تشكيلة مدرعة لبنانية فرنسية مختلطة، وكان قوامها ٩ دبابات رينو يعود صنعها الى الحرب العالمية الاولى، وقد أصبحت هذه التشكيلة، عام ١٩٤٣ «السرية الخاصة للدبابات» مع احتفاظها بالتشكيل اللبناني الفرنسي المختلط.

وفي ايلول/سبتمبر عام ١٩٤٥ أنشئ لفيف الخيالة والآلي في بيروت بقيادة النقيب فؤاد لحود، وكان قوامه ٧ دبابات رينو و٤ مصفحات دودج و٤ مصفحات ج م ت، وكان هذا اللفيف أساساً لإنشاء كتيبة المدرعات اللبنانية الاولى التي أنشئت في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦ والتي كان قوامها حين إنشائها:

١٧ دبابة رينو و١٤ مصفحة دودج و٨ مصفحات ج م ت - ٤ و٥ مصفحات مارمون و ٢٦ مصفحة سكتهاوند، وعدة سيارات سكوت كار(٢٨).

IV - **سلاح المدفعية**: سبق أن قدمنا، في بحث سابق (الجزء التاسع، الفصل الرابع)، لمحة موجزة عن تاريخ سلاح المدفعية في سوريا (ولبنان) في

المرحلة الاولى من الانتداب الفرنسي على لبنان (فترة قيام دولة لبنان الكبير ١٩٢٠-١٩٢٦)، وذكرنا ان هذا السلاح قد مرّ في ثلاث مراحل:

١ - مرحلة التعزيز (١٩٢٠-١٩٢٢).

٢ - ثم مرحلة التخفيض (١٩٢٢-١٩٢٤).

٣ - وأخيراً مرحلة إعادة التعزيز (١٩٢٥-١٩٢٦).

وكان سلاح المدفعية يشكل، في هذه الفترة، جزءاً من «قوات المشرق الفرنسية».

وفي مطلع عهد «الجمهورية الاولى» الانتدابية، مرّ هذا السلاح في ثلاث مراحل كذلك:

١- **المرحلة الاولى**: مرحلة الاستقرار والتنظيم (من عام ١٩٢٦ حتى أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٩)، حيث استقر عدد البطاريات على ١٢ بطارية، أربعة منها محلية. وكان سبب هذا الإستقرار هدوء الجبهة الداخلية، في سوريا ولبنان، بعد انتهاء ثورة سلطان باشا الاطرش في سوريا.

٢ - **المرحلة الثانية**: مرحلة التعزيز (من أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٩ حتى حزيران/يونيو عام ١٩٤٠)، وذلك بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية(٢٩).

٣ - **المرحلة الثالثة**: مرحلة استقرار ثم تخفيض (من عام ١٩٤١ حتى آخر عام ١٩٤٥)، إذ سقطت حكومة فيشي، الموالية للمحور، بعد ان احتل الحلفاء (بريطانيا وقوات فرنسا الحرة) المشرق العربي، بما فيه سوريا ولبنان (عام ١٩٤١)، حيث لم يعد هناك مجال لتعزيز هذا السلاح من قبل حكومة فيشي، كما ان بريطانيا، وحليفها الجنرال ديغول، لم يجدا ضرورة لتعزيزه. واستمر الوضع على هذه الحال حتى نال لبنان استقلاله عام ١٩٤٣،

ثم جلت قوات الانتداب عنه (بما فيها مدفعيته)، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤٦.

أما سلاح المدفعية اللبنانية فقد بدأ، في اول نيسان/ابريل عام ١٩٣٧، بفصيلة من المدفعية عيار ٦٥ ملم الجبلية، تابعة «لقوات المشرق الخاصة»، ثم أصبحت هذه الفصيلة بطارية، في ١٥ شباط/فبراير عام ١٩٣٩، وسميت «البطارية اللبنانية للمدفعية الجبلية»، وكانت مؤلفة من ٤ مدافع عيار ٦٥ ملم جبلي، منقولة على خمسين بغلاً، كما جهزت بـ ٢٤ حصانا، وفي اول نيسان/ابريل من العام نفسه (١٩٣٩) نقلت هذه البطارية الى طرابلس، حيث تمركزت. ثم تطورت هذه البطارية فأصبحت، في ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٢، فوجاً اسمه «فوج المدفعية اللبنانية الخامس» بعد ان ضُمت اليها بطارية انشئت ببيروت، في شهر آذار/مارس، من العام نفسه (١٩٤٢)، واصبح هذا الفوج مؤلفاً من: الأركان، والبطارية ١٤ مدفعية عيار ٦٥ جبلي، والبطارية ١٥ مدفعية عيار ١٠٥ ملم طويل، واضحت «بيروت» مركزاً لهذا الفوج.

وفي نيسان / ابريل عام ١٩٤٣، شُكل «اللواء الخامس جبلي» (5° Bde. De montagne) فدمج هذا الفوج فيه. وظل هذا الفوج محتفظاً بإسمه حتى تاريخ انتقال الجيش اللبناني الى السلطة الوطنية اللبنانية (أول آب/أغسطس عام ١٩٤٥).

أما «مدفعية الشواطئ» فقد أنشئت نواتها (وهي فصيلة) في ١٥ حزيران/يونيو عام ١٩٣٩، حيث ركزت مدافعها عيار ٧٥ ملم على طول الساحل اللبناني، وخصوصاً على ساحل بيروت، بين خلده جنوباً والكرنتينا شمالاً، وكانت بإمرة الملازم «روفائيل» ومركز قيادته ثكنة «جوفر» ببيروت. وفي آب/اغسطس من العام نفسه (١٩٣٩)، أصبحت الفصيلة «بطارية» مجهزة

بمدافع عيار ٧٥ ملم كذلك، وتحمي الشواطئ اللبنانية من بيروت جنوباً حتى «ضبيه» فالبداوي شمالاً(٣٠).

٧ - سلاح الهندسة:

كان اول عهد سلاح الهندسة بسوريا ولبنان، في العام ١٩٢١، عندما قررت قيادة جيش المشرق الفرنسي إنشاء سرية هندسة تابعة للجوقة السورية، فأصدرت مذكرة تتضمن إنشاء هذه السرية، اعتباراً من اول تموز/يوليو عام ١٩٢١(٣١)، وقد لحظت فيها وجود فصيلتين:

الاولى: فصيلة نقابين لغامين، مؤلفة من ضابطي هندسة و٧٠ رتيباً وفرداً (نقابين لغامين).

الثانية: فصيلة نقابين تلغرافيين مؤلفة من ضابطي هندسة و ٦٨ رتيباً وفرداً (نقابين تلغرافيين)(٣٢).

كما لحظت وجود قيادة السرية وعديدها: ضابط قائد سرية وضابط مساعد ورقيب اول ورقيب محاسب معدات وعريفان، يضاف الى ذلك عناصر السدنة وهم: رقيب فرنسي - عريف (سوري أو لبناني) - ٣٢ نقّاباً (سوريا ولبنانياً). فيكون مجموع عناصر هذه السرية : ٦ ضباط و ١٧٦ رتيباً وفرداً.

وتنص المذكرة نفسها على ان تشكل نواة هذه السرية من عناصر سورية (ولبنانية) «من الهندسة الذين هم في الخدمة بالجوقة السورية»، أما الملاكات الاوروبية الاختصاصية اللازمة فتؤخذ «من وحدات الهندسة ومن المصلحة التلغرافية» في جيش المشرق الفرنسي . وقد أناطت هذه المذكرة أمر إنشاء هذه السرية بقائد منطقة لبنان الكبير في الأول من تموز/يوليو عام ١٩٢١، «وترفع إفادة عن التنفيذ بتاريخ ٥ تموز/يوليو من قبل المقدم قائد منطقة لبنان الكبير»(٣٣).

وبتاريخ ٩ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٦ صدر عن «إدارة مصلحة الاستعلام في المشرق» مذكرة (رقم ٥١٦٠/K3 تاريخ ١٩٢٦/١٠/٩) تقضي بإنشاء «سرية هندسة لبنانية»، وقد جاء فيها:

«١ - يرخص المفوض السامي بالوكالة بإنشاء سرية هندسة لبنانية في دولة لبنان الكبير.

«٢ - يتم تجنيد أفراد هذه الوحدة بالشروط نفسها المحددة لتجنيد أفراد القناصة اللبنانية .

«٣ - يحدد عديد هذه السرية، من ضباط ورتباء وأفراد، فرنسيين ولبنانيين، بأمر من الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق.

«٤ - تعيّن ملاكات السرية، من الضباط والرتباء الذين يفصلون من قوات المشرق، بأمر من الجنرال القائد الأعلى.

«٥ - إن رواتب أفراد هذه السرية هي نفسها الرواتب المخصصة للجند في قوات المشرق المساعدة، مع الاضافات المحددة وفقاً للشروط المبينة بالمذكرة رقم ١/١١٢٠٨ الصادرة عن الجنرال القائد الأعلى بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦.

«تؤخذ المبالغ اللازمة من الاعتمادات المرصدة لتعهد كتائب الحرس السيّار (Garde Mobile) والموزعة على عاتق مدير مصلحة الاستعلامات في المشرق».

التوقيع غير واضح[٣٤].

وقد انشئت هذه السرية بموجب القرار الصادر عن المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، والذي انشئت بموجبه قطعة من القناصة اللبنانية تتضمن، فيما تتضمن، سرية هندسة (مرممين)، إلا ان تحقيق هذه السرية لم يتم فعلا إلا في أواخر هذا العام.

الى جانب هذه السرية، أنشئت، في هذه الفترة، «وحدات هندسية مختلطة» من السوريين واللبنانيين، على الشكل التالي :

نسب التأليف

الوحدات	لبنانيون	سوريون	آخرون	القيادة	المركز
- سرية نقّابي سكك حديد	٢/٥	دروز ٢/٥	١/٥	الملازم الاول نوفل	بيروت
- سرية نقابين تلغرافيين	٣/٨	علويون ٣/٨	٢/٨	الرائد كريكور	بيروت
- سرية إطفائيين	-	-	-	-	بيروت[٣٥]

وقد ظلت هذه السرية بحجمها هذا (سريـة هندسة وإشارة) حتى تاريخ تسليمها الى السلطة اللبنانية بتاريخ الاول من آب/أغسطس عام ١٩٤٥.

VI - **سلاح الاشارة:** (أو المخابرات سابقاً) (انظر : سلاح الهندسة)

لم يكن سلاح الإشارة (أو المخابرات) في عهد الانتداب مستقلاً عن سلاح الهندسة، وقد بحثنا، فيما لدينا من وثائق، عن التشكيلات العسكرية المختلفة في هذا العهد، فرنسية كانت أم سورية لبنانية-فرنسية مشتركة، فلم نجد أثراً لأية تشكيلة من تشكيلات سلاح الاشارة، سوى ما ورد في سلاح الهندسة عن وجود سرايا هندسة تشتمل على نقابين تلغرافيين، حتى انه، عندما تسلمت السلطة اللبنانية الجيش من سلطات الانتداب، كان فيه «سرية هندسة ومخابرات»، مما يؤكد ان هذين السلاحين، الهندسة والاشارة، كانا طوال عهد الانتداب، مشتركين، ولم يتم الفصل بينهما إلا في مطلع عهد الاستقلال.

بالاضافة الى ذلك، وبدافع من الحاجة الملحة للاتصال بين الوحدات، أثناء العمليات العسكرية، تمّ إنشاء «أرهاط وفصائل تلغرافية» في الوحدات المقاتلة، مثل:

- رهط في كل كتيبة من كتائب القناصة اللبنانية .
- فصيلة في نصف اللواء الثالث (3°emi-brigade)
- سرية تلغرافية خاصة في اللواء الخامس جبلي (5° brigade de montagne)* وكان هذا اللواء بقيادة النقيب اللبناني «نبهان»، وقد تمركز، عام ١٩٤٥ في ثكنة «جوفر» ببيروت.

أما وسائل الاتصال التي كانت مستخدمة، في تلك الفترة، فهي «الهاتف، والتلغراف، ومحطات الهاتف اللاسلكي (TSF)، وأجهزة الارسال والاستقبال» و«الحمام الزاجل»[٣٦].

VII - سلاح النقل :

١ - سلاح النقل البري (سيارات):

(❖) أنشئ «اللواء الخامس جبلي» تنفيذاً لمذكرة أصدرها الجنرال كاترو، قائد القوات الفرنسية الحرة في المشرق، بتاريخ ٢٥ نيسان/ابريل عام ١٩٤٣ (مذكرة رقم ٣/٦٥٨)، وقد تمّ تشكيله من: قائد اللواء وأركانه، وحضيرة استكشاف، ومن أفواج القناصة اللبنانية الثلاثة، والسرية ١٠٥ للنقل (سيارات) والسرية اللبنانية للنقل (حيوانات)، والكتيبة الخامسة مدفعية (بطاريتان)، والسرية الخامسة هندسة، ووحدات ضد المدرعات وضد الطيران،ومصالح مختلفة. وقد ضم هذا اللواء، منذ تشكيله، كل الوحدات الخاصة اللبنانية، وبلغ عديده، في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٤٥: ٣٣٠٨ عسكريين موزعين كما يلي : فرنسيون :٢٤ ضابطاً و١٠ رتباء. لبنانيون: ٦٠ ضابطاً و ٣٠٣ رتباء و ٢٩١١ فرداً (عريفاً وجندياً) فيكون مجموع الضباط والرتباء، في اللواء (فرنسيين ولبنانيين) :
٢٤ + ١٠= ٣٤ ضابطاً ورتيباً فرنسياً و ٦٠ + ٣٠٣= ٣٦٣ ضابطاً ورتيباً لبنانياً = ٣٩٧ ضابطاً ورتيباً.
ويكون المجموع العام لعديد اللواء (فرنسيين ولبنانيين) = ٢٩١١ + ٣٩٧ = ٣٣٠٨ عسكريين.
وقد حلّ هذا اللواء اعتباراً من ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٥.
(Rihana , Sami, Histoire de l'Armée libanaise contemporaine, T2, pp. 238-240)

بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ صدر قرار وزاري (رقم ١٣١٩٤-١١/١)[٣٧] يقضي بتحويل وحدات من جيش المشرق الى وحدات سيارة، حيث تم تشكيل الكتيبة ١٣٥ نقل بري (سيارات)، واصبح مدير مصلحة السيارات، إضافة الى وظيفته الاساسية، قائداً لكتيبة النقل البري ١٣٥، مع تأمينه لوظيفة مفتش عتاد السيارات في جيش المشرق.

وبتاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٠ كان سلاح النقل البري (سيارات) لجيش المشرق يحتوي على مختلف الوحدات (وعددها ٢٢ وحدة) التي كانت ملحقة بالكتيبة ١٥ للنقل البري. وكان يأمر هذه الوحدات جميعها ضابط من المدفعية بصفته مديراً لمصلحة السيارات في جيش المشرق.

وبتاريخ اول ايار/مايو عام ١٩٢١، تم إنشاء اربع سرايا نقل تمركزت جميعها في بيروت، وكانت وظائفها على الوجه التالي :

- السرية الاولى: للنقل المختص بمختلف المقرات العامة والاركان ومصلحة الصحة.
- السرية الثانية: للنقل المختص بالخدمات العامة والخاصة في مصلحة السيارات - وحدات الانتقال والتعليم - رحبة السيارات - المشاغل - المخازن.
- السرية الثالثة: للنقل الطرقي والنقل المتعلق بالهندسة.
- السرية الرابعة: للنقل الذي لم يذكر اعلاه، وخصوصاً ما يتم خارج بيروت بواسطة قوافل منظمة (وهذه الاخيرة تأجل تنفيذ إنشائها حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦)[٣٨].

وبتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧، أصدر الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق مذكرة (رقم ٣٤٣-T/S) تقضي بإنشاء فصيلة لبنانية

للنقل البري (سيارات)، وقد ألحقت هذه الفصيلة بالسرية ١٠٢ من الكتيبة ٢٩ نقل بري، وتمركزت في ثكنة فرن الشباك (مقر غورو). وقد فصل من هذه الفصيلة مفارز دائمة الى مرجعيون وطرابلس والارز، واللواء الطوبوغرافي والجغرافي، وكان مركز قيادتها في قيادة الموقع (ثكنة غورو) ببيروت.

اما عديد هذه الفصيلة فكان كما يلي:

- الادارة العامة والمقر العام: - ضابطان - ورتيبان
- و١٧ عريفاً - و٧٣ فرداً

المجموع : ضابطان و٩٢ رتيباً وفرداً.

- المفارز المختلطة: مركز التزلج ٤، انطاكية ٢، رياق ١، البعثة الجيودوزية ٢، بعثة الطوبوغرافيا ٢، طرابلس ٢، مرجعيون ٢ . المجموع : ١٥ - المجموع العام للفصيلة: ضابطان و ٩٢ + ١٥= ١٠٧ رتباء وأفراد.
- المعدات: ٢٢ سيارة مختلفة و٣ دراجات نارية.

وبتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤١ قررت «قيادة القوات الفرنسية الحرة للمشرق» إنشاء «كتيبتي نقل بري»، واحدة للسيارات، والثانية للحيوانات. وفي حزيران/يونيو عام ١٩٤٣ أنشئت السرية اللبنانية ١٠٥ للنقل البري - سيارات، وتمركزت في صوفر، ثم نقلت الى برج البراجنة، ثم الى «ثكنة غورو» ببيروت، وكان قائدها: النقيب غطاس لبكي،ومعه: الملازم الاول فؤاد لحود، والملازمان بشارة وفرح.

وبتاريخ اول حزيران/يونيو عام ١٩٤٤ الغيت السرية ١٠٥ وانشئت بدلاً منها، واعتباراً من اول آذار/مارس عام ١٩٤٥ سرية النقل البري (سيارات) التي تمركزت في ثكنة طرابلسي ببيروت[٣٩].

٢- سلاح النقل البري (حيوانات Hippo)

عام ١٩٢٠، كان سلاح النقل البري (حيوانات) لجيش المشرق يحتوي على عشر سرايا من الكتيبة ١٥ نقل بري، وكان يأمر هذه الوحدات ضابط قائد من سلاح النقل.

وبتاريخ ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه (١٩٢٠)، صدر قرار وزاري رقم ١/٥/١٣٧٨٩ بحل وحدات الكتيبة ١٥ نقل بري اعتباراً من اول كانون الثاني/يناير عام،١٩٢١ وإنشاء الكتيبة ٣٥ نقل بري (حيوانات)، وفقاً للشكل الذي أورده القرار نفسه، فأصبحت هذه الكتيبة تشكل قفل النقل والتموين (Train des équipages) (حيوانات) لجيش المشرق، كقطعة مستقلة، وتتألف من أركان وعشر سرايا[٤٠].

وبتاريخ الاول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩، وتنفيذاً للقرار الوزاري (رقم ٢/٥- ١٠٠٠-١) الصادر بتاريخ ٧ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٨، انشئت الكتيبة ٢٩ نقل بري في المشرق، وتمّ تأليفها من عناصر الكتيبتين ٣٥ (حيوانات) و١٣٥ (سيارات) اللتين حلتا بالتاريخ نفسه[٤١].

وبتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر عام،١٩٤١ صدرت مذكرة رقم (BTS-١١٥١) شكلت، بموجبها «السرية الخامسة للنقل البري - حيوانات» وعيّن «النقيب

جوزيف خوري» قائداً لها، ومعه: الملازم درزي، وتمركزت هذه السرية في بيروت[٤٢].

VIII - سلاح الطيران :

كان «الخلية الأم» (كما يسميه الجنرال هونتزيجر) لطيران المشرق هو «السرب «٥٧٥» الذي «شُكّل، عام ١٩١٨، في بور سعيد، ليشارك في عمليات المفرزة الفرنسية لفلسطين-سوريا»[٤٣]. وقد استكمل هذا السرب معداته في بيروت (حزيران/يونيو عام ١٩١٩) إذ ضم ١٨ طائرة (ج ٦) بقيادة النقيب «دي براكيلانج De Braquilange»، وفي تشرين الاول/اكتوبر، من العام نفسه، «وصل الى بيروت، مع الجنرال غورو، قائد مجموعة الاسراب (دينان Denain)» لتسلّم قيادة هذا السلاح.

ومع ذلك، ظل سلاح طيران المشرق، في هذه الفترة، وحتى نيسان/ابريل عام ١٩٢٠، مقتصراً على السرب ٥٧٥ لوحده (الذي سمي، فيما بعد: السرب الثامن)، وكان مركزه في بيروت.

وفي تموز/يوليو عام ١٩٢٠، وقبيل العمليات الحربية ضد دمشق والملك فيصل، انضمت الى هذا السرب أسراب أخرى ثلاثة (الاسراب ٢٠١ و ٢٠٢ و٢٠٣)، وتمركزت الأسراب الاربعة، بعدها، (في ١٥ تموز/يوليو نفسه) في «تعنايل» بالبقاع، لكي تكون أقرب الى مسرح العمليات (في ميسلون)، وبعد المعركة، استقر السرب الثامن في «داريا» قرب دمشق.

وفي ٥ آب/أغسطس عام ١٩٢٠، أصدر الجنرال غورو قراراً بإلحاق أسراب طيران المشرق، إدارياً، بالفوج الخامس للطيران في «برون Bron» (ليون)، واعطيت لهذه الاسراب أرقام جديدة (من ٥٢ إلى ٥٩) ومراكز

جديدة كذلك (في ايلول/سبتمبر)، حيث تمركزت هذه الاسراب في المواقع التالية:

- تمركز السرب ٥٢ (٢٠١ سابقاً) في رياق.
- وتمركز السرب ٥٧ (الثامن أو ٥٧٥ سابقاً) في دمشق.
- وتمركز السربان ٥٦ (٦ سابقاً) و ٥٨ (الواصل حديثاً، في أواخر آب/اغسطس، الى المشرق) في كيليكيا (فرقة ديفيو D. Dufieux)
- وتمركز السربان ٥٣ (٢٠٢ سابقاً) و ٥٥ (٤ سابقاً) في فرقة دي لاموت (De la motte)
- وتمركز السربان ٥٤ (٢٠٣ سابقاً) و ٥٩ (الواصل حديثاً، في اواخر آب/أغسطس، الى المشرق)، في فرقة (غوبو Goubeau). فيكون مجموع الأسراب التي شكلت الاسطول الجوي لجيش المشرق عام ١٩٢٠: ٨ أسراب[٤٤]. وقد استقر الاسطول على هذا الشكل حتى عام ١٩٢٣ حين أنشئ «فوج الطيران التاسع والثلاثون» في المشرق، وانخرطت فيها الاسراب الثمانية جميعها[٤٥]، كما غيّرت أرقام الأسراب من جديد (من ١ إلى ٨).

وفي عام ١٩٢٥، شكّل هذا الفوج عماد العمليات الحربية ضد ثورة سلطان باشا الاطرش، لذا، فقد تمركزت بعض مجموعاته في المواقع القريبة من مسرح العمليات، في رياق (السرب الثاني) وفي دمشق (السربان الثالث والرابع)، وفي درعا (السرب الأول)[٤٦]. وكانت وضعية هذا الفوج، في العام المذكور (١٩٢٥) على الشكل التالي:

١ - كان لديه ٩٩ طائرة بدلاً من ٩٤، أي بزيادة ٥ طائرات عن «إحصاصه Sa dotation».

٢ - إلاّ انه كان لديه ٢٧ طائرة غير جاهزة، مما شكل عجزاً بالنسبة الى هذا الإحصاص، وكان العجز كما يلي :

العديد	طائرات في الخدمة الحربية	طائرات في الاحتياط الحربي	طائرات للتصليح الحربي	المجموع
- الإحصاص	٧٨	١٦	-	٩٤
- الموجود	٥٩	٨	٣٢	٩٩
- العجز	١٩	٨	-	٢٧(٤٧)

ورغم ان الفرنسيين أنشأوا مطارين حربيين في كل من رياق والقليعات، كما انشأوا مدرسة لتعليم الطيران في رياق، فإن سلاح الجو لم يعرف طريقه الى الجيش اللبناني الوطني، إلا بعد الاستقلال.

IX - سلاح البحرية :

رغم ان الفرنسيين قد أنشأوا قاعدة بحرية في بيروت عام ١٩١٨(٤٨)، ورغم وجود أسطول بحري لهم في المياه السورية منذ عام ١٩١٦، فإن سلاح البحرية لم يعرف طريقه الى الجيش اللبناني الوطني إلا بعد الاستقلال.

X - مؤسسات عسكرية مستقلة (١- المدرسة الحربية، ٢- مصالح الجيش):

١ - المدرسة الحربية: (أنظر التفاصيل في الملحق رقم ٣ من هذا الفصل).

سبق ان تحدثنا عن إنشاء هذه المدرسة، في دمشق، بتاريخ ١٢ أيار/مايو عام ١٩٢١، وإلحاقها بالجوقة السورية، وذلك ضمن حديثنا عن تنظيم «قوات

المشرق المساعدة» (أنظر: الفصل الرابع من الجزء التاسع). وتختص هذه المدرسة بتنشئة ضباط قياديين وآخرين مترجمين يخدمون في أسلحة «القوات السورية» (المشاة والهندسة والخيالة)(٤٩).

وقد وضع نظام خاص بهذه المدرسة، عند إنشائها، وتضمن هذا النظام قسمين وملحقين، حيث اختص القسم الأول، والملحق الاول، بالمرشحين للقبول في المدرسة بصفة تلامذة ضباط قياديين، بينما اختص القسم الثاني والملحق الثاني بالمرشحين للقبول في المدرسة بصفة تلامذة مترجمين.

- لمحة موجزة عن هذا النظام:

أ - يحدد «القسم الاول» الشروط التي يقبل المرشح، بموجبها، للتقدم لامتحانات الدخول الى المدرسة الحربية، كتلميذ ضابط قيادي، واهمها : أن يكون «سورياً ومن أب سوري»، بلغ الثامنة عشرة ولم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره (حتى ١٩٢١/١٢/١)، وحائزاً على شروط اخرى حددها هذا النظام. وعلى هذا المرشح ان يخضع لامتحان خطي (في اللغتين: الفرنسية والعربية، وفي الرياضيات والفيزياء والكيمياء) وآخر شفهي (في التاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء والكيمياء)، وما ان ينجح المرشح في امتحانات القبول حتى يوقع «عقد تطوع» كتلميذ ضابط لمدة سنتين.

ويتضمن هذا القسم، كذلك، إيضاحات تتعلق بالامتحانات والعلامات وترتيب المرشحين والشروط المطلوبة للدخول الى المدرسة بعد القبول.

ب - أما «الملحق الاول» فيتضمن معلومات وإرشادات حول إقامة تلامذة الضباط القياديين في المدرسة وبعد تخرجهم منها، من ذلك: تحديد مدة التدريس بسنتين، وكيفية مراقبة الامتحانات (الفصلية والسنوية والنهائية)، والرتب والرواتب، والسكن، ولوازم المدرسة، والتغذية، والبزة، والمأذونيات،

الخ... ويتخرج التلميذ، بعد هاتين السنتين، وبعد نجاحه في الامتحانات، برتبة «ملازم سوري» براتب ١٢٤٢,٧٦ ف.ف. (للملازم) و ١٤١٦,٩٣ ف.ف. (للملازم الاول) و ١٧٣٤,٠١ (للنقيب).

ج - ويحدد «القسم الثاني» الشروط التي يقبل المرشح، بموجبها، للتقدم لامتحانات الدخول الى هذه المدرسة، كتلميذ مترجم، وهي الشروط نفسها التي يخضع لها المرشح كتلميذ ضابط قيادي، وذلك من حيث قبول طلب الترشيح وتقديم الامتحانات، إلا ان مواد الامتحان تختلف، إذ يقدم المرشح كتلميذ مترجم امتحاناً خطياً في «الثقافة العامة» يتضمن اللغة الفرنسية والاملاء الفرنسي والحساب، وامتحاناً خطياً في «الثقافة المهنية» تتضمن اللغة العربية، والترجمة من العربية الى الفرنسية، واللغة التركية، والترجمة من التركية الى الفرنسية، كما يقدم امتحاناً شفهياً في «الثقافة العامة» يتضمن شرح نص فرنسي مع أسئلة، وأسئلة في التاريخ والجغرافيا والحساب، وامتحاناً شفهياً في «الثقافة المهنية» يتضمن قراءة نص عربي وترجمته الى الفرنسية، ومحادثات (مع ضابط معلومات ومخبر محلي). ويتضمن هذا القسم، كذلك، معلومات وإيضاحات تتعلق بالامتحانات والعلامات المرجحة وترتيب المرشحين.

د - أما «الملحق الثاني» فيتضمن معلومات وإرشادات حول إقامة التلامذة المترجمين في المدرسة، وبعد تخرجهم منها، ومن ذلك :تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات، تكون الأولى منها في المدرسة نفسها (سنة إعدادية)،وتكون الثانية فترة تدريب في الأركان أو في قطعة مقاتله، وتكون الثالثة في المدرسة ذاتها (سنة تكميلية).

كما يبحث الملحق في تفاصيل دخول هؤلاء التلامذة الى المدرسة الحربية وخصوصاً من حيث إقامتهم وكيفية تدريسهم، ورتبهم ورواتبهم وسكنهم

ولوازمهم المدرسية، ولباسهم وتغذيتهم ومأذونياتهم، الخ... ويقدم لهم معلومات وإرشادات عن «السنة الثانيه» التي سيقضونها في الأركان أو القطعة المقاتلة، وعن «السنة الثالثة» التي سيقضونها، من جديد، في المدرسة، كمترجمين متمرنين. ويبحث الملحق، أخيراً، في رواتب هؤلاء التلامذة، كتلامذة، ثم كضباط، وهي على الشكل التالي:

التراتب	الرتبة	الراتب
- تلميذ مترجم	رقيب	٤٤٨ ف.ف.
- مترجم متمرن	معاون	٦٣٠ ف.ف.
- ضابط مترجم درجة ثالثة	ملازم	١٢٤٢ ف.ف.
- ضابط مترجم درجة ثانية	ملازم اول	١٤١٧ ف.ف.
- ضابط مترجم درجة اولى	نقيب	١٧٣٤ ف.ف.[٥٠]

كان عديد المدرسة الحربية، عند افتتاحها : ٩ ضباط مدربين و١٣ رتيباً و٢٠ تلميذ ضابط قيادة و٣٠ تلميذ مترجم و ٥٣ فرداً (عريفاً وجندياً)[٥١].

وقد تخرج من هذه المدرسة، خلال خمس سنوات (من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٦) : «٤٩ ضابطاً لبنانياً وسورياً، و٢٣ مترجماً لجيش المشرق»[٥٢].

أما المدربون فكانوا يختارون من بين الضباط اللامعين، الفرنسيين واللبنانيين والسوريين، يساعدهم رتباء من مختلف الإختصاصات، وأما عديد هؤلاء المدربين فكان يختلف من سنة الى اخرى، مثلاً على ذلك:

عام ١٩٤٠، كان يوجد في المدرسة:

- ٥ ضباط و٦ رتباء فرنسيين، و٣ ضباط و٧ رتباء لبنانيين وسوريين، و١٢٠ فرداً (عريفاً وجندياً) من اللبنانيين والسوريين.

وعام ١٩٤٣، كان يوجد فيها:

- ضابطان فرنسيان و٣ رتباء فرنسيين، و٥ ضباط و١٨ رتيباً و١١١ فرداً من اللبنانيين والسوريين و٣٧ تلميذاً منهم ٢٤ لبنانيون.

وعام ١٩٤٥، كان يوجد فيها:

- ٤ ضباط و٦ رتباء فرنسيين، و٥ ضباط و٢١ رتيباً و٩١ فرداً من اللبنانيين والسوريين، و٥٣ تلميذاً منهم ٢٦ لبنانيون[٥٣].

بقيت المدرسة الحربية في دمشق منذ تأسيسها حتى عام ١٩٣٢، حيث نقلت الى حمص، ثم تنقلت بين حمص وحلب إلى ان استقرّت في حمص وبقيت فيها، مشتركة بين سوريا ولبنان، حتى اول آب/اغسطس عام ١٩٤٥ (تاريخ تسلم السلطة اللبنانية للجيش اللبناني)[٥٤]، وحين تم فصل المدرسة الحربية اللبنانية عن المدرسة الحربية السورية، في أيار/مايو من العام نفسه، وبسبب «ثورة العلويين» في سوريا، انتقل التلامذة اللبنانيون من المدرسة الحربية في حمص الى بلدة «كوسبا» في جبل لبنان (بقيادة ضابط فرنسي)، حيث أقاموا، في الخيام، طوال ثلاثة شهور، ثم انتقلوا، بعدها، الى بلدة «ضبيه» حيث أقاموا فترة قصيرة (بقيادة النقيب جان نجيم قائد المدرسة)، انتقلوا، بعدها، في تموز/يوليو من العام نفسه، الى «دير الانطونية» في بعبدا (حيث تسلم النقيب اسكندر غانم قيادة هذه المدرسة من سلفه النقيب نجيم). وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٦، انتقلت المدرسة الحربية (بقيادة الملازم اول منير حمدان الذي تسلم قيادتها من سلفه النقيب غانم) الى مقرها الجديد في الفياضية، ثكنة شكري غانم، ولا تزال[٥٥].

٢ - **مصالح الجيش:** نشأت، في عهد الانتداب، رحبات مختلفة (مدفعية، ونقل بري، ومدرعات، وهندسة، ومصالح مختلفة)، ثم تطورت تدريجيا، بتطور

الاسلحة في الجيش اللبناني، الى ان تسلمتها السلطة اللبنانية في اول آب/اغسطس عام ١٩٤٥، وطوّرتها، بعد ذلك، حتى أضحت بالشكل الذي هي عليه اليوم.

رابعاً: معلومات عامة :

١ - **السلاح:** كان سلاح الوحدات اللبنانية مشابهاً لسلاح القوات الفرنسية: بنادق ورشيشات نموذج ٢٤ (FM24)، وكان سلاح القناصة اللبنانيين: بنادق الموزر (Mauser) والرشيشات (FM) من الطراز القديم، أما «السرايا الخفيفة» من الخيالة فكانت مجهزة، في معظمها، ببنادق قصيرة (موسكيتون Mousqueton) مع حربة (وكانت سرايا الدروز مجهزة، بالإضافة الى ذلك، برشاشات ١٩٢٤)[٥٦].

بالإضافة الى ذلك، كان السلاح الفردي للمشاة يتنوع بين :

- بندقية نموذج ١٨٨٠ معدله ١٨٩٣، وبندقية نموذج ١٩٠٧-١٩١٥، وبندقية نموذج ١٩١٦.
- بندقية قصيرة (موسكيتون) نموذج ١٨٩٢ أو نموذج ١٩١٦.
- مسدس (ليبيل Lebel) نموذج ١٨٩٢.
- مسدس تلقائي (أوتوماتي) عيار ٧,٦٥ ملم .
- مسدس نموذج ١٨٧٣.
- مسدس إشارة عيار ٢٥ ملم .
- قاذفة قنابل بندقية ف ب (Tromblon V.B).

وكانت كتيبة القناصة اللبنانية مجهزة، بالإضافة الى ذلك، بالأسلحة التالية:

- ٣٠ رشيشاً (FM) بمعدل رشيش واحد لكل حضيرة.

- ١٢ رشاشاً ثقيلاً (هوتشكس (Mse Hotchkiss).
- ٤ مدافع عيار ٢٠ ملم (اورليكون Orlikon أو بريدا Breda)
- مدفعين عيار ٤٠ ملم (بوفور Beaufort)
- رشاشين مزدوجين عيار ١٣,٢ ملم .
- مدفعين مضادين للدروع، عيار ٢٥ ملم، وآخرين عيار ٣٧ ملم .
- ٣ مدافع هاون عيار ٦٠ ملم ومدفعي هاون عيار ٨١ ملم، (نموذج براندت Brandt).

وكانت بطارية المدفعية اللبنانية مؤلفة من ٤ قطع مدفعية عيار ٦٥ ملم، و٤ قطع مدفعية جبلية عيار ١٠٥ ملم، كما كانت مدفعية السواحل اللبنانية مجهزة بمدافع عيار ٧٥ ملم وعيار ١٦٤,٧ ملم.

وكانت سرايا النقل مجهزة بالأسلحة التالية:

- رشاشات ثقيلة (هوتشكس) بمعدل ٣ رشاشات لسرية النقل (حيوانات) و٤ لسرية النقل (سيارات).
- رشاشين مزدوجين عيار ١٣,٢ ملم لكل سرية نقل.

وكانت كوكبة المصفحات (AM) مجهزة بالأسلحة التالية:

- مدفعين مضادين للطائرات عيار ٢٠ ملم (اورليكون أوبريدا).
- رشاشين مزدوجين عيار ١٣,٢ ملم.
- ٥ مدافع مضادة للدروع عيار ٣٧ ملم.

أما «العرابات المدرعة» فكانت (في قوات المشرق الخاصة TSL):

- دبابات رينو (Renault) نموذج ١٩٣٥ و١٩٣٩، بمعدل ٣ دبابات للكوكبة و٩ دبابات للسرية.

- فصيلة من ٣ مسرّفات (أو مسلسلات أو مجنزرات Chenillette) من نوع «رينو» في كل سرية دبابات وبطارية عيار ٧٥ ملم محمولة .
- مسرّفه (مجنزرة) في البطارية اللبنانية عيار ١٠٥ ملم.
- كوكبة مصفحات «بنهارد Panhard» من ٣ إلى ٥ مصفحات[٥٧].

٢ - **اللباس:** كان لباس الوحدات السورية مشابها، تماماً، للباس الرماة الشمال- افريقيين، إلا ان هذه الوحدات (السورية) كانت تتميز بالسمات (Ecussons) أو بالعَمرة (غطاء الرأس)، إذ يعتمر بعضها الشاشيه (كتيبة المشرق) بينما يعتمر البعض الآخر القلبق (القناصة اللبنانية وسرايا الشركس والأكراد)، كما تعتمر وحدات أخرى الكوفية والعقال (خيالة سرايا المشرق والهجانة)[٥٨]، وهو ما لا يعتمره العسكريون اللبنانيون. (أنظر الملحق رقم ٤: نماذج من اللباس العسكري).

ويرتدي العسكريون الاحتياطيون البزة نفسها التي يرتديها عسكريو الخدمة الفعلية، وذلك وفقاً للتعميم الوزاري رقم K/٣٣١ تاريخ ١٩٣٥/١/١٠ الذي حدد التعليمات القانونية لارتداء البزة العسكرية من قبل العسكرين الاحتياطين، وأضاف القرار الوزاري رقم K/٥٥٩ تاريخ ١٩٣٦/١/١٣ تعليمات اخرى تتعلق بكيفية ارتداء هذه البزة من قبل الاحتياطيين إذا كانوا في مهمات خارج نطاق الخدمة العسكرية، أو إذا كانوا يرتدون الزي المدني[٥٩].

٣ - **الرواتب والتعويضات:** وهي مشابهة، تقريباً، لرواتب العسكريين الفرنسيين وتعويضاتهم، وفيما يلي جدول برواتب العسكريين السوريين، عام ١٩٢٩، (بالفرنك الفرنسي):

الرتبة	الراتب الشهري		المخصصات الشهرية للشراكسة الذين اشتركوا في عمليات ١٩٢٥-١٩٢٦	المخصصات الشهرية للشراكسة الذين لم يشتركوا في عمليات ١٩٢٥-١٩٢٦، ولكنهم تميّزوا فيما بعد
	القوات المساعدة	القوات الإضافية		
نقيب	٢٠٨٠	١٢٧٥	٧٣٥	٣٤١
ملازم أول	١٦١٩	١٠٨٠	٤٤١	٣٠٠
ملازم	١٣٣٦٩	٩٨١	٣٢١	٢٦٤
معاون	٥٠٥،٥	٧٨٦	٢٣٤	١٤٧
رقيب	٣١٩،٥٠	٦٨٧	١٤٧	١١٧
عريف	١٩٠،٥٠	٥٨٨	١٤٧	١١٧
جندي أول	١٦٥	٤٩٢	١١٧	٩٠
جندي	١٥٣	٤٤١	٩٠	٦٠(٦٠)

وفي جدولين مشابهين، ولكن اكثر تفصيلاً، أوردهما «ريحانا»، نجد معلومات أكثر دقة من تلك التي أوردها «ميشان Michen»، في جدوله الآنف الذكر، عن رواتب عسكريي «القوات الاضافية» (Troupes supplétives) وتعويضاتهم، في العام نفسه (١٩٢٩)، وسنورد، فيما يلي، تلك التفاصيل:

أ - الراتب اليومي، مع المخصصات اليومية :

الرتبة	الراتب اليومي ف. ف. الإضافية	المخصصات اليومية للشراكسة الذين اشتركوا في عمليات ١٩٢٥-١٩٢٦	المخصصات اليوميةية للشراكسة الذين لم يشتركوا في عمليات ١٩٢٥-١٩٢٦، ولكنهم تميّزوا فيما بعد
نقيب	٤٢،٥	٢٤،٥٠ ف.ف.	١٤،٧٠ ف.ف.
ملازم أول	٣٦،٠	١٤،٧٠ ف.ف.	١٠،٠٠ ف.ف.
ملازم	٣٢،٧٠	١٠،٧٠ ف.ف.	٧،٨٠ ف.ف.
معاون	٢٦،٢٠	٧،٨٠ ف.ف.	٤،٩٠ ف.ف.
رتيب	٢٢،٩٠	٤،٩٠ ف.ف.	٣،٩٠ ف.ف.
عريف	٦٠،١٩	٤،٩٠ ف.ف.	٣،٩٠ ف.ف.
جندي أول	١٦،٤٠	٣،٩٠ ف.ف.	٣،٠٠ ف.ف.
جندي	١٤،٧٠	٣،٠٠ ف.ف.	٢،٠٠ ف.ف.

ب - التعويضات اليومية لعدة الركوب والتحميل لبغال القناصة اللبنانية: ٦,٥٠ ف.ف.

ج - تعويض الانتقال اليومي : ٣ ف.ف.

د - التعويض اليومي للعمليات : ٩ ف.ف.(٦١)

يضاف الى هذه الرواتب علاوات تختلف باختلاف المناطق التي تخدم فيها الوحدة (في منطقة الفرات أو في منطقة جبل الدروز أو غيرهما من

المناطق)، كما تختلف باختلاف الوحدة (تختلف تعويضات القوات المساعدة عن تعويضات القوات الاضافية) وكذلك باختلاف الوظائف التي يشغلها الضباط، والمهمات التي يقومون بها، والكفاءات التي يتمتعون بها (مثلاً: ينال ضابط القناصة اللبنانية تعويضاً شهرياً قدره ١٩٨ ف.ف.، إذا كان «ملازماً أول» حائزاً على شهادة «آمر فصيلة»، ويكون تعويضه، إذا كان «ملازما» ١٥٠ ف.ف. فقط).

وتجدر الاشارة الى انه، منذ ان نشئت «جوقة الشرق» عام ١٩١٦، وحتى آخر عام ١٩٢٥، كانت الحكومة الفرنسية تتكفل بهذه الاعباء المالية، إلا انه، منذ مطلع العام ١٩٢٦ بدأت حكومات الدول الواقعة تحت الانتداب (سوريا ولبنان) تتحمل قسطاً من هذه الأعباء، ومنذ الاول من تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٧، صارت هذه الدول تتحمل كل الأعباء المالية المترتبة لهذه القوات[٦٢].

٤ - **الترقيات:** حددت الرتب العسكرية في القوات السورية (واللبنانية) على الشكل التالي:

أ - ضباط : عقيد - مقدم - قائد كتيبة - ملازم اول- ملازم .

ب - رتباء : مؤهل (مرشح ضابط) - معاون اول - معاون - رقيب اول- رقيب .

ج - أفراد : عريف اول - عريف - جندي اول - جندي .

وقد صدر عن المجلس النيابي الفرنسي قانون نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٦ آب/أغسطس عام ١٩٣٦، وانشئت، بموجبه، رتبة «مؤهل أو مرشح ضابط احتياط» أضيفت الى سلسلة رتب عسكريي الاحتياط الفرنسيين[٦٣].

وكان قد صدر تعميم رقمه ١٠٣٧٥ تاريخ ١٨ تموز/يوليو عام ١٩٣٥، يحدد شروط السن والأقدمية في الرتبة التي يجب ان تتوافر في أي ضابط مرشح للترقية، في العام التالي (١٩٣٦)، من بين ضباط الخدمة الفعلية أو الاحتياط، ولجميع الاسلحة، في الوطن الأم وفي المستعمرات[٦٤]. وغالباً ما كانت الترقيات ترفق بتشكيل المترقين الى وحدات اخرى، من ذلك: رقيّ، في الفصل الرابع من عام ١٩٣٦، كل من :

- **سلاح المشاة (الملاك العادي):**

- لرتبة ملازم اول، اعتباراً من ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٣٦:

- الملازم عزيز اسكندر من الكتيبة الثامنة للمشرق (يبقى).

- لرتبة قائد كتيبة، اعتباراً من ٢٥ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٣٦:

- النقيب سليمان نوفل، من الأركان العامة للقيادة العليا (شعبة القوات الخاصة)، متدرج في كلية الحرب.

- **مصلحة الصحة:**

- لرتبة طبيب - مقدم، اعتباراً من ٢٥ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٣٦:

- الطبيب النقيب جوزف بركات، من موقع بيروت (يبقى).

- لرتبة طبيب - نقيب، اعتباراً من ٢٥ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٣٦.

- الطبيب الملازم الاول دوف آرنولد، من المستشفى العسكري ببيروت (يبقى)[٦٥].

كما رقّي في الفصل الاول من عام ١٩٣٧، الى رتبة اعلى:

- **في سلاح المشاة (ملاك عادي):**

واعتباراً من اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٧:

كل من:

- الملازم الاول محمد نعيم، من الكتيبة الاولى للمشرق، وينقل الى الكتيبة السابعة للمشرق.
- الملازم الاول محمود انور، فائض، متدرج في أركان منطقة شمال سوريا.
- الملازم اول اديب الشيشكلي، من الكتيبة السادسة للمشرق، يبقى في الكتيبة(٦٦).

كما رقي في الفصل الثاني من عام ١٩٣٧، الى رتبة ملازم اول:

- **في سلاح المشاة (ملاك عادي):**
- اعتباراً من اول نيسان/ابريل عام ١٩٣٧:
- الملازم جوزف طرابلسي من الكتيبة الثانية للقناصة اللبنانية (يبقى).
- اعتباراً من اول حزيران/يونيو عام ١٩٣٧ :
- الملازم إسحق إبراهام من الكتيبة الثامنة للمشرق (يبقى).
- الى رتبة ملازم، اعتباراً من اول حزيران/يونيو عام ١٩٣٧:
- الرقيب الاول ابو الزين، من الكتيبة الاولى للقناصة اللبنانية، ينقل الى الكتيبة الاولى للمشرق.
- الرقيب الاول عارف الحجار، من الكتيبة الاولى للقناصة اللبنانية (يبقى)(٦٧).

(انظر نماذج من الوضع على جدول الترقية، والترقية، في الملحق رقم ٥ والملحق رقم ٦).

٥ - إنشاء أنصاف ألوية (1/2 Bdes) :

عام ١٩٢٥، وبسبب تشتت الوحدات الذي جعل إمكان قيادتها صعباً، تقرر حل «الأفواج السورية المختلطة» وتنظيم «كتائب» بدلاً منها، باسم «كتائب المشرق Bataillons du Levant» وهكذا:

- شَكّلت «الكتيبة الثانية من الفوج الاول السوري المختلط» ما سمي «بالكتيبة الثانية للمشرق 2° BDL».
- وشَكّلت «الكتيبة الثانية من الفوج الثاني السوري المختلط» ما سمي «بالكتيبة الرابعة للمشرق 4° BDL.
- وشَكّلت «الكتيبة الاولى من الفوج الثالث السوري المختلط» ما سمي «بالكتيبة الخامسة للمشرق 5° BDL.
- وشَكّلت «الكتائب الثلاث للمشرق (الثانية والرابعة والخامسة) ما سمي «بالنصف الاول للواء المشرق 1° Demi, Bde. Du Levant »، وجعل مركزه في «انطاكيه»(٦٨).
- وشَكّلت الكتيبتان «السادسة والثامنة» للمشرق (6e. et 8e. BDL) ما سمي «بالنصف الثاني للواء المشرق (2°. Demi-Bde. Du Levant) ، وجعل مركزه في «دير الزور»(٦٩).
- وشكّلت الكتائب الثلاث «الأولى والثانية للمشرق» (1er. et 2èm BDL) والأولى للقناصة اللبنانية (1er. BCL) ما سمي «بالنصف الثالث للواء المشرق (3° Demi-Bde du Levant)(٧٠).
- وظلت الكتيبتان «الثالثة والسابعة للمشرق 3e. et 7e BDL »، خارج إطار «أنصاف الألوية»(٧١).

وهكذا تألف، من وحدات «القوات الخاصة للمشرق»، ثلاثة «أنصاف ألوية» على الشكل التالي:

أ - النصف الأول للواء المشرق، وتألف من الكتائب: الثانية والرابعة والخامسة للمشرق.

ب- والنصف الثاني للواء المشرق، وتألف من الكتيبتين: السادسة والثامنة للمشرق.

ج - والنصف الثالث للواء المشرق، وتألف من الكتائب: الاولى والثانية للمشرق، والاولى للقناصة اللبنانية.

٦ - معلومات متفرقة:

أ - المركز العسكري للتزلج:

أنشئ، في منطقة الارز (بشري)، مركز عسكري للتزلج، وقد بدأ هذا المركز عمله شتاء ١٩٣٤-١٩٣٥، وذلك برعاية «الجنرال هونتزيجر Huntziger» القائد الاعلى لقوات المشرق، الذي ما لبث ان عزز هذا المركز، شتاء ١٩٣٥-١٩٣٦، وجعل منه «مركزاً عسكرياً نهائيا» للتزلج، ومركزاً دائما «لجيش المشرق» في تلك المنطقة الصعبة والوعرة. وكان إنشاء مركز عسكري في هذه المنطقة حاجة ملحة لها، إذ أصبح هذا المركز يؤمن الاتصال بين بشري وعيناتا وبين طرابلس وبعلبك خصوصاً عند «ممر الارز»، وما يتبع ذلك من تقديم المساعدة للمسافرين على هذه الطريق. وقد استكمل هذا المركز في مطلع عام ١٩٣٧[٧٢].

ب - **المحكمة العسكرية**: بوشر ببناء «المحكمة العسكرية» ببيروت في حزيران/يونيو عام ١٩٣٦، وانتهت اعمال البناء في شباط/فبراير عام ١٩٣٧،

وجرى احتفال رسمي بتدشين هذا البناء في السادس من نيسان/ابريل من العام نفسه (١٩٣٧)، برعاية الجنرال «هونتزيجر» وحضوره.

«ولأول مرة منذ دخول القوات الفرنسية سوريا ولبنان» تعقد المحكمة العسكرية ببيروت «جلسة علنية احتفالية» يحضرها «رئيس القضاء العسكري في البلاد الخاضعة للانتداب الفرنسي» وآخرون غيره من «الأعيان العسكريين والمدنيين»، فرنسيين ولبنانيين[٧٣].

ج - نادي الضباط ببيروت:

تمّ تدشين «نادي الضباط» في بيروت، بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٨، وقد حضر احتفال التدشين كل من : «القائد الاعلى لقوات المشرق (الجنرال هونتزيجر)، والكونت دي مارتيل سفير فرنسا في لبنان والمفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان، واميل إده رئيس الجمهورية اللبنانية، وأعضاء الحكومة اللبنانية، ومعظم الشخصيات العليا العسكرية والمدنية لبيروت والداخل»[٧٤].

غادر الجنرال «هونتزيجر» لبنان في ٨ تموز/ يوليو عام ١٩٣٨، بعد أن عيّن عضواً في مجلس الحرب الأعلى، وخلفه الجنرال كايّو (Caillault) الذي عيّن قائداً لقوات المشرق في ٢٦ أيار/ مايو عام ١٩٣٨، ووصل إلى بيروت في ١١ تموز/ يوليو ١٩٣٨ وتسلّم مهماته في ١٩ منه([٧٤]مكرر).

د - أول رحلة بالسيارة بين طرابلس وبعلبك، عن طريق الارز :

في الثامن عشر من آب/أغسطس عام ١٩٣٨، تمّت أول رحلة بالسيارة على طريق الارز، بين طرابلس وبعلبك، وقد قام بهذه الرحلة «الجنرال كايو Gl. Caillault» القائد الاعلى لقوات المشرق، والذي خلف الجنرال

هـونتزيجر، وقد رافقـه، في هـذه الـرحلـة، «الجنرال بـارب Barbe» قائد «منطقة لبنان».

قام بشق هذه الطريق «كتيبتان أجنبيتان» عملتا في ظروف صعبة وقاسية، وعلى ارتفاع ٢٠٠٠ حتى ٢٥٠٠ م، وبلغ عرض هذه الطريق ستة أمتار. وكانت رحلة الجنرال، على هذه الطريق، تجريبية، إذ كان من المقرر تدشينها، رسمياً، عام ١٩٣٩[٧٥].

هـ - افتتاح مطار بيروت:

بتاريخ ٦ حزيران/يونيو عام ١٩٣٩، تمّ افتتاح مطار بيروت، حيث اصبح بإمكان لبنان أن يؤمن اتصالاته الجوية «بأوروبا والشرق الأقصى ومصر وفلسطين».

وقد تمّ الافتتاح برئاسة «غبريال بيو G. Puaux» سفير فرنسا، والمفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان، وبحضور ممثل وزير الجوّ الفرنسي، وحضور الجنرال «كايو Caillaut» القائد الاعلى لقوات المشرق، والأميرال «كاربنتييه Carpentier» قائد الفرقة البحرية في المشرق، واميل اده رئيس الجمهورية اللبنانية، وممثلين عن الحكومة السورية، وعن شركات الطيران التي اصبحت تستخدم هذا المطار، بشكل منتظم، وهي: بولونيا والمانيا ومصر[٧٦].

و - التنوع الطائفي والمذهبي وتنوع الجنسيات:

يقدّم ريحانا دراسة إحصائية لافتة عن التنوع الطائفي والمذاهبي وتنوع الجنسيات في الوحدات اللبنانية، وسنورد أهم ما في هذه الدراسة، نظراً لأهميتها:

تتألف «الوحدات اللبنانية» من : «لبنانيين وسوريين وعلويين ودروز وأشوركلدانيين وأكراد وأرمن وإسماعيليين وبدو شركس ويزيديين ومصريين وأتراك أو فلسطينيين»[✤] وينتسب هؤلاء الى: «الموارنة أو الروم الارثوذكس أو الروم الكاثوليك أو الأرمن الكاثوليك والارثوذكس» أو الى: «المسلمين السنة أو الشيعة أو العلويين أو الدروز»، أو الى «اليهود».

ويحدّد، في جدولين، توزع الطوائف والمذاهب والجنسيات لعسكريي «القوات المساعدة» اللبنانية والسورية، في المشرق، عام ١٩٢٦، (دون ان تدخل القناصة اللبنانية التي هي جزء من القوات الاضافية، في هذين الجدولين):

أ - جدول يبين التوزع الطائفي خلال عام ١٩٢٦:

الطائفة	العسكريون اللبنانيون والسوريون		
	١٩٢٦/١/١	١٩٢٦/٧/١	١٩٢٦/١٢/٣١
المسلمون السنّة والشيعة	٢٤٧١	٢٤٣١	٢٨٠١
العلويون	٩٣٣	١٠٣٨	١١١٧
المسيحيون	١٦٣٣	١٦٢٣	١٧١١
الإسماعيليّون	٥٨	٣٠	٤٥
الدروز	٤٥	٤٤	٢٧
اليهود	٣	٧	٦

(✤) خلط المصدر الفرنسي بين الجنسيات (Nationalités) والمذاهب (religions)، فالعلويون والدروز والاسماعيليون واليزيديون ربما يكونون سوريين أو لبنانيين أو سوى ذلك، إلا انهم لا يشكلون جنسيات مستقلة (المؤلف).

ب - جدول يبين التوزع حسب الجنسيات خلال عام ١٩٢٦ :

العِرق**	العـــــــــــدد			ملاحظات
	١٩٢٦/١/١	١٩٢٦/٧/١	١٩٢٦/١٢/٣١	
- لبنانيون	٢٩١	٢٩٠	٢٢٦	
- سوريون	٣٠٧٠	٢٩٣٤	٣٤٩٤	
- أرمن	٣٥٩	٤٣٦	٣٤٩	
- مصريون	٣٥	٤١	٣٥	
- أتراك	١١	٧	٣٥	
- علويون	١١٧٧	١٢٤٦	١٣٦٨	
- دروز	٤٨	٤٧	٢٨	- النقص حاصل بسبب الثورة الدرزية .
- أشوركلدانيون	١٥٢	١٦٨	١٧٠	
- فلسطينيون	-	٤	-	(٧٧)

ونقدّم (في الملحق رقم ٧) جدولاً بأسماء قادة القوات الفرنسية في المشرق، في عهد الانتداب (١٩١٧-١٩٤٦).

(**) خلط المصدر الفرنسي، في هذا الجدول، بين العرق (Race) والهوية أو الجنسية (Nationalité) والطائفة (Religion)، فاللبناني والسوري والعلوي والدرزي والفلسطيني من أصل واحدٍ (هو الاصل العربي) ومن عرق واحد (هو العرق السامي)، وإنما من هويات أو جنسيات مختلفة أنشئت حديثاً، مع تأكيدنا على ان الدرزية أو العلوية تشكل مذهباً دينياً وليس جنسية أو عرقاً.

حلّ جيش المشرق الفرنسي (AFL): في الحادي عشر من آب/أغسطس عام ١٩٤١، أصدر جنرال الجيش «كاترو» القائد الأعلى لجيش المشرق الفرنسي، الأمر العام (رقم ١) بحلّ هذا الجيش، وفيما يلي نصه:

أمر عام رقم ١

حل جيش المشرق الفرنسي

«الى ضباط ورتباء وجنود قوات المشرق

«ان الجيش الذي تنتسبون اليه قد حل .

«انني أحيي راياته، وأذكر الأفعال السامية التي قام بها في الشرق، منذ اثنين وعشرين عاماً، وأُمجّد موتاه.

«واعتباراً من هذا اليوم، وحتى ساعة العودة الى الوطن، تكون ملاكات هذا الجيش وجنده بقيادتي ويخضعون لأوامري .

«إلا ان هذه التراتبيه تترك لهم الحِرية الكاملة في الاختيار، التي منحتهم إياها اتفاقية الهدنة.

«أيها الضباط والرتباء والجنود، ستختارون بدون إكراه، ولكن، قبل أن تعلنوا عن اختياركم، يجب ان تسألوا أنفسكم عمّا إذا كان من واجبكم البقاء في المشرق، معي، ومع رفاقكم، في خدمة فرنسا التي أدافع، هنا، عن علمها، وحقوقها ومصالحها.

«ان فرنسا ستلهمكم كما ألهمتنا»❖

وضع في المقر العام لفرنسا الحرة في المشرق
بتاريخ ١١ آب/اغسطس ١٩٤١
جنرال الجيش القائد الأعلى
التوقيع : كاترو

❖ - Extrait du journal "L'orient" en date 14 août 1941.
- Davet, la double affaire de Syrie. p. 320, Ed. Fayard, 1967.

حواشي الفصل الرابع

(١) علم الدين، وجيه، العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ٣٠٣.

(٢) - Service historique de L'Armée de Terre (SHAT) Vincennes, Son outre-mer, C(Carton) 4H257, D (Dossier) 5.

(٣) - Ibid

(٤) تغيرت أرقام هذه السرايا بموجب م. خ. عدد ١/٥٥٧٨ تاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٩ فأصبحت، إعتباراً من اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧ كما يلي:

السرايا أرقام ١ إلى ٦ ضمناً (دروز)، السرايا أرقام ١٢ إلى ١٩ ضمناً (شراكسة)، السرايا أرقام ٢١ و ٢٢ (حوارنه)، السرايا أرقام ٢٦ إلى ٢٨ ضمناً (أكراد)، واخيراً السرايا أرقام ٣١ الى ٣٦ ضمناً (مختلف). وكانت سرايا الحرس السيار موضوعة بتصرف السلطات المدنية، مبدئياً، ومخصصة في الأصل «لمساندة العمل الإداري والسياسي لضباط مصلحة الاستعلامات»، وكانت ملاكاتها تُختار «من بين الضباط و الرتباء، وبالإختيار، من قوات المشرق، دون النظر الى السلاح، وتؤخذ بالإعتبار المؤهلات الشخصية فقط» (م.خ. عدد ١/٥٥٧٨ تاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٩).

(٥) - SHAT, S on outre-mer, C4H257, D4.

(٦) - SHAT,C4H 84, D 7.

(٧) - Arrêté No. 3045 daté du 20 Mars 1930 (Bibliothèque Orientale, Université St. Joseph, Beyrouth).

(٨) قرار رقم ٣٥٠٢ تاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، والجدير بالذكر ان هذا القرار صادر عن المجلس التمثيلي (اللبناني)، باسم الحاكم الفرنسي، على الشكل التالي:

دولة لبنان الكبير قرار رقم ٣٥٠٢ تاريخ ١٩٢٦/١/٢٦

الجندرمة

«إن حاكم لبنان الكبير،

«بناء على قراري المفوض السامي رقم ٣١٨ تاريخ ١٣ آب/اغسطس، ورقم ٣٣٦ تاريخ اول ايلول/سبتمبر عام ١٩٢٠،

«بناء على قرار المفوض السامي رقم ١٣٠٤ مكرر، تاريخ ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٢،

«وبما انه، نظراً للظروف الحاضرة، من الضروري إلحاق وحدات خاصة متحركة جداً، بالجندرمة اللبنانية، وذلك لتأمين حرس الحدود، وطرق المواصلات، وللمساعدة، بصورة عامة، في الدفاع عن البلاد بالتواصل مع السلطات العسكرية.

«فإن المجلس التمثيلي،

«وبانتظار موافقة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية،

«يقرر : ....

«التوقيع : ليون كايلا نظر وصدق: دي جوفنيل».

(SHAT, S on outre-mer, C4H257, D4)

(٩) باشرت السلطات المنتدبة بإعادة تنظيم الجندرمة اللبنانية بعد إعلان دولة لبنان الكبير مباشرة، وبموجب قرار رقم ٣٦٦ تاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ (يقضي بإعادة تنظيم الدرك في دولة لبنان الكبير).

(SHAT, S on outre-mer, D 162).

(١٠) م. خ. عدد ١/٢٠٤ تاريخ ٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧ تابعة لمذكرة الخدمة عدد ١/٥٥٧٨ تاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٩. إلا ان قرار إنشاء قوات المشرق الخاصة فيما بعد ألحق القناصة اللبنانية بهذه القوات.

(١١) أنشئت قطعة «القناصة اللبنانية» تنفيذاً للقرار رقم ٣٥٠٢ تاريخ ١٩٢٦/١/٢٦، الصادر عن «حكومة لبنان الكبير»، كما أنشئت سرية الهندسة تنفيذاً للمذكرة رقم KS/٥١٦٠ تاريخ ٩ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٦. وقد أصبحت «القناصة اللبنانية» جزءاً من «القوات الإضافية» بموجب م. خ. رقم ١/٥٥٧٨ تاريخ ١٩٢٦/١/٢٩، وترتبط، من ناحية التجنيد والعديد، بمكتب المحاسبة ببيروت (م. خ. رقم ١/٦٤٦ تاريخ ١٩٢٧/١/١٨ صادرة عن الجنرال القائد الأعلى).

(SHAT, S on outre-mer, C4H257, D4)

(١٢) م. خ. عدد ١/٢٠٤٠ و ١/٢٠٤١ و ١/٢٠٤٢ صادرة عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق بتاريخ ١٤ آذار/مارس عام ١٩٢٠. (SHAT, S on outre-mer, C4H257, D5 [1])

(١٣) - Journal de Marche du 1er. B.C.L. SHAT. S on outre-mer C4H257, D5.

(١٤) - Journal de Marche du 1er. B.C.L. SHAT. S on outre-mer D. A3 - 24.

(١٥) - Journal de Mrche du 1er. B.C.L. SHAT. S on outre-mer C4 H 257, D5 [21].

(١٦) Ibid, D5 [22].

(١٧) م. خ. عدد ١/٢٠٤٢ تاريخ ١٤ آذار/مارس عام ١٩٣٠ الصادرة عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق، ولم يدرج في المذكرة اسم مساعد قائد الكتيبة.

(١٨) حددت التعليمات رقم F/٥٤٧ تاريخ ١٤ نيسان/ابريل عام ١٩٣٠ الصادرة عن الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق، واعتباراً من أول نيسان/ابريل عام ١٩٣٠، نظام رواتب ضباط القناصة اللبنانية. أما نظام رواتب الرتباء والافراد في هذه القناصة، فقد حددتها م.خ. عدد F/٦٠٦ تاريخ ٢٣ نيسان/ابريل عام ١٩٣٠ الصادرة عن القيادة العليا نفسها.
(SHAT, Son outre-mer, C4 H 257, D 6[1]).

(١٩) مراسلة رقم ٣٠ تاريخ اول تموز/يوليو عام ١٩٣١ صادرة عن هذه الكتيبة بالذات.
(SHAT, Son outre-mer, C4 H 257, D 6[4]).

(٢٠) م. خ. عدد J.M./٤٠٦٢ تاريخ ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩٣٩. (Ibid, D 6[19])

(٢١) م. خ. عدد ١٩٥٦ تاريخ ١٠/٢/١٩٤٢.

(٢٢) قيادة الجيش اللبناني - الاركان - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري - المحفوظات.

(٢٣) مذكرة الخدمة عدد ١/٧٢٨٠ تاريخ ٦ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦.
(SHAT, Son ourte-mer).

(٢٤) م. خ. عدد TS/٥٩٨ تاريخ ١٥/٢/١٩٣٧، وانظر:
(Rihana, Sami, Histoire de L'Armée libanaise contemporaine, T 2. P. 78, et P. 362 Annexe 22).

(٢٥) - SHAT, Son outre-mer, Journal de Marche du 1er ESC. De chasseurs à cheval libanais, et: Rihana, op. cit., T 2, P. 78.

(٢٦) Rihana, Ibid, P. 79. وقد شاركت إحدى سرايا الخيالة، بقيادة النقيب جوزف سمعان، آمر السرية الأولى لفوج الاستطلاع، ومعاون قائد لفيف سرايا الخيالة، في الحرب عام ١٩٤١، وجابهت القوات البريطانية-الفرنسية الحرة (الاوسترالية والنيوزيلاندية) عند دخولها الى لبنان، في بلدة «راشيا الفخار» بالجنوب، وقد أصيب، في هذه المواجهة، قائدها النقيب سمعان، بشظية قذيفة، من مدفع انكليزي، جرحته جرحاً بليغاً في إحدى قدميه، مما سبب له عاهة دائمة.

(٢٧) - SHAT, Son outre-mer, C4 H 264, D1.

(٢٨) قيادة الجيش اللبناني - الاركان - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري- المحفوظات (نبذة عن السلاح المدرع اللبناني).

(٢٩) - SHAT, Son outre-mer, C4 H264, D1.

(٣٠) Rihana, op. cit. T2, PP. 80 - 81 وقيادة الجيش اللبناني - الاركان- مديرية التوجيه- قسم التراث العسكري- المحفوظات (تاريخ سلاح المدفعية اللبناني) (والفوج هنا تسمية قديمة كانت تعني، في حينه، كتيبة Bataillon).

(٣١) - SHAT, C4H 460, D 1 Note de Sce no. 729/1. du 1/7/1921.
(للاطلاع على المذكرة بكاملها راجع الجزء التاسع، الفصل الرابع).

(٣٢) كان سلاح الاشارة (المخابرات سابقاً) يعمل ضمن سلاح الهندسة، ومن هنا أتت تسمية (سرية الهندسة والمخابرات) في الجيش اللبناني، فيما بعد، الى ان تم تنظيمهما في سلاحين هما: سلاح الهندسة وسلاح الاشارة.

(٣٣) - SHAT, C4H 460, D1. Même note de Sce no. 7297/1.

(٣٤) - SHAT ,Son outre-mer, C2 57, D4.

(٣٥) - Rihana, op. cit. T2, P. 83.

(٣٦) - Ibid, P. 82.

(٣٧) تطبيقا للمرسوم الصادر بتاريخ ١٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠.

(٣٨) - SHAT, Son outre-mer, Dossier A 3 - 29.

(٣٩) - Rihana, op. cit. T 2, p. 83, et: SHAT, Son outre-mer, DA 3 - 29.
وانظر: قيادة الجيش - الأركان - مديرية التوجيه - قسم التراث العسكري - المحفوظات - (نبذة عن سلاح النقل اللبناني).

(٤٠) حدد الجدول رقم ٤٦٥/١ - ١٠، الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٤، تشكيل الكتيبة.

(٤١) - SHAT, Son outre-mer, Dossier A 3 - 29.

(٤٢) - Rihana, op. cit. T2 P. 84 (SHAT, C4H 344 - D1).

(٤٣) - Huntziger, le livre d'or des troupes du Levant, P. 199.

(٤٤) - Ibid, PP. 199 - 203.

(٤٥) - Ibid, P. 205.

(٤٦) - Ibid, P. 207.

(٤٧) - SHAT, Son outre-mer, C 3, D[5].

(٤٨) تحدثنا عن هذه القاعدة في الفصل السابع من الجزء السابع.

(٤٩) - Programme de Concours et d'Admission à l'École Militaire de Damas, C 4 H 41, D 5.

ويذكر ريحانا ان هذه المدرسة كانت تخرّج «تلامذة رتباء واختصاصيين لقوات المشرق المساعدة»، بالإضافة الى ضباط القيادة والمترجمين، وذلك إستناداً الى القرار الوزاري رقم ١٧٤٤-١١/٩ تاريخ ١٢ أيار/مايو عام،١٩٢١ (Rihana, op. cit. T 1, P. 163).

والواقع ان هذه المدرسة خرّجت، لعدة سنوات، رتباء كمرشحي ضباط انظر:
(Revues des Tr. du Levant, No. 4, Oct. 1936, P. 145) "Sergents et Sergent-Chefs aspirants".

(٥٠) - Programme, op. cit., C 4 H 41, D 5.

(٥١) راجع الملحق رقم ٣ (الضباط الذين تخرّجوا، من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٤٦).

(٥٢) - Rihana, T 1, P. 164.

(٥٣) - Ibid, T 2, P. 85.

(٥٤) توقفت الدراسة في هذه المدرسة، في حمص، لمدة سنة واحدة (من آب/أغسطس عام ١٩٤١ حتى أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٢)، وذلك بقرار من الجنرال دانتز Dentz، بسبب ظروف الحرب (Ibid, T 2, P. 87)، وراجع الملحق رقم ٣ (لمحة موجزة عن تاريخ المدرسة الحربية في عهد الإنتداب).

(٥٥) معلومات مستقاة من العماد اسكندر غانم (بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٩) ومن السجل الذهبي في المدرسة الحربية بالفياضية، وانظر: Rihana, op. cit. T. 2, P. 88.

وفي حديث للعميد فرانسوا جنادري (مجلة الجندي اللبناني عام ١٩٨٤، عدد ٤ ص ٣٣) ان الملازم «موسى كنعان» عيّن مساعداً لقائد المدرسة الحربية، وكان الملازم الاول منير حمدان، في تلك الفترة، قائداً للمدرسة.

(٥٦) - Revue d'Infanterie, 1er. Juillet 1929, N°. 442, Vol. 75, P. 888 (Extrait d'un article du Capitaine Mechin. Historique de l'Armée Syrienne).

(٥٧) - Rihana, op. cit. T 2 PP. 57 - 59.

(٥٨) - Revue d'Infanterie, op. cit. P. 888.

(٥٩) راجع هذا القرار في: Revue des Troupes du Levant, N°. 2, 1ère année, Avril 1936, P. 111.

(٦٠) - Revue d'Infanterie, op. cit. P. 891 - 892.

(٦١) - Rihana, op. cit., T 2. PP. 38 - 39.

(٦٢) - Revue d'Infanterie, op. cit. P. 892.

(٦٣) صدر هذا القانون في عهد الرئيس الاشتراكي (ليون بلوم Léon Blum)، وقد وقعه، الى جانبه، رئيس الحكومة «ألبير لوبران Albert Lebrun» ووزير الدفاع «ادوار دالادييه E. Daladier».
(Revue des Troupes du Levant, N° 5, 2ème année, Janvier 1937, P. 114).

(٦٤) - Ibid, N°. 1, Janvier 1936, PP. 109 - 112.

(٦٥) - Ibid, N° 5, Janvier 1937, P. 125.

(٦٦) - Ibid, N° 6. Avril 1937, P. 111.

(٦٧) - Ibid, N° 7, Juillet 1937, P. 118.

وقد رقي النقيب «فؤاد شهاب» من الأركان العامة لنصف اللواء الثالث (3° Demi- B de) الى رتبة «قائد كتيبة»، واستبقي في موقعه (Ibid, N° 10, Avril 1938, P. 101).

(٦٨) - Revue ds Tr. du Levant, N° 9, Janvier 1938, P. 77.

(٦٩) - Ibid, N° 10, Avril 1938, P. 43.

(٧٠) - Ibid, N° 8, Octobre 1937, P. 39.

(٧١) - Ibid, N° 10, Avril 1938, P. 43.

(٧٢) - Ibid, N° 6, Avril 1937, P. 41.

(٧٣) - Ibid, N° 7, Juillet 1937, PP. 71 - 72.

(٧٤) - Ibid, N° 10, Avril 1938, PP. 55 - 56.

(٧٤ مكرر) - Ibid, N° 12, oct. 1938, P. 45.

(٧٥) - Ibid, N° 12, October 1938, P. 54.

(٧٦) - Ibid, N° 15, Juillet 1939, P. 238.

(٧٧) - Rihana, op. cit. T. 2, PP. 171 - 173.

ملاحق الفصل الرابع

ملحق رقم (١) :

- نسخة عن سجل الوقائع لكتيبة القناصة اللبنانية الثانية في اول تموز/يوليو عام ١٩٣١

الوحدة	المركز	ضباط	رتباء	أفراد	المجموع رتباء وأفراد	ملاحظات
أركان الكتيبة	بيروت	٢- قائد الكتيبة(١) مساعد قائد الكتيبة(٢)	١	١٢	١٣	(١) المقدم دنيس Denis (٢) النقيب تولي Touly
السرية الخامسة	الفاكهة	٢ - آمر سرية(١) رئيس فصيلة(٢)	٧	١٣٣	١٤٠	(١) الملازم أول فيرفيل Virville (٢) الملازم أول أبو طقه
السرية السادسة	عندقت	٢ - آمر سرية(١) - رئيس فصيلة عدد ٢(٢)	٨	١٦٤	١٧٢	(١) الملازم أول اليغريني Allegrini (٢) الملازم أول كسبار والملازم أول حبيش
السرية السابعة	بعلبك	٢ - آمر سرية(١) رئيس فصيلة(٢)	٦	٦٣	٦٩	(١) النقيب شويري (٢) الملازم حرب
السرية الثامنة	بعبدا	٢ - آمر سرية(١) رئيس فصيلة(٢)	٦١	٣٠	١٣٦	(١) الملازم أول سيكار Sicard (٢) الملازم انترانيك
المجموع		١١ ضابطاً	٢٨ رتيباً	٥٠٢ فرداً	٥٣٠ رتيباً وفرداً	

حيوانات : ٦ أحصنة و ٢٨ بغلاً .

ملحق رقم (٢) :

- نسخة عن سجل الوقائع لكتيبة القناصة اللبنانية الثانية في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٩:

الوحدة	ضباط	رتباء	أفراد	المجموع رتباء وأفراد	ملاحظات
أركان الكتيبة	٤- (قائد كتيبة[١] وضابط رشاش[٢] وضابط لوازم[٣]، وضابط متدرج لوظيفة قائد كتيبة[٤]	٩	٣٣	٤٢	(١) المقدم هومند Houmond (٢) الملازم أول ليون Léony (٣) م. أ. سماحة (٤) المقدم زهران
السرية الأولى مجموعة إشارة الكتائب	٥ - (آمر سرية(١) و٣ رؤساء فصائل[٢]، وضابط إشارة[٣])	١٤	١٥٠	١٦٤	(١) النقيب قواس (٢) الملازم أول حسامي -والملازم أول انترانيك -والملازم حماد (٣) الملازم أول هاشم (رئيس مجموعة
السرية الثانية	٤ -(آمر سرية[١]، و٣ رؤساء فصائل [٢])	١٢	١٥١	١٦٤	(١) النقيب سيتيفو Scitivaux (٢) الملازم أول أشو Achou و م. أ. حرب و م. أ. لحود
السرية الثالثة	٤ - (آمر سرية[١] و رؤساء فصائل[٢])	١١	١٣٠	١٤١	(١) النقيب ناصيف (٢) م. أ. درزي و م. أ. طرابلسي. و م. أ. أبو طقه
فائض	-	٢	١	٣	
أركان صف اللواء الثالث للمشرق	٣- معاون قائد نصف اللواء[١] وضابط إشارة[٢] وضابط متدرج(٣) في أركان الاقليم اللبناني)	١	٣٠	٣١	(١) المقدم شهاب (١) الملازم شهاب (٣) النقيب سالم
المجموع	٢٠ ضابطاً	٥١	٥١٢	٥٦٣ رتيباً وفرداً	

- سيارات : ١٤ سيارة .
- حيوانات: ٨ أحصنة و٥٦ بغلاً.

الملحق رقم ٣
الضباط السوريون واللبنانيون
الذين تخرجوا من المدرسة الحربية
من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٤٦

حاولنا، بسعي حثيث، الحصول على معلومات كافية عن الضباط السوريين واللبنانيين الذين تخرجوا من المدرسة الحربية، من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٤٦، فزرنا المدرسة الحربية اللبنانية في الفياضية واطّلعنا على سجل المتخرجين فيها، وزرنا الكلية الحربية السورية في حمص للغاية نفسها، وكنا قد اتصلنا بالمرحوم الزعيم (العميد) جميل شهاب قبيل وفاته، فزودنا بمعلومات وافرة وقيّمة عن موضوع البحث، كما راجعنا العديد من الضباط القدامى وهم: العماد اسكندر غانم والعماد اميل البستاني (قبيل وفاته) والعماد يوسف شميط واللواء عزيز الأحدب والسفير السوري المتقاعد اللواء محمد شاكر الكيلاني، والعميد فرانسوا جنادري والعميد خطار حيدر والعميد سعدالله يحيى والعميد بهيج بحليس، والعميد توفيق جلبوط والعقيد منصور لحود والعقيد هنري ناصيف، والنقيب ميشال فرح (بواسطة العقيد منصور لحود) كما راجعنا مذكرات اللواء جميل لحود، ومحفوظات المقدم داود عطا الله، وما كتبه العميد الدكتور سامي ريحانا عن هذا الموضوع، وراجعنا مجلة Revue des Troupes du Levant بأعدادها المختلفة، كما زودتنا هيئة التدريب في أركان الجيش العربي السوري بلمحةٍ موجزةٍ عن تاريخ المدرسة الحربية في عهد الانتداب، وضعتها قيادة الكلية الحربية السورية في حمص، وكانت نتيجة أبحاثنا هذه، المعلومات التالية:

أولاً: لمحة موجزة عن تاريخ المدرسة الحربية في عهد الانتداب:

تأسست «المدرسة الحربية» في «جامع دنكز» بدمشق، عام ١٩٢١، لكي تخرّج ضباطاً سوريين ولبنانيين، وكانت مدة الدراسة فيها بين سنتين و٣ سنوات، يتخرّج الطالب بعدها برتبة مرشح[١].

انتقلت هذه المدرسة الى حمص عام ١٩٣٢، محتفظةً بالنظام نفسه .

في عام ١٩٣٣، حددت مدة الدراسة في هذه المدرسة بسنتين يتخرج الطالب بعدها برتبة ملازم (بعد ان الغيت رتبة مرشح) .

- في عام ١٩٣٦، أعيدت رتبة «مرشح» حيث أصبح الطالب يتخرج برتبة ملازم أو مرشح بعد سنتي دراسة، حيث يلتحق المرشح،بعدها، بقطعة مقاتلة، ثم يرشح، بعد سنة أو سنة ونصف، الى رتبة ملازم (سنة للمتخرج برتبة رقيب اول مرشح وسنة ونصف للمتخرج برتبة رقيب مرشح)[٢].

- انتقلت هذه المدرسة الى حلب عام ١٩٣٩ حيث بقيت فيها حتى عام ١٩٤١، ثم أعيدت، بعدها، الى حمص، وبقيت فيها حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية صيف عام ١٩٤٥، وقد سميت باسم «الكلية العسكرية»، واشترط، لدخول «الكلية العسكرية»، أن يكون المرشح حائزاً على الشهادة الثانوية (بكالوريا قسم اول) حيث يتخرج الطالب، بعد سنتين، برتبة ملازم.

(١) عين جميل لحود بتاريخ ١٩٢١/٢/٢٠ برتبة رقيب تلميذ ضابط
- ورقي بتاريخ ١٩٢٢/١١/١ لرتبة مرشح ضابط
- ألحق باللواء المشترك الاول السوري اعتباراً من ١٩٢٣/٩/٢٢
- رقي لرتبة ملازم اعتباراً من ١٩٢٣/١٠/١٠ (من مذكرات اللواء جميل لحود) .

(٢) أنظر Revue des Troupes du Levant, Oct. 1936, No. 4, p145.

- في عام ١٩٤٦، وبعد جلاء الانتداب الفرنسي عن سوريا ولبنان واستلام سوريا المستقلة إدارة «الكلية العسكرية»، جعلت سوريا اللغة العربية لغة الدراسة فيها، اما في لبنان، فقد اعتمدت اللغتان: الفرنسية والعربية.

- وفي عام ١٩٦١ سميت «الكلية العسكرية» في سوريا، باسم «الكلية الحربية»، بينما احتفظت، في لبنان، باسم «المدرسة الحربية» .

- تجدر الإشارة الى ان المدرسة الحربية ضمت، حين إنشائها، طاقماً من الضباط الفرنسيين من «فرقة الشرق» (Légion d'orient)، وكان بينهم الضابط اللبناني «ميشال شويري» الذي التحق بهذه الفرقة، في بور سعيد، عام ١٩١٧، حيث تدرب، مع بعض رفاقٍ له من اللبنانيين (ادوارد شنياره وموريس صباغ وجورج درزي وغيرهم) على فنون القتال واستعمال السلاح، وما أن انشئت المدرسة الحربية في دمشق (عام ١٩٢١) حتى عيّن مدرباً فيها (بدءاً من الدورة الأولى)، وقد انيطت به مهمة التدريب على فنون القتال والرمي. وتدرّج هذا الضابط، في سلم الرتب، حتى عام ١٩٤٠، حيث تقاعد برتبة مقدم (مجلة الجندي اللبناني، عدد نيسان ١٩٨٠)، و (Revue du Liban, 30 April 1983 et Magazine, 14 Janvier 1971)

- كما تجدر الإشارة الى ان هذه المدرسة حرصت، منذ انشائها، على ان تتضمن برامجها مواد تثقيفية اجتماعية، من هذه المواد: مادة القانون والعادات الاسلامية (Cours de Droit et Coutumes musulmans)، وكانت تدرّس باللغة العربية (انظر الملحق رقم ٣ (أ) وهو نسخة مصورة لصفحتين من كرّاس كتبه، بالعربية وبخط اليد، التلميذ الضابط داود عطاالله، في اول دورة للمدرسة في دمشق، عام ١٩٢٢).

ثانياً : خريجو المدرسة الحربية خلال عهد الانتداب :

استقبلت المدرسة الحربية، ثم الكلية العسكرية، خلال عهد الانتداب، ٢٢ دورة. ووفقاً للائحة التي سبق أن قدمها لنا المرحوم الزعيم (العميد) جميل شهاب، معززة ببيانات مقدمة من السفير السوري اللواء المتقاعد محمد شاكر الكيلاني (بواسطة العميد المتقاعد فرنسوا جنادري)، ووفقاً للائحة «بأسماء الضباط اللبنانيين» مسجلة في «سجل المدرسة الحربية اللبنانية» بالفياضية، وبنتيجة المقابلات التي اجريناها مع الضباط الواردة اسماؤهم في مقدمة هذا الملحق، والمقارنة بين هذه الوثائق والمعلومات جميعها، ورغم ان هذا العمل يحتاج إلى مزيد من التحقيق والتدقيق، فقد استطعنا تكوين «لائحة إجمالية» بأسماء الضباط المتخرجين من المدرسة الحربية، في عهد الانتداب، على الشكل التالي:

I - اللائحة الإجمالية	**II - لائحة سجل المدرسة الحربية اللبنانية**
١- **دورة غورو** Gouraud (١٩٢١-١٩٢٣): **ضباط قيادة (سوريون ولبنانيون) :** فؤاد شهاب، جميل لحود، عزيز غازي (عميد الدورة)، محمد الياف، علي الحاج، اسكندر عرقتنجي . - ضباط ترجمة (سوريون ولبنانيون): سليمان نوفل، لويس شهاب، داود عطاالله، انطوان رزق، جميل شهاب، روفائيل لحود، نبيه صقر، توفيق الدوخي.	١- **دورة غورو** : فؤاد شهاب، جميل لحود، لويس شهاب، عزيز غازي، توفيق عطاالله، سليمان نوفل، انطوان رزق، فتحي زمبركجي، حسني عطية، جميل شهاب. **ملاحظة:** ورد اسم (توفيق عطاالله) خطأ ، والصحيح هو (داود عطاالله).
٢- **دورة دولة سوريا** (١٩٢٢-١٩٢٤) : - **ضباط قيادة (سوريون ولبنانيون) :** جوزف خوري، جورج واكيم، فوزي سلو، رفعت خانكان، صلاح الدين خانكان، سيمون زوين، وضابط من آل سيوفي. - ضباط ترجمة (سوريون ولبنانيون) : عادل شهاب، ابراهيم السمراني، فؤاد حبيش، جوزف باسيل، جورج ماريني، فنسان سارجي، فتحي زمبركجي . ملاحظة: بعد هاتين الدورتين، لم يعد الزعيم جميل شهاب يلحظ اسماء ضباط سوريين، كما انه لم يعد يميز بين ضباط قيادة وضباط ترجمة.	٢- **دورة دولة سوريا** : عادل شهاب، ابراهيم السمراني، سيمون زوين، جوزف خوري.
٣- **دورة جبل الدروز** (١٩٢٣-١٩٢٥) : توفيق سالم ، بطرس روشا .	٣- **دورة جبل الدروز** : توفيق سالم، بطرس روشا .

I	II
٤- دورة صليب الحرب (١٩٢٤-١٩٢٦) (لم تلحظ أسماء)	**٤- دورة صليب الحرب :** (لم تلحظ أسماء)
٥- دورة فرنييه Vernier (١٩٢٥-١٩٢٧): خليل ضاهر :	**٥- دورة فرنييه :** خليل ضاهر، داود عطاالله. **ملاحظة:** تخرّج (داود عطاالله) في دورة (غورو) وليس في دورة (فرنييه)، (معلومات من ولده المهندس إتيان عطاالله).
٦- دورة فانك Vank (١٩٢٦-١٩٢٨) : حبيب غطاس ، الياس لاوون الحلو.	**٦- دورة فانك :** ________
٧- دورة فوش Foch (١٩٢٧-١٩٢٩) : جوزف سمعان، عادل الحلبي، طانيوس السمراني.	**٧- دورة فوش :** جوزف سمعان، عادل الحلبي، طانيوس السمراني.
٨- دورة الجزيرة (١٩٢٨-١٩٣٠) : ميشال نوفل، غطاس لبكي، ميشال فريفر، ريمون زلزل، أنور كرم.	**٨- دورة الجزيرة :** ميشال نوفل، غطاس لبكي، ميشال فريفر، ريمون زلزل، أنور كرم.
٩- دورة جوفر Joffre (١٩٢٩-١٩٣١): جوزف حرب	**٩- دورة جوفر :** جوزف حرب.
١٠- دورة بهجت غانم (١٩٣٠-١٩٣٢): جميل الحسامي، شوكت شقير، خطار حيدر، جوزف طرابلسي، شوقي غلمية، آريا تاجر، سعيد حبي، اديب الشيشكلي، جورج عوض، وضابط من آل شحم.	**١٠- دورة بهجت غانم :** جميل الحسامي، شوكت شقير، خطار حيدر، جوزف طرابلسي، شوقي غلمية، آريا تاجر.
١١- دورة غينمير Guynemer (١٩٣١-١٩٣٣): إميل البستاني، منير زين الدين، نقولا سماحة، اميل دوبين، رعد الهاشم، فؤاد قديس، هاني شقير، فؤاد لحود.	**١١- دورة غينمير :** إميل البستاني، نقولا سماحة، رعد الهاشم، منير زين الدين، اميل دوبين، فؤاد قديس، هاني شقير، فؤاد لحود.

I	II
١٢- دورة ليوتي Lyautey (١٩٣٢-١٩٣٤): جورج نوفل ، يوسف شميط (ملازمان) ، بنيامين تاجر، يوسف عبود (مرشحان)، ديرا غوبيان، طالب داغستاني، كراما نوكيان، محمد حسن صفا (ملازمون) .	**١٢- دورة ليوتي :** جورج نوفل، يوسف شميط، يوسف عبود، بنيامين تاجر، دواد حماد، حسين ابو زين، حبيب سمعان[٣] .
١٣- دورة مارشان Marchand (١٩٣٣-١٩٣٥): جان نجيم، فؤاد حداد، ميشال نبهان، عارف الحجار، داود حماد، حسين ابو زين، حبيب سمعان، جليل حاكم.	**١٣- دورة مارشان :** جان نجيم، فؤاد حداد، ميشال نبهان، عارف الحجار.
١٤- دورة بيتان Pétain (١٩٣٤-١٩٣٦): احمد العظم، محمد الحلبي، فؤاد الاسود، أمين ابو عساف، مأمون البيطار (عميد الدورة)، محمد البزري (ملازمون)، نوال كباره، ابراهيم الأتاسي، رسلان عبد الجواد (رقيب اول مرشح)، جورج صوايا، عبد القادر شهاب، عساف كرم، حسني جرّوس، انطونيوس سعد، اسكندر سبيريدون، كامل زين الدين، سليم القاسم، جرجي خوري، سعدالله يحيى، فهد ديب، غياث الدين الملا، اسماعيل آغا، اسكندر غانم، إيغور شانغلي، اسحق كشيشيان، جوزف صوما (رقيب مرشح)[٤] (راجع الفقرة V من هذا الملحق) .	**١٤- دورة بيتان :** عبد القادر شهاب، اسكندر غانم، انطوان سعد، كامل زين الدين، سعدالله يحيى، جورج صوايا، محمد الحلبي، عساف كرم.

(٣) لم ترد اسماء الثلاثة الأخيرين في عداد خريجي هذه الدورة، في اللائحة (I) لانهم تخرجوا في الدورة التالية .

(٤) Revue des troupes du Levant, Oct. 1936, No. 4, P. 145.

وتجدر الملاحظة ان بعض خريجي الدورات الاربع (بيتان، وغاملان، وديريفوان، و ويغان) تخرّج برتبة ملازم والبعض الآخر برتبة رقيب مرشح أو رقيب اول مرشح.

I	II
٤- **دورة صليب الحرب**(١٩٢٤-١٩٢٦) (لم تلحظ أسماء)	٤- **دورة صليب الحرب** : (لم تلحظ أسماء)
٥- **دورة فرنبيه** Vernier (١٩٢٥-١٩٢٧): خليل ضاهر :	٥- **دورة فرنبيه** : خليل ضاهر، داود عطاالله. **ملاحظة:** تخرّج (داود عطاالله) في دورة (غورو) وليس في دورة (فرنبيه)، (معلومات من ولده المهندس إتيان عطاالله).
٦- **دورة فانك** Vank (١٩٢٦-١٩٢٨) : حبيب غطاس ، الياس لاوون الحلو.	٦- **دورة فانك** : ______
٧- **دورة فوش** Foch (١٩٢٧-١٩٢٩) : جوزف سمعان، عادل الحلبي، طانيوس السمراني.	٧- **دورة فوش** : جوزف سمعان، عادل الحلبي، طانيوس السمراني.
٨- **دورة الجزيرة** (١٩٢٨-١٩٣٠) : ميشال نوفل، غطاس لبكي، ميشال فريفر، ريمون زلزل، أنور كرم.	٨- **دورة الجزيرة** : ميشال نوفل، غطاس لبكي، ميشال فريفر، ريمون زلزل، أنور كرم.
٩- **دورة جوفر** Joffre (١٩٢٩-١٩٣١): جوزف حرب	٩- **دورة جوفر** : جوزف حرب.
١٠- **دورة بهجت غانم** (١٩٣٠-١٩٣٢): جميل الحسامي، شوكت شقير، خطار حيدر، جوزف طرابلسي، شوقي غلمية، آريا تاجر، سعيد حبي، اديب الشيشكلي، جورج عوض، وضابط من آل شحم.	١٠- **دورة بهجت غانم** : جميل الحسامي، شوكت شقير، خطار حيدر، جوزف طرابلسي، شوقي غلمية، آريا تاجر.
١١- **دورة غينمير** Guynemer (١٩٣١-١٩٣٣): إميل البستاني، منير زين الدين، نقولا سماحة، اميل دوبين، رعد الهاشم، فؤاد قديس، هاني شقير، فؤاد لحود.	١١- **دورة غينمير** : إميل البستاني، نقولا سماحة، رعد الهاشم، منير زين الدين، اميل دوبين، فؤاد قديس، هاني شقير، فؤاد لحود.

I	II
١٢- **دورة ليوتي** Lyautey (١٩٣٢-١٩٣٤): جورج نوفل ، يوسف شميط (ملازمان) ، بنيامين تاجر، يوسف عبود (مرشحان)، ديرا غوبيان، طالب داغستاني، كراما نوكيان، محمد حسن صفا (ملازمون) .	١٢- **دورة ليوتي** : جورج نوفل، يوسف شميط، يوسف عبود، بنيامين تاجر، دواد حماد، حسين ابو زين، حبيب سمعان[٣] .
١٣- **دورة مارشان** Marchand (١٩٣٣-١٩٣٥): جان نجيم، فؤاد حداد، ميشال نبهان، عارف الحجار، داود حماد، حسين ابو زين، حبيب سمعان، جليل حاكم.	١٣- **دورة مارشان** : جان نجيم، فؤاد حداد، ميشال نبهان، عارف الحجار.
١٤- **دورة بيتان** Pétain (١٩٣٤-١٩٣٦): احمد العظم، محمد الحلبي، فؤاد الاسود، أمين ابو عساف، مأمون البيطار (عميد الدورة)، محمد البزري (ملازمون)، نوال كباره، ابراهيم الأتاسي، رسلان عبد الجواد (رقيب اول مرشح)، جورج صوايا، عبد القادر شهاب، عساف كرم، حسني جرّوس، انطونيوس سعد، اسكندر سبيريدون، كامل زين الدين، سليم القاسم، جرجي خوري، سعدالله يحيى، فهد ديب، غياث الدين الملا، اسماعيل آغا، اسكندر غانم، إيغور شانغلي، اسحق كشيشيان، جوزف صوما (رقيب مرشح)[٤] (راجع الفقرة V من هذا الملحق) .	١٤- **دورة بيتان** : عبد القادر شهاب، اسكندر غانم، انطوان سعد، كامل زين الدين، سعدالله يحيى، جورج صوايا، محمد الحلبي، عساف كرم.

(٣) لم ترد اسماء الثلاثة الأخيرين في عداد خريجي هذه الدورة، في اللائحة (I) لانهم تخرجوا في الدورة التالية .

(٤) Revue des troupes du Levant, Oct. 1936, No. 4, P. 145.

وتجدر الملاحظة ان بعض خريجي الدورات الاربع (بيتان، وغاملان، وديريغوان، و ويغان) تخرّج برتبة ملازم والبعض الآخر برتبة رقيب مرشح أو رقيب اول مرشح.

I	II
١٥- **دورة غاملان** Gamlin (١٩٣٥-١٩٣٧) : شفيق سلوم، جان كحاله، هنري غازي، جان صدي، سعيد نصرالله، مدرك الحسيني، انطوان عرقتي، منير حمدان، انطوان روفائيل، ممتاز بيضون.	١٥- **دورة غاملان** : شفيق سلوم، هنري غازي، سعيد نصرالله، انطوان عرقتي، انطوان روفائيل، جان كحاله، جان صدي، مدرك الحسيني، منير حمدان، ممتاز بيضون.
١٦- **دورة ديريغوان** Derigoin (١٩٣٦-١٩٣٨) : وجيه كرم، جورج معلوف، سعدالله النجار، جوزف بريدي (عميد الدورة)، عزيز الاحدب، ميشال فرح، منصور لحود، باسيل صوايا، عبد الرحمن شاويش، رأفت عرنوق، جان شامي، عارف ديبو، فاسكين باشا بزيان، ألفرد مسعد، علاء الدين عبد الله شركس ستاسس، فيليب شاهين، كيغام موراديان، حسني زعيني، سلمان شعراني، عمر قارصلي، سعدالله النجار، ريمون هراري، جرجي الخرسا، اكرم عكر، بشير مالح، ايلي برتو، يحيى جنيدي، فؤاد فوز.	١٦- **دورة ديريغوان** : وجيه كرم، سعدالله النجار، عزيز الأحدب، جورج معلوف، جوزف بريدي، ميشال فرح، منصور لحود.

I	II
١٧-**دورة ويغان** Weygand (١٩٣٧-١٩٣٩): آرام سلوكجيان، محمد زغيب، وديع معلوف، ريمون حايك، هنري ناصيف، جميل العيد. ويذكر العقيد هنري ناصيف ان عدد المرشحين اللبنانيين الذين تخرجوا في هذه الدورة بلغ ٦ مرشحين، بينما بلغ عدد المرشحين السوريين المتخرجين ٣٤ مرشحاً يذكر منهم: أربعة من الارمن، من هؤلاء: ديرهوف هانوسيان، رينيه كندرجي، وثالث يدعى فردينان. كما تخرّج كل من: زياد الأتاسي، وفيصل الأتاسي، وفيصل جمال، وبشير طبّاع، وألبير جيرو، وانطوان تراك، وعدنان المالكي، وفيصل الحسيني (إبن اخ الحاج امين الحسيني، مفتي فلسطين الأسبق)، وسرّي ربّاط، وحسن الخيِّر، وعارف العبجي، والياس جرّوس، ومتخرّجين آخرين من آل: مارينا، ورباحيّة، وعشّي، ونصّور، وعبدالله، والبرازي، وشاتيلا، ومبيّض.	١٧- **دورة ويغان** : آرام سلوكجيان، محمد زغيب، وديع معلوف، ريمون حايك، هنري ناصيف، جميل العيد .

I	II
١٨ - **دورة كنعان** (١٩٣٨ - ١٩٤٠): صبحي عقيلي فتحي أتاسي صبحي بنّود ممدوح برا في Baravi (كردي) عفيف بزري عبدالهادي الشامي سليم شطا حليم داغر أحمد درويش فريد دهني عبدالقادر الجزائري غسان جديد فريد كلاس البير كلاجيان أحمد قصيباتي رياض كيلاني بكري أطرش ابراهيم مرشاق منير مرقس عبدالنقشبندي سليمان ناصر عبدالإله رسلان ممدوح رسلان محمد رفاعي صلاح صفدي فرام (Vram) سلاتيان (أرمني) هشام سمّان (عميد الدورة) نعيم وفائي زهير وصفي جميل زهر الدين سفيل (Civil) زينية	١٨ - **دورة كنعان** (١٩٣٨ - ١٩٤٠): لا أحد، وكان هناك رأي بأن المدرسة الحربية كانت مقفلة، في هذه الفترة، إلاّ ان شهادة النقيب ميشال فرح تنقض ذلك، خصوصاً انه، وهو برتبة كرشح. ومعه المرشح سعدالله النجار، كانا مدربين لهذه الدورة. إلاّ اننا لم نتمكن من معرفة السبب في تسمية هذه الدورة باسم «دورة كنعان»، كما ان «فرح» لا يتذكر إن كان هذا هو إسم الدورة، أم لا، رغم ان «اللمحة الموجزة عن تاريخ الكلية الحربية» التي وصلتنا من هيئة التدريب في القيادة العربية السورية تلحظ إسم هذه الدورة بالشكل الذي أوردناه.

ملاحظة: الطلاب في هذه الدورة، جميعهم، سوريون.
(من محفوظات النقيب ميشال فرح، وكان من عداد مدربي هذه الدورة).

I	II
١٩- **دورة كاترو** Catroux (١٩٤٠-١٩٤٢) انطوان خوري الباني.	١٩- **دورة كاترو** : انطوان خوري الباني
٢٠- **دورة ديغول** DeGaulle (١٩٤٢-١٩٤٤) : - الضباط اللبنانيون: هنري شهاب، جوزف زخور، توفيق جلبوط، بيار قشوع، جان نخول، الياس حصواني، جوزف بعقليني، فيليب عبد الساتر، حنا سعيد، سعيد الحسن، احمد زكّا، الياس ابو سليمان. - الضباط السوريون: عمر صفر، طلعت عبد القادر، ظافر الجندي، هيثم كيلاني، حسين الحكيم، عبد المسيح داغوم، ميشال خوري، حنا نعيم، بهجت نادر داغستاني، ألكسي شبيعة، سليمان محمود، احمد المصري، جوزف كلاّس، أمين نفوري.(٥)	٢٠- **دورة ديغول** : هنري شهاب، توفيق جلبوط، جان نخول، جوزف بعقليني، حنا سعيد، احمد زكّا، جوزف زخور، بيار قشوع، الياس حصواني، فيليب عبد الساتر، سعيد الحسن، الياس ابو سليمان.
٢١- **دورة النصر** (١٩٤٣-١٩٤٥) : - الضباط اللبنانيون: ايلي بواب، حميد الحاج، فرانسوا جنادري، عبد المجيد زين، فايز الراسي، جوزف دحروج، مرهج خوري، جورج ابو حرب، جوزف بيطار، جميل ذبيان، يوسف الحركة، حسن فليفل. - الضباط السوريون: وديع مقعبري، حنا حداد، ميخائيل ورد، ميشال عربش، كمال سعاد، سليمان حلو، ابراهيم اسطفان الخوري، جورج أسوات، ألبير عرنوق، محمد نهاد داودي، محمد فهمي سلطان، فرحان جرمقاني، نامق كمال، عزالدين الشوفي، محمد راشد كيلاني، عدنان كيلاني، أنور مصري، فايز طرابلسي، بشير صادق، هشام ميداني، محي الدين رحيمة، طلعت شركس، توفيق جمّال (وكان هذا الأخير قد دخل المدرسة الحربية كلبناني، إلا انه التحق بالجيش السوري في أحداث عام ١٩٤٥ ومنح، على أثرها، الجنسية السورية)(٦) .	٢١- **دورة النصر** : ايلي بواب، فرنسوا جنادري، فايز الراسي، مرهج خوري، جوزف بيطار، يوسف الحركة، حميد الحاج، عبد المجيد الزين، جوزف دحروج، جورج ابو حرب، جميل ذبيان، حسن فليفل.

(٥) يذكر العميد جنادري ان الطلاب السوريين انسحبوا من الكلية إثر اندلاع أحداث أيار، في سوريا، عام ١٩٤٥.
(٦) زودنا بهذه المعلومات، عن الضباط السوريين الذين تخرجوا في دورتي ديغول والنصر ، السفير السوري المتقاعد اللواء محمد راشد الكيلاني، وكان من عداد الضباط الذين تخرجوا في دورة النصر، وقد زودنا بها بواسطة العميد فرانسوا جنادري .

٢٢ - دورة الاستقلال (سوريا) ودورة ٢٢ تشرين الثاني (لبنان) (١٩٤٤-١٩٤٦):

الضباط اللبنانيون : موسى كنعان، انطوان حداد، حسيب البزري، سيمون سعيد، فوزي الخطيب، مصطفى أبو الجود، بهيج بحليس، رزق الله صفير، جوزف موراديان، احمد عرب، صلاح درويش، عفيف الشعار، معين حمود، فواز قيس (قضى هؤلاء الضباط سنتهم الاولى، في حمص، ثم انتقلوا الى لبنان بعد أن فصلت المدرسة الحربية اللبنانية عن الكلية العسكرية السورية، وقد سميت دورتهم باسم «دورة ٢٢ تشرين الثاني») .

الضباط السوريون : أضاف العميد بهيج بحليس على لائحة الضباط اللبنانيين خريجي دورة ٢٢ تشرين الثاني، أسماء بعض رفاق الدورة من الضباط السوريين الذين تخرجوا في الدورة نفسها، في سوريا، حيث سميت دورتهم باسم «دورة الاستقلال» وهم: جورج خوري، وحشمة كمال، وبدر أعسر، وضابط من آل الحجار، وضابط من آل السمان.

III - **ملاحظات**: - أجرينا مقارنة بين الاسماء الواردة في اللائحة الاجمالية (اللائحة I) واللائحة التي تتضمن الاسماء المدونة في سجل الخريجين في المدرسة الحربية اللبنانية، والمقتصرة على اللبنانيين فقط (اللائحة II)، وقد تبين أنها متطابقة، في معظمها، باستثناء بعض الفروقات، وهي:

١- دورة غورو :

أ- لم يرد في اللائحة (II)، بين متخرجي هذه الدورة، اسماء بعض المتخرجين اللبنانيين، مثل: محمد اليافي، وعلي الحاج، ونبيه صقر، وروفائيل لحود.

ب- ورد اسم (فتحي زمبركجي) كمتخرج في هذه الدورة، في اللائحة (II) ، بينما ورد اسمه كمتخرج في الدورة التالية (دورة سوريا) في اللائحة (I)

ج- ورد اسم (داود عطا الله) كمتخرج في هذه الدورة، في اللائحة (I)، بينما ورد اسمه كمتخرج في (دورة فرنييه) في اللائحة (II)، وورد اسم (توفيق عطا الله) في اللائحة (II) كمتخرج في هذه الدورة (غورو). والصحيح ان (داود عطاالله) تخرج في هذه الدورة وليس في دورة (فرنييه)، كما انه ورد، في اللائحة (II) باسم (توفيق) خطأ، خصوصاً أنه لم يثبت لدينا، بعد البحث والتدقيق، وجود متخرج آخر، من آل عطا الله، باسم «توفيق».

٢- دورة دولة سوريا:

أ- لم يرد في اللائحة (II) اسماء بعض المتخرجين اللبنانيين مثل: فؤاد حبيش وجوزف باسيل، وفتسان سارجي وجوزف خوري، وجورج واكيم.

ب- ورد اسم (فتحي زمبركجي) كمتخرج في هذه الدورة، بينما ورد في اللائحة (II) كمتخرج في الدورة السابقة (غورو) .

٣- دورة فرنييه: ورد اسم (خليل ضاهر) فقط كمتخرج في هذه الدورة، في اللائحة (I)، بينما ورد الى جانبه اسم (داود عطا الله) في اللائحة (II) .

٤- دورة ديريغوان: لم يرد اسم (ايلي برتو) في عداد خريجي هذه الدورة، في اللائحة (II) .

IV - في تقرير كان العميد المتقاعد جميل شهاب قد رفعه الى قيادة الجيش، استناداً الى م.خ. عدد ٣٠/ت و م (شعبة التوجيه والمعنويات) و١/١٤٨٠ تاريخ ١٩٦٨/٣/٦، عن مصير ضباط دورتي ١٩٢١-١٩٢٣ و ١٩٢٢-١٩٢٤، (أي ضباط دورتي غورو وسوريا)، وردت المعلومات التالية:

١ - ضباط دورة ١٩٢١-١٩٢٣:

الاسم والشهرة	الجنسية	محل الولادة	الرتبة الأخيرة	ملاحظات
فؤاد شهاب	لبناني	غزير	لواء	رئيس الجمهورية اللبنانية
جميل لحود	لبناني	بعبدات	لواء	عين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
سليمان نوفل	لبناني	مرجعيون	عميد أول (لواء)	كانت هذه الرتبة تسمى «زعيم أول»، عين قائداً للدرك (١٩٤٢-١٩٤٤)، ثم وزيراً للاقتصاد (١٩٤٤-١٩٤٥)
صلاح الدين خانكان	سوري	دمشق	عميد	كانت هذه الرتبة تسمى «زعيم»
عزيز غازي	لبناني	بعبدات	عميد	سرح من الجيش عام ١٩٥٤
جميل شهاب	لبناني	وادي شحرور	عميد	تقاعد
توفيق الدوخي	سوري	دمشق	عميد	
داود عطاالله	لبناني	عاريا	مقدم	
اسكندر عرقتنجي	سوري	دمشق	ملازم أول	استقال عام ١٩٢٧
فتحي زمبركجي	سوري	دمشق	ملازم أول	استقال عام ١٩٢٧
علي الحاج	لبناني	برج البراجنة	ملازم	استقال
لطفي برنجي	سوري	دمشق	ملازم	استقال عام ١٩٢٥
حسني عطية	لبناني	بينو	ملازم	استقال عام ١٩٢٥
اسبر السبع	سوري	دمشق	ملازم	استقال عام ١٩٢٥
شفيق سعادة	سوري	اللاذقية	ملازم	استقال عام ١٩٢٦
لويس شهاب	لبناني	بيروت	ملازم	استقال عام ١٩٢٦ ثم عاد فالتحق، بعد الاستقلال، بالجيش اللبناني (عام ١٩٤٣)
منير فرح	سوري	حماة	ملازم	استقال عام ١٩٢٦

الاسم والشهرة	الجنسية	محل الولادة	الرتبة الأخيرة	ملاحظات
حسن طباع	سوري	دمشق	ملازم	استقال عام ١٩٢٦
جوزف صايغ	سوري	دمشق	ملازم	استشهد في معارك جبل الدروز عام١٩٢٥
بهجت غانم	لبناني	جزين	ملازم	استشهد في معارك جبل الدروز عام ١٩٢٥
نبيه صقر	لبناني	البترون	ملازم	استقال عام ١٩٢٥
روفائيل لحود	لبناني	عمشيت	ملازم	استقال عام ١٩٢٦
فوزي بيضون	لبناني	بيروت	ملازم	توفي
عبد الرزاق أدلبي	سوري	ادلب	ملازم	استقال عام ١٩٢٥
انطوان رزق	لبناني	اللاذقية	ملازم	استقال
محمد اليافي	لبناني	بيروت	ملازم	استقال عام ١٩٢٥

٢ - ضباط دورة ١٩٢٢-١٩٢٤ :

الاسم والشهرة	محل الولادة	الرتبة الأخيرة	ملاحظات
عادل شهاب	لبناني	لواء	قائد الجيش اللبناني
فوزي سلو	سوري	عميد	رئيس الجمهورية السورية
ابراهيم السمراني	لبناني	عميد	-
رفعت خانكان	سوري	عميد	-
سيمون زوين	لبناني	ملازم أول - عقيد	قائد الدرك - استقال برتبة ملازم أول عام ١٩٢٨ ثم انخرط في سلك الدرك وتقاعد برتبة عميد.

الاسم والشهرة	محل الولادة	الرتبة الأخيرة	ملاحظات
بطرس روشا (دورة ١٩٢٥)	سويسري الأصل	ملازم أول - عقيد	استقال عام ١٩٢٨، ثم انخرط في الفرقة الأجنبية وتقاعد برتبة عقيد (كولونيل)
جوزف خوري	لبناني	نقيب	يوسف الخوري،والد العماد فيكتور خوري قائد الجيش الاسبق، تقاعد بهذه الرتبة
فؤاد حبيش	لبناني	ملازم	استقال عام ١٩٢٦

خلاصة: من أصل ٥٠ تلميذ ضابط (٢٤ لبنانياً و٢٦ سورياً) في دورتي ١٩٢١ - ١٩٢٣ و١٩٢٢ - ١٩٢٤، لم يستمر في الخدمة، حتى النهاية، سوى ١٤ تلميذاً (١٠ لبنانيين و٤ سوريين)، أي بنسبة ٢٧٪ من مجموع تلامذة الدورتين.

أ- **من اللبنانيين** : ١٠ ضباط هم: فؤاد شهاب (لواء قائد جيش ثم رئيس جمهورية)، وجميل لحود (لواء ثم وزير)، وسليمان نوفل (لواء ثم وزير)، وعادل شهاب (لواء قائد جيش)، وجميل شهاب (عميد)، وعزيز غازي (عميد)، وابراهيم السمراني (عميد)، وسيمون زوين (عميد قائد درك)، وداوود عطاالله (مقدم)، وجوزف خوري (نقيب).

ب- من السوريين : ٤ ضباط هم: فوزي سلّو (عميد ثم رئيس جمهورية)، وصلاح الدين خانكان (عميد)، ورفعت خانكان (عميد) وتوفيق الدوخي (عميد).

ويتساءل كاتب التقرير (العميد جميل شهاب) عما إذا كان لثورة جبل الدروز (عام ١٩٢٥) تأثير في ارتفاع نسبة المستقيلين من الضباط السوريين واللبنانيين، ونحن نرجح ذلك(❖).

٧ - في العام ١٩٣٦، قررت القيادة العليا لقوات المشرق تعديل نظام المدرسة الحربية، وذلك بأن يتابع تلميذ الضابط الدارسة في هذه المدرسة لمدة سنتين يتخرج، بعدها، برتبة ملازم او رتيب (رقيب أو رقيب أول) مرشح ضابط، حيث يتابع، في إحدى الوحدات المقاتلة، دورة تدريبية لمدة عام (للرقيب الأول) أو لمدة عام ونصف العام (للرقيب)، يرقى، بعدها لرتبة ملازم، وقد عُمل بهذا النظام أربع دورات فقط (من دورة بيتان عام ١٩٣٦ حتى دورة ويغان عام ١٩٣٩)، ثم ألغي بعد ذلك (معلومات مستقاة من العماد اسكندر غانم واللواء عزيز الأحدب والعميد سعدالله يحيى).

وتنفيذاً لهذا القرار، صدر عام ١٩٣٦، بين عدّة قرارات للترقية، قرار يقضي بما يلي:

«على أثر امتحانات التخرّج من المدرسة الحربية في حمص عام ١٩٣٦، تمنح شهادة الكفاءة لرتبة ملازم الى كل من التلامذة الضباط المتخرجين في هذه الدورة، والذين يرقون، اعتباراً من أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٦ الى الرتبة المحاذية لاسم كل منهم، في سلاحه، وهم:

(❖) لم يستمر في الخدمة، من ضباط دورة ١٩٢٣ - ١٩٢٥، من اللبنانيين، سوى الضباط توفيق سالم.
- لم يستمر، في الخدمة، أي ضابط من اللبنانيين، من دورة ١٩٢٤ - ١٩٢٦.
- لم يستمر في الخدمة، من ضباط دورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧، من اللبنانيين سوى الضابط خليل ضاهر (من معلومات العميد جميل شهاب).

«١ - **سلاح المشاة :**

- لرتبة ملازم، كل من : احمد العظم ومحمد الحلبي وفؤاد الأسود .

- لرتبة رقيب أول مرشح : نوال كباره .

- لرتبة رقيب مرشح، كل من : جورج صوايا، وعبد القادر شهاب، وعساف كرم، وحسني جرّوس، وانطونيوس سعد، واسكندر سبير يدون، وكامل زين الدين، وسليم القاسم، وجرجي خوري، وسعدالله يحي، وفهد ديب.

«٢ - **سلاح الخيالة:**

- لرتبة ملازم: أمين أبو عساف.

- لرتبة رقيب أول مرشح، كل من: ابراهيم الأتاسي، ورسلان عبد الجواد.

- لرتبة رقيب مرشح، كل من: غياث الدين المنلا، واسماعيل آغا.

«٣ - **سلاح المدفعية:**

- لرتبة ملازم: مأمون البيطار.

- لرتبة رقيب مرشح: اسكندر غانم، وإيغور شانغلي، واسحق كشيشيان.

«٤- **سلاح الهندسة:**

- لرتبة ملازم: محمد البزري.

- لرتبة رقيب مرشح: جوزف صوما».

(Revue des Troupes du Levant, No. 4, oct. 1936, p. 145).

كما صدر قرار آخر يقضي بما يلي:

«على أثر امتحانات القبول في المدرسة الحربية، التي جرت من ٢٩ حزيران/يونيو حتى ٤ تموز/يوليو (١٩٣٦)، في مراكز بيروت ودمشق وحمص وحلب واللاذقية، قبل التلامذة الآتية أسماؤهم، في المدرسة الحربية، كتلامذة ضباط، وذلك بقرار من الجنرال القائد الأعلى لقوات المشرق، وهم «ميشال فرح، وباسيل صوايا، وعزيز الأحدب، وعدنان المالكي، وجورج معلوف، وايلي برتو، وعبد الرحمن توفيق الشاويش، والفرد مسعد، وجان شامي، وعمر قارصلي، وعلاء الدين عبدالله شركس ستاس، وفيليب شاهين، وعارف عبدالله ديبو، وجوزف ابراهيم بريدي، وكيغام موراديان، ورأفت عرنوق، وحسني زعيني، وسلمان شعراني، وابراهيم أدهم كنعان(❖)، ومنصور فارس لحود، ووجيه كرم، وسعدالله النجار، وريمون هراري، وجرجي سمعان الخرسا، وبزيان فازكن باشا، واكرم عكر، وبشير مالح».

(Ibid, No. 4, pp 146-147).

(❖) سرّح ابراهيم كنعان من المدرسة الحربية بعد ستة أشهر (عن اللواء الأحدب).

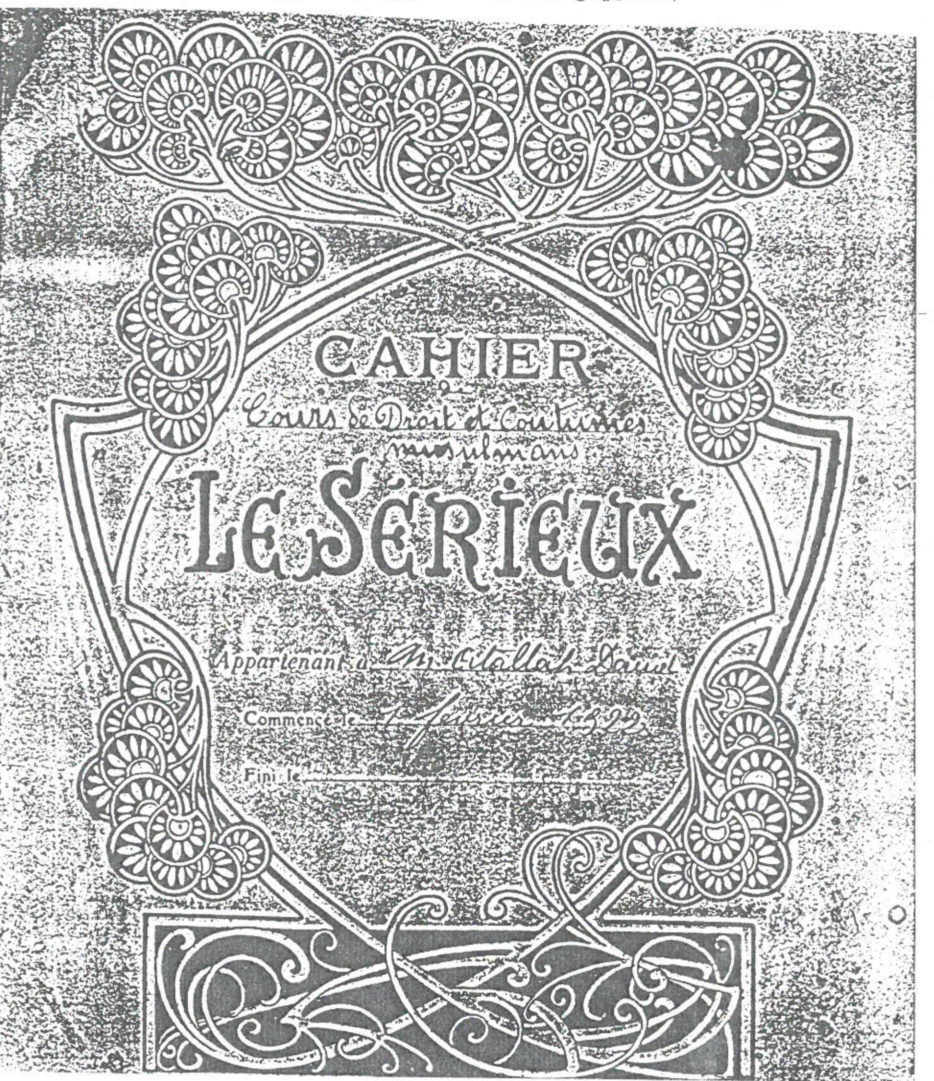
ملحق رقم ٣ (أ)

صفحتان مصورتان من كرّاس

(القانون والعادات الإسلامية)

غلاف الكرّاس (❖)

(للتدريس في المدرسة الحربية بدمشق)



(❖) من محفوظات المقدم داود عطاالله.

الصفحة الأولى من الكرّاس (❖)

(للتدريس في المدرسة الحربية بدمشق)

الدرس الاول

عن الشيخ سعيد

الاخلاق والعادات

اخلاق. يقصد بها التي ترسخ في النفس اما بواسطة عملية او بطريقة فطرية كالحلم والغضب والشجاعة والاقدام والجبن والاحجام. من هنا اخلاق يعني بها علماء الاخلاق الاجتماع من جهة ما يقدرونها عن مجموع الامة.

الاخلاق تتكون في المدارس الاولى في طور التعليم الابتدائي حيث يقتدي التلميذ بسلوك استاذه وتعتاد في تربية العائلة ان لا تغضب الا عند موجبات الغضب وان تحلم عند موجبات الحلم. فالاخلاق سجايا وملكات ترسخ في النفس تأتي بالاعتياد والتربية والتعليم. اذ الاخلاق الحقيقية في فرد او امة يصعب تبديلها سريعاً لانها اذا تأتي ببطء. هكذا لا تزول الا ببطء. فاذا اردت ان تجعل الجبان شجاعاً والشجاع جباناً احتجت في ذلك الى زمن طويل.

هذا قول مختصر معنى الاخلاق.

عوائد: العوائد اعم من الاخلاق. - عادة: ما يعتاد الشخص سواء كان شيئاً حسناً او قبيحاً. العوائد يسهل تبديلها ولكنها اكثر ما يسهل تبديل الاخلاق. فيقال: فلان اذا مشى في الطريق فعادته الاسراع او الابطاء او التوسط. هذه من العادات التي تثبت بحيث انه قد يمكن ان تزول [illegible] او ان تثبت.

العادة كلما ترسخت في النفس صعب زوالها. وقد تصير العادة خلقاً اذا رسخت في الشخص رسوخاً. العادة اعم من الخلق - الخلق هو ما يرسخ من العادة. وكلمة واحدة العادة هو ما اعتاده الفرد او العائلة او مجموع الامة.

يقال مثلا: فلان عادته في اللبس كذا وفي ركوبه كذا. ويقال عائلة فلانية ارادت ان تحترف بحرفة التجارة او الزراعة... وقد تحتج الى [illegible] عن حرفته. ويقال ان هذه الامة اعتادت في معاملة غيرها من الامم ان تقتصر كذا. فالعادة اذاً قد تعرض للفرد والعائلة والامة.

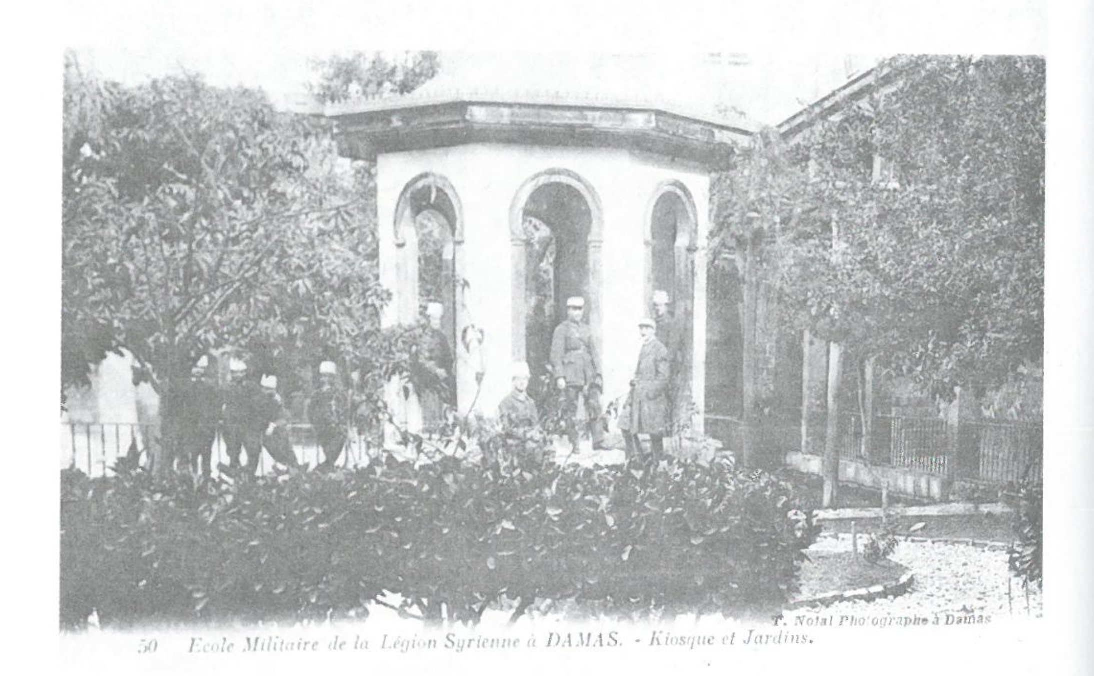
(❖) من محفوظات المقدم داود عطاالله.

دورة
١٩٢١ - ١٩٢٣
(دورة غورو)(*)
(في المدرسة الحربية بدمشق)



(*) من محفوظات المقدم داود عطاالله.

المدرسة الحربية في دمشق(*)
(الكشك والحدائق)



(*) من محفوظات المقدم داود عطاالله.



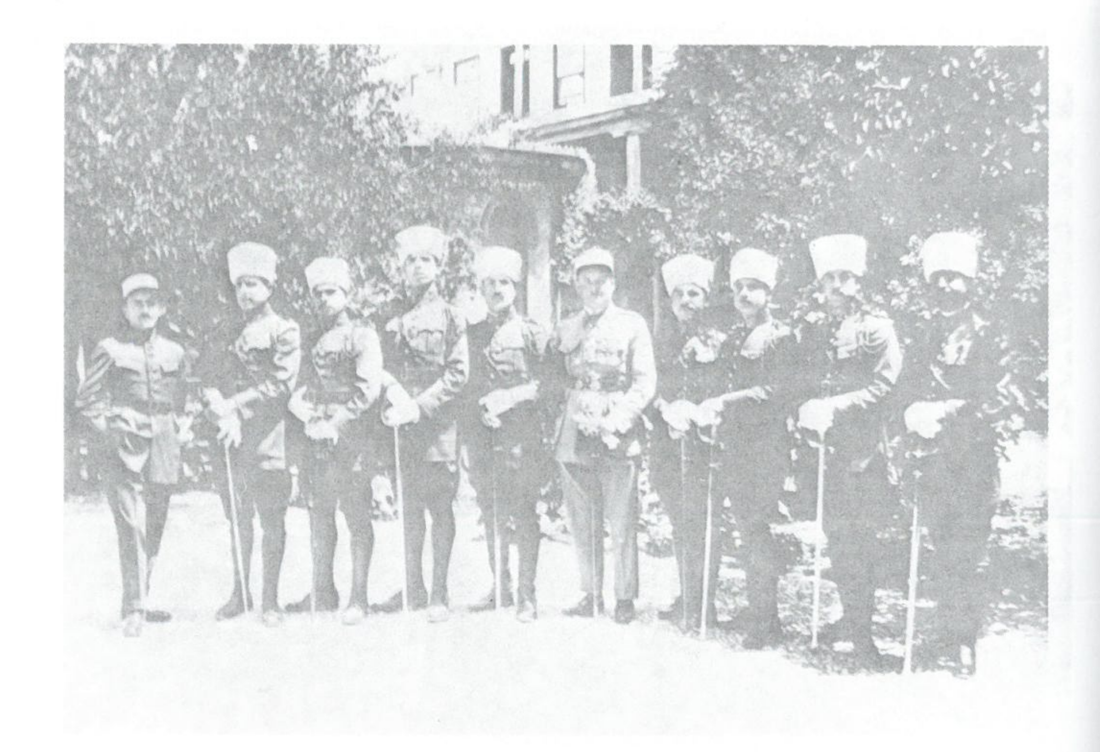
المدرسة الحربية في دمشق(*)

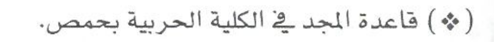
(المطعم)

(*) من محفوظات المقدم داود عطاالله.

دورة ١٩٢٩

في المدرسة الحربية بحمص(*)




(*) قاعدة المجد في الكلية الحربية بحمص.

دورة ١٩٣١

في المدرسة الحربية بحمص(*)



(*) قاعدة المجد في الكلية الحربية بحمص.

دورة ١٩٣٢

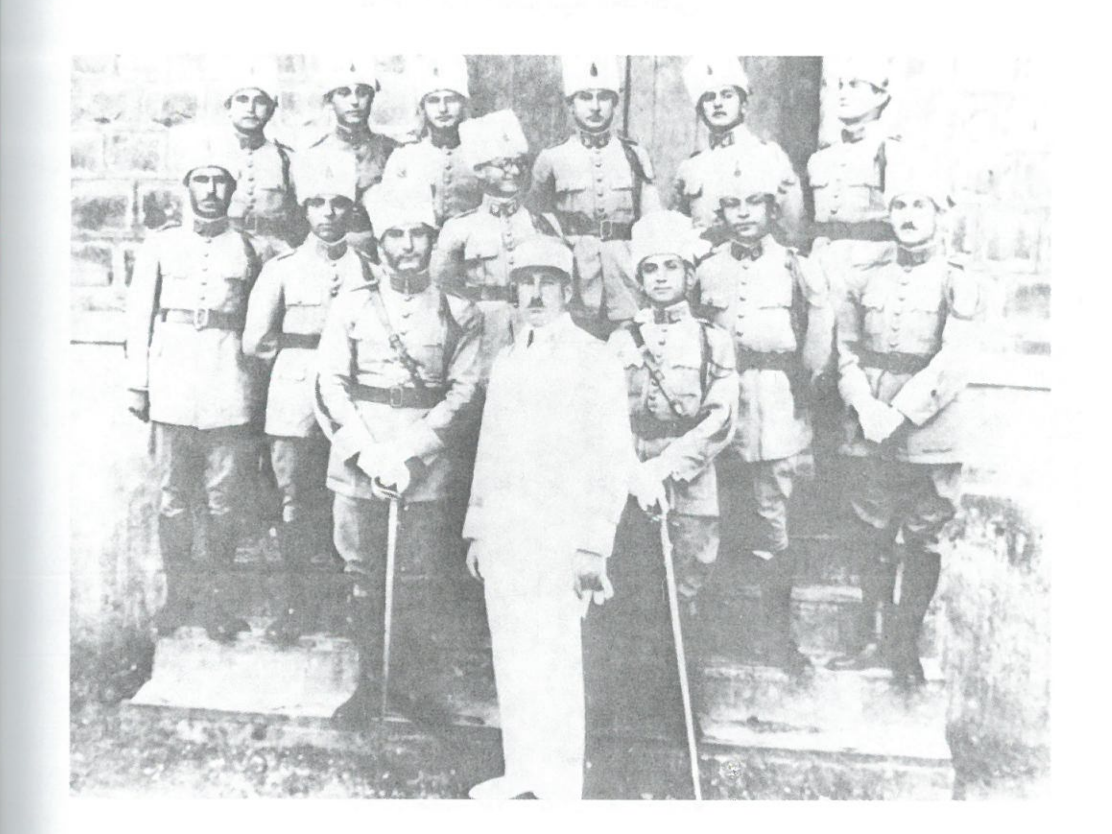
في المدرسة الحربية بحمص(*)



(*) قاعدة المجد في الكلية الحربية بحمص.

دورة ١٩٣٣

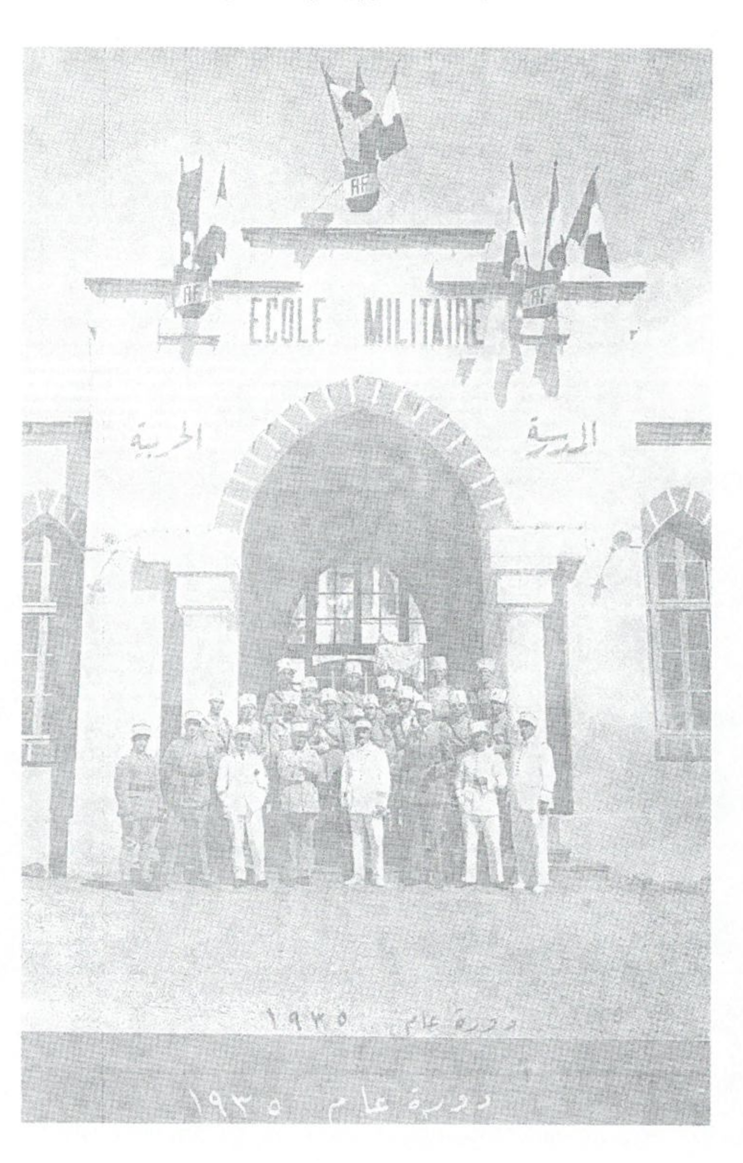
في المدرسة الحربية بحمص(*)



(*) قاعدة المجد في الكلية الحربية بحمص.

دورة ١٩٣٥

في المدرسة الحربية بحمص(*)



(*) قاعدة المجد في الكلية الحربية بحمص.

دورة ١٩٣٦

في المدرسة الحربية بحمص(❖)



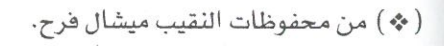
(❖) قاعدة المجد في الكلية الحربية بحمص.

دورة عام

١٩٣٨ - ١٩٤٠

في المدرسة الحربية بحمص(❖)




(❖) من محفوظات النقيب ميشال فرح.

ملحق رقم (٤)

نموذج لبزة ضابط : بزة الحفلات (Gde. Tenue)

كان الضباط اللبنانيون والسوريون يرتدون، في الحفلات، البزة التالي وصفها:

أ - **غطاء الرأس**: وهو عبارة عن قبعة (Képi) أو قلنسوة (Toque) مزدانة بريشة (Plumet).

- القبعة : قاسية، من النوع الذي يعتمره الضباط الفرنسيون في الملاك، مع التعديلات التالية :

- تكون «الزركشة الحريرية» التي تزين القبعة من خمس شعب بدلاً من اربع. وتكون العصبة (Bandeau) من الجوخ البنفسجي، بلون السمات (Écussons)، للمشاة والخيالة، أما لباقي الأسلحة والمصالح، فتكون العصبة من لون القبعة الخاصة بالسلاح أو المصلحة، في الجيش الفرنسي.

- القلنسوة: يعتمر الضباط والمعاونون الاول والمعاونون المسلمون، «قلنسوة» (أي قبعة بلا حاجب)، يبلغ ارتفاعها ٩ سم، سطحها مرن ومزدان بزركشة من خمس شعب، مثل القبعة. ويمكن للضباط والمعاونين الأول والمعاونين، غير المسلمين، ارتداءها بدلاً من القبعة.

- السند المتحرك والريشة: تتألف «الريشة» من «قنزعة❖» مخروطية الشكل مصبوغة باللون البنفسجي، وفي قاعدتها حبة (بشكل صدفة أو حبة زيتون) معدنية، أو فضية، حسب السلاح.

(❖) القنزعة: (بتحريك القاف ضماً ونصباً وخفضاً)، الشعر حوالي الرأسي، والخصلة من الشعر تترك على رأس الصبي، أو هي ما ارتفع من الشعر وطال، وبقية الريش، وعرف الديك (محيط المحيط).

تلتصق هذه الريشة بالقبعة بواسطة «مسند» متحرك مثبت، في القسم الأمامي من القبعة، بواسطة «كُلاّب» صغير. وتغطي «شارة مثلثة الألوان» مكان تثبيت الجذع .

ب - **السترة** (Tunique) : من النموذج نفسه الذي يرتديه الضباط الفرنسيون، وهي من الجوخ الكاكي اللون مع «سمات» من الجوخ البنفسجي، وكذلك شرائط الرتبة (Galons) وأزمّة (Brides) الكتافات، وتكون هذه الشرائط ذهبية أو فضية، على قماش من الجوخ البنفسجي، وفقاً للسلاح أو المصلحة، كما هو الحال في الجيش الفرنسي.

ج - **الكتافات** (Epaulettes) وهي من معدن أو من فضة، حسب السلاح، وبطانتها من الجوخ أو المخمل البنفسجي . وتعلو الكتافات أزرار أو رمانات (Grenades)، حسب الرتبة .

أما لمن هم مساوون للضباط، فتظل الكتافات موحّدة، ولا تعلوها أزرار ولا رمانات.

د - **الزنار** (Ceinturon) وهو من النوع الذي يستعمله الضباط الفرنسيون، أي من الصوف الحريري (Mohair) ذي اللون البنفسجي .

هـ- **شارة السلاح** : وهي من النوع الذي يستعمله الضباط الفرنسيون، ومن يساويهم، مع علاّقات للسيف (Dragonnes) حريرية وذات لون بنفسجي، ومع دارع (Dragon) من الحرير البنفسجي كذلك، وبلوطة (Gland)، وحلقة (Passant) من المعدن المذهب أو المفضض، حسب لون شارات الرتب .

و - **السروال** : وهو من النموذج الذي يرتديه الضباط الفرنسيون.

ز - **الحذاء** : نصفي ومطاط .

(أنظر صوراً لعسكريين لبنانيين ببزاتهم، ونماذج لسمات الاسلحة والوحدات العسكرية اللبنانية) .

(SHAT, Son outre-mer)

صور لبزات عسكريين لبنانيين



صور لبزات عسكريين لبنانيين



صور لبزات عسكريين لبنانيين



صور لبزات عسكريين لبنانيين

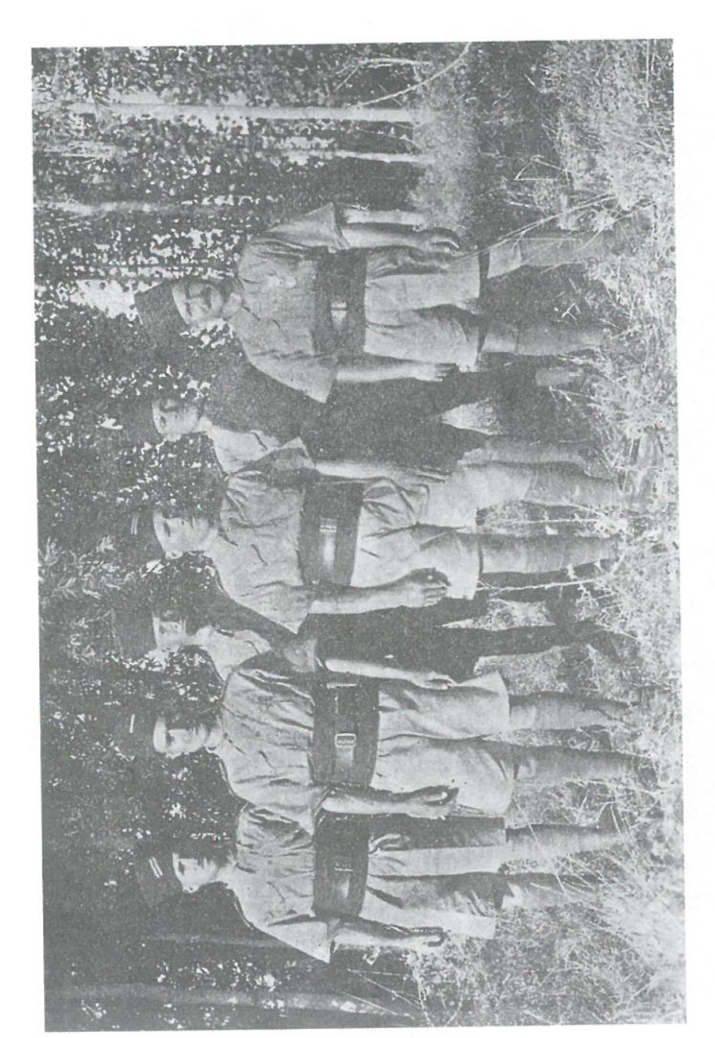


صور لعسكريي وحدات من جيش المشرق



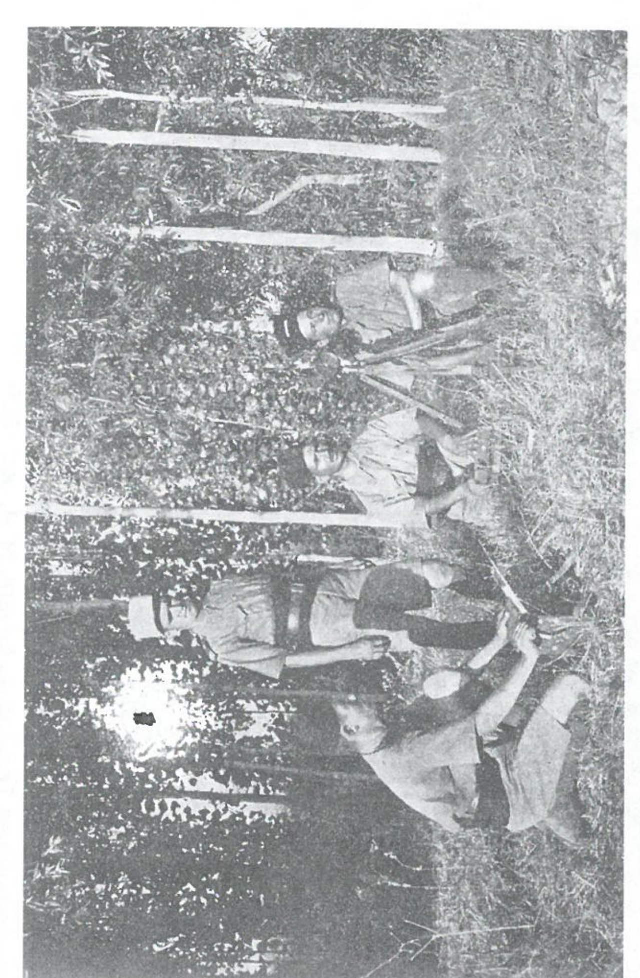
جوقي من السرية ١٣ من الفوج الرابع من الفرقة الأولى أجنبية
(Légion étrangère) (P. 69)

Réf.: Revue des Troupes du Levant, N° 4, oct. 1936.



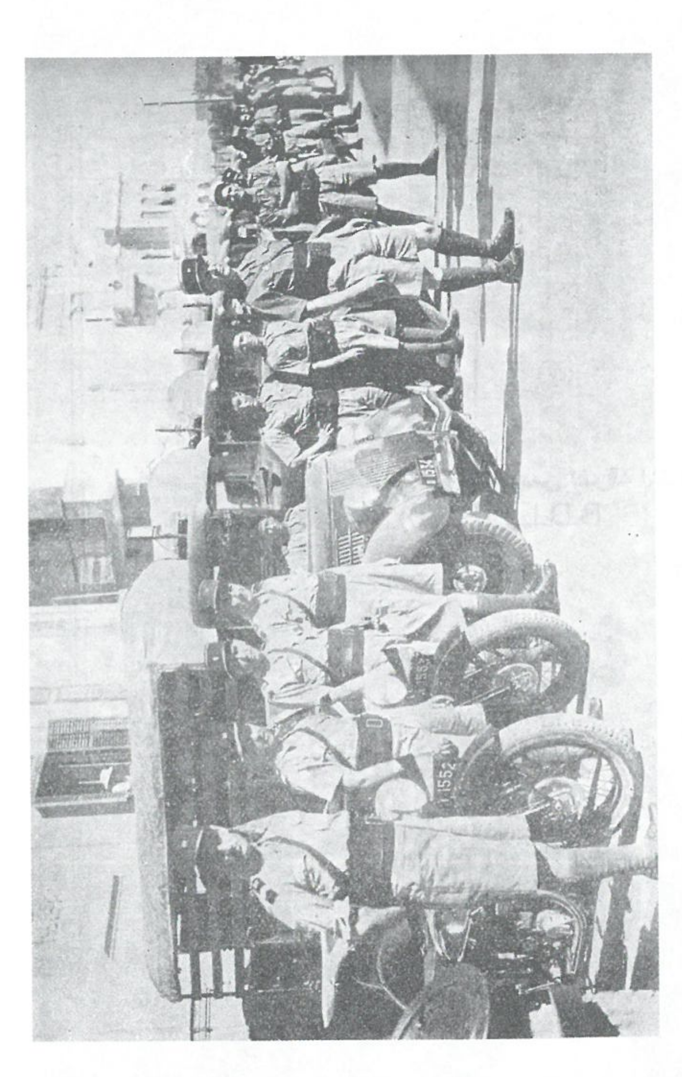
رتباء وجنود محليون من الفوج الثامن لفرقة الشرق
(8° B.D.L.) (P. 71)

Réf.: Revue des Troupes du Levant, N° 4, oct. 1936.



رهط مخابرات (إشارة) من الفوج الثامن لفرقة المشرق
(8° B.D.L.) (P. 71)

Réf.: Revue des Troupes du Levant, N° 4, oct. 1936.



سرية خاصة من النقل بالسيارات
(Cie. Train auto) (P. 70)

Réf.: Revue des Troupes du Levant, N° 4, oct. 1936.



فصيلة دراجات من الفوج السادس لفرقة المشرق في دير الزور
(6° B.D.L.) (P. 70)



هجانة من السرية الثانية الصحراوية الخفيفة
(Méharistes du 2° Cie. legère de Desert) (P.72)

Réf.: Revue des Troupes du Levant, N° 4, oct. 1936.

سمات الأسلحة والوحدات



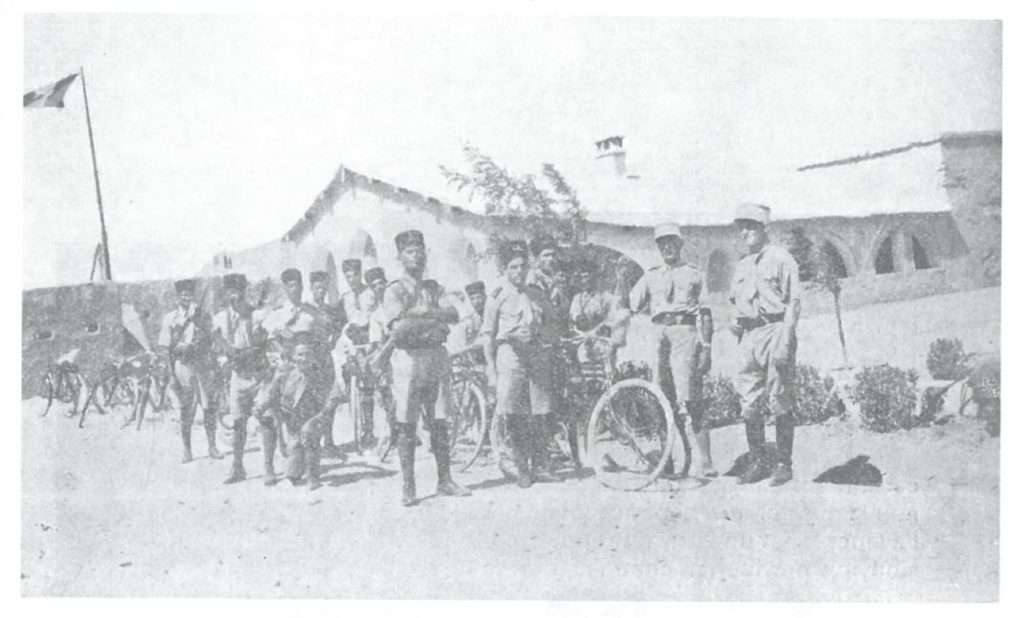




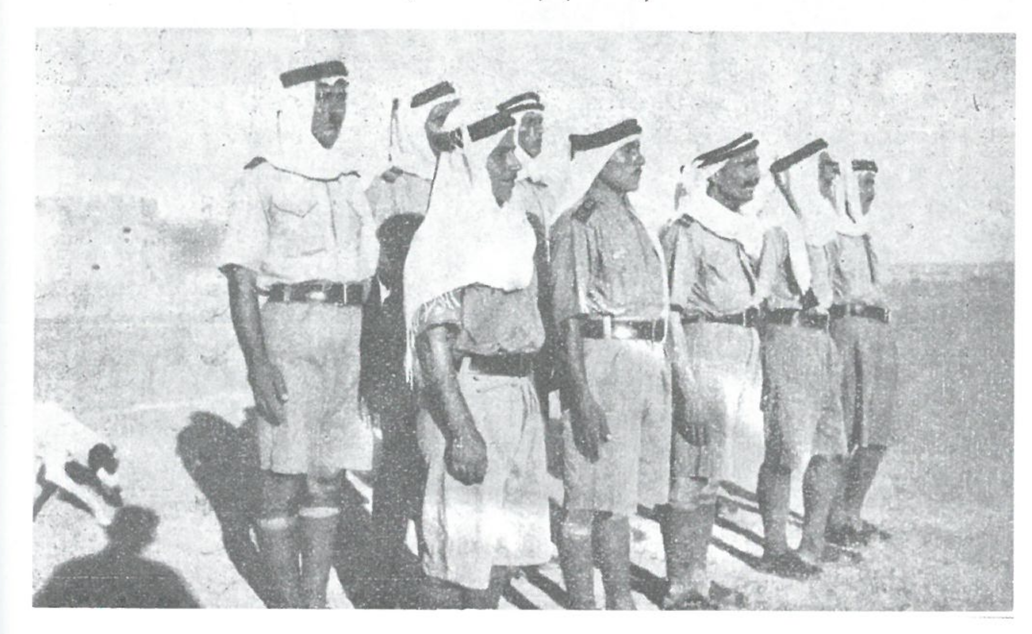








فصيلة دراجات من الفوج السادس لفرقة المشرق في دير الزور
(6° B.D.L.) (P. 70)



هجانة من السرية الثانية الصحراوية الخفيفة
(Méharistes du 2° Cie. legère de Desert) (P.72)

Réf.: Revue des Troupes du Levant, N° 4, oct. 1936.

سمات الأسلحة والوحدات













سمات الأسلحة والوحدات













سمات الأسلحة والوحدات













الدورة الأولى (دورة غورو)

في المدرسة الحربية بدمشق

ويبدو في الصورة من اليمين، في الصف الخلفي، التلامذة الضباط فؤاد شهاب، وجميل لحود (الثالث من اليمين)، ومحمود البالي، وعلي الحاج، وعزيز غازي، واسكندر عرقتنجي (❖).



(❖) من محفوظات اللواء جميل لحود.

ملحق رقم (٥)

وضع ضباط لبنانيين على جدول الترقية

القوات الفرنسية الحرة في الشرق الأوسط

القيادة - الأركان

مديرية القوات الخاصة

القسم الأول

عدد ١٨٥/ق خ

المقر العام في ١١ كانون الثاني

يناير عام ١٩٤٤

أمر خاص رقم ١٦

وفقاً للتدابير المنصوص عليها في البنود ١٥ و ١٦ و ١٧ من القرار رقم ٣٠٤٥ تاريخ ٢٠ آذار/مارس عام ١٩٣٠، والتي تحدد قانون عسكريي القوات الخاصة في المشرق، والتدابير المنصوص عليها في القرار رقم FC/1 تاريخ ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤.

وبقرار من اللواء قائد القوات الفرنسية الحرة في المشرق، يوضع على جدول الترقية لعام ١٩٤٤، الضباط والرتباء المحليون المدونة أسماؤهم أدناه :

لبنان :

- **سلاح المشاة (ملاك عادي) :**
- **لرتبة عقيد بصفة نهائية :**
- المقدم فؤاد شهاب، من مديرية القوات الخاصة.

- **لرتبة مقدم بصفة موقتة :**

- قائد كتيبة، توفيق سالم، قائد الكتيبة الثانية في القناصة اللبنانية.

- قائد كتيبة، جان غازي، قائد الكتيبة الثانية للفرقة، من قناصة المشرق (2°-BDCL) (*)

- **لرتبة قائد كتيبة بصفة نهائية :**

- قائد كتيبة، بصفة موقتة، جميل شهاب، قائد الكتيبة الثانية في القناصة اللبنانية.

- قائد كتيبة، بصفة موقتة، جميل لحود، قائد الكتيبة الاولى في القناصة اللبنانية.

- **لرتبة نقيب بصفة نهائية :**

- النقيب بصفة موقتة، فؤاد قديس، من الكتيبة الاولى في القناصة اللبنانية .

- النقيب بصفة موقتة، نقولا سماحه، من الكتيبة الثالثة في القناصة اللبنانية .

- النقيب بصفة موقتة، رعد الهاشم، من الكتيبة الثانية للفرقة،من قناصة المشرق

- **لرتبة نقيب بصفة موقتة :**

- الملازم الاول يوسف شميط، من الكتيبة الثانية للمشرق (2°-BDL) (**)

(*) Bataillon divisionnaire des chasseurs du Levant = B.D.C.L.

(**) Bataillon du Levant = BDL.

- الملازم الاول هاني شقير، من الكتيبة الثانية للفرقة، من قناصة المشرق (2°-BDCL)

- **لرتبة ملازم بصفة نهائية :**

- المعاون الاول شكري جبران، من الكتيبة الثانية في القناصة اللبنانية .

- المعاون الاول رفعت منتجب، من السرية الخاصة للقاعدة رقم ٢.

- المعاون الاول يوسف ملّوحي، من الكتيبة الثالثة في القناصة اللبنانية.

- المعاون الاول انيس ابو زكي، من الكتيبة الثانية في القناصة اللبنانية.

- **سلاح الخيالة (ملاك جانبي** (Cadre Lateral)**:**

- **لرتبة ملازم بصفة نهائية :**

- المعاون الاول عادل صافي، من مجموعة الاستطلاع الخامسة (السرية الثالثة لقناصة الخيالة اللبنانية).

- **سلاح المدفعية (ملاك عادي) :**

- **لرتبة نقيب بصفة موقتة :**

- الملازم الاول اميل دوبين، من كتيبة موضع الدفاع الساحلي .

التوقيع

اللواء شادبيك دي لافالاد	Gl. Chadebec du Lavalade,
قائد القوات الفرنسية الحرة في الشرق الأوسط	Cdt, Les TFL du Moyen-Orient

(SHAT, Son outre-mer, DP. 5-A).

ملحق رقم (٦)

ترقية ضباط لبنانيين

القوات الفرنسية الحرة في الشرق الأوسط القيادة - الأركان مديرية القوات الخاصة القسم الأول عدد ١٨٦/س/ق خ .	المقر العام في ١١ كانون الثاني يناير عام ١٩٤٤

أمر خاص رقم ١٧

إن اللواء «شاديبيك دي لافالاد» قائد القوات الفرنسية الحرة في الشرق الأوسط .

وفقاً للتدابير المنصوص عليها في المواد ١٥ و ١٦ و١٧ من القرار رقم ٣٠٤٥ تاريخ ٢٠ آذار/مارس عام ١٩٣٠، والتي تحدد قانون القوات الخاصة في المشرق.

ووفقاً للقرار رقم FC/١ تاريخ ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤،

واستناداً الى الأمر الخاص رقم ١٦، يرقي :

لبنان :

- إعتباراً من ١٩٤٤/١/٢٥ :
- **سلاح المشاة (ملاك عادي) :**
- **لرتبة عقيد بصفة نهائية:**
- المقدم فؤاد شهاب، من مديرية القوات الخاصة .
- اعتباراً من ١٩٤٤/١/١ :
- **سلاح المشاة (ملاك عادي) :**
- **لرتبة مقدم بصفة موقتة :**

- قائد كتيبة، توفيق سالم، قائد الكتيبة الثانية في القناصة اللبنانية.
- قائد كتيبة، جان غازي، قائد الكتيبة الثانية للفرقة، من قناصة المشرق (2° BDCL) .
- **لرتبة قائد كتيبة بصفة نهائية :**
- قائد كتيبة بصفة موقتة، جميل شهاب، قائد الكتيبة الثالثة في القناصة اللبنانية.
- قائد كتيبة بصفة موقتة، جميل لحود، قائد الكتيبة الاولى في القناصة اللبنانية .
- **لرتبة نقيب بصفة نهائية :**
- النقيب بصفة موقتة، فؤاد قديس، من الكتيبة الاولى في القناصة اللبنانية.
- النقيب بصفة موقتة، نقولا سماحه، من الكتيبة الثالثة في القناصة اللبنانية.
- النقيب بصفة موقته، رعد الهاشم، من الكتيبة الثانية للفرقة، من قناصة المشرق (2° BDCL)
- **لرتبة نقيب بصفة موقته :**
- الملازم الاول يوسف شميط، من الكتيبة الثانية للمشرق (2° BDL)
- الملازم الاول هاني شقير، من الكتيبة الثانية للفرقة، من قناصة المشرق (2° BDCL)

التوقيع : اللواء شاديبيك دي لافالاد قائد القوات الفرنسية الحرة في الشرق الاوسط .	Gl. De Division Chadebec de Lavalade, Cdt. Les TFL au Moyen-Orient

(SHAT, Son outre-mer, D.P. 5-A) .

ملحق رقم (٧)
قادة القوات الفرنسية في المشرق

الاسم والرتبة	الفترة
– العقيد دي بيبباب (De Piépape)	– منذ تشكيل المفرزة الفلسطينية لفلسطين- سوريا عام ١٩١٧ حتى ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨.
– الجنرال هاملان (Hamelin)	– من ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨ حتى ٧ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٩ .
– الجنرال غورو (المفوض السامي وقائد القوات) (Gouraud)	– من ٨ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٩ حتى ٨ أيار/مايو عام ١٩٢٣ .
– الجنرال ويغان (المفوض السامي وقائد القوات (Waygand)	– من ٩ أيار/مايو عام ١٩٢٣. حتى اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥
– الجنرال سارّاي (المفوض السامي وقائد القوات (Sarrail)	– من ٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥. حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥.
– الجنرال ديبور (المفوض السامي وقائد القوات بالوكالة) (Duport)	– من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥. حتى ٤ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥ .
– الجنرال غاملان (Gamelin)	– من ٥ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥. حتى ٢٨ آب/اغسطس عام ١٩٢٨.
– الجنرال دي بيغولت دي غرانري (De Bigault du Granrut)	– من ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩. حتى ١٧ آذار/ مارس عام ١٩٣٤
– الجنرال هونتزيجر (Huntziger)	– من ١٣ نيسان/ابريل عام ١٩٣٤ حتى ٤ تموز/يوليو عام ١٩٣٨ .

– الجنرال كايو (Caillault)	– من ٥ تموز/يوليو عام ١٩٣٨ حتى ٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٠ .
– الجنرال لوبيتي (Le Petit)	– من ٧ حزيران/يونيو عام ١٩٤٠ حتى أول تموز/يوليو عام ١٩٤٠.
– الجنرال ميتلهوزر (Mittelhauser)	– من اول تموز/يوليو عام ١٩٤٠ حتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٠.
– الجنرال دانتز (Dentz)	– من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٠ حتى ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٤١.
– الجنرال كاترو (Catroux) (قائد القوات الفرنسية الحرة للمشرق)	– من ٢١ تموز/يوليو عام ١٩٤١ حتى نيسان/ابريل عام ١٩٤٣
– الجنرال شادبيك دي لافالاد (Chadebec de Lavalade)	– من ٣ أيار/مايو عام ١٩٤٣ حتى كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤
– الجنرال بينيه (Beynet)	– من ٢ شباط/فبراير عام ١٩٤٤ حتى ٦ تموز/يوليو عام ١٩٤٦ .

De Gaulle, Charles, General, Articles et écrits, p. 223, et:
Nicot, Jean et Duru Jeannine, inventaires des Archives du Levant, S/serie 4H
.(1919-1946), Vincennes,p.VI).



المنزل الذي سكنه المقدم شارل ديغول في بيروت – منطقة
مار الياس أعوام ١٩٢٩-١٩٣٢

الفصل الخامس

التنظيمات الأمنية

أولاً: الجندرمة (أو الدرك):

ا - تنظيمها ومهماتها:

يحدّد القانون الفرنسي المهمة الأساسية للجندرمة (أو الدرك) بما يلي: «السهر على الأمن العام وتأمين النظام وتنفيذ القوانين»، إلا انه يجعل من الجندرمة «جزءاً لا يتجزأ من الجيش الوطني»، ويعرّفها بأنها «قوة عمومية ذات صفة عسكرية»، وهي، بسبب مهمتها، «كشرطة إدارية خصوصا»، تدخل في صلاحيات وزارة الداخلية[1].

ولم يختلف تحديد مهمات «الدرك» في القانون اللبناني عنه في القانون الفرنسي، إلا قليلاً، إلا انه لم يعتبر قوى الأمن الداخلي «جزءاً لا يتجزأ من الجيش الوطني»، ولهذا، فإن مهمات الجيش وارتباطه تختلف عن مهمات الجندرمة وارتباطها، وربما، من المنطلق نفسه (أي من اعتبار الجندرمة جزءاً لا يتجزأ من الجيش الوطني) خلط صك الانتداب، في مادته الثانية، بين مهمات الجيش «والجندرمة المحلية»، إذ أعطى هذه الاخيرة مهمة «الدفاع عن البلاد» بالإضافة الى «المحافظة على الأمن»، وهي المهمة نفسها التي كانت معطاة، وفي المادة نفسها، لجيوش الدولة المنتدبة. إلا ان ارتباط «الجندرمة المحلية» في عهد الانتداب كان يعود الى «الحكومات المحلية، فيما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التي يجب ان تحتفظ بهما، عليها، الدولة المنتدبة»، كما ان استخدامها كان محصورا «بالأغراض المنصوص عليها آنفا»، ولا تستخدم لغير هذه

الأغراض، إلا «بإذن الدولة المنتدبة» . بالإضافة الى ان تأليف هذه القوات (الجندرمة) لا يكون «إلا من سكان البلاد التي يشملها الانتداب»[٢]، وذلك بعكس الوحدات العسكرية المحلية (الجيش) التي شكلت، في عهد الانتداب، من عسكريين لبنانيين وفرنسيين معاً.

أما القانون اللبناني، فهو يجعل ارتباط الجندرمة أو الدرك[٣] (قوى الأمن الداخلي) بوزارة الداخلية، ويحدد مهماتها بما يلي:

«١ - في **مجال الضابطة الادارية**: حفظ النظام وتوطيد الامن، وتأمين الراحة العامة، وحماية الاشخاص والممتلكات، وحماية الحريات في إطار القانون، والسهر على تطبيق الأنظمة والقوانين المنوطة بها.

«٢ - في **مجال الضابطة العدلية**: القيام بمهام الضابطة العدلية، وتنفيذ التكاليف والإنابات القضائية، وتنفيذ الأحكام والمذكرات العدلية.

«٣ - في **المجالات الاخرى**: مؤازرة السلطات العامة في تأدية وظائفها، والحراسة التي تقررها السلطات المختصة للإدارات والمؤسسات العامة، وحراسة السجون وإدارتها عند الاقتضاء، وحراسة البعثات الدبلوماسية في لبنان».

وتطبق، على هذه القوى «أحكام القوانين والأنظمة العسكرية، ما عدا الاستثناءات المحددة بموجب قوانين اخرى»[٤].

قبل إعلان دولة لبنان الكبير، شكلت «الجندرمة» جزءاً من «الجوقة السورية» ثم من «قوات المشرق المساعدة»، وكانت مهماتها تنحصر في حفظ الأمن، كما كان عديدها في تغيّر مستمر.

وبعد إعلان دولة لبنان الكبير، بدأت فرنسا بإعداد شرطةٍ وجندرمة محليتين في هذه الدولة الوليدة، فاستقدمت ضباطاً فرنسيين لهذه الغاية، وفي

عام ١٩٢٣ وصلت الى لبنان، وبطلب منه، بعثة فرنسية لتنظيم الجندرمة وتدريبها، «وكان تنظيم الجندرمة وتوزيعها، في كل ولاية، مع تقسيماتها الى سناجق وأقضية»(٤ مكرر).

كانت الجندرمة موضوعة بتصرف الحكومة المحلية، ولكنها كانت توضع بتصرف الجيش إذا نشبت أزمة عسكرية ما، وكان تنظيمها يتوافق مع التقسيمات الادارية للبلاد، وكانت البعثات الفرنسية تعمل، كما كان يعمل الضباط الفرنسيون (من مفتشين وسواهم) على رفع مستواها، ومع ذلك، ظلت غير قادرة على أداء ما يطلب منها إداءً جيداً (خصوصاً في الظروف الصعبة التي عاشها لبنان الكبير من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٢٦، وما رافق ثورة جبل الدروز من أحداث في لبنان)، ذلك ان هذه الجندرمة كانت «أقل ولاء للفرنسيين واكثر ارتباط بجمهورها»، مما أثار شكوك الفرنسيين حولها، وجعلهم عاجزين عن الاعتماد عليها، كما جعلها، بنظرهم، «أكثر تعرضاً للممارسات الخاطئة» كما يرى «لونغريغ». وكانت مهماتها قد اتسعت، فأصبحت تهتم، بالإضافة الى الأمن، «بالجمارك»، واحتكار التبغ، والاعتناء بالسجون، وتأمين السير خارج المدن»[٥]. ومع ذلك فإن الفرنسيين لعبوا دوراً مهماً في رفع مستوى هذه الوحدات شبه العسكرية.

في عام ١٩٢١، شكلت الجندرمة اللبنانية سريتين ألحقتا «بالجوقة السورية»، وكان يقودها ضباط ورتباء لبنانيون «مع بعض الرتباء الفرنسيين... كمستشارين تقنيين»، وبلغ عديدها عام ١٩٢٤: ١١١٤ رجلاً منهم : ٤٤ ضابطا و١٠٧٠ رتيباً وفرداً (انظر الملحق رقم ١).

وفي الخامس والعشرين من ايار/مايو عام ١٩٢٦، وبغية ان «تُحكِم سلطة الانتداب سلطتها ومراقبتها على الجندرمة المحلية»، أصدر المفوض السامي

الفرنسي «هنري دي جوفنيل» قراراً بإنشاء «مفتشية عامة» للجندرمة في لبنان، وكلف «قائد شرطة» قوات المشرق مهمة «المفتش العام»، بالإضافة الى مهمة «التنسيق بين نشاط البعثات العسكرية الفرنسية في كل من سوريا ولبنان»[٥مكرر].

وكان «فوج الجندرمة اللبنانية»، بقيادة المقدم الشيخ خليل الخازن، قد شارك في القتال ضد حركات العصيان المسلح التي نشبت في بعض أنحاء لبنان (في الشوف والهرمل والبقاع والشمال)، إثر اندلاع الثورة في جبل الدروز (عام ١٩٢٥)، ونال، على أثر ذلك، وسام «الاستحقاق اللبناني الذهبي» (قرار رقم ١٧٢ تاريخ ١٩٢٦/٧/١٩)، وتضمنت براءة الوسام إشادة بأعمال الفوج وبالشهداء الذين قدمهم في هذا السبيل، كما أحرز العديد من الضباط والرتباء والجنود، لأجل ذلك، مداليات وأوسمة (نال ١٤٠ منهم وسام صليب الحرب و ٢٠٠ وسام الاستحقاق)[٦].

وفي عام ١٩٢٦ أنشئت عدة مخافر للجندرمة، في مناطق مختلفة من لبنان، وكان المخفر مؤلفاً من عدة غرف . ومنذ عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣١، أدخلت بعض التعديلات على الزي العسكري للجندرمة، من مختلف الرتب، إذ ارتدى الجنود «قبعة» صيفية من الفلّين، من الطراز الانكليزي، (عام ١٩٢٩)، ثم ألغي «القلبق» وحلت محله «قبعة» (Képi) من الطراز الفرنسي (عام ١٩٣١)، كما احتذى الخيالة «الجزمة» والمشاة «الطماق». وكان يحق لكل فرد من الجندرمة بزة واحدة صيفية وأخرى شتوية، كل عام، أما المعطف فحصة الفرد معطف واحد كل ثلاث سنوات (م. خ. صادرة عن مفتشية الدرك في ١٩٣١/٣/١٥ بناء على المرسوم رقم ٧٥٨٧ تاريخ ٣٠/١٢/٢٠). وكان سلاح الجندرمة، في هذه الفترة، بنادق «الموزر»، ثم البنادق الفرنسية[٧].

ومنذ عام ١٩٢٨، تكثفت عمليات التطويع لوحدات الجندرمة اللبنانية، وأرسلت اول بعثةٍ، من ضباط الجندرمة، الى فرنسا، لمتابعة دورة تدريبية «لمدة عشرة أشهر، في مدرسة الجندرمة بفرساي»[٨].

وحتى عام ١٩٣٠، ظلت مهمات الجندرمة محصورة بحفظ الأمن، ولكن تكرار فرار المساجين، المحكومين بعقوبات مختلفة، من سجونهم، وبتواطؤ مع سجانيهم أحياناً، دفع بالسلطة الى تكليف الجندرمة بحراسة السجون[٩].

كما أضيفت الى مهمات الجندرمة، عام ١٩٣١، مهمة تنظيم السير وتأمينه ومراقبته، بسبب ازدياد عدد السيارات في المدن اللبنانية. وأنيطت بالجندرمة، كذلك، مهمات اخرى مثل: المساعدة في جباية الضرائب، وإحصاء المواشي، ومراقبة تزفيت الطرقات، وغيرها[١٠].

وتميز العام ١٩٣٢ بصدور عدة قوانين وأنظمة للجندرمة، ظل معمولاً بها حتى العهد الاستقلالي (عام ١٩٥٧)[١١]، ففي ذلك العام (١٩٣٢) أنشئت اول زمرة (Brigade) من الدرّاجين (الذين يستخدمون الدراجات النارية) الذين أنيطت بهم مهمة ضبط السير ومراقبته، وخصوصاً خارج المدن، ثم شكّلت وحدات من «الجندرمة السيارة» للتدخل، وأخرى من «الجندرمة الثابتة» التي تتمركز في «مخافر ومواقع» ثابتة. وكانت سرايا «الجندرمة السيارة» المختلطة (السورية-اللبنانية) قد تحولت، منذ عام ١٩٢١، الى «سريتين لبنانيتين» وزعتا بين بعلبك (السرية الاولى) وصيدا (السرية الثانية) وطرابلس (٥٠ خيالاً و٣٠ راجلاً من السرية الثانية)، وكان يقود هذه السرايا (الثابتة والسيارة) ضباط لبنانيون برعاية ضباط فرنسيين «كمفتشين». وكانت هذه السرايا «تخضع للسلطات المحلية (اللبنانية)، وتوضع بتصرف الجيش عند وقوع اضطرابات عامة في البلاد»[١٢].

أما «الجندرمة الثابتة» فقد تشكلت من خمس «سرايا إقليمية» وكانت تكلف، بالاضافة الى مهماتها الاساسية في حفظ الامن وحراسة السجون وتنفيذ الاحكام وغيرها، إشغال المخافر الموزعة على كل الاراضي اللبنانية، في مختلف المحافظات[١٣].

ولم تهمل الجندرمة اللبنانية التدريب المستمر والاطلاع على أحدث الوسائل المستخدمة لتنفيذ المهمات المنوطة بها، وهي مهمات كانت تتزايد باطراد، ويذكر «الليوتنان عبد القادر شهاب» ان الفترة الممتدة بين عام ١٩٣١ و١٩٣٩، تميزت «بتطور التعليم تطوراً حسناً، وازدياد القيم الخلقية رسوخا» وذلك لما تخللها «من درس واختبارات ونشاط في حقل الخدمة»[١٤]. بينما يذكر «سليمان عياش» أنه، بين عامي ١٩٣٢ و١٩٤٣ «كانت الجندرمة اللبنانية، دائماً، في مستوى مهمتها، ساعية، دوماً، لتحسين تقنياتها البوليسية»[١٥]، وهذا ما حدا بالسلطات الى منحها «وسام الارز برتبة فارس»، (مرسوم رقم ٦/١١ تاريخ ١٩٣٧/٨/٣٠)، ومما جاء في حيثيات المرسوم: «إن هذا الفوج (الجندرمة) هو النخبة في القوات، وان الحكومة والبلاد تستطيع الاعتماد عليه في كل الظروف». كما نالت «وسام الأرز من رتبة ضابط» (مرسوم رقم ٩٣ تاريخ ١٩٤٢/١١/٢٥)، ومما جاء في حيثيات المرسوم: «بالقيادة الصارمة للكولونيل نوفل (سليمان)،لم يتخلف هذا الفوج الممتاز عن تقديم أجمل مثالٍ للفضائل العسكرية». كما تشير هذه الحيثيات الى «الأعباء الثقيلة التي تحملها إثر إعلان الحرب» (العالمية الثانية)، حيث «استمر في القيام بواجباته بروح من التضحية والاخلاص جديرة بالاحترام». ويشير «عياش»، بهذه المناسبة، الى ان «الجندرمة اللبنانية» خسرت، ما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٤٣/٩/١٥، سبعين عسكريا «سقطوا في ساحة الشرف»[١٦].

ويذكر «شهاب» انه، إثر إعلان الحرب العالمية الثانية (في ايلول/سبتمبر عام ١٩٣٩) وإعلان التعبئة العامة في البلاد، عهدت السلطات الى الجندرمة اللبنانية «بمراقبة الشواطئ والمحافظة على طرق المواصلات»، وقد تطوّع، في تلك الفترة، نحو ٣٧٠ لبنانيا «تولى الدرك تدريبهم وتسليحهم، وعادت اليه مهمة الإشراف على اعمالهم وتنظيم ملاكاتهم»، كما انتدبت الجندرمة، في أثناء الحرب (في ايلول/سبتمبر عام ١٩٤١) «لحراسة المعتقلات وأمكنة الإقامة الجبرية»[١٧].

هذا بالإضافة الى مهمات أخرى قامت بها الجندرمة اللبنانية، في أثناء هذه الحرب، مثل: «جمع شتات اللاجئين، وتموين السكان، ومصادرة العتاد البحري الذي التقطه القرويون، (بعد دخول القوات المتحالفة البريطانية-الفرنسية الحرة الى لبنان)، وتنفيذ الاحكام العدلية التي حالت الحرب دون تنفيذها في الوقت المناسب»[١٨].

II - بعثات الجندرمة الفرنسية الى لبنان وأعمالها:

كانت اول بعثة من الجندرمة الفرنسية قد أوفدت الى متصرفية جبل لبنان، عام ١٩١٩، برئاسة الملازم الاول «مايستر Maistre»، وكانت مهمتها تنظيم الجندرمة اللبنانية وتدريبها، ففتحت «مدرسة لضباط الجندرمة» في بيت الدين (عام ١٩٢٠)، واستبدلت بالضباط القدامى في الجندرمة اللبنانية «شباناً مثقفين»، ونظمتها على غرار الجندرمة الفرنسية.

بعد إعلان دولة لبنان الكبير (عام ١٩٢٠)، تم دمج جندرمة المتصرفية مع جندرمة بيروت، وكانت هذه الاخيرة بقيادة «القائمقام فؤاد شقير» يعاونه «ضباط مدربون في الجيش التركي» ومعه، «مفتشون من ضباط الدرك

الفرنسي»، وعين «القومندان سعيد البيطار» قائدا «للجندرمة اللبنانية»، ففي ٢٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، صدر قرار من المفوض السامي (الجنرال غورو) بتشكيل الجندرمة اللبنانية «من فصائل الجند اللبناني الموجودة في منطقة جبل لبنان القديم، والشراذم السورية من الدرك الموجودة في المناطق التي جرى ضمها الى لبنان الكبير»[١٩].

وفي عام ١٩٢٣ أوفدت فرنسا «النقيب ديبريه» من الجندرمة الفرنسية، على رأس بعثة مؤلفة من ٦ ضباط ملازمين اول و٧ رتباء لتنظيم الجندرمة الجديدة، وكان الكولونيل «فؤاد شقير» قد تسلم قيادة الجندرمة اللبنانية (عام ١٩٢٢) خلفاً للقومندان «سعيد البيطار»، فجرى إعادة تنظيم هذه الجندرمة بمساعدة من الضابط الفرنسي «ديبريه» ومعاونيه من الضباط الفرنسيين، فشكّل «آلاي» الجندرمة من «بلوكات وطواقم ومخافر»، حيث شكل «ألاي» من «خمس كتائب، لكل محافظة كتيبة، وكل كتيبة يتبعها عدد من الفصائل، وكل فصيلة عدد من المخافر، وألحق بكل مخفر عدد معلوم من القرى والدساكر والطرقات»، ثم شكّلت «الطواقم السيارة، والمدارس للضباط والافراد»، ووزع ضباط البعثة ورتباؤها على الفصائل والمخافر (البلوكات والمراكز السيارة)، فكانوا «تارة قادتها وطوراً مستشارين فنيين فيها»، ووضعت «الأنظمة اللازمة»، وفتحت «السجلات والإضبارات ودفاتر الخدمة والتقارير اليومية والفهارس وخزائن الحفظ»[٢٠].

وبعدها، أوفدت فرنسا «الكولونيل كريس» خلفاً للنقيب «ديبريه» على رأس بعثة جديدة الى لبنان، إلا انه لم يتح لهذه البعثة الانصراف الى العمل الجدّي بسبب احداث ثورة جبل الدروز عام ١٩٢٥ وما رافقها من اضطرابات داخل لبنان الكبير[٢١].

وفي أواخر العشرينات، وفد الى لبنان «الكولونيل بوافان» على رأس بعثة أخرى حلت محل بعثة «الكولونيل كريس»، واستطاعت هذه البعثة ان تقوم بأعمال مهمة، إذ إنه، في هذه الفترة، ازدادت مهمات الجندرمة حتى شملت «قيادة السجون وصيانة الأحراج وتأمين السير»، واعتُبر ضباطها «ضباطاً عدليين لدى المحكمة العسكرية الفرنسية، وضباطاً عدليين يمارسون وظيفة المدعي العام في مخالفات السير»، كما «أنشئت المعامل ومدارس الاحداث» في السجون، وبنيت ثكنة للجندرمة في بيروت ومخافر «على بعض الطرق»، واقيمت «دورات تدريبية» عديدة للجندرمة، على اختلاف رتبهم[٢٢].

وفي عام ١٩٢٨ أوفدت السلطة اللبنانية بعثة من ضباط الجندرمة مؤلفة من: فوزي طرابلسي وفيليب ابو نادر، ووديع الدويهي وسيمون زوين واميل الخازن، لمتابعة دورة تدريبية في «مدرسة الجندرمة» في «فرساي» بفرنسا[٢٣].

وفي صيف عام ١٩٤١ غادرت لبنان آخر بعثة فرنسية أوفدتها فرنسا لمساعدة الجندرمة اللبنانية، واصبحت الجندرمة اللبنانية (بقيادة الكولونيل سليمان نوفل) مستقلة تماماً[٢٤].

III - قيادات الجندرمة اللبنانية (١٩٢٠-١٩٤٣)(❖):

تناوب على قيادة الجندرمة اللبنانية، من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٥ القادة التالية أسماؤهم:

- القومندان أو البكباشي سعيد بك البيطار، من دير القمر، (١٩٢٠ - ١٩٢٢).

(❖) ملاحظة: آثرنا الاحتفاظ، ما أمكن بتسميات الرتب كما كانت في ذلك الحين، نظراً لأن نقل تلك التسميات، الى العربية، لم يكن قد تمّ بعد (المؤلف).

- القائمقام فؤاد بك شقير، من أرصون (١٩٢٢-١٩٢٣).
- الميرالاي الشيخ خليل الخازن، من غوسطا (١٩٢٥-١٩٣٧).
- القائمقام الياس المدور، من المتين (١٩٣٧-١٩٤١).
- الكولونيل سليمان نوفل، من مرجعيون (١٩٤١-١٩٤٣).
- الكولونيل فوزي بك طرابلسي، من دير القمر (١٩٤٣-١٩٤٥).
- الكولونيل جورج بك نجار، من دير القمر (١٩٤٥).

ومنذ تموز/يوليو عام ١٩٢٥، تسلم قيادة السرايا ضباط لبنانيون، باستثناء إدارة الأموال التي ظلت بيد ضابط فرنسي حتى عام ١٩٢٦[٢٥].

IV - عديد الجندرمة اللبنانية:

قدم «ريحانا» بعض الاحصاءات عن عديد الجندرمة اللبنانية في عهد الانتداب (جمهورية الانتداب ١٩٢٦-١٩٤٣) على الوجه التالي، وذلك استناداً الى الوثائق الفرنسية:

- عام ١٩٢٦، كان عديد الجندرمة اللبنانية ٤٢ ضابطاً و ١٣٢٤ رتيباً وفرداً.
- عام ١٩٢٧، كان هذا العديد ٥٠ ضابطاً و ١٣٢٢ رتيباً وفرداً، من بينهم ٦١٧ خيالاً و ٧٠٥ راجلين.
- عام ١٩٢٨، كان العديد ٥١ ضابطاً و١٤١٢ رتيباً وفرداً، من بينهم ٢٥١ خيالاً (أو منقولاً بالسيارات) و١١١٠ راجلين.
- عام ١٩٣١، كان العديد ٤٨ ضابطاً و ١٢٦٣ رتيباً وفرداً.
- عام ١٩٣٦، كان العديد ٤٨ ضابطاً و ١١٠٤ رتباء وأفراد.
- عام ١٩٤٣، كان العديد ١٨٠٠ بين ضابط ورتيب وفرد[٢٦].

كما قدم، كنموذج خاص، عديداً لسرية من الجندرمة، هي السرية الخامسة، على الشكل التالي:

موقع المخفر	العديد		موقع المخفر	العديد	
	راجل	خيال		راجل	خيال
١- وادي الحرير	١٢	٢	طريق ضهور الشوير		
٢- جسر الليطاني	–	٧	٧ - عين الرهبان	٦	–
٣- بر الياس	٣	٤		٦	
٤- شتورا	٨	–	طريق بعلبك		
٥- مريجات	٥	–	٨ - المعلقة	٤	٤
٦ - ضهر البيدر	٦	–	٩ - بيت شاما	–	٧
			١٠ - طليا	٤	٣
			١١ - الطيبة	٤	–[٢٧]
	٣٤	١٣		٢٤	١٤

فيكون المجموع العام = ٥٨ راجلاً و٢٧خيالاً

V - إعادة تنظيم الجندرمة اللبنانية:

وفي ٣٠ آذار/مارس عام ١٩٤٣ أصدرت الحكومة اللبنانية سلسلة مراسيم تتعلق بتنظيم الجندرمة اللبنانية (الدرك اللبناني) وتعديل ملاك الضباط، وفيما يلي أهم هذه المراسيم:

- **المرسوم رقم ٣٧**: ينظم الدرك اللبناني على الوجه التالي اعتباراً من ١ نيسان/ابريل عام ١٩٤٣:

«١ - **قيادة الدرك**: يضطلع بها كولونيل يؤازره : ٢ ليوتنان كولونيل (2Lt. Col.) كمفتشين معاونين.

- أركان آلاي يرأسها بكباشي.
- قسم إدارة على رأسه ليوتنان كولونيل.

«٢ - **ثلاث جوقات**: يقود كل منها ليوتنان كولونيل، وهي:

«- **الجوقة الاولى**: في بيروت، وهي تتألف من وحدات مركز بيروت (الفرقة السيارة وبلوك بيروت).

«**الجوقة الثانية**: في بعبدا، وهي تتألف من بلوكي جبل لبنان وجنوب لبنان.

«**الجوقة الثالثة**: في طرابلس، وهي تتألف من بلوكي شمال لبنان والبقاع.

«إن صلاحية الليوتنان كولونيلية المفتشين المعاونين تنحصر بما يلي:

«١ - في تفتيش جميع وحدات الدرك، وفي مراقبة أعمال قادة البلوكات والطواقم بوجه خاص.

«٢ - في كل ما يتعلق بتعليم الضباط وصف الضباط المرشحين لرتبة ضابط، والافراد المرشحين للترفيع، وبتعليم العَملَة.

«٣ - لقائد الآلاي ان يسند اليهم ما يرتئيه من مهمات اخرى.

«ان الليوتنان كولونيلية المفتشين المعاونين يعملون عند إداء وظائفهم باسم الكولونيل قائد الدرك، ويسلّم اليهم، كل مرة، أمر انتقال.

«ويعتبر قادة الجوقات ممثلي الكولونيل لدى البلوكات التي يقودونها، وتنحصر مهمتهم الأساسية بمراقبة خدمات المخافر التابعة لقيادتهم، وبإعداد المرشحين للترفيع، وهم مسؤولون عن حسن سير الخدمة والنظام العسكري في

جوقاتهم، ولا يحق لهم، في أية حال، ان يتعدوا صلاحية قادة البلوكات المحددة في المرسوم رقم ١٩٧٧ الصادر في ١٧ أيار/مايو سنة ١٩٣٣».

- **المرسوم رقم ٣٨**: الذي عدّل «ملاك الضباط في الدرك اللبناني إعتباراً من أول نيسان/ابريل سنة ١٩٤٣، على الوجه التالي: «بدلاً من: ليوتنان كولونيل٢ يقرأ: ليوتنان كولونيل ٦».

- **المرسوم رقم ٣٩**: الذي نصّ على انه «يحق لرئيس الدولة ان يرقّم جدول الترقي، وأن يعيّن، في أية رتبة كانت، دون مراعاة المرتبة الحائز عليها الضابط، بناء على تقرير الرؤساء بالتسلسل (واقتراح وزير الداخلية)، إذا وجد أسباباً استثنائية، لذلك، أو أسباباً أخرى، كأداء خدمات حربية، او المخاطرة بالحياة محافظة على الأمن العام، بدون مراعاة شروط الامتحان أو القدم بالخدمة».

وفيما يلي نماذج من مراسيم الترقية التي صدرت في تلك الآونة:

- **المرسوم رقم ٤١**: نص على «ترقية البكباشية : أسد جمال، وفيليمون الخوري، ونورالدين الرفاعي، الى رتبة ليوتنان كولونيل، اعتباراً من أول نيسان/أبريل عام ١٩٤٣».

ووضع على جدول الترفيع الى الرتبة نفسها: البكباشي نسيب دحروج، والى رتبة بكباشي، اليوزباشية: سيمون زوين، ونجيب علويه، ومحمد درويش.

ورقي الى رتبة أعلى، اعتباراً من اول نيسان/ابريل عام ١٩٤٣، كل من الضباط المذكورين فيما يلي، والمدرجة أسماؤهم على جدول الترفيع:

لرتبة بكباشي: اليوزباشي سليم البستاني، واليوزباشي فيليب ابي نادر، واليوزباشي سليم حماده.

ولرتبة يوزباشي: الملازم الاول فؤاد الصباغ، الملازم الاول جان خلف، الملازم الاول جورج عرموني، والملازم الاول عبد الرزاق ياسين.

ولرتبة ملازم اول: الملازم الثاني توفيق الفغالي.

«ورقي الى رتبة ملازم ثان، اعتباراً من اول نيسان/ابريل عام ١٩٤٣ كل من الاسبرانية (المؤهلين) المذكورين فيما يلي، والمدرجة أسماؤهم على جدول الترفيع: الاسبيران سعيد عبد الساتر، والاسبيران فوزت فرج، والاسبيران الياس رزق الله، والاسبيران قاسم عبد الصمد، والاسبيران نجيب الخوري»(٢٨).

ثانياً: العمليات الأمنية:

يصعب ان نحيط، في هذا البحث، بكل العمليات الامنية التي قامت بها الجندرمة اللبنانية في عهد الانتداب، سواء أقامت بها مستقلة أم الى جانب الجيش (قوات المشرق الخاصة والقناصة اللبنانية)(٢٩) لذا، فإننا سوف نكتفي بالحديث عن أهم هذه العمليات.

خلال عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦، وعلى أثر نشوب ثورة «سلطان باشا الاطرش» في «جبل الدروز»، تجاوزت هذه الثورة حدود سوريا، نحو لبنان، في بقاع مختلفة منه، في البقاع والهرمل وراشيا وحاصبيا والشوف والشمال (سير الضنية).

ففي الشوف، تدخلت الجندرمة اللبنانية «بفصيلة سيارة» مع ١٥ سيارة، وطاردت المتمردين الذين خسروا ثمانية قتلى واستسلم منهم، للعدالة، نحو ستين، وصادرت ٨٠ بندقية حربية و١٥٠ مسدساً، بينما قتل ضابط واحد وسبعة

من الرتباء والافراد. وقد منح «فوج الجندرمة» وسام «الاستحقاق اللبناني المذهب» على اثر هذه الاحداث(٣٠) (مرسوم رقم ١٧٢ تاريخ ١٩ تموز/يوليو عام ١٩٢٦، وقد سبق أن أشرنا الى ذلك).

كما تدخلت الجندرمة، في الفترة نفسها، لمؤازرة الجيش في قمع أحداث راشيا وحاصبيا، حيث قتل، قرب راشيا، «الليوتنان الفرنسي (تينيه) من ضباط البعثة الفرنسية، وكان على رأس فصيلة، وقتل أيضاً: الملازم سعيد صوما عندما هبّ لنجدة هذا الضابط»(٣١).

إلا ان مهمات أمنية اخرى كانت تنتظر الجندرمة اللبنانية، في العديد من الحالات، وفي مختلف المناطق اللبنانية، نذكر منها:

- **عملية عرمون-سرحمول:** في تموز/يوليو عام ١٩٢٦، حيث اشتركت الجندرمة في مؤازرة الجيش للقيام بالقضاء على عصابة نشطت في هذه المنطقة، واستطاعت ان تلقي القبض على ثلاثة من أفراد هذه العصابة.

- **عملية يونين-نحلة:** (قضاء بعلبك) في ايلول/سبتمبر عام ١٩٢٦، حيث اشتركت في مؤازرة الجيش لقمع تمرد آل دندش (وعلى رأسهم المدعو شمدين دندش) في منطقة يونين-نحله ووادي الريان، واستطاعت ان تلقي القبض على عدد من المتمردين.

- **عمليات عكار- الضنية:** عام ١٩٢٧، وبالاشتراك مع الجيش:

- في آذار/مارس: تطويق بلدة «بقرصونا» ومطاردة إحدى العصابات والقاء القبض على اثنين من رجالها.

- في نيسان/ابريل: تمشيط مناطق سير وحلبا ونهر البارد في مطاردةٍ لعصابة «قاسم شوك».

- **عملية مصطفى طعان دندش**: في آذار/مارس عام ١٩٢٩، اغتيل المدعو «حسن طعان دندش» زعيم آل دندش، من قبل «مخايل حنا روفايل»، مسيحي من المنطقة نفسها، وخشية أن يعمد آل دندش الى الانتقام لزعيمهم المغدور، قامت قوة من الجيش (القناصة اللبنانية) والجندرمة بالانتشار في المنطقة وإنذار آل دندش لكي لا يعمدوا الى الانتقام ويتركوا الامر للعدالة، ولكن خليفة «حسن طعان» في زعامة الدنادشة، أخوه «مصطفى طعان دندش»، رفض ذلك واعتصم مع أنصاره في الجبال، متوعداً بالانتقام لأخيه، وأخذ يتجهز بالمؤن والسلاح والذخيرة، فصدرت الاوامر الى الجيش لتجهيز حملة (بقيادة المقدم «دنيس Denis» قائد القناصة اللبنانية) لاقتلاعه من معقله وإلقاء القبض عليه وعلى أنصاره، وشاركت الجندرمة اللبنانية، في هذه الحملة، بسرية خفيفة. وقامت الحملة بتطويق معاقل مصطفى طعان وأنصاره وانذارهم بوجوب تسليم انفسهم، ثم بدأت تضيّق الطوق عليه شيئاً فشيئاً، الى ان شعر طعان بخطورة وضعه، وكان قائد الحملة قد تلقى أمراً بمداهمة المنطقة التي يتحصن طعان فيها، ويمشطها، فأقدم، وأنصاره، على تسليم انفسهم (في ٣ أيار/مايو عام ١٩٢٩)، وكان عددهم ٢٥ رجلاً، وصادرت الحملة منهم ٢٢ بندقية و١١٠٠ خرطوشة[٣٢].

- **عملية عين الزرقاء**، في البقاع الشمالي، في أيار/مايو عام ١٩٢٩، حيث ألقي القبض على اثنين من العصاة الدنادشة، وقد اشتركت «فصيلة من الجندرمة السيارة» بهذه العملية (وكان النقيب الياس المدور قائد جندرمة البقاع هو الذي يؤمن التّماس مع الدنادشة المتمردين في منطقته).

- **عمليات رتل البقاع**، بقيادة الكولونيل غالاغريني (Galagrini) واشتراك «جندرمة البقاع»، حيث قسّم هذا الرتل الى مجموعتين قامت كل منهما بعدة

عمليات خلال شهري تموز/يوليو وآب/اغسطس عام ١٩٢٩، في مناطق مختلفة من البقاع (مداهمات، وتفتيش، وتوقيف مطلوبين، وإقامة حواجز، وحراسة عيون ماء، وغير ذلك، في مناطق: منابع العاصي وعين الزرقاء، ووادي العاصي ومرج حين، وعرسال، والهرمل، والقصر، والحسية، والنبي عثمان، ومراح الجباب، والكنيسة، ودير الاحمر، ووادي التركمان، ووادي فعاره، ووادي الكرم).

- **عمليات اخرى**، في مناطق مختلفة من لبنان، قامت الجندرمة بتنفيذها بمساعدة من القناصة اللبنانية، ومنها:

- مطاردة عصابات في مجدلون، قرب بعلبك (آب/أغسطس عام ١٩٢٩) وفي الناعمة، قرب بيروت (كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٠)، وإلقاء القبض عليها .

- قمع تظاهرات ضد الغلاء في بيروت (مطلع عام ١٩٣١).

- الإسهام في المحافظة على الأمن أثناء الاشتباكات التي جرت بين جماعتي اميل اده وبشاره الخوري بمناسبة انتخابات رئاسة الجمهورية في كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦.

- الإسهام في المحافظة على الأمن أثناء الاضطرابات التي سببتها إشاعات بوجود نية لدى الحكومة اللبنانية، بتوقيع معاهدة مع فرنسا، وذلك في أواخر عام ١٩٣٦.

- الإسهام في المحافظة على الأمن أثناء الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٣٧[٣٣].

- في أثناء إعلان حالة الطوارئ في البلاد، بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وانهماك الجيش بالدفاع عن الحدود البرية والسواحل

اللبنانية ضد أي هجوم محتمل من قبل قوات المحور، وبعد سقوط فرنسا بيد المحور وقيام حكومة «فيشي» الموالية له، وانهماك الجيش بالدفاع عن الحدود الجنوبية والسواحل اللبنانية ضد أي هجوم محتمل من قبل قوات الحلفاء (وخصوصاً القوات البريطانية - الفرنسية الحرة المتحالفة)، تسلمت الجندرمة حراسة جميع النقاط الحساسة والمهمة ونقاط المراقبة في البلاد، وكذلك مهمات حفظ الأمن بكاملها، واستمر الوضع على هذه الحال حتى سقوط حكومة فيشي في لبنان واحتلاله من قبل القوات البريطانية والفرنسية الحرة، عام ١٩٤١.

بالاضافة الى ذلك، تحتفظ «المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي في فنسين- فرنسا (SHAT-Vincennes) بملف ضخم للمدعو «ملحم قاسم» الذي اشتهر بتمرده ضد سلطات الانتداب في البقاع، والذي شغل قوات الجيش والجندرمة زمناً طويلاً، ويتضمن هذا الملف تقارير عنه وتحقيقات جرت مع العديد من أبناء المنطقة الذين كانوا متهمين بالتعامل معه، ومجريات مطاردته من قبل الجيش (القناصة اللبنانية) والجندرمة اللبنانية، ويمكن لأي باحث الاطلاع على هذا الملف.

ثالثاً: تنظيمات أمنية أخرى: الأمن العام والشرطة.

I - الأمن العام: لم تتوافر لدينا معلومات كافية عن الأمن العام في هذه الفترة، وذلك لأن سلطة القرار، في هذا التنظيم، ظلت، بسبب خطورة مهماته، بيد المفوض السامي الفرنسي الذي كان يفوض بعضاً من صلاحياته الى «مدير» فرنسي يعينه لهذا الغرض، وكان اللبنانيون غالباً ما يشكلون، في هذا التنظيم، عناصر منفذةً ليس لديها أية سلطة للقرار.

كان «الأمن العام» يتألف من ثلاثة أجهزة:

١ - المديرية العامة للأمن العام ومركزها بيروت.

٢ - جهاز خاص بأمن عام مرفأ بيروت يدعى «مفوضية مرفأ بيروت».

٣ - مخافر حدودية في كل من المصنع شرقاً، والعريضة شمالاً (مع سوريا) وفي الناقورة جنوباً (مع فلسطين)(٣٤).

وكان الموظفون الفرنسيون هم الذين يمسكون بزمام الأمور في المديرية، كما كانوا يرأسون الأقسام فيها، وكانوا يشكلون، في الوقت نفسه، المستشارين الفنيين للسلطات المحلية، فيما يتعلق بتنظيم الملفات ومراقبة الاجانب والمشبوهين، ومكافحة الشيوعية والمخدرات والرذيلة، كما كانت هذه المديرية تقوم بالتحقيقات السياسية وغير السياسية، وتعود اليها شؤون «الطرد والاسترداد، وجوازات السفر والتنقلات، والهجرة والحج، والنشاط المضاد للجاسوسية، ومراقبة سلوك الفنانات وافلام السينما»(٣٥).

وكان الأمن العام في لبنان يحرص على ان يقيم علاقات تعاون مع الدول العربية المجاورة مثل سوريا وفلسطين والاردن والعراق ومصر، وذلك لمراقبة المشبوهين الذين يمكن ان يوقعوا ضرراً بأمن هذه البلدان، بالإضافة الى تبادل المعلومات حول التجاوزات غير الشرعية لحدودها المشتركة، والأخطار المشتركة التي يمكن ان تهددها.

II - الشرطة:

كانت القوة الصغيرة للشرطة المدينية (المختصة بالمدن) تتكوّن من عناصر لبنانية يرأسها ضباط لبنانيون، ويشرف عليها ضباط فرنسيون يقومون

بوظائف «المفتشين»، وكانت، كالجندرمة، توضع بإمرة الجيش، عند وقوع أحداث ما، في البلاد، تستوجب ذلك[٣٦]. وبالإضافة الى مهمات الشرطة «في مجال الجرائم و الادارة»، فقد كانت تعتبر «الذراع التنفيذية للأمن العام، الذي كان كله فرنسيا»[٣٧]. وكانت الشرطة تتولى مهماتها «في المدن، وفي شؤون السير أو المواصلات» بشكل منفصل، تماماً، عن الجندرمة «وعن قوات الانتداب الاخرى»[٣٨].

وكالأمن العام، كانت الشرطة تقيم علاقات تعاون مع أجهزة الشرطة في الدول العربية المجاورة، فعلى أثر مؤتمرين عقدا في صيدا (في ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧) وفي القدس (تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه) تم توقيع اتفاق بين الشرطة في كل من لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ومصر، بهدف «مراقبة المجرمين الدوليين والاشخاص المشبوهين»[٣٩]. وبفضل هذا الاتفاق، «وبفضل الدعم الذي قدمه المستشارون التقنيون» (الفرنسيون)، استطاعت أجهزة الشرطة اللبنانية، وبالتعاون مع الشرطة السورية، ان تضع يدها على ٥٩٨٦٩ مسألة عالجها القضاء اللبناني، خلال عام ١٩٢٨[٤٠]. كما ان مدرسة للشرطة أنشئت، في هذا العام، في بيروت، وذلك لتنشئة الشرطيين وتعليمهم، وأصبح الانتساب الى هذه المدرسة والنجاح في امتحاناتها، شرطاً أساسياً للترقي في هذا السلك[٤١].

نظام التقاعد لعسكريي الجندرمة السورية: بتاريخ ٦ تموز/يوليو عام ١٩٢٩، صدر عن رئيس مجلس الوزراء السوري «محمد تاج الدين الحسيني» القرار رقم ١٢٤٢ (عدل بالقرار رقم ١٨٣٧ تاريخ ٦ شباط/فبراير عام ١٩٣٠)، وهو يتعلق «بنظام التقاعد» للموظفين «الملكيين والعسكريين» في سوريا.

وقد صدّق هذا القرار وكيل المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان «تيترو» تحت رقم ١١٥٨ تاريخ ٩ تموز/يوليو عام ١٩٢٩. ثم صدر، عن رئيس مجلس الوزراء السوري، نفسه، القرار التالي (رقم ١٨٣٧٠)، وصدّقه، عن المفوض السامي الفرنسي «هنري بونسو» وكيله «أوبوار» تحت رقم ١٣٤٩ تاريخ ١٤ شباط/فبراير عام ١٩٣٠.

ونظراً لأهمية هذا النظام، لما تضمنه من أحكام تتعلّق بنظام التقاعد لعسكريي الجندرمة، في ذلك الحين، وهو ما يمكن اعتباره نموذجاً لقانون مماثل للجندرمة اللبنانية، في الفترة ذاتها، رأينا إدراج المهم منه في الملحق رقم (٢) من هذا الفصل.

حواشي الفصل الخامس

(١) - Soulais (Capitaine), Cours de maintenir l'ordre à l'Ecole de la Gendarmerie nationale (France), P. 13.

بالإستناد الى القوانين الفرنسية التالية:

- Loi du 28 Germinal AN VII, Art 1er.

Et: Decret de 10 Sept. 1935, Art 1er.

(٢) علم الدين، وجيه، العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ٣٠٣.

(٣) تشتمل «التنظيمات الأمنية» في لبنان، حالياً، على القوى التالية: قوى الأمن الداخلي، والأمن العام، وأمن الدولة، والشرطة، وترتبط جميعها بوزارة الداخلية، باستثناء «أمن الدولة» الذي يرتبط «بالمجلس الأعلى للدفاع»، وأما الجيش، فارتباطه بوزارة الدفاع. وتختلف مهمات التنظيمات الأمنية عن تلك المحددة للجيش اختلافاً كلياً، وان كانت تلتقي عند حدود الدفاع عن الوطن (من أي اعتداء داخلي)، وأما الدفاع عنه (من أي اعتداء خارجي) فهو منوط بالجيش وحده. وأما «التنظيمات الأمنية» اللبنانية، في عهد الانتداب، فقد كانت محصورة، أساساً، بالجندرمة (أو الدرك).

(٤) المجلة القضائية، قوانين قوى الأمن الداخلي، المادتان الاولى والثانية من القانون رقم ١٧/ الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ والمتعلق بتنظيم قوى الأمن الداخلي (ص ٣).

(٤ مكرر) - Longrigg, Syria and Lebanon under French mandate, P. 138.

(٥) - Ibid, P. 270.

(٥مكرر) - Rihana, Histoire de l'Armée Libanais contemporaine T. I, P. 137 (SHAT, Inst. N°. 228/1L du 13/3/1920 (C4 G41, D3), et T. II. P. 90 (SHAT, rapport à la société des Nations de 1927, C7 N 4175, D2).

(٦) - Ayache, Sleiman, organization et fonctionnement de la Gendarmerie libanaise, P.P. 31 - 32. وسوف نعود الى تفصيل ذلك لاحقاً.

(٧) Ibid. p. 32، ومعوض، رئيف، كتاب الجندي اللبناني، ص ٢٢ - ٢٣.

ونعمه، جوزف، تاريخ قوى الأمن الداخلي في لبنان، ص ٢٦ - ٢٧.

وانظر مقالة «لليوتنان» عبد القادر شهاب في مجلة «الجندي اللبناني» عدد نوار عام ١٩٤٢، ص ٣٠ بعنوان (الدرك اللبناني خلال ثمانين عاماً).

(٨) - Rihana, op. cit. T II p.90 (SHAT, rapport à la société des Nations de 1927 et1928 (C 7 N 4175, D2).

(٩) يذكر «عياش» ان سجيناً محكوماً بالإعدام فرّ من سجنه ببيروت عام ١٩٢٩ بتواطؤ مع سجانيه «الذين فتحوا له باب السجن ليهرب»، مما حدا بالسلطة (عام ١٩٣٠) الى إلغاء الحراس المدنيين للسجون وتكليف الجندرمة هذه المهمة، (Ayache, op. cit. p. 33).

(١٠) معوض، المرجع السابق، ص ٢٣ (عن مجلة الجندرمة الفرنسية الصادرة عام ١٩٣٢، من مقال نشره النقيب فريسينيل Capitaine Frayssinel).

(١١) - Ayache, op. cit. P. 33.

(١٢) - Rihana, op. cit. T II, P 91.

(١٣) يذكر ريحانا ان السرية الإقليمية الخامسة كانت تشغل ١١ مخفراً منها ٧ مخافر لمراقبة الطرق و٤ مخافر اقليمية (Ibid).

(١٤) مجلة الجندي اللبناني، عدد نوار عام ١٩٤٢، ص ٣١.

(١٥) - Ayache, op. cit. p. 33.

(١٦) - Ibid, P.P. 34 - 35.

(١٧) شهاب، عبد القادر، الجندي اللبناني، نوار عام ١٩٤٢، ص ٣١.

(١٨) م. ن. ص. ن.

(١٩) مقالة لليوتنان كولونيل أسد جمال بعنوان: الدرك اللبناني وتطوره في ربع قرن، في مجلة «الجندي اللبناني» عدد نوار عام ١٩٤٣ ص ٣٥. وانظر: Rihana, op. cit. TII P. 92. وانظر كذلك: نعمه، جوزف، تاريخ قوى الامن الداخلي في لبنان ص ١٦ - ١٧.

(٢٠) جمال، م. ن. ص ١٥، ونعمه، م، ن، ص ١٧.

(٢١) جمال، م. ن. ص ٣٦.

(٢٢) م. ن. ص. ن.

(٢٣) نعمه، المرجع السابق، ص ١٩ .

(٢٤) جمال، المرجع السابق، ص ٣٦، ونعمه، م. ن. ص ٢٣.

(٢٥) نعمه، م. ن.، ص ٣٧، و Rihana, op. cit. T II P. 92 et: Ayache, op. cit. p: 30.

(٢٦) - Rihana, op. cit. T II PP. 91 - 93 (SHAT, Tableaux indiquant la composition des Gendarmeries des Etats-C7N4175-D2).

(٢٧) - Ibid, P. 367, Annexe no. 25.

(٢٨) مجلة الجندي اللبناني، عدد نيسان/ابريل عام ١٩٤٣، ص ٤٦.

(٢٩) تجدر الإشارة الى ان قرارا صدر عن «حاكم لبنان الكبير»، «ليون كايلا» وأقرّه المفوض السامي الفرنسي «دي جوفنيل»، وهو يحمل الرقم ٣٥٠٢ تاريخ ١٩٢٦/١/٢٦، ويتضمن تعليلاً لإنشاء «القناصة اللبنانية» بأن تلحق «بالجندرمة اللبنانية» وذلك «لتأمين حرس الحدود، وطرق المواصلات، وللمساعدة بصورة عامة، في الدفاع عن البلاد، بالتواصل مع السلطات العسكرية (انظر الفصل الرابع: التنظيمات العسكرية».

(٣٠) - Ayache, op. cit. p. 13 - 32.

(٣١) نعمه، المرجع السابق، ص ١٨.

(٣٢) - Rihana, op. cit. T II, PP. 125 - 138.

(٣٣) - Ibid, PP. 139 - 143.

(٣٤) - Ibid, P. 92.

(٣٥) - Longrigg, op. cit. P. 138.

(٣٦) - Rihana, op. cit. T II P. 92 (SHAT, Rapport à la société des nations de 1927 (C7 N 4175 - D2).

(٣٧) - Longrigg, op. cit. P. 270.

(٣٨) - Ibid, P. 138.

(٣٩) - Rihana, op. cit. TII, P. 93.

(٤٠) - Ibid, (SHAT, raport à la société des Nations de 1928 (C7 N 4175 - D2).

(٤١) - Ibid (SHAT, rapport à la Société des Nations de 1931 (C7 N 4175 - D2).

ملحق رقم (١)

توزيع الجندرمة اللبنانية وفقاً للجنسية والمذهب في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٤

١ - التوزيع وفقاً للجنسية: أ - الضباط:

- تركي	١
- ارمني	١
- لبناني	٤٢
- المجموع	٤٤ ضابطاً.

ب- الرتباء والافراد:

- تركي	١٣
- لبناني	١٠٥٧
- المجموع	١٠٧٠ رتيباً وفرداً.

٢ - التوزيع وفقاً للمذهب: أ - الضباط:

- مسلمون	١١
- علويون واسماعيليون ودروز وغيرهم	٠٥
- كاثوليك	٢٤
- ارثوذكس	٠٤
- المجموع	٤٤ ضابطاً

ب - الرتباء والأفراد:

- مسلمون	٣٥٥
- علويون واسماعيليون	
ودروز وغيرهم	١٦٢
- كاثوليك	٤٨٨
- ارثوذكس	٠٦٥
- المجموع	١٠٧٠ رتيباً وفرداً .

- Rihana, op.. cit. T. I. P.P. 297 - 298 (SHAT, rapport à la société des Nations de 1924 (C7 N 4175, D2).

ملحق رقم (٢)
نظام التقاعد لعسكريي الجندرمة السورية
قرار رقم ١٢٤٢

المؤرخ في ٦ تموز/يوليو سنة ١٩٢٩

المتعلق بنظام التقاعد والمعدل بموجب القرار رقم ١٨٣٧

المؤرخ في ٦ شباط/فبراير سنة ٩٣٠

(صادر عن الحكومة السورية بدمشق)(❖).

الفصل الأول
أحكام عامة

المادة ١- (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) تطبق أحكام هذا القرار بحق الموظفين الملكيين والعسكريين الذين يحالون على التقاعد أو يصرفون من الخدمة اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩.

ويقصد بكلمة (موظفين) المستخدمون الملكيون الداخلون في ملاك الدوائر والضباط العسكريون والمنسوبون الى العسكرية الذين يتناولون رواتب شهرية ثابتة من ميزانية دولة سوريا (وقبل طلبهم لأجل تأدية العائدات التقاعدية). ويدخل في عداد هؤلاء مأمورو إدارات الجمرك والأوقاف والبلديات والمصرف الزراعي والخط الحجازي والدوائر ذات المصالح المشتركة ودوائر المفوضية العليا الذين سمح لهم بدفع العائدات التقاعدية لحد ١ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٩ أو الذين سيسمح لهم بتأديتها فيما بعد بقرار من وزارة المالية. ويستفيد من هذه المنافع ذاتها موظفو الدولة الذين ينفكون بعد تاريخ ١ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٩ عن وظائفهم ليلتحقوا بإحدى الإدارات المذكورة أو بإحدى دوائر الدول الواقعة تحت الانتداب شرط ان يكون التحاقهم جرى بقرار من رئيس الدولة.

(❖) جانا، محمد توفيق، مجموعة قرارات المفوضين السامين بسوريا ولبنان الكبير منذ الاحتلال الفرنسي حتى اليوم، ج ٢: ١٨٠ - ٢٠١.

المادة ٢ - ينحصر حق الاستفادة براتب التقاعد أو تعويض الصرف بالموظفين الملكيين والعسكريين وأفراد عائلتهم الحائزين على الجنسية السورية دون سواهم. ويكون استحقاقهم للتقاعد ولتعويض الصرف اعتباراً من تاريخ دخولهم في الخدمة شرطاً ان لا تدخل مدة خدمة الموظفين التي تعود لما قبل إكمالهم الثمانية عشرة من العمر في هذا الحساب.

عندما يفقد صاحب راتب التقاعد الجنسية السورية فإنه يفقد بالوقت نفسه حقه من راتب التقاعد وتعويض الصرف ايضا، أما العسكريون فيبتديء حق استحقاقهم من تاريخ التحاقهم بالجندية على ان لا يدخل في حساب مدة خدمتهم ما كان عائداً لما قبل إكمالهم السادسة عشرة من العمر. اما التلاميذ الذين يقبلون في المدارس العسكرية العليا قبل دخولهم في الجندية فخدماتهم الفعلية تبتديء اعتباراً من تاريخ دخولهم في المدرسة على ان يكونوا قد أكملوا سن السادسة عشرة من عمرهم ايضاً.

المادة ٣- (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) ان الخدمات التي تؤخذ بنظر الاعتبار في تصفية رواتب التقاعد هي الخدمات الفعلية والمدد المماثلة للخدمات الفعلية على الصورة المحددة ادناه.

أ -يفهم بالخدمات الفعلية:

١ - الخدمات الواقعة في الدولة السورية.

٢ - الخدمات التي أديت في عهد الحكومة العثمانية حتى ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر سنة ١٩١٨.

٣ - الخدمات التي حدثت في دوائر البلاد المنسلخة عن سورية حتى ٣١ آب/اغسطس سنة ١٩٢٠.

٤ - الخدمات الواقعة في حكومات البلاد الواقعة تحت الانتداب الافرنسي على ان تدفع للخزينة السورية جميع العائدات التقاعدية المختصة بالخدمات المذكورة.

٥ - مدة خدمة الموظفين الذين كانوا يتقاضون عائدات بدلاً من الرواتب ثم تحولت تلك العائدات الى رواتب معينة داخلة في موازنة الدولة العثمانية على ان يؤدوا

العائدات التقاعدية عن تلك المدة على اساس اول راتب تقاضوه من الخزينة بعد العائدات.

٦ - الخدمات التي اديت بعد ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر سنة ١٩١٨ في إدارتي الدين العام العثماني وسكة الحجاز السابقتين والخدمات المؤداة في المفوضية العليا والمندوبيات على ان يدفع عنها للخزينة السورية العائدات التقاعدية بتمامها ايضاً.

٧ - الخدمات العسكرية التي اديت من قبل الملكيين برتبة وكيل ضابط أو برتبة اعلى منه التابعة للعائدات التقاعدية.

ب - ويفهم بالمدد المماثلة للخدمات الفعلية:

١ - الضمائم المصرحة للعسكريين في المادة ١١ وضمائم الحرب العامة للضباط المذكورين بالفقرة ٧ من حرف آ من هذه المادة.

٢ - مدة الأسر للموظفين الملكيين والعسكريين.

٣ - الخدمات العسكرية محسوبة عن مدتها الفعلية فقط على ان تكون حادثة بعد دخول الموظف في خدمة الحكومة.

٤ - مدة الاستيداع مع الراتب تماماً ومدة الاستيداع بلا راتب لحد سنتين تماماً. وإذا كانت اكثر من سنتين واقل من اربع سنوات فتحتسب السنتان الاوليتان تماماً ويحسب النصف عن المدة الباقية عن كل مرة شرط ان لا يتجاوز مجموع مدة الاستيداع بلا راتب اربع سنوات.

ان مدة الاستيداع بلا راتب يجب ان تكون ناجمة عن تنسيق بسبب إلغاء الوظيفة أو تنسيق حدث ضمن الشروط المنصوص عنها في المادة ٩ من القرار المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليو سنة ١٩٢٨ رقم ٣٩٠ أو من جراء عدم المثابرة على العمل بسبب الاحتلال . ويستثنى من ذلك مدد الاستيداع التي تتولد بسبب الاستقالة أو بسبب عقوبة تأديبية أو بسبب الاحالة على الاستيداع وبناء على طلب الموظف نفسه.

أما الخدمات التي تؤخذ بنظر الاعتبار في تصفية تعويضات التنسيق فهي الخدمات الفعلية المنصوص عنها بالفقرة آ من هذه المادة.

المادة ٤- تجري تصفية الرواتب وتعويضات الصرف عن الوظيفة من قبل وزارة المالية.

تمنح هذه الرواتب والتعويضات بقرار من قبل وزير المالية.

ان الرواتب والتعويضات التي تمنح بموجب هذا القرار تكون نهائية.

الفصل الثاني
في العائدات

المادة ٥- ان معاشات التقاعد ورواتب الاستيداع القديمة وتعويضات الصرف عن وظيفة تدخل في موازنة الدولة الى ان يتيسر للحكومة إيجاد صندوق مستقل للتقاعد.

وتعتبر عائدات التقاعد التي تحسم من الموظفين من جملة واردات الموازنة.

المادة ٦- ان العائدات التقاعدية إجبارية وهي تتألف:

١ - من السبعة في المئة التي تحسم من معاشات الموظفين الملكيين والعسكريين الذين يستفيدون من هذا القرار ومن رواتب المتقاعدين الذين يتقاضون راتب التقاعد.

٢ - من نصف المعاش الشهري الاول الذي يتناوله الموظفون الذين دخلوا في خدمة الدولة حديثاً.

٣ - من كل زيادة تضاف الى معاشات الموظفين المذكورين والتي تحسم في الشهر الاول بتمامها.

٤ - من الخمسة في المئة التي تحسم من رواتب ورثة المتقاعدين.

٥ - من الواحد في المئة الذي يحسم من اول راتب يتقاضاه المتقاعدون في كل سنة وذلك لقاء ثمن دفتر الراتب .

الفصل الثالث

خاص بمعاشات التقاعد للموظفين الملكيين (المواد ٧-٩).

الفصل الرابع
في معاشات التقاعد العسكرية

المادة ١٠ - يستفيد من معاش التقاعد العسكري الضباط ومرشحو الدرك والضباط المستخدمون في الفرقة السورية ومؤسساتها، على ان تكون سبقت لهم

خدمة في الجيش العثماني واستخدموا فيما بعد في الجيش العربي او الدرك السوري، وجنود الدرك والجنود الذين اصبحوا معلولين واسر المقتولين في الخدمة من هؤلاء الافراد.

المادة ١١ - عند إحالة الأمراء والضباط ومنسوبي العسكرية السابقين الذين سبقت لهم خدمة في الجيش العثماني على التقاعد تضاف على مدة خدمتهم المدد المحررة أدناه:

(آ): كامل المدة الفعلية للخدمات الجارية خلال الحروب الآتية:

١ - حرب ١٩١٤-١٩١٨ أي بين تاريخ نشوبها وتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر سنة ١٩١٨.

٢ - الحروب المسماة بحروب طرابلس الغرب والبلقان.

(ب): نصف المدة الفعلية للخدمات الواقعة في البلاد الحارة التي قضاها الأمراء والضباط ومنسوبو العسكرية السابقون في البلاد الآتية وهي:

اليمن والحجاز ونجد وفيزان.

لا يستفيد من هذه الضمائم العسكريون الذين أخرجوا من الخدمة بسبب تأديبي.

المادة ١٢ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) يحق للأمراء والضباط ومرشحي الدرك ان يطلبوا إحالتهم على التقاعد بعد إتمامهم خمساً وعشرين سنة في الخدمة، كما انه يحق للحكومة إحالتهم على التقاعد حتماً بناء على قرار يصدره مجلس الوزراء.

ان هذا التدبير الأخير لا يطبق إلا في حالة عدم مساعدة حالة الموظف الصحية بعد أخذ رأي اللجنة المنصوص بها في المادة ٢٤، أو في حالة عدم الكفاية في الوظيفة بعد أخذ رأي لجنة تحقيقية تعين بقرار من قبل رئيس الدولة وتؤلف من الزعيم قائد الدرك ومن ضابطين سوريين دركيين من رتبة أعلى من رتبة الضابط المبحوث عن عدم اقتداره، ويعطون عن كل سنة من سني خدمتهم جزءاً واحداً من خمسين جزءاً من راتب رتبتهم الاخيرة الذي تقاضوه فعلاً طيلة سنة كاملة، أما الذين لم يكونوا

أكملوا مدة سنة كاملة في رتبتهم الاخيرة فيجري حساب راتب تقاعدهم على اساس راتب رتبتهم السابقة. ويعامل الضباط المستخدمون في الفرقة السورية ومؤسساتها، الذين هم في الاصل ضباط،على حسب رتبتهم السابقة قبل دخولهم هذه الفرقة، وذلك إذا كانت رتبتهم، عند انفصالهم من الفرقة، دون رتبتهم السابقة. وتصفى رواتبهم كما هي القاعدة في حساب رواتب ضباط الدرك، على ان تحسم منهم العائدات التقاعدية عن رواتب مدة خدمتهم في الفرقة السورية على اساس الراتب الذي أحيلوا بموجبه على التقاعد.

يحال على التقاعد أو يعطى تعويض الصرف حتما ضباط ومرشحو الدرك عندما يبلغون الاسنان الآتية:

الزعيم	٥٨ سنة
القائمقام	٥٦ سنة
القائد	٥٤ سنة
الرئيس	٥٢ سنة

الملازم الاول والثاني ومرشح في الدرك ٥٠ سنة

المادة ١٣ - تخصص رواتب متقاعدي العسكرية وتنقل لمن بعدهم وفقاً للشروط المنصوص بها فيما يلي من الفصول.

المادة ١٤ - أفراد الدرك الذين يقضون مدة عشرين سنة في الخدمة بلا فاصلة، يخصص لهم راتب شهري قدره ٧٥٠ غرشاً لبنانياً سورياً قيد حياتهم، على ان لا يجري انتقاله لأحد ما بعد وفاتهم.

الفصل الخامس

احكام تشمل معاشات متقاعدي الملكية والعسكرية

المادة ١٥ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) كل موظف ملكيا كان أو عسكرياً يصرف من الخدمة لسبب غير تأديبي ولم يكن مكملاً مدة التقاعدية، وكانت مدة خدمته الفعلية تتجاوز الخمس عشرة سنة، يعطى راتب تقاعد بنسبة مدة خدمته على اساس الراتب الذي يخصص للموظفين الذين يكونون قد أتموا ٢٥ عاماً من الخدمة،

أي بنسبة اثنين في المئة عن كل سنة من متوسط معاشه في السنين الخمس الاخيرة للملكيين ووفقاً للمادة ١٢ للعسكريين.

المادة ١٦ - تحول الرواتب المعينة والتعويضات التابعة لعائدات التقاعد المدفوعة قبل ١ كانون الثاني ١٩٢٩ بعملة غير العملة اللبنانية السورية الى العملة السورية على الوجه الآتي:

قرش لبناني سوري	
٣٤٤	كل ١٠٠ قرش تركي
٣٤٤	كل ١٠٠ قرش مصري
٣٤٤	كل ١٠٠ قرش ديناري
٢٩٥	كل ١٠٠ قرش لبناني سوري مع إضافة غلاء المعيشة.
٤٩٢	كل ١٠٠ قرش لبناني سوري ذهبي.

المادة ١٧ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) ان الحد الأصغر للمعاش التقاعدي الذي يمنح للموظفين هو اربعماية قرش لبناني سوري شهريا، واما الحد الأعلى فلا يجب ان يتجاوز ٢٠,٠٠٠ قرش لبناني سوري. ويبتدىء حق الموظف بالمعاش التقاعدي اعتباراً من اليوم الذي يحال فيه على التقاعد ويبتديء حق العائلة بالمعاش من اليوم الذي يلي وفاة مورثها.

المادة ١٨ - إذا دخل احد الموظفين في خدمة دولة اجنبية بدون اذن رسمي من الحكومة يسقط حقه من معاش التقاعد، ومن المطالبة بكل حق اكتسبه عن الخدمات السابقة.

المادة ١٩ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) ان المتقاعدين الذين يؤخذون للخدمة ثانية ويستخدمون في وظيفة تابعة لعائدات التقاعد يقطع عنهم راتب التقاعد طيلة مدة استخدامهم،وعند انفصالهم عن الخدمة يعاملون وفقاً للفقرات الآتية،على ان لا تدخل المدة التي تقاضوا في خلالها راتب التقاعد في حساب مدة الخدمة الجديدة:

(آ): ان المتقاعدين من الموظفين الملكيين والعسكريين الذين يؤخذون للخدمة الملكية او لوزارة من الوزارات يخصص لهم راتب التقاعد مجدداً عند انفصالهم من

الخدمة وفقاً للمادة ٩ من هذا القرار. اما اذا نقص راتب تقاعدهم الجديد عن راتب تقاعدهم السابق بما فيه راتب المدة الاخيرة فيعطون الراتب القديم مضافاً اليه المقدار الواجب اعطاؤه اليهم عن مدة خدمتهم اللاحقة، على ان يجري حساب راتب خدمتهم الاخيرة بنسبة اثنين في المئة من متوسط رواتبهم في السنين الخمس الاخيرة عن كل سنة من سني خدمتهم اللاحقة، وإذا كانت مدة خدمتهم الاخيرة اقل من خمس سنين فيعطون ذلك المقدار على اساس متوسط رواتب المدة المذكورة جميعها.

(ب) ان الموظفين العسكريين الذين احيلوا على التقاعد بعد إكمالهم المدة القانونية ثم أخذوا للخدمة العسكرية ثانية يضاف الى راتب تقاعدهم السابق جزء واحدٌ من خمسين جزءاً من راتب رتبتهم عن كل سنة من سني خدمتهم الاخيرة.

وان الموظفين العسكريين الذين احيلوا على التقاعد قبل إكمالهم المدة القانونية ثم أخذوا للخدمة ثانية يجري حساب راتب مجدداً على اساس مجموع خدماتهم وفقاً للمادة ١٢ من هذا القرار، وأما إذا أخذ احد من هؤلاء الى الخدمة ثانية برتبة هي دون رتبهم السابقة فيعاد لهؤلاء راتب تقاعدهم القديم مضافاً اليه راتب الخدمة اللاحقة فقط وفقاً للفقرة (ب).

(ج) - ان المتقاعدين العسكريين الذين يؤخذون للخدمة العسكرية ثانية وينالون في أثنائها رتبة أرقى من رتبهم السابقة يخصص لهم راتب التقاعد مجدداً على اساس راتب الرتبة التي رقوا اليها وفقاً للمادة ١٢.

المادة ٢٠ - ان المتقاعد الملكي او العسكري الذي يعين لوظيفة ملكية غير خاضعة لعائدات التقاعد والتي يدفع راتبها من قبل الحكومة أو من قبل إحدى الإدارات المنصوص عنها في المادة الاولى، لا يحق له ان يجمع بين راتب التقاعد وبين راتب الوظيفة إلا إذا كان مجموع الراتبين لا يتجاوز الـ ١٨٠٠ ليرة سورية سنوياً،وإذا تجاوز الحد المذكور فيجري تنزيل المقدار الزائد من راتب الوظيفة لا من راتب التقاعد.

أما التعويضات التي لها صفة إعادة النفقات أو التخصيصات غير الشخصية التي استدعتها الوظيفة كنفقات التمثيل وغيرها من النفقات فلا تدخل في حساب تحديد الحد الأعلى للجمع بين الراتبين.

المادة ٢١ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) كل موظف أو ذي معاش التقاعد يحكم عليه لدى القضاء بحرمانه من الوظيفة والرتبة أو يسقط من الحقوق المدنية يسقط حقه من التقاعد على ان يخصص لعائلته حين وفاته ما يصيبها قانوناً من معاش التقاعد. ويعطى لعائلات الموظفين أو المتقاعدين الذين حكم عليهم بالكورك أو سجن القلعة مدة تزيد عن الثلاث سنوات ما يصيبها قانوناً من معاش التقاعد على ان يقطع هذا المعاش حين إطلاق سراح أولئك المأمورين أو المتقاعدين، وعلى ان يعاد الى عائلاتهم حين وفاتهم.

إذا فُقد أحد المتقاعدين ولم يراجع بطلب معاشه التقاعدي مدة خمس سنوات متواليات، يحق لعائلته ان تطلب تصفية معاش الفقيد ضمن الشروط المحددة في هذا القرار.

ويعطى هذا الحق لعائلة الموظف الموجود في الخدمة ايضاً إذا كان قد استحق معاشا تقاعدياً يوم فقدانه. وإذا رجع الفقيد يعاد له راتب التقاعد الذي كان له الحق بتناوله،كما انه يعطى الفرق ما بين المعاش الذي يستحقه والمعاش الذي تخصص لافراد عائلته ان لم يكن تناوله مرور الزمن.

الفصل السادس
في راتب المعلولية

المادة ٢٢ - إذا أصيب الموظف الملكي والعسكري الذي بلغت خدمته ست سنوات على الاقل أثناء الخدمة بمرض أو جرح أو علة خطرة ثبت قانوناً حيلولتها دون القيام بوظيفته كالجنون والفالج وفقدان البصر مما يضطر معه لمعاونة الغير، يحال فوراً أو بناء على طلبه على التقاعد، ويخصص له راتب يعادل نصف متوسط راتبه خلال السنين الثلاث الاخيرة.

وإذا كان مرضه أو جرحه أو علته ليس بدرجة يحتاج معها لمعاونة الغير بل بدرجة تمنعه عن إيفاء الوظيفة، يخصص له ربع ذلك المتوسط ان كانت مدة خدمته تقل عن عشر سنين، وثلث المتوسط المذكور فيما إذا كانت تزيد عن العشر السنين المذكورة.

ولا يمكن بحال من الاحوال ان يكون راتب المعلولية اقل من الراتب التقاعدي الذي يستحقه المعلول عن مدة خدمته.

المادة ٢٣ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) إذا اصيب الموظف الملكي او العسكري بمرض أو علة بسبب تضحية النفس لمنفعة عامة أو بتعرض نفسه لخطر بغية إنقاذ حياة شخص فأكثر، أو بسبب صد غارة أو تعد أو حادث فوجيء به بسبب قيامه بالوظيفة، يضاف الى المعاش أو التعويض الذي يستحقه وفقاً للمادة السابقة الضمائم الآتية:

٥٠ بالمئة من هذا المعاش إذا كان المرض يلجيء صاحبه الى معاونة الغير

٢٥ بالمئة إذا كان الامر بالعكس.

المادة ٢٤ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) تعين درجة معلولية الموظف المنوه بها في هذا الفصل من قبل لجنة مؤلفة من الهيئة الآتية:

١ - طبيبان تابعان لإدارة الحكومة.

٢ - موظف واحد يعين من قبل وزير المالية.

٣ - موظف ينتخبه الموظف المعلول أو الوزارة المنسوب اليها فيما إذا امتنع عن ذلك. ويحق للمعلول أو لوكيله الملمع اليه في الفقرة الثالثة الاطلاع على إضبارته وان ينتخب طبيباً من قبله ليعرض على اللجنة ملاحظاته.

الفصل السابع
في الرواتب القابلة للانتقال

المادة ٢٥ - (المعدلة بموجب القرار ١٨٣٧) ان رواتب التقاعد التي تخصص للموظفين الملكيين والعسكريين بموجب هذا القرار (ورواتب التقاعد المخصصة لهم وفقاً للقوانين المرعية لتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٢٨) قابلة للانتقال الى عيالهم موزعة بين أفرادها وفقاً للأحكام الآتية:

المادة ٢٦ - عائلة الموظف الملكي أو العسكري المتوفى الذين لهم الحق بتقاضي الراتب هم:

١: الزوجة أو الزوجات الشرعيات.

٢: الاولاد الشرعيون الذين تكون أعمارهم دون الثماني عشرة سنة.

٣: البنات العزب.

٤: الام الارملة.

٥: بصورة استثنائية، يحق للوالد والام العاجزين المحرومين من موارد الرزق المطالبة بما يصيبهما من المعاش عن ولدهما المتوفى - إذا لم يمكن معرفة يوم تاريخ ولادة الاولاد الذكور، يقطع راتبهم اعتباراً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني الذي يلي دخولهم في سن الثامنة عشر من العمر.

المادة ٢٧ - يقطع المعاش التقاعدي عن الاولاد الذكور متى أكملوا الثامنة عشرة من العمر، أما إذا كانوا معلولين بدرجة تمنعهم عن الكسب فيداوم على إعطائهم المعاش مدة المعلولية، وأما الاولاد الذين يداومون على التحصيل في المدارس العالية فيثابر على إعطائهم المعاش التقاعدي الى ان يكملوا الحادية والعشرين سنة من العمر.

المادة ٢٨ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) تقطع رواتب البنات عند تزوجهن، وإذا أصبحن أرامل أو مطلقات تعاد اليهن اعتباراً من تاريخ مراجعتهن الواقعة بعد انقضاء العدة الشرعية (في حالة الطلاق) .اما البنات والامهات اللواتي كن متزوجات حين وفاة اولادهن أو ابائهن ولم يستفدن شيئاً من معاش مورثهن واصبحن بعد ذلك ارامل او مطلقات، فإنهن ينلن نصيبهن من الرواتب حسب الاصول. غير ان البنات والامهات اللواتي يفرز لهن الراتب من الرواتب المخصصة لأسرهن قبل ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩ لا يستفدن من الراتب الادنى المصرح عنه في الفقرة الاخيرة من المادة ٣١، بل يجب ان لا يقل راتبهن الأدنى عن ١٣٧ قرشاً سورياً، كما ان بقية أفراد العائلة يعاملون على هذا الوجه. اما الزوجة والزوجات فيقطع عنهن الراتب نهائياً متى تزوجن.

المادة ٢٩ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) إذا توفي احد افراد العائلة النائلين معاش التقاعد أو قطع عن احدهم الراتب بسبب من الاسباب، فيضاف نصف المقدار المخصص له على رواتب بقية العائلة. ويتحتم على الخزينة، قبل توزيع الحصة المذكورة، ان تسترجع الضمائم التي قد منحت سابقاً من اجل إكمال الحد الأصغر المعين في المادة ٣١.

المادة ٣٠ - كل عضو من أعضاء العائلة التي تستفيد من انتقال الراتب يحق له ان يتناول حصة واحدة، ما عدا الزوجات عند تعددهن فإنهن يتناولن حصة واحدة فقط وكذلك الاب والام والجدات والجدود.

المادة ٣١ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) يخصص لعائلة الموظف المتقاعد نصف راتب تقاعده، اما إذا توفي قبل التقاعد فيخصص لعائلته نصف راتب التقاعد الذي يستحقه فيما لو جرت تصفيته ثاني يوم وفاته. يحق لعائلة الموظف المتوفى بعد خدمة تزيد عن عشر سنوات ان تستوفي معاشاً تقاعدياً بنسبة عدد سني خدمة مورثها، وإذا كانت مدة خدمته الفعلية اقل من عشر سنوات فيحق لعائلته ان تستوفي كامل تعويض التنسيق الذي يستحقه فيما لو جرى تصفيته في اليوم التالي لوفاته .

ان الحد الأدنى لمعاش الفرد الواحد من أفراد العائلة مشاهرة ٢٥٠ قرشاً سوريا، والحد الأعلى لراتب العائلة هو عشرة آلاف غرش سوري.

المادة ٣٢ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) إذا قتل احد الموظفين أو توفي على أثر جرح أو حادث ما أثناء قيامه بوظيفته ولم يكن له من الخدمة الفعلية ما يبلغ عشر سنين، فيخصص لعائلته معاش يساوي ثلث معاشه الاخير، وإذا كانت خدماته تتجاوز عشر سنين فيخصص لها نصف معاشه الاخير.

المادة ٣٣ - إذا صدف ان أحد أفراد العائلة يستحق تناول راتبين من جهتين مختلفتين فلا يسوغ له المطالبة إلا بالراتب الأكثر مقداراً.

يتحتم على الخزينة، قبل إجراء تصفية الراتب، ان تسترجع الضمائم التي منحت لأجل إكمال الحد الأصغر المعين في الفقرة الاخيرة من المادة ٣١.

الفصل الثامن
في تعويض الصرف من الوظيفة

المادة ٣٤ - كل موظف داخل في ملاك الحكومة وتابع لحسم العائدات التقاعدية، إذا صرف من الخدمة بسبب غير تأديبي وكان لا يستحق التقاعد، فإنه يعطى تعويض الصرف من الوظيفة على الصورة الآتية:

يؤخذ المعدل الوسطي للرواتب التي تناولها ذلك الموظف خلال الثلاث سنين الاخيرة من مدة خدمته أو خلال مدة خدمته كلها إذا كانت لا تبلغ ثلاث سنين ثم يعتبر راتب شهر واحد، ويعطى للموظف ذلك الراتب عن كل سنة من سني خدمته التي تقل عن عشر سنين، كما انه يعطى راتب شهر ونصف ايضاً على نسبة المعدل المذكور عن كل سنة من سني خدمته بدءاً من السنة العاشرة الى الخامسة عشرة.

المادة ٣٥ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) الموظفون المنسقون من قبل أو بعد نشر هذا القرار، إذا أعيدوا الى الوظيفة ثانية، يجب عليهم ان يعيدوا من تعويض التنسيق الذي أخذوه سابقاً المقدار الزائد عن نصف الرواتب التي كانوا يتقاضونها فيما لو كانوا بقوا في وظائفهم، على ان يستوفى منهم ذلك المقدار أقساطاً شهرية تحسم من رواتبهم.

المادة ٣٦ - إذا كان المبلغ الواجب استرداده المنصوص عنه في المادة السابقة لم يسدد بتمامه قبل إحالة الموظفين على التقاعد فيحسم شهرياً مبلغ يعادل نصف راتب تقاعده حتى يتم تسديد تعويض التنسيق.

وتطبق الاحكام ذاتها بحق عائلة الموظف المتوفى قبل تسديد كافة دينه للخزينة، وإذا كانت مدة خدمة الموظف أقل من عشر سنين فبقية الدين بتمامه تنزل من التعويض المنصوص به في الفقرة الثالثة من المادة ٣١.

الفصل التاسع
احكام خصوصية موقتة

المادة ٣٧ - ان الموظفين الذين أحيلوا على الاستيداع بالراتب (أي المعزولين) قبل تاريخ ١ كانون الثاني عام ١٩٢٩ يحالون حتماً على التقاعد وفقاً لأحكام هذا القرار مهما كانت مدة خدمتهم.

يجري تقاعد هؤلاء الموظفين بنسبة سني خدمتهم باعتبار متوسط رواتبهم في السنين الخمس الاخيرة من مدة خدمتهم الفعلية دون ان تدخل فيها مدة الاستيداع.

المادة ٣٨ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) للوزراء الذين هم من قدماء الموظفين الحق بأن يطلبوا، في خلال شهر بعد صدور هذا القرار أو في خلال الشهر الذي يلي تعيينهم، حسم العائدات التقاعدية من راتب الوزارة اعتباراً من تاريخ تعيينهم اليها، وفي هذه الحالة يستفيدون من خدمتهم في الوزارة بحساب التقاعد أو إعادة النظر فيه وفقاً لفقرة (آ) من المادة ١٩، أو في حساب تعويض الصرف الذي يستحقونه عند استقالتهم او انفصالهم من الوزارة.

المادة ٣٩ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) الضباط والجنود الذي هم غير مكلفين بدفع العائدات التقاعدية إذا أصيبوا بعاهة أو قتلوا أو استشهدوا في الحرب أو في مصادمة الاشقياء ضمن الحدود السورية، يخصص لكل فرد من أسرة من يموت منهم ٢٥٠ غرشاً لبنانيا سوريا إذا كانت الاسرة مؤلفة من ثلاثة اشخاص فما دون، وإذا كانت مؤلفة من اربعة أفراد فما فوق فيخصص لكل منهم ٢٠٠ غرش لبناني سوري وفقاً لمواد الفصل السابع من هذا القرار.

ويخصص للجنود والضباط ووكلاء الضباط غير الخاضعين للعائدات التقاعدية، الذين يعتلّون في سبيل الامن العام أو يصابون بعاهة مثبتة وفقاً لأحكام المادة ٢٤، راتب تقاعد شهري قدره ١٥٠٠ غرش لبناني سوري إذا كانت العلة تحوجهم لمعاونة الغير، والف غرش لبناني سوري إذا كانت لا تحوجهم لذلك.

المادة ٤٠ - يحق لأصحاب الرواتب الممنوحة بموجب القرار رقم (٣٨٣) تاريخ ١٩ آذار/مارس عام ١٩١٩ ان يجمعوا بين الراتب الذي يتقاضونه من ميزانية الدولة وبين الراتب المخصص لهم من ترتيب الشهداء.

المادة ٤١ - ان اصحاب رواتب التقاعد التركية أو من لهم الحق بنوال راتب تقاعد، الذين قبلوا بالجنسية السورية أو اعيدوا اليها من قبل تاريخ هذا القرار، وذلك بموجب القرار المؤرخ في ١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥ رقم ١٦، تصرف أو يعاد صرف رواتبهم اعتباراً من تاريخ عودتهم الى الجنسية السورية.

المادة ٤٢ - ان الرواتب وضمائم المدة اللاحقة المتراكمة عن المدة السابقة لتاريخ ١ تموز/يوليو عام ١٩٢٧، والتي قد يدّعي بها أصحاب الرواتب المسجلة، تدفع لأربابها كما يلي، على شرط تقديمهم طلباً خطياً بها قبل تاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٩:

(آ) - يحق للضباط الذين احيلوا على التقاعد بين ١ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٢٠ وبين ٣١ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٠ الاستفادة من الضمائم ١٥ بالمئة التي كانت تحسم عنها العائدات التقاعدية، على ان تدفع لهم اعتباراً من ١ تموز/يوليو عام ١٩٢٧، ويصحح دفتر راتبهم على هذا الشكل.

(ب) - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) الموظفون الملكيون والعسكريون الذين قبلوا في خدمة الحكومة السورية أو ظلوا فيها بعد انسحاب الحكومة التركية واحيلوا فيما بعد على التقاعد وخصص لهم راتب موقت أو سلفة اعتباراً من تاريخ مؤخر عن تاريخ إحالتهم على التقاعد، والعائلات التي كان مورثهم يتقاضى راتباً تقاعدياً أو سلفاً من الخزينة السورية وخصص الراتب أو السلفة لتلك العائلات من تاريخ مؤخر عن تاريخ وفاة مورثهم، لهم الحق بأن يتقاضوا تلك الرواتب أو السلف اعتباراً من تاريخ ترك الخدمة او من تاريخ وفاة المورث حتى تاريخ استيفاء تلك الرواتب او السلف.

(ج) - يحق للضباط المتقاعدين الذين استفادوا من خدماتهم اللاحقة في الجهة العسكرية وفقاً للمادة ١٤ من القرار رقم ٤٩٠ ان يتقاضوا ضمائم المدة المذكورة اعتباراً من ٣٠ آب/اغسطس عام ١٩٢٤.

المادة ٤٣ - ان احكام هذا القرار لم تخالف احكام القرار رقم ٩٥ المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير عام ١٩٢٨ والذي يخول الحكومة حق شراء الرواتب التقاعدية الشهرية التي هي دون ال ٢٤٦ غرشاً سورياً لبنانياً.

المادة ٤٤ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) لا يجوز حجز المعاش التقاعدي إلا إذا كان صاحبه مديوناً للحكومة أو لنفقة، ولا يجوز فراغه لشخص آخر، ويُكتفى بحسم خمس الراتب على الاكثر من المعاشات التقاعدية التي تحجز لتسديد الديون العائدة للحكومة أو النفقة، إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عنها في المادة ٣٦ و٤٦ من هذا القرار، وإذا ثبت ان احد الموظفين الذين يستفيدون من حق التقاعد

اختلس شيئاً من الاموال الاميرية أو الاموال الخاصة الموضوعة في عهدته او السلف التي يتوجب عليه إعطاء حساب عنها، أو أساء استعمال امنية فيها، يفقد حقوقه في معاش التقاعد حتى ولو كان ذلك الراتب قد تخصص وصرف له.

المادة ٤٥ - يتثبت تاريخ تولد الموظفين الموجودين على رأس الوظيفة، حين صدور هذا القانون، حسب تحرير تذاكر النفوس الجارية في سنة ١٩٢٢، وأما الذين سيدخلون الوظيفة مجدداً فحسب تذاكر النفوس الموجودة لديهم، ولا تعتبر معاملة تصحيح السن الجاري بعد التحرير المذكور وبعد إبراز التذكرة المذكورة.

المادة ٤٦ - (المعدلة بموجب القرار رقم ١٨٣٧) ان ذمة الموظفين من عائدات التقاعد عن خدماتهم السابقة تحوّل الى القروش السورية وفقاً للمادة ١٦ من هذا القرار، وعلى ان تُدفع للخزينة بنسبة عشرة في المئة من رواتبهم . ويستثنى من هذه القاعدة رواتب الموظفين الذين تقاضوها على اساس القرش السوري مضافاً اليها بدل غلاء المعيشة، حيث تستوفى منهم العائدات التقاعدية على أساس الراتب الذي تقاضوه فعلاً مضافاً اليه بدل غلاء المعيشة.

المادة ٤٧ - يؤجل استيفاء العائدات التقاعدية العائدة للخدمات التي أديت في كيليكيا او في اراضي العدو المحتلة (المنطقة الشمالية)، خلال مدة الاحتلال العسكري الإفرنسي، ريثما يتم الاتفاق مع الجمهورية التركية.

المادة ٤٨ - تطوى كسور القرش من راتب التقاعد .

الفصل العاشر
احكام تنفيذية

المادة ٤٩ - يعتبر هذا القرار نافذاً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩.

المادة ٥٠ - تلغى سائر الاحكام السابقة المخالفة لهذا القانون.

الفصل السادس

العمليات العسكرية

لم يكن إعداد سلطة الانتداب، في سوريا ولبنان، لقوات عسكرية محلية، تنفيذاً للمادة الثانية من صك الانتداب (التي تتيح لهذه السلطة إعداد «الجندرمة المحلية اللازمة للدفاع عن البلاد»)، بقدر ما كانت تعني إعداد قوة عسكرية محلية تقوم «بحفظ الامن» في هذه البلاد (وفقاً للمادة نفسها). وإذا كان «الدفاع عن البلاد» يعني، في نظر هذه السلطة، الدفاع عن الانتداب نفسه، في وجه اهل البلاد الرافضين له، فقد كان «حفظ الامن» يعني، في نظرها، كذلك، مقاومة الانتفاضات والثورات وحركات التمرد التي ظلت تتوالى، ضد الانتداب، طوال عهده.

كانت القوات الفرنسية التي تمركزت في سوريا ولبنان، منذ احتلالهما عام ١٩١٨، وبعدها، في عهد الانتداب، مؤلفة، في غالبيتها، من جنود المستعمرات الافريقية (من مغاربة وتونسيين وجزائريين ومدغشقريين وسنغاليين، الخ...) بينما كانت ملاكاتها (كوادرها) من الضباط والرتباء الفرنسيين، وفي عام ١٩٢١ بلغ عديد هذه القوات، البرية والبحرية والجوية «ما يزيد على خمسين ألف رجل»، إلا انها صارت تتناقص مع ازدياد عديد القوات المحلية، في كل من البلدين، حتى اصبحت، في مطلع عام ١٩٢٥، «لا تتعدى الـ ١٥ رجل»، بينما ارتفع عديد القوات المحلية، في ذلك الحين، الى «٧٠٠٠ رجل»،

وكانت «إمرة» هذه القوات محصورة بالضباط والرتباء الفرنسيين الذين كانوا يشكلون كوادرها[١].❖

وكما سبق ان قدمنا، استعانت سلطة الانتداب بهذه القوات في أثناء عملياتها العسكرية لقمع الثورات التي جرت في أنحاء مختلفة من البلاد. وسوف نتناول، في هذا البحث ثلاثة مراحل:

أولاً: مرحلة تداعيات الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) في المناطق اللبنانية المتعاطفة معها.

ثانياً: مرحلة العمليات العسكرية خلال الفترة (١٩٢٨ - ١٩٣٩).

ثالثاً: مرحلة العمليات التي اشتركت فيها القوات المحلية ضمن قوات الانتداب، في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).

أولاً: مرحلة الثورة السورية الكبرى (ثورة سلطان باشا الاطرش)، (١٩٢٥ - ١٩٢٧):

ما ان اندلعت هذه الثورة، في سوريا، حتى عمدت سلطة الانتداب الى تعزيز القوات العسكرية المحلية، في كل من سوريا ولبنان، والتي كانت ضمن ما يسمى «بقوات المشرق المساعدة Troupes auxiliaries du Levant»، فأنشأت «المفارز المتحركة» و «حرس الحدود» من اهل البلاد، وجعلت التطوع في هذه الوحدات «اختياريا»، حيث تشكلت، في معظمها، من «الشركس والأرمن وباقي الاقليات الاخرى»[٢] نظراً لعدم تجاوب باقي الاجناس والطوائف التي لم تكن

(❖) حرصنا على استخدام كلمة «كوادر» ومفردها «كادر» وهي تعريب لكلمة «cadre» بالفرنسية، وتعني أيضاً «مِلاك»، بعد أن أجاز «المعجم العسكري الموحّد» الصادر عن الجامعة العربية، استخدامها، ولأنها أقرب إلى مفهوم العامة (المؤلف).

راغبة في مواجهة ثورة ربما كانت تعبّر عما تكنه من مشاعر وأحاسيس تجاه الانتداب، وهذا ما دفع بسلطة الانتداب الى تعزيز هذه الوحدات وإعدادها للقتال سواء بزيادة عديدها أم بتحسين أسلحتها ومعداتها العسكرية وفقاً «للمكننة المتزايدة»، حتى بلغ عديد هذه القوات، عام ١٩٣٠ نحو ٩٥٠٠ رجل (وعام ١٩٣٥ نحو ١٤ ألف رجل)، إلا ان «الكوادر» ظلت فرنسية في الغالب، رغم وجود عدد من الضباط والرتباء المحليين الذين، ربما لم يكونوا، من المهارة العسكرية، بالمستوى الذي أحرزه الضباط والرتباء الفرنسيون، مما استدعى إبقاء «إمرة» هذه الوحدة بيد «الكوادر» الفرنسية[٣].

وباستثناء «القناصة اللبنانية»، كانت هذه الوحدات معدة للإشتراك في مختلف العمليات العسكرية، الأمنية خصوصاً، وقد اشتركت، فعلاً، في مؤازرة الشرطة في قمع «الاضطرابات المدنية، والجرائم القبلية وقطاع الطرق، وتوترات الحدود، والاضطرابات الناتجة عن عمليات الإقتراع»[٤].

في تقرير صادر عن «قوات المشرق - قوات لبنان الكبير - القطاع الجنوبي»، تفصيل وافٍ «للأحداث العسكرية» التي جرت في «لبنان الجنوبي»، من «أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٥» حتى «كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧»، وفيما يلي أهم ما ورد في هذا التقرير(❖):

كانت أصداء معارك حوران (في تموز/يوليو وآب/أغسطس عام ١٩٢٥) قد وصلت الى «دروز» حرمون «جبل الشيخ»، وكانت، بالنسبة اليهم، مدعاة فخرٍ

(❖) **ملاحظة**: حرصنا على أن ننقل أهم مضمون هذا التقرير، كما ورد، بحيث يستطيع القارئ ان يتبين «الرواية الفرنسية للأحداث»، كاملة، مع حرصنا، كذلك، على استبدال بعض العبارات التي رأيناها غير ملائمة أو غير صحيحة، فاستخدمنا: - كلمة «ثوّار» بدلاً من «عصابات»، - واسم «جبل الشيخ» بدلاً من «حرمون»، - واسم «نهر الحاصباني» بدلاً من «نهر الاردن» (لخطأ وقع به منظم التقرير، فسمّى «الحاصباني» باسم «الاردن»).

واعتزاز، بسبب الانتصارات التي حققها «رفاقهم» وأبناء طائفتهم، في سوريا، إلا انهم، على ما يبدو، لم يكونوا على استعداد للإسهام «في صراع نتائجه غير مضمونة». ورغم ذلك، فهم كانوا يدركون انهم لن يستطيعوا ان يستمروا خارج الصراع، طويلاً، وانهم لا بد من ان ينخرطوا فيه، عاجلاً أم آجلاً، أرادوا ذلك أم لم يريدوا.

ويذكر التقرير انه، بناء على هذه التقديرات التي توصل اليها دروز «جبل الشيخ» (أي حاصبيا وراشيا)، رأوا ان يدعوا «ثوّار الجبل» في حوران، لمقاتلة الفرنسيين، في مناطقهم، فتوجه الى هذه المناطق نحو «٧٠٠ إلى ٨٠٠» ثائر «من دروز حوران» في مفرزتين، وكان يقودهم «حمزة الدرويش ومتعب الأطرش»، سالكين طريق: مجدل شمس- بانياس- كفرشوبا (حيث سلّم الاهالي اليهم مفرزة الجندرمة المقيمة في البلدة) - شبعا- الماري، وكان «مقاتلون جدد» ينضمون اليهم من القرى والبلدات التي يمرون فيها.

جرت هذه الاحداث في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، ولم يلق الثوار الدروز الآتون من حوران أية مقاومة، على طول الطريق التي سلكوها، وهذا ما أثار استغراب السلطة التي نظمت هذا التقرير، ولكنها استدركت مبررة ذلك بقولها: «علينا ان لا ننسى انه، في هذه الفترة، كانت كل قواتنا الموجودة في سوريا، والمكونة من ٧ كتائب فقط، قد أرسلت من جبل الدروز، حيث كانت تعمل بقيادة الجنرال غاملان، الى دمشق، حيث كانت الثورة قد انفجرت»، وهكذا فإن «ضُعف عديدنا اضطرنا الى ان نقترب من قاعدتنا: بيروت، وان نتمسك بالمدينة الكبرى، دمشق، التي اندلعت الثورة فيها، وان نحرس الخط الحديدي الذي يصل المدينتين، الواحدة بالاخرى، وهذا ما جعلنا نعتبر ان جنوب لبنان قد اهمل نوعاً ما».

كان للفرنسيين، في حاصبيا، حامية صغيرة مؤلفة من «فصيلتي رماة سنغاليين»، وقد عززت هذه الحامية، فيما بعد، بسرية من الفوج السابع عشر للرماة السنغاليين (بقيادة النقيب بورتا Portat)، إلا ان ذلك لم يكن كافياً لمواجهة نحو «ألف من الدروز ألهبت حماستهم انتصارات حديثة»، بينما يرى التقرير ان على الفرنسيين ان يتحاشوا «أية خسارة جديدة مهما كانت صغيرة» وذلك لأن مثل هذه الخسارة سوف تؤدي الى «نتائج خطيرة، في بلاد يغلب عليها العنصر الإسلامي الذي يشيع عنا شائعات مهمة»، ولأجل هذا، انسحبت «سرية بورتا» الى «النبطية» بغية «مراقبة متاولة هذه البلاد، وانتظار الوقت المناسب لبدء العمل»، مما أعطى «دروز حوران» التسهيلات الكافية «للتجول بين جبالهم ولبنان»، بينما التأم، في حاصبيا، وبقيادة «العقيد كابتيريل Col. Capitrel»، سرية من «الجوقة الاجنبية»، واخرى «الرابعة» من فوج «السباهي» الثاني عشر، وكانت مهمة هذا «الرتل» ان يعمل في «القسم الغربي من جبل الشيخ»، بينما يعمل «رتلٌ» آخر مؤلف من «الكتيبة الرابعة» من الفوج الحادي والعشر «للرماة الجزائريين» وفصيلة مدفعية ٦٥ ملم جبلية، في «القسم الشرقي» من الجبل المذكور، في جهات «قلعة جندل». إلا ان تفاقم الاحداث في دمشق أدى الى استدعاء هذا الرتل اليها، بينما انسحب الرتل الأول من حاصبيا الى راشيا، كاحتياط، ولكن قلعة راشيا هوجمت، وبعنف، بعد اسبوعين فقط.

ما أن اقترب ثوار حوران من حاصبيا، حتى شعر دروز هذه البلدة بخطورة الوضع، فسعوا الى التفاوض مع قادة أولئك الثوار بهدف إبعادهم، عن بلدتهم، وفي الوقت نفسه، كانت حامية حاصبيا (المؤلفة من فصيلتي الرماة السنغاليين) تنسحب، في الوادي، ليل ٩ - ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما كان «حمزة الدرويش» يدخل البلدة على رأس ٣٠٠ خيال، على الطريق العام،

«والتقت الوحدتان (الفرنسية والدرزية) على مسافة ماية متر، دون ان تتبادلا إطلاق رصاصة واحدة».

في هذه الأثناء، استدعي «الجنرال سارّاي» الى فرنسا ليحل محله «الجنرال ديبور Duport» كقائد أعلى لقوات المشرق الفرنسية، مما أتاح للثوار، في حاصبيا، فرصة إعلان الثورة، «وكان المسيحيون اول الضحايا»، وكذلك كان حال مسيحيي بلدة «كوكبا»، مما دفع بمسيحيي مرجعيون الى الاستغاثة بالحامية الفرنسية المرابطة في النبطية (وكانت مؤلفة من سرية بورتا والفصيلتين المنكفئتين من حاصبيا). وسارت سرية «بورتا» نحو مرجعيون (بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)، إلا انها، ما أن وصلت الى جسر الخردلي، حتى علمت ان الثوار الدروز (ويقدر عددهم بنحو الف مقاتل) يتجهون نحو مرجعيون «وبنصيحة من ضابط الاستخبارات، عادت السرية أدراجها الى النبطية». ولكن، وخلافاً للمعلومات التي وردت الى النقيب «بورتا»، لم يدخل الثوار الدروز بلدة مرجعيون، فعادت السرية، في اليوم التالي، الى البلدة «مصحوبة بعددٍ من الأنصار المسلحين الذين جندهم المسيو بنسون Pinçon، المفتش الاداري في لبنان الجنوبي»، حيث تمركزت فصيلتان عند «المخرج الغربي للبلدة»، بينما تمركزت فصيلتان أخريان في بلدة «القليعة»، واما الانصار (وهم من اهالي مرجعيون) فقد تمركزوا على التخوم الشرقية لبلدتهم.

وفي الساعة السابعة من صباح ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ هاجم الثوار مرجعيون، فهرب الانصار «منذ الطلقات الاولى، بل إن بعضهم ترك سلاحه»، و«نهبت البلدة، وأحرقت المنازل الرئيسية والمدارس، ولكن الدروز لم يجرأوا على مهاجمة خمسين سنغالياً تمركزوا في مجموعة من المنازل». وفي المساء، وخشية ان يقوم الثوار بمحاصرته، عاد النقيب «بورتا»،

بسريته، الى النبطية، تاركاً، عند جسر الخردلي، عدداً من «الجندرمة اللبنانيين». وقد حاول الثوار، في الليلة التالية، مهاجمة الجسر ونسفه، إلا انهم لم ينجحوا في ذلك، ولم يعيدوا الكرّة. ويتابع التقرير: «لم يكن بإمكاننا نقل مصفحات أو دبابات لاحتلال حاصبيا... صحيح ان هذه وتلك لن تقدم لنا نفعاً كبيراً، لأن الطريق المؤدية الى حاصبيا مقطوعة وزاخرة بالحواجز التي لا يمكن اجتيازها، إلا ان الدروز لا يجهلون ان تموين قواتنا العاملة في جبل الشيخ كان سيصبح مستحيلاً تقريباً، لو انهم دمروا جسري الليطاني، وهما الجسران المبنيان جنباً الى جنب، واللذان يشكلان الطريق الوحيدة التي كانت تؤدي، في ذلك الحين الى المنطقة المحاذية».

لقد أشيع، يومذاك، ان في نية الثوار التقدم الى النبطية وصيدا، لأجل حث المسلمين «المتاولة والسنّة» للحاق بهم، وكان هؤلاء قد أبدوا، في مناسبات عديدة، تعاطفهم معهم، وذلك عن طريق «إرسال سيارات محملة بالفواكه والحلويات»، ولكن تلك الشائعات لم تكن صحيحة بدليل انه لم يكن يوجد أي مانع يمنع الثوار من تنفيذ مخططهم هذا، لو أرادوا، وان «انضمام ٣ أو ٤ آلاف بندقية اليهم، لم يكن أمراً يستهان به، لو ان الدروز كانوا يرغبون، حقاً، برمينا في البحر، كما يقولون».

ولكن، هل كان وجود اسطول فرنسي، في مياه صيدا، في تلك الآونة، سبباً لتخلي الثوار عن تنفيذ مخططهم هذا، إذا وجد؟ فقد رست، في ميناء حاصبيا، في ذلك الحين، ثلاث قطع بحرية فرنسية مؤلفة من زورق خفر (Aviso) يدعى «ليفان Levin» ومن زورقين مسلحين (Canonnières) هما: الديدينييز (La Dédaigneuse) والكابريسييز (La Capricieuse)، وقد أنذر قائد الاسطول اهل المدينة (صيدا) بقوله: «عند أقل بادرة ثورة، ستدمر المدينة بالمدفعية». إلا ان

بعض الزعماء المسلمين، في هذه المدينة، حاولوا إبطال مفاعيل هذا الانذار وذلك بإشاعتهم ان «عصبة الأمم» تعارض قصف المدن في البلاد الواقعة تحت الانتداب، وان «الجنرال سارّاي» أرغم على ترك البلاد لأنه قصف دمشق، ولكن «منظر الزوارق، واتجاه المدافع، كان معبّرا» عن عكس ذلك، ولأجل هذا، فإن صيدا «لم تتحرك».

وأما الثوار الذين كانوا ينعمون، في منطقتي مرجعيون وحاصبيا ، بحرية الحركة، فقد ظلوا أربعة ايام في مرجعيون، ساروا، بعدها، باتجاه راشيا. ويتابع التقرير:

«يقال، في لبنان، ان الدروز، عندما ساروا الى راشيا، كان هدفهم احتلال الاراضي التي ضمت الى الجمهورية اللبنانية، وتدمير الطائرات الجاثمة في مطار رياق، والتي سبق ان سببت لهم خسائر كبيرة من جراء قصفها المتكرر. هذا رأي، إلا ان هناك رأياً آخر يقول إن الزعماء الدروز يأملون تعزيز هيبتهم باحتلال راشيا ، وهو ما يرونه سهلاً، لأن حاميتها لا تضم سوى ٢٤٠ مقاتل، وان رجالهم يدفعونهم الى السلب. وفي أي حال، فإن قرار الهجوم على راشيا قد اتخذ، رغم معارضة زعماء دروز حاصبيا الذين اعلنوا عن عدم رغبتهم في اللحاق بحلفائهم في هذه الحملة. وبالفعل، فإن الذين اشتركوا في الهجوم على راشيا هم: دروز حوران ومجدل شمس والشوف»(❖).

الدفاع عن راشيا(٥): كانت حامية راشيا مؤلفة من: السرية الرابعة من فوج السباهي الثاني عشر، ومن سرية من الجوقة الاجنبية. وقد بدأ الهجوم عليها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، ولم ينل الثوار، من جراء

(❖) SHAT-Vincennes, S on outre-mer.

هجومهم هذا، أي نجاح يذكر، رغم انهم تعرّضوا لخسائر فادحة. وفي اليوم التالي (٢٣ منه)، كرر الثوار هجومهم، ولمرات متعددة، وبلا أي نجاح، دائماً، ولكن الحامية بدأت تستشعر النقص المتفاقم في ذخيرتها، وأخذت تطلب النجدة.

ان فوج «السباهي» السادس، الآتي من المغرب، قد أبرّ ببيروت، في ٢١ منه، فانتقل، في اليوم التالي، مباشرة، وبواسطة سكة الحديد، الى شتورا، ومنها الى راشيا. وكانت قد انتقلت، الى راشيا كذلك: كتيبة «ديرلو» (Durlot) من الفوج الرابع للرماة الكولونياليين، وفصيلة مدفعية ٧٥ ملم، وفصيلة «لالان» (Lalane)، واخيراً: كتيبة لواينيه (Loynet) من الفوج الحادي والعشرين للرماة الجزائريين (وكان هذا الفوج في طريقه الى حاصبيا، عندما تلقى أمراً بتغيير اتجاهه، حيث وضع بتصرف العقيد لوبيز (Lobez) قائد فوج السباهي السادس، ليذهب لنجدة حامية راشيا)، وكان، مع هذا الفوج: فصيلة مدفعية ٦٥ ملم. وقد وضعت هذه القوات، جميعها، بقيادة العقيد لوبيز.

في الساعة التاسعة والنصف من صباح ٢٣ منه، انضمت كتيبة «ديرلو»، ومعها فصيلة المدفعية عيار ٧٥ ملم، الى فوج السباهي السادس، حيث شكلت جميعها رتلاً واحداً. وبعد ذلك بساعات، توجه الرتل نحو ر اشيا، ولكن قائد الرتل تلقى برقية (عن طريق إحدى الطائرات)، بإن الثوار استطاعوا اختراق دفاعات الحامية في قسم من القلعة، وان الوضع «خطير جدا». وجاء في البرقية ان حامية راشيا «التي تهاجَم، بعنف، منذ ثلاثة ايام، هي في وضع ميؤوس منه، وانها فقدت نقيباً من ثلاثة (النقيب غرانجيه الذي قتل)، وان نصف عديد ضباطها قد جرح، وان فيها: ٣٠ قتيلاً و٤٠ جريحاً، وانه لم يعد لديها ذخائر، ولا مؤونة، وان نصف القلعة التي يدافع الفرنسيون عنها قد احتلّ من قبل

الدروز، وان الحامية تقاتل من ساحة الى ساحة، داخل القلعة، بالسلاح الابيض، وبالحراب، وان قسماً من المباني قد احترق».

أمام هذا الوضع، قرر العقيد «لوبيز» ان تستمر كتيبة «ديرلو» في تقدمها نحو راشيا، ملتحقة «بالسباهي، وبفصيلة المدفعية ٧٥ ملم، وكانت هاتان الوحدتان قد اندفعتا، مباشرة، نحو راشيا»، وكانت المخاطر كبيرة، إذ إنه لم يكن بوسع هذا الرتل بلوغ راشيا الاّ خلال الليل، وهو يسير في منطقة زاخرة «بعصابات الدروز»، ومع ذلك، كان لا بد من متابعة التقدم، حيث ينطلق الرتل الى الهجوم فور وصوله، «لعله يستفيد، بذلك، من عامل المفاجأة».

تابع «فوج السباهي» تقدمه، بلا عقبات، ووصل، ليلاً، الى مرتفعات تقع على مسافة ٣ كلم من القلعة، وكانت المفاجأة ممكنة لولا ان «إشارة» انطلقت من تلة قريبة تنذر الثوار الدروز بوصول قوات فرنسية، مما أفقد الأمل بإمكان شن هجوم مباشر ومباغت «في أرض مليئة بالكمائن، وبدون إسنادٍ مدفعي»، عندها، قرر العقيد «لوبيز» تأجيل الهجوم الى اليوم التالي، وأطلق نيران مدفعيته على تخوم القلعة بغية «إعطاء الثقة للحامية المحاصرة، وردع المحاصرين، وإخطار مفرزة لواينيه بوجوب تسريع سيرها». وما أن سمع «لواينيه» طلقات المدفعية حتى جدّ في المسير، وبلغ «كفرمشكي» عند منتصف الليل، حيث استراح بقية الليل وتابع سيره عند الفجر الى ان لحق بالسباهي، بينما وصلت كتيبة «ديرلو» عند الظهر. وهكذا تجمّع لدى العقيد «لوبيز» كل وحداته، فأعطى الأمر بالهجوم، وفقاً للخطة التالية:

«يهاجم فوج السباهي السادس من الشمال، على طريق شتورا - راشيا، بينما تحتل سرية، مع فصيلة رشاش ثقيل من كتيبة «ديرلو»، مرتفعات «ضهر الأحمر» ، وأما باقي الكتيبة، فيبقى كاحتياط. وتساند فصيلتا المدفعية ٦٥ و ٧٥

ملم الهجوم من مواقعهما». وفي الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً، انطلق الهجوم وكان معظم الثوار قد فرّوا أثناء الليل، وأما الباقون فقد قاوموا ولكن «بصورة ضعيفة». وفي الساعة ١٣,٤٥ دخل «السباهيون والرماة الجزائريون» القلعة وحرّروا «المدافعين الأبطال»، و«كانت الحامية منهكة، والقلعة نصفها خراب، ومليئة بجثث الدروز والخيول».

«وكان لتحرير راشيا صداه المباشر في منطقة لبنان الجنوبي، فمتاولة جبل عامل الذين كانوا يستعدون للاشتراك في اللعبة، أخفوا أسلحتهم، وانتحوا جانباً».

وبغية استثمار النصر الذي أحرزه الفرنسيون على الثوار، أصدر الجنرال (القائد الأعلى لقوات المشرق) أوامره بمتابعة العمليات حتى حاصبيا، واحتلالها. ثم احتلت القوات السنغالية، بقيادة المقدم «جاكو Jacquot» مرجعيون، في ٢٥ منه. وفي ٢٦ منه، عززت حامية مرجعيون هذه «بالكتيبة الثانية من الفوج العشرين للرماة التونسيين»، وكانت هذه الكتيبة قد أبرّت، في اليوم نفسه، بمرفأ بيروت، فنقلت سريتان منها، مع ٣ فصائل رشاش ثقيل، الى مرجعيون، بواسطة شاحنات تحرسها مصفحات، بينما انتقل باقي الكتيبة، سيراً على الأقدام، ثم ألحقت هذه المجموعة، بعد أيام، بفصيلتي دبابات، «وكان منظر هذه القوى، اللامبالية، يثير ذهول المواطنين، وخصوصاً في صيدا والنبطية». وقد وصل العقيد «كليمان - غرانكور Col. Clément-Grancourt» الى مرجعيون في ٣٠ منه، وتسلم قيادة الحامية.

أما الثوار (الدروز) فكان معظمهم قد وصل الى حاصبيا ليل ٢٥ - ٢٦ منه. وكانت قد وصلتهم إمدادات من حوران، الا ان خسارتهم في راشيا كانت قد «أثرّت كثيراً في معنوياتهم»، الى درجة ان رئيسهم الديني (في جبل الشيخ)

الشيخ حسين قيس كان ميالاً الى إعلان الخضوع للدولة، مباشرة. وهكذا، فقد عقد، في حاصبيا، اجتماع ضم العديد من مسلمي المنطقة، وانقسم المجتمعون فيما بينهم، فريق منهم يرى اجتياح الشوف، بينما يرى الفريق الآخر البقاء في حاصبيا للدفاع عنها. وأخيراً، انتصر الفريق الثاني، «وأجلى الدروز أملاكهم ونساءهم وقطعانهم الى فلسطين، ثم نظّموا المقاومة، فسدت طريق حاصبيا بكتل كبرى من الصخور، وبنيت المتاريس على منحدرات الخلوات» (المقر الديني للدروز).

احتلال حاصبيا ومنطقتها: أوكلت مهمة احتلال حاصبيا الى قوات العقيد «لوبيز» الآتي من راشيا، والعقيد «كليمان غرانكور» الآتي من مرجعيون. وقد شكلت هذه القوات رتلين:

١ - رتل الشمال:

القوات التي اشتركت في القتال براشيا، باستثناء سريتين من كتيبة «ديرلو» تبقيان في القلعة.

٢ - رتل الجنوب:

- الكتيبة الفرنسية من الفوج العشرين للرماة التونسيين.
- كتيبة «بورتا» (كتيبة مسير من الرماة السنغاليين للمشرق)، باستثناء سرية تبقى لحماية معسكر مرجعيون.
- فصيلتا دبابات قتال.
- فصيلة مصفحات قتال.
- فصيلة مدفعية عيار ٧٥ ملم.
- ترك رتل الشمال مخيمه في راشيا، بقيادة العقيد «لوبيز»، في اول كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥، في الساعة السادسة صباحاً، وقد عرف الثوار

بتحرك الرتل نحو حاصبيا فقرروا مقاومته، وكان الرتل قد سلك مسلكاً صعباً للغاية، مليئاً بالصخور، لا ماء فيه ولا طرقات، من راشيا الى كفرمشكي فجبل بير الضهر، فخراج بلدة لبايا، حيث أقام مخيماً له بين هذه البلدة وسحمر، ساعياً للاقتراب من مجرى الليطاني لكي يتزود بالمياه(❖). وكان الطيران الذي يرافق الرتل في مسيره قد أخطره باقتراب تجمع (يحتمل ان يكون من الثوار) مما دعا قائد الرتل للإستعداد لهجوم محتمل. وقد حدث الهجوم، بالفعل، عند الساعة الثالثة صباحاً، حيث قتل النقيب «كريستوفيني Cristofini». وقد استطاع الرتل، رغم ذلك، صد الهجوم، وتراجع الثوار «دون ان يتركوا خلفهم أية جثة».

- أما رتل الجنوب، بقيادة العقيد «كليمان غرانكور» فقد تجمع بين ابل السقي وسوق الخان، متخذاً وضعية الاستعداد للهجوم، إلا ان برقية (من الطائرة) أبلغته بتعرض «رتل الشمال»، بتاريخ ٢ منه صباحاً، لهجوم صاعق، وان عليه ان يخف لنجدته، فسار الى «لبايا» عن طريق «كوكبا»، والتقى برتل الشمال الذي كان قد تابع سيره، بعد معركته الليلية، بدون أي حادث، حتى خراج حاصبيا، وعند التقاء الرتلين، تسلم العقيد «لوبيز» قيادتهما معاً. وعلى مرتفع يطلّ على حاصبيا، أقامت القوات مخيماً لها، حيث تم تأجيل الهجوم على حاصبيا حتى الرابع منه ظهراً، «بسبب الصعوبات التي واجهتها فصيلة المدفعية ٧٥ ملم، وبانتظار وصول الذخيرة».

كانت الارض التي سيتم الهجوم عليها بشكل «حذوة حصان» تقع حاصبيا في قاعها (أسفلها)، وقد وضعت خطة الهجوم كما يلي:

- يهاجم المشاة من الجهة اليسرى.

(❖) انظر: خارطة لبنان، ١/١٠٠٠٠٠ الصادرة عن مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني.

- وتهاجم الخيالة (السباهيون)، مع الرماة السنغاليين، بقيادة المقدم «بورتا»، من الجهة اليمنى.
- وتظل المدفعية على المرتفع لكي تقوم بمهمة إسناد الهجوم.
- تحمي المدفعية، في مرابضها، سريتان من كتيبة «ديرلو» (اللتان تشكلان احتياط القيادة).

- تتقدم مصفحات ودبابات القتال على الطريق، وتقوم بمهمة إسناد الهجوم بنيران رشاشاتها ومدافعها (٢٧ ملم). (تتقدم بالنسق الاحادي لاستحالة تقدمها بغير هذا النسق في الجبل أو خارج الطريق نظراً لوعورة المسالك).

وعند الساعة المحددة للهجوم، إنحدر الرماة السنغاليون والخيالة السباهيون في منحدر «جبل بير الضهر»، حيث تلقفتهم نيران غزيرة كانت تنطلق من غابات الزيتون الواقعة في أسفل المنحدرات المقابلة للضفة اليمنى لنهر الحاصباني. وترجل الخيالة وبدأوا تقدمهم، مشاة، «بوثبات صغيرة، وبتشكيلة الانتشار»، بين أشجار الزيتون التي كان الثوار (الدروز) قد كمنوا خلفها. وفي هذه الأثناء، قامت إحدى الطائرات (الإثنتي عشر) التي تشترك في الهجوم، بإلقاء قنابلها، عن طريق الخطأ، بين الجنود السباهيين، مما أثار الذعر في صفوف أولئك الجنود. وكذلك، فإن الدبابات التي وصلت الى ساحة المعركة، ارتكبت الخطأ نفسه، وجرحت عدداً من السباهيين، وكان الليل قد بدأ يرخي سدوله على ساحة القتال، ولم يعد من الممكن تمييز الاهداف التي حددت خلال النهار، مما اضطر العقيد «لوبيز» الى إرجاء استكمال الهجوم الى اليوم التالي، وعاد السباهيون والسنغاليون (باستثناء سرية، مع المصفحات) الى مخيمهم، بالقرب من كوكبا.

في هذه الاثناء، كانت «الكتيبة الفرنسية» قد بلغت النتوءات الصخرية المطلة على نهر الحاصباني، فتسلقتها تحت وابل من نيران الثوار الذين كانوا يقومون بهجوم معاكس.

وفي ٥ منه، عادت القوات الى الهجوم، بالترتيب نفسه:

- الكتيبة الفرنسية (تتبعها كتيبة «لواينيه») تابعت تقدمها والتفت على حاصبيا من الشرق. بينما تابعت كتيبة «لواينيه» تقدمها نحو أهدافها (عين قنية وشويا) فبلغتها بلا صعوبات.
- ثم عادت كتيبة «لواينيه» نحو «الجهة الاخرى من حذوة الحصان» حيث سارت لتلتقي السباهيين والسنغاليين الذين كانوا يتسلقون منحدرات الخلوات. «وكان السباق نحو الخلوات، حيث لجأ معظم الدروز الفارين خلال الليل»، وأما الباقون «فلم يبدوا سوى مقاومة ضئيلة»، وهكذا اعتبرت حاصبيا ساقطة. وكان العقيد «ماركيه Marquet»، قائد قوات لبنان الكبير، قد وصل الى مخيم كوكبا عند المساء، فدخل حاصبيا صباح اليوم التالي، وبرفقته «المسيو بنسون، المفتش الاداري للبنان الجنوبي» الذي كان عليه ان «يتخذ تدابير الردع الملائمة» ضد اهالي البلدة، وذلك لأن «العمل السياسي يسير، جنباً الى جنب، مع العمل العسكري».

أما خسائر القوات الفرنسية، في هذه الحملة، فكانت ١٨ قتيلاً و٤٤ جريحاً بينهم نقيبان.

بعد ذلك، تحرك «فوج السباهي السادس» شمالاً، فوصل الى «مشغرة» في ٩ منه، ثم الى «صغبين» في اليوم التالي (١٠ منه) حيث استراح.

وقد كلف العقيد «كليمان انكور» متابعة العمليات وتهدئة الوضع في البلاد، فتسلم قيادة القوات في ٩ منه (ك١ ١٩٢٥)، بعد رحيل العقيد «لوبيز». أما فوج

«لواينيه» فقد بقي في شويا، حيث ركز مخفراً سمي «مخفر كريستوفيني» تخليداً لذكرى النقيب «كريستوفيني» الذي قتل في «لبايا». كما أقامت «الكتيبة الفرنسية» معسكراً في «عين قنيه»، أطلق عليه اسم «معسكر كسلر Kessler» تخليداً لذكرى الرقيب الذي قتل، في ٤ منه، عند الهجوم على حاصبيا. وأما قطع المدفعية ٧٥ ملم التي ساندت الهجوم من مرتفعات جبل بير الضهر فقد التحقت بحاصبيا.

بعد احتلال الفرنسيين لحاصبيا، لجأ قسم كبير من الثوار الدروز، من اهالي هذه البلدة، الى فلسطين، أما الثوار الذين أتوا من حوران فقد عادوا اليها، ولم يتخلوا عن سلاحهم، بل انهم هاجموا بلدة راشيا الفخار، في ١١ منه.

وفي ١٢ منه، استسلم «سليم بك نوفل»، شيخ بلدة «كفرزيت» الى العقيد «كليمان غرانكور» الذي أمر الأهالي بتسليم اسلحتهم، فسلّم اهالي بلدتي «الهبارية وشبعا» ٨٣ بندقية، وأما اهالي بلدة «الماري» فرفضوا تسليم اسلحتهم، مما استدعى تدخل الطيران الذي قصفها وأوقع، من اهاليها، ٥ قتلى و ٣٥ جريحاً، كما قصف الطيران بلدة شبعا التي لم تكن قد سلّمت كل ما لديها من سلاح، وأما بلدتا «عين عطا وعين حرشه» فقد استسلمتا بلا تردد. إلا انه، في ١٥ منه، هاجم اهالي شبعا بلدة راشيا الفخار، فعاد الطيران وقصف بلدتهم.

وفي ١٨ منه، تمركزت سرية في «الخيام». وفي اليوم نفسه، هاجم ثوار من شبعا «مخفر كريستوفيني»، فصدّ عناصر المخفر الهجوم، وكبدوا المهاجمين خسائر فادحة، بينما سقط، من عناصر المخفر، ٦ قتلى و ١٨ جريحاً بينهم ضابط. وفي اليوم التالي، وبينما كانت شاحنة تنقل الجرحى، هوجمت من قبل الثوار عند جسر الحاصباني. وقد مارست القوات الفرنسية، إثر ذلك، عمليات

انتقامية ضد القرى الدرزية، كما أنذر «العقيد»، قائد القوات، الدروز في مديرية حاصبيا، وعلى رأسهم الشيخ حسين قيس، لكي يستسلموا، وإلا فإنه «سوف يدمّر معبدهم في الخلوات إن لم ينفذوا اوامره في المدة المحددة». وأُرسل رتلٌ الى بلدة «الكفير» للضغط على قرى تلك الناحية وإجبارها على الاستسلام، كما قصفت «ميمس» فسلّمت ما فرض عليها من اسلحة، ودفعت الضريبة، وحذا حذوها باقي قرى المنطقة، وهكذا تتالت مبادرات الاستسلام من اهالي تلك القرى. وفي ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، استسلم الشيخ الديني للدروز في الخلوات. ومنذ ذلك التاريخ، هدأت الاحوال في الجنوب اللبناني «سواء في حاصبيا أم راشيا»، باستثناء بعض «العصابات المنعزلة» التي لم يكن لها أي تأثير، وأما «العصابات المنظمة» والفاعلة فقد اختفت «في هذه الناحية من جبل الشيخ». وقد جمعت القوات الفرنسية «من دروز تلك المناطق» ٦١٤ بندقية. واما في «مجدل شمس» فلم يسلّم الثوار أسلحتهم، بل ظلت «العصابات المنظمة» تقوم بغارات على جنوب لبنان، «وكان علينا ان نطارد هذه العصابات، بانتظار الارتال المنظمة التي تستطيع ان تنالهم في جحورهم، وهذا ما سوف يحدث في شهر آذار/مارس عام ١٩٢٦».

بدأت الأوضاع تتحسن، باطّراد، في الجنوب، منذ مطلع العام ١٩٢٦، باستثناء منطقة حاصبيا، التي ظلت العودة الى الهدوء فيها، متثاقلة بطيئة، بسبب «الحركة البطيئة» التي شهدتها عملية الخضوع لدى أهالي بعض القرى في هذه المنطقة. وهكذا، فقد قامت «عصابة درزية» بشن هجوم على قرية «الغجر» المسيحية الواقعة على مسافة ٧ كلم جنوب بلدة «الخيام»، مما استدعى تدخل رتل «كليمان غرانكور» الذي، ما أن وصل الى تلك القرية، حتى كانت العصابة قد غادرتها، فتمركزت قوة من هذا الرتل على هضبة واقعة جنوب

«الخيام»، حيث أقامت مخفراً جهز بمدفعيته، وكانت مهمة هذا المخفر «حراسة منفذ بانياس ومراقبة الحدود مع فلسطين».

وفي ليل ٩ - ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، هاجم الثوار «مخفر كريستوفيني»، في شويا، لمرتين متتاليتين.

وقد استمرت القوات الفرنسية في سعيها، طوال شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، لتزيد من وتيرة استسلام «الدروز» وخضوعهم، في هذه المنطقة، إلا انها كانت تصطدم بتلك الشائعات التي كان يطلقها زعماؤهم من «مجدل شمس»، حيث كانت الزمر الثائرة تتجمع، في هذه المنطقة، بأوامر من «متعب بك الاطرش» الذي كان «يدفع ببعض هذه الزمر نحو بانياس والغجر».

وفي ليل ٥ شباط/فبراير عام ١٩٢٦، نهبت «راشيا الفخار» (وهي قرية مسيحية)، مما استدعى قيام القوات الفرنسية «بعدة إغارات» على المنطقة الواقعة جنوب حاصبيا، حيث كان الثوار الدروز قد لجأوا، فقتل منهم ستة وجرح اثنان وعشرون، دون أية خسائر للفرنسيين. وقد استدعى هذا الأمر، بدوره، تنادي الدروز الى اجتماع يعقد في «عين قنية» لدرس الوضع المستجد، حيث بدا، في هذا الاجتماع، «أن العدو قد تعب، وانه يرغب في السلام». ومما يدل على ذلك عودة التعاون في اعمال الحراثة بين بلدتي مرجعيون والخيام، كما استعادت ورشات إصلاح الطريق، بين مرجعيون وبانياس، نشاطها.

في هذه الأثناء، وصل، الى إبل السقي، مندوب إداري من صيدا، واجتمع بزعماء الدروز في منطقة جبل الشيخ، حيث أجرى معهم مفاوضات بقصد إنهاء الوضع المتأزم في المنطقة، فطالب هؤلاء الزعماء بالإضافة الى براءتهم «بتعويضات عن الاضرار التي لحقت بهم من جراء عصيانهم». واذ قرر «الدروز» الاستمرار في المواجهة، عادوا الى «مجدل شمس»، ونقلوا نساءهم

وأولادهم الى فلسطين، معلنين رفضهم للخضوع. وكان العديد من قرى المنطقة يمد الثوار بما يحتاجونه من مؤن، وهذا ما دفع بالقوات الفرنسية لان تستكمل أعمالها العسكرية لفرض التهدئة في البلاد، إذ قام مخفر مرجعيون بإطلاق مدفعيته، ولمرات متتالية، على مفرزة من نحو ٣٠ - ٤٠ من الثوار كانوا متمركزين بين الماري والغجر، بينما قامت زمرة منهم بمهاجمة راشيا الفخار ليل ٤ آذار/مارس، مما دفع بالقوات الفرنسية الى إطلاق «رمايات تأديبية»، في اليوم التالي (٥ منه)، على قرية كفرشوبا، حيث لجأ الثوار. وقد أدى هطول أمطار غزيرة، في المنطقة، الى حصول فيضانات، مما حدّ من هجمات الثوار، «إلا ان العدو، برغم ذلك، ظل فاعلاً، ويهدد، بصورة دائمة، القرى المسيحية».

وليل ١٢ منه، هاجم الثوار بلدة «ديرميماس» حيث أحرقوا نحو عشرة من منازلها، فتدخلت مدفعية حامية مرجعيون لصدّهم، كما ظهرت زمر منهم بين حاصبيا والحدود الفلسطينية، ليل ٢١ منه، وهاجمت زمرة تقدر بنحو «٥٠ درزيا» مخفر الخيام، فصدّها وأوقع بها خسارة قدرت بـ ٣ قتلى و ٩ جرحى، كما هوجمت كل من حامية مرجعيون ومخفر كريستوفيني يوم ٢٥ منه.

بعد هذه الأحداث المنعزلة، ساد شيء من الهدوء، وبدأت القوات الفرنسية تستعد لشن عملية واسعة ضد «مجدل شمس»، وقد نجحت هذه العملية نجاحاً كبيراً وانتهت باحتلال «مجدل شمس» نفسها، الا ان تفاعلاتها العميقة لم تنحصر بالدروز فقط، بل تعدتهم الى غيرهم من اهالي المنطقة.

احتلال «مجدل شمس» ومنطقتها: لقد كانت «مجدل شمس» المركز الاساسي للثوار، ومنها انطلقت، عام ١٩٢٥، كل فصائل الثوار، باتجاه السفوح الشمالية والغربية لجبل الشيخ، وكذلك باتجاه مرجعيون، وكان الثوار يعتبرونها عصية على الاحتلال، فكانت مركزاً لتجمعاتهم، حيث بلغ عدد الثوار الذين

تجمعوا فيها، خلال شهر آذار/مارس عام ١٩٢٦ نحو الف رجل، بقيادة «فضل الله الاطرش». وقد أعدت القيادة الفرنسية، لاحتلالها ثلاثة أرتال:

- **الاول**: رتل العقيد «كليمان غرانكور» ويتألف من: ٤ كتائب مشاة، وسرية خيالة، وبطارية مدفعية. ويتجمع، في اواخر آذار/مارس، جنوب مرجعيون.

- **الثاني**: رتل «مارتان Martin» ويتألف من: ٣ كتائب مشاة وسرية خيالة، وبطارية مدفعية. ويتوجه من دمشق نحو المنطقة الشمالية لمدينة القنيطرة.

- **الثالث**: ويتألف من مجموعة سرايا خيالة شركسية متمركزة في القنيطرة.

وكان الامر يقضي بأن يتحرك رتل «كليمان غرانكور» أولاً، بتاريخ ١ نيسان/ابريل عام ١٩٢٦، ويتبعه، في اليوم التالي (٢ منه)، الرتلان الباقيان.

في الأول من نيسان/ابريل، اجتاز العقيد «كليمان غرانكور» نهر الحاصباني، ماراً عبر مخاضة «أبوزبله» حتى «بانياس» فاحتلها، بينما احتلت مفرزة خفيفة من الرتل «جبل الروس».

وفي الثاني منه، احتل الرتل قلعة بانياس، ثم تقدم، في ارض صعبة، حتى المرتفعات الجنوبية الغربية لمجدل شمس، فاحتلها بعد قصف مركز لها من قبل الطيران. وفي ٣ منه، صباحاً، احتل «رتل مارتان» بلدة «سحيتا» بينما كان الشراكسة يحتلون «مسعده». وفي الثالث منه، كذلك، وصلت القوات الى «مجدل شمس» فحاصرتها ثم احتلتها، صباح ٤ منه، بعد قتال عنيف، بينما غادرها الثوار تاركين خلفهم ٢٠٠ جثة. «وقد أسهمت هذه العملية، التي تمت بشجاعة،

وبنجاح كامل، في تحسين الوضع في كل مناطق جبل الشيخ»، حيث عاد اهالي مرجعيون والكفير وميمس الى قراهم، وبدأ «فرحان الشعلان» اللاجئ الى فلسطين بمفاوضات لاستسلامه، «كما يبدو ان السلطات الانكليزية سوف تتخذ قراراً بنزع سلاح الدروز اللاجئين الى فلسطين».

وفي ٢٦ منه، انطلقت، من حاصبيا، مفرزة بقيادة قائد كتيبة المسير للرماة السنغاليين في جيش المشرق، وجابت منطقة بانياس، حيث اتصلت بسرية الشراكسة في القنيطرة، وبالمخفر الانكليزي في خان الدوير(❖).

وفي أيار/مايو عام ١٩٢٦، تحسنت الأوضاع في المنطقة، واصبح بإمكان السرايا اللبنانية ان تتجول بلا صعوبات، وتكثفت عودة الاهالي الى قراهم. إلا انه، وفي ليل ٢٩ أيار/مايو، قامت زمرة من الثوار الدروز (تقدر بثلاثين رجلاً) بمهاجمة قرية راشيا الفخار، إلا ان اهالي القرية استطاعوا صدّ هذا الهجوم.

وفي صباح ٣٠ منه، هاجمت سرية لبنانية، في نواحي الغجر، مجموعة من الثوار (تقدر بثلاثين رجلاً)، فلجأ هؤلاء الى فلسطين، وانضم اليهم كل من شكيب وهاب وحسين قيس.

ويبدو ان زعماء الثوار، ومن بينهم عادل ارسلان، قد تلقوا، من اللجنة السورية - الفلسطينية، معونات مالية مهمة، وهو ما سيتيح لهم ان يجندوا، في صفوفهم، نحو ٤٠٠ رجل. وبالإضافة الى عادل ارسلان، نذكر، من بين الذين لديهم استعداد للاشتراك في هذه الثورة: شكيب وهاب وحسين قيس واسعد كنج. وسيكون لهذا الوضع تأثير على مرجعيون، رغم ان منطقة بانياس قد

(❖) انظر: خارطة سوريا ولبنان ١/٥٠٠٠٠ الصادرة عن إدارة المساحة العسكرية بدمشق، عام١٩٨٢.

أفرغت، تماماً، من الثوار الذين تجمعوا حول مجدل شمس، ولم يبق في «تل القاضي» سوى نحو ستين منهم.

صباح ٢٥ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦، وبينما كانت السرية الاولى اللبنانية تنصب كميناً في «الكفير»، القت القبض على إخوة مختار البلدة، مع أسلحتهم، حيث كانوا يهمّون بإطلاق النار على إحدى دورياتنا. وفي الكفير، حيث أوقف نحو «دزينة» من «الدروز المشتبه بهم»، فرضت على أهل القرية ضريبة تقدر بـ١٢٠٠ ليرة سورية، بسبب تعاونهم مع الثوار.

في ٢٩ منه، قام الطيران الفرنسي بطلعات استكشافية فوق المنطقة، وقصف مجموعة «شكيب وهاب» التي تقدر بنحو مايتي رجل، وذلك بين شبعا وعين عطا، وقد طارد الطيران الفارين وأطلق عليهم نيران رشاشاته، كما ان السرية الاولى اللبنانية، التي كانت على اتصال بالطيران، حاولت التدخل إلا انها لم تنجح في ذلك. وفرض الرائد نادال (Cdt. Nadal)، قائد القطاع، غرامات على قريتي الكفير وشويا، وقد دفعتاها في المدة المحددة.

لا يفتأ «عادل ارسلان» يوزع المؤن على الاهالي اللاجئين الى فلسطين، وهو يمنع، عند الحدود، الاهالي الذين يودون العودة الى قراهم، وذلك بواسطة مجموعات تغري هؤلاء بدفع تكاليف إقامتهم في المنطقة الانكليزية، ومع ذلك، فقد سُجل استسلام كل من: اسعد قيس، وهو رئيس سابق لبلدية حاصبيا، والشيخ علي شجعان، من البلدة نفسها.

لا يزال هناك بعض زمر من الثوار، ويشاهد الطيران بعض «النيران المشبوهة»، وبعض المجموعات المسلحة على الطرقات، ولكن الثوار، الذين لم يعودوا يقومون بأي عملٍ ضد قواتنا، أخذوا يكتفون بطلب المؤن والذخائر من اهالي القرى. ومن المرجح انه، بعد طردهم من الغوطة، قام قسم كبير منهم

بالتجمع في منطقة مجدل شمس، وبانياس، بينما بقي «شكيب وهاب» مع نحو ١٥٠ من رجاله، في منطقة جبل الشيخ. وامام هذا الواقع، فإن أهالي حاصبيا «لا يخفون تعبهم البالغ، ورغبتهم في ان يروا حلول السلام».

قررت القيادة الفرنسية تنظيف القرى، في جبل الشيخ، من الثوار، وشكلت، لذلك، رتلين:

الأول: رتل «غودو Goudot» في الشرق، ويتألف من الفوج ٦٥ المغاربي والشركسي.

الثاني: رتل «ريكلِنك Ryckelynck» في الشمال، ويتألف من وحدات سنغالية ومن فوج السباهي السادس.

وقد قام «رتل غودو» بعملية تنظيف من الشمال الى الجنوب، في السفح الشرقي لجبل الشيخ، بينما قام «رتل ريكلِنك» بمنع الثوار، الفارين من وجه الرتل الاول، من التوجه نحو البقاع. وقد تمت هذه العملية على مرحلتين:

المرحلة الاولى: تنظيف منطقة بقعسم، قلعة جندل، ريمه. ولأجل ذلك، تقدمت مجموعة «غودو» بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس عام ١٩٢٦ نحو قلعة جندل، جبل برغش، جبل بربر، عن طريق قطنا، بينما قامت كتيبة من الفوج ٦٥ المغاربي، مع فصيلة هاون ٨٠ ملم، بالتقدم نحو راشيا، سالكة طريق راشيا - بقعسم، حيث التقت بالرتل الاول (الشرقي) في منطقة قلعة جندل. واحتلت المجموعة الغربية، في الوقت نفسه، ممر «رحله»، بسرية من خيالة المشرق، وسرية من خيالة فوج السباهي السادس، وذلك لإقفال طريق البقاع. كما احتلت قوة مؤلفة من سريتين من «كتيبة المسير» للرماة السنغاليين (Bn de Marche de Tirailleurs sénégalais) الممر الذي يصل راشيا ببقعسم. ومنذ ٢٣ منه، اصبح ممر شبعا - قلعة جندل محتلاً من قبل وحدات من الكتيبة(١١)» من الفوج السابع عشر للرماة السنغاليين (11/ 17e RTS).

وفي هذا اليوم بالذات (٢٣ آب/أغسطس عام ١٩٢٦)، فاجأ الشراكسة، في جبل بربر، مجموعة من الثوار تقدر بـ ٣٠ ثائراً، حيث قتلوا وجرحوا وأسروا منهم نحو ٢٥، وكان هذا هو الاشتباك الوحيد الذي جرى، مع الثوار، في هذه العملية.

كان الوضع، في ٢٢ منه، بالنسبة الى المجموعة الغربية، على الشكل التالي:

- مجموعة رتل «ريكلِنك» أي:
- الكتيبة الثالثة من الفوج ١٧ للرماة السنغاليين (3/ 17e RTS).
- ٣ سرايا من فوج السباهي السادس.
- سريتان لبنانيتان.
- فصيلة مدفعية ٦٥ ملم. (في جبل الوسطاني).
- مفرزة الممرات، أي:
- سريتان من كتيبة المسير.
- سرية من فوج السباهي السادس.
- ٤ سرايا من خيالة المشرق (على الطريق نحو راشيا).

وفي نهاية يوم ٢٣ منه، توجهت المجموعة الغربية نحو شبعا، وأمسكت بالممر الجنوبي، للمرتفع ٢٨١٤ بدون أية مقاومة.

المرحلة الثانية: القضاء على الزمر الصغيرة التي ظل الثوار يشكلونها على المنحدرات الجنوبية لجبل الشيخ.

ولأجل ذلك، اعطيت الاوامر لخيالة المجموعتين باحتلال منطقة بانياس لحراسة الحدود الفلسطينية، وقامت مجموعة «ريكلنك»، في الغرب، باحتلال

الممرات الجنوبية لجبل الشيخ، بينما قام رتل «غودو» باحتلال ممراته الشرقية، في منطقة مجدل شمس.

وفي ٢٤ منه، أرسلت المجموعة الغربية خيالتها الى بانياس، بينما قام مشاتها باحتلال بلدة شبعا وممراتها.

وفي ٢٥ منه، احتل الفوج ٦٥ للرماة المغاربة، من رتل «غودو»، بلدة «بيت جن»، ووصلت خيالة مجموعة «ريكلنك » الى بانياس.

وفي ٢٦ منه، قام فوج السباهي السادس، من المجموعة الغربية، بالاتصال بالشراكسة، ودخل الرماة المغاربة مجدل شمس، كما وصل مشاة المجموعة الغربية الى بانياس حيث بنوا مخفراً في القلعة وشقوا طريقاً يصل القلعة بالمدينة. وقد تمت هذه العملية «دون إطلاق رصاصة واحدة»، باستثناء القضاء على مجموعة صغيرة من الثوار في جبل بربر، بينما تمكن الباقون من الفرار، وقد «لقيت قواتنا، من الاهالي، استقبالاً حاراً».

بعد ذلك، عمدت القوات المحتلة الى ترتيب أوضاع المنطقة التي احتلتها على الشكل التالي:

١ - تمّ بناء مخفر في القلعة (قلعة بانياس).

٢ - تم إنشاء طريق تصل بانياس بمرجعيون، مجتازة نهر الحاصباني بواسطة جسر تم بناؤه عند «ابو زبله».

٣ - تم فتح طريق بانياس - القنيطرة، مما سمح بمرور القوافل.

انتقلت السرية الاولى اللبنانية الى مرجعيون (حيث سلمها رئيس الدولة راية القناصة اللبنانية)، بينما بقيت السرية الرابعة في الخيام. وقد عادت الحياة، في حاصبيا، الى طبيعتها، حيث عاد اليها العديد من سكانها، ومنهم

نحو الف درزي، كما عاد الموظفون الى مراكزهم، ولم يبقَ خارجها سوى الشيخ حسين قيس وجماعته.

منذ ١٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦ أصبحت طريق مرجعيون - بانياس سالكة للجميع، بما في ذلك السيارات والشاحنات، كما أعدّ مطار لهبوط الطائرات.

(انظر الخارطتين: لبنان، وسوريا ولبنان، اللتين سبق ذكرهما).

في أواخر ايلول/سبتمبر، استسلم، في حاصبيا، الشيخ كنج قيس عم الشيخ حسين قيس، كما دخل الى هذه البلدة عشر عائلات وفتحت ٣٤ دكاناً ابوابها للزبائن. ومنذ هذا الوقت، ساد الهدوء في هذه المنطقة، باستثناء بعض الحوادث الافرادية (مثل مقتل ٣ دروز في ميمس). وقد قامت القناصة اللبنانية بجولات استطلاعية في المنطقة بعثت الامان والاطمئنان لدى المواطنين.

وفي ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩٢٧، قامت فصيلتان من السرية الثالثة من الفوج ١٧ للرماة السنغاليين (كتيبة المسير السابقة)، بعملية استبدال، في الخيام، لسرية من فوج المشاة الـ ١٢١، بينما قامت الفصيلتان الاخريان (من السرية الثالثة نفسها) بعملية استبدال مماثلة لمخفر «كريستوفيني»، من السرية العاشرة من الفوج نفسه.

اما السرية الاولى اللبنانية، والسرية الثالثة لفوج السباهي السادس، فقد بقيتا في حاصبيا. واما في مرجعيون، فلم يبق، مع مركز قيادة القطاع، سوى فصيلة مصفحات قتال، وبعض المستخدمين الذين أفرزتهم السرية السنغالية، والمصالح.

قام الرائد «ديشاتو Cdt Duchateau»، قائد القطاع، بالاتفاق مع السلطات المدنية، ومصلحة الاستخبارات، بنزع السلاح من اهالي القطاع، وقد

تجمع لديه: ١١٠٦ بنادق و ٤٢٧ مسدس و ٤٥٠ ٣٤ خرطوشة (ويشمل هذا المجموع: سلاح حراس البلديات: ١٣٤ بندقية و ٥٠٨٠ خرطوشة). وقد ذكر الرائد «ديشاتو» في تقريره، استناداً الى معلومات ضابط الاستخبارات، ان جمع السلاح قد تم، بسهولة، من الجميع، وكذلك في صيدا، حيث استطاعت السرية الرابعة اللبنانية جمع ٤٠٠ بندقية ونحو الف مسدس.

الا انه يجب ان لا نستنتج، من ذلك، ان «قطاع الجنوب» قد اصبح «منزوع السلاح» بالكامل، إذ إن معظم الاهالي قد سلموا اسلحة كانوا قد اشتروها بأثمان زهيدة، واحتفظوا بأسلحتهم الشخصية. ولأجل ذلك، كما قال الملازم الاول «غوفيل Gouville» في تقريره: «علينا ان نلغي التقليد الذي يحتفظ، بموجبه، الدرزي والمتوالي، واحياناً المسيحي، بسلاحٍ حربي».

خلال عام ١٩٢٧، استمرت التحولات في هذا القطاع، حيث فتحت طرقات عديدة وسويت اخرى كانت مفتوحة، حتى ان الطريق القديمة التي كانت تسمى «طريق الالمان»، وكانت غير منجزة، قد تمّ إنجازها واصبحت تحمل اسم «طريق الليطاني»، وهي سالكة، حالياً، للسيارات (رغم انها بحاجة الى التوسيع في بعض الاماكن)، كما ان الاتصال بشتورا قد تحقق. وعلى طريق مرجعيون - بانياس، اعيد بناء جسر «ابو زبله» الذي كانت السيول قد جرفته، ورغم انه بحاجة الى تحسين، فهو يظل صالحاً لمرور السيارات.

وفي ايار/مايو عام ١٩٢٨، كان وضع قوات الاحتلال، في قطاع الجنوب، على الشكل التالي:

- **في مرجعيون**: قيادة القطاع وقيادة السرية الثالثة من الكتيبة الاولى للفوج ١٧ للرماة السنغاليين، والسرية الخفيفة ٣٦، ومركز ضابط الاستخبارات.

- **في الخيام**: فصيلتان من السرية الثالثة من الفوج ١٧ للرماة السنغاليين (مخفر)، والسرية الرابعة للقناصة اللبنانية (البلدة).

- **في حاصبيا**: السرية الاولى للقناصة اللبنانية.

- **في مخفر كريستوفيني (شويا)**: فصيلتان من السرية الثالثة من الفوج ١٧ للرماة السنغاليين.

من الناحية الاقتصادية، ورغم المواصلات التي تحققت، ولاعتبارات اثنية ودينية وتجارية، ستظل منطقة لبنان الجنوبي، لوقت طويل، تتوجه، في تعاملها، نحو حوران (عن طريق القنيطرة) ونحو فلسطين، اكثر منها نحو الشوف أو شتورا أو دمشق.

منذ عام ١٩٢٧، سيطر الهدوء الكامل والامن المطلق، خصوصاً على الطرقات، وعادت الثقة الى الاهلين، في هذه المنطقة[٦]. (انتهى التقرير).

إلا اننا لا نستطيع ان نغفل ما رواه الجنرال «شارل ديغول» عن هذه الاحداث، إذ ذكر ان الثوار احتلوا مرجعيون في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ وهددوا بيروت، ولكنهم طردوا منها، فيما بعد، وانسحبوا الى حاصبيا. ثم يتحدث عن حصار راشيا (الذي جرى بين ٢٠ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر) حيث دافعت حاميتها عنها «دفاع الابطال» في وجه الثوار الذين كانوا قد انكفأوا من مرجعيون فهاجموها، وقد استطاع هؤلاء اختراق أسوار القلعة خلال هجمات متعددة ولكن الحامية استطاعت صدهم بعد معارك حامية وقتال جرى وجهاً لوجه «حيث قتل النقيب غرانجيه وعدد كبير من خيالته»، الا ان النقيب «كروس مايرفييلّ Cros-Mayerevielle» استطاع ان يقاوم ببسالة، ومن بقي معه، الى ان فكت الحصار عنه، في ٢٥ منه، قوات «لوبيز ولواينيه». وبعد

ذلك، تسلم العقيد «ماركيه Marquet» قيادة القوات، وانتقل الى حاصبيا حيث يحتشد الثوار.

وما أن وصل «ماركيه» الى ضواحي حاصبيا حتى نصب مدفعيته ورشاشاته على هضبة «كوكبا» المشرفة على حاصبيا، وهاجمت القوات الفرنسية حاصبيا في ٣ و ٤ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥، إذ قامت هذه القوات بحركة التفاف مزدوجة على البلدة، المشاة من الشمال، والخيالة من الجنوب، وما لبثت حاصبيا ان سقطت، فدخلتها القوات الفرنسية، وانسحبت الثوار منها باتجاه الطرف الغربي لجبل الشيخ.

الا ان الثوار عادوا فاحتشدوا، من جديد، شمال جبل الشيخ، نحو مثلث السلطان يعقوب - ينطا - حلوه، مهددين طريق بيروت - دمشق، وعندها، قرر الجنرال «غاملان» تنظيف المنطقة منهم، فأسند هذه المهمة الى «كليمان غرانكور» و «لوفور Lefort»، فتقدم رتل «كليمان غرانكور» من راشيا، حيث كان يحتشد، وتقدم رتل «لوفور» من «جب جنين»، والتقى الرتلان في «كامد اللوز». ثم تقدم الرتلان من جديد، واحد من الشمال وآخر من الجنوب، حيث التقيا، مع رتل ثالث (هو رتل فرني Vergne)، ومع الشراكسة الذين أتوا من دمشق، عند ينطا وحلوه. وهكذا استطاعت القوات الفرنسية طرد الثوار من كامل القسم الشمالي لجبل الشيخ([٦] مكرر).

هذه هي «الرواية الفرنسية» للعمليات العسكرية التي جرت خلال أعوام ١٩٢٥ - ١٩٢٧، في منطقة الجنوب اللبناني، وهي رواية تخضع للمناقشة والتمحيص، خصوصاً ما يتعلق منها بعلاقة الثوار بالأهالي، المسيحيين خصوصاً، إلا ان ما يلفت النظر، في هذه العمليات، هو ما يلي:

١ - ان القوات التي قامت بها هي قوات كولونيالية (من جند المستعمرات الفرنسية في افريقيا عموماً، وفي المغرب العربي خصوصاً) مثل: القوات السنغالية والمغربية والتونسية والجزائرية، ولم تشذ فرنسا عن هذه القاعدة في كل حروبها في القرن المنصرم، وحتى نهاية استعمارها لتلك البلدان.

٢- لعبت خيالة «السباهي»، وكذلك الشراكسة، دوراً مهماً في هذه العمليات.

٣- إقتصر دور «القناصة اللبنانية» (السريتان الاولى والرابعة) على عمليات ثانوية، وذلك بسبب القدرات الضئيلة التي كانت هذه القناصة تمتلكها.

في العام ١٩١٩، عندما قرر صادق حمزة وادهم خنجر، ومحمود بزي، من جبل عامل، إعلان الثورة على الاحتلال الفرنسي، لم تتورع سلطات الاحتلال عن ان تغري ضعيفي النفوس من المواطنين المسيحيين، في هذا الجبل، بحمل السلاح ضد أبناء وطنهم، فشكلت جماعات من المسلحين المسيحيين في عدد من قرى جبل عامل راحت تقاتل الثوار خدمة للانتداب الفرنسي. وجرت بين هؤلاء وتلك الجماعات مناوشات عديدة كان أخطرها إحراق بلدة عين إبل وتدميرها. وكذلك عندما ثار احمد مريود ومحمود الفاعور ومحمد سعيد العاص (عام ١٩١٩-١٩٢٠) ومعهم اهالي الحولة والعرقوب والجولان، لم يتورع الفرنسيون، كذلك، عن إغراء العديد من مسيحيي بلدات مرجعيون والقليعة وكوكبا وغيرها، فحمل هؤلاء السلاح ضد أبناء وطنهم، وسفك دم كثير بينهم[٧].

وهذا ما كررته سلطة الانتداب الفرنسي في قتالها ضد الثوار في منطقة الجنوب اللبناني (عام ١٩٢٥ - ١٩٢٧)، إذ انها عبأت مسيحيي هذه المنطقة

للقتال الى جانبها، وكانت حجتها، دائماً، بأنها حامية المسيحية في هذه البلاد، فكان أن تعرّضت قرى كوكبا وراشيا الفخار والقليعة وبلدة مرجعيون، وغيرها، لهجمات الثوار، وكان يمكن لأهالي هذه القرى ان يكوّنوا، مع اهالي العرقوب وحاصبيا وباقي القرى (الدرزية) قبضة واحدة ترتفع في وجه المحتل، وتقاومه.

وكان هذا هو فحوى النداء الذي وجهه «زيد الاطرش» الى «إخواننا المسيحيين في قضاءي حاصبيا وراشيا المحترمين»، وقد جاء فيه:

«بلغنا ان بعضكم داخله خشية من وجود الحملة الوطنية في جوارهم، فأخذوا ينزحون توهماً منهم ان الثورة الوطنية قد تصيبهم بأذى، فساءنا هذا الخبر وآلمنا جدّ الالم، لأنهم اخوان لنا، لا فرق بينهم وبين أيٍّ كان من الطوائف الاخرى، وثانياً، لان عملهم هذا يؤذي شعورنا، لما فيه من عدم الثقة بما أسلفناه من البينات التي أوضحنا فيها حقيقة الثورة الوطنية. ولقد اضطررنا، بسبب موقفكم هذا، الى مخاطبتكم بصفتكم الطائفية، على حين اننا لم نفعل ذلك من قبل تنزيهاً للثورة الوطنية من شوائب النزعات البعيدة عن الروح القومية، ولكننا رأينا بعض الساذجين لم يدركوا الاغراض النبيلة التي ترمي اليها ثورتنا هذه، فأسرعنا ببيانها على هذه الصورة، تطميناً لهم. واننا نرجو ان نثبت لكم، عن قرب، ان المبدأ الرئيسي الذي تستند عليه حركتنا القومية هو ما صدّرنا به هذا الكلام «الدين لله، والوطن للجميع»[٨]. إلا ان من يقرأ صحف تلك الايام يدرك مدى تأثير الدعاية الفرنسية على (بعض) المجتمع المسيحي (وليس كله) في تلك المنطقة، مما دفع بعض الشباب لحمل السلاح الى جانب المحتل، فقد اقترحت جريدة «البشير» المنحازة «بقوة» الى الانتداب الفرنسي، إنشاء «حرس وطني لبناني» على رأسه «ضباط فرنسيون» تكون مهمتهم توزيع السلاح على عناصر ذلك الحرس وتدريبه على الرماية وقيادته

«عند اللزوم»، وذلك بعد ان سرت إشاعات بدخول الثوار مناطق بعلبك وقب الياس وراشيا وحاصبيا[٩]. وبالفعل، فقد امر «حاكم لبنان العام» بتوزيع «البنادق والخرطوش على القرى»، كما ارسلت الحكومة الى بيت الدين، «كميات كبيرة من الاسلاك الشائكة والبنادق والخرطوش وقذائف يدوية وسواها من معدات القتال، وكان يخفرها بعض أفراد الدرك اللبناني المسلح»[١٠]. إلا اننا، مع ذلك، لا نستطيع ان ننزع «عامل الخوف» وكذلك «الاحقاد الدفينة» من عداد الاسباب التي دعت عدداً من المسيحيين الى حمل السلاح ضد الثورة واللجوء الى السلطات الفرنسية لحمايتهم، إذ كانت قد انتشرت شائعات عن مجازر قام بها الثوار ضد المسيحيين في «وادي العجم» و «معلولا» وفي الشوف[١١]، مما دفع مسيحيي راشيا وحاصبيا لأن يرفعوا الى بطريرك الموارنة «الياس الحويك» كتاباً جاء فيه: «لقد اصبح من المعلوم ان دروز قضاء حاصبيا انتهزوا فرصة قدوم العصابات الى وادي العجم واقليم البلان، فاتفقوا معهم على إبقاء الثورة في حدود لبنان، مشتركين مع دروز قضاء راشيا، وكانت غاية دروز بلادنا التي جارتهم عليها العصابات محو المسيحيين بالتقتيل والتفظيع بالنساء والشيوخ والاطفال وبسلب وحرق الممتلكات. واما دروز راشيا، فهبوا للقتال وثاروا قبل ان تنجدهم العصابات بثلاثة ايام، فأزهقوا أرواح العجزة وارتكبوا الفظائع من حرق وسلب...» وينهي مرسلو الكتاب كتابهم هذا بقولهم: «لما كنا، منذ قرن ونيف، عرضة للمذابح التي يثيرها الدروز في بلادنا... ولما... ولما...» حيث ينتهون الى القول الفصل: «فإما ان تبقى تلك البلاد للدروز، او ان تبقى للنصارى»[١٢]. وقد جرى ذلك رغم ان «زيد الاطرش» زعيم الثوار، طلب من مسيحيي راشيا «الوقوف على الحياد»، ووعدهم بعدم التعرض لهم إذا ظلوا مسالمين[١٣]، ورغم ان زعماء

الدروز في راشيا كانوا قد أخذوا على عاتقهم حماية مسيحيي هذه البلدة من أي اعتداء عليهم من قبل الثوار[١٤].

وتشير الجريدة نفسها «البشير» الى ان حاكم لبنان الكبير ظل يتلقى «بصورة دائمة» مندوبين ووجهاء من مختلف المناطق اللبنانية التي دخلتها «العصابات»، حيث كانوا يطالبون بتأليف فرق من «المتطوعين»، مما دفع الحكومة الى ان تقدم للمجلس النيابي، بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٦، مشروع قانون لتشكيل «فصيلتين من القناصة اللبنانية» لهذا الغرض[١٥].

وكانت سلطات الانتداب تعمد الى إذكاء نار الحقد في قلوب بعض اللبنانيين ضد الثوار، إذ أوردت جريدة «البشير» خبراً مفاده انه، ما أن وصلت الى بيروت، من دمشق، الرايات التي غنمها الجيش الفرنسي من الثوار الدروز حتى حملها «بعض كبار الضباط، تحيط بهم شرذمة من الجنود بأسلحتهم، تتقدمها فرسان السباهي والموسيقى العسكرية، ويتبعها فرسان الدرك الوطني، فطافوا بها في أهم شوارع المدينة، على عزف الموسيقى، يتبعهم جمهور من الاهالي، ثم توجهوا بها الى قصر المفوض السامي حيث أودعت»[١٦].

ويحدثنا أحد كبار القادة الذين شاركوا في الحملة على وادي التيم، القائد «محمد سعيد العاص» حديثاً آخر عن دخول الثوار الى حاصبيا لم نسمعه من كاتب «التقرير» في سلطة الانتداب، ولا من جريدة «البشير»، فهو يذكر ان «حمزة الدرويش» دخل حاصبيا، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ «بدون ان يصدف أدنى مقاومة»[١٧]، وان اهل البلدة استقبلوه «بحفاوة بالغة»، كما أولم «زعيم المسيحيين نسيب بك غبريل، في حاصبيا، مأدبة فاخرة ووليمة عظيمة للثوار تناقلتها الالسن في طول البلاد وعرضها»، وقد أسند الثوار الى «نسيب غبريل» قائمقامية حاصبيا[١٨]. وأما «حامية حاصبيا» التي كانت

«ضئيلة جداً وعاجزة عن مقاومة الثوار» فقد لجأت الى «خلوة البياضة» المركز الديني للدروز، حيث لاذت بحماية الشيخ «حسين قيس» الزعيم الديني للطائفة الدرزية في حاصبيا. وبأمرٍ من «زيد الأطرش»، قائد الحملة[١٩]، التحق «نزيه بك المؤيد» وجماعته بحمزة الدرويش في حاصبيا، بينما توجه كل من «شكيب وهاب ونصري بك سليم وسعيد بك اليماني» وكذلك «حسن القنطار واسد الاطرش وفرحان بك العبدالله» الى شبعا، حيث انضم اليهم «احمد الخطيب خال البطل احمد بك مريود»، وقد أيدّ اهالي شبعا، وكذلك اهالي باقي قرى العرقوب «كفرحمام والهبارية وكفرشوبا» الثورة، وانضم اليها العديد من شباب هذه القرى التي اشتهرت «ببسالة سكانها وقوة شكيمتهم» كما يذكر العاص[٢٠].

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، دخلت «طلائع الثوار» حاصبيا «سلما»، وبتاريخ ١٣ منه، اصدرت سلطات الانتداب «بلاغاً رسمياً تعترف فيه بانسحاب حاميتها»[٢١]، وكان «زيد الاطرش» قد عمم «المنشور» الذي سبق ان اشرنا اليه، قبل وصوله الى حاصبيا[٢٢].

ومن الذين تعاونوا مع الثوار، من زعماء حاصبيا المسيحيين، بالاضافة الى نسيب بك غبريل، «أديب بك قطيط».

وفي اجتماع عقد في منزل نسيب غبريل، وحضره كل من اديب قطيط وصبري فريد وحمزه الدرويش ونزيه المؤيد، تقرر احتلال مرجعيون، وكانت الخطة ان يذهب الى مرجعيون وفد مؤلف من «أسقف كوكبا ومطران حاصبيا واديب قطيط»، ويقوم هذا الوفد باستطلاع الاوضاع في البلدة، فإن وجد ان الحامية الفرنسية قد أخلتها، فانه يدعو زعماءها وأولي الرأي فيها للخلود الى السكينة والتعاون مع الثورة، كما جرى في حاصبيا، وذلك «حقناً للدماء»[٢٣]، ولم يخبرنا «سعيد العاص» عن النتيجة التي توصّل اليها الوفد المذكور في مرجعيون، ولكنه يحدثنا عن معركتي كوكبا ومرجعيون.

يذكر «العاص» انه، في أثناء الاجتماع الذي تم في حاصبيا في اليوم الثاني من احتلالها، في منزل نسيب غبريل، وبحضور قادة الثورة ومعهم أديب قطيط، جرى نقاش حول مهاجمة كل من مرجعيون وكوكبا، وكان رأي «أديب قطيط» هو «تجنب الصدام، حين الزحف، مع اهل كوكبا» لأنه «متى تمكن الثوار من احتلال مرجعيون، فأوكد لكم بأني استطيع ان اجلب اهل كوكبا منقادين طائعين»[٢٤].

وزحف الثوار، وكان عددهم نحو الف مقاتل، نحو مرجعيون، بعد ان كلف «صبري فريد» مهمة الاستطلاع، في المقدمة، مع تحاشي الصدام مع اهل كوكبا «عملاً باقتراح اديب افندي قطيط».

ويضع «العاص» اللوم كله على «حمزة الدرويش» في تسببه «بنكبة كوكبا» كما يسميها، وذلك لتفرده بالعمل، ودخوله كوكبا، مع خوري البلدة، حيث جوبها برصاص الاهلين الذين كانوا قد تمترسوا على سطوح المنازل. ويذكر «العاص» ان «صبري فريد» حاول اللحاق بحمزة الدرويش لإقناعه بالعدول عن «مهاجمة كوكبا قبل دخولها»، ولكنه، أي «صبري فريد» لم يكد يصل الى مدخل البلدة حتى انهمرت عليه نارٌ غزيرة، عندها «اضطر المجاهدون، وعلى رأسهم شكيب وهاب ونزيه المؤيد، للردّ، ثم تقدم، بعدهما، حمد صعب وصبري افندي، فهاجموا القرية». ويروي احد مرافقي «حمزة الدرويش» في السيارة التي كانت تقلّه، مع الخوري، الى كوكبا (ويدعى اسماعيل) انه كان «ممتطيا السيارة التي تقلّ حمزة الدرويش... وبجانبنا الخوري الموفد الى جديدة مرجعيون، وإذ بأهالي كوكبا قد تحصنوا فوق السطوح، وامطرونا بوابل رصاصهم، ولما شاهد حمزة ذلك أشار الى الجيش بالزحف»[٢٥].

ومهما تكن المقدمات والاسباب، فقد احتل الثوار كوكبا، وهرب المدافعون عنها، فنهبها الثوار، واضرموا النار في منازلها «جزاء لتمردها»، كما يقول

العاص، إلا انه (أي العاص) يعترف بأن «احتلال كوكبا أضرّ الثورة معنوياً، ضرراً بالغاً، لأنها ضعضعت قوى الجيش، إذ غادر المهاجمون الميدان، ورضوا من الغنيمة بالأياب، يحملون الاكياس، ويتأبطون الاقمشة، وكل ما وقع تحت ايديهم من حبوب واقمشة وثياب»[٢٦]، مما حدا بقائد الثورة «زيد الاطرش» لأن يكتب (بتاريخ ١٩٢٥/١١/١٣) الى «الأمير فؤاد ارسلان» كتاباً يبرر فيه ما جرى في كوكبا، ويعده بأن لا تتقدم قوات الثورة الى «لبنان الصغير، ولا سيما الشوف»، تلبية لرغبة الامير، ثم يختم كتابه هذا بالكثير من الاسف والاعتذار لما جرى في كوكبا، إذ يقول: «وقد لعنت الظروف التي قضت بغيابي أثناء التقدم نحو كوكبا»[٢٧].

إنكفأ الثوار، بعد حادثة كوكبا، الى حاصبيا «حذراً من الوقوع في مثل هذا المحظور» (الذي وقع في كوكبا)، كما يقول «زيد الاطرش» في رسالته السالفة الذكر الى الامير «فؤاد ارسلان». وكان الامير فؤاد، كما كان «الشيخ حسين قيس»، غاضباً جداً مما جرى في كوكبا، الى درجة ان هذا الاخير قال، بغضب شديد، وفي اجتماع جرى في حاصبيا بعد الحادثة: «أتنقلب هذه الثورة الناصعة الى ثورة عام ١٨٦١ المتعصبة؟»، وكان ان اتخذ قادة الثورة، في اجتماعهم هذا، قراراً باتخاذ «تدابير صارمة، وإنزال العقاب الصارم بالمجرمين الذين كانوا سبباً في هذه النكبة»، كما قرروا «تسليم الاسلاب الى الامراء الشهابيين لكي تردّ الى اصحابها» باستثناء المواشي التي تقرر «إطعامها للثوار»[٢٨].

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ قرر زيد الاطرش التوجه الى مرجعيون لاحتلالها، إلا انه آثر الاتصال، قبل ذلك، بوجهاء بلدة «إبل السقي» القريبة من مرجعيون لعله يستطيع ان يتفاهم معهم فلا تتعرض البلدة لما تعرضت له جارتها كوكبا. وبالفعل، ما ان تلقى وجهاء إبل السقي كتاب «زيد»

حتى هرعوا، وعلى رأسهم الخواجه «يوسف ابو سمرا»، الى حاصبيا للقاء قائد الحملة والتفاهم معه سلماً، وتم التفاهم، فعلاً، ودخلت قوات الثورة بلدة «إبل السقي» سلماً، فاستقبلت «أحسن استقبال» و «هرع السكان لمشاهدة علم سوريا العربية الخفاق» وهي «راية فيصل العربية السورية»[٢٩] التي كانت راية الثورة السورية الكبرى. وما أن استقرت قوات الثورة في إبل السقي حتى أرسل قائدها طلائع لاستطلاع العدو في مرجعيون، حيث تأكد له ان الحامية الفرنسية في هذه البلدة «ضئيلة، قابعة في السرايا»، بينما بدأ اهل البلدة بالنزوح عنها. وعندها اقترح وجهاء إبل السقي ان تبادر الثورة الى مفاوضات مع وجهاء مرجعيون قبل الهجوم عليها، لعلها تصل الى اتفاق معهم، كما تم مع أهالي حاصبيا وإبل السقي، وبالفعل، كلف «شيخ إبل السقي، يوسف ابو سمرا» القيام بهذه الوساطة، وكاد ابو سمرا ان ينجح في وساطته لولا ان وصلت الى مرجعيون وحدة من الجيش الفرنسي تقدر بـ ٤٠٠ جندي «سنغالي بمعداتهم الكاملة»، ومعهم «بطرس كرم» على رأس قوة من الموارنة تبلغ نحو «٣٠٠ محارب»، مما أفسد خطة أبي سمرا الذي عاد، بسرعة، الى إبل السقي لكي يخبر قادة الثورة بما رأى، ولم تكن قوات الثورة المعدّة للهجوم على مرجعيون تتعدى الـ ٣٠٠ رجل، فكان من الطبيعي ان تعلن قيادة الثورة الاستنفار العام في المنطقة الموالية لها، إلا ان رسالة وصلت من وجهاء مرجعيون الى قيادة الثورة تناشدهم «بعبارات الرجاء الحار.... بالعودة الى حاصبيا»، فعقدت قيادة الثورة جلسة تدارست خلالها، الامر، وقررت «التوقف، والاحتفاظ بحاصبيا وكوكبا وإبل السقي»، وعدم التقدم الى مرجعيون[٣٠].

إلا ان الامور تطورت، بعد ذلك، عكس ما كانت تبتغيه قيادة الثورة، وكذلك اهالي مرجعيون، ذلك ان «بطرس كرم» كان قد قرر الهجوم على إحدى

القرى العائدة لأحد وجهاء دروز حاصبيا، سامي بك شمس، (وهي قرية برغز) وإحراقها، ثأراً منه لما جرى في كوكبا، مما دفع قيادة الثورة لأن تعود فتتخذ قراراً باحتلال مرجعيون. وقد شعرت قيادة الحامية الفرنسية، في مرجعيون، بالخطر الداهم، فأرسلت كلاً من «خليل صعب وعبدالله النجار المعروف بتشيعه للدروز» لعلهما يستطيعان التأثير على قيادة الثورة وتأخير الهجوم المقرر، إلا ان وساطتهما فشلت.

سبق الهجوم على مرجعيون عمليتان قام بهما الثوار: واحدة ضد متطوعة «بطرس كرم» والثانية ضد متطوعة «اهل كوكبا».

- ففي الاولى، أعد «شكيب وهاب» قوة مؤلفة من ٤٥ ثائراً (١٣ من جماعته، و ١٨ من جماعة محمد كنج و ١٤ من جماعة محمد قاسم)، وكان معه جماعة «قاسم بو صالح، واسعد شروف»، وكمن، بهذه القوة ، لمتطوعة «جزين» الذين فوجئوا فاستسلموا بلا قتال، وغنم شكيب وهاب منهم ١٤ بندقية، واسر ١٨ رجلا «وهبهم حياتهم، واكتفى بتجريدهم من أسلحتهم»[٣١].

- وفي الثانية ، ليل ١٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، قامت قوة من الثوار تقدر بماية ثائر، بالهجوم على جماعة من متطوعة «بطرس كرم» كانت قد كمنت «بين برغز وحاصبيا» على سفح جبل يتحكم بتقدم الثوار نحو مرجعيون، وما ان وصلت قوة الثوار الى مقربة من هذه الجماعة حتى ترجلت عن خيولها وتقدمت نحوها فباغتتها، ودارت بين الفريقين معركة استمرت «حتى وقت الزوال، الظهر»، حين اضطر المتطوعة الى إخلاء مواقعهم والانسحاب الى «خط دفاع ثان للذود عن البلدة»، إلا ان الثوار طاردوهم حتى البلدة[٣٢].

الهجوم على مرجعيون: كانت حامية مرجعيون وانصارها من المتطوعين (جماعة بطرس كرم) قد تمترسوا على المرتفعات الواقعة شمال البلدة، باتجاه طريق حاصبيا - ابل السقي - مرجعيون، والتلال المقابلة للبلدة من جهة الغرب، وانطلق «زيد الاطرش» برجاله (من مشاة وخيالة) من ابل السقي، فجر ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ نحو مرجعيون، وما ان وصلوا قبالة مواقع الحامية حتى بادرتهم بنيران غزيرة، واستمر تبادل إطلاق النار بين الفريقين «ساعة وربع» ساعة تمكن، إثرها، الثوار من دخول البلدة والتوغل فيها، بينما أركن متطوعو «بطرس كرم» الى الفرار، وفر «بطرس كرم» نفسه، بعد ان قتل مرافقه وجرحت فرسه، و«احتل الثوار معقل دفاع بطرس كرم»[٣٣]. وأما جند الحامية فقد اعتصموا في «معقلين»، واستمر تبادل إطلاق النار بينهم وبين الثوار حتى المساء، حين قام الثوار بهجوم استطاع جند الحامية رده، إلا ان الثوار أعادوا الكرة، وتمكنوا من الوصول الى داخل البلدة ، وأخذوا يشددون الحصار على الجند الذين وجدوا ان لا مفرّ من الهرب، فتخلوا عن مواقعهم «بعد الساعة الرابعة ليلا»، وأضحت البلدة تحت سيطرة الثوار الذين فقدوا، في هذه المعركة ١٣ شهيداً هم: ملحم شروف، وابن ابي الدهن، من حاصبيا، واولاد حجاز من شويا، وانيس عزام واثنان من أبناء عمومته، وثلاثة من دروز حوران (بينهم سليم بو عزام من شيوخ عامرة)، وآخرون لم تعرف اسماؤهم. وغنم الثوار ١٦ بندقية ورشاشين، وعثر في ساحة المعركة على: ٤٦ من جثث العدو و٢١ بغلاً قتيلاً[٣٤].

وبعد المعركة، عقد قادة الثورة اجتماعاً في دار القائمقامية في مرجعيون، قرروا فيه:

١ - نسف جسر الليطاني وتأليف مفرزة، لهذه الغاية، بقيادة فؤاد سليم.

٢ - عودة زيد بك الاطرش الى حاصبيا، ومعه صيّاح بك الحمود، على رأس مفرزة.

٣ - إبقاء مفرزة في مرجعيون بقيادة اسعد بك (كنج) «لتوطيد دعائم الأمن، ومنع السلب والنهب»(٣٥).

نسف جسر الليطاني: يقدر «العاص» القوة المتمركزة عند جسر الليطاني، لحمايته، بـ ٢٠٠ جندي (وهو تقدير مبالغ فيه على ما نظن)، وقد سار «فؤاد سليم»، بمفرزته لاداء المهمة التي أوكلت اليه، ومعه «نزيه بك (المؤيد) وشكيب وهاب وحسين مرشد بك وسعيد اليماني ونصري بك وابراهيم حمود وحمد صعب وصبري فريد، وستة مجاهدين من الثوار بينهم احمد الزرعاوي»، وما أن وصلت المفرزة على مسافة قريبة من الجسر حتى تبين لها أن الحامية «مختبئة ومتمركزة فوق هضبة تعلو الجسر مقدار عشرة أمتار، على مسافة مترين». وتقدمت المفرزة الى غرفة الجند حيث عثرت على ما تحتاج اليه من معدات للهدم (معاول ومهدات وأزاميل وغيرها)، وتقدم «فؤاد سليم» (وكان متمرساً في أعمال هدم الجسور منذ ان كان مقاتلاً مع الامير فيصل)، ومعه، بالاضافة الى تلك المعدات، مواد متفجرة للنسف، فقام بإجراء حفريات في الجسر حشاها بالمواد المتفجرة، واشعل النار فيها ثم ابتعد، مع مفرزته، بينما تم الانفجار ببطء دون ان يحدث أضراراً في الجسر، وذلك لان المواد التي استخدمت للتفجير لم تكن صالحة. وقد استفاقت الحامية على صوت الانفجار واطلقت نيرانها، بطريقة عشوائية، بينما كانت المفرزة تعود ادراجها(٣٦).

تشكيل حكومة في حاصبيا: وفي تقرير رفعته هيئة القيادة في حاصبيا الى القائد العام للثورة، سلطان باشا الاطرش، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر

عام ١٩٢٥، ذكر انه قد تم اليوم (٢٢ منه)، «تشكيل حكومة وطنية موقتة يرأسها حاكم عسكري لقضاء حاصبيا ومرجعيون» ، هو «سامي بك شمس» ومعه «مائة جندي من الدرك الوطني»(٣٧).

وجاء في هذا التقرير، كذلك، ان سلطة الانتداب وضعت قوة في جزين لحمايتها، فأرسلت قيادة الثورة الى اهل جزين كتاباً تطمئنهم فيه، وذلك «لإزالة ما علق بأذهانهم من الوهم». ويشير التقرير، في الوقت نفسه، الى ان «الحكومة الفرنسية تسلح المسيحيين في لبنان، وتمنع الدروز عن اقتناء السلاح»، وانه «من الضروري تجنب سوء التفاهم، خوفاً من ان يصير للحركة صبغة دينية تضرّنا سياسياً، كما لا يخفى».

وقد وقّع هذا التقرير كل من: زيد الاطرش، وعلي عامر، وصيّاح الاطرش، وفضل الله الاطرش، وفؤاد سليم، وحمزة الدرويش(٣٨).

وفي منشور وجهه «زيد الاطرش» قائد الحملة، باسم «قائد الجيوش الوطنية العام» سلطان باشا الاطرش، الى «وجوه واعيان الدروز والشيعيين في جبل لبنان»، بتاريخ ١٩٢٥/١١/٢٢، وموضوعه تجريد المسلمين من السلاح وتسليح اخوانهم «أبناء الطوائف الاخرى» من قبل سلطة الانتداب (انظر الملحق رقم ١) ثم أتبعه «بمنشور ثان» بالمعنى نفسه، وباسم «القائد العام لجيوش الثورة الوطنية السورية» (انظر الملحق رقم ٢)، أبدى «زيد الاطرش» مخاطر تسليح فئة من اللبنانيين ونزع السلاح من فئة اخرى، من قبل تلك السلطات، والاهداف الخبيثة من وراء هذا التصرف، منبهاً اللبنانيين، الى خطورة الانزلاق في مهاوي الاقتتال الطائفي، وداعياً إياهم الى الانخراط، جميعاً، في مقاومة الاحتلال الاجنبي.

الهجوم على راشيا: يقول «العاص» إنه، ما ان علمت حامية راشيا باحتلال الثوار الدروز لحاصبيا ومرجعيون، حتى انتشرت في أحياء البلدة وراحت تسطو على «الدور والحوانيت» تنهبها، واستولت على «الميرة من أقوات وغيرها، بحجة منع الثوار من الاستيلاء عليها»، فأرسل دروز راشيا الى قيادة الثورة في حاصبيا وفداً وصف لهم حالة إخوانهم، وطلب منهم احتلال بلدتهم وطرد الفرنسيين منها، وكانت الحامية قد لجأت الى قلعة البلدة وتحصنت بها تحوّطا لكل طارئ.

سارت قوات الثورة من حاصبيا، وفي طليعتها «نزيه بك المؤيد» ومعه: «أسد بك الاطرش، وحمزة الدرويش، وفرحان العبدالله، وحسين القنطار، ورؤساء المجدل وقسم من دروز حاصبيا وراشيا»، ووجهتها بلدات ميمس والكفير وعين عطا، وذلك بهدف تعبئة الاهالي وحضهم على الانضمام الى الثورة. وفي عين عطا، التحقت بهذه القوات، «نجدات العرقوب وفزعات الدروز»، وزحف الجميع باتجاه راشيا.

ويصف «نزيه بك المؤيد» (وكان من قادة الحملة على راشيا) تطور العمليات، على الشكل التالي:

كان جنود الحامية الفرنسية، ومعهم انصارهم من شباب البلدة الذين حملوا السلاح الى جانبهم، قد تحصنوا في القلعة وأخذوا يطلقون النار على الحي الدرزي في البلدة، وما أن وصل وفد الدروز من راشيا الى حاصبيا طلباً للنجدة، حتى عقد «زيد الاطرش» اجتماعاً حضره كبار قادة الثورة، واتخذ المجلس قراراً بإرسال حملة الى راشيا لاحتلالها، وعيّن، لقيادة هذه الحملة، كلاً من: «أسد بك الاطرش، وحمزة بك الدرويش، وشكيب بك وهاب وصبري فريد البديوي وهذا العاجز (أي نزيه بك المؤيد) وغيرهم»، والتحق بالحملة «خلق كثير من بدو الفاعور واهل العرقوب».

وصلت الحملة الى ضواحي راشيا «قبل انبثاق الفجر» حيث توزعت اربع فرق، وما أن طلع الصباح وبانت القلعة، وكانت على بعد ٥٠٠ م. من المهاجمين، حتى بدأت حاميتها بإطلاق النار عليهم، وجرى تبادل لإطلاق النار، بين الفريقين، لفترة من الوقت كفّ، بعدها، المهاجمون عن إطلاق النار، اقتصاداً للذخيرة، وبدأوا يفكرون في كيفية الدخول الى القلعة واحتلالها.

واستمر الوضع على هذه الحال حتى الليل، حيث اجتمع القادة وقرروا مهاجمة القلعة عنوة، بغية احتلالها، وكلفوا «المؤيد» وضع الخطة الملائمة، فطاف هذا حول أسوار القلعة وحدد مواطن الضعف التي يمكن اختراقها في هذه الاسوار (من الجهة الغربية الجنوبية)، وبادرت القيادة الى تنفيذ الخطة، فاخترق المهاجمون جدران المنازل الملاصقة للأسوار، من تلك الجهة، وما ان اصبح الصباح حتى وجدوا انفسهم «أمام الاسلاك الشائكة»، عند «أسفل جدران القلعة»، فكان الجنود فوق رؤوسهم، ضمن متاريسهم واستحكاماتهم، ولكنهم لا يستطيعون رؤيتهم إلا إذا تقدم المهاجمون نحو الاسلاك.

وامام هذا الوضع، كُلفت جماعة من المهاجمين، بقيادة «اسد بك الاطرش وصبري فريد البديوي» تنفيذ «رماية تعمية» او «شلل» ضد جند العدو المتمترسين في تحصيناتهم، من خلال فتحات، أو كوى، فتحت في جدران المنازل، مما اضطر أولئك الجند الى الجلاء عن متاريسهم، الا ان هؤلاء ادركوا خطة المهاجمين فعمدوا الى رميهم بالقذائف من علٍ، فقتلوا بعضهم وجرحوا بعضاً آخر.

ورغم ذلك، استطاع المهاجمون اقتلاع الاسلاك الشائكة، واستعانوا بسلالم طرحوها على أعلى جدار القلعة (نحو ١٥ م)، وبدأوا بتسلقها الى أعلى السور حيث قتل بعض المهاجمين، مما جعل من المستحيل الوصول الى داخل القلعة طالما ان الجند قادرون على إصابة كل من يعتلي السور، من خلف استحكاماتهم. وبادر المؤيد، عندئذ، الى رمي قذائف يدوية باتجاه تلك الاستحكامات أصابت من بعض الجنود مقتلاً، فأرغمت الباقين على ترك متاريسهم، مما أتاح للمؤيد، ومعه مقاتل آخر (حميد الشامي، من قبر عائكة)، وثالث (سليمان مرعي من مجدل شمس) ورابع (ابراهيم حمودة من البقاع)، وغيرهم كثيرون، بأن يتسلقوا الجدار ويقتحموا الإستحكامات التي خلّفها العدد.

وهزم الجنود داخل القلعة، وامتلأت القلعة بالثوار الذين استطاعوا تسلق الاسوار، من كل جانب، بينما كان الجنود يفرّون في كل اتجاه، ودخل نفرٌ منهم الى غرفة، فأتى الثوار بصفيحة من البنزين سكبوها على «كوفيات» بعضهم (المؤيد وسليمان مرعي) فاشتعلت، وادخلوها سقف الغرفة فاشتعل بدوره، وبدأ يتساقط على الجنود الذين ذعروا وبدأوا يطلقون نيران بنادقهم في كل اتجاه ساعين الى الخلاص من حصار النار والاعداء، كما أخذوا يطلقون أسهماً نارية بقصد الاستغاثة وطلب النجدة.

وعثر باقي المهاجمين على ممر ضيق «في جانب الجدار، مغطى ببعض الاحجار» فاقتلعوا تلك الاحجار ودخلوا، من الممر، الى القلعة، متدفقين «كالسيل العرم، وهم ينشدون أناشيدهم الحماسية ويهتفون: الله اكبر، الله اكبر عليهم، إذبحوهم، إذبحوهم».

في هذه الاثناء، وطوال النهار، كانت الطائرات الفرنسية تحلق في أجواء راشيا متحاشية إلقاء قنابلها على القلعة، أو في جوارها، بل ألقت، على القلعة، عدة لفافات، التقط «المؤيد» إحداها، وقد تضمنت رسالة من الجنرال «غاملان» الى حامية القلعة جاء فيها:

Général Gamelin
Cdement Armée
Rachaya 22 Nov. Midi 30
Colonnes arriveront à Rachaya à date prévue,
Visant encerclement Druzes
Vous adresse felicitations pour belle defense
Sig. Gl. Gamelin

وتعريبها: «الجنرال غاملان - قيادة الجيش
راشيا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر - الساعة ١٢,٣٠
ستصل الارتال الى راشيا في التاريخ المحدد، بهدف تطويق الدروز.
نوجه اليكم تهانينا لدفاعكم الجميل. التوقيع: الجنرال غاملان».

وخلال تجوال الثوار داخل القلعة، عثروا، في بعض غرفها، على نفر من جنود «القناصة اللبنانية» الذين، ما أن رأوا الثوار حتى ارتعدوا خوفاً وأخذوا يصيحون: «نحن بوجه سلطان باشا ووجهكم»، فعفا الثوار عنهم «رغم انهم كانوا أشد مقاومة لنا من الفرنسيين»، ووجد الثوار، في القلعة، كذلك «ذخائر كثيرة واسلحة متنوعة، وخيلاً وسجاداً، الخ...»، فاستولوا عليها، «وتركوا البقية الباقية من الجنود، في الأقبية، الى ان اتتهم النجدات القوية، فأنقذتهم من الحصار»[٣٩].

عملية جبل الشيخ الشمالي (١٥ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ١٩٢٦):

كان «شكيب وهاب»، على رأس جماعة من الثوار، يسيطر على المثلث الواقع بين راشيا وينطا والسلطان يعقوب، في البقاع، فقررت سلطة الانتداب احتلال تلك المنطقة واخلائها من الثوار، وشكلت، لذلك، رتلاً بقيادة «المقدم لوفور Lt. Col. Le Fort» الذي انطلق من «خراب كالح(❖) Harab-Kaleh» نحو راشيا، عن طريق «جب جنين - كامد اللوز»، وكانت مهمته فتح الطريق «بالقوة» الى «البيره» (جنوب كامد اللوز) حيث كان يتمركز نحو «٥٠٠ إلى ٦٠٠ درزي» على مرتفعات تتحكم بهذه الطريق. وقد استطاع «المقدم لوفور» تنفيذ المهمة، حيث خسر الثوار نحو «٦٠ قتيلا» بينما خسر الرتل «قتيلاً واحداً و٦ جرحى». وهكذا استطاع «لوفور» ان يؤمن الاتصال بينه وبين رتل «العقيد كليمان غرانكور» الآتي من حاصبيا.

بعد إخلاء منطقة راشيا من الثوار، وبتاريخ ٢٦ شباط/فبراير، اتخذ الرتلان (لوفور وكليمان غرانكور)، اتجاهين مختلفين، إذ اتجه الاول (لوفور) من «البيره» غرباً نحو «ينطا» شرقاً (وكان شكيب وهاب وجماعته قد تمركزوا فيها بعد انسحابهم من البيره)، بينما اتجه الثاني (كليمان غرانكور) من الجنوب الغربي (حاصبيا- راشيا) الى الشمال الشرقي (ينطا)، وفي الوقت نفسه، اتجه رتل ثالث (بقيادة فرني Vergne) من دمشق نحو «ينطا» كذلك.

وفوجئ شكيب وهاب وجماعته، وخوفاً من ان يحاصروا من قبل الأرتال الثلاثة، أخلوا «ينطا» واتجهوا نحو «قلعة جندل» بواسطة «معابر في الجبال». وقد وجدت القوات الفرنسية، في ينطا، كميات كبيرة من المؤن والذخائر، و٥٠

(❖) لم نجد هذا الموقع على الخارطة.

بندقية. وبعد هذه العملية، وبعد ان استسلم العديد من الثوار، وبتاريخ ٢ آذار/مارس عام ١٩٢٦، عادت الارتال الثلاثة الى قواعدها، واستتب الامن في المنطقة(٤٠).

أحداث أكروم والضنية: كما في الجنوب، كذلك في الشمال، إذ اندلعت الثورة في جبال «أكروم»، وقد بدأتها ثلة من الشباب على رأسهم واحد من الرعاة الفقراء يدعى «زين مرعي جعفر»، (من عشيرة آل جعفر) وكانت باكورة اعماله تخريب الخط الحديدي في «وادي خالد»، ومهاجمة حامية المحطة العائدة لسكة حديد حمص - طرابلس، حيث هاجم الجند الذين كانوا يحرسون هذه المحطة فولوا هاربين، وبدأ صيته ينتشر في تلك الناحية، فانضم اليه نحو ثلاثين مسلحاً. وكعادتها، أقدمت سلطة الانتداب على تسليح موارنة تلك المنطقة (من بلدة القبيات) وارسلت ضباطاً لبنانيين لتدريبهم، مما دفع بالعديد من آل جعفر الى الانضمام لقريبهم، والتحق به، من حمص، مقاتل يدعى «نظير النشواتي» واربعة من رفاقه، وهكذا، اخذت كرة الثلج تكبر، ويكبر معها «زين مرعي» الذي استقبل «سعيد العاص» ورفاقه، وكانوا طلائع الثوار الذين انتقلوا من حمص الى اكروم(٤١).

انتشر الثوار في جبال اكروم، حيث بدأ نشاطهم بتسليح الانصار الذين انضموا اليهم وتوزيع المناشير الداعية الى الثورة ضد الانتداب الفرنسي، وكان على رأس هذه الكوكبة من الثوار المجاهدان سعيد العاص ومنير الريس، وكان الثوار، في معاقلهم في الجبال، بحاجة الى كل شيء، الى السلاح والغذاء واللباس والذخيرة والمال، وكان «سعيد العاص»، بصفته القيادية، يعدّ بنفسه الرسائل والنشرات التي يتولى الشباب الوطنيون في حمص وحماة وطرابلس توزيعها، وكانت أولى عملياتهم، في ٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦، قتل ضابط طيار

فرنسي في حمص، مما أثار الذعر في المدينة، واصبح الفرنسيون يحسبون حسابا «لسعيد العاص» وجماعته[٤٢].

وفي جبال أكروم، بدأ «سعيد العاص» يستقبل الوطنيين الراغبين بالانضمام الى صفوف الثوار، وكان على رأس هؤلاء ثلاثة من «آل شوك»، إستقبلهم في «جبال الضنية»، قرب طرابلس، وكانت اولى عمليات الشبان الثلاثة ان هاجموا مخفراً للدرك في «سير الضنية» واخذوا من عناصره سلاحهم وجيادهم، مما أقلق سلطة الانتداب في طرابلس «فابتدأت بتحصين مدينة طرابلس ضد الثائرين الذين بلغ عددهم، في الضنية، خلال عشرة ايام، اكثر من ٦٠ مسلحا»[٤٣]. وبدأت سلطة الانتداب تعدّ العدّة للقضاء على الثورة في شمال لبنان، بينما كان «سعيد العاص» يرسل الى طرابلس كتباً ومناشير يحضّ، من خلالها، اهل المدينة على الثورة ضد المحتل، وهذا ما زاد من قلق الفرنسيين الذين ظلوا يبحثون عن اولئك الثائرين في جرود الضنية، حيث كانت طائراتهم تلقي قنابلها، باستمرار، على كل شبحٍ أو ظلٍّ يشتبه بأنه ثائر.

أعدت سلطة الانتداب حملة مؤلفة من «الجنود الفرنسيين» و«القناصة اللبنانيين» ومسلحين آخرين متطوعين من قرية «القبيات» بلغ عددهم نحو ١٦٠ مسلحاً، وسرية من الخيالة كانت متمركزة في «وادي خالد» وعددها نحو مئة خيال، وكانت هذه الحملة معززة بالطائرات التي ظلت تحوّم، لأيام متتالية، فوق الجبال حيث يُظَن ان الثوار متمركزون، وتقصف تلك الجبال بقنابلها. مقابل هذه الاستعدادات العسكرية للسلطة الفرنسية، أخذ الثوار يستعدون لصد أي هجوم عليهم، فتم الاتفاق مع «الجعافرة» المقيمين في قرية «الحميرة» لصد متطوعي القبيات، ومنعهم من الخروج من قريتهم، وكان مع «سعيد العاص» ٢٦ مسلحاً، منهم ٥ من الجعافرة وشاب درزي كان قد التحق بزين

مرعي جعفر، وعشرون مع العاص نفسه، وهم حمويون وحمصيون ودمشقيون، وكان الفرنسيون قد احتشدوا في قرية «القصر» الواقعة على الحدود اللبنانية شمال الهرمل، في وسط سهل فسيح تحيط به جبال كانت فيها معاقل الثائرين. وكانت الحملة الفرنسية المحتشدة في هذه القرية، والتي تقدر بألف ومايتي جندي، تخطط للزحف وتطويق تلك الجبال بغية القبض على الثائرين، مما دفع بهؤلاء الى الابتعاد عن أماكن الخطر، خصوصاً ان حملة فرنسية انطلقت من الهرمل نحو تلك الجبال لاستكمال الطوق، وكانت هذه الحملة مؤلفة من «الكتيبة الثانية للقناصة اللبنانية، وقوات من الدرك اللبناني»، ومتطوعين من «المسيحيين والمتاولة»، وقد قدر عددها بستماية الى ثمانماية رجل، وحملة ثالثة من حمص مؤلفة من جنود مشاة وخيالة سباهي وخيالة من الحرس السيار، مع متطوعة اسماعيليين وشراكسة وأرمن وعلويين «حتى من النَوَر». وهكذا حرّكت سلطة الانتداب ثلاث حملات: حملة القصر وحملة الهرمل وحملة حمص، وهي ما يزيد على الفي جندي ومتطوع، في حملتين فقط (إذ لم يعرف عديد حملة القصر)، لكي تقبض على كوكبة من الثوار لم تتعدّ الستة وعشرين ثائراً (تضاف اليهم جماعة زين مرعي جعفر التي لا تتعدى الثلاثين مسلحاً)[٤٤].

أما خطة الفرنسيين فكانت كما يلي (يوم ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٦):

- ترابط وحدة من ١٠٠ خيال سباهي، بقيادة ضابط فرنسي، في مضيق «وادي حنا» (قرية لآل زعيتر) وتكون مهمتها منع الثوار من عبور المضيق والقبض عليهم.

- تتمركز وحدة من المدفعية، في السهل الجنوبي، وتكون مهمتها مساندة حملتي الهرمل وحمص.

- تنطلق حملة الهرمل (في الساعة الواحدة من صباح ١٨ أيار/مايو) من الهرمل، وتدخل الجبال الى «وادي فيسان»، ومنه تتسلق جبل الشميس لتصل الى الجبل المشرف على قرية اكروم مقر «زين مرعي جعفر»، وتقوم هذه الحملة بمشاغلة الثوار.

- في الوقت نفسه، وعند فجر ١٨ أيار/مايو، تتقدم حملة حمص، متسلقة «جبل الشميس الذي يتحصن به الثائرون، من طرفه الشمالي، وتطوقهم وتسحقهم بين ناري الحملتين»، ثم تتقدم هذه الحملة حتى «أكوم» ثم «أكروم» حيث تلتقي بالقوات الزاحفة من «وادي خالد ووادي حنا»، وكذلك بمتطوعي القبيات.

- تدعم المدفعية المتمركزة في السهل حملتي القصر والهرمل[٤٥].

معركة وادي فيسان: في فجر ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٦:

- بدأ الطيران المعادي يقصف قواعد الثوار في «القصر»، الا ان هؤلاء كانوا قد اخفوا خيولهم في مغاور بالوادي، واختفوا في أماكن لم يستطع الطيران اكتشافها، فبدأ يقصف قطعان الماعز المنتشرة حول معاقل الثوار.

بعد التمهيد بالقصف الجوي، بدأ تحرك القوات على الشكل التالي:

- قبيل الفجر خرجت من قرية «القصر» حملة تقدر بـ ٤ كتائب خيالة، وسرية مشاة[٤٦]، واتجهت جميعها، نحو جبل يتمركز عليه الثوار، وما أن اصبحت بالقرب منه، حتى ترجل الخيالة، وتبعهم المشاة، واختفوا، جميعاً، في «مراح» هو كناية عن خربة بالقرب من «سهلة الماء» وتقع في سفح ذلك الجبل[٤٧].

- في الوقت نفسه، كانت حملة «الهرمل» قد اتجهت نحو «جبل الشميس»، الا انها اصطدمت، عند الفجر، وفي وادي فيسان، بقوة من الجعافرة أعاقت

تقدمها، واستمرت المناوشات، بمختلف أنواع الاسلحة (بنادق ورشاشات ورمانات يدوية ومدافع الهاون) بين الجعافرة والحملة، طوال ساعة. وفي الوقت نفسه، كانت الطائرات تحوّم فوق الجبل محاولة ان تستكشف مواقع الثوار، الا انها كانت تخطئهم في كل مرة ترمي قنابلها عليه.

- بعد ذلك، تحركت ثلة من الجند، من حملة «القصر» (تقدر بثمانية)، نحو مواقع الثوار، وهم يتسلقون الجبل، في مهمة استكشافية، على ما بدا، لتلك المواقع، وكان الثوار يراقبونهم دون ان يتمكنوا، هم، من اكشاف مواقع الثوار. وما أن اصبحوا على مرمى من نيران الثوار حتى أعطى القائد سعيد العاص اوامره بإطلاق النار عليهم، وكانت ناراً غزيرة، فسقط منهم ثلاثة، واختبأ الباقون بين الصخور.

- في هذا الوقت، كان باقي الحملة لا يزال في «الخربة» ينتظر، ربما، اشارة من طليعة الاستكشاف التي لم تتمكن من أداء المهمة، فما كان من الثوار الا ان حولوا نيرانهم الغزيرة نحو تلك الخربة حيث تجمع رجال الحملة بلا حراك (وكانت على مسافة كيلومتر من مواقع الثوار)، إلا ان إحدى كتائب الخيالة، وكانت على الطريق، بالقرب من «الخربة»، بوغتت بنيران الثوار، فتراجعت، وسلكت وادياً يمكّنها من ان تلتفّ، بواسطته، على مواقع الثوار، فأُمر اثنان منهم بأن يرصدوا تلك الكتيبة ويواكبوها بنيرانيهم، في مسيرها، فكانا ينتقلان من موقع الى آخر، وهم يطلقون نيران بنادقهم على تلك الكتيبة، مما حمل قائدها على الظن بأن الجبل، كله، مليئ بالثوار، فانكفأ بجنده مبتعداً، في السهل.

وأما باقي الحملة، التي كانت لا تزال في «الخربة»، فقد ظلّت مسمّرة في مواقعها، دون ان تمكنّها النيران الغزيرة، التي ينصّب عليها من الثوار، من ان

تتقدم او ان تتقهقر، باستثناء زمرة منها استطاعت ان تبتعد عن الخربة، وتمتطي خيولها وتنكفئ، مسرعةً في السهل، جنوباً.

في هذه الاثناء، كانت المدفعية لا تزال تقصف مواقع الثوار، في الجبل، بوابل من قذائفها، وشاركها جند الحملة المتحصنون في الخربة بنيران بنادقهم ورشاشاتهم، ولكن دون ان يتمكنوا من ان يتقدموا، ولو خطوة، نحو معاقل الثوار.

استمرت المعركة خمس ساعات، ورغم قصف الطائرات وقذائف المدفعية، لم يتزحزح الثوار عن مواقعهم التي تحصنوا بها في ذروة الجبل، بينما عجزت القوة المهاجمة، المتدرئة بالخربة، عن ان تخرج من مواقعها وتشن هجوماً على الجبل لزحزحة الثوار عنه، فما كان من تلك القوة الا ان اندفعت نحو خيولها، فامتطتها، واسرعت منكفئة شرقا «في السهل الواسع الفسيح، دون نظام» وقد لحق بهم المشاة «متفرقين مشرّدين»[٤٨].

بعد ذلك، تحركت مجموعة «سعيد العاص» من مواقعها في الجبل واتجهت الى «جبل الشميس» لنجدة الجعافرة الذين كانوا لا يزالون ينازلون حملة «الهرمل»، وهم يتقهقرون امامها، إلا ان هزيمة حملة «القصر» وتشتت جندها، بالاضافة الى ان الليل كان قد بدأ يرخي سدوله على السهل والجبل، ولم يكن بإمكان جند الحملة الاستمرار في تسلق الجبل، ليلاً، ومطاردة الجعافرة المتغلغلين فيه، وخشية ان يكون تقهقر الجعافرة في جبل «الشميس» ضمن خطة محكمة لجرّ الجند الى شعاب ذلك الجبل للفتك بهم والقضاء عليهم، كل ذلك أدى الى اقتناع قيادة تلك الحملة بالإقلاع عن متابعة تلك المطاردة والعودة الى مراكزها الاساسية.

وكانت حصيلة هذه المعركة ٣١ قتيلاً من جنود القوات المهاجمة، وعدداً من الجرحى، واما الثوار فلم يصب احدٌ منهم بأذى[٤٩].

ولكن، ماذا جرى على جبهة «جبل الشميس» ؟

كانت حملة «الهرمل» قد زحفت نحو الجبل ليلاً، وفي طليعتها متطوعون[٥٠] من المنطقة، خبراء في مسالك الجبل وطرقه، فاجتازوا «وادي الشربين» و«وادي فيسان»، وكانوا، عند الفجر، قد بلغوا سفوح الجبل، فأخذوا يعدّون العدّة لاجتيازه وصولاً الى جبل «أكروم». وكان يتقدم الحملة «كوكبة» من الخيالة على رأسها ضابط فرنسي، وقد وقفت هذه الكوكبة عند نبع ماء، وكانت زمرة من مسلحي «الجعافرة» تراقبهم من أعلى الجبل، فما ان تمكنت من عناصر الكوكبة وقد انصرفوا الى الشرب وسقي الخيول، حتى بادرتهم بإطلاق نار غزير أدى الى إصابة الضابط، فأعيد الى الهرمل جريحاً، وتحصّن الجنود بالسفح، وكان الوادي خلفهم، ثم بدأوا يتسلقون الجبل بحماية وابل من رشاشات باقي رفاقهم في الحملة الذين كانوا قد تمترسوا على الضفة المقابلة للوادي الذي لم يكونوا قد اجتازوه بعد، وأما المقاتلون الجعافرة، فقد صعدوا، بعيداً، في الجبل، وهم يستمرون بالرمي على الجنود.

إثر ذلك، وعلى صدى المعركة المشتعلة بين الثوار والجنود والفرنسيين، تقاطر ثوار عديدون الى موقع المعركة لنجدة رفاقهم، واشتد القتال بين الفريقين في «وادي فيسان» والجبل المقابل له، حيث كانت القوات الفرنسية تحاول، باستمرار، تسلق الجبل للقضاء على الثوار المعتصمين فيه، ولكن نجدة من نحو ماية من الجعافرة وصلت، عند الظهر، من بلدة «الحميرة»، وأخذت تصطاد الجنود الفرنسيين، عند سفح الجبل الذي كانوا يحاولون تسلقه، وما أن شعر الثوار بقدرتهم على الهجوم، بعد وصول نجدة الجعافرة، حتى قرروا شن الهجوم، من أعلى الى اسفل، على القوات الفرنسية التي كانت لا تزال تسعى للوصول الى الثوار في أعلى الجبل، فهزموا هذه القوات التي أرغمت على

التراجع الى الوادي، وقد سقط، في صفوف الثوار، كما في صفوف الفرنسيين، عدد من القتلى والجرحى، وكان الفرنسيون ينقلون قتلاهم وجرحاهم، على ظهور الخيل والدواب، الى الهرمل، كما كانت الذخائر والمؤن تصل اليهم من الهرمل كذلك، مما دفع الجعافرة الى السعي لقطع طريق تلك القوات الى الهرمل، وذلك بإقامة كمائن، على تلك الطريق، كانت تصطاد الجنود الذين يسلكونها، وقد نجحوا في ذلك، وأحسّ الفرنسيون بأنهم يحاصرون، وفقدوا الأمل في إمكان وصول حملة «حمص» لنجدتهم، وكانت نجدات من الثوار لا تزال تصل الى ساحة القتال من مسالك الجبل غير المواجهة للفرنسيين، حتى بلغ عددهم نحو ١٥٠ ثائراً، واشتد ضغط الثوار على القوات الفرنسية التي لم تستطع الوصول اليهم، بينما هم يتحركون، بحرية، في قمم الجبل، وفي مسالكه وشعابه، ويسلطون نيرانهم الغزيرة على الجند العاجزين عن الوصول اليهم، وازداد عدد القتلى والجرحى في صفوف الجند، ويئس المتطوعون من إمكان انتصار القوات الفرنسية، في هذه المعركة، فآثروا الانسحاب، عبر وادي فيسان، ولجأوا الى مكان آمنٍ (مراح في الضفة المقابلة للوادي) يقيهم من رصاص الثوار، بينما استبسل الجنود الفرنسيون في القتال. ويذكر «الريّس»، وكان قد شارك في هذه المعركة، ان الفرنسيين «حملوا الجنود والضباط اللبنانيين على القتال حتى الموت، فتساقطوا واحداً بعد الآخر، بين قتلى وجرحى»[٥١].

واستطاع نفر من الثوار (علي الحسن جعفر، والمرداوي، ومحمد المغربي) التسلل الى خلف صفوف الجنود الفرنسيين واخذوا يتصيدونهم من الخلف، وهم معتصمون وراء الصخور، فصرعوا ضابطاً وسبعة عشر جندياً (حسب شهادة علي الحسن جعفر)[٥٢]، ولكن القوات الفرنسية تمكنت منهم، في آخر الامر، فصرع محمد المغربي، وجرح علي الحسن جعفر، فأنقذه المرداوي. وقد

لعب النسوة، في هذه المعركة، دوراً بطولياً مشرفاً، إذ كن ينقلن الماء والغذاء والذخيرة للمقاتلين، بحماسة وبرباطة جأش منقطعتي النظير.

ويذكر «الريّس» نفسه ان «وادي فيسان» قد امتلا «بجثث القتلى (من القوات الفرنسية)، وجثث الجياد والدواب» حتى انه «لم يبق في ارض المعركة، من الحملة، إلا (من هو) قتيل او جريح، وإلا من لجأ الى بناء المراح، في الوادي، واحتمى فيه»[٥٣]. وأطبق الثوار، الذين كانوا قد نزلوا من شعاب الجبل يطاردون الجنود المنهزمين، على «المراح» حيث اختبأ من نجا من اولئك الجنود وارادوا الفتك بهم، إلا ان «سعد الله حمادة» زعيم المتطوعين الذين قاتلوا الى جانب القوات الفرنسية، حماهم بنفسه، معلناً أن «كل من في المراح بجواره وحماه»، وقد اصطف خلف حمادة من كان معه من المتطوعين، مما حدا بالثائرين «سعيد الدرزي وزين مرعي جعفر» ، اللذين كانا اول من وصل الى المراح، الى قبول حماية سعدالله حمادة لأولئك الجنود وإجارته لهم، فأمّناهم، وبدأوا يخرجون، امام الثوار، من المراح، فخرج «ما يزيد عن مئة وخمسين ضابطاً وجندياً اكثرهم من القناصة والمتطوعة اللبنانيين، وبينهم ضابط فرنسي مجروح في ظهره، كما حمل الجنود جرحاهم غير القادرين على السير»[٥٤]، وانطلق هؤلاء ، ليلاً، وبحماية سعدالله حماده، الى الهرمل. ويبدو ان معظم الحملة قد ابيد في هذه المعركة، بدليل ان «الفرقة الثانية للقناصة اللبنانيين اعتبرت منحلة، وظل يوسف السودا، صاحب جريدة الراية في بيروت، في اليوم الثامن عشر من شهر ايار/مايو من كل عام، أي في يوم ذكرى معركة وادي فيسان، يصدر جريدته مجللة بالسواد، ويكتب مقالاً يملأ به الصفحة الاولى كلها، وينعي فيها جنود وضباط الفرقة الثانية للقناصة اللبنانيين الذين ماتوا شهداء، في سبيل لبنان»[٥٥].

وغنم الثوار، في هذه المعركة «اكثر من ٤٠٠ بندقية و٥٠ جواداً، وجميع ذخائر الحملة وعتادها، ورمانات يدوية، ورمانات للبنادق، وأدوات صحية، وثياباً عسكرية، وشارات بالأسهم النارية» وخسر الثوار «١٢ شهيداً من المتاولة، و... محمد المغربي» (وكان هذا مغربياً مجنداً في جيش الاحتلال الفرنسي، الا انه هرب منه وانضم الى صفوف الثوار)[٥٦]. ومن شهداء الثورة، في هذه المعركة، جهجاه نعمه (أحد زعماء آل جعفر)، وامرأتان، وجرح ٣ نسوة و٧ رجال.

وأما القوة الفرنسية التي كانت مرابطة في «وادي حنا» فقد فرت عندما بلغتها أنباء هزيمة القوات الفرنسية في وادي فيسان[٥٧].

وقد استمرت المعركة من فجر يوم ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٦، حتى الليل.

ثانياً: مرحلة العمليات العسكرية خلال الفترة ١٩٢٨-١٩٣٩:

تحدث تقرير صادر عن القيادة العسكرية الفرنسية بباريس، بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٢، عن الأوضاع العسكرية لفرنسا في المشرق، وفيما يلي أهم ما جاء فيه:

وضع القوات الفرنسية في سوريا ولبنان بعد الثورة السورية الكبرى:

١ - **القوات الفرنسية:** بعد ان هدأت الأوضاع في سوريا ولبنان، إثر انتهاء الثورة السورية الكبرى، وبعد اتفاق وجهات النظر بين المفوض السامي «المسيو بونسو» والقائد الاعلى للقوات الفرنسية في المشرق، الجنرال «غاملان»، رأت القيادة العسكرية الفرنسية بباريس، ضرورة تخفيض عديد القوات الفرنسية في المشرق، بغية تخفيف الأعباء المالية المترتبة على خزينة الدولة من جراء وجود هذه القوات التي بلغت، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٨:

- ١٠ كتائب مشاة.
- كتيبة دبابات (من سريتين).
- ٨ سرايا سباهي.
- ٣ سرايا مصفحات خيالة.
- فوج مدفعية من ٦ بطاريات + بطارية موضع .(Bie de position)
- فوج طيران من ٨ أسراب.
- كتيبة هندسة.
- كتيبة نقل. المجموع: ١٥٨٠٠ رجل.

وقد ازداد هذا العديد الف رجل عن عديدها عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥، وذلك بسبب إرسال تعزيزات طلبتها قيادة المشرق خلال الثورة في سوريا ولبنان. وكانت الميزانية المقررة لعام ١٩٢٩ تسمح بإبقاء جيش في المشرق، لا يتعدى الـ ٨٣٩ ضابطاً و١٣٠٢٦ رتيباً وفرداً، أي ما مجموعه ١٣٨٦٥ رجلاً، مما يوجب سحب كتيبة واحدة من كتائب المشاة العشر عام ١٩٢٩، ولكن المفوض السامي، وكذلك وزيرا الحربية والخارجية، كانوا يرون الاحتفاظ بها جمعياً في المشرق، مما دعا القيادة الفرنسية لأن تبتدع حلاً تستطيع، بموجبه، ان تخفض كتائب المشاة العشر، الى تسع، دون ان يؤثر ذلك على الأمن في البلاد، فرأت ان تستعيض عن النقص الذي سوف يحصل، من جراء خفض القوات، بزيادة عديد القوات السورية، على ان يكون ملاك (كوادر) هذه القوات فرنسياً. وبما ان ذلك لم يكن ممكناً ان يتم خلال عام ١٩٢٩ فقد اضطرت القيادة الفرنسية للاحتفاظ بكتيبة المشاة العاشرة في المشرق، مع طلب تخصيص اعتماد مالي اضافي لتغطية نفقاتها.

بالإضافة الى ذلك، كانت القيادة الفرنسية تخشى، إن هي اقدمت على تخفيض قواتها في المشرق دون تأمين البديل، ان يحفز ذلك «العناصر الوطنية المتطرفة، التي تسيطر على المجلس التشريعي السوري» على السعي، بالقوة، لإعادة وحدة سوريا التي كانت مقسمة الى اربع دول هي: دولتا دمشق وحلب، ودولة جبل الدروز، ودولة العلويين، وهذا ما كانت فرنسا تقاومه، بحجة المحافظة على ضمانات «للأقليات الوفية» لها. وكان ذلك، إن حصل، سوف يجعلها مضطرة لأن ترسل، من جديد، تعزيزاتٍ الى سوريا، يفوق عددها، بكثير، عديد الكتيبة التي سحبت.

٢ - **القوات السورية**: كانت القوات السورية تتألف من:

أ - القوات المساعدة (الجوقة السورية القديمة) التي كان عديدها وتشكيلها محدداً بقرارات وزارية من وزارة الحرب الفرنسية.

ب - القوات الاضافية التي شكلها الجنرال القائد الاعلى بعد موافقة المفوض السامي.

ج - قوات الجندرمة الثابتة والمتحركة التي كانت موضوعة بتصرف الدول الخاضعة للانتداب.

د - قوات الشرطة المحلية.

وكانت الدول الخاضعة للانتداب هي التي تدفع، من ميزانياتها، تكاليف هذه القوات جميعها، وذلك منذ اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧، وقد حددت هذه التكاليف، خلال عامي ١٩٢٧ و١٩٢٨، بـ ١٩ مليون فرنك فرنسي.

أ - **القوات المساعدة**: في اول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٨، كانت «القوات المساعدة» تتضمن:

- مفتشية القوات.

- ٦ كتائب مشاة (تشكل وحدة).
- ٤ سرايا خيالة.
- ٣ سرايا هجانة (Méharistes).
- سريتي هندسة.
- فصيلة مصفحات صحراوية خفيفة.
- ٧ فصائل مستقلة بتصرف المصالح.
- مدرسة حربية لتلامذة الضباط (في دمشق).

وقد انشئت، في عام ١٩٢٨:

- كتيبة المشاة السابعة.
- سريتان مساعدتان للنقل.
- سرية مساعدة للهندسة (نقّابو سكك حديد).

فكان مجموع القوات المساعدة السورية: ٧٨٠٠ رتيب وفرد و٩٨ ضابطاً.

إلا ان القيمة العسكرية لهذه القوات لم يكن مرضياً، سواء بسبب عدم تآلف معظم رجالها مع الحياة العسكرية، أو بسبب صعوبة إنشاء ملاك من الرتباء المعاونين منهم. وفي كل حال، لم يكن ممكناً الاعتماد على اكثر من ربع هذا العديد في أية عملية عسكرية جدّية.

ب - **القوات الاضافية**: الى جانب القوات المساعدة، أنشئت «القوات الاضافية» (عام ١٩٢٦) من «الأقليات الاثنية التي تتميز بالروح العسكرية». وكان ضباط فرنسيون يقودون هذه القوات، يعاونهم رتباء فرنسيون كذلك، مما جعل لهذه القوات قيمة عسكرية حقيقية، بحيث كانت تكمّل عمل القوات النظامية. وكانت هذه القوات تتضمن، منذ اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٨:

- ٢٢ سرية خفيفة (دروز، شركس، أكراد، الخ...).

- كتيبة قناصة لبنانية، من ٧ سرايا، منها سريتا مرممين (Pionniers).
- المجموع : ٣٥٠٠ رجل. وكانت نفقات هذه القوات على عاتق الميزانيات المحلية.

ج و د - **قوات الجندرمة والشرطة:** بالإضافة الى القوات التي سبق ذكرها، والتي كانت، جميعها، بتصرف الجنرال القائد الاعلى لقوات المشرق، يمكن إضافة ٥٠٠٠ رجل من قوات الجندرمة والشرطة، التي كانت مرتبطة بالسلطات المدنية في الدول الخاضعة للانتداب.

وهكذا، فإن مجموع القوات المحلية كان أكثر من ١٦ ألف رجل (لشعبٍ لا يزيد عن ٢,٥ مليون نسمة).

٣ - احتمالات المستقبل:

أ - القوات الفرنسية:

- في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩: تخفيض كتيبة النقل من ٦ إلى ٤ سرايا.
- في ١٥ نيسان/ابريل عام ١٩٢٩: حلّ سرية مصفحات الخيالة.

ب - القوات السورية: شتاء ١٩٢٨ - ١٩٢٩: إنشاء سريتين سوريتين وسرية قناصة لبنانية (في لبنان الكبير)، إذا توافرت الاعتمادات المالية.

وقد أرفق التقرير بملحقين:

الأول: تأليف القوات الفرنسية للمشرق في اول كانون الثاني/يناير أعوام ١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩.

والثاني: تأليف القوات السورية.

الملحق رقم ١: عديد القوات الفرنسية في المشرق (١٩٢٧-١٩٢٩):

١ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧: ٣٢ ألف رجل يشكلون:

- ٢٧ كتيبة مشاة.
- كتيبة دبابات.
- ١٤ سرية خيالة.
- ٤ سرايا مصفحات خيالة.
- ٩ كتائب مدفعية.
- ٧ سرايا هندسة.
- ٨ أسراب طائرات.
- كتيبتي نقل.
- مصالح.

٢ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٨: ٢٤ ألف رجل يشكلون:

- ١٤ كتيبة مشاة.
- ١ كتيبة دبابات.
- ٨ سرايا خيالة.
- ٤ سرايا مصفحات خيالة.
- بطارية مدفعية.
- ٧ سرايا هندسة.
- ٨ أسراب طائرات.
- كتيبتي نقل.
- مصالح.

٣ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩: ١٥٨٠٠ رجل يشكلون:

- ١٠ كتائب مشاة.
- كتيبة دبابات مخفضة (الى سريتين).

- ٨ سرايا خيالة.
- ٤ سرايا مصفحات خيالة (خفضت الى ٣ في ١٥ نيسان/ابريل عام ١٩٢٩).
- فوج مدفعية من ٦ بطاريات وبطارية مرممين.
- كتيبة هندسة من ٤ سرايا.
- كتيبة نقل من ٤ سرايا.
- فوج طيران من ٨ أسراب.

وكانت كتائب المشاة العشر مؤلفة من:

- ٣ كتائب من الفوج ١٦ للرماة التونسيين.
- كتيبة من الفوج السادس للرماة الجزائريين.
- كتيبة من الفوج ٦١ للرماة المغاربة.
- كتيبة من الجوقة الاجنبية الاولى.
- ٣ كتائب من الفوج ١٧ للرماة السنغاليين.
- كتيبة من الفوج ٤٢ للرماة الملغاشيين (Malgaches).

الملحق رقم ٢: عديد القوات السورية (١٩٢٧-١٩٢٩):

أ - القوات المساعدة:

١- في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧: ٥٠٠٠ رجل يشكلون:

- مفتشية القوات.
- ٦ كتائب مشاة.
- سريتي هجانة.
- ٤ سرايا خيالة مستقلة.
- فصيلة مصفحات خفيفة.

- سرية هندسة مختلطة.
- ٧ فصائل مستقلة من العمال المساعدين (مدفعية، قوامة، صحة، نقل، سيارات، نقل خيول، طيران، مصلحة الخيول).
- مكاتب المحاسبة لإدارة العديد.
- المدرسة الحربية لتنشئة ضباط سوريين (في دمشق).

٢ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٨: ٦٦٣٨ رجلاً يشكلون:

- التشكيل المبين أعلاه، مع إضافة:
- كتيبة مشاة (٧ كتائب بدلاً من ٦).
- سرية هجانة (٣ سرايا بدلاً من ٢).
- سرية هندسة مساعدة (سريتان بدلاً من واحدة).

٣ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩: ٨٤٩٠ رجلاً يشكلون:

- ١ مفتشية القوات.
- ٧ كتائب المشرق (مشاة).
- ٤ سرايا المشرق (خيالة).
- ٣ سرايا هجانة.
- فصيلة مصفحات صحراوية خفيفة.
- ٣ سرايا هندسة، واحدة منها سرية نقابين مساعدين لسكك الحديد.
- سريتي نقل.
- ٦ فصائل مستقلة من العمال المساعدين (حذفت الفصيلة المستقلة المساعدة للنقل ووزعت على سريتي النقل اللتين أنشئتا عام ١٩٢٨).
- مدرسة حربية (في دمشق).

II - القوات الاضافية:

١ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧: ٤٥٠٠ رجل يشكلون:

- كتيبة قناصة لبنانية من ٥ سرايا.
- ٣٦ سرية خفيفة.

٢ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٨: ٢٩٥٠ رجلاً يشكلون:

- كتيبة قناصة لبنانية من ٥ سرايا.
- ٢٢ سرية خفيفة.

٤ - في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٩: ٣٤٣٧ رجلاً يشكلون:

- كتيبة قناصة لبنانية من ٧ سرايا.
- ٢٢ سرية خفيفة(٥٨).

ملاحظة: يلاحظ، في هذين الملحقين:

١ - تناقص عديد القوات الفرنسية في المشرق خلال السنوات الثلاث ١٩٢٧ - ١٩٢٩ (كانت ٣٢ ألف رجل عام ١٩٢٧ ثم اصبحت ٢٤ ألف رجل عام ١٩٢٨، ثم ١٥٨٠٠ رجل عام ١٩٢٩).

٢ - تزايد عديد القوات السورية المساعدة خلال السنوات الثلاث (كانت ٥٠٠٠ رجل عام ١٩٢٧، ثم اصبحت ٦٦٣٨ رجلاً عام ١٩٢٨، ثم ٨٤٩٠ رجلاً عام ١٩٢٩).

وذلك تنفيذاً للسياسة الفرنسية التي اتبعت بعد انتهاء الثورة السورية الكبرى، والتي تقضي بالاستعاضة بالجنود السوريين بدلاً من الجنود الفرنسيين، بغية تخفيف الأعباء المالية عن خزينة الدولة المنتدبة، (وكانت تكاليف القوات السورية على عاتق الدولة- او الدول - السورية).

ويقدم «الجنرال ديغول» بياناً عددياً لقوات المشرق في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٣١، كما يلي:

I - القوات الفرنسية:

١ - مشاة:

- الفوج ١٦ للرماة التونسيين. - الفوج ١٧ للرماة السنغاليين.
- كتيبة مغاربية. - كتيبة اجنبية. - كتيبة جزائرية.

المجموع : ٩ كتائب.

٢ - خيالة:

كتيبة السباهي التونسية الخامسة. - كتيبة السباهي المغاربية الاولى

المجموع : ٨ سرايا.

٣ - **المدفعية:** فوج المدفعية الكولونيالي للمشرق (٣ كتائب).

٤ - **الهندسة:** الفوج ٣٣ المختلط (نقابون - لغامون - وتلغرافيون).

٥ - **الطيران:** الفوج ٣٩ للمراقبه (٤ كتائب).

٦ - **النقل:** السرية ٢٩ للنقل (سيارات).

٧ - **المصالح:** فصيلة ممرضين + فصيلة ممرضين كولونيالية + فصيلة الكتبة وعمال الادارة...

المجموع: ١٥٠٠٠ رجل.

II - القوات الخاصة:

١ - مشاة:

- ٨ كتائب المشرق. - كتيبتا القناصة اللبنانية. - ٣ سرايا هجانة.

٢- خيالة:

- ٤ سرايا المشرق. - سريتا مصفحات. - ٢٢ سرية خفيفة.

٣ - **هندسة:**

- سرية خاصة من النقابين - اللغامين.
- سرية خاصة من النقابين - التلغرافيين.
- سرية خاصة من نقابي سكك الحديد.

٤ - **النقل:** - سريتان خاصتان: واحدة سيارات والثانية حيوانات.

٥ - **المصالح:** - ٦ فصائل مستقلة (الكتبة وعمال الادارة، المرضون، عمال المدفعية والطيران).

- فصيلة مستقلة من الخيالة. المجموع: ١٣٠٠٠ رجل[٥٩]

ويبدو ان الفترة ما بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٩ كانت فترة هدوء نسبي في سوريا ولبنان، وهو ما ساعد على تخفيض القوات الفرنسية وزيادة القوات المحلية في البلدان الخاضعة للانتداب، كما سبق ان ذكرنا. ويحدد «ريحانا» مهمة «القوات الخاصة اللبنانية» في هذه الفترة، بما يلي:

«١ - مراقبة الحدود اللبنانية - السورية والدفاع عنها وعن السواحل اللبنانية.

«٢ - حراسة المناطق الحيوية والنقاط الحساسة.

«٣ - حفظ النظام «يومياً أو في المناسبات» ضد المتمردين والثوار المحليين او الذين يأتون من البلدان المجاورة.

«٤ - التعرف الى طرق البلاد ومناطقها». هذا باستثناء «القتال التقليدي ضد اعتداءٍ خارجي»[٦٠].

وتدخل معظم هذه المهمات في نطاق المهمات الامنية الداخلية[٦١].

ويدلّ على ذلك «الهدوء النسبي» في هذه الفترة، ما قدمه الجنرال ديغول من احصاءات عن عدد الجنود الذين خسرتهم «قوات المشرق» في عمليات

عسكرية خلال الاعوام ١٩٢٠ - ١٩٣٠، وهي تظهر جسامة خسارة هذه القوات في سنوات الثورة وضحالتها في سنوات الهدوء، كما يلي:

الخسائر

السنوات	ضباط	رتباء وافراد	المجموع
١٩٢٠	١٠١	٢٧٧١	٢٨٧٢ عسكرياً
١٩٢١	-	-	-
١٩٢٢	٣	٥٨٤	٥٨٧ عسكرياً
١٩٢٣	٤	٠٥١	٠٥٥ عسكرياً
١٩٢٤	-	٠٢٦	٠٢٦ عسكرياً
١٩٢٥	٣٦	٨٣٢	٨٦٨ عسكرياً
١٩٢٦	٢٥	٤٢٠	٤٤٥ عسكرياً
١٩٢٧	-	٠٢٤	٠٢٤ عسكرياً
١٩٢٨	-	٠٣	٠٠٣ عسكريين
١٩٢٩	-	١٠	٠١٠ عسكريين
١٩٣٠	-	-	-
المجموع	١٦٩ ضابطاً	٤٧٢١ رتيباً وفرداً	٤٨٩٠ عسكرياً

يضاف الى ذلك خسائر عسكريي «المفرزة الفرنسية لفلسطين-سوريا» وقوات المشرق، خلال عام ١٩١٩: وهي ١٩ ضابطاً و٦٠٠ رتيب وفرد (بعض هؤلاء مات بسبب المرض).

فيكون المجموع: ١٨٨ ضابطا و ٥٣٢١ رتيباً وفرداً،

والمجموع العام: ٥٥٠٩ عسكريين[٦٢].

ثالثاً: مرحلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥):

قبيل الحرب العالمية الثانية (التي اندلعت في اول ايلول/سبتمبر عام ١٩٣٩) وفي العام ١٩٣٦، كانت «قوات المشرق الفرنسية» مؤلفة على الشكل التالي:

١ - **المشاة:** ٣ كتائب سنغاليه + ٤ كتائب شمال إفريقية + كتيبة من الجوقة الاجنبية.

٢ - **الخيالة:** ٣ سرايا مدرعات + ٧ سرايا خيالة (٥ مغاربة وسريتان تونسيتان) + ٣ سرايا مصفحات خفيفة.

٣ - **المدفعية:** ٧ بطاريات.

٤ - **الهندسة:** ٣ سرايا.

٥ - **الطيران:** ٦ اسراب.

إلا ان عديد هذه القوات ارتفع، مع بدء الحرب، في عام ١٩٣٩ إلى ٣٥ ألف مقاتل(٦٣).

أما «القوات الخاصة اللبنانية» فكانت، عام ١٩٣٦، مؤلفة من «نصف لواء Demi-Bde» على الشكل التالي:

- أركان نصف اللواء: ضابط فرنسي + ضابطان لبنانيان + ٢٠ رتيباً وفرداً (منهم رتيب فرنسي).
- الكتيبة الاولى للمشرق: ٥ ضباط فرنسيين + ١٣ ضابطاً لبنانياً + ٦٣٣ رتيباً وفرداً (منهم ١٧ رتيباً فرنسياً).
- الكتيبة الاولى للقناصة اللبنانية: ٣ ضباط فرنسيين + ٨ ضباط لبنانيين + ٥١١ رتيباً وفرداً (منهم ١٣ رتيباً فرنسياً).
- الكتيبة الثانية للقناصة اللبنانية: ٥ ضباط فرنسيين + ٨ ضباط لبنانيين + ٥٠٥ رتباء وأفراد (منهم ١٢ رتيباً فرنسياً).

- المجموع: ١٤ ضابطاً فرنسياً + ٣١ ضابطاً لبنانياً + ١٦٦٩ رتيباً وفرداً (منهم ٤٣ رتيباً فرنسياً)(٦٤).

وفي مطلع العام ١٩٤٠، شُكل «نصف اللواء الثالث» من:

- أركان نصف اللواء: ضابط فرنسي + ضابطان لبنانيان + ٣٧ رتيباً وفرداً (منهم رتيب واحد فرنسي).
- الكتيبة الاولى للمشرق: ٩ ضباط فرنسيين + ١٣ ضابطاً لبنانياً + ٨١٣ رتيباً وفردا (منهم ١١ رتيباً فرنسياً).
- الكتيبة الاولى للقناصة اللبنانية: ضابطان فرنسيان + ١٥ ضابطاً لبنانياً + ٦٠٥ رتباء وأفراد (منهم ٦ رتباء فرنسيين).
- الكتيبة الثانية للقناصة اللبنانية: ٤ ضباط فرنسيين + ١٣ ضابطاً لبنانياً + ٥٤٥ رتيباً وفرداً (منهم ٥ رتباء فرنسيين).
- الكتيبة الثالثة للقناصة اللبنانية: ٩ ضباط فرنسيين + ١٠ ضباط لبنانيين + ٨١٦ رتيباً وفرداً (منهم ١٦ رتيباً فرنسياً).
- المجموع: ٢٥ ضابطاً فرنسياً + ٥٣ ضابطاً لبنانياً + ٢٨١٦ رتيباً وفرداً (منهم ٣٩ رتيباً فرنسياً)(٦٥).

هذا بالاضافة الى الوحدات اللبنانية التالية:

- سرية قناصة خيالة: ضابط فرنسي + ٣ ضباط لبنانيين + رتيبان فرنسيان + ٦ رتباء لبنانيين + ٩١ خيالاً لبنانياً.
- بطارية مدفعية جبلية: ضابط فرنسي + ٤ ضباط لبنانيين + رتيبان فرنسيان + ٩٤ رتيباً وفرداً لبنانيين.
- فصيلة مدفعية شواطئ: ضابط + ٣ رتباء + ٢٠ مدفعياً (وقد اصبحت هذه الفصيلة بطارية في ايلول/سبتمبر عام ١٩٤٠).

– سرية نقابين-لغامين: ضابطان فرنسيان + ٩ ضباط لبنانيين + رتيبان فرنسيان + ١١٨ رتيباً وفرداً لبنانيين(٦٦).

دور الجيش اللبناني في الحرب العالمية الثانية:

باستثناء المتطوعين اللبنانيين في القوات الفرنسية، خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن للقوات اللبنانية دور يذكر في هذه الحرب، وذلك للسببين التاليين:

الاول: ان هذه القوات لم تكن مؤهلة، على المستوى التقني والتكتي والعددي، وعلى مستوى التدريب، لخوض هذه الحرب.

والثاني: رفض بعض الوحدات اللبنانية الخوض في صراع مسلح، ليس لخدمة لبنان، بين قوى اوروبية من جهة، وبين قوى فرنسية، فيما بينها، من جهة اخرى، كما سنبين فيما بعد.

على اثر استسلام فرنسا لقوات المحور، وإعلان الهدنة، ليل ٢٥ - ٢٦ حزيران/يونيو عام ١٩٤٠، أعلنت، في فرنسا (وفي ٢ تموز/يوليو) حكومة جديدة برئاسة المارشال «بيتان»، وكان مركزها بلدة «فيشي»، واعتبرت هذه الحكومة موالية لألمانيا، وكذلك القوات الفرنسية التي اصبحت تابعة لها، في المستعمرات الافريقية وبلدان المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي(٦٧). ولكن الجنرال «شارل ديغول» لم يرض بالهزيمة، بل انتقل الى انكلترا، حيث أنشأ ما سمي «بالقوات الفرنسية الحرة FFL» التي شاركت، مع القوات البريطانية، في احتلال سوريا ولبنان، وطرد «قوات فيشي» منها (٨ حزيران/يونيو عام ١٩٤١).

بدأت «القوات الفرنسية الحرة» في لندن، بقيادة الجنرال «شارل ديغول» بداية متواضعة، لذا، فهي قد اشتركت، مع البريطانيين، في الهجوم على سوريا

ولبنان، بقوات محدودة، مؤلفة من ٦٠٠٠ رجل يشكلون الوحدات التالية: ٦ كتائب مشاة، و٨ مدافع، و١٠ دبابات، و١٢ طائرة، بقيادة «الجنرال جنتيلوم Gl. Gentilhomme»(٦٨)، بينما كانت القوات البريطانية مؤلفة من: الفرقة الاوسترالية السابعة، ومجموعة من الالوية الهندية، وفوجين من الخيالة، وفوج من الدبابات، وبعض المغاوير(٦٩). وفي الجهة المقابلة، كان لدى «الجنرال دانتز Dentz» المفوض السامي الفرنسي وقائد قوات «فيشي» الفرنسية = ٢٠ كتيبة مشاة، و ٣ أفواج خيالة، وفوجي مدفعية، و٩٠ دبابة(٧٠)، أي ما يساوي ٣٥ إلى ٤٠ ألف جندي من: «الهنود الصينيين، والتونسيين، والجزائريين، أي ما مجموعه ٣٥ ألف جندي و٨ آلاف ضابط وجندي فرنسي محترف»، ولم يكن ممكناً تبديل هذا الجيش «بسبب الحصار الذي فرضته بريطانيا» منذ بدء الحرب(٧١). ولأجل هذا، كانت «فيشي» قد ارسلت الى الجنرال «دانتز»، عند بدء الهجوم، برقية جاء فيها: «تترك لك الحكومة (فيشي) كامل الحرية في قيادة العمليات على المسرحين البري والبحري، وبما ان اراضي المشرق تتعرض لعدوان ظالم، فإن افضل حل هو المقاومة بشراسة في كل المجالات. إن الحكومة تعتمد عليك وعلى جيش المشرق»(٧٢). وكان ذلك يعني ان لا يطمع الجنرال دانتز بأية مساعدة عسكرية من فرنسا، وان يعتمد على قواه الخاصة. ورغم ذلك، استطاع «دانتز» ان يؤمن «نحو مئة دبابة، ومئة مدفع، وقوةً جوية تزيد على مايتي طائرة، مئة منها حديثة الصنع، ومن البحرية الفرنسية: مطاردتي نسّافات Contre-Torpilleur و٣ غواصات»، وهي «ما تبقى من الاسطول البحري الفرنسي في البحر المتوسط الشرقي، بعد ان شلّ الانكليز تحركه، في مرفأ الاسكندرية، منذ تموز/يوليو عام ١٩٤٠». واما احتياط الذخيرة، فإنه لم يكن يكفي «لأكثر من شهرين أو ثلاثة من النزاع»، ولأجل ذلك، و«لأجل النقص في

العديد» خصوصاً، فإن جيش المشرق «لم يكن يستطيع ان يواجه هجوماً واسع النطاق يشن عليه من عدة جهات، في وقت واحد»، ولذلك، فإن المخطط الفرنسي قضى بأن يغفل أي افتراض لهجوم محتمل من جهة تركيا او العراق، وان يركز «كامل قواته المقاتلة» في مواجهة «الاردن وفلسطين». ولكن اهم ما في الأمر هو «معنويات الجند»، فقد كان «دانتز» يعلم جيداً ان «جيش المشرق لن يقاتل لحماية الألمان»(٧٣).

في المقابل، كان «الجنرال ديغول» يعدّ، في «كاستينا Kastina» الفرقة الاولى «للقوات الفرنسية الحرة FFL»، وكان ما يشغله هو ان يرفض الجنود الفرنسيون، في هذه القوات، ان يستخدموا سلاحهم «ضد فرنسا» في سوريا، مما دفع «بتشرشل» الى ان «يفلسف» لديغول شرعية ذلك القتال الذي سيجري بين أبناء الوطن الواحد، على ارض سوريا ولبنان، إذ كتب اليه يقول: «إنّ هذا لا يعني ان عليهم ان لا يقاتلوا، أبداً، الفرنسيين، بل يجب، بأسف، ان نتوقع العكس، طالما ان «فيشي» هي ما هي، وليست، أبداً، فرنسا»(٧٤). وكان «ديغول»، في «كاستينا»، قد سلّم «أولى أوسمة صليب التحرير» لأقدم رفاقٍ له في إنشاء «قوات فرنسا الحرة» وهم الجنرالات «كاترو، ولوجنتيلوم، وبواسّودي، وجورديه، وفوليو»، معلناً، في الوقت نفسه، ان «أي وسام لن يعطي بمناسبة العمليات الآتية إذا كانت، وللأسف، بين فرنسيين»(٧٥). إلا أن «ديغول» كان يطمح لأن يرى وحدات من جيش «فيشي» تنحاز اليه قبل بدء الهجوم على سوريا ولبنان، ولأجل ذلك، زاد «ديغول» من دعايته الإذاعية، ومن «مناشيره» لتحريض الجند، الفرنسيين او الذين هم من المستعمرات الفرنسية، والذين يخدمون في صفوف ذلك الجيش، للانضمام اليه، الا انه لم يفلح في ذلك، إذ إن وحدة، فقط، انضمت اليه، بقيادة العقيد «كوليّه»، هي «وحدة الشراكسة»، بينما قاتل

«الفرنسيون المخلصون لبيتان، الأنكليز، بضراوة، وقاتلوا الديغوليين بنقمة وغضب»(٧٦).

وكم كان موقف «الجنرال دانتز» صعباً، فهو قد تساءل: «أن نعصي؟ يعني ذلك نقض الهدنة، وحلّ الالمان من كل تعهد، وتعريض البلاد لمتطلباتهم واجتياحاتهم: احتلال المنطقة الحرة، وتسريح الجيش والطيران الفرنسيين، وخسارة الاسطول بكامله، وخصوصاً: وضع يدهم على افريقيا الشمالية»(٧٧).

في هذه الاجواء، وفي فجر الثامن من حزيران/يونيو عام ١٩٤١، هاجمت القوات المشتركة البريطانية والفرنسية الحرة، لبنان وسوريا، فدخلت لبنان من حدوده الجنوبية مع فلسطين (الواقعة تحت الانتداب البريطاني)، وعلى محورين أساسيين:

١ - المحور الساحلي: الناقورة - صور - القاسمية - صيدا - جزين - الشوف، وصيدا - الدامور، وصولاً الى بيروت. ومن البحر: البوارج الحربية البريطانية.

المحور الشرقي: الخيام - ابل السقي - مرجعيون - سوق الخان - راشيا الفخار، وسوق الخان - حاصبيا - راشيا في البقاع، والمطلة - ديرميماس - قلعة الشقيف - النبطية - جزين، والنبطية - صيدا. (ودخلت سوريا على محور درعا جنوب جبل الدروز).

وكانت اول برقية بعثتها الخطوط الدفاعية الامامية لجيش «فيشي» هي ما يلي: «هوجمنا على جبهة الناقورة-مرجعيون-درعا- جنوب جبل الدروز. المصفحات والمشاة المحمولة في تماسٍّ مع مخافرنا، القتال مستمر»(٧٨).

استمرت المعارك طوال شهر وبعض الشهر (من ٨ حزيران/يونيو حتى ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٤١) وكان القتال بين كر وفرّ، إلا ان الغلبة كانت، واضحة،

للمهاجمين الذين خاضوا معارك قاسية وحاسمة على مختلف المحاور، وخصوصاً على محوري القاسمية - صيدا، وصيدا - جزين، وفي الدامور وخلدة (على المحور الساحلي)، كما كانت مراكز المدافعين تتعرض الى قصف عنيف من البوارج العسكرية البريطانية المرابطة قبالة الشاطئ اللبناني، وفي مرجعيون على محوري النبطية-جزين والنبطية-صيدا، وفي بيت الدين (بالشوف)، وعلى محوري ابل السقي-سوق الخان-راشيا الفخار وابل السقي - حاصبيا - راشيا (بالبقاع)[٧٩]، وكانت الحرب، في هذه المواقع، سجالاً، بين كر وفرٍ، وهجوم وهجوم معاكس[٨٠].

في التاسع من تموز/يوليو عام ١٩٤١ كانت الدامور قد سقطت بأيدي المهاجمين، وتراجعت خطوط الدفاع الى مسافة ١٥ كلم عن بيروت (عند خلده)، وظهر، واضحاً، ان الدفاع عن العاصمة لم يعد مجدياً، وفي ١١ منه، تلقت الحكومة الفرنسية، من الحكومة البريطانية، مذكرة جاء فيها: «بعيداً عن رغبتها في فرض شروط مهينة على الجنرال دانتز، فإن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لان تقدم له كل تشريفات الحرب، هو والضباط وكل الذين يعتبرون انهم قد قاموا بواجباتهم حيال حكومتهم. وعلى هذا، فلا مجال لأن يُحكم الجنرال دانتز، أو أي من ضباطه أو العاملين معه، بالموت، أو بأي حكم آخر، بل إنه، إذا رغب المفوض السامي، وأركانه، وكل الضباط والموظفين الفرنسيين، ان لا يبقوا في المشرق، فإنهم سوف يرحّلون الى بلادهم عندما تسمح الظروف بذلك.

«سوف يقوم الجنرال السير هنري ولسون بالمفاوضات لوقف القتال، كممثل للقائد الاعلى للقوات البريطانية، وذلك مع ممثلي الجنرال دانتز. وسيتوقف القتال حالاً، وتقدم للقوات العسكرية كل تشريفات الحرب»[٨١]. وفي

الوقت نفسه، أعلنت القيادة البريطانية انه «إذا قبل الجنرال دانتز الشروط الواردة في المذكرة كأساس للمفاوضات، فإن السلطات العسكرية البريطانية مستعدة لوقف القتال والاجتماع بممثلي الجنرال بلا تأخير»[٨٢].

وهكذا انطلقت المفاوضات، بين الفريقين المتحاربين، لتنتهي باستسلام قوات «فيشي» وتوقيع اتفاقية، الهدنة والاستسلام في عكا بتاريخ ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٤١. إلا ان ممثلي الجنرال دانتز في المفاوضات «أصرّوا على تجاهل الجنرال كاترو ممثل لجنة فرنسا الحرة، ولم يقبلوا بتوقيع اتفاقية عكا إلا مع الانكليز»[٨٣]. وقبيل توقيع الاتفاقية، وبتاريخ ١٣ منه، «الساعة ٧ صباحا» أبرق الجنرال «دانتز» الى الحكومة الفرنسية يقول: «في رأيي، إن الشروط التي حصلنا عليها تشكل أقصى ما يمكن ان نأمل به، في الوضع الصعب الذي توجد فيه قواتنا. إنها (أي الشروط) تنقذ شرف الجيش»[٨٤]. ومن الصدف الغريبة ان يتم استسلام قوات المشرق في ١٤ تموز/يوليو، ذكرى الثورة الفرنسية ، ويوم العيد الوطني الفرنسي.

لقد توقف القتال في الساعة الواحدة من فجر ١٢ تموز/يوليو، إلا ان ضابطاً فرنسياً (برتبة جنرال) لم يذعن لتلك الاتفاقية، واصرّ على متابعة القتال، بعد ان التجأ بوحدته الى الجبال، ولكنه عاد فاستسلم بعد ايام[٨٥]. وفي ١٢ منه، التقى الوفدان المفاوضان في عكا، وكان الجنرال ولسون على رأس الوفد البريطاني والجنرال كاترو وعلى رأس الوفد الفرنسي الحر، والجنرال «دي فرديلهاك De Verdilhac» على رأس الوفد الفرنسي الحكومي (فيشي). وبعد مفاوضات استمرت يومين كاملين، تمّ توقيع الاتفاق، بالأحرف الاولى، في الساعة ٢٣ من يوم ١٣ تموز/يوليو. واعلن انتهاء الحرب في الساعة ٢٣ من يوم ١٤ تموز/يوليو[٨٦]. وكانت خسائر قوات فيشي، في هذه الحرب، وفقاً

لإحصاءات «لافارغ Laffargue»، من سلاح البر : ٧٦ ضابطاً و ٢٥٦ رتيباً، و٧٠٤ جنود، قتلى، ومن الطيارين: ٧ ضباط قتلى و١٣ ضابطاً مفقوداً، و٢٣ رتيباً قتلى و١٣ رتيباً مفقوداً[٨٧]. بينما يذكر «لوكوربييه Le Corbeiller» ان خسائره كانت ١٢٠٠ قتيل و٢٥٠٠ جريح[٨٨].

ولم تذكر المراجع التي أتيح لنا الاطلاع عليها ، أي نشاط مميز، في هذه الحرب، للقوات الخاصة اللبنانية. ونورد، في الملحق رقم ٤، بهذا الفصل، وكمثل على دور هذه القوات، نبذة من مذكرات الزعيم (العميد) جميل شهاب (انظر الملحق رقم ٤).

إلا ان ما لا يمكن إهماله، في هذه المناسبة، هو الحديث عن الوحدات اللبنانية التي رفض ضباطها الاشتراك في القتال، في هذه الحرب، فاجتمعوا، بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٤١، في بلدة «الذوق» (في جبل لبنان) ووقعوا وثيقة (نصّها في الملحق رقم ٥)، تعهدوا فيها «بشرفهم» ان لا يقبلوا بالخدمة «إلا في سبيل لبنان وتحت رايته»، وقد قدم اللواء جميل لحود، بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو عام ١٩٧٢ هذه الوثيقة، مع العلم اللبناني الذي كان قد رفع، في ذلك الحين، لأول مرة، في وحدة عسكرية لبنانية، الى المتحف العسكري في المدرسة الحربية.

وللجنرال «ديغول»، في مذكراته، شهادة تؤكد ما ذهبنا اليه، إذ يقول: «أما القوات التي يقال لها «خاصة» أخيراً، أي السورية واللبنانية التي أظهرت، دوماً، ولاءها لفرنسا، فإن فيشي لم تجرؤ على استخدامها ضدنا، في المعارك الاخيرة»[٩٠].

بعد ذلك، وفي ١١ آب/أغسطس من العام نفسه، صدر عن القائد الاعلى لقوات فرنسا الحرة، في المشرق (الجنرال كاترو)، الأمر العام رقم ١، التالي نصه، والذي يقضي بحل «قوات المشرق الفرنسية»:

«الى رتباء وجنود قوات المشرق.

«ان الجيش الذي تنتسبون اليه قد حُلّ.

«إنني أحيي راياته، واذكر الافعال السامية التي قام بها، في الشرق، منذ اثنين وعشرين عاماً، وأمجّد شهداءه.

«واعتباراً من هذا اليوم، وحتى ساعة العودة الى الوطن، تكون ملاكات هذا الجيش وجنوده بقيادتي، ويخضعون لأوامري.

«إلا ان هذه التراتبية تترك لهم الحرية الكاملة في الاختيار، التي منحتهم إياها اتفاقية الهدنة.

«ايها الضباط والرتباء والجنود، ستختارون بدون إكراه، ولكن قبل ان تعلنوا عن اختياركم، يجب ان تسألوا انفسكم عما إذا كان من واجبكم البقاء في المشرق، معي، ومع رفاقكم، في خدمة فرنسا التي أدافع هنا، عن علمها وحقوقها ومصالحها.

«إن فرنسا ستلهمكم كما ألهمتنا.

وضع في المقر العام لفرنسا الحرة في المشرق بتاريخ ١١ آب/أغسطس عام ١٩٤١.

«جنرال الجيش القائد الاعلى، التوقيع كاترو»[٩١].

وكان الجنرال «ديغول» يطمح الى ان يرى، بعد انتصاره، معظم عناصر هذا الجيش تنضم اليه وتبقى بقيادة الجنرال «كاترو» في المشرق، الا ان الذي حصل كان عكس ذلك، إذ انه لم ينضم الى «كاترو» من قوات المشرق المنحلة سوى ٥٦٨٨ ضابطاً ورتيباً وجندياً (من اصل ٣٧٧٣٦) ضابطاً ورتيباً وجندياً هم كامل عديد هذا الجيش، إذ ان الباقين آثروا العودة الى وطنهم «والأسى يحزّ في نفوسهم»[٩٢].

وبعد حل «جيش المشرق» ورحيل من رغب بالرحيل منه، وانضمام من رغب، منه، بالانضمام الى «القوات الفرنسية الحرة»، تمركز قسم من هذه القوات في لبنان، بقيادة الجنرال «كاترو» وكان عديدها ٢٥ ألف مقاتل. وقد شكل «كاترو» (بأمر من ديغول)، من هذه القوات، «فرقتين خفيفتين» كل منهما من ١٠ إلى ١٢ ألف رجل، واحدة بقيادة «الجنرال كونيك Gl. Koenik» ومركز قيادتها في حلب، والثانية بقيادة «الجنرال كازو Gl. Cazaud»، ومركز قيادتها في دمشق.

إلا انه، وبعد رحيل الفرقة الاولى من المشرق، لمهمة في افريقيا (ليبيا)، بقيت الفرقة الثانية التي جرت تعديلات ملحوظة على تشكيلها وعلى مراكز وحداتها، وذلك في اول كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٤١، وكانت حصة لبنان من هذه الفرقة الوحدات التالية:

- قيادة الفرقة، ومديرية المصالح.
- سرية رحبة الهندسة.
- اللواء الثالث. وقد تمركزت، جميعها، ببيروت.

وقد بلغ عديد هذه الفرقة :

- في آب/أغسطس عام ١٩٤٢: ١٣٠٩٩ رجلاً (٥٧٨٤ أوروبيون و ٧٣١٥ محليون).
- وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه: ١٣١٧٧ رجلاً.

وقد بلغ عديد القوات الفرنسية الحرة، بكاملها، في اول كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٣: ٥٨٦٠٥ رجال، وكانت موزعة على القيادات التالية:

١ - قيادة الجنرال كاترو:

أ - **في ليبيا:** مجموعة بقيادة الجنرال «دي لارمينا De Larminat» وعديدها ٧٣٢٥ رجلاً.

ب - **في المشرق:** اللواء الثالث الكولونيالي، واللواء الرابع السوري واللواء الخامس اللبناني، وعديد هذه الالوية: ٢٦ ألف رجل.

ج - **في الصومال:** ٣٣٠ رجلاً.

٢ - قيادة الجنرال لوكلير GL. Leclerc: ٢١٥٥٠ رجلاً.

٣ - في المحيط الهادئ : ألفا رجل

٤ - في بريطانيا : ١٤٠٠ رجل.

وفي نهاية العام ١٩٤٥، كانت هذه القوات تتألف من:

- ٧ كتائب مشاة.
- ٨ سرايا دبابات (للإستطلاع أو للخيالة).
- كتيبتي مدفعية.
- سريتي هندسة.
- سرية وبعض المفارز، إشارة.
- ٣ سرايا نقل.
- مصالح مختلفة[٩٣].

وبعد ان استقر الامر، في سوريا ولبنان، للقوات الفرنسية الحرة، وفي مطلع العام ١٩٤٢، أمر الجنرال ديغول بإعادة تنظيم «القوات الخاصة» في سوريا ولبنان، على الشكل التالي:

- نصف لواء قناصة لبنانية من ٣ كتائب.
- ٣ أنصاف الوية مشاة سورية، كل واحدة منها ٣ كتائب.

- فوج خيالة للمشرق من ٤ سرايا.

اللواء الجبلي اللبناني الخامس:

وتنفيذاً لمذكرة الخدمة رقم ٣/٦٥٨ تاريخ ٢٥ نيسان/ابريل عام ١٩٤٣، أنشئ «اللواء الجبلي اللبناني الخامس» (بأمر من الجنرال ديغول القائد العام للقوات الفرنسية الحرة في المشرق)، وقد جمع هذا اللواء كل الوحدات الخاصة اللبنانية، وتألف من:

- قيادة اللواء وأركانه.
- مجموعة استطلاع مؤلفة من: فصيلة مصفحات، وسرية قناصة خيالة، وسرية مؤللة.
- الكتائب الثلاث (١ و٢ و٣) للقناصة اللبنانية.
- السرية ١٠٥ للسيارات والسرية اللبنانية للنقل الحيواني (Train hippo).
- الكتيبة الخامسة مدفعية (البطاريتان ١٤ و١٥).
- السرية الخامسة للنقابين - اللغامين.
- مجموعة إستطلاع اللواء.
- وحدات ضد الدبابات، وضد الطائرات، وإشارة.
- مصالح مختلفة.

وفي شهر حزيران/يونيو عام ١٩٤٣ كان عديد هذا اللواء كما يلي:

- فرنسيون: ضباط ٢٤ ضابطا.
  رتباء ١٠ رتيبا.
- لبنانيون: ضباط ٦٠ ضابطا.
  رتباء ٣٠٣ رتباء.
  أفراد ٢٩١١ جندياً

- المجموع العام: ٣٣٠٨ رجال (ضباط ورتباء وأفراد).
- خيول: ٢١١ حصانا.
  ٦٦٤ بغلاً.

المواقع التي كانت تحتلها وحدات اللواء:

- **بيروت:**
- أركان اللواء وقسم من كتيبة القناصة اللبنانية الاولى.
- اركان مجموعة استطلاع اللواء والسرية المؤللة.
- اركان مجموعة المدفعية وبطاريتا المدفعية ١٤ و١٥.
- سرية النقل الحيواني والسرية الخامسة للنقابين - اللغامين.
- مجموعة الاستثمار ومكتب المحاسبة ومكتب البريد.
- **مرجعيون:** - قسم من كتيبة القناصة اللبنانية الاولى (القسم الاول في بيروت).
- **بعبدا:** - كتيبة القناصة اللبنانية الثانية.
  - المجموعة الصحية.
  - فصيلة الطب البيطري.
- **صيدا:** سرية القناصة الخيالة.
- **الشياح:** السرية ١٠٥ للسيارات.

إلا ان هذا اللواء لم يعمّر طويلاً، إذ أنه حُلّ في ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٥، وألحقت وحداته بباقي تشكيلات الوحدات الخاصة[٩٤].

حواشي الفصل السادس

(١) - Longrigg, Syria and Lebanon under French mandate, P. 127.

(٢) - Ibid, P. 269.

(٣) - Ibid.

وفي عام ١٩٣٠ كانت هذه الوحدات تضم ١٤١ ضابطاً و٢٩٥ رتيباً وجندياً فرنسياً، وفي عام ١٩٣٦ أصبحت تضم ١٠٠ ضابط و ٢٧٨ رتيباً وجندياً فرنسياً، بينما كان عدد الضباط، من أهل البلاد، قد ارتفع عام ١٩٢٧ الى ٥٩ ضابطاً، وعام ١٩٣٦ الى ٢٠١ ضابط (Ibid, Note 1).

(٤) - Ibid.

(٥) للمقارنة، انظر الدفاع عن راشيا، في الفصل السادس من الجزء التاسع.

(٦) - Rapport écrit sous le titre: historique des évènements militaires du Liban Sud (Sept. 1925 - Jan. 1927), PP. 1 - 13 (SHAT, Vincennes, Son outre-mer (C 4 H 150, D. 3).

(٦ مكرر) - De Gaulle, Charles, Articles et écrits, pp. 203 - 205.

(٧) راجع: مقاومة الإحتلال، الفصل الثامن من الجزء الثامن.

(٨) العاص، سعيد، صفحة من الايام الحمراء، ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٩) البشير، بتاريخ ١٩٢٥/١١/١٢.

(١٠) م. ن. بتاريخ ١٩٢٥/١١/١٤.

(١١) انظر جريدة «البشير» بتاريخ ٨ و٢٨ و١٩٢٥/١٠/٣١، فقد أوردت تلك الشائعات ان الثوار يفرضون «خوّات» على المسيحيين في وادي العجم، وان معركة جرت في الشوف ليل ١ - ١٩٢٥/١٠/٢ قتل فيها «جندي مسيحي ورجل درزي» (جريدة البشير بتاريخ ١٩٢٥/١٠/٨)، وان معركة جرت في معلولا قتل فيها ٤٠ درزياً واثنان من اهل معلولا (جريدة البشير بتاريخ ١٩٢٥/١٠/٣١). هذا وقد ذكرت الجريدة نفسها (البشير في ١٩٢٥/١٠/٨) ان المسلمين والمسيحيين ، في وادي العجم، قد اتحدوا ضد الاعتداء عليهم.

(١٢) البشير بتاريخ ١٩٢٦/١/٧.

(١٣) م. ن. بتاريخ ١٩٢٥/١٠/١٤.

(١٤) م. ن. بتاريخ ١٩٢٥/١٢/٥.

(١٥) م. ن. بتاريخ ١٩٢٦/١/٢١.

(١٦) م. ن. بتاريخ ١٩٢٥/١١/٦.

(١٧) كانت جريدة «البشير» قد ذكرت، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٢٥/٩/٢٤ ان «حمزة الدرويش» قد جرح في معركة «عين القراصنة» وتوفي متأثراً بجراحه، وان الطائرات الفرنسية شنت على حشود الجماهير التي كانت تشيّعه، غارة، ورمتهم بقنابلها، فقتلت منهم نحو ١٥٠ شخصاً، الا ان الجريدة نفسها تعود فتبعث «حمزة» الدرويش «حياً»، وانه خاض ، الى جانب «زيد الاطرش» كل معارك الثوار في راشيا وحاصبيا، وانه عاد، مع «زيد» المذكور، الى جبل الدروز، بعد هزيمتهما في راشيا (البشير، بتاريخ ١٩٢٥/١٢/١).

(١٨) العاص، سعيد، صفحة من الايام الحمراء ، ص ١٨٤.

(١٩) لم يرد ا سم «زيد الاطرش» إطلاقاً في التقرير الفرنسي الذي قدمناه، مع ان زيداً كان هو القائد الفعلي للحملة، كما ورد عند العاص، وفي جريدة البشير نفسها، بل اورد التقرير اسم «حمزة الدرويش» و «متعب الاطرش».

(٢٠) العاص، المصدر المذكور، ص ١٨٥، إلا ان «اسعد سويد» يقول، في مذكراته «مذكرات رجل عصامي من الريف»، ان أبناء العرقوب لم يتحمسوا للقتال الى جانب الدروز في هذه الثورة «لأنهم لم يشتركوا معهم في ثورة ١٩٢٠». (انظر الملحق رقم ٣-١).

(٢١) م. ن. ص ١٨٦. وقد ذكرت جريدة «السفير» في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ ان جنوداً من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عثروا، في حاصبيا، على مقبرة تضم رفات سبعة جنود فرنسيين سبق ان قتلوا في معارك بين الحامية الفرنسية والثوار عام ١٩٢٥، كما عثر، في هذه المقبرة، على ذخائر عمرها ٧٥ عاماً، ومدالية يرجع تاريخها الى عام ١٩١٨، وأرسلت السفارة الفرنسية في بيروت، الى حاصبيا، كاهناً ليقوم بمراسم الصلاة على هذه الرفات قبل نقلها الى فرنسا. ويذكر سكان البلدة ان مزارعاً عثر على هذه الرفات عام ١٩٨٥، إلا انه احتفظ بها في مقبرة عائلته خشية ان يقدم الاسرائيليون، الذين كانوا محتلين لهذه المنطقة، على الاستيلاء على تلك الرفات. (السفير بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠).

وأوضحت «السفير» في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٢ أن هؤلاء الجنود قتلوا «في منطقة العوجا، الى الشمال الغربي من بلدة حاصبيا»، وقد اكتشف رفاتهم دروز من آل «حامد» في حاصبيا، واحتفظوا بهذه الرفات في مقبرتهم، وبتاريخ ٢١ منه، اقيم احتفال رسمي في حاصبيا «حضره عن الجانب الفرنسي، القنصل العام في السفارة، ميشال بيلييه،ممثلاً السفير الفرنسي فيليب لوكورتييه، والملحق العسكري ميشال كولومب، والكولونيل دافو مسؤول القوة الفرنسية لدى

قوات الطوارئ الدولية، كما حضر «عن الجانب اللبناني قائمقام حاصبيا وليد الغفير، ومسؤولو الاجهزة الامنية والعسكرية اللبنانية، وحشد من مشايخ حاصبيا وفاعلياتها». وقد نقلت عائلة «سلمان حامد» رفات الجنود، في صندوق خشبي، الى مبنى «الداودية» حيث أدت التحية العسكرية لرفات هؤلاء الجنود ثلة من الجيش الفرنسي، وعزفت الموسيقى لحن الموت، ثم تسلم ممثلو السفارة الفرنسية تلك الرفات التي لف صندوقها بالعلم الفرنسي، وشكر ممثل السفارة «الطائفة الدرزية» وخصوصا «آل حامد» لاحتفاظهم بتلك الرفات.

(٢٢) ذكرت جريدة «البشير» في عددها الصادر بتاريخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٥ ان زيد الاطرش «اخترق حدود لبنان» ومعه ٦٠٠ مقاتل درزي، وان عددا «غير قليل» انضم اليه، فوصل الى حاصبيا نحو «١٥٠٠ مقاتل»، وان حامية حاصبيا «تراجعت الى مرجعيون» ، كما أخلى موظفو الحكومة مراكزهم، «واخذ اهالي مرجعيون يهربون عندما تناهت اليهم اخبار حاصبيا»، رغم ان قوة من ٥٠٠ جندي، بقيادة القومندان «دالوز» كانت قد وصلت الى البلدة.

(٢٣) العاص، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٢٤) م. ن. ص ١٨٩.

(٢٥) م. ن. ص ١٩٠.

(٢٦) م. ن. ص ١٩١، وقد ذكرت جريدة «البشير» في عددها الصادر بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، ان حاكم لبنان العام هنأ اهالي كوكبا على «السلوك الجميل حين هاجمتهم عصابة كثيرة العدد، فإنهم لم يتركوا قريتهم إلا بعد ان ألحقوا بالمعتدي خسائر عظيمة». ويروي «سعيد العاص» روايات عن جشع «حمزة الدرويش» وطمعه، وذهابه، مع الخوري، الى كوكبا، وفرض «خوّة» على اهلها مما أدى الى مهاجمتهم له، وكان وحده مع الخوري، مما ينمّ عن «ضغينة ما» بين العاص ودرويش (انظر ، م. ن. ص ١٩١-١٩٣).

(٢٧) م. ن. ص ١٩٦ - ١٩٧. وكان الامير قد نصح زيداً، في رسالة منه، بعدم دخول «لبنان الصغير، ولا سيما الشوف».

(٢٨) م. ن. ص ١٩٨.

(٢٩) م. ن. ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣٠) م. ن. ص ٢٠٢.

(٣١) م. ن. ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣٢) م. ن. ص ٢٠٧ وجاء في تقرير لهيئة قيادة الثورة رفعته الى القائد العام سلطان باشا الاطرش، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، ان القيادة علمت بنية «بطرس كرم» الهجوم على «برغز» واحراقها وقتل اهلها انتقاماً لكوكبا، فأرسلت قوة نصبت كميناً للمهاجمين، وفي ليلة ١٥

تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت جماعة كرم قرية برغز فتصدى لها الكمين وأسر ١٦ من أفرادها «واخذ الباقون يطلقون الرصاص على برغز من بعيد» ، وبعد «مناوشات قليلة» انهزم المهاجمون نحو مرجعيون، فتبعهم الثوار، ودخلوا البلدة «عند الضحى» (م. ن. ص ٢١٨). وانظر رواية مماثلة للحادث نفسه في منشور اصدره زيد الاطرش «الى وجوه وأعيان الدروز والشيعة في جبل لبنان» (ص ٢٢٤).

(٣٣) يذكر «العاص» ان «أسعد بك كنج» استولى على فرس «بطرس كرم» الجريحة، وعالجها حتى شفيت، وقاتل، في السويداء، وهو على صهوتها، فقتلت تحته (م.ن. ص ٢٠٨).

(٣٤) م. ن. ص ٢٠٩. وجاء في التقرير الذي سبق ذكره (تقرير قيادة الثورة الى قائدها العام سلطان باشا الاطرش) ان الثوار ظنوا ان الحامية الفرنسية وجماعة كرم قد هربوا من مرجعيون ولجأوا الى بلدة القليعة ، فأنذروا اهالي هذه البلدة الذين ما لبثوا ان «سلّموا بدون حرب، وأمّناهم على انفسهم واموالهم»، ولكن تبين للثوار، فيما بعد، ان الحامية الفرنسية كانت قد انسحبت الى النبطية (ص ٢١٩).

(٣٥) م. ن. ص ٢١٠. ويقول «العاص» ان مرجعيون خلت من سكانها، وقد «عبث بها السلب والنهب، وكان هذا الحادث من المصائب الكبرى على الثورة» (ص ٢١٣).

(٣٦) م. ن. ص ٢١٣ - ٢١٤. وانظر: تقرير هيئة قيادة الثورة، في حاصبيا، الذي سبق ذكره، وقد جاء فيه: «كنا نود ان نبشركم بتخريب جسر الخردلة ولكن ذهبت مفرزة لتخريبه، وبعد التعب بحفر الالغام، لم تنفع القَزانات، لأن بارودها رطب» (ص ٢١٩).

(٣٧) م. ن. ص ٢٢١. وذكر «العاص» في امر هذا الحكومة، انه قد رشح لتأليفها «الأمير حسني الشهابي» وانه رشح «سامي بك شمس» لمنصب الحاكم العسكري، كما ذكر، عن رسالة لفؤاد سليم ، ان الحكومة ستؤلف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وانه، أي سليم، يرى تكليف الامير عادل ارسلان تأليف هذه الحكومة (ص ٢١٥).

(٣٨) انظر نص التقرير في م. ن. ص ٢١٧ - ٢١٩.

(٣٩) م. ن. ص ٢٢٦ - ٢٣١. تتضمن مذكرات «القائد سعيد العاص» تفاصيل اخرى عن معركة راشيا، على لسان بعض قادتها من الثوار ، لا نرى ضرورة لسردها، ولكن يمكن الرجوع اليها (م. ن. ص. ٢٣١ - ٢٣٤).

(٤٠) - Huntziger, le livre d'or des troupes française du Levant, 1918 - 1936, PP. 143 - 145.

(٤١) الريس، منير، الكتاب الذهبي، الثورة السورية الكبرى، ص ٥٥٨.

(٤٢) م. ن. ص. ٥٦٠ - ٥٦١.

(٤٣) م. ن. ص ٥٨٦.

(٤٤) م. ن. ص ٥٩٢ - ٥٩٣.

(٤٥) م. ن. ص ٥٩٣ - ٥٩٤.

(٤٦) يذكر «الريّس» ان عديد كتيبة الخيالة لم يكن يقلّ عن «مئتين وخمسين فارسا» (م.ن. ص ٥٩٦)، ولم يذكر عديد سرية المشاة.

(٤٧) يوجد عدة «مراحات» في المنطقة نفسها، منها: مراح الرقبه (بين سهلة الماء والهرمل) ومراح الدليل (بين سلهة الماء ووادي فيسان) (انظر خارطة لبنان ١/١٠٠٠٠٠، قيادة الجيش - مديرية الشؤون الجغرافية) ومراح عباس (بين القصر والهرمل) (انظر خارطة سوريا ولبنان ١/٥٠٠٠٠٠ الصادرة عن المساحة العسكرية بدمشق، عام ١٩٨٢)، وجميعها داخل الاراضي اللبنانية. ويغلب الظن انها «مراح الرقبة» (راجع خارطة لبنان). ويسمي «الريّس» سهلة الماء «بسهلات المي» (م.ن.ص ٥٩٩)، وقد وردت تسميتها في «خارطة لبنان» بـ «سهلات الماء» و«سهلة الما».

(٤٨) م. ن. ص ٥٩٤ - ٥٩٨.

(٤٩) م. ن. ص ٥٥٩ - ٦٠٠.

(٥٠) كان على رأس هؤلاء المتطوعين «سعدالله حماده» من الهرمل (م.ن. ص ٦٠١).

(٥١) الريّس، م. ن. ص ٦٠٢.

(٥٢) يذكر علي الحسن جعفر (وهو ابن عم زين مرعي جعفر)، وكان قد أصيب في المعركة، ان المرداوي هو الذي صرع، لوحده، الضابط والجنود السبعة عشر، عندما كان «يذود عنه، ويجندل الجنود من حوله، ويصرعهم» (م. ن. ص. ن.).

(٥٣) م. ن. ص. ن.

(٥٤) م. ن. ص ٦٠٢ - ٦٠٣. ويقول المؤلف: «وخرجوا- أي العسكريون من الحملة الفرنسية الذين كانوا قد لجأوا الى المراح- امامنا...» (م. ن. ص ٦٠٣). مما يشير الى انه يتحدث بصفته شاهد عيان لما جرى في هذه المعركة.

(٥٥) م. ن. ص. ن.

(٥٦) يقول المؤلف: «لا نعرف شيئاً عن اسم عائلته واهله وعشيرته وبلده في المغرب العربي» كما يقترح ان يقام «نصب» لتخليد ذكرى هذه المعركة التي انتصر فيها الثوار على جيش الاحتلال الفرنسي، والتي مات فيها «جندي عربي مجهول» (م. ن. ص ٦٠٤).

(٥٧) م. ن. ص. ن.

(٥٨) تقرير صادر عن القيادة الفرنسية بباريس بتاريخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٢٨، ص ٥ - ١١. (SHAT, Son outre-mer, C4 H 14, D 1).

(٥٩) - De Gaule, Charles, op. cit. PP. 234 - 235.

(٦٠) - Rihana, op. citT2, P. 112.

(٦١) انظر تفصيلاً لهذه المهمات عند: Rihana, Ibid, P. 112 - 143.

(٦٢) - De Gaulle, op. cit. P. 236.

(٦٣) - Rihana, op. cit. T 2, P. 228 (SAHAT, C4 H 45, D3).

(٦٤) - Ibid, pp. 70 - 71, Journal de marche de la 3e. demi- Bde, en 1936 (SHAT, C4 H 257, D3).

(٦٥) - Ibid, p. 71, Situation de la 3e. Bde, au 1er. Janvier 1940 (SHAT, C 4 H 257, De).

(٦٦) - Ibid, pp. 71 - 72 (SHAT, C4 H 258, D9, et C4 H 452, D2, et C4 H 452, D3).

(٦٧) انضم بعض المستعمرات الفرنسية الى الجنرال ديغول عندما أعلن قيام «فرنسا الحرة» من لندن، (تموز/يوليو عام ١٩٤٠) ومن هذه المستعمرات: تاهيتي والهند الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، والجزائر، والكونغو برازافيل، وغيرها «معظم إفريقيا الاستوائية - الكاميرون» باستثناء الغابون (ديغول، شارل، مذكرات، النفير، ص ١٤٤).

(٦٨) كارتييه، ريمون، الحرب العالمية الثانية (معرّب)، ج ١: ٢١٥، وانظر: Rihana, op. cit. T 2, P. 232.

(٦٩) كارتييه، م. ن.، جـ ١: ٢١٥.

(٧٠) - Le Corbeiller, J. La guerree de Syrie, P. 66.

وانظر: كارتييه، المرجع السابق، جـ ١: ٢١٥ (عند كارتييه: ١٨ كتيبة بدلاً من ٢٠).

(٧١) - Davet, La double affaire de Syrie, P. 100.

وانظر: كارتييه، المرجع السابق، ج ١: ٢١٥ (عند كارتييه: عديد الجيش ٤٠ ألفاً). إلا اننا لا بد من نأخذ، بالاعتبار، ما سبق ان ذكرناه عن عديد «جيش المشرق» و «القوات الخاصة اللبنانية»، ووحداته، وأسلحته، قبيل الحرب العالمية أو في مطلعها (عام ١٩٣٦ - ١٩٤٠).

(٧٢) - Laffargue, André, Le Général Dentz, P. 101.

(٧٣) - Davet, op. cit. P. 101.

(٧٤) - Ibid, P. 98.

(٧٥) - Ibid, P. 99.

(٧٦) كارتييه، المرجع السابق، ج ١: ٢١٥.

(٧٧) - Laffargue, op. cit. p. 104, (Carnets du Gl. Dentz: propos tenus, en août 1941, par le Gl. Dentz au Gl. Savage, Cdt. Une Bde australienne, et au commodore Cdt. La base navale de Beyrouth).

(٧٨) Le Corbeiller, op. cit. P. 66، وفي هذا الصباح، وكنت لا أزال في الحادية عشرة، استفقت، في قريتنا كفرحمام (في العرقوب، جنوب لبنان، وعلى حدود فلسطين) على أصوات المدافع تدوي في بلدة «الخيام» المطلة علينا، وعلى حشود اللاجئين من تلك البلدة ومن قرية «راشيا الفخار» المجاورة يفدون الى قريتنا وهم يحملون ما تيسّر من أمتعتهم، وأذكر انني كنت قلقاً وجزعاً، يومذاك، إلا انني كنت، في الوقت نفسه، منشغلا بمرأى هؤلاء الهاربين من هول الحرب وفظائعها، في ذلك الحين، وقد نزلت عائلات عدة منهم، في منزلنا، وكان والدي المرحوم الشيخ أسعد سويد (إمام القرية ومعلم المدرسة الوحيدة فيها، والرجل المعروف على صعيد منطقة حاصبيا-مرجعيون)، يستقبل هذه الحشود بكل ما اشتهر به من كرم الضيافة، حتى غصّت دارنا بالعائلات النازحة من الخيام وراشيا الفخار خصوصاً، (انظر الملحق رقم ٣-٢) (المؤلف).

(٧٩) راجع أحداث هذه الحرب عند : Laffargue, op. cit. PP. 108 - 183 و Le Corbeiller, op. cit. PP. 66 - 158.

(٨٠) من ذكرياتي، عن هذه الحرب، ان المدافعين عن محور راشيا الفخار- كفرحمام كانوا من الكتيبة الشركسية في مواجهة قوات من الفرقة الاوسترالية، وكانت الكتيبة الشركسية قد تخلت عن راشيا الفخار، في المرحلة الاولى، من القتال، ثم عادت فاستردتها، في هجوم معاكس، وزُعم أن أحد أهالي هذه البلدة (التي اشتهرت بصنع الفخار وانتشر فيها العديد من أقبية شوي الفخار المسماة «أتون») كان قد أقدم على إشعال النار في الأتون، وكان في داخله جنود شراكسة جرحى، فقضوا حرقاً. وعندما استعاد الشراكسة البلدة، وكانوا قد افتقدوا جرحاهم، وقيل انهم عثروا على جثثهم في الأتون، قرر قائدهم، وكان قد تمركز، مع وحدته، في كفرحمام، أن ينتقم من اهالي راشيا الذين كانوا قد هجروا بلدتهم، أثناء المعارك فيها، الى بلدتنا كفرحمام، ونزلت بعض عائلاتهم في منزلنا، وفي منازل أخرى في البلدة، ولما علم والدي بالأمر (وكان إمام القرية المسلمة، والشراكسة مسلمون) قصد قائد الوحدة الشركسية وطلب منه عدم القيام بأي عمل انتقامي ضد أبناء البلدة المسيحية ونسائها، نافياً أن يكون ما نقل اليه صحيحاً، وقد وثق القائد الشركسي بكلام الشيخ، ولم يقدم على أي عمل انتقامي (انظر الملحق رقم ٣-٣) (المؤلف).

(٨١) - Laffargue, op. cit. p. 209 (annexe 1).

وانظر تفصيلاً للأحداث التي جرت بين الفريقين يوم ١١ منه، عند : Davet, op. cit. PP. 167 - 169.

(٨٢) - Laffargue, Ibid, P. 170.

(٨٣) كارتييه، المرجع السابق، ج١: ٢١٥، الا ان كارتييه يذكر ان الاستسلام قد تم في ٢٤ تموز/يوليو وليس في ١٤ منه، كما ذكر لافارغ (Laffargue, op. cit. P. 177).

(٨٤) - Laffargue, Ibid.

(٨٥) - Davet, op. cit. P. 169.

(٨٦) راجع تفاصيل المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية عند - Davet, op. cit. pp. 167 - 181.

(٨٧) - Laffargue, op. cit. PP. 182 - 183.

(٨٨) - Le Corbeiller, op. cit. P. 188 Note 3.

ويذكر «لوكوربييه» نفسه، ان تشرشل قدر عدد قتلى هذا الجيش وجرحاه بـ ١١ ألف «في معركة يراها لوكوربييه «سخيفة وبلا فائدة» (Le Corbeiller, Ibid).

(٨٩) زيادة، بيار، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، مع مجموعة من الوثائق، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٩٠) ديغول، شارل ، مذكرات، النفير، ص ٢٣٨.

(٩١) - Extrait du journal "L'Orient" en date du 14 août 1941 (Davet, op. cit. P. 320).

(٩٢) كارتييه، المرجع السابق، ج ١: ٢١٥. ويذكر «ريحانا» ان من انضم الى «كاترو» من «جيش المشرق» كان : ٢٧ ضابطاً و ٦ آلاف رتيب وجندي (Rihana, op. cit. T. 2, P. 332).

(٩٣) - Rihana, Ibid, T2, PP. 232 - 235.

(٩٤) - Ibid, P. 237 - 240.

ملاحق الفصل السادس

الملحق رقم (١)

المنشور الاول

القيادة العامة للثورة الوطنية السورية

الدين لله والوطن للجميع

الى وجوه وأعيان الدروز والشيعيين في جبل لبنان

«أيها الاخوان:

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

«وبعد فقد بلغنا ان الحكومة الإفرنسية تجردكم من سلاحكم وتسلح اخوانكم أبناء الطوائف الاخرى بحجة الخطر على سلامتهم الناشئ على زعمها عن الثورة السورية الوطنية، على أننا نعلم نحن كما تعلم الحكومة نفسها، إذ لا داعي لهذا السلوك الغريب الذي لم يسبق له مثيل في هذا العصر في أية بلاد من بلاد الله، ذلك لأن أبناء البلاد الذين تربطهم الروابط القومية، وتشد بعضهم الى بعض المصالح الوطنية، ليسوا في حاجة الى هذه التدابير الضارة، وهم في خير وسلام لولا سوء إدارة الحكومة المنتدبة، ولولا اعمالها الصادرة عن نيات غير سليمة.

«وقد بات من الجلي الواضح ان الحكومة المستعمرة تريد ان تخدع العالم الخارجي وإقناعه ان الثورة الوطنية ذات صبغة دينية، وذلك لكي يقر في أذهان الأمم المتمدنة أن انتدابها على سوريا هو أمر ضروري لسلامة الأقليات وصيانة

حقوقها، ولذلك فإن من الفروض الواجبة على كل من في قلبه إخلاص لوطنه وحب للحرية (أن) يبذل أقصى جهوده ليكذّب هذه المزاعم، ويثبت لهذه انه غير راض عن سياستها. ولقد أسرعنا بالكتابة اليكم لعلمنا ان تجريدكم من السلاح وتوزيعه على إخوانكم الآخرين قد يوقظ في نفوسكم شعوراً غير صالح تجاههم، ويحملكم على النفور منهم بالريبة بهم، وبالتالي قد ينشأ عن هذه الحالة حوادث تضر بالوطن، وتؤذي القضية الشريفة والأغراض التي يسعى اليها رجال الثورة الوطنية! ولا يخفى ان هذه النتيجة هي الغرض الذي تقصد اليه سياسة الحكومة، لأنه يساعد على رسوخ قدمها في البلاد ويمكّنها من الثبات في ربوع الوطن، إذ يسقط بين يديها فريسة منهوكة القوى بسبب التطاحن الداخلي.

ولقد كتبنا بيانا عاماً للبنانيين الكرام أوضحنا فيه أننا لا نريد في حركتنا الحاضرة إلا سوريا الداخلية، فلا محل إذاً (لقلق احد على مسألة الحدود) وأمطنا فيه اللثام عن سوء نية الحكومة بسيرها في هذه السياسة الفاسدة، وأوضحنا الاغراض الحقيقية (التي نسعى) الى تحقيقها بواسطة الثورة السورية، واننا لعلى ثقة ان الذين كانوا يجهلون الحقيقة من اللبنانيين ممن حملتهم سياسة الحكومة على مقاومة الحركة الوطنية قد أخذوا الآن يدركون ان مساعدتهم للحكومة هي جناية على الوطن وخيانة لقضية الحرية تعافها الشهامة، وينبو عنها الشرف، وقد استدعت الحال ان نخصكم بهذه الرسالة على كره منا، لأننا لا نريد ان نخاطب فريقاً من أبناء الوطن بصفته الطائفية.

ولذلك (وكذلك؟) لكي نحذركم من سياسة الحكومة، ونوصيكم بأن تكونوا صبورين، ونحثكم على التقرّب من إخوانكم وبني جلدتكم ووطنكم من

أبناء الطوائف الاخرى، ونرجوكم ان تزيلوا ، بحسن سلوككم وصبركم ، كل سوء تفاهم بينكم، وان تتفقوا جميعاً على الذين يسعون لتكدير العلاقات الودية من الجهلة والسفهاء الذين لا يدركون ما يصنعون، فتضربوهم بيد من حديد، واننا لنرجو ان تكونوا انتم، وجميع أبناء وطنكم الآخرين، عند ظننا بكم من الحصافة والتعقل والوطنية الصادقة، والسلام عليكم».

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ باسم قائد الجيوش الوطنية العام

زيد الأطرش

المصدر: العاص، سعيد، صفحة من الأيام الحمراء، مذكرات القائد سعيد العاص، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

الملحق رقم (٢)

المنشور الثاني

الدين لله والوطن للجميع

«أيها الإخوان:

«لا شك في انكم تعلمون الأسباب الوجيهة التي أكرهت سكان سورية الداخلية على القيام في وجه السلطة الاستعمارية الفرنسوية. وإنكم فوق هذا تعلمون ان هذه الثورة التي بدأت في جبل الدروز قد عمت الآن بلاد سورية الداخلية، لأن مظالم الحكومة وسوء إدارتها لم تكن مقصورة على جبل الدروز، بل كانت ولا تزال عامة تشمل جميع البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. والثورة الآن هي ليست درزية محلية، بل هي سورية وطنية يشترك فيها جميع أبناء سورية على اختلاف مذاهبهم، وهي تقصد الى أغراض وطنية بحتة لا شأن فيها للفوارق والنزعات الدينية. ولقد كنا أذعنا عدة بيانات في البلاد الداخلية أوضحنا فيها المبادئ التي تستند اليها الثورة والأغراض التي ترمي اليها ، فأدرك القسم الأول من إخواننا مسيحيي البلاد حقيقتها، ولم يتأخروا على الاشتراك فيها تلبية لدواعي القومية والوطنية، على ان الحكومة الفرنسوية كرهت أن يعلم العالم الخارجي ان في سوريا روحاً وطنية وشعوراً صحيحاً بالإخاء الوطني، فعمدت الى أتباعها من المغرورين المخدوعين، فزينت لهم ان يقفوا في جانبها ضد الحركة الوطنية، وبذلت قصارى جهدها لبذر بذور الشقاق بين أبناء البلاد، مستثمرة الفروق المذهبية.

«لقد بلغ من سوء نيتها انها سلّحت فريقاً من أبناء البلاد وجردت الفريق الآخر لتوهم العالم ان هنالك خطراً على الأقليات، ولتوهم الفريق الذي سلحته

انها حريصة على سلامته، حال كون هذا العمل يؤدي حتما الى إيقاظ سوء الظن في الفريق الآخر، ويحمله في التالي على الحيطة والوقوف موقف النفور من أبناء قومه ووطنه. ولا يخفى ان الغرض الرئيسي من هذه السياسة الفاسدة هو تحويل الثورة من صيغتها الوطنية الى حرب ذات صبغة دينية شنيعة الحال والنتيجة، وذلك كي يقتنع الرأي العام في اوروبا ان وجود الانتداب الفرنسوي في سوريا هو أمر ضروري، تتوقف عليه سلامة فريق من السكان. ولقد جنت الحكومة أول ثمرة من ثمار سياستها هذه في الحادثة المؤسفة التي وقعت في قرية كوكبا من اعمال مرجعيون، إذ سمحت بأن تحتشد فيها عصابات مسلحة بعد أن حرضتها على مقاومة الحركة الوطنية، وعند مرور فريق من جيش الثورة بقرب كوكبا أطلق هؤلاء الرجال الرصاص على الجيش الوطني من دون سبب موجب، فقتلوا ثلاثة من رجاله. وأسرع قائد القوة الى التفاهم معهم بنفسه، ومعه كاهن حاصبيا، ولكنهم عادوا فأطلقوا الرصاص وقتلوا الكاهن المذكور، ورجلاً رابعاً من رجال الجيش، فاضطر القائد عند ذلك الى الدفاع عن أرواح أتباعه وشرفه وشرف الثورة الوطنية، وحصل ما حصل مما كان له الوقع السيء في نفوسنا، مع علمنا انه لم يكن ليحصل لولا سياسة الحكومة المبنية على قاعدة التفريق بين العناصر، ورمي بعض أبناء الوطن بالبعض الآخر، توصلاً الى إضعافهم جميعاً. ثم روجت الحكومة الدعاية الى التجمع في جديدة مرجعيون بقصد خلق جيش من الأهالي لمقاومة الحركة الوطنية الاستقلالية ، وذلك بحجة الدفاع عن حدود لبنان، فانخدع لها بعض أبناء الوطن من سكان لبنان، واسرعوا الى حمل السلاح، ثم جاء منهم فريق الى جديدة مرجعيون بقيادة بطرس بك كرم.

«وفي ليلة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥ هاجم فريق من هؤلاء المتطوعين قرية برغز بقصد حرقها وقتل سكانها كما علمنا من النذر التي

جاءتنا قبل وقوع هذا الاعتداء، ولكن برغز كانت محمية بقوة أرسلت لصد المعتدين، فوقع منهم بيد الحامية ستة عشر رجلاً أسرى، وصد الباقون عن برغز. وقد اطلق قائد الحامية سراح الأسرى، بعد ان أفهمهم خطأهم وأوضح لهم ان الثورة هي وطنية نزيهة عن النعرات الطائفية، على ان عصابة كرم أخذت بإطلاق الرصاص على برغز، فجرّت بعملها الطائش نجدات من الجيش الوطني المرابط في حاصبيا، ولم تلبث ان تراجعت امام هذه النجدات الى الجديدة، فدخلت وراءها واشتبكت مع القوة الافرنسية وأجلتها عن البلدة كما هو معلوم. وواضح من هذا البيان ان مجيء بطرس كرم ومن معه الى الجديدة كان جناية عليها وعلى الوطن، إذ ساعد على خلق سوء التفاهم بين رجال الثورة وإخوانهم موارنة جبل لبنان، وذلك في زمن قد استقبلنا فيه عهداً جديداً هو عهد القومية والوطنية الشاملة، واصبح من الجناية على هذا الوطن المعذب ان يقوم من أبنائه فريق يزيد في مصائبه بسعيه لتثبيت أقدام الأجانب فيه. وذلك جرياً وراء نزعات قد خبرت جميع أمم الارض أنها شر داء يصيب الأوطان، وانها علة الضعف والتفكك في كل مجتمع من المجتمعات البشرية.

«إننا نخاطب منكم جماعة المتنورين، ونناشدهم ان يذكروا ما عليهم من الواجبات تجاه الوطن والتاريخ. ونطلب اليهم ان يشتركوا معنا في السعي للقضاء على روح التفرقة التي تود الحكومة المنتدبة ان تخلقها وتنميها لتستغلها لمصلحتها الاستعمارية. وأما مسألة الحدود بين سوريا الداخلية وبين لبنان، فهي من الأمور التي يصح البحث فيها بعد الفراغ من إنقاذ البلاد من الاعتداء الأجنبي، وإذا استدعت الضرورة العسكرية الاستيلاء على أمكنة معينة، فلا داعي للقلق ، إذ المعوّل عليه في هذا الشأن هو ما يتقرر بعد استقرار الحال في البلاد. ونرجو ان لا يفوتكم ايها الاخوان أننا نقاوم دولة اجنبية لم تدع شيئاً مما

يؤذينا ويؤذي وطننا وذرارينا إلا فعلته، كأنها موكلة بهلاكنا وخراب ديارنا.
ولقد بلغ من حقد قواد الجيش الفرنسوي وشغفهم بإلحاق الضرر بنا وبنهضتنا الوطنية، انهم قذفوا من أول هذه الثورة حتى الساعة ما يزيد على الثمانماية الف كيلو من الديناميت علينا وعلى أطفالنا ونسائنا، فهل ترون، بعد هذا ،من الشهامة والمروءة ان تكونوا أنصاراً لهذه الدولة التي لم يأنف عمالها من استعمال هذه الوسائل الفظيعة للوصول الى أغراضها الاستعمارية؟ ثم هل تجدون في مصلحتكم ان تؤسسوا عداء بينكم وبين اخوانكم سكان البلاد الداخلية، وهم الأكثر عدداً وهم ،فوق هذا ، المصممون على ان يتخلصوا من الانتداب الفرنسوي ولو اضطروا الى محاربة كل من شاء ان ينتصر لعدوهم؟
إننا لفي انتظار جوابكم لنعلم هل في هذا البيان كفاية لإزالة ما علق بأذهان بعضكم من الخطأ الناتج من الدعاية الكاذبة أم غير ذلك، والسلام عليكم».

باسم القائد العام لجيوش الثورة الوطنية السورية

زيد الأطرش

المصدر: العاص، سعيد صفحة من الأيام الحمراء ، مذكرات القائد سعيد العاص، ص ٢٢٣ -٢٢٥.

الملحق رقم (٣)

مقتطفات من مذكرات الشيخ اسعد سويد

«مذكرات رجل عصامي من الريف»

(محفوظة في مكتبة المؤلف)

١ - عن ثورة سلطان باشا الاطرش (عام ١٩٢٥-١٩٢٦):

«نشبت الثورة الدرزية في جبل حوران في سوريا، المسمى اليوم (جبل العرب)، وسببها ان الفرنسيين هاجموا بيت سلطان باشا الأطرش وقبضوا على رجل يدعى أدهم بك (وهو أدهم خنجر، من لبنان، أطلق النار على الجنرال غورو في ٢٣ حزيران/يونيو عام ١٩٢١)، وكان محتمياً عنده لأنه كان «رئيس عصابة»(❖) وحارب الفرنسيين في لبنان (سنة ١٩٢٠)، ولما احتلت فرنسا دمشق وسقط الحكم الفيصلي بدمشق ، هرب (أدهم) واحتمى عند الأطرش لأنه حكم عليه بالإعدام، وكان سلطان غائباً، فغضب غضباً شديداً لانتهاك حرمة بيته، واعتبره تحدياً ومساً لكرامته، كما هو معلوم في التقاليد العربية.................. ونشبت الثورة في الجبل ، ثم امتدت لدمشق ومنها الى لبنان، وبدأت الجيوش تتدفق من سوريا الى منطقة حاصبيا وراشيا الوادي، وكانت هاتان البلدتان للتجمع والانطلاق الى مرجعيون لاحتلالها من يد الفرنسيين، ولكن أبناء العرقوب لم يشتركوا بهذه الثورة، رداً على الدروز لأنهم لم يشتركوا معهم في ثورة ١٩٢٠، ولكن مشى معهم عصابة...»(❖). (المذكرات، ص ١٢٦-١٢٧).

(❖) مفهوم «عصابة» من حديث الكاتب هنا «عصبة»، وليس بالمفهوم المعروف، اليوم، لهذه الكلمة (المؤلف).

ويتابع الشيخ اسعد «في إبان الثورة المذكورة، حفر أهالي البلدة حُفَراً في بيوتهم، ودفنوا فيها الامتعة الثمينة كالحلى (الذهبية والفضية) وغيرها من نحاس وألبسة، خوفاً من هجوم الافرنسيين على البلد، ويصحبهم المرتزقة الذين لا يبتغون إلا السلب والنهب.

«وفي صباح يوم من سنة ١٩٢٦، بعد طلوع الشمس، احتلت فرقة إفرنسية جبل الشحار الذي بيننا وبين بلدة راشيا الفخار» (م.ن.ص ١٢٧).

٢ - عن الحرب بين الانكليز والفرنسيين الأحرار (الديغوليين) من جهة، وفرنسيي «فيشي» من جهة اخرى (عام ١٩٤١):

«بعد هزيمة المانيا وحلفائها في العلمين، تقدم الانكليز وأحرار فرنسا لطرد حكومة فيشي الألمانية من منطقتنا ، وبدأ الضرب فيما بينهم.

«نزوح أهالي الخيام ومرجعيون الى منطقة العرقوب، وكذلك اهالي راشيا الفخار، لبلدتنا:

«عام ١٩٤١، عندما علم الانكليز بوجود جيش فيشي الفرنسي في القرى الأمامية من نهر الليطاني والى الشرق، بدأوا بمهاجمته وبضربه بالمدفعية، وكانت قطعة من الجيش الفرنسي، في راشيا الفخار، معسكرة على تلالها، فهاجمها الانكليز وطردوها منها، فنزح أهالي راشيا الى بلدتنا بطروشهم وبعفش بيوتهم، فنزلوا معنا في بيوتنا، كإخوة لنا، وكان في بيتي عائلتان من الخيام: الأولى (عائلة) علي فنتز وصهره زوج ابنته، ومن راشيا الفخار: عساف الغريب، واسعد السيار وعائلته، وشفيق الخوري وعائلته، وخوري من سوريا (وكان زائراً لأحد أقاربه في راشيا)، ثم أتت فرقة من الجيش الفرنسي وعسكرت على هضبة البيادر وهضبة «حارة الفوقا»، وفي «جبل الهوة» شمال

البلدة، ثم بدأ الجيشان يتبادلان النار: الانكليز من راشيا الفخار والفرنسيون من هاتين الهضبتين، والمدفعية (الانكليزية) تطلق على الفرنسيين من قرية «الماري». ثم بدأ الانكليز بضرب القرية بالمدفعية، فاضطررنا للهرب، نحو وأهالي راشيا والخياميين، الى مكان يقال له: الكساره، وهو حرش بيننا وبين اهالي كفرشوبا، فقطعنا أغصان الاشجار وبنينا خياماً منها، وسكنّا، نحن وأهالي راشيا، خليط مع بعضنا البعض، كأسرة واحدة، لهم مالنا وعليهم ما علينا.. وبقينا على هذه الحالة عدة شهور، وكان الانكليز والفرنسيون يتبادلون احتلال المنطقة، وفي الاحتلال الاول للانكليز لراشيا الفخار قتل عدة جنود من الفرنسيين، وجلّهم من الشراكسة الذين انتقلوا الى بلدتنا».

(المذكرات ص ١٥٣-١٥٤).

٣ - عن الحرب نفسها (عام ١٩٤١):

«عندما جلا الفرنسيون عن راشيا (الفخار) واحتلها الانكليز لأول مرة، وانتقل الجيش (الفرنسي) الى ضواحي بلدتنا، ثم انهزم الانكليز من راشيا فرجع اليها الفرنسيون، اتهموا أهالي راشيا انهم كانوا سبباً في هزيمتهم، واتهم الشراكسة رجلاً من راشيا يدعى «بطرس او صبحة» بقتل الجنود الشراكسة، ذلك انه، عندما اقترب الانكليز من دخول البلدة، قال لعددٍ من الجنود الشراكسة «هلموا لأخبئكم من جنود الانكليز»، فأخذهم الى «أتون» معدّ لشوي الفخار، وأخذ سلاحهم وأدخلهم فيه قائلاً لهم: سأسدّ باب الأتون بالبلان حتى لا يظنوا انكم هنا «فسمعوا منه، ودخلوا الأتون، وبعد دخولهم، أتى بالبلان ووضعه في باب الأتون ليسدّ عليهم، ثم ولّع النار في البلان فقضي عليهم حرقاً. ولما رجع الشراكسة الى راشيا، هرب أهالي راشيا الباقون في البلدة الى

عندنا، خوفاً من الانتقام منهم،...... ثم جاءت كتيبة فرنسية وعسكرت في محلها الاول، وسكن القائد في بيت «احمد رحال»، وصار الشراكسة يطاردون ابن راشيا ليقتلوه، فهرب الشباب من بلدتنا، والتجأوا الى «حرش الخلالي» والنساء بقيت في البلدة.

«وفي ذات ليلة، امتلأ بيتنا بنساء راشيا الذين يسكنون بلدتنا، خوفاً من اعتداء الشراكسة عليهن، لأن الشراكسة ألحّوا في طلب النساء لاستجوابهن بدلاً عن الرجال، ليحققوا معهن عمن كان السبب في قتل الشراكسة، ومن الذي أحرقهم ، فمن خوفهن التجأن إليّ، وحريم الخوري موجودات عندي. وفهمت غاية الشراكسة الدنيئة من جراء إلحاحهم بطلب النساء، ودبت في رأسي النخوة العربية والأخوة الإنسانية، وذهبت، حالاً، الى عند القائد، واسمه (بكير)، وكان رجلاً ضخم الجثة ، طويل القامة كالعملاق، في العقد الخامس من عمره تقريباً، وكان ذلك ليلاً، وبعد التحية والمصافحة بالأيدي، رحّب بي وقال: أهلاً يا شيخ، ماذا تريد؟ قلت: أريد السلام عليك، فقال : أهلاً بك، فقلت له: ماذا تريد من نساء راشيا الفخار والحاحك بتلسيمهن اليك؟ فقال: للتحقيق معهن عمن تآمر على الجيش وأحرق الشراكسة، كما علمت من أحد المخبرين ان «بطرس ابو صبحة» حرقهم في الأتون، فقلت له: يا حضرة القائد، النساء لا يعرفن بهذه الامور ، فقال: لماذا هربن من بلدهن؟ فقلت له: خوفاً على أرواحهن من الموت بالقنابل......».

وبعد أن أعاد القائد (بكير) على مسامع الشيخ اسعد رواية حرق الجنود الشراكسة في الأتون على يد «بطرس ابو صبحة» كما وصلت اليه، سأل الشيخ اسعد: «هل ان هذا العمل يجوز، بأي دين من الأديان، يا شيخ؟»، ويقول الشيخ اسعد «فقلت له: إن الذي نقل الى حضرتك هذا الخبر هو كاذب، والخبر غير

صحيح، لأنه، كما تعلم، لا تخلو البلاد من الاحزاب، ومن الطائفية، ومن الحسّاد،.... والرجل لا يخلو من ضد، (وهذا الرجل، أي بطرس ابو صبحه) هو رجل متدين وانساني، كبير السن، طيب القلب، يخاف الله، صديق لكل الناس، فلو تعرفه لا تصدق ما نقل عنه لك ابداً.... وثانياً، هل يسمح لك دينك الاسلامي، والشرف الانساني الذي تحترمه وتؤمن به، ان يؤخذ البريء بجريرة المذنب؟ فقال: لا، ولكن نريد التحقيق ليظهر الحق من الباطل، فقلت له: صدقني وثق بكلامي وائتني بالقرآن الكريم لأحلف عليه وعلى الله أن ما نقل عن هذا الرجل اليك زور وبهتان وانتقام منه، وأبناء راشيا استنكروا هذه التهمة..... ولو كان صحيحاً لأحرقوا الفاعل بالنار، ثم أردفت قائلاً: باسمي وباسم أهالي البلد، كباراً وصغاراً، ذكوراً وإناثاً، اننا مستعدون للموت ولا نسلّم امرأة من نساء راشيا الفخار، وكلهن في بيتي لاجئات الآن ، لأنه عار علينا، كمسلمين، ان نقدم على عمل مناف لديننا الحنيف، وشريعتنا المحمدية السمحاء، وتقاليدنا الموروثة عن الاباء والأجداد. فسكت وقال: إكراماً لك يا شيخ، عفا الله عما سلف، فشكرته وأتيت الى البيت وطمأنت النسوة، وذهبت كل امرأة في سبيلها وكلهن ألسنة للشكر»

(المذكرات ص ١٥٤-١٥٥).

نموذج

من مذكرات الشيخ أسعد سويد

ص ١٥٤

ص١٥٤

[illegible]

(اتهام الإفرنسيين أهالي راشيا بقتل الشراكس)

[illegible]

الملحق رقم (٤)

نبذة من مذكرات الزعيم (العميد) جميل شهاب عن معارك المحور الشرقي في حرب عام ١٩٤١ في سوريا ولبنان، بين القوات البريطانية والديغولية، وقوات «فيشي»

(مثال على دور القوات الخاصة اللبنانية في هذه الحرب)

كانت قوات «جيش المشرق الفرنسي» في سوريا ولبنان في هذه الحرب، تعتمد، أساساً، على بعض قطع من الجيوش الافريقية الشمالية ومن الفرقة الاجنبية.

(١) تشكيلة الدفاع(❖):

- مجموعة مرجعيون:

- كانت تتألف هذه المجموعة من ٦ كتائب هي:
- ٤ كتائب من جيوش افريقيا الشمالية.
- كتيبة من الفرقة الاجنبية.
- كتيبة القناصة اللبنانية الاولى. يضاف إلى ذلك:
- فصيلة مصفحات.
- فصيلة دبابات.
- كتيبتا خيالة خفيفة من الشراكسه.

(❖) كان كاتب هذه المذكرات قد استخدم تسميات قديمة مثل: الفوج بدلاً من الكتيبة، والكوكبة (للخيالة) بدلاً من الفصيلة (للخيالة كذلك). ولكننا آثرنا استخدام التسميات الحديثة انسجاماً مع الخط الذي اتبعناه في الموسوعة (المؤلف).

- بطارية مدفعية ٦٥ ملم.
- بطارية مدفعية ١٥٥ ملم.

(٢) تمركز الوحدات:

أ - **المشاة:** - كتيبة القناصة اللبنانية الاولى، بقيادة المقدم «أوزيول Oziol»:
- قيادة الكتيبة: في ثكنة مرجعيون.
- السرية الاولى: في تل الجليحية (المرتفع ٦٧٤) بقيادة النقيب جميل شهاب.
- السرية الثانية: في الخربة بقيادة النقيب «منغ Meng».
- السرية الثالثة :في ثكنة الخيام وضواحيها بقيادة النقيب بوزاني.
- الاسلحة الثقيلة: موزعة بين الوحدات.

ب - **الخيالة:**
- **الكتيبة الاولى:** - كانت موزعة على الحدود، بمثابة عناصر امامية، ما بين بليدا غرباً وجسر ابو زبلة شرقاً. وقد قسمت فصائل أو حضائر، يضاف اليها فصيلة من الحرس المتحرك التي ينتمي اليها ضابط استخبارات مرجعيون النقيب إبرار (Hebrard).
- **الكتيبة الثانية:** بقيادة الملازم اول جوزف سمعان ، احتياط في بلدة الخيام.

ج - **المدرعات:** على محور مرجعيون - القليعة - الخربة.

د - **المدفعية:- بطارية المدفعية ٦٥ ملم:** في كروم الزيتون غرب ابو قمحة.
- **بطارية المدفعية ١٥٥ ملم:** في كروم زيتون نهر الحاصباني.

هـ - **الكتائب الافريقية الاربع:** كانت متمركزة في الاساس ما بين المرتفع ٦٦٩ والمرتفع ٧٤١ وإبل السقي.

و - **سلاح الهندسة:** - تلغيم الجسور الواقعة بين ابو زبلة وباب الثنية ومفرق القليعة وجسر الخردلة، وكذلك عند المضيق الواقع على طريق حاصبيا بين إبل السقي وجسر الحاصباني.
- تتمركز سرية على جانبي طريق راشيا الفخار.

ز - وفي ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٤١ عززت هذه القوات بسرية من فوج المشرق الثالث، وبكتيبتين شركسيتين، وقد تمركزت هذه القوات بين راشيا الفخار ومرتفعات الفرديس والهبارية. وكانت فصيلة مصفحات تتجول من حين لآخر على الطرقات الجانبية باتجاه راشيا الفخار والهبارية من جهة الشرق، ومحور مرجعيون - القليعة - الامن العام، واحياناً باتجاه العديسه.

ح - تمركزت الجبهة الثانية المؤلفة من الفرقة الاجنبية، ومن كتيبة ناقص سرية من سلاح الهندسة، على محور القرعون - مرجعيون، بين زلايا - يحمر - جسر الاسود، كما تمركزت كتيبة افريقية ، مع بعض العناصر، على محور المصنع - حاصبيا.

ط - **المصالح:** في شتورا وراشيا.

ي - **مركز قيادة المجموعة:** في كروم زيتون نهر الحاصباني، غرب النبع، بقيادة العقيد طوني إليور(❖).

في اول حزيران/يونيو عام ١٩٤١، عقد اجتماع في مركز قيادة معتصم الخربة برئاسة «الجنرال آرلابوس Gl. Arlabosse» قائد المجموعة، وحضر هذا الاجتماع قادة الكتائب والسرايا. وقد أمر الجنرال بأن تحتل كتيبة القناصة اللبنانية الاولى الجبهة الممتدة على طول المرتفع ٦٦٩، وان يكون مركز قيادة

(❖) ضابط فرنسي، إلتقاه الزعيم شهاب في باريس عام ١٩٥٥. وكان يعمل محرراً في جريدة «التان Le temps» (من مذكرات الزعيم شهاب).

الكتيبة في إبل السقي مع فصيلة الكشافة التي كانت بإمرة الملازم وجيه كرم، واستلمت إحدى القطع الجزائرية محور مرجعيون الخربة (المرتفع ٦٠٨)، وكانت الفصيلة الامامية، في الخربة، بإمرة الملازم مدرك الحسيني.

(٣) **الوضع قبيل الهجوم:** كانت أوامر قيادة المجموعة بأن تُحتل المراكز المحصنة بواسطة ثلث العديد في كل سرية، ويبقى الثلثان الاخران في المعسكرات المتفرقة، في الجهات الخلفية (أي الشمالية) من مراكز الاعتصام للقطع والوحدات.

بدأت طائرات انكليزية تجوب، إفرادياً، أجواء منطقة مرجعيون، متحدية قوات فيشي، ولم تجر أية اشتباكات، مع العلم ان السلاح المضاد للطائرات كان في كتيبة القناصة اللبنانية الاولى، وفي القطع الافريقية، وهي الرشاشات أنموذج ١٩١٤ وبعض المدافع المضادة عيار ٢٥ ملم.

أُفدت بأن تجمعات تجري، من قبل الجيش البريطاني، حول جسر بنات يعقوب باتجاه القنيطرة، وفي الجاعونة الواقعة بين المطلة وبحيرة طبريا والخالصة والمنارة، وأفدت المقدم (اوزيول Oziol) قائد الكتيبة (القناصة) عن هذه المعلومات، وكان جوابه:

«إن معلوماتك يا نقيب لا تتوافق مع معلومات ضابط الاستخبارات (النقيب إبرار) حيث قال لي نهار امس انه لن يجري أي اشتباك بين ما تسميه العدو وبيننا، وان مفاوضات جرت بهذا الصدد بين سفراء بريطانيا وفرنسا في الخارج». وقد شعرت، حيئنذ، ان هناك اتفاقاً على ان يسلم «الفيشيون» سوريا ولبنان الى البريطانيين والديغوليين.

حضر، في اليوم الثاني، المقدم رئيس الشعبة الثانية في الاركان العامة، واراد ان يجتمع بجميع الضباط والرتباء الافرنسيين، دون سواهم، وتم هذا

الاجتماع، وكان سرياً، في بيت الجندي. وعلمت فيما بعد ان هذا الاجتماع كان بمثابة استفتاء، إذ قال لهم المقدم، بكل صراحة:

«ان الفرنسي الذي لا يريد ان يحارب أخاه الفرنسي الموجود وراء الحدود، والذي هو حليف الانكليزي ضد الالماني، عليه ان يكون صريحاً كما كنت صريحاً معكم، وعندها، يُرسل الى احدى المناطق ما وراء نهر الكلب، ويوضع تحت إشراف ضباط فرنسيين، في إحدى القرى، حتى ينتهي القتال بيننا نحن الفيشيين وبين الديغوليين، وبالتالي البريطانيين». فلم ينسحب أي من الضباط الفرنسيين الثلاثة الذين كانوا في الاجتماع، كما لم ينسحب احد من الرتباء، ولم اعلم إذا كان قد انسحب احد من باقي الكتائب.

(٤) **الهجوم:** بدأ الهجوم في ٨ حزيران/يونيو عام ١٩٤١، الساعة ٣,٣٠ فجراً، بإطلاق المدافع باتجاه القوات المرابطة في الجبهة الامامية، ثم على خط الدفاع الرئيسي الممتد من الخيام الى الخربة، وسمعت طلقات من اسلحة رشاشة على جميع الجبهات، واستعدت الخطوط الرئيسية للدفاع، وكانت الاشتباكات محصورة عند جسر ابو زبلة، وعند (العمرة) حيث كان مركز المراقبة، وعند مخفر الامن العام.

وقد انسحبت الخيالة من جسر ابو زبلة الى الخيام، ومن العمرة الى الخيام ايضا، ومن مخفر الامن العام الى الخربة. وعلمت ان فصيلة الخيالة التي كانت مرابطة في بليدا وميس الجبل قد أسر معظمها، كما تراجعت كتيبة الخيالة من السباهيين باتجاه صور وبمؤازرة فصيلة من المصفحات، بعد ان خسرت بعض القتلى والجرحى، كما جرح بعض الخيالة في جسر ابو زبلة وبليدا.

وعند الساعة ١١,٠٠ اقتربت الجيوش الانكليزية من تكنة الخيام، وفي غضون ذلك، وجهت مدفعية العدو قذائف الى التكنة فدمرت مدفعاً عيار ٩٠

ملم، وقتل ضابط فرنسي وبعض الافراد من اللبنانيين، كما قتل وجرح عدة افراد وهم في متاريسهم داخل الثكنة، وقد أجلي المصابون.

اما من جهة الخربة، فقد دمر المدفع ٣٧ ملم، المفصول من كتيبة القناصة اللبنانية الاولى الى الكتيبة الافريقية، ٣ دبابات عدوة على الطريق ما بين المرتفع ٦٠٨ والمرتفع ٥٢٥. وفي الساعة ١٤,٠٠ تراجعت حضيرة من سرية الخيام، بقيادة معاون اول فرنسي، ودخلت في معتصم سريتي (النقيب جميل شهاب) في تل الجليحية، بعد ان سقط منها عدد من القتلى والجرحى.

لم يكن يوجد أي اتصال بيني (النقيب شهاب) وبين قائد الكتيبة إلا بواسطة الاشارات البصرية، لأن خطوط الهاتف قد تقطعت ولم نعرف السبب، ولا يوجد في السرايا أي راديو. وتستغرق الافادات ذهاباً وإياباً اكثر من ساعة، وكان هذا سبباً جوهرياً لانهيار خطوط الدفاع.

وكان النقيب بوزاني (قائد السرية الثالثة) قد انسحب ومعه نفر لا يزيد عن العشرة، وأفدت برقياً قائد الكتيبة عن هذا الوضع فأجابني:

«نحن نتكل عليك، لأن سريتك معززة وانت صامد، فالمدافع والهواوين تحمي جوانبك من الشرق والغرب، والمدفعية تقصف حدود الخيام من الجهة الشمالية»، وعندها أخبرت النقيب (منغ Meng) قائد السرية الثانية المتمركزة في الجهة الغربية من تل الجليحة بانسحاب السرية الثالثة، فعاد رجل المخابرات وأفادني ان فصيلتي الملازم حجار والملازم مدرك (الحسيني) قد أُسرتا كما أُسر قائدها النقيب الفرنسي، وكان نائماً في الجهة الخلفية من التل، وهكذا تكون هذه السرية قد شلت تماماً، فلم يبق منها سوى فصيلة ومدفع ٣٧ ملم عند مفرق حاصبيا - مرجعيون.

لم أتلق اية تعليمات من قائد الكتيبة، وأي جواب على افادتي، ولم أتمكن من ان ارسل ضابطاً للاتصال به شخصياً، وعندما تأكدت ان سرية الخيام قد انسحبت تماماً، وان الجيش الانكليزي قد اصبح فيها، صوبت اربعة رشاشات واربعة هواوين (ستوكس Stokes) باتجاه الثكنة، بغية تدمير مستودع الذخيرة الذي كان في الزاوية الشرقية من الثكنة، فدمرته، واشتعلت النيران وانفجرت قنابل الهواوين والمدافع ٩٠ ملم، وكانت تقدر بمئتي الف طلقه(❖).

وفي ليل ٨ - ٩ حزيران/يونيو احتل العدو أطراف الخيام ما بين قلعة سلوم والمقابر، واعتقدت ان هذه هي مراكز انطلاق للهجوم، وجرى اشتباك بين سريتي في تل الجليحية والعدو بالرشاشات والهواوين، حيث قتل في ذلك الوقت جندي واصيب اربعة آخرون.

وفي صباح ٩ منه هاجمت سرية عدوة سريتي في تل الجليحية من الجهة الجنوبية الشرقية، فلم توفق بالتقدم، إذ سلطتُ عليها نيران ست رشيشات ورشاشين وستة هواوين (٤ ستوكس و٢ ج.أ. J. a.)، فأحبط الهجوم فوراً، كما ساعدنا على ذلك هواوين الكتيبة التي كانت متمركزة في المرتفع ٦٤٠ جنوب إبل السقي، وكان قائد الكتيبة يشجعني، من حين لآخر، على الصمود، إذ إنني اصبحت، لوحدي، في الجبهة الامامية.

لم يعرف شيء عن فصيلة الحرس المتحرك العائدة لضابط الاستخبارات، ولكن علمت، فيما بعد، ان رئيسها وبعض أفرادها أسر، والبعض الآخر التحق بضابط الاستخبارات.

(❖) تقدير مبالغ فيه على ما نظن، إلا أننا لن نتوقف لمناقشة ما هو وارد في المذكرات (المؤلف).

وفي ٩ حزيران/يونيو سحب العدو الدبابات الثلاث التي دمرها المدفع ٣٧ملم، ليلاً، بواسطة جرافة، الى ما وراء المرتفع ٦٠٨، بينما استمرت الاشتباكات على المحورين طوال يومي ٩-١٠ منه، ولم تتزعزع سريتي عن مواقعها (وكانت سرية الخربة قد انسحبت في ٨ منه نحو الساعة ١٤).

وكانت الطائرات البريطانية تستطلع مراكز الدفاع، كما كانت طائرات الجيش الفرنسي تتجول من حين لآخر في المنطقة دون ان يحدث تشابك جوي بينهما، كما لم يحدث أي قصف. إلا ان واحداً من رشاشات إحدى الكتائب الافريقية التي كانت متمركزة في قلعة جبل جبور اطلقت نيرانها على طائرة وأسقطتها، وتبين ان الطائرة فرنسية وليست بريطانية، وقد قتل طيارها مع مساعديه الثلاثة.

كان الجيش المهاجم على محوري الخيام والخربة من البريطانيين والاوستراليين، وكان في مركز قيادة المجموعة كل من المفوض الشرطي منير ابو فاضل والملازم الاول السابق بنيامين تاجر والمقدم مورو (الذي قتله السوريون في تموز/يوليو عام ١٩٤٥، وكان قائداً لسرية الهجانة في «الضمير» بسوريا).

وفي ١٠ حزيران/يونيو صباحاً، حاول العدو الهجوم على «تل الجليحية» من جهة الخيام ومن الجهة الجنوبية الشرقية فلم يفلح. وكانت مدفعيته تقصف هذا التل منذ ٨ حزيران/يونيو الساعة ١٩،٠٠ وطوال نهاري ٩ و ١٠ حزيران بقنابلها العديدة، وهي مدافع من العيار المتوسط (أي ٨٢ ملم)، ولم يقتل إلا جندي واحد واصيب اثنان آخران فقط.

نظمت تقريراً مفصلاً عن وضع سريتي (في تل الجليحية) في ١٠ حزيران/يونيو، وطلبت من قائد الكتيبة، إذا ما طوقت سريتي من الجهات

الثلاث الجنوبية والشرقية والشمالية الغربية، (وكانت قد اصبحت ٩٢ جندياً فقط)، ان انسحب باتجاه إبل السقي أو الناحية التي يراها قائد الكتيبة، فكان الجواب خطياً: «أصمد قدر المستطاع وأترك الوقت لمبادرتك للانسحاب».

في ١١ منه، تغلغل العدو باتجاه المرتفع ٨٤٠ (عند إبل السقي) وهاجم مركز قيادة الكتيبة، فردت الكتيبة بهجوم معاكس، بواسطة فصيلة الكشافة فقط، ولكن الهجوم المعاكس فشل وخسرت الفصيلة عريفاً واربعة جنود. وفي غضون ذلك، وعندما شاهدت العدو يتقدم باتجاه إبل السقي، ارسلت برقية الى قائد الكتيبة، بواسطة الاليوغراف (Héliographe)، افيده بأنني سأتراجع باتجاه المرتفع ٨٤٤ (جبل زهير)، وطلبت رماية مدفعية (رماية إحاطة Tir D'encadrement)، وجرى الانسحاب دون ان يتمكن العدو من استثمار الهجوم. وكنت قد تركت فصيلة، كستار خلفي، بإمرة الملازم عيد، لمدة عشرة دقائق، حتى اصبحت السرية مغطاة في غابة زيتون، وعندها التحقت هذه الفصيلة بالسرية.

بقيت سريتي، مع من تبقى من الكتيبة الاولى، ساعتين تقريبا، في كروم البركة، بانتظار أوامر من قائد المجموعة، ونحو الساعة ٩،٠٠ وردت الاوامر بانسحاب الكتيبة باتجاه كروم كوكبا بين المرتفع ٧٩١ وخلّة سوق الخان، حيث جرى إحصاء الكتيبة، فكانت سريتي تعد ٩٢ رتيباً وجندياً، وما تبقى من الكتيبة كان عدده ٥٧ رتيباً وجندياً، مع العلم ان الفصيلة الثالثة التي كانت في جوار مفرق حاصبيا قد استسلمت كلها، ما عدا اثنين من رهط المدفع ٣٧ ملم.

لم يبق من سرية الخيام سوى عشرة رتباء وجنود، ولم يبق من السرية الثانية سوى ١٨ رتيباً وجندياً، وما تبقى من عناصر قيادة الكتيبة وفصيلة الكشافة. وكان معظم افراد الكتيبة قد فرّ، ولا سيما أولئك الذين هم من

منطقة الخيام والقليعة ومرجعيون ، وعندما وصل هؤلاء الى منازلهم ارتدوا البسة مدنية، كما ان قسماً من الاهالي قد أجلي باتجاه كفرشوبا - شبعا والقسم الآخر باتجاه صغبين - مشغره - جزين.

منذ ٨ حزيران/يونيو ظهراً، تغلغلت مجموعة من الجيش البريطاني، معظمها من يهود فلسطين، باتجاه شبعا وباتت في العراء، وفي ٩ منه، هاجمت هذه المجموعة كتيبة خيالة شركسية كانت متمركزة في الهبارية، ثم هاجمت الفرديس، حيث كانت قوة معززة بسرية من كتيبة المشرق الثالثة وبسرية (أو كتيبة) من الافريقيين، فقتلت ما يقارب الـ ٢٠ جندياً و ٣٨ حصاناً، وتقهقر من تبقى من هذه القوة باتجاه حاصبيا.

استمرت الكتيبة الاولى في كروم كوكبا حتى ١٤ حزيران/يونيو ظهراً، وفي غضون ذلك، سلمت قيادة الكتيبة الى النقيب المعاون داريال واحتفظ العقيد إليور (قائد المجموعة) بالمقدم اوزيول في أركان القيادة.

عقد اجتماع لقادة الوحدات في كروم كوكبا، وحضر هذا الاجتماع الرائد (روبيتاي Robitail) وقائد كتيبة الدبابات وقائد كتيبة الهندسة، وأعطيت الاوامر بالقيام بهجوم معاكس بغية استرداد مواقعنا، وذلك بمساندة بطارية جديدة من المدفعية عيار ١٥٥ ملم، وكتيبة دبابات وكتيبة من الفرقة الاجنبية، وما يوازي سريتين من كتيبة القناصة الاولى. وقد كلفت ، في البدء، مع سريتي، ان أمهد طريق القرعون- حقل رماية مرجعيون، امام الدبابات، حيث يحتمل ان تقصف، مدفعية العدو هذه القوات وتدمر الطريق.

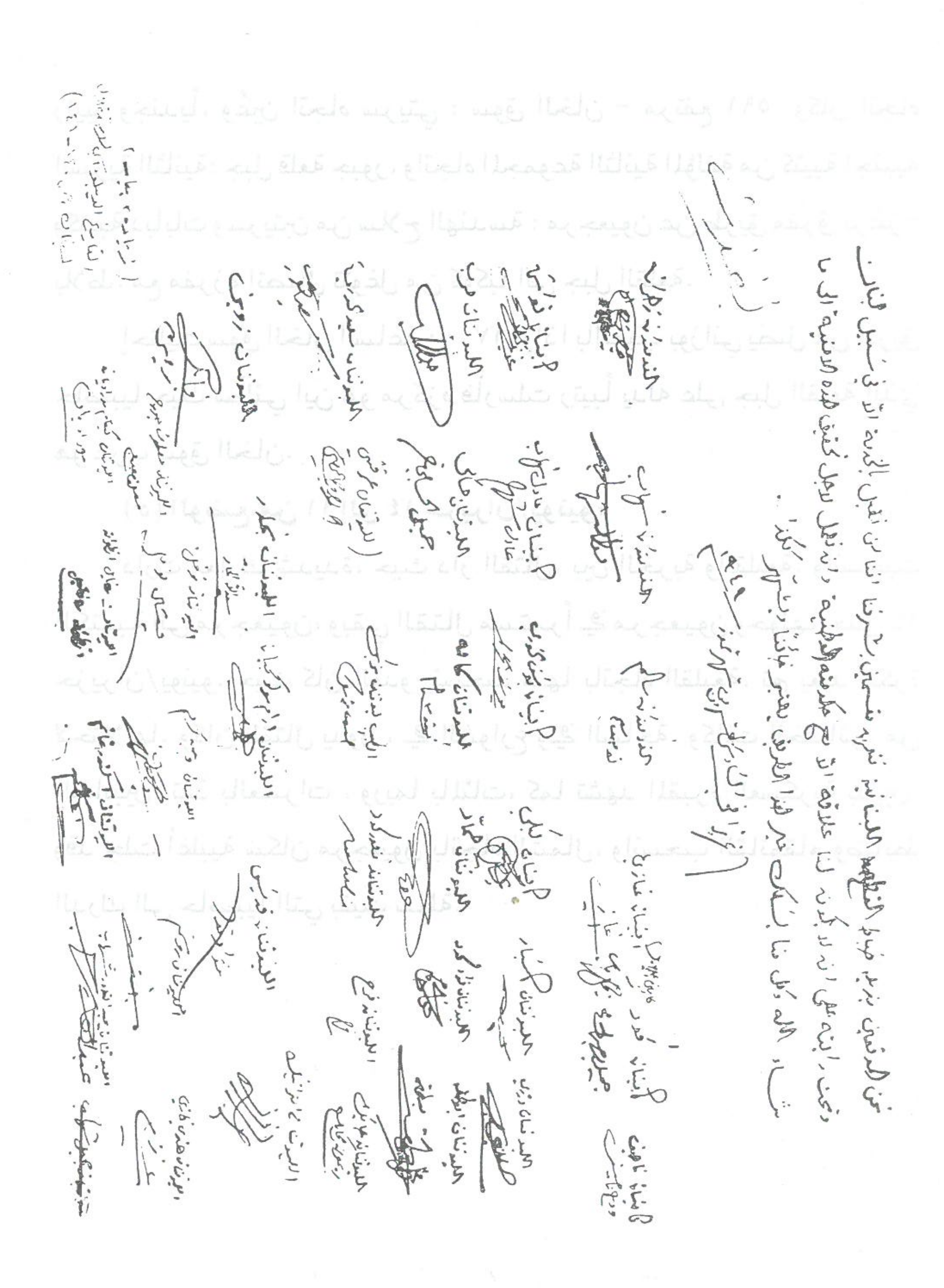
بالاضافة الى ذلك، فقد ظلت مهمة سريتي، في الهجوم المعاكس، مهمة قتالية، وقد قسمت الكتيبة الى قسمين، واخذ من سريتي فصيلة لتعزيز بقايا الكتيبة، وكانت سريتي مؤلفة من فصيلتين وأسلحة ثقيلة، وكان عديدها ٦٧

رتيباً وجندياً، وعُين اتجاه سريتي : سوق الخان - مرتفع ٥٩١، وكان اتجاه السرية الثانية: جبل قلعة جبور، واتجاه المجموعة الثانية المؤلفة من كتيبة اجنبية وكتيبة دبابات وسريتين من سلاح الهندسة : مرجعيون عن طريق مفرق برغز- بلاط، مع مفرزة اتصال تتوغل من كوكبا الى جبل القلعة.

إحتليت سوق الخان الساعة ١٧,٠٠، وإذا بالنقيب بوزاني يصل عن طريق حاصبيا حيث سألني اين هو مركزه فأرسلت رتيباً يدلّه على جبل القلعة الذي هو غرب سوق الخان.

(٥) الوضع من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيو:

دارت معارك شديدة، حيث دار القتال، بين الخربة والقليعة، وانسحبت الكتيبة الى مرجعيون، وبقي القتال مستمراً في مرجعيون وحولها حتى ١٤ حزيران/يونيو، حيث كان العدو ينسحب منها باتجاه القليعة، ثم يعيد الكرة لاحتلالها. وكان القتال يدور ، في الشوارع وفي الساحة، وكانت الخسائر، من الجانبين، تعدّ بالعشرات ، وربما بالمئات، كما تشهد المقبرة العسكرية بدبين. وقد جلت أغلبية سكان مرجعيون باتجاه الشمال، وانسحب القائمقام وضابط الدرك الى حاصبيا التي بقيت سالمة.



- المرجع: زيادة، بيار، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان، ص ١٤٠.

ملحق رقم ٥

الوثيقة التي وقّعها الضباط اللبنانيون في بلدة الذوق بجبل لبنان في تموز عام ١٩٤١ والتي أقسموا اليمين بعدم القبول بالخدمة إلاّ في سبيل لبنان وتحت رايته وبقيادة حكومته الوطنية، رافضين أن يكون الجيش اللبناني في ذلك الحين فريقاً في الحرب التي كانت دائرة بين الفرنسيين الفيشيين من جهة والفرنسيين الأحرار وحلفائهم البريطانيين من جهة أخرى.

وهذا هو نص الوثيقة:

«نحن اموقّعين بذيله ضباط القطع اللبنانية نتعهّد مقسمين بشرفنا أننا لن نقبل بالخدمة إلاّ في سبيل لبنان وتحت رايته على أن لا يكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية، وأن نعمل لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله، وكلّ منا يسلك غير هذه الطريق يعتبر خائناً ويشهر ككذا.

تحريراً في السادس والعشرين من شهر تموز ١٩٤١

أبرز التواقيع:

القومندان فؤاد شهاب	الليوتنان ميشال نوفل	الليوتنان سماحة
الكابتن عادل شهاب	الليوتنان جوزف حرب	الكابتن يوسف الخوري
الكابتن غطاس لبكي	الليوتنان منصور لحود	الكابتن جميل لحود
الليوتنان روفايل	الليوتنان سلوكجيان	الليوتنان هنري غازي
الليوتنان اسكندر غانم	القومندان سالم	الليوتنان انترلنيك
الليوتنان عبد القادر شهاب	الكابتن جان غازي	الليوتنان قديس
القومندان زهران	الليوتنان وجيه كرم	الليوتنان جميل الحسامي
الكابتن وديع نصيف	الليوتنان درزي	وغيرهم.
الليوتنان جميل شهاب	الليوتنان ريمون حايك	

ملحق رقم ٦

نموذج من المناشير التي ألقتها الطائرات الفرنسية أثناء ثورة جبل الدروز (١٩٢٥ - ١٩٢٧)

بلاغ

الى عموم سكان جبل الدروز المحترمين

ان الطيارات تحلق بكثرة فوق اراضيكم وقوة افرنسية عظيمة متوجهة نحو السويداء فاذا رفعتم انظاركم نحو السماء او حولتموها الى الارض ترون بأم اعينكم امارات قوة وسطوة دولة عظيمة سطوة الدولة التي انتم طلبتم انتدابها والتي اعترفتم بافضالها حينما منحتكم الاستقلال الاداري والتي قدرتم مؤخرا عظم مماضدتها لكم عندما طالبتم بحقوقكم في تحديد الاراضي

ان الدولة الافرنسية اتخذت معكم حتى الان صفة الدولة الغيورة عليكم الشديدة الاحترام لعوايدكم ولتقاليدكم ولنياتكم الراغبة في ان تحكموا انفسكم بانفسكم تحت انتدابها فخطتها السياسية هذه لم تتغير قط فانها لم تزل اليوم على ما كانت عليه بالامس محافظة على العهود التي قطعتها لكم

ان فرنسا اخذت على عاتقها مهمة وهي ان تقدم لكم ما تحتاجون اليه من الوسائط لتصيروا شعباً حاصلاً على القوة والانتظام ولكن هذا لا يتم ما لم يسود الامن في داخلية بلادكم وترتفع القلاقل الشخصية من بينكم فيلزم ان تنبذوا كافة المشاغبات التي تعكر الان صفاء احوالكم العمومية

ان بعض مثيري السوء الذين ياتونكم من وراء الحدود يسعون لالقاء بذور الشقاق فيما بينكم ولتضليلكم بما يتعلق بمصالحكم الحقيقية ويخدعونكم بزخارف ما يختلقونه لكم عن نوايا الدولة المنتدبة وعن قوتها، وبهذه الدسائس يضعون العثرات في طريق الرقي والعمران اللذين تقدمهما لكم الدولة الافرنسية

ان هذه الحالة لا تسمح بها فرانسا

انكم قد سلمتموها مقدرات مستقبل بلادكم فعليها ان تسهر بلا توانى لتسير هذه المقدرات في السبيل السوي، كما انه من واجبكم ان تعلموا علماً ثابتاً بان هذا الانتداب التي تسلمته دولة فرانسا بموجب المعاهدات الدولية وبارادة الشعوب لا يستطيع ان ينازعها فيه منازع

وهذه المقدمات التي ذكرناها لكم تفهمكم الغاية من القوة التي تسوقها اليوم الدولة المنتدبة الى جبلكم فهي قوة ذات صفين لحمايتكم من جهة ولتأديب اعدائها من جهة اخرى

ان صداقتي التي لا تنكرونها والتى تمكنتم من تقديرها ببراهين اظهرتها لكم في بحر سنة كاملة حملتني على ان ارسل لكم هذا البلاغ بلاغ الثقة والسلم فعلى عقلائكم الذين هم الاكثرية الساحقة في جبلكم ان يستبشروا ويسرّوا لقدوم الجيش الافرنسي ولا يجب ان ينهزم امام هذا الجيش سوى الاشقياء الذين لم يبق لهم الان الا ان يكفوا عن مشاغباتهم العقيمة وان يرحلوا عن جبلكم والسلام

مندوب المفوض السامي في دمشق

اللوتنان كولونيل كاترو

النص الأصلي للقرار الذي اتخذه النواب
بانتخاب الشيخ بشاره خليل الخوري رئيساً للجمهورية

بعونه تعالى

نحن المجتمعين في دار فخامة الشيخ بشارة الخوري والموقعين أدناه قررنا بالاتفاق انتخاب فخامته لرئاسة الجمهورية في الدورة الحالية سائلين الله التوفيق لفخامته وراجين أن يكون عهده عهد ازدهار. تحريراً في ٢٠ [illegible]

المرجع: الخوري بشاره، حقائق لبنانية، ج ١: ٣٠٨.